تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٣

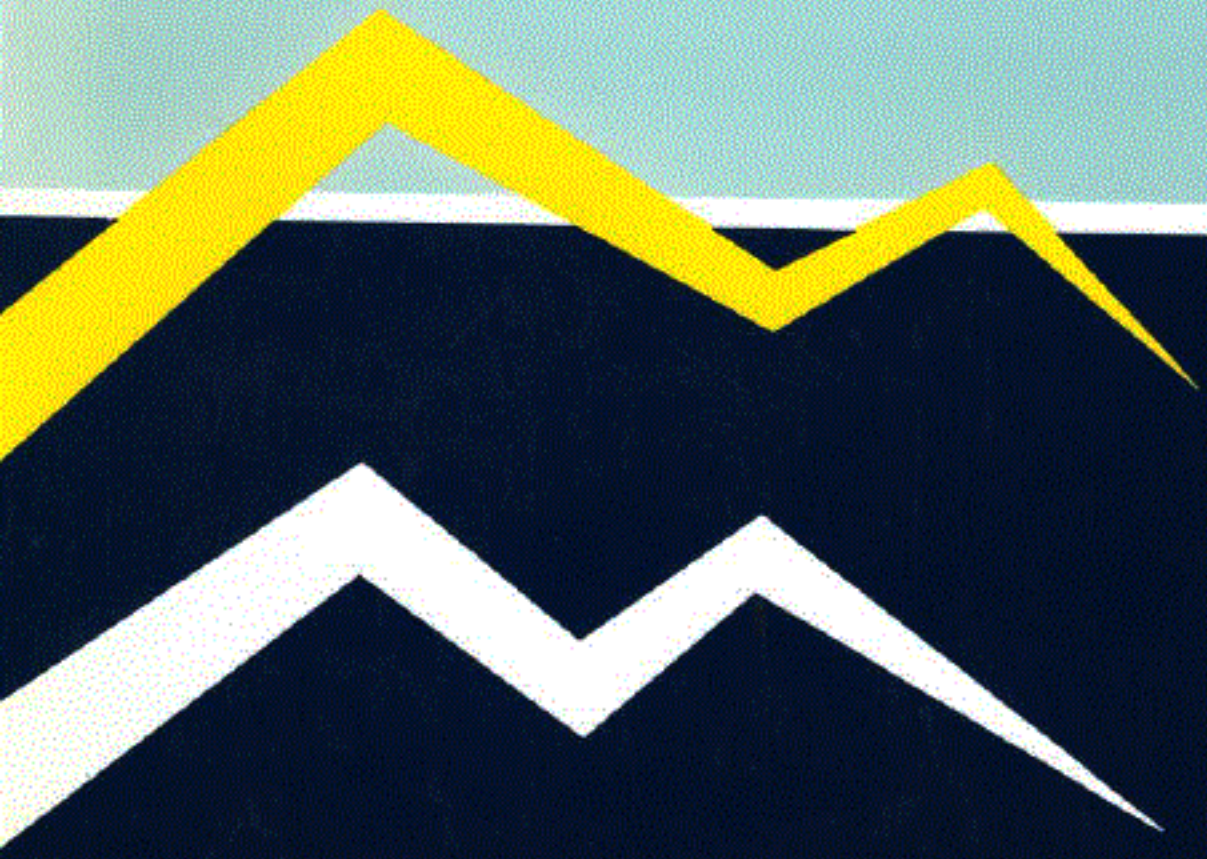

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار في
الدول العربية لعام ١٩٩٣

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح
بالاقتباس بشرط ذكر المصدر

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ص ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠ - فاكس ٤٨١٥٧٤٢ / ٤٨١٥٧٤١ - تلكس ٢٢٥٦٢/٤٦٣١٢ KAFEEL

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تصدر تقريرها التاسع عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مواصلة بذلك اصدار سلسلة تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي أصدرت أولها في عام ١٩٨٥ ، وقد شجع المؤسسة على مواصلة اصدار هذه التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية .

وامتثالا لقرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها العاشر لعام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كلا منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء أجل المدة المحددة ، فانه ليسر المؤسسة أن ترفع للجهات المسؤولة في الدول العربية مسودة تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ ، آملين أن تصلنا آراؤها حول التقرير في مدة أقصاها ١٩٩٣/٥/٢٠ ، وفي حالة عدم رد الحكومات الموقرة بأي ملاحظات خلال المدة المذكورة فستقوم المؤسسة بنشر التقرير حسب توجيه هيئة الاستثمار المشار اليه عاليه .

أسأل الله جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الأمة العربية ، وانجاح العمل العربي المشترك .

وبالله التوفيق ،،،

مأمون ابراهيم حسن

المديـر العـام

الفهرس

الجزء الأول : التقرير القومي ٧

١٠١ مقدمة ٩

٢٠١ الوقائع والأحداث السياسية ذات البعد القومي ١٠

٣٠١ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي ١٥

٤٠١ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي ٣٨

٥٠١ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار ٤٨

٦٠١ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٩٣ ..... ٥٢

٧٠١ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار ٥٩

الجزء الثاني : التقارير القطرية ٦٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في المملكة الأردنية الهاشمية ٦٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في دولة الامارات العربية المتحدة ١١١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في دولة البحرين ١٣٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجمهورية التونسية ١٥٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٨٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في جمهورية جيبوتي ٢٠٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في المملكة العربية السعودية ٢١٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في جمهورية السودان ٢٥٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجمهورية العربية السورية ٢٨٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في جمهورية الصومال الديمقراطية ٣٢٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في جمهورية العراق ٣٢٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في سلطنة عمان ٣٤٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في دولة فلسطين ٣٧٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في دولة قطر ٣٩٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في دولة الكويت ٤١٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجمهورية اللبنانية ٤٤٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ٤٧٥
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في جمهورية مصر العربية ٥٠١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في المملكة المغربية ٥٥٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٥٨١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣ في الجمهورية اليمنية ٥٩٥

الجزء الأول

التقريـــر القومـــي

الجزء الأول التقرير القومي *

١٠١ مقدمة:

شهد العام موضوع التقرير مجموعة من التطورات الهامة على المستويين السياسي والاقتصادي ، كانت ايجابية نسبيا في معظمها ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بتنقية الأجواء العربية ، فعلى المستوى السياسي سجل العام انعقاد اللقاءات العربية على مستوى مجلس جامعة الدول العربية ، وتم زيادة عدد الدول الأعضاء في الجامعة الى (٢٢) عضوا ** ، كما شهد العام حركة كبيرة من الزيارات بين الملوك والرؤساء والأمراء العرب في اطار العلاقات الثنائية والتجمعات الاقليمية بين الدول العربية ، وتواصلت الجهود المبذولة لتنقية الأجواء وازالة آثار أزمة الخليج ، وبناء الثقة ما بين الدول العربية ، كذلك تواصلت خلال العام المباحثات الثنائية بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط بهدف التوصل الى سلام عادل وشامل في المنطقة ، وتم في هذا الاطار التوقيع على اعلان مبادىء اتفاق غزة – أريحا أولا للحكم الذاتي الذي ينص على تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية لمرحلة انتقالية على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨).

وعلى الصعيد الاقتصادي ، سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي ، استهدفت تشجيع الاستثمار في الوطن العربي ، والتجارة العربية البينية ، واقامة المشروعات العربية المشتركة ، كما استمر عدد من حكومات الدول العربية في تنفيذ برامج اصلاحية لمسار اقتصاداتها الوطنية ، تستهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص ، واعادة تنظيم المؤسسات العامة ، واستخداما أكثر كفاءة للموارد العامة وزيادة الانتاج .

وعلى صعيد العمل العربي المشترك ، واصلت المنظمات العربية المتخصصة بذل جهودها في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وعلى مستوى التجمعات العربية الاقليمية تواصلت خلال العام جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومجلس اتحاد المغرب العربي في تحقيق التنسيق والتعاون بين الدول المعنية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية .

وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية الخاصة ما بين الدول العربية ، أظهرت الاحصاءات الرسمية التي تجمعها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لهذا التقرير انخفاضا في حجم ما صودق عليه ورخص له من مشاريع استثمارية عربية وافدة الى الدول العربية مقارنة بعام ١٩٩٢ ، حيث بلغت جملة ما تم

---

* تم ترتيب عرض الوقائع والأحداث السياسية والتدابير والمقررات الاقتصادية وفق تواريخ حدوثها ما لم تقتض اعتبارات عرض الموضوع غير ذلك

** وقعت جمهورية جزر القمر الاسلامية في (١٩٩٣/١١/٢٠) وثائق انضمامها إلى جامعة الدول العربية.

الترخيص له خلال العام نحو ١ر٣٠٨ مليون دولار أمريكي ، توزعت على (١١) دولة عربية ، كان نصيب قطاع الصناعة ٧١ر٤٤٪ من اجمالي الاستثمارات ، ونصيب كل من قطاع التجارة والمقاولات والخدمات، والقطاع المالي والمصرفي ، والزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري ، والسياحة والعقارات ٩٧ر٣٥٪ ، ٥٠ر١١٪ ، ٧٠ر٣٪ ، ١٢ر٤٪ على التوالي .

وبالنسبة لانطباعات رجال الأعمال والمستثمرين العرب عن مدى التحسن أو التدهور في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام تشير النتائج التجميعية للاستبيان الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه بنهاية كل عام، الى أن مناخ الاستثمار قد تحسن في ثماني دول عربية ، وتدهور عما كان عليه في العام الماضي في ثماني دول عربية أخرى ، وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية .

٢٠١ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي:

شهد العام سلسلة من الوقائع والأحداث السياسية ذات البعد القومي، فيما يلي بيان باهم ما استجد منها:

١٠٢٠١ اللقاءات العربية على مستوى القمة :

١/١٠٢٠١ القمة العربية :

لم يشهد العام انعقاد اجتماعات عربية على مستوى القمة، لكنه شهد حركة كبيرة من الزيارات المتبادلة بين الملوك والرؤساء والأمراء العرب في اطار العلاقات الثنائية والتجمعات الاقليمية ، كما تتابعت الاتصالات والرسائل فيما بينهم على مدى العام، رغبة في الوصول الى التنسيق في المواقف والتعاون في تحقيق الاهداف العربية وحماية المصالح القومية، خاصة في مجال الجهود المبذولة من اجل انجاح المفاوضات العربية الاسرائيلية التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر تم خلال العام عقد الجلسات العادية لمجلس جامعة الدول العربية* بحضور جميع الدول الاعضاء، الأمر الذي يدل على رغبة اكيدة لمواصلة العمل العربي المشترك في كافة مجالاته ومؤسساته.

٢/١٠٢٠١ قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

- عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الرابعة عشرة في الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣، واتخذ عدة قرارات كان منها تأييد المجلس للقضايا السياسية لاعضائه، فقد أدان العراق لممارسته سياسة انتقائية في تنفيذ قرارات الشرعية

---

* الدورة العادية (٩٩) خلال الفترة ١٧-١٨/٤/١٩٩٣ والدورة العادية (١٠٠) خلال الفترة من ١٨-١٩/٩/١٩٩٣

الدولية وعدم تنفيذه لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ الذي اقر ترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق، كما طالب العراق باحترام شروط وقف اطلاق النار والافراج عن كافة الأسرى والمحتجزين ودفع التعويضات، والتعهد بعدم ارتكاب او دعم اي عمل ارهابي أو تخريبي .كما أيد المجلس موقف دولة الامارات العربية المتحدة في قضايا الجزر الثلاث، ودعا الجمهورية الايرانية الاسلامية الى اجراء حوار مباشر من اجل انهاء الاحتلال الايراني للجزر.

وجدد المجلس تأييده لجهود السلام في الشرق الأوسط وعبر عن ترحيبه بتوقيع اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على اساس انه خطوة أولى على طريق التوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام. كما تابع المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في الصومال وعبر عن اسفه لاستمرار تردي الحالة الأمنية هناك.

وبالنسبة للتعاون العسكري والأمني، أقر المجلس كافة توصيات وزراء الدفاع لدول المجلس، وعلى رأسها تطوير قوة درع الجزيرة، كما قرر تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري. كما أقر توصيات وزراء الداخلية حول مختلف مجالات التعاون الأمني، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية الشاملة.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي عبر المجلس عن ارتياحه لزيادة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء وازدياد عدد المستفيدين من تنفيذ احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ووجه المجلس وزراء المالية لمواصلة السعي للوصول الى اتفاق على تعرفة جمركية موحدة، وقرر تحسين شروط تملك مواطني دول المجلس للعقارات والسماح لشركات الطيران الوطنية بممارسة نشاطها بدون وكيل عام او وكيل محلي.

وقرر المجلس اقامة مركز للتحكيم التجاري لدول مجلس التعاون وأقر مشروع نظامه، كما أقر التوصية المرفوعة بشأن معاملة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي معاملة مواطني الدولة العضو مقر العمل، كما ناقش اوضاع السوق البترولية العالمية المضطربة نتيجة الفائض الكبير من البترول المعروض، وأبدى استعداد دول المجلس للمساهمة في اجراء تخفيض في انتاجها الحالي اذا وافقت والتزمت جميع الدول المنتجة داخل الأوبك وخارجها على خطة شاملة لتخفيض الانتاج بشكل متواز، وعبر المجلس عن ترحيبه بالاتفاق النهائي الذي توصلت اليه الدول المتعاقدة في اطار الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات).

٣/١٠٢٠١ قمة مجلس التعاون العربي :

أدى استمرار الخلافات في مواقف الدول الأعضاء حول أزمة الخليج وتداعياتها الى عدم انعقاد الدورة

الثالثة للهيئة العليا للمجلس التي كان مقررا لها أن تعقد في بداية عام ١٩٩١.

٤/١٠٢٠١ قمة اتحاد المغرب العربي :

نظرا للاوضاع السياسية التي شغلت صناع القرار في دول الاتحاد الخمس لم يجتمع زعماء دول الاتحاد خلال العام رغم الجهود التي بذلتها الجمهورية التونسية التي رأست الاتحاد لعام ١٩٩٣، وقد عقد وزراء خارجية الاتحاد أعمال دورتهم ال (١٣) التي كان مقررا عقدها في ١٣/٥/١٩٩٣ في نهاية الشهر السادس من العام لمناقشة مسيرة الاتحاد بعد اربع سنوات من انشائه، وقد اكدت الدورة انه قد تم قطع اشواط مهمة على درب التعامل بين اقطار المغرب العربي.

٥/١٠٢٠١ دول اعلان دمشق :

عقد وزراء مالية واقتصاد دول اعلان دمشق اجتماعا في الدوحة بدولة قطر بتاريخ (١٨ مايو/آيار ١٩٩٣)، نوقشت فيه قضايا تحرير التبادل التجاري ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية العربية، وتشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وتوفير سبل الاتصال بين فعاليات القطاع الخاص وتشجيعه على اقامة المشروعات المشتركة في الدول العربية.

وقد اعلن الوزراء التزام دول الاعلان بازالة كافة القيود النوعية والكمية والنقدية على حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، وحثوا بقية الدول العربية على القيام بالتزام مقابل، واوصوا ان تبدأ دول الاعلان باعداد قوائم بالمنتجات ذات المنشأ الوطني بهدف تسهيل الافساح لها، واعفائها من الرسوم الجمركية في الدول المشاركة.

٢٠٢٠١ تنقية الأجواء العربية :

– شهد عام ١٩٩٣ نزوعا نحو تحقيق المصالحة لتنقية الأجواء العربية التي شهدت كدرا واضحا مع احداث حرب الخليج والنزاعات الحدودية التي نشبت على المستويات الثنائية بين بعض الدول العربية.

في هذا السياق، وفي ٢٢ مارس ١٩٩٣* تبنت جامعة الدول العربية مبادرة أمينها العام لتحقيق المصالحة العربية المستهدفة، وقد تركزت المبادرة على عدد من التحديات التي تواجه الأمة العربية وهي:

أولا .. ان أزمة الخليج وافرازاتها مازالت مستمرة وأصبحت تمثل عصب المأزق العربي، ومن ثم فعلاج اسباب الأزمة يمثل حجر الاساس في تنقية الأجواء وبناء الثقة، فمازالت قضايا الأسرى والتعويضات وضرورة التزام العراق بقرارات الشرعية الدولية تمثل عقبات على الطريق.

---

* الذكرى (٤٨) لتأسيس جامعة الدول العربية.

ثانيا ..مشاكل الحدود المشتركة فيما بين بعض الدول العربية ومشاكل المياه مع دول الجوار وضرورة حلها.

ثالثا ..المسيرة السلمية التي تبناها العرب سبيلا لتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وما يرافق ذلك من ضرورة الاعداد الجماعي للمرحلة المقبلة.

رابعا ..التحولات التي يشهدها النظام الدولي والتي لابد ان يتعامل معها العرب من موقع القدرة التي تتوافر لديهم.

خامسا ..انكشاف جوانب عديدة من الأمن القومي العربي في غياب ترتيبات الأمن الجماعي وضرورة توفير ضمانات عربية – دولية تكفل عدم تكرار مأساة صيف ١٩٩٠.

– وقد اوضحت مبادرة أمين عام جامعة الدول العربية ضرورة احترام استقلال وسيادة وسلامة اراضي ونظم حكم جميع الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، واكدت على تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، أو التحريض عليها من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى، والالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية.

– وفور اعلان المبادرة استجاب العديد من الاطراف العربية لدعوة الجامعة في حين اكتفت أطراف أخرى بالصمت والتحفظ.

– وانتهى العام والوطن العربي يشهد انفراجا حذرا وبطيئا .

– وقد شهد العام تحسنا في بعض العلاقات الثنائية بين دولتين عربيتين أو أكثر وهذا ما ظهر في العلاقات الاردنية المصرية* ، والعلاقات بين اليمن وكل من الامارات وقطر، كما عقدت اللجنة الخاصة بالحدود بين السعودية واليمن اكثر من اجتماع لها لوضع اسس لحل الخلاف بين الدولتين.

– كما بدأت العلاقات العراقية تتحسن بشكل بطيء مع بعض الدول العربية داخل مجلس التعاون الخليجي وخارجه، وجرت اتصالات سعودية فلسطينية على مستويات مختلفة، وساهمت زيارة الرئيس السوداني الى مصر – خلال القمة الافريقية – في التحسن النسبي للعلاقات بين مصر والسودان حول مشكلة حلايب.

٣٠٢٠١ القضية الفلسطينية :

سجل عام ١٩٩٣ على صعيد القضية الفلسطينية مجموعة من الأحداث كان أبرزها ما يلي :

– تبادل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء الاسرائيلي التوقيع على

---

* زيارة الملك حسين الى القاهرة في اكتوبر / تشرين اول من العام وزيارة وزير الخارجية المصري الى الأردن في نفس الشهر.

"رسالة اعتراف"** متبادل بين المنظمة واسرائيل تمهيدا لتوقيع اعلان مبادىء اتفاق غزة – اريحا للحكم الذاتي تم التوصل اليه في الشهر التاسع *** من العام. وينص الاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية من خلال مجلس منتخب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية نهائية على اساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨

– قررت الولايات المتحدة الأمريكية استئناف الحوار والاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد ان تم تبادل الاعتراف بين المنظمة واسرائيل، والتوقيع على اتفاق غزة – اريحا للحكم الذاتي للفلسطينيين في ١٩٩٣/٩/١٣.

– اكد مجلس جامعة الدول العربية في ختام اعمال دورته ال (٩٩) بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٩ مساندته لجهود السلام التي تستهدف التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ودعم جهود الدول العربية المشاركة في عملية السلام ومساندة مواقفها. وادان المجلس رفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ وضمان العودة الفورية والآمنة للمبعدين، واعلن وزراء الخارجية العرب دعمهم وتأييدهم للانتفاضة الفلسطينية ماديا ومعنويا ودعوة المجتمع الدولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية لانجاح جهود السلام في المنطقة.

– وفي ختام دورته ال (١٠٠) المنعقدة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ قرر مجلس جامعة الدول العربية توجيه تحية تقدير واكبار لأبناء الشعب الفلسطيني الصامد فوق أرضه، واكد الدعم للانتفاضة الفلسطينية على كافة المستويات حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ومناشدة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية زيادة مساعداتها ودعمها لمواطني الاراضي الفلسطينية المحتلة.

– تابع المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن اعمال دورته ال (١٤) بالرياض خلال الفترة من ٢٠–٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، تابع مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط وعبر عن ترحيبه بتوقيع اتفاق المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على اساس انه خطوة أولى على طريق التوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، وارساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

– حذر المؤتمر القومي العربي الرابع، الذي عقد في بيروت خلال الفترة من١٠–١٢ مايو/ آيار ١٩٩٣، من

** تم التوقيع في ٩، ١٠ سبتمبر ١٩٩٣.

*** تم التوقيع على الاتفاق في ١٩٩٣/٩/١٣.

مخاطر عدم ربط المرحلة الراهنة من المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية بالمرحلة النهائية المتمثلة في حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية كماحذر من حملة التهجير اليهودي الى الاراضي المحتلة ومن استمرار اعمال التعنت الاسرائيلي ضد الفلسطينيين، وآخرها قضية المبعدين. واعرب عن دعم المشاركين بالانتفاضة الفلسطينية.

٤٠٢٠١ مفاوضات السلام :

– شهد عام ١٩٩٣ تزايدا واتساعا ملحوظين في عدد ومستوى اللقاءات والاتصالات العربية الاسرائيلية سواء في اطار المفاوضات الثنائية أو خارجها، الأمر الذي شكل تحولا كبيرا في العلاقات العربية الاسرائيلية.

٣٠١ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي :

سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى المجالس والاتحادات الاقليمية العربية، كان ابرزها ما يلي :

١٠٣٠١ الاصلاح الاقتصادي :

– شكل موضوع "تخفيف القيود الاقتصادية وسيلة للاصلاح والتكامل الاقتصادي العربي "محورا لأعمال الدورة (٥٢) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٦–٩ سبتمبر/ايلول١٩٩٣.

وعبر المجلس عن رضائه عما تم تحقيقه في مجال الاستقرار المالي والتوازن الاقتصادي في الدول التي سبق للمجلس استعراض تجاربها في تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي* واكد على ضرورة تخفيف القيود الاقتصادية كخطوة ثانية لترسيخ الاستقرار المالي والتوازن الاقتصادي ولدفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، واكد على تخفيف القيود على التجارة بالغاء القيود غير الجمركية والاعتماد على الرسوم الجمركية المعقولة والمناسبة، وتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على الاقدام على النشاط الصناعي والزراعي بالاستثمار والتشغيل، واعطاء الأولوية لقطاع الزراعة بهدف زيادة الانتاج اثناء تطبيق اجراءات الاصلاح، وتهيئة الظروف الملائمة للاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، كما دعا المجلس الى زيادة وتحسين نوعية الانتاج الصناعي بخلق مناخ المنافسة، ومساواة الفرص وابتعاد الحكومات عن المجالات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص.

---

* جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية التونسية.

– أوصت دول "أعلان دمشق "في ختام اجتماع وزراء مالية واقتصاد اعضائها في الدوحة بدولة قطر (١٨ مايو/آيار ١٩٩٣) بضرورة تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية، واجراء مراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بالأنظمة الضريبية، وتحسين مناخ الاستثمار وتوفير الضمانات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال العربية، واعطاء القطاع الخاص الفرصة لتشغيل وادارة وصيانة المرافق التي تقيمها أو تديرها الدولة، وحث البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية الأخرى على زيادة تسهيلاتها للمشاريع الانتاجية التي يقيمها القطاع الخاص.

– في تقرير للبنك الدولي تحت عنوان "التوقعات الدولية الاقتصادية والبلدان النامية" لعام ١٩٩٣، ذكر ان نسبة النمو الاقتصادي للبلدان العربية تراوح بين أربعة وخمسة في المائة وهي أعلى نسبة حققتها الدول العربية منذ السبعينيات.

– نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك اليمني للانشاء والتعمير خلال الفترة من ١٥ – ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ ندوة بعنوان "برامج الاصلاح الاقتصادي والنقدي في الوطن العربي ودور القطاع المصرفي – تجارب وخبرات "بهدف تقصي الظروف التي دفعت الدول لتبني برامج الاصلاح الاقتصادي وتبيان دور ادارة السياسة النقدية في هذه البرامج مع التركيز على سياسة تحرير الاسعار، ودراسة الادوار المتعددة للقطاع المصرفي في انجاح السياسة النقدية والمالية.

٢٠٣٠١ جهود تشجيع الاستثمار :

– أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في اجتماعات الدورة (٥٢) السابق ذكرها بتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على الاقدام على النشاط الصناعي والزراعي بالاستثمار والتشغيل، وجاء ذلك ضمن قرار المجلس بضرورة التأكيد على أهمية احراز تقدم في تنفيذ اجراءات تخفيف القيود الاقتصادية كخطوة ثانية لترسيخ الاستقرار المالي والتوازن الاقتصادي، ولدفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

– بدعوة مشتركة من جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وبتنظيم من اتحاد غرف التجارة السورية، عقد المؤتمر الخامس لرجال الاعمال والمستثمرين العرب في مدينة دمشق خلال الفترة من ١٧–٢٠ مايو/آيار ١٩٩٣، تحت شعار "الاستثمار العربي وتحديات التسعينيات". وقد نوه المؤتمر بما بذلته وتبذله الدول العربية من جهود لتحسين مناخ الاستثمار فيها سواء في مجال البنية الأساسية او التنظيم القانوني للاستثمار، وفي النواحي الادارية والاجرائية، وبصفة خاصة ما قامت به الدول العربية في السنوات الأخيرة من جهود

للاصلاح الاقتصادي والتي شملت عدة قطاعات، كقطاع الانتاج والتجارة والاستثمار والقطاع النقدي والمالي، ومن ابرز سماتها اطلاق قوى السوق وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في النشاط الاقتصادي.

– وأهاب المؤتمر بالحكومات العربية تكثيف جهودها الاصلاحية وتذليل ما تبقى من معوقات تعترض تدفق الاستثمارات، كما اهاب بالمستثمرين العرب بذل مزيد من التجاوب والتفاعل مع حركة الاصلاح عن طريق ما ينفذونه من استثمارات وما يقدمونه من أفكار ومقترحات للأجهزة المعنية بشئون الاستثمار.

– نظمت جامعة المعتمد بن عباد بالمملكة المغربية، ندوة "دور المؤسسات المالية في التنمية – النموذج العربي". وقد دعا المشاركون الى توفير الضمان اللازم للمستثمرين لتغطية مخاطر الاستثمار ودعم جهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتمكينها من القيام بدورها في هذا الصدد، كما دعوا الى مساندة جهود مؤسسات التمويل والانماء العربية المختلفة والاتحادات المهنية العربية العاملة في مجال المال والاقتصاد، خاصة وان الاقتصادات العربية وهي تتقدم حثيثا في برامج اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، تفتح المجال للمستثمرين وطنيين وعربا واجانب حيث لا جنسية للمال في عالم متغير يقترب من وضع القرية الواحدة، وقد اوضح البيان الختامي للندوة ان الاستثمار وجذب المال يستلزمان مزيدا من الثقة والموضوعية وتحسين المناخ الحاضن للاستثمار سواء من الناحية السياسية أو التشريعية أو التنفيذية والاعتراف بأهمية المصالح المتبادلة.

– بتنظيم مشترك من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي ووزارة المالية والصناعة واتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة والدائرة الاقتصادية في دبي، عقدت ندوة "ترويج الاستثمار والمشروعات الاستثمارية العربية" خلال الفترة من ١–٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣.

وقد أكدت الندوة على ان توافر المناخ الجاذب للاستثمار والفرص الاستثمارية المجزية ووضوح سياسات وأولويات الاستثمار كلها عوامل متكاملة لجذب الاستثمار للقطر المضيف، وعلى أن الدول العربية مدعوة لزيادة مستوى الاهتمام بالعملية الترويجية ولدعم أجهزة وهيئات الترويج للاستثمار.

وقد شملت اعمال الندوة خمس جلسات عمل، تناولت الأولى موضوع "عوامل الترويج الناجح للاستثمار"، وعالجت الثانية موضوع "الترويج للقطر المضيف"، وتناولت الثالثة موضوع "الترويج للمشروعات الاستثمارية "وكان موضوع الجلسة الرابعة "دور وهيكلية هيئات الترويج للاستثمار"، وخصصت جلسة العمل الخامسة لبرامج الحاسوب المتعلقة بالترويج للاستثمار.

– بدعوة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عقد بالقاهرة يوم ١٩٩٣/١١/٢٨ اجتماع ضم مؤسسات وهيئات ضمان وائتمان الصادرات والاستثمار العربية، شاركت فيه المؤسسة الاسلامية لتأمين

الاستثمارات وائتمان الصادرات، وهيئات ائتمان الصادرات والاستثمار الوطنية في كل من مصر والجزائر وتونس وعمان ولبنان والمغرب.

وقد استهدف الاجتماع تنسيق أنشطة هذة الهيئات بما يكفل تطوير تقنية الضمان في الوطن العربي باعتبارها احدى وسائل تنمية التبادل التجاري والتدفقات الاستثمارية بين أقطاره.

-عقدت الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار اجتماعها ال (١٧) بالقاهرة يوم ١٩٩٣/٩/٤ وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمناشدة كل من سلطنة عمان والجمهورية الجزائرية للانضمام الى الاتفاقية، كما أوصت المجلس ايضا باعتماد المفوضين المعتمدين لمحكمة الاستثمار العربية.

٣٠٣٠١ القطاع المصرفي :

-عقد اتحاد المصارف العربية ندوة مصرفية موسعة بالقاهرة خلال الفترة من ١٨-١٩٩٣/١/٢٠، ناقش فيها الاجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية والبنوك المركزية لتنفيذ مقررات لجنة بازل - التي بدأ تطبيقها مع مطلع العام - التي تفرض توجهات جديدة تتعلق باجراء تعديلات اساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات لجهة العمل على زيادة رساميلها بشكل كبير او العمل على خفض موجوداتها خصوصا ذات المخاطر العالية بغية الوصول الى معدل الملاءة المطلوب.

- وقد دعا الاتحاد الى حوار دائم بين البنوك المركزية العربية والمصارف التجارية حول مقررات لجنة بازل التي فوضت للبنوك المركزية ادوارا جديدة تتعدى التدخل الرقابي في العملية المصرفية الى التدخل بتوجية السياسات التي تسير عليها المصارف التجارية.

- اكدت ندوة عقدها المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية بالقاهرة على عودة المصارف والمؤسسات المالية العربية من دول المجموعة الاوروبية الى الاقطار العربية مع بدء تنفيذ مقررات لجنة بازل، وأوضحت تلك الندوة ان تطبيق المجموعة الأوروبية لمبدأ المعاملة بالمثل مع المصارف والمؤسسات المالية العربية سوف يحرمها من العمل في أي دولة من دول المجموعة الأوروبية خاصة للدولة التي لا تسمح التشريعات المصرفية والمالية بها بتأسيس مصارف او فروع أجنبية فيها.

- عقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المعهد المصرفي العماني وبنك الاسكان العماني، ندوة مصرفية متخصصة في مدينة مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ١٣-١٦ فبراير/شباط ١٩٩٣، ناقش فيها المشاركون موضوع "التحليل المالي المتقدم"، وفي نهاية اعمال الندوة أوصت باعتماد اساليب التحليل المالي السليم والمتقدم في تقرير الاستثمار بالاسهم والسندات ولغايات الدمج المصرفي ودراسات الجدوى الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الاساليب بالموضوعية التامة لاعتمادها الارقام والنسب المالية، كما تتميز بامكانية التثبت من نتائجها وتوصياتها من قبل الآخرين، كما دعت الندوة الى ضرورة العمل من

قبل السلطات النقدية القطرية وفي تجمعاتها القومية على توحيد المفاهيم والمصطلحات والأسس والمبادىء المحاسبية، والتفكير الجدي في اتخاذ خطوات حثيثة للقيام بعمليات دمج مصرفي مقابل التحديات المتمثلة في التكتلات الاقليمية والعالمية.

– عقد اتحاد المصارف العربية ندوة مصرفية متخصصة في مدينة عمان/المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة من ١٩–٢١ ابريل/نيسان ١٩٩٣ ناقش فيها المشاركون موضوع "الاصلاح المصرفي في الوطن العربي – ضروراته ومعوقاته "وقد خلصت الندوة الى التوصية بضرورة النظر الى الاصلاح المصرفي كعملية مستمرة بحيث يتم التصحيح الفوري لأي اجراء اذا ما تغيرت الظروف وضرورة اعادة النظر في التشريعات المصرفية وبخاصة قوانين البنوك المركزية ومؤسسات النقد ومراقبة العملة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها بما يتواءم مع المستجدات والتطورات على الساحة المصرفية الدولية، ودعت الندوة الى انشاء محكمة خاصة للبت في الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمصارف اسوة بما هو معمول به في حقول أخرى مشابهة كالأراضي وضريبة الدخل والجمارك، والى دفع مؤسسات ضمان الودائع الى النور وذلك في الدول التي لم تأخذ بهذه التجربة الى الآن، والعمل على تدعيم المراكز المالية للمصارف العربية من خلال زيادة رؤوس أموالها أولا وبناء احتياطياتها ثانيا وذلك لتتمكن من أداء دورها المأمول في عمليات التنمية والتصحيح.

– نظم صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع وزارة المالية بالمملكة المغربية ندوة "قابلية العملات للتحويل "في مدينة مراكش خلال الفترة من ١٦–١٨ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣. وقد ناقشت الندوة عددا من المسائل الجوهرية المرتبطة بالتصحيح الاقتصادي من النواحي النظرية والعملية واطلعت على مسيرة التصحيح في تجربة المغرب وتونس.

٤٠٣٠١ أوضاع الطاقة العربية :

– عقد المجلس الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعا في فيينا بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٦، تقرر فيه الاتفاق على سقف جديد للانتاج الاجمالي من النفط الخام وتحديده ب ٢٣٫٥٨٢ م ب ي وذلك ابتداء من مطلع شهر مارس/آذار وحتى نهاية الربع الثاني من العام أي بتخفيض قدره مليون برميل في اليوم الواحد عن السقف الذي سبق تحديده للفصل الأول من العام، وذلك بهدف تعزيز استقرار الاسعار في السوق النفطية العالمية.

– وكانت المنظمة قد سمحت لدولة الكويت بزيادة انتاجها الى الحد الذي تتيحه لها الطاقة الانتاجية القصوى (في اجتماع في ١٩٩٢/٥/٢٣) ثم تحددت حصتها ب ١٫٦٠٠ م ب ي للربع الثاني من العام ١٩٩٣، وقد وافقت الكويت على هذه الحصة بشرط ان ترفع حصتها اعتبارا من اول يوليو/تموز ١٩٩٣

بما يتناسب مع طاقتها الانتاجية واحتياجاتها.

– عقد الاجتماع الوزاري لمجموعتي دول (ايبك) * وأوبك في مسقط بسلطنة عمان في ١٣ ابريل/نيسان ١٩٩٣، وتم به استعراض آفاق سوق البترول على المدى الطويل في ضوء السياسات التي تتبعها الدول المستهلكة، كما استعرض الاجتماع ايضا عددا من الآثار المترتبة على ظهور كتل جديدة منتجة للطاقة عالميا واقليميا، وقد وافق الوزراء على تأسيس مجموعة عمل مشتركة لدراسة مستقبل الطاقة على المدى الطويل ودراسة تأثير الاجراءات المالية والضرائبية المتنوعة على الدول المصدرة للبترول وعلى اقتصادياتها، ودعا المؤتمر الى زيادة درجة التعاون بين المنتجين والمستهلكين وشركات البترول العالمية على جميع المستويات لمناقشة مختلف القضايا لايجاد طرق ووسائل لتخفيف أوجه الخلاف بينهم وتجنب عدم استقرار اسواق البترول العالمية.

– وخلال شهر يونيو/حزيران من العام عقد مؤتمر اوبك الوزاري (٩٣) في مدينة جنيف، وواجه المؤتمر تجاوزات واضحة في معدلات الانتاج، ومطالبات بعض الدول بزيادات في حصتها الانتاجية وانخفاض الاسعار الى ادنى مستوى حققته في الستة شهور الأولى من العام.

وقد انتهى المؤتمر الى مد العمل بالسقف المتفق عليه خلال شهر فبراير/شباط من العام (٢٣٫٥٨٢ م ب ي) خلال الربع الثالث من العام، واكد المؤتمر على سعر استرشادي لا يقل عن ٢١ دولارا للبرميل.

– اجتمعت لجنة المراقبة الوزارية** مع رئيس منظمة الاوبك في جنيف خلال الفترة من٢٣–٢٤ سبتمبر/ايلول ١٩٩٣ وأعربت عن قلقها على مستوى سعر سلة نفوط اوبك وتدنيها الى اقل من ١٥ دولارا للبرميل، وطالبت بضرورة الاستمرار في الالتزام بسقف الانتاج الذي تحدد ب ٢٣٫٥٨٢ مليون ب/ي للربع الثالث من العام ليستمر الى ما بعد الربع الرابع من اجل استقرار الأسواق وتحسين اسعار البترول العالمية.

-وخلال الفترة من ٢٥ – ٢٩ سبتمبر/ ايلول عقدت اللجنة اجتماعها ال (١١) في جنيف وفقا لقرار مؤتمر الاوبك الثالث والتسعين، ووافقت – من أجل الحفاظ على استقرار السوق والعمل على رفع مستوى السعر – على تحديد سقف للانتاج خلال الستة الشهور القادمة (الربع الرابع من عام ١٩٩٣ والربع الأول من عام ١٩٩٤) عند مستوى ٢٤٫٥ مليون ب/ي توزع على الدول الأعضاء كما يلي :

---

* تتكون المجموعة من كل من: انجولا، البحرين، بروناي، الصين، كولومبيا، مصر، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، النرويج، عمان، روسيا، تكساس، اليمن.

** تتكون من الامين العام للاوبك ووزراء نفط كل من ليبيا وقطر، وتعمل علي مراقبة انضباط الدول الأعضاء في المنظمة في الالتزام بحصص الانتاج التي يتم تحديدها في المؤتمرات الوزارية للأوبك.

	(الف ب/ي)		(الف ب/ي)
الجزائر	٧٥٠	نيجيريا	١٨٦٥
الجابون	٢٨٧	قطر	٣٧٨
اندونسيا	١٣٣٠	السعودية	٨٠٠٠
ايران	٣٦٠٠	الامارات	٢١٦١
العراق	٤٠٠	فنزويلا	٢٣٥٩
الكويت	٢٠٠٠		
ليبيا	١٣٩٠	المجموع	٢٤ر٥٢٠ الف ب /ي

– وقع وزراء الطاقة والكهرباء في الاردن ومصر وسوريا والعراق وتركيا في الشهر السابع من العام على اتفاق لربط شبكات الكهرباء ما بين الدول الخمس على ان يسري الاتفاق بعد اعتماده من الحكومات المعنية بهذه الدول خلال ١٨٠ يوما من توقيعه، ويستفيد منه ١٥٠ مليون مواطن ويغطي مساحة ٢ر٥ مليون كيلومتر مربع وتبلغ تكلفته ٤٠٠ مليون دولار.

– وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده (٥٢) السابق ذكره على انشاء مجلس لوزراء الكهرباء في الدول العربية تكون أمانته الفنية بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة للجامعة.

٥٠٣٠١ التجارة العربية البينية :

سجل العام عددا من التطورات فيما يلي أهمها :

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده (٥٢) السابق ذكره التوصية على ضرورة تخفيف القيود على التجارة العربية استيرادا وتصديرا، بالغاء القيود غير الجمركية، والاعتماد على الرسوم الجمركية المعقولة والمناسبة في تنظيم أمور التجارة، كما أوصى بحسن تنفيذ القواعد التنظيمية لتسيير أمور الغرف التجارية العربية المشتركة.

– عقدت لجنة المفاوضات التجارية اجتماعها التاسع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٥ واكدت ضمن توصياتها على أهمية استمرار تطبيق الفقرتين (٢،١) من المادة السادسة من احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ودعت الدول العربية الاعضاء في الاتفاقية الى تطبيق اجراءات التحرير الكامل للقائمة السلعية الأولى، وسرعة قيامها بذلك، كما اقرت تكليف الامانة العامة بوضع احصاءات عن تطور التبادل السلعي بين الدول العربية للسلع المحررة بموجب القائمة السلعية الأولى ودعوة الدول العربية الاعضاء في الاتفاقية الى ازالة القيود الادارية المفروضة على السلع العربية.

– عقد "المكتب الدائم للجنة المفاوضات التجارية "* اجتماعه الأول بمقر الأمانة العامة للجامعة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠، وقد اقرت الوفود المشاركة مشروع جدول الأعمال الذي يحدد انشطة المكتب ومجالات عمله في ترويج وتنشيط الطلب على القوائم السلعية المحررة وقوائم السلع الزراعية والحيوانية والثروة المعدنية، واعداد تقرير سنوي عن التجارة العربية يرصد خطوات تقدم التجارة والاسواق والمجموعات السلعية والطلب والعرض وحركة السوق والاسعار واخبار رجال الاعمال والصفقات التي تبرم خلال العام. وقد تبنى المكتب الدائم برنامج عمله للسنتين التاليتين ١٩٩٥/٩٤ في المجالات المذكورة.

– عقدت لجنة تنسيق العمل في قطاع التجارة العربية بين مؤسسات العمل العربي المشترك، بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ١٩٩٣/٨/٣١. للتعرف على مدى التقدم الذي احرزته الجهات المشاركة في آلية التنسيق، وقد أوصت اللجنة بدعوة الجهات المشاركة الى استكمال الدراسات كل في مجال نشاطه، وتبادل الدراسات التي يتم انجازها بين تلك الجهات، كما اكدت على اهمية مشاركة جميع المنظمات العربية اعضاء اللجنة في اجتماعاتها.

– أوصت دول "اعلان دمشق "في ختام اجتماع وزراء مالية واقتصاد اعضائها في الدوحة بدولة قطر (١٨ مايو/ آيار ١٩٩٣) بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال حث الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على التصديق عليها، وحث جميع الدول العربية على تطبيق الاتفاقية بما في ذلك الدخول في مفاوضات تجارية لتبادل الاعفاء الجمركي في ما بينها، وأعلنت عن التزام دول اعلان دمشق بازالة كافة القيود النوعية والكمية والنقدية على حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، وحثت بقية الدول العربية على القيام بالتزام مماثل، كما دعت الى تشجيع الاستفادة من كل من برنامج تمويل التجارة العربية البينية، والبنك الاسلامي للتنمية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتعزيز مواردها المالية ومباركة الجهود التي تقوم بها الدول العربية لايجاد آليات وطنية لتمويل الصادرات.

– نظم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع صندوق النقد العربي وبرنامج التجارة العربية ندوة في أبوظبي خلال الفترة من ٥– ١٩٩٣/٤/٦، بحثت في وضع أسس اكثر فاعلية لتنشيط التجارة البينية بين الدول العربية تشكل اضافة مهمة لبرامج التعاون القائمة حاليا بين هذه الدول، وتناولت موضوعات مهمة مثل الاعلام والتشجيع التجاري وتنمية الموارد البشرية وتحرير التجارة داخل المنطقة العربية وسياسات التخصيص ودورها في الممارسات التجارية ذات التوجه الخارجي بالاضافة الى التكامل الاقتصادي.

– وقع برنامج تمويل التجارة العربية في أبوظبي مذكرة تفاهم مع المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن مشروع مشترك للتعاون في مجال تنمية التجارة العربية وتوفير

---

* انشىء بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٣٧ و ٤٣ – ج٣ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣.

الخدمات الفنية المساندة لها، واتفق الجانبان على العمل معا لتطوير وتنفيذ مشروع متكامل لتنمية التجارة العربية على مدى ثلاث سنوات تبدأ عام ١٩٩٤ بتكلفة اجمالية تقدر بنحو مليوني دولار يقتسمها الجانبان مناصفة، ويشتمل المشروع على خطة لتطوير وتوسيع نطاق الاستفادة من شبكة معلومات التجارة العربية من خلال ربط المركز الرئيسي للشبكة في أبوظبي بنقاط ارتباط مختارة في الدول العربية، كما يشمل المشروع انشطة تشجيع التبادل التجاري وترويج الصادرات من خلال اقامة المعارض التجارية وتنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين في مختلف البلاد العربية.

– بلغت قيمة طلبات خطوط الائتمان التي تلقاها برنامج تمويل التجارة العربية حتى منتصف شهر سبتمبر/ ايلول ١٩٩٣ حوالي ١٦ر٤ مليون دولار امريكي وتمت الموافقة على ما قيمته حوالي ١١ مليون دولار منها.

– نظمت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بدولة البحرين بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي والبنك الاسلامي للتنمية وبنك البحرين للتنمية، ندوة "تمويل وضمان الصادرات" بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١، وقد استهدفت الندوة تعريف القطاع الخاص والمصدرين البحرينيين بصورة خاصة ببرامج تمويل التجارة العربية وضمان الصادرات التي تقدمها الصناديق ومصارف التنمية العربية والاسلامية في هذه المنطقة كبرنامج تمويل التجارة العربية المنبثق عن صندوق النقد العربي، وبرنامج التمويل الطويل الأمد التابع للبنك الاسلامي للتنمية، وبرنامج ضمان ائتمان الصادرات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

٦٠٣٠١ الزراعة والموارد المائية والأمن الغذائي :

سجل العام عددا من التطورات في هذه المجالات فيما يلي أهمها :

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن أعمال دورته ال (٥٢) السابق ذكرها اعطاء الأولوية في قطاع الزراعة الى هدف زيادة الانتاج اثناء تطبيق اجراءات الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية، مع التأكيد على توفير مناخ المنافسة لاعطاء عوامل السوق فرصة في تحديد الاسعار، بالاضافة الى تهيئة الظروف الملائمة للاستخدام الأمثل للاراضي الزراعية.

– أقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمشاركة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ندوة قومية حول "التغير التكنولوجي في الزراعة العربية"، في دمشق خلال الفترة من ١٧–١٩٩٣/٦/٢٧، وقد اكدت الندوة على أهمية التعاون والتنسيق بين البلدان العربية في مجال انتاج تكنولوجيا زراعية ملائمة لظروف المنطقة العربية، ونقل وتطويع التكنولوجيا التي تثبت صلاحيتها في مناطق مشابهة للمنطقة العربية، وأوصت الندوة بتوجيه

المزيد من الاستثمارات الخاصة بالبحث والتطوير الى مجالات وأنشطة انتاج ونقل وتطويع التكنولوجيا الزراعية، والعمل على تقوية وتدعيم مؤسسات البحث والارشاد والتمويل الزراعي، والمنظمات الاهلية للزراعة في عمليات التغير التكنولوجي، ووضع السياسات الهادفة الى تحفيز مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال مع المؤسسات الحكومية.

– تحت شعار "من لا يملك طعامه لا يملك حريته" انعقد المؤتمر الدولي الثالث للتنمية الزراعية في الوطن العربي بالقاهرة خلال الفترة من ١٤–١٩٩٣/٨/١٥ بهدف تكريس الجهود العربية لبناء اقتصاد زراعي قوي أساسه الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق فائض يجعل من تصدير الحاصلات والانتاج الزراعي أحد أهم المصادر الأساسية للدخل القومي.

– عقد في مسقط بسلطنة عمان "اللقاء العربي القومي الأول لمسئولي السياسات الزراعية بالوطن العربي "بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧، بهدف اتاحة الفرص لتبادل الرأي، ونماذج الخبرة حول تجارب كل بلد عربي في مجالات السياسة الزراعية، وتعميق مفهوم أثر السياسات الزراعية على مسارات التنمية الزراعية على مستوى كل بلد عربي، وكل الدول العربية، وتحديد امكانيات التنسيق فيما بين الدول العربية وبلورة الدور المطلوب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال السياسات الزراعية.

– قرر مجلس جامعة الدول العربية في ختام اعمال دورته ال (٩٩) التي عقدها بالقاهرة خلال الفترة من ١٨–١٩٩٣/٤/١٩ تشكيل لجنة سياسية فنية للأمن المائي العربي لوضع استراتيجية مائية عربية موحدة تضمن حقوق العرب في مواردهم المائية تجاه مخاطر التهديد الخارجي، وطلب الى الجمهورية العربية السورية اعداد دراسة حول انشاء مركز للدراسات المائية والأمن المائي العربي.

– نظم المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، ندوة متخصصة حول "أزمة المياه في الوطن العربي" خلال الفترة من ١٥–١٩٩٣/٦/١٦ في مدينة المنامة بدولة البحرين، وقد خلصت جلسات الندوة الى ضرورة استخدام مصادر المياه غير التقليدية، والبدء باتخاذ خطوات عملية لانشاء معهد عربي متخصص للابحاث المتعلقة بتحلية مياه البحر، وشدد المجتمعون على ضرورة التوسع في مشاريع اعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي بعد معالجتها، للتخلص من الملوثات والمبيدات الزراعية، واعتماد اساليب الري الحديثة، ونشر التوعية المائية بين اوساط المستهلكين.

– عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ١٤–١٩٩٣/١١/١٦ ندوة نظمها مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا "سيداري "وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسكو وجامعة الدول العربية، تحت عنوان "المياه والاعلام والتنمية في المنطقة العربية"، وقد ناقشت الندوة قضية موارد المياه العذبة وتوزيعها على قطاعات الانتاج المختلفة وتلوث مصادر المياه، والمياه والتنمية، كما ناقشت الفنون الاعلامية في معالجة قضايا البيئة والسياسات الاعلامية وتنمية الوعي البيئي، ومما يذكر أن مركز "سيداري "ينفذ مشروعا

حول نوعية المياه في اربع دول هي :مصر وسوريا والمغرب والأردن.

٧٠٣٠١ الصناعة والتعدين :

– أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرارات دورته العادية (٥٢) السابق ذكرها الى ادراكه لمدى الحاجة الى الحماية المؤقتة للصناعة خصوصا الوليدة منها، وتلك التي تمر بمرحلة التكيف الصعبة والى ادراكه للحاجة الى توفير الحوافز لهذه الصناعات، واكد على ان مناخ المنافسة، ومساواة الفرص وابتعاد الحكومات عما يمكن ان يقوم به القطاع الخاص هو الاسلوب الانسب لزيادة وتحسين نوعية الانتاج الصناعي.

– عقدت الجمعية العربية للتعدين والبترول مؤتمرها العلمي السنوي بالقاهرة خلال شهر يناير/كانون الثاني من العام، وانحصر موضوع المؤتمر في "تنمية الثروات المعدنية في العالم العربي "وشارك فيه عدد من خبراء التعدين في الدول العربية.

– نظم الاتحاد العربي للحديد والصلب بالتعاون مع الشركة التونسية للمسابك والميكانيك ندوة دولية حول التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية وقطع الغيار، في مدينة تونس خلال الفترة من ٢٨–١٩٩٣/٦/٣٠. وقد عقدت الندوة تحت شعار الادماج والانتاج بهدف تقييم تجربة التصنيع المحلية والاستفادة من الخبرات الأجنبية ووضع تصور عربي مشترك في هذا المجال.

٨٠٣٠١ المقاولات والاسكان :

– عقد المكتب التنفيذي لوزراء الاسكان العرب اجتماعا بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣١ وناقش دعم التعاون بين الدول العربية في اعداد كودات عربية موحدة ، وبحث أمر احتياجات لبنان لتشييد الطرق والمباني التي هدمتها الحرب الأهلية.

٩٠٣٠١ قطاع التأمين :

– عقد مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين اجتماعه السنوي في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ٣–١٩٩٣/٢/٤، وناقش المجتمعون موضوع انشاء هيئات تأمين اقليمية في كل من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي.

– عقدت شركة اعادة التأمين العربية* اجتماعا لها بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ حيث ناقشت سبل دعم التعاون بين الشركات العربية في مجالات التأمين المختلفة وتبادل الخبرات بين الاقطار العربية، الى

---

* شركة عربية تساهم فيها كافة شركات التأمين في الدول العربية

جانب مناقشة عدة ابحاث حول مشاكل قطاع التأمين في مجالات الحرائق والحوادث والتأمين على الحياة بالدول العربية.

– نظمت المجموعة العربية للتأمين (أريج) بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية ندوة حول "الحماية التأمينية للمؤسسات المالية" في مقر المعهد بالبحرين خلال الفترة من ٣-٤/٥/١٩٩٣، وقد خصصت الندوة لتوفير تفاصيل جوهرية عن انواع التغطية للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية بالاضافة الى توفير الوعي العام لهذه التغطيات.

– تقرر نقل الصندوق العربي لتأمين مخاطر الحرب الى دولة البحرين، وقد تأسس هذا الصندوق في عام ١٩٨٠ اثناء الحرب العراقية – الايرانية في العراق حيث احتضنته شركة اعادة التأمين العراقية ثم نقل الى ليماسول في قبرص في اعقاب الغزو العراقي للكويت، ويبلغ عدد اعضائه ٤٧ عضوا من شركات التأمين واعادة التأمين العربية وتبلغ قيمة احتياطياته ٧ر٤٧ مليون دولار أمريكي.

١٠٠٣٠١ النقل والمواصلات والاتصالات :

– قرر مجلس جامعة الدول العربية في ختام دورته العادية (٩٩) المنعقدة بالقاهرة خلال الفترة من ١٧-١٨/٤/١٩٩٣، الموافقة على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بانشاء "الهيئة العربية لتصنيف السفن" وفق مبدأ التمويل الذاتي.

– وافق مجلس جامعة الدول العربية في ختام دورته العادية ال (١٠٠) المنعقدة بالقاهرة بتاريخ ١٨-١٩/٩/١٩٩٣ على ان تدبر الامانة العامة لجامعة الدول العربية مبلغ مليوني دولار من وفورات ميزانيتها، بشكل مرن، وعند وجود وفورات لديها، وذلك كسلفة لتمويل المرحلة التأسيسية للهيئة العربية لتصنيف السفن.

– عقد الاتحاد العربي للنقل الجوي اجتماعات دورته ال (١٧) في بيروت خلال الشهر الخامس/مايو من العام، وقد أقر الاتحاد عدة توصيات منها تعزيز التعاون بين شركات الطيران العربية في مواجهة التحديات التي تفرضها التكتلات الدولية وخاصة الاوربية منها، وضرورة ايجاد مرجعية عربية للنقل الجوي ممثلة بسلطات الطيران المدني العربية، وقرر الاتحاد وضع خطة تنفيذية في مجال تكثيف التعاون بين شركات الطيران العربية في حقول التأمين والوقود وخدمة الطائرات والصيانة والتموين، ومما يذكر ان عشر شركات عربية قد اتفقت على اقامة نظام الحجز الآلي، وان تسع شركات عربية قد ابدت رغبتها في الانضمام الى مشروع مشترك للشحن السريع، واتخذ الاتحاد قرارا بعودة مقر أمانته العامة الى بيروت بعد ان استمر ست سنوات في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

– في نهاية دورته ال (٦٤) التي عقدت في دبي بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٣، وافق مجلس ادارة المؤسسة

العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) على شراء قمر صناعي مستخدم يعمل في الفضاء حاليا من احدى الشركات الكندية وتحويله الى المدار العربي ليتم استخدامه من قبل عربسات.

١١٠٣٠١ القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية :

- عقد مؤتمر العمل العربي اجتماعات دورته ال (٢٠) في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ٥-١١ ابريل/نيسان ١٩٩٣، واصدر في ختام اجتماعاته عددا من القرارات والتوصيات دارت حول الاهتمام باوضاع المرأة العاملة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمسئولياتها في رعاية الأسرة، كما كلف المؤتمر المدير العام بمتابعة الاتصالات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك، وأقر مشروع استراتيجية عربية للتشغيل ودعا الدول العربية لتكثيف جهودها في هذا المجال.

- عقدت منظمة العمل الدولية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة ندوة في القاهرة خلال شهر مايو/آيار من العام تحت عنوان "سياسات التشغيل في البلدان العربية"، وقد اوصت الندوة باعطاء موضوع التشغيل ومعالجة مشاكل البطالة الأهمية القصوى من قبل جميع الأجهزة المعنية في الدول العربية ومن قبل المنظمات الدولية والاقليمية، كما قررت توجيه العناية بتوفير فرص العمل في بلدان الارسال العربية من خلال الاستثمار فيها، وتحسين فرص التبادل التجاري، ومراجعة نظم التعليم والتدريب والعمل على حماية العمالة العربية المتنقلة والمهاجرة في اطار المواثيق العربية والدولية، كما اكدت على ضرورة متابعة انعكاسات برامج الاصلاح الاقتصادي على اوضاع التشغيل العربية.

١٢٠٣٠١ أوضاع المنظمات العربية :

- قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن اعمال دورته العادية ال (٥٢) السابق ذكرها، دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها في موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام ١٩٩٣ الى المبادرة بسداد هذه المساهمات في اقرب وقت ممكن وقبل نهاية العام وان تنتظم جميع الدول العربية في سداد مساهماتها للسنوات السابقة واللاحقة.

- أوصت دول "اعلان دمشق" في اجتماع لها في مايو/آيار ١٩٩٣ بتنسيق جهود الدول العربية لوضع الأسس الكفيلة برفع وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العربية وزيادة فعاليتها وخاصة فيما يتعلق بالحد من الازدواجية في مجالات اختصاصاتها، وتعزيز الرقابة المالية والادارية عليها، والنظر في امكانية دمج مجلس الوحدة الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية.

- وقعت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٣) مع الحكومة المغربية على

اتفاقية المقر التي تنظم العلاقة بين المملكة المغربية والمنظمة خاصة فيما يتعلق بالمزايا والحصانات المنصوص عليها في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وكيفية تعامل المنظمة مع القوانين الجاري العمل بها في المملكة المغربية.

– شهد العام انتقال مقار بعض الاتحادات النوعية العربية، حيث انتقل مقر الاتحاد العربي التعاوني من بغداد الى القاهرة (١٩٩٣/٥/٤) والاتحاد العربي للفنادق والسياحة من بغداد الى بيروت (١٩٩٣/١١/٢١) والاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة من الكويت الى القاهرة (١٩٩٣/١١/٢٩).

١٣٠٣٠١ التعاون الاقتصادي على مستوى التجمعات الاقليمية:

١٣٠٣٠١/١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

– بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبيق برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي الذي وضعته لجنة التعاون المالي والاقتصادي، (*) وهو البرنامج الذي يغطي الاعوام من ١٩٩٢ الى ١٩٩٩ وينقسم الى مرحلتين :الأولى من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ ويتضمن بحث تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي والاتفاق على نظام موحد للجمارك وتوحيد وتقريب الانظمة والتشريعات المصرفية، واعتماد تطبيق تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وتنسيق برامج المساعدات الاقليمية والدولية وسياسات منح القروض الانمائية الخارجية، واعتماد شروط وقواعد التفاوض في مجال التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

وتشمل المرحلة الثانية من البرنامج (١٩٩٦ – ١٩٩٩) تقريب الأنظمة والتشريعات الضريبية وتنسيق اسعار صرف عملات دول المجلس واطلاق حرية تملك العقار، ليس فقط للسكن كما هو معمول به حاليا، وانما ايضا ممارسة الأنشطة والاستثمار، كما يتضمن تنسيق الانظمة والبرامج الاستثمارية لدول المجلس وايجاد نظام موحد للمشتريات الحكومية، وبحلول عام ١٩٩٩ يكون توحيد عملات دول المجلس وازالة المراكز الجمركية.

– عقدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس اعمال اجتماعها ال (٣٣) بالدوحة خلال الفترة من ١٨–١٩/٥/١٩٩٣. وقد ناقشت اللجنة مذكرة الامانة العامة حول تملك العقار تمهيدا لرفعه الى المجلس الوزاري لبحثه، كما ناقشت المذكرة المعدة من الامانة العامة حول التعرفة الجمركية، كما نظرت في تطور المفاوضات مع المجموعة الأوروبية ومع دول السوق الاوروبية المشتركة، كما أخذت اللجنة علما بالتطورات الايجابية في القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي والنتائج التي حققتها المصارف التجارية في دول المجلس، وكذلك احيطت بتطور التنسيق القائم بين السلطات النقدية فيما يتعلق بتطوير الرقابة

---

* في اجتماعها الـ (٣٠).

على أداء المصارف.

- اختتم مديرو الجمارك بدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا في دبي بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ بالتوصية على ازالة العوائق التي تعترض تنقل المواطنين وانسياب السلع وتحسين المنشآت الجمركية، واتفقوا على ضرورة توضيح اسماء الدول الأوروبية على السلع الواردة من أوروبا مع شهادة المنشأ، مع ضرورة ان يكون المصنع المصدر مسجلا ومؤهلا من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بما يفي بشرط الا تقل القيمة المضافة عن ٤٠٪، كما اكدوا على شرط وجود شهادة المنشأ على الصناعات التقليدية والحرفية عند انتقالها بين دول المجلس.

- بالتعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمانة العامة لاتحاد غرف المجلس واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، عقدت ندوة "مجلس التعاون بلا حواجز "خلال الفترة من ١٥ - ١٩٩٣/٦/١٦، وقد دعا البيان الختامي للندوة الى الاسراع في توحيد الرسوم الجمركية بين دول المجلس لتحقيق حرية انسياب السلع بين دول المجلس، وأكد البيان على أهمية تنسيق .

الرسوم الجمركية بين دول المجلس لتحقيق حرية انسياب السلع بين دول المجلس، واكد البيان على اهمية تنسيق السياسات المالية في دول المجلس، وفتح السوق المالية الخليجية لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعين الحكومي والخاص، واكدت الندوة على اهمية ايجاد السبل الاجرائية الكفيلة بوضع القوانين والانظمة والقرارات التي تصدر عن المجلس الأعلى موضع التنفيذ.

- واصل مديرو الجمارك بدول المجلس بحث موضوع التعرفة الجمركية الموحدة بين دول المجلس ومشروع الاتحاد الجمركي المقترح في اجتماع لهم بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠، كما اتموا عملية المراجعة للقوائم الخمس التي تتضمن السلع المستوردة والضريبة المقترحة على كل منها.

- وزعت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على دول المجلس مذكرة تتعلق باعفاء منتجات دول المجلس من الرسوم الجمركية عند تصديرها للدول الأعضاء، اشارت فيها الى ضرورة التزام المصانع العاملة في دول المجلس بوضع دلالة المنشأ واسم الشركة المنتجة باللغة العربية على السلع ذات المنشأ الوطني وذلك اعتبارا من شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٤.

- عقدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي اجتماعا في نهاية شهر اكتوبر/تشرين الأول من العام بحثت فيه مشروع قرار مقترح من مديري الجمارك بدول المجلس يتضمن قواعد اعادة الرسوم الجمركية على السلع المعاد تصديرها، وينص المشروع المقترح على ان تكون قيمة السلع المعاد تصديرها رسومها الجمركية ١٠ آلاف دولار بحد ادنى، وقد ترى لجنة التعاون تخفيض هذه القيمة الى ٣ أو ٥ آلاف دولار وفق اقتراحات بعض الدول.

- وعلى صعيد الاجراءات القطرية للسماح لمواطني دول المجلس بممارسة الانشطة الاقتصادية والتملك في عموم دول المجلس، قررت سلطنة عمان السماح لمواطني دول المجلس بتملك اسهم الشركات المساهمة العامة القائمة والمملوكة لمواطنين عمانيين بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من رأسمالها، وذلك في كافة الانشطة الاقتصادية في السلطنة بشرط موافقة الجمعية العمومية لتلك الشركات.

- بلغ عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الانشطة الاقتصادية والمهن منذ ان دخلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مارس/آذار ١٩٨٣، ٣٩٥٣ ترخيصا، منها ٢٥٣١ ترخيصا منحت من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، و٧٤٠ ترخيصا منحت من قبل المملكة العربية السعودية، و ٢٣٣ ترخيصا منحت من قبل دولة البحرين، و ٢٢٣ ترخيصا من قبل دولة الكويت، و ١٢٦ ترخيصا من قبل دولة قطر، و ١٠٠ ترخيص منحت من قبل سلطنة عمان.

- دخل قرار وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، بالسماح لمواطني مجلس التعاون بتملك اسهم البنوك وشركات التأمين والشركات المساهمة الكويتية، حيز التنفيذ اعتبارا من ١٩٩٣/١٢/٢٠، ويهدف هذا القرار الى تنشيط حركة التجارة واعطاء الحق للخليجيين بتملك نسبة لا تتجاوز ال ٤٩٪ من اجمالي الاسهم، والا تتجاوز نسبة ما يمتلكه الفرد الواحد من مواطني دول مجلس التعاون الحد الأقصى المقرر للكويتيين.

وفي مجال النشاط الاستثماري :

- عقدت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارتي الخارجية والتجارة الامريكيتين مؤتمرا لرجال الاعمال الخليجيين والامريكيين في العاصمة الأمريكية تحت عنوان "نحو اهداف ومصالح مشتركة" خلال الفترة من ٢٠-١٩٩٣/٦/٢١، وناقش المؤتمر موضوعات عديدة أهمها مناخ الاستثمار في الدول الخليجية والولايات المتحدة الامريكية والحوافز المقدمة للمشروعات المشتركة.

وفي القطاع المصرفي:

- عقد في مركز البحرين الدولي للمعارض مؤتمر "الملتقى الاقتصادي الخليجي" خلال الفترة من ١٦-١٩٩٣/٢/٢١ حيث تم استعراض قضايا المصارف الخليجية وتطلعاتها الى عام ٢٠٠٠، بهدف التعريف بالخدمات المصرفية الاساسية وبرامج وصناديق الاستثمار وبطاقات الائتمان، كما تمت مناقشة دور المصارف الخليجية في خطط التنمية وآفاق العمل المستقبلي للبنوك على ضوء التطورات المالية والاقتصادية العالمية، وكذلك مناقشة التمويل الدولي في المرحلة المقبلة، كما بحث المؤتمر الوسائل الكفيلة بتطوير اداء المصارف المحلية في دول المنطقة انطلاقا من احتفاظ العملات الخليجية بقوة مراكزها المالية.

- عقد محافظو البنوك المركزية ومؤسسات النقد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا في أبوظبي بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٣، وتمت مناقشة موضوع تبادل عملات دول المجلس فيما بينها وقواعد السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الاعضاء، اضافة الى مناقشة آخر تطورات نظام النقد الاوروبي في ضوء معاهدة ماستريخت للتعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المجموعة الأوروبية، وقد بحث الاجتماع موضوع المكتب المشترك للعملات في دول المجلس، وامكانية زيادة جهود الدول الاعضاء في تنسيق اسعار الصرف بين عملات دول المجلس وذلك في خطوة تهدف في النهاية الى توحيد العملة الخليجية في نهاية العقد الحالي.

وفي مجال التجارة الخليجية :

- عقدت لجنة التعاون التجاري اجتماعها ال (١٨) بالرياض خلال الفترة من ١٧-١٨/٢/١٩٩٣ حيث تمت مناقشة مذكرة الامانة العامة بشأن ورقة دولة الكويت حول دعم مسيرة دول مجلس التعاون في المجال التجاري، ومذكرة اخرى حول السماح للوحدات الانتاجية بالبيع المباشر وتصريف منتجاتها، وفتح مكاتب لها في دول المجلس دون الحاجة الى وكيل محلي، ومذكرات أخرى حول المواد المتعلقة بالشيك في قانون التجارة الموحد، ونظام السجل التجاري وممارسة الوكالات التجارية، ومشروع مركز التحكيم التجاري لدول المجلس.

- أوصت دراسة أنجزتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالتعاون مع بنك التصدير والواردات االهندي بضرورة انشاء مؤسسة لتمويل وضمان صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من السلع المصنعة في دول المجلس، واقترحت ان تبدأ عملها سنة ١٩٩٥ براسمال مدفوع قدره مائة مليون دولار أمريكي وان يكون رأس المال المصرح به في حدود ٧٥٠ مليون دولار امريكي.

-عقدت لجنة التعاون التجاري اجتماعها ال (١٩) في أبوظبي خلال الفترة من ٢١-٢٢/٩/١٩٩٣، وبحثت فيه توصيات وكلاء وزارات التجارة والصناعة بدول المجلس حول السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر بدون كفيل عام او وكيل محلي في دول المجلس، وموضوع السماح بتملك الاسهم لابناء دول المجلس، وانشاء مركز التحكيم التجاري يكون مقره البحرين اضافة الى جعل القوانين الاستثمارية ملزمة بعد ثلاث سنوات.

- عقد مجلس اتحاد غرف تجارة وصناعة دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعه ال (١٨) في الكويت خلال الفترة من ٨-٩/٢/١٩٩٣ تم فيه بحث تأسيس شركة لتصدير منتجات الصناعات الخليجية الصغيرة والمتوسطة، كما تم بحث معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس .وقد تقرر في هذا الاجتماع انشاء مركز التحكيم التجاري لدول المجلس في البحرين، كما تقرر تحويل موضوع انشاء شركة التصدير السالف ذكرها الى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لدراسته من الناحية الفنية.

– وزعت الامانة العامة لمجلس التعاون نص نظام قانون السجل التجاري الموحد لدول المجلس، الذي تم اقراره من قبل لجنة التعاون التجاري، على الجهات المعنية في حكومات دول المجلس كنظام استرشادي لمدة ٣ سنوات.

وفي مجال الزراعة والموارد المائية :

– نظمت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع جمعية علوم وتقنية المياه "مؤتمر الخليج الثاني للمياه". في البحرين خلال الفترة من ٥–١٩٩٣/١١/٩، تحت شعار "الماء في الخليج.. نحو ادارة متكاملة ."وقد ناقش المؤتمر تقويم مصادر المياه الطبيعية والمصادر البديلة بدول المجلس، واستعرض اهم وانجح الطرق للمحافظة على مصادر المياه، وناقش الطرق الحديثة لادارة شبكات المياه والري والصرف الزراعي وكيفية زيادة كفاءتها الانتاجية، الى جانب استعراض برامج التدريب والتطوير في مجالات المياه وبحث الخبرات الفنية في تشغيل وصيانة المرافق المائية، كما بحث المؤتمر ايضا خبرات مراكز الدراسات والبحوث في بناء قاعدة من المعلومات الفنية المائية وكيفية الاستفادة منها في تكوين قاعدة معلوماتية موحدة لدول المنطقة.

– دعت ندوة عقدت خلال الفترة من ٢٣–١٩٩٣/١١/٢٦ حول "التصحر واستصلاح الاراضي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الى تبادل المعلومات المكتسبة في مجالات مكافحة التصحر بكافة أشكاله وزيادة الرقعة الخضراء والغطاء النباتي والمحافظة على الاصول الوراثية النباتية التي تعاني من خطر الانقراض، كما أوصت باتخاذ كافة الاجراءات لزيادة التوعية بالبيئة الصحراوية، واكدت على ضرورة اصدار نشرة اخبارية علمية وارشادية في مجال مكافحة التصحر وتخضير الصحراء، يكون مقرها برنامج علوم الصحراء والاراضي القاحلة بجامعة الخليج العربي، وبالتعاون مع الجهات المعنية، والمراكز العربية ذات الصلة بالموضوع، كما حثت الندوة الجهات المعنية في دول المجلس على اتباع تقنيات النماذج الشاملة لتقويم واثبات الجدوى الفنية والاقتصادية للخطط والمشروعات المستنبطة لتحقيق هدف التنمية البيئية وتحسين المناخ باعتباره هدفا استراتيجيا هاما.

وفي مجال الطاقة :

– عقدت مصفاة نفط عمان بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون ندوة في مسقط بتاريخ ٢٦ /١٩٩٣/١، بهدف تكثيف العمل الجماعي والتنسيق المشترك لكافة قطاعات صناعة تكرير النفط، وخاصة في مجال استخدام الاساليب الحديثة للتصنيع والمواد والمعدات والأجهزة الدقيقة لتحسين اقتصاديات المصافي وتوفير الطاقة وتخفيض الفاقد والمحافظة على البيئة.

- عقدت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي بدول المجلس اجتماعها ال (١٨) في جدة بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، لبحث الوضع في السوق النفطية العالمية ومناقشة موضوع الضريبة التي اقترحها الرئيس الامريكي على واردات البترول والتي تبلغ قيمتها ١٠ دولارات للبرميل الواحد تدريجيا خلال عشر سنوات والمسماة "ضريبة الكربون"، كما اكد الوزراء حرصهم على حماية المصالح البترولية واستمرار تدفق صادراتهم النفطية دون عوائق او قيود سواء ضريبية او غيرها.

- انتهت وزارات الكهرباء بدول مجلس التعاون الست من دراسة مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس، على ان ينفذ المشروع على ثلاث مراحل يتم في المرحلة الأولى ربط شبكات الكهرباء في كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر، وفي المرحلة الثانية يتم ربط الامارات وعمان، ويتم في المرحلة الثالثة ربط الشبكتين الرئيسيتين بين دول المجلس، وحددت الدراسة عام ١٩٩٨ لبدء تشغيل المشروع في مرحلته الأولى وعام ٢٠٠٣ للمرحلة الثانية.

وفي مجال الصناعة :

- نظم مركز البحرين للدراسات والبحوث ندوة في المنامة حول "التمويل والتنمية الصناعية" خلال الفترة من ٥-١٩٩٣/١/٦، عقدت خلالها اربع جلسات تناولت ست ورقات حول شتى فروع التمويل والتنمية وفرص الاستثمار والمشاريع الصناعية في البحرين وعمان والامارات العربية المتحدة والكويت وكوريا الجنوبية، وتجارب هذه الدول في التمويل ودور التنمية الصناعية، وقد اكدت توصيات الندوة على اهمية ايجاد التنسيق والتعاون بين بنوك التنمية المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تدعيم دورها في التنمية الصناعية وتفادي الازدواجية في تمويل المشاريع الصناعية، وبحث امكانيات التمويل الجماعي للمشاريع الخليجية المشتركة، كما دعت الندوة الى تشجيع وتوجيه القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الصناعية.

- عقدت الامانة العامة لمجلس التعاون بالتنسيق مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغرفة تجارة وصناعة الكويت "مؤتمر الصناعيين الرابع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التسعينيات - التحديات والفرص" بالكويت خلال الفترة من ١٢-١٩٩٣/١/١٣، وقد أوصى المؤتمر بضرورة توجيه الصناعات الاساسية في دول المجلس للمساهمة في تطوير تكنولوجيا خليجية تتلاءم مع متطلبات البيئة والانسان الخليجي، كما أوصى المؤتمر بقيام دول المجلس بتقديم الحوافز المناسبة للصناعات الخليجية للاستفادة من أحدث التكنولوجيا العالمية وتشجيع البحث والتطوير محليا من خلال المؤسسات الصناعية.

- عقدت لجنة التعاون الصناعي اجتماعا لها في أبوظبي بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٠، اوصت في نهايته بانشاء شركات مشتركة بين دول المجلس في مجال صناعة البتروكيماويات باعتبارها من الصناعات

الاساسية بدول المجلس، وان يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال، كما قررت ان تقوم الامانة العامة لمجلس التعاون بمتابعة المشاريع الصناعية بدول المجلس، وتعميمها على الدول الاعضاء بالتنسيق مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغرف التجارة والصناعة.

- عقد مركز البحرين للدراسات والبحوث مؤتمرا في المنامة خلال الفترة من ٨ - ١٠/١١/١٩٩٣ تحت عنوان "الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي - رؤية مستقبلية"، وقد دعا المؤتمر في توصياته الى تنمية وتوسعة نشاطات اسواق المال المحلية في دول المجلس وربطها ببعضها البعض والعمل على ادراج المزيد من الشركات الصناعية، وطرح اسهمها للتداول في اسواق المال الخليجية، كما دعا المؤسسات المالية في دول المجلس الى تشجيع ودعم اقامة شركات مساهمة لاتاحة الفرص الاستثمارية المناسبة للقطاع الصناعي الخاص، كما اكد على أهمية قيام الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية الصناعية في دول المجلس بتكثيف الجهود نحو تطوير وتنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم والتشجيع والدعم المالي لانشطة البحث والتطوير، كما دعا الى تنسيق جهود الامانة العامة لمجلس التعاون ودول المجلس لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاغراض التنموية، وشدد البيان على ضرورة توفير المعلومات الحديثة والتفصيلية المتعلقة بالاستثمار المحلي والاجنبي المباشر.

وفي مجال النقل والمواصلات والاتصالات :

- اتفقت الناقلات الوطنية الأربع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي طيران الخليج، والخطوط الجوية السعودية، والخطوط الجوية الكويتية، وطيران الامارات، على التنسيق للشراء الجماعي الوقود والتأمين لأساطيل شركاتها للحصول على أسعار تفضيلية، تحصل بموجبها على تخفيض كبير يرصد لصالح أرباحها، وتتجه هذه الشركات حاليا الى الشراء الجماعي لقطع الغيار والتوجه الجماعي للمؤسسات المصرفية والتمويلية للحصول على ميزات افضل في التمويل لشراء الطائرات.

- عقد وزراء المواصلات والمسؤولون عن الطيران المدني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم السادس بالرياض بتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٣، اتفقوا فيه على انشاء اقليم مراقبة جوية بطبقات الجو العليا، وانشاء مؤسسة موحدة لتجهيزات الملاحة الجوية، وكذلك انشاء السوق الموحدة للنقل الجوي لدول المجلس، كما أحالوا موضوع السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر الى وزراء التجارة بدول المجلس للسماح للشركات الوطنية - اذا رغبت - ان تعمل بدون كفيل محلي أو وكيل عام، كما قرر الوزراء تكثيف الرحلات الجوية بين دول المجلس وحث الشركات الوطنية على التغلب على ما يعترض ذلك من عوائق.

- وافق وزراء المال والاقتصاد في دول الخليج على تقسيم حصص الشحن على الشركات الدولية والعالمية

وفق قواعد الامم المتحدة حتى لا تتعارض مصالح دول الخليج مع الشركات الأجنبية ولا تتسبب ايضا الخصومات التجارية بين الشركات المتعددة الجنسية في تعطيل تجارتها الخارجية، وقيام مصاعب تحول دون تدفق سلعها الاستراتيجية.

٢/١٤٠٣٠١ اتحاد المغرب العربي :

– شهد عام ١٩٩٣ عددا من الخطوات الايجابية على صعيد التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد منها ما يلي :

في مجال التوحيد الاقتصادي :

– عقد مجلس وزراء الاقتصاد والمال في دول اتحاد المغرب العربي اعمال اجتماعه العادي السادس في تونس بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧ لدراسة ما وصل اليه العمل بالنسبة لبعض المسائل، ومنها انشاء مصرف للاستثمار والتجارة الخارجية ومشروع اتفاق التبادل الحر الذي يهدف الى تشجيع تنقل السلع بين دول الاتحاد.

– بدأ في الشهر السابع من العام سريان خمس اتفاقيات (من مجموع ١٥ اتفاقية تشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والموارد البشرية) بعد تصديق المملكة المغربية عليها، وهذه الاتفاقيات، هي اتفاقية لتبادل المنتجات الفلاحية، واتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار، واتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي وارساء قواعد مشتركة للضريبة على الدخل، وأخرى خاصة بالحجر الزراعي، واتفاقية خامسة حول النقل البري للمسافرين والبضائع والعبور.

وفي مجال تشجيع الاستثمار :

– بدأ العمل رسميا باحكام اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد بعد اكتمال عملية التصديق عليها من قبل الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد، وترمي هذه الاتفاقية الى ضمان انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد واستثمارها بحرية، وتمكين المستثمرين من الحصول على الامتيازات والضمانات المقررة في الاتفاقية، وتقديم معاملة عادلة ومنصفة في اطارها، كما تهدف الى دعم التبادل التجاري والمصالح والمنافع المشتركة بين دول الاتحاد.

– انعقد في الفترة من ١٢–١٩٩٣/١١/١٤ في مدينة مراكش الملتقى الأولي لرجال الاعمال المغاربة، اشترك فيه اتحادات رجالات الاعمال في دول المغرب العربي ومنظمات اقتصادية مغاربية وأخرى تابعة للمجموعة الأوربية، وتمت مناقشة الوضعية الاقتصادية للدول المغاربية للوصول الى افضل الاجراءات

لتحقيق افضل النتائج في عمليات الاصلاح الاقتصادي القائمة في دول الاتحاد، ودعا الى اعطاء الحق للشركات الخاصة في العمل الحر، واتباع سياسة تحرير الاسعار، كما دعا المؤتمر الى انشاء بنك معلومات للشركات، وانشاء معهد للدراسات التنموية والتجارية في مسعى الى تحريك جمود مؤسسات اتحاد المغرب العربي والاسراع الى تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية التي سبق الاتفاق عليها.

وفي المجال المالي والمصرفي :

– وافقت اللجنة الاقتصادية والمالية المغاربية التي انعقدت في تونس بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧ على انشاء مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، يعمل على تشجيع الاستثمار والمبادلات التجارية بين مختلف البلدان المغربية، وقد جاءت الموافقة على بعث هذا المصرف المغاربي نتيجة الوعي بالحاجة الملحة لدفع الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري بين بلدان الاتحاد، وقد تقرر ان يكون مقر البنك في مدينة تونس.

وفي مجال الزراعة :

– بدأ العمل رسميا خلال الشهر السابع من العام بالعمل باحكام اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية التي تستهدف اقامة اتحاد جمركي بين دول الاتحاد قصد احداث سوق مغاربية فلاحية مشتركة، وتحقيق الأمن الغذائي الشامل في دول الاتحاد، وتضمن اعفاء المنتجات الفلاحية ذات المنشأ والمصدر المحلي من الضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، كما تهدف الياقامة نظام مشترك لحماية المنتجات المغاربية من مزاحمة المنتجات المستوردة من قبل دول الاتحاد ذات الاسعار المدعمة اضافة الى حمايتها من تقلبات السوق.

– كما بدأ العمل رسميا باتفاقية حول الحجر الزراعي التي تضع القواعد والضوابط لاحترام الحجر الزراعي في كل دولة مغاربية عند تصدير أوعبور جميع النباتات او المنتجات الزراعية بين الدول الخمس قصد منع دخول الآفات الضارة بالقطاع الزراعي وحماية الثروات الزراعية والغابوية والمحاصيل.

– عقد في الجزائر مؤتمر على مستوى المسئولين الزراعيين للتنسيق بشأن الجفاف وزحف الجراد الصحراوي، وتقرر تشكيل هيئة تضم الى جانب دول الاتحاد المغاربي كلا من تشاد ومالي والنيجر لرصد نشاط الجراد المتنقل من جهات افريقية أخرى، والذي وصلت منه اسراب الى جنوب المغرب والجزائر وليبيا، للعمل على مقاومته والحد من خطورته.

وفي مجال التجارة :

– نظمت الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالتعاون مع المركز الاسلامي لتنمية التجارة، والبنك الاسلامي للتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ندوة "آليات تكثيف المبادلات التجارية بين الدول المغاربية" في مدينة تونس خلال شهر اكتوبر/تشرين أول من العام، وقد حض المؤتمر المستثمرين ورجال الاعمال المغاربة على استكشاف فرص الاستثمار التي تحقق التكامل الاقتصادي المغاربي وتنشط حركة المبادلات التجارية وتؤدي الى الاندماج الصناعي الأفقي.

– دخلت اتفاقية منع الازدواج الضريبي، التي سبقت الموافقة عليها، الى حيز التنفيذ اعتبارا من الشهر السابع من العام، وتتضمن آليات لارساء قواعد تعاون مشتركة في ميدان الضرائب على الدخل، وتهدف الى تيسير تنقل الاشخاص والبضائع وتشجيع تبادل الخبرات والتدريب.

وفي مجال الصناعة :

– انعقد بمدينة بنغازي خلال الفترة من ١٣–١٩٩٣/٦/١٧ المؤتمر الأول لصناعة النسيج والملابس والجلود باتحاد المغرب العربي، وناقش المؤتمر التصدي لمظاهر الاستغلال بقطاع النسيج والملابس والجلود، وتوفير الظروف الملائمة للمرأة المغاربية في هذا المجال والعمل على اعداد دراسة تقنية وعلمية حول هذا القطاع.

وفي مجال النقل والمواصلات والاتصالات :

– عقد بطرابلس خلال الفترة من ٦–١٩٩٣/٢/٧ المؤتمر التأسيسي لاتحاد المغرب العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية تحت شعار "مغرب عربي بلا حدود".

– انعقدت بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ اجتماعات الدورة السادسة للمجلس الوزاري للبريد والاتصالات باتحاد المغرب العربي، وتضمن البيان الختامي العديد من التوصيات والاتفاقات التي كان من بينها الاتفاق الخاص بالصك البريدي لاتحاد المغرب، وتشكيل لجنة البريد والخدمات المالية البريدية مهمتها استكمال الدراسة الخاصة بخدمة البريد المصور (الفاكس) بين دول الاتحاد، واقرار ما جاء بالوثيقة الخاصة لمشروع الكابل المغاربي للألياف البصرية، واعتماد التقنية الرقمية بمراكز الاتصالات الدولية، والاسراع في ادخال التقنيات الرقمية بالمحطات الأرضية الفضائية.

– دخلت اتفاقية النقل البري للمسافرين والبضائع والعبور الى حيز التنفيذ اعتبارا من شهر يوليو/تموز ١٩٩٣، وتضبط الشروط والقواعد الخاصة بهذا المجال ، قصد تيسير تنقل الاشخاص والبضائع على الطرقات البرية بين دول الاتحاد، والعبور منها، ويمنح الاشخاص والمؤسسات بمقتضى هذه الاتفاقية

تراخيص خاصة تسمح للشاحنات بنقل البضائع المسجلة باحدى بلدان الاتحاد، وعربات نقل المسافرين وتحدد الاتفاقية السلطات المختصة التي تتولى مسئولية الاشراف على قضايا المرور والعبور وقطاع النقل على الطرق البرية.

٣/١٤٠٣٠١ مجلس التعاون العربي :

استمر تجمد الانشطة الاقتصادية على المستوى الاقليمي لدول مجلس التعاون العربي اعتبارا من الشهر الثامن عام ١٩٩٠ ولم يشهد عام ١٩٩٣ اي تطورات على الصعيد الاقتصادي للاسباب التي ذكرت سابقا.

٤٠١ اهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي:

كان لمجمل التدابير والمقررات والأحداث والوقائع على الصعيدين القومي والقطري انعكاسا واضحا على الاتجاهات القومية التي سادت خلال العام في المجالات الاقتصادية ، نورد الخطوط العريضة لأهمها فيما يلي:

١٠٤٠١ استمرت الدول العربية خلال العام في سعيها لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وفق مبدأ الشرعية الدولية ، وتزايد عدد اللقاءات والاتصالات العربية الاسرائيلية في اطار المفاوضات الثنائية أو خارجها ، وتم في هذا الاطار توقيع اعلان مبادىء اتفاق غزة – أريحا للحكم الذاتي ، الذي ينص على تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتيه خلال مجلس منتخب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لاتتعدى الخمس سنوات ، وتؤدي الى تسوية نهائية على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨) .

٢٠٤٠١ شهد العام بذل عدد من الدول العربية مزيدا من الجهود لاستكشاف فرص الاستثمار في شتى المجالات ، كذلك تزايد الاهتمام بشكل أكثر من ذي قبل بالمشروعات المعروضة للاستثمار في كثير من الدول حيث تم اعداد الدراسات اللازمة لمشروعات مجدية يمكن الحصول عليها من الهيئات والأجهزة المسؤولة عن الاستثمار في تلك الدول .

٣٠٤٠١ تواصل خلال العام اهتمام أجهزة ومنظمات العمل العربي المشترك بالمشروعات العربية المشتركة، وعرضت منها في هذا التقرير (٢٥) مشروعا قابلة للتنفيذ في الوطن العربي تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين ٩٨٦ ألف دولار أمريكي ، ١٠٥٨ مليون دولار أمريكي ، وتتوزع على قطاع الصناعة (٧٢٪) وقطاع الزراعة والصيد البحري (٢٨٪) .

٤٠٤٠١ شهدت الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال العام انخفاضا عما كانت

عليه في العام الماضي ، وقد بلغت ١ر٣٠٨ مليون دولار أمريكي .

٥٠٤٠١ استمرت خلال العام بعض الدول العربية في تنفيذ برامج اجراءات تصحيحية لمسار اقتصاداتها الوطنية وتم في هذا الشأن ما يلي :

- واصلت الحكومة الأردنية تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي وتمكنت من خلاله من تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بواقع ٦٪ لعام ١٩٩٣ بالأسعار الثابتة وتخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات ليكون بواقع ٤ر٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ ، والمحافظة على نسبة الاستثمار لتكون بحدود ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا خلال سنوات البرنامج ، وتنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي ١١٪ سنويا ، وتخفيض عجز الحساب الجاري بشكل تدريجي ليصل الى حوالي ٤ر١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ ، والابقاء على مستوى زيادة الأسعار بحدود ٥ر٤٪ سنويا خلال سنوات البرنامج ، بالاضافة الى مواصلة انتهاج سياسة أسعار فائدة مرنة مع العمل على تطوير الأدوات النقدية الصالحة للتداول كعمليات السوق المفتوحة مع اضفاء مزيد من الحرية على نظام الصرف والتأكيد على عدم تبني نظام متعدد للصرف .

- واصلت الحكومة الجزائرية جهودها الاصلاحية ، وأصدرت في بداية العام مخططا وطنيا يستهدف التحكم في عمليات التجارة الخارجية تماشيا مع أهداف زيادة الانتاج ، ورفع القدرات المالية الخاصة للبلاد بصورة دائمة ، وتخفيض حجم المديونية في الأمد القصير ، وانعاش الاقتصاد بتنفيذ ميزانية التجهيز والاسراع في استكمال الاستثمارات الجاري انجازها ، والتعجيل في عملية تطهير الاقتصاد ، واعادة هيكلة المؤسسات العمومية ، مع انعاش قطاعات البناء والفلاحة والري ، واصلاح النظام التربوي وتحديثه.

- واصلت الجمهورية العربية السورية خلال العام تنفيذ اجراءاتها في تثبيت دعائم الانفتاح الاقتصادي نحو آفاق أكثر استيعابا لطاقات المواطنين ، وأكثر تركيزا على التوجهات الاستثمارية في الميادين الانتاجية والخدمية ، وتعميق التعددية الاقتصادية في كل المجالات ، والسماح للقطاع السوري والعربي والأجنبي بالمساهمة لأول مرة في اقامة بعض الصناعات والمشاريع الاستراتيجية بما فيها مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية والاسمنت والغزل والنسيج .

- واصلت جمهورية السودان جهودها الاصلاحية وفق البرنامج الذي وضعته الاستراتيجية القومية الشاملة ، وتم خلال العام اصدار اجراءات ادارية ومالية استهدفت خفض التدفق النقدي ، وضبط النشاط المالي ، والعمليات المصرفية المختلفة ، وتم في هذا الاطار حصر كل التمويل الممنوح للدولة ، والحسابات الخاصة بالحكومة ، كما تم اغلاق كل النوافذ التي كان يتم بموجبها ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية ، وتم انشاء نافذتين للتعامل في النقد الأجنبي ، (نافذة البنك المركزي ونافذة

الصرافات)، وتم الغاء السوق الحر الموحد ، ورفع الاحتياطي النقدي للبنوك من ٢٠٪ - ٣٠٪ ، وتضييق كافة المنافذ التي تؤدي الى التمويل الحكومي بالعجز من خارج الحساب الرسمي للحكومة ، وذلك من خلال قفل الحسابات المعلقة وتصفيتها وتوحيد منافذ تمويل الحكومة عن طريق الحساب الرسمي للدولة .

- أعدت في دولة الكويت لجنة دراسة وتحسين الأداء الاقتصادي المنبثقة عن مجلس الوزراء تقريرا حول المشاكل الهيكلية والعقبات التي تعترض مسيرة الاقتصاد المحلي وسبل معالجتها ، وقدم العديد من التوصيات لعلاج هذه العقبات منها :اعادة النظر وبصورة جذرية في كل من اسلوب تسعير السلع والخدمات التي تقدمها الدولة ، وأشكال الدعم الأخرى ، واقتصار دور الدولة في النشاط الاقتصادي على رسم السياسات الاقتصادية العامة ، وسن القوانين والتشريعات والاضطلاع بدور الأمن والدفاع ، مع ضرورة نقل بعض الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام الى القطاع الخاص ، واعادة النظر في سياسة الدعم للدولة ، وترشيد سياسة التوظيف الحكومي ، والتوجه نحو الصناعة كأحد الخيارات الرئيسية لحل جوانب مهمة من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي .

- بدأت حكومة جمهورية مصر العربية خلال العام في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادي التي تمتد لمدة ثلاث سنوات حتى سبتمبر/ايلول ١٩٩٦ ، وسوف يتم في هذه المرحلة اجراء اصلاحات هيكلية مدعومة بسياسات مالية ونقدية ، وسياسات متعلقة بالاقتراض الخارجي فضلا عن انتهاج سياسات وأساليب ملائمة لتحسين مركز الصادرات المصرية ، وتحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد سوق لامركزي يعتمد على التصدير ، مع التركيز في المجال الضريبي على الضرائب على الدخل والاستهلاك المحلي ، وليس على الضرائب على التجارة الخارجية ، فضلا عن تقليل القيود على الايجارات في الشقق السكنية ، وتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص للمشروعات ، وزيادة فرص العمل ورفع مستوى المعيشة ، وانشاء شبكة للضمان الاجتماعي تستهدف الحد من آثار الاصلاح على محدودي الدخل ، بالاضافة الى المساهمة في اعادة تأهيل العمالة التي سيتم تحويلها الى القطاع الخاص ، وخصخصة البنوك ، وزيادة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٧٪ في عام ١٩٩٣ الى ٢٠٪ خلال العامين القادمين ، بحيث يستطيع الاقتصاد المصري تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٥٪ عام ١٩٩٩/٩٧.

- واصلت الحكومة المغربية تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي للعام العاشر على التوالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، يستهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص ، واعادة تنظيم المؤسسات العمومية ، واستخداما أكثر كفاءة للموارد العمومية ، وزيادة الانتاج من خلال اجراء اصلاحات هيكلية في كافة القطاعات، وقد تمكنت الحكومة المغربية لأول مرة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي من تسديد الديون الخارجية بشكل أنسب فيما يتعلق بمستحقات أصل الدين حيث جرى في السنوات السابقة

تسديد الفائدة فقط ، وما يترتب عن اتفاقيات اعادة الجدولة المتفق عليها في اطار نادي باريس ونادي لندن ، كما استكملت الحكومة المغربية في بداية العام ارساء نظام قابلية تحويل الدرهم بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية ، وتكمن هذه القابلية في التحرر من كافة القيود المفروضة على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الجارية والسماح للأجانب والمصدرين المغاربة والمقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الأجنبية في المصارف المغربية .

ويعتبر تحرير الدرهم علامة على الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المغربية لتحقيق مزيد من الانفتاح وتعزيز آليات السوق ودعم المكتسبات المحققة في مجال اعادة الهيكلة الاقتصادية والاصلاح المالي وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم وتنميتها على نحو يقوي من عنصر الشراكة على المدى المتوسط والطويل الأجل مع القطاع الخاص المغربي .

– واصلت الحكومة الموريتانية خلال العام تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي ، حيث تمكنت من اصلاح القطاع المالي والنقدي وانهاء تدخل الدولة وتقوية الهياكل المالية للمصارف وتعزيز دور البنك المركزي الموريتاني في ميدان الاشراف ، وانشاء وكالة مكلفة بتحصيل الديون المجمدة ، وادخال اصلاح جديد على نظام الصرف يتمثل في تحرير الصرف اليدوي ، واعتماد نظام المناقصة في شراء العملة الصعبة ، كل ذلك من أجل تحقيق أداء الوسطاء الماليين ، وتحقيق تسيير أنجع للعملة الصعبة .

– تم في الجمهورية اليمنية خلال العام الاعلان عن برنامج عمل للحكومة ، يستهدف القيام باصلاحات واسعة وانتهاج سياسة اقتصادية ، تقوم على مبدأ حرية السوق ، والمنافسة المشروعة بين الأنشطة الاقتصادية ، واحترام الملكية الخاصة والعامة والتعاونية والمختلطة ، ومراجعة السياسة المالية والنقدية بما يحد من التضخم وارتفاع الأسعار ، وتشجيع الادخار والاستثمارات المحلية والأجنبية ، خصوصا في المجالات المنتجة ، وتصحيح أوضاع القطاع المصرفي بما في ذلك اعادة النظر في النشاط المالي للبنك المركزي ، والتركيز على وظيفته المصرفية المنصوص عليها في القانون ، وتنمية القطاعات المنتجة من خلال تبني منح الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والصناعات القائمة على الخامات المحلية .

٧٠٤٠١ تواصلت خلال العام جهود الدول العربية التى برزت منذ عدة سنوات فى مجال تنشيط القطاع الخاص :

– ففي دولة البحرين أعلن خلال العام عن خطة للحكومة ترمي الى بيع حصتها في الشركات العاملة في قطاع الخدمات الى القطاع الخاص ، ضمن برنامج شامل للخصخصة في البلاد سوف يتم تنفيذه في عام ١٩٩٤. كما تم خلال العام في اطار هذه السياسة بيع مشروع الأبقار التابع لوزارة التجارة

والزراعة الى القطاع الخاص ، وهو من المشاريع النموذجية الارشادية التي تبنتها الوزارة بقطيع كبير تم بيعه الى المربين في القطاع الخاص ، كذلك باعت الوزارة مشروع الأسماك الحكومية ، ومشروع الألبان بالكامل لشركة خاصة ، كما بيع مشروع التمور لنفس الشركة .

– وفي الجمهورية التونسية أوكلت مهمة تنسيق عمليات خصخصة المؤسسات العمومية الى وزارة التخطيط والتنموية الجهوية ، التي تتكفل بمتابعة الملفات المطروحة وتسيير عملية اعادة الهيكلة والتطهير والخصخصة، وقد بلغ عدد المؤسسات التي تمت خصخصتها حتى نهاية عام ١٩٩٣ (٤٠) مؤسسة ، تشغل ١٢ ألف عامل.

– وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أعلنت خلال العام اللجنة التي كلفتها الحكومة الجزائرية بتقييم أوضاع المؤسسات والشركات الحكومية أن عملية الخصخصة باتت مطلوبة على وجه السرعة ، وطالبت اللجنة التي بحثت أوضاع (١٢٥٥) مؤسسة وشركة عامة ، بأن تشمل اجراءات الخصخصة في مرحلتها الأولى (٧٣٢) مؤسسة وشركة تدهورت هياكلها المالية ، فيما أشارت الى أن (١٩٣) مؤسسة وشركة تتمتع بوضع مالي جيد ، واقترحت حل (٨٣) مؤسسة وتقييم (٩٤) مؤسسة في دراسة خاصة على ضوء وظائفها الاجتماعية ، كما طالبت باعادة النظر في أوضاع (٥٣) مؤسسة وشركة.

– وفي جمهورية جيبوتي تم خلال العام عرض فندق شيراتون للبيع ، كما قدمت أكثر من شركة طيران عروضا لشراء امتيازات وبقية موجودات اير جيبوتي التي انهارت منذ عدة أعوام ، كذلك عرضت الحكومة للبيع مصنعين للألبان والمياه يتبعان وزارة الصناعة .

– وفي جمهورية السودان تم خلال العام الموافقة على تصفية كل من فندق السودان ، والبحر الأحمر ، واستراحة كل من عطبره وكوستي ، ومصيف أركويت ، ومصلحة المرطبات ، وضيافة مطار الخرطوم ، وهيئة السياحة ، ومؤسسة تسويق الماشية واللحوم ، ومؤسسة النيل الأبيض الزراعية ، وجبال النوبة الزراعية ، ومؤسسة الانتاج الحيواني ، والمؤسسة العامة للعقارات ، ومؤسسة الدولة للسينما ، ودار التوزيع المركزي ، وشركة مطبعة النيل المحدودة ، والمؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، التي تم تحويلها الى شركة مساهمة عامة ، وشركة الحبوب الزيتية ، وألبان بطانه، اللتين حولتا الى منظمة الشهيد ، وشركة وفرة للكيماويات والخدمات الطبية ، كما عرض الفندق الكبير للايجار .

كذلك تم خلال العام بيع كل من كناف أبو نعامه ، وحلويات رياوكريكاب ، ومصنع غزل بورتسودان ، ومصنع النسيج السوداني ، ومدبغتي النيل الأبيض والجزيرة .

– وفي جمهورية العراق قرر مجلس قيادة الثورة خلال العام تحويل المصانع التابعة للدولة الى شركات عامة مساهمة تحتفظ الدولة فيها بما لايقل عن ٢٥٪ من رأسمال كل شركة ، وفي هذا الاتجاه بدأت

وزارة الصناعة والمعادن في نهاية العام تطبيق برنامج لتخصيص المصانع بهدف امتصاص الفائض من السيولة لدى المواطنين وتوجيهه نحو الاستثمار .

– وفي سلطنة عمان ، أعلنت الحكومة خلال العام خطتها الرامية الى تحويل أصولها في مؤسسات القطاع العام الى ملكية القطاع الخاص ، وفي هذا الاطار صدر في الربع الأخير من العام اعلان بطرح أسهم الحكومة في الشركة الوطنية للتأمين ، وفي شركة فنادق الخليج التي تشمل فندق مسقط انتركونتيننتال، وفندق مسقط هوليداي ان وفندق السيب نوفوتيل للبيع للقطاع الخاص ، وتلا ذلك أيضا حسب البرنامج المعلن اعلان بطرح ١٥٪ من أسهم الحكومة في شركة اسمنت عمان للبيع لمؤسسات القطاع الخاص وأفراد الجمهور .

كما أعلن البنك المركزي العماني في نهاية العام عن طرح حصة الحكومة في البنك الوطني المحدود للاكتتاب للمواطنين العمانيين ، كذلك صرح في نهاية العام السيد وزير الزراعة والثروة السمكية بأن هناك دراسات لتحويل الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية الى القطاع الخاص ، كذلك صرح في نهاية العام السيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بأن اللجنة وافقت على بيع هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومصفاة نفط عمان ، على أن تمتلك الحكومة الحصة الأكبر من الأسهم في هذه المؤسسات ، وأن تطرح بقية الأسهم للاكتتاب العام للمواطنين .

– وفي دولة الكويت بين وزير التخطيط في معرض رده على سؤال برلماني أن الحكومة الكويتية باعت حصتها في عشر شركات وطنية للقطاع الخاص ، وقررت دمج أربع شركات في اثنتين ، وتمت تصفية أربع شركات أخرى ، وذكر أن الهيئة العامة للاستثمارات باعت حصتها حيث تبلغ ٢٥٪ فأكثر في شركات تعبئة مياه الروضتين ، والمركز المالي الكويتي ، والأهلية للاستثمار ، والخليج لصناعة الزجاج ، والصالحية العقارية، والسيف للوساطة المالية ، والخليج للوساطة المالية ، والوطنية للوساطة المالية ، والشرق الأوسط المالية ، والكويتية للأغذية (أمريكانا) .

– وفي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية تم خلال العام توقيع عدد من عقود تمليك الوحدات الانتاجية وتوزيع الثروة الحيوانية على المواطنين ، وتم بموجب هذه العقود تمليك عدد من محطات الدواجن والصوبات الزجاجية البلاستيكية للعاملين بها وتوزيع (٦٢٤٤٦) رأسا من الغنم و (٧٥٠٠) رأس من الابل على الراغبين في التمليك ، وترك الخدمة العامة والمشاركة في فرق العمل الانتاجية ، وكذلك تم توزيع (٦٢٥) رأسا من الأغنام على العاملين بمشروع جنوب زليطن الراغبين في الانفكاك من الخدمة العامة.

– وفي جمهورية مصر العربية انتهت خلال العام عملية تقييم أصول (٢٥) شركة من شركات القطاع العام تمهيدا لطرحها للبيع ، وبدىء في تقييم أصول (٤٠) شركة أخرى بمعرفة مجموعة من أكبر بيوت

الخبرة المصرية والأجنبية ، كما تقرر تمليك ١٠٪ من أسهم ثلاث شركات في قطاع الاسكان والتعمير للعاملين بها. ومن جانب آخر باع البنك الأهلي ٣٠٪ من حصته في البنك التجاري الدولي للعاملين فيه ، كذلك وافق البنك المركزي المصري على قيام بنوك القطاع العام الكبرى ببيع حصتها في رأس مال البنوك الاستثمارية ، كما تقرر بيع الشركة المصرية للكوكاكولا ، وكذلك تقرر بيع شركة الاسكندرية للغزل والنسيج ، والشركة العربية المتحدة ، وفرع لبيع السلع الاستهلاكية التابع لشركة صيدناوي ، كما تقرر بيع أسهم شركات الاسمنت التابعة للشركة القابضة للاسمنت ومواد البناء في شركة السويس الاستثمارية للاسمنت .

ومن جانب آخر تم خلال العام اختيار (٣٩) مكتبا استشاريا دوليا ومحليا جديدا للمشاركة في تقييم شركات قطاع الأعمال المقرر بيعها للقطاع الخاص في المرحلة الثانية .

– وفي المملكة المغربية بدأت الحكومة خلال العام بتطبيق برنامج الخصخصة الذي تم اعداده خلال السنوات القليلة السابقة ويشمل (١١٣) مؤسسة في شتى الأنشطة ، وقد تم في اطار البرنامج تخصيص مجموعة من الشركات منها شركة الاسمنت المغربية (سيكور) مقابل ٢ر١ مليار درهم ، وشركة الحافلات المغربية التي جلبت ٣٢٠ مليار درهم ، وبلغت طلبات الاكتتاب في أسهمها أكثر من أربعة أمثال الأسهم المطروحة ، كذلك باعت وزارة التجارة والصناعة والخصخصة نسبة ٥١٪ مما تملكه الحكومة في سلسلة بتروم لمحطات البنزين ، كذلك تم بيع الشركة الوطنية للتحليل الكهربي .

ومن الشركات التي تم طرحها للتخصيص خلال العام :الشركة المغربية للبترول ، والشركة المغربية للهيدروكربون ، والشركة المغربية سنيب التابعة لمجموعة لاساميد بالمحمدية ، وعشر شركات للسكر ، وشركة اسمنت المغرب الشرقي ، وشركة اسمنت الشرق المغربية ، وشركة قروض السيارات ، وشركة سكوكاربو المتخصصة في تسويق منتجات الفحم؛ وشركة فريتما المتخصصة في انتاج وتوزيع وتخزين الأسمدة ، وخمس شركات متخصصة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والشركة العامة للاطارات والمطاط للمغرب ، و (٣٧) فندقا منها (٣٣) فندقا من الدرجة الأولى .

٩٠٤٠١ تواصل الاهتمام بالأسواق المالية فى عدد من الدول العربية :

– ففي المملكة الأردنية الهاشمية ضمن اطار تحديث السوق وخلق أدوات استثمارية جديدة لما فيه مصلحة المتعاملين في السوق ، تم خلال العام فتح باب الترخيص لشركات وساطة جديدة وفق معايير محددة ، حيث تم السماح بتأسيس شركات وساطة مساهمة عامة متخصصة في صناعة الأوراق المالية ، شريطة أن لايقل رأسمالها عن عشرة ملايين دينار ، وينحصر عملها بممارسة بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محافظها والتعهد بتغطية الاصدارات .

– وفي دولة الامارات العربية المتحدة تقدمت وزارة الاقتصاد والتجارة خلال العام بمذكرة بخصوص انشاء سوق للأوراق المالية بالامارات ، تضمنت خلاصة دراسة ميدانية قامت الوزارة باعدادها ، وأجرت فيها مسحا ميدانيا للشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في السوق ، وكذلك تجارب الدول الخليجية المجاورة، وشكل على ضوء ذلك مجلس الوزراء في نهاية العام لجنة برئاسة رئيس مجلس ادارة مصرف الامارات المركزي لمناقشة التقارير والدراسات الخاصة باقامة سوق للأوراق المالية .

– وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تم خلال العام تأسيس بورصة للقيم المنقولة بمدينة الجزائر العاصمة ، كاطار لتنظيم وتسيير العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة (الأوراق المالية) التي تصدرها الدولة والشركات ذات الأسهم .

– وفي الجمهورية العربية السورية ، وضع خلال العام نص مشروع قانون انشاء سوق للأوراق المالية يحدد شروط انشاء السوق ، وهيكليتها الادارية ، وأهدافها ، ورأسمالها ، ومواردها ، وكيفية عملها ، والشركات والجمعيات الأعضاء فيها ، اضافة الى نسبة العمولات والوسطاء .

– وفي سلطنة عمان باشر سوقا البحرين ومسقط للأوراق المالية خلال العام الاجراءات التنفيذية لاتفاقية تبادل تسجيل أسهم الشركات المدرجة في كلا السوقين ، وتم تشكيل خمس لجان فنية لتوحيد أو تقريب شروط ادراج الأسهم والافصاح المالي وعمليات المقاصة ، والتسويات وانجاز المعاملات ونقل شهادات الملكية وتبادل المعلومات ، وتقرر أن تباشر اللجان عملها في مطلع العام ١٩٩٤ على أن يبدأ سريان الاتفاقية في بداية العام ١٩٩٥ .

– وفي دولة قطر جرى خلال العام دراسة انشاء سوق للأسهم لمجاراة التغيرات الجذرية في الهياكل الاقتصادية والمالية لدول المنطقة ، وتم بالفعل اعداد دراسة في هذا الشأن بالمشاركة بين وزارة المالية والاقتصاد والتجارة وعدة وزارات أخرى .

– وفي دولة الكويت أصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك أسهم شركات كويتية وأحقية تمثيلهم بمجالس ادارات هذه الشركات بنسب ما يتملكون من أسهم، وقد نص القرار على أن يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك وتداول الأسهم في شركات المساهمة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، أما بالنسبة لأسهم البنوك وشركات التأمين فلا يجوز أن تزيد نسبة تملكهم على ٤٩٪ من هذه الأسهم. كما أنه يجوز تمثيل مواطني مجلس التعاون في مجالس ادارة الشركات المساهمة بنسبة ما يملكونه من أسهم هذه الشركات على أن يكون الرئيس من الكويتيين.

– وفي جمهورية مصر العربية انتهت الهيئة العامة لسوق المال من اعداد مؤشر عام للتعامل في البورصة المصرية تم التوصل اليه من خلال (٢٦) رقما قياسيا ، تمثل القطاعات الاقتصادية المختلفة ، طبقا

للتقسيم الدولي لقطاعات الشركات الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية ، كذلك وافقت خلال العام هيئة سوق المال على تأسيس أول شركة مصرية للتعامل بالأوراق المالية ، كذلك تقدمت ثلاث شركات أخرى خارجية بأوراق تأسيسها احداها أمريكية ، بجانب شركة عربية وأخرى خليجية .

– وفي المملكة المغربية تم في اطار اصلاح البورصة انشاء شركة مساهمة تسند اليها مهمة ادارة البورصة وأحداث مجلس للقيم المنقولة يتولى مهمة التأكد من حماية الادخار ، وانشاء صناديق التوظيف المشترك وشركات الاستثمار ، وتسمى بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة .

١٠٠٤٠١ شهد العام اهتماما بتشجيع الاستثمار فى عدد من الدول العربية :

– ففي دولة البحرين أصدرت مؤسسة نقد البحرين لوائح خاصة بالترخيص لمكاتب وشركات الاستشارات المالية والاستثمارية بالبحرين ، ويأتي ذلك لتنظيم ورقابة عمل المكاتب بما ينسجم مع سياسة الدولة التي تهدف الى ترسيخ البحرين كمركز مالي مرموق ، وبما يكفل الأمن والحماية للمستثمرين من الممارسات الخاطئة لتلك المكاتب ، وتتضمن تلك اللوائح تنظيما لعملية الترخيص حسب أنواع الاستشارات والخدمات المالية التي يصرح للمكاتب بتقديمها ، وضوابط للاشراف والرقابة عليها ، وفقا لأحداث النظم المطبقة بالمراكز المالية العالمية على هذا النوع من الخدمات .

– وفي الجمهورية التونسية وافق مجلس النواب في نهاية العام على مشروع المجلة الموحدة للاستثمار التي تتضمن (٦٩) فصلا تخص (١٤) قطاعا اقتصاديا عدا الخدمات المالية وقطاعي الطاقة والمناجم . وأقرت المجلة مبدأ حرية الاستثمار ، والاكتفاء بايداع تصريح لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط عند بعث المشروع، شريطة الاستجابة الى الترتيبات الخاصة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية .

– وفي الجمهورية الجزائرية تمت المصادقة خلال العام على قانون جديد للاستثمار ، تتلخص أهدافه بفتح الاقتصاد الجزائري أمام رؤوس الأموال الخاصة ، سواء كانت وطنية أم أجنبية ، باستثناء بعض القطاعات التي خص بها القانون الدولة ، وذلك بتقديم ضمانات وتسهيلات للمستثمرين ، مع تأكيد مبدأ عدم التمييز بين المقيمين وغير المقيمين ، وتثبيت النظام القانوني والجبائي ، وحرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح مع الالتزام بتسوية الخلافات مع الدولة من خلال اللجوء الى اجراءات المصالحة والتحكيم.

– وفي جمهورية السودان انشأت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام مكاتب لها في عواصم ولايات السودان المختلفة لتتماشى مع نهج فيدرالية الحكم ، كما وضعت الهيئة جريدة المستثمر باللغتين العربية والانجليزية ، لتكون حلقة الوصل بينها وبين المستثمر ، كما تم خلال العام استحداث حوافز جديدة للمستثمر الأجنبي الذي يفد الى السودان تتعلق بتخليص سيارته الخاصة فور وصوله بموجب (الافراج

المؤقت) وذلك خلال فترة ثلاثة أشهر ، حتى يتمكن من تكملة اجراءات التصديق النهائي لمشاريعه الاستثمارية.

- وفي سلطنة عمان تم خلال العام السماح للمستثمرين الخليجيين بامتلاك المزيد من الأسهم في الشركات المساهمة العمانية العامة بنسبة تصل ما بين ٢٥٪ الى ٤٩٪ من الأسهم الاجمالية طبقا لطبيعة تكوين الشركات ورؤوس أموالها .

- وفي جمهورية مصر العربية أصدر رئيس الوزراء قرارا باعفاء المشروعات المقامة على ساحل البحر الأحمر من جميع الضرائب على الدخل لمدة عشر سنوات وتمتعها بنفس الاعفاءات الممنوحة للمجتمعات العمرانية الجديدة بالمناطق النائية ، كذلك أقرت خلال العام اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب مشروع تعديل قانون الاستثمار للعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في مصر تماشيا مع تطبيق المرحلة الثانية من سياسة الاصلاح الاقتصادي ، ويتضمن التعديل منع تدخل أية جهات رقابية في أعمال الشركات الاستثمارية الراغبة في العمل داخل مصر عدا الجهاز المركزي للمحاسبات ، وبعد أخذ موافقة الهيئة العامة للاستثمار بهدف ازالة كافة العقبات من أمام المستثمرين ، وأهمها تعدد الجهات الرقابية بالنسبة للمشروعات الاستثمارية ، كما يتضمن المشروع خفض عدد الموافقات التي يحتاجها المستثمر لانشاء المشروع لتصبح في أضيق الحدود الممكنة .

كذلك تقرر خلال العام اختصار وتبسيط اجراءات قيد المشروعات الصناعية في السجل الصناعي ، وهذه الاجراءات تشتمل على خطوات محدودة ، ويمكن استلام شهادة القيد بالسجل خلال (٧٢) ساعة فقط من تاريخ تقديم النموذج مستوفيا مرفقاته .

١١٠٤٠١ شهد العام تواصلا في تعزيز حركة التجارة العربية البينية ، فعلى مستوى مؤسسات العمل العربي المشترك استمر برنامج تمويل التجارة العربية في مجهوداته لتمويل التجارة العربية ، حيث بلغت قيمة طلبات خطوط الائتمان التي تلقاها حتى منتصف شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ حوالي ١٦ر٤ مليون دولار أمريكي ، وتمت الموافقة على ما قيمته حوالي ١١ مليون دولار منها ، اضافة الى هذا شهد العام توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية في مجال الصفقات التجارية لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها ، كما واصلت بعض الدول العربية تنفيذ اجراءات اصلاحية في مجال التجارة ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتقليل احتكار الدولة والاعتماد على قوى السوق في تحديد الأسعار.

١٢٠٤٠١ تواصلت مسيرة التعاون بين دول التجمعات الاقليمية ، ففي اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تم خلال العام تطبيق برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي الذي يغطي الفترة حتى نهاية عام ١٩٩١ .

وفي اطار اتحاد المغرب العربي بدأ خلال العام العمل رسميا بأحكام اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد ، كما بدأ العمل رسميا بالعمل بأحكام اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية التي تستهدف اقامة اتحاد جمركي بين دول الاتحاد قصد احداث سوق مغاربية فلاحية مشتركة .

٥٠١ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار :

قامت خلال العام عدة مؤسسات عربية قومية باعداد دراسات جدوى للعديد من المشروعات التي تصلح كمشروعات مشتركة تساهم فيها عدة أطراف من دول عربية .ويؤمل أن تساهم هذه المشروعات في تغطية بعض احتياجات الوطن العربي الأساسية ، وتساهم في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

والجدول التالي رقم (١) يشتمل على قائمة بأهم المشروعات المعروضة للاستثمار والتي يبلغ عددها (٢٥) مشروعا تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين ٩٨٦ ألف دولار أمريكي ، ١٠٥٨ مليون دولار أمريكي وتتوزع على قطاع الصناعة (٧٢٪) وقطاع الزراعة والصيد البحري (٢٨٪) .

وبمقارنة عام ١٩٩٣ بسابقه نجد أن المشروعات المعروضة للاستثمار في عام ١٩٩٢ قد بلغ عددها (٢٧) مشروعا ، بتكلفة اجمالية تراوحت ما بين ٣٢٣ ألف دولار أمريكي ، ١٠٥٨ مليون دولار أمريكي .

جدول رقم (١)

المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
١- انتاج الصمامات لمحركات الديزل في الوطن العربي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(١)	مصر أو السعودية أو الجزائر أو المغرب أو تونس	دراسة جدوى نهائية	٣ر٢١ مليون دولار امريكي
٢- تشكيل المعادن بواسطة استخدام القالب المقفول	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مصر، المغرب	تحت الدراسة	مصر: ٦٥ مليون دولار امريكي المغرب: ٥٠ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
٣- انتاج الأقطاب الجرافيتية لأفران الصلب	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مصر	دراسة جدوى نهائية	٢٣٢ر٨ مليون دولار امريكي
٤- انتاج العدد والقوالب والاسطمبات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مصر، سوريا، السعودية، الجزائر	دراسة جدوى أولية	مصر وسوريا: ٨٨ر٥ مليون دولار امريكي السعودية: ٦,٣١ مليون دولار امريكي
٥- أدوات الربط الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	سوريا، السعودية	دراسة جدوى أولية	سوريا: ٤ر٩ مليون دولار امريكي السعودية: ١٣ مليون دولار امريكي
٦- مكابس محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	البحرين	دراسة جدوى نهائية	٣٠ مليون دولار امريكي
٧- مسبك لمواسير الضغط ومستلزماتها	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	الجزائر، مصر، المغرب	دراسة جدوى أولية	١٢٠ مليون دولار امريكي
٨- انتاج البوليول	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	السعودية، البحرين، الكويت، العراق، ليبيا	ملف مشروع	٣٤ مليون دولار امريكي
٩- انتاج الشبابيك والأبواب من مادة بولي كلوريد الفديل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	كل الدول العربية	ملف مشروع	٤ر٧ مليون دولار امريكي
١٠- انتاج البراميل (الحاويات البلاستيكية)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	كل الدول العربية	ملف مشروع	٩٨٦ الف دولار امريكي
١١- انتاج أنابيب بولي كلوريد الفنيل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	أي دولة عربية	ملف مشروع	١ر٧٠٦ مليون دولار امريكي
١٢- مشروع بروتينات الدم	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية(اكديما)(٢)	المغرب	تحت الدراسة	٢٠ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
١٣- مشروع الأدوية البيطرية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية(اكديما)	الجزائر	تحت الدراسة	٧ ملايين دولار امريكي
١٤- مشروع الضمادات الطبية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية(اكديما)	اليمن	دراسة جدوى نهائية	١٠ر٧٧ مليون دولار امريكي
١٥- التأسيسات الكهربائية	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية(٣)	العراق	دراسة جدوى نهائية	٣٤ر٩ مليون دولار امريكي
١٦- البدالات الهاتفية	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	الجزائر أو السعودية	دراسة جدوى نهائية	الجزائر: ٥١ر٦ مليون دولار امريكي السعودية: ٤٩ مليون دولار امريكي
١٧- أنابيب الصلب غير الملحومة	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق أو السعودية	دراسة جدوى نهائية	١٠٥٨ مليون دولار امريكي
١٨- المكابس	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	البحرين	دراسة جدوى نهائية	٩٥ر٢ مليون دولار امريكي
١٩- مشروع تصدير الخضر والفاكهة في جمهورية السودان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية(٤)	السودان	دراسة جدوى فنية واقتصادية	١ر٥ مليون دولار امريكي ٤٠٢ مليون جنيه سوداني
٢٠- مشروع المخزون الطارئ من الحبوب الغذائية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جدة، بورتسودان العقبة، الاسكندرية بنزرت، الجزائر	دراسة جدوى أولية	١٠٠ مليون دولار امريكي
٢١- انتاج تقاوي البطاطس	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العراق، اليمن، المغرب	دراسة جدوى أولية	٣٠ر٧ مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
٢٢- مشروع ابو حجار لانتاج الذرة الشامي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة جدوى فنية اقتصادية	امريكي ٣١ر٤ مليون دولار امريكي
٢٣- مشروع الشركة الدولية للتنمية الزراعية	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي(٥)	مصر	تحت الدراسة	٣٥ر٧ مليون جنيه مصري
٢٤- مشروع تربية وتسمين ١٠٠ الف رأس من الأغنام	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	الكويت	دراسة جدوى نهائية	٨ر٩٦ مليون دولار امريكي
٢٥- المشروع التجريبي للاستزراع السمكي	الشركة العربية لمصائد الأسماك(٦)	السعودية	دراسة جدوى أولية	٥ر١ مليون ريال سعودي

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، ص.ب .(٨٠١٩) (الأمم المتحدة) ، الرباط ، المملكة المغربية ، هاتف ٧٧٢٨٤٥ ، فاكس ٧٧٢١٨٨ ، تلكس M ٣٦٧٦٣ .

(٢) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) ، ص.ب .(٩٢٥١٦١) ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٨٢١٦١٨ ، ٨٢١٦٣٢ ، فاكس ٨٢١٦٤٩ ، برقيا :أكديما .

(٣) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية (أيك) ، ص.ب .(٣٣٨٥) ، العلوية/بغداد ، جمهورية العراق ، هاتف ٧١٩٨٦٣٢ ، ٧١٩٨٥٩٤ ، فاكس ٧١٨٧١٠ .

(٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ص.ب .(٤٧٤) الخرطوم ، جمهورية السودان ، هاتف ٤٥١٣٧٤ ، ٤٥٢١٧٦ ، ٤٥٢١٨٢ ، تلكس ٢٢٥٥٤ ، تلغرافيا معتزين .

(٥) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، ص.ب. (٢١٠٢) الخرطوم ، جمهورية السودان ، هاتف ٤٠١٠١ /٤/٣/٢، تلكس ٢٤٠٤١ ، برقيا استثمارات .

(٦) الشركة العربية لمصائد الأسماك ، ص.ب .(١٧٦٠٤) جدة ، المملكة العربية السعودية ، هاتف ٦٥١٩١٤٠ ، ٦٥١٩١٦٠ ، فاكس ٦٥١٠٥٢٨ ، تلكس ٦٠٥٥١٦ أسماك اس جي .

٦٠١ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٩٣ :

يتبين من البيانات التي أمكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية المضيفة للاستثمار أن اجمالي الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية التي تم الترخيص لها في عام ١٩٩٣ بلغ نحو ١ر٣٠٨ مليون دولار أمريكي مقابل ٨ر٤٨٣ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ ، مسجلة بذلك انخفاضا قدره ٣ر٣٦ بالمائة عن عام ١٩٩٢. وقد احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها خلال العام حيث بلغت نحو ٥ر١٠٤ مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض ٢ر٧١ بالمائة عن عام ١٩٩٢ ، وجاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الثاني حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام ١ر٥٥ مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرها ٥ر٢١٠ بالمائة بالمقارنة بعام ١٩٩٢. واحتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام نحو ٨ر٢٩ مليون دولار أمريكي مقارنة بحوالي ٢ر٢٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٢ ، أي بنسبة زيادة قدرها ٥ر٤٧ بالمائة عن عام ١٩٩٢. وجاءت جمهورية السودان في المركز الرابع بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية تليها دولة البحرين ، فالمملكة الأردنية الهاشمية ، فالمملكة المغربية ، فالجمهورية اليمنية، فالجمهورية التونسية ، على التوالي كما هو مبين في الجدول رقم (٢) و(٣).

أما بالنسبة لجنسيات المستثمرين فقد احتلت الاستثمارت الوافدة من المملكة العربية السعودية المركز الأول ، وبلغت تلك الاستثمارات ٠ر١٠٩ ملايين دولار أمريكي موزعة على عشر دول عربية هي :المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية التونسية وجمهورية السودان ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية. واحتلت استثمارات الجمهورية اللبنانية المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها حوالي ٥٢ مليون دولار أمريكي موزعة على عشر دول عربية هي :المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية .وجاءت الاستثمارات الوافدة من الجمهورية العربية السورية في المركز الثالث حيث بلغت تلك الاستثمارات حوالي ٣ر٢٤ مليون دولار أمريكي موزعة على عشر دول عربية .واحتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة الأردنية الهاشمية المركز الرابع حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٧ر٢١ مليون دولار أمريكي موزعة على ثماني دول عربية.

كما وفدت استثمارات من دول عربية أخرى كما هو مبين في الجدول رقم (٢) .

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد احتل القطاع الصناعي المركز الأول حيث بلغت الاستثمارات العربية في هذا القطاع نحو ٨ر١٣٧ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٧ر٤٤ بالمائة من اجمالي الاستثمارات

هذا العام. وجاء قطاع التجارة والمقاولات والخدمات في المركز الثاني حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع نحو ١١٠ر٨ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٣٦ر٠ بالمائة من اجمالي الاستثمارات . واحتل القطاع المالي والمصرفي المركز الثالث اذ بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع حوالي ٣٥ر٤ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ١١ر٥ بالمائة من اجمالي الاستثمارات العربية. وجاء في المركزين الرابع والخامس قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري والقطاع السياحي والعقاري على التوالي كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

ويتضح من الجدول رقم (٥) عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٣ أن الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الأول حيث بلغت نحو ١٥٤ر٥ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته نحو ٥٠ر٢ بالمائة من اجمالي الاستثمارات اتجه منها نحو ٤٦ر٦ مليون دولار أمريكي الى دول المجلس – أي ما نسبته ٣٠ر٢ بالمائة من اجمالي استثماراتها ، ونحو ١٠٧ر٩ مليون دولار أمريكي – أي ما نسبته ٦٩ر٨ بالمائة الى الدول العربية الأخرى. واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢ر٩ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ٣٩ر٩ بالمائة من الاجمالي. واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٢٥ر٧ مليون دولار أمريكي – أي ما نسبته ٨ر٤ بالمائة من اجمالي الاستثمارات العربية. وجاءت مجموعة دول وادي النيل في المركز الرابع حيث بلغت جملة الاستثمارات العائدة لها نحو ٤ر٩ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ١ر٦ بالمائة من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية ، تليها باقي الدول العربية (جيبوتي والصومال واليمن) بنسبة ٠ر٠١ بالمائة من جملة الاستثمارات العربية البينية .

جدول رقم (٢)

الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية لعام ١٩٩٣

حسب الأقطار المصدرة والمضيفة (ألف دولار امريكي)

إلى / من	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الاردن	–	–	–	–	–	–	٤٢٩	–	٣١٤٤	–	١٠٧١٨
الامارات	١٣٥٩٨	–	٣٩٢٠	–	–	–	٨٠٧٦	٧	٢٧٨	٤٠	١١٥
البحرين	٩٨	٤٠	–	٢٧	–	–	٢٥٦٩٠	١١	–	–	–
تونس	–	–	–	–	٣٢٤٤	–	٥١٥٨	–	٢٩٠	–	٢٩٥
الجزائر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٧٤٧	–	–	–	–	–	–	–	٣٢٩٠	–	–
السودان	١٢٤٠	١٧١	–	٦٣٩	–	–	٨٠٩٥	–	١٦٠٤٢	–	٢٦٢
سورية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
عمان	٢٨٣	١٤٨	٢٨٣	–	–	–	–	–	٢٤١	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	٣٢٩	–	٦٧	–	–	–	٦٤٥	–	٨٤	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	٢٩٦٢	١١٥٥٢	١١٨٥	٤١٥	١١٨	–	٥٨٠٥٧	–	٥٩٢	–	٢٦٦٦
المغرب	–	٦٤٣	–	–	٥٦٥	–	١٤٥٨	–	٥٤	–	٨٦٦
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	٢٤٨٣	–	–	–	–	–	١٣٧٧	–	٢٨٣	–	٣٥٧٧
المجموع	٢١٧٤٠	١٢٥٥٤	٥٤٥٥	١٠٨١	٣٩٢٧	–	١٠٨٩٨٥	١٨	٢٤٢٩٨	٤٠	١٨٤٩٩

عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
–	١٥٧٢	–	–	٨٥٧	٢٨٦	٢٢٨٦	–	–	–	١٩٢٩٢
٣٢٤٢	١٢٠	٦٣٩	٢٢٧٩	٢١٦٢٥	٤٤١	٦٥٤	–	–	٢٠	٥٥٠٥٤
٥٣	–	٨٤٩	٥٠٤	١٥٤	–	١٤٦	–	–	–	٢٧٥٧٢
–	–	–	–	٢١٧	١٨٥٤	٢٩٠	٦٣	–	–	١١٤١١
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	٥٠٤	–	–	٢٤٤٤٠	–	٨٣١	–	–	–	٢٩٨١٢
–	–	–	–	–	٢١٩٣	١٠٢	–	–	–	٢٨٧٤٤
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	٢٨٣	–	–	–	–	–	١٢٣٨
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٦٤	–	–	–	١٦٤	–	١٥٧	–	–	–	١٦١٠
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	٤١٤٧	٢٠٧٣	١٥٩٩٥	١٤٨١	٣٢٥٨	–	–	–	–	١٠٤٥٠١
–	–	–	١٧٢٧	٥٤٥	٩٥١٦	–	–	–	–	١٥٣٧٤
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	٢٢٥٧	٣١٣٠	٤٢١	–	–	–	١٣٥٢٨
٣٤٥٩	٦٣٤٣	٣٥٦١	٢٠٥٠٥	٥٢٠٢٣	٢٠٦٧٨	٤٨٨٧	٦٣	–	٢٠	٣٠٨١٣٦

جدول رقم (٣)

الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية حسب الأقطار المضيفة
خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ (بالألف دولار امريكي)

القطر المضيف	١٩٩٢		١٩٩٣		نسبة التغير (٪)
	جملة الاستثمارات	(٪)	جملة الاستثمارات	(٪)	
الأردن	٨٨٧٧	١,٨٤	١٩٢٩٢	٦ر٢٦	١١٧ر٣٣
الأمارات	١٧٧٣٢	٣ر٦٦	٥٥٠٥٤	١٧ر٨٧	٢١٠ر٤٨
البحرين	١٨٠٥٩	٣ر٧٣	٢٧٥٧٢	٨ر٩٥	٥٢ر٦٨
تونس	١١١٠٣	٢ر٢٩	١١٤١١	٣ر٧٠	٢ر٧٧
الجزائر	٩٧٩٨	٢ر٠٣	–	–	–
السعودية	٢٠٢١٧	٤ر١٨	٢٩٨١٢	٩ر٦٨	٤٧ر٤٦
السودان	–	–	٢٨٧٤٤	٩ر٣٣	–
عمان	١٩٥	٠ر٠٤	١٢٣٨	٠ر٤٠	٥٣٤ر٨٧
قطر	٥٥٣٣	١ر١٤	–	–	–
الكويت	٥٦٤	٠ر١٢	١٦١٠	٠ر٥٢	١٨٥ر٤٦
مصر	٣٦٣٣٠٣	٧٥ر٠٩	١٠٤٥٠١	٣٣ر٩١	(٧١ر٢٤)
المغرب	٩٨٩٥	٢ر٠٥	١٥٣٧٤	٤ر٩٩	٥٥ر٣٧
اليمن	١٨٥٤٤	٣ر٨٣	١٣٥٢٨	٤ر٣٩	(٢٧ر٠٥)
المجموع	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	٣٠٨١٣٦	١٠٠	(٣٦ر٣١)

– الأرقام التي بين قوسين تعني أرقام سالبة.

جدول رقم (٤)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية
خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ (بالألف دولار امريكي)

القـــطاع	١٩٩٢		١٩٩٣		نسبة التغير (٪)
	جملة الاستثمارات	(٪)	جملة الاستثمارات	(٪)	
الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري	١١١٧٦	٢ر٣١	١١٤١٤	٣ر٧٠	٢ر١٣
الصناعي	١٦٢٧٢٣	٣٣ر٦٣	١٣٧٧٧٣	٤٤ر٧١	(١٥ر٣٣)
المالي والمصرفي	٦٣٩٩٦	١٣ر٢٣	٣٥٤٣٩	١١ر٥٠	(٤٤ر٦٢)
التجارة والمقاولات والخدمات	٢٤٢٤٢١	٥٠ر١١	١١٠٨٢١	٣٥ر٩٧	(٥٤ر٢٩)
السياحي والعقاري	٣٥٠٤	٠ر٧٢	١٢٦٨٩	٤ر١٢	٢٦٢ر١٣
الاجمالي	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	٣٠٨١٣٦	١٠٠	(٣٦ر٣١)

– الأرقام التي بين قوسين تعني أرقام سالبة.

جدول رقم (٥)

التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٣ (بالألف دولار امريكي)

المجموعة الجغرافية	اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	النسبة المئوية الي الاجمالي (٪)	اجمالي الاستثمارات الوافدة إلي المجموعة	النسبة المئوية الي الاجمالي (٪)	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية الي اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة (٪)	اجمالي استثمارات المجموعة في الدول الأخري	النسبة المئوية الي اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة(٪)
١- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٥٤٥١٩	٥٠ر١٥	١١٥٢٨٦	٣٧ر٤٢	٤٦٥٩٩	٣٠ر١٦	١٠٧٩٢٠	٦٩ر٨٤
٢- بلاد الشام والعراق	١٢٢٩٠٣	٣٩ر٨٩	١٩٢٩٢	٦ر٢٦	١٦٢٩١	١٣ر٢٦	١٠٦٦١٢	٨٦ر٧٤
٣- دول وادي النيل	٤٩٠٥	١ر٥٩	١٣٣٢٤٥	٤٣ر٢٤	١٠٢	٢ر٠٨	٤٨٠٣	٩٧ر٩٢
٤- دول المغرب العربي	٢٥٧٤٩	٨ر٣٦	٢٦٧٨٥	٨ر٦٩	١٥٢٤٢	٥٩ر١٩	١٠٥٠٧	٤٠ر٨١
٥- باقي الدول العربية	٦٠	٠ر٠١	١٣٥٢٨	٤ر٣٩	–	–	٦٠	١٠٠
الاجمالي	٣٠٨١٣٦	١٠٠	٣٠٨١٣٦	١٠٠	٧٨٢٣٤	٢٥ر٤	٢٢٩٩٠٢	٧٤ر٦

١- تضم المجموعة الأولى كلاً من دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

٢- تضم المجموعة الثانية كلا من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية.

٣- تضم المجموعة الثالثة كلا من جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية

٤- تضم المجموعة الرابعة كلا من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، المملكة المغربية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

٥- تضم المجموعة الخامسة كلا من جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال الديمقراطية، والجمهورية اليمنية.

٧٠١ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار :

١٠٧٠١ وزعت المؤسسة استمارة استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي (مرفق بالملحق رقم "١") على نخبة مختارة من المستثمرين العرب (مؤسسات وأفراد) في مختلف الدول العربية روعي فيهم أن يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في أكثر من دولة عربية واحدة وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام ، وحول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية .

أهم العناصر الجاذبة للاستثمار :

٢٠٧٠١ يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا أنه أمكن حصر تسعة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري (العناصر واردة في البند الثالث من الاستمارة). وقد انطوى الاستبيان على أن يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب أهميتها – من وجهة نظره – وأن يضيف لها أية عناصر أخرى لها أهميتها في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموع الدول العربية ويمكن تصنيف العناصر التي تم الحصول عليها في ثلاث مجموعات من حيث ترتيب أهميتها كباعث للمستثمر العربي على اتخاذ قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي :

المجموعة الأولى :

١ – تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي .

٢ – حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج .

٣ – استقرار سعر صرف العملة المحلية .

٤ – سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية :

١ – امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

٢ – الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .

٣ – وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها .

٤ – توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج .

المجموعة الثالثة :

١ – توفر شريك محلي من القطر المضيف .

٢ – حرية التنقل .

٣ – حرية التصدير .

٤ – توفر فرص استثمارية .

أهم العناصر المعوقة للاستثمار :

٣٠٧٠١ بين المستثمرون الذين وجه لهم الاستبيان ، أهم معوقات الاستثمار في كل من الأقطار العربية التي توفر لهم فيها تجارب استثمارية ، وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط ، أمكن تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في خمس مجموعات بناء على تكرارها على النحو التالي :

المجموعة الأولى :

١ – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

٢ – الروتين والبيروقراطية وصعوبة التسجيل والترخيص .

٣ – عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار .

٤ – عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية .

٥ – القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج

٦ – عدم الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .

٧ – عدم توفر قوانين لتشجيع الاستثمار .

٨ – عدم توفر الكفاءات اللازمة للمشاريع .

المجموعة الثانية :

١ – عدم توفر مناخ استثماري ملائم .

٢ – عدم توفر النقد الأجنبي .

٣ – صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار

٤ – صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول .

٥ – عدم توفر الأيدي العاملة المدربة .

٦ – عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر .

٧ – صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

٨ – عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف .

المجموعة الثالثة :

١ – عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج .

٢ – عدم توفر الاستقرار الأمني .

٣ – ازدواجية الضرائب .

٤ – ارتفاع معدلات البطالة .

٥ – ارتفاع معدلات التضخم .

٦ – تسلط السلطة الحكومية .

٧ – عدم توفر خرائط استثمارية .

٨ – ضعف البنى الأساسية .

المجموعة الرابعة :

١ – غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف .

٢ – محدودية السوق المحلية .

٣ – عدم توفر فرص استثمارية .

٤ – احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية .

٥ – عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة .

٦ – تفشي الرشاوى والعمولات .

٧ – غياب التكامل الاقتصادي العربي .

٨ – القيود المفروضة على رأس المال .

المجموعة الخامسة :

١ – عدم توفر بنوك للمعلومات .

٢ – عدم توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار .

٣ – عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار .

٤ – عدم وجود سوق مالية متطورة .

٥ – عدم ثبات السياسة الاستثمارية .

٦ – ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية .

٧ – عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية .

٨ – عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة .

٤٠٧٠١ مدى تحسن أو تدهور مناخ الاستثمار خلال العام:

تبين من أراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن أو التدهور الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام ، أن مناخ الاستثمار قد شهد تحسنا خلال العام في ثماني دول عربية ، وتدهور عما كان عليه في العام الماضي في ثماني دول عربية أخرى ، وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية .

٥٠٧٠١ أهم القطاعات التى يتجه اليها المستثمر الوافد:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج اجابات المستثمرين على استمارة الاستبيان السابق ذكرها حول القطاعات التي يفضلون الاستثمار فيها في كل قطر من الأقطار العربية :

جدول رقم (٦) القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الاستثمار فيها

الـــــدول	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع العقارات	قطاع التجارة والخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
المملكة الأردنية الهاشمية	×	–	–	×	×	–	–
دولة الامارات	×	×	×	×	×	–	–
دولة البحرين	×	–	–	×	×	–	×
الجمهورية التونسية	–	×	×	–	×	×	–
المملكة العربية السعودية	×	×	–	×	×	–	×
جمهورية السودان	–	×	–	–	–	–	–
الجمهورية العربية السورية	×	×	×	–	–	×	×
جمهورية العراق	×	–	–	–	–	–	–
سلطنة عمان	×	×	×	×	–	–	–
دولة قطر	×	–	–	×	×	–	×
دولة الكويت	×	–	×	×	–	–	–
الجمهورية اللبنانية	×	×	×	×	×	×	×
جمهورية مصر العربية	×	×	×	×	–	×	×
المملكة المغربية	×	×	×	–	×	×	–
الجمهورية اليمنية	×	×	–	–	–	–	–

استمارة استقصاء

مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الاعمال أو الشركة .....

العنوان: .....

.....

١- هل سبق لك الاستثمار في احدي الاقطار العربية؟ ☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب نعم اذكر الاقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها؟

الاقطار	القطاعات
١-	
٢-	
٣-	
٤-	
٥-	

٢- ما هي الاقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلا وفي اي قطاعات؟

وترتيبها حسب الاولوية:

الاقطار	القطاعات
١-	
٢-	
٣-	
٤-	
٥-	

وزعت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب

- يرجي الاجابة على اكبر عدد ممكن من الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان، ولا غضاضة في عدم الاجابة على اي جزء لا ترغبون في الاجابة عليه لأي سبب من الأسباب، علما بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وسيتناول النشر نتائج تجميعية فقط.

- يرجى سرعة استيفاء البيانات وارسال الاستمارة

على عنوان المؤسسة: ص.ب (٢٣٥٦٨) - الصفاة ١٣٠٩٦ - الكويت، دولة الكويت

٣- يرجى ترتيب الدوافع (من ١- ١٠) من حيث درجة اهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار (ويمكن اعطاء ترتيب واحد لاكثر من دافع اذا تساوت في اهميتها).

الدوافع المحفزة لاختيار القطر المضيف	الترتيب
١- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي	
٢- حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج	
٣- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	
٤- سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	
٥- امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	
٦- توفر شريك محلي من القطر المضيف	
٧- توفر البني الهيكلية وعناصر الانتاج	
٨- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها	
٩- استقرار سعر صرف العملة المحلية	
١٠- دوافع اخري (توضح بالتفصيل)	

٤- ما هي معوقات الاستثمار، من وجهة نظرك، في الاقطار العربية التي تتعامل معها، وما هي مقترحاتك لتحسين مناخ الاستثمار فيها؟

(يمكنكم ذكر الاقطار المعنية اذا رغبتم بذلك)

معوقات الاستثمار	المقترحات

٥- ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي؟

(يرجى بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر)

(لكم الحرية في تعبئة البيانات على هذه الصفحة أو أهمالها. علما بأن الاجابات سوف تعامل بسرية مطلقة)

الأقطـــار	لم يطرأ اي تغيير علي مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
- المملكة الأردنية الهاشمية			
- دولة الامارات العربية المتحدة			
- دولة البحرين			
- الجمهورية التونسية			
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
- جمهورية جيبوتي			
- المملكة العربية السعودية			
- جمهورية السودان			
- الجمهورية العربية السورية			
- جمهورية الصومال الديمقراطية			
- الجمهورية العراقية			
- سلطنة عمان			
- دولة قطر			
- دولة الكويت			
- الجمهورية اللبنانية			
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
- جمهورية مصر العربية			
- المملكة المغربية			
- الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
- الجمهورية العربية اليمنية			
- جمهورة اليمن الديمقراطية الشعبية			

الجزء الثاني
التقارير القطرية

(١)
تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٩٣

شهد العام نموا ملحوظا في الأداء الاقتصادي ، واستقرارا نسبيا في سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية ، كما شهد أيضا اقبالا على مضاعفة رؤوس أموال مجموعة من البنوك الأردنية ، ونشاطا لم يسبق له مثيل في تاريخ السوق المالية ، وتبني خطة خمسية جديدة بعد أربع سنوات من الانقطاع عن التخطيط .

أما على الصعيد السياسي فقد شاركت الحكومة الأردنية في مفاوضات السلام الثنائية ، ووقعت على جدول أعمال المحادثات الاسرائيلية الأردنية .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠١ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال هذا العام العديد من التشريعات والاجراءات الحكومية ذات العلاقة بمناخ الاستثمار، وفيما يلي ملخص بأهم تلك التشريعات والاجراءات :

- ففيما يتعلق بالاستثمار والمناطق الحرة فقد وافق مجلس الوزراء على اعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الاستشاري برئاسة رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة واسعة للقطاع الخاص بهدف :-
- خلق المناخ الضروري لزيادة نشاط القطاع الخاص.
- تحديد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- ترسيخ التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تنظيم الاستثمار والادخار.

كما قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩ الغاء مديرية تشجيع الاستثمار واسناد مهامها الى دائرة تشجيع الاستثمار.

وصدرت تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٩٣. المعدلة للتعليمات الصادرة عام ١٩٨٢ . وتضمن التعديل جواز تخفيض بدلات اجارة الاراضي والمستودعات والمنشآت المؤجرة لرجال الاعمال تضمن جواز تحديد بدل اجارة الاراضي في المناطق الحرة التي يتم تطويرها من قبل أصحابها وايصال الخدمات والمرافق العامة لها من قبل المستثمرين مباشرة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة المؤسسة.

وعن مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة صدرت تعليمات التخزين والاستثمار في هذه المناطق وبمقتضى هذه التعليمات الجديدة تم ما يلي :

أ – خولت مؤسسة المناطق الحرة، حرية اكبر لادارة هذه المناطق وحدت من صلاحيات سلطات الجمارك فيها حيث اقتصرت سلطة الجمارك على المدخل الرئيسي للمنطقة الحرة ومخرجها والساحات الجمركية المحاذية لها.

ب – خولت مؤسسة المناطق الحرة اصدار شهادات منشأ (منطقة حرة) للمنتجات المصنعة فيها (المادة ٦) والتي تقل القيمة المضافة لها عن ٤٠٪.

كما اصدر مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ تعليمات التنازل عن البضائع بموجب وثيقة التنازل امام الموظف المختص.

– أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم فبموجب النظام رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٣ المعدل لنظام الضريبة على الاستهلاك تم اخضاع سبع سلع جديدة لضريبة الاستهلاك علما بان السلع المضافة والضريبة المقررة عليها هي :

السلعة	الضريبة المقررة	ملاحظات
١ – ورق اللعب	٢٠٪.	
٢ – حلي ومجوهرات مصنوعة من معادن ثمينة عدا الذهب وحلى ومجوهرات تقليدية	٢٠٪	
٣ – عدد يدوية واجزاؤها.	١٠٪	فرض هذه الضريبة يؤثر على الحرفيين واصحاب مشاغل الصيانة الصغيرة (الورش).
٤ – نقود غير ذهبية وليس لها سعر رسمي	٢٠٪	
٥ – جبس عدا ما كان مخصصا للاستعمال في طب الأسنان.	١٠٪	
٦ – مواسير معدنية	١٥٪	كانت سابقا مفروضة على مواسير الحديد فقط.
٧ – ادوات موسيقية واجزاؤها	٢٠٪	

وصدر النظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ المعدل لنظام بدل خدمات المرور على الطرق والذي تم بموجبه استيفاء مبلغ عشرة دنانير عن كل شاحنة أجنبية تمر عبر الاراضي الاردنية.

كما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ المعدل لقانون الضريبة الاضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وقد تم بموجبه فرض ضريبة اضافية على المستوردات بواقع ٣٪ من قيمة البضائع المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية و ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة غير الخاضعة للرسوم الجمركية. وتقرر بموجب هذا القانون ايضا استيفاء ضريبة مقدارها ١٠٪ من قيمة اقساط وثائق (بوالص) التأمين من صاحب العلاقة باستثناء التأمين على الحياة.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٢ قرر مجلس الوزراء الموافقة على زيادة ضريبة الاستهلاك على مادة الاسمنت لتصبح ١٠ دنانير للطن بدلا من ٨ دنانير وحددت وزارة التموين سعر النخالة والزوان والشوائب العلفية الأخرى بواقع ٤٢ دينارا للطن الواحد لمالكي البطاقة العلفية و٦٠ دينارا للعامة.

وبموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٣/٩ تقرر اعفاء بعض السلع المستعملة في الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية مثل ايادي الطناجر والحقائب واكياس الشالات ولوازم صناعة الاحذية والقواعد المطاطية وعبوات تعبئة محضرات مواد تجميل واجزاء اطارات النظارات واجزاء اقلام الحبر الجاف.

كما قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٩٩٣/٥/١١ اعفاء بعض السلع المستوردة والمستعملة في الصناعة من الرسوم الجمركية مثل الدايمثويت والنسج الملبدة والمشربة بلدائن مستخدمة في تصنيع عجينة الورق. وعلب تعبئة المشروبات الغازية والمشروبات الاخرى مع اغطيتها. والعبوات المستخدمة لتعبئة منتجات مصانع المبيدات الحشرية والمشروبات الغازية ومواد التجميل المضغوطة.

واصدر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨ قرارا بزيادة سعر الكهرباء بنسبة ٠٨ر١٢٪ اعتبارا من ١٩٩٣/٦/١٥.

كما صدرت عن مجلس الوزراء تعليمات بتعديل رسوم المياه والصرف الصحي اعتبارا من ١٩٩٣/١٠/٢٥ بحيث اصبحت رسوم الاشتراك في المياه ٨٨ دينارا بعداد نصف بوصة ورسوم الامانات لمعامل الطوب والبلاط وما شابه ٣٠٠ دينار وتقرر استيفاء رسم مقداره مائة فلس عن كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار الخاصة بالمؤسسات الانتاجية والصناعية.

واصدر وزير المالية قرارا خاصا ببدل التخزين في مخازن الاستيداع يحدد بدلات التخزين على ست عشرة مادة تضم الثلاجات والغسالات وافران الغاز وقطع السيارات والسجاد وغيرها.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٢ قرر مجلس الوزراء تعديل بدلات واجور الخدمات التي تتقاضاها مؤسسة الموانىء مبوبة في خمسة جداول :

جدول رقم (١) بدل خدمات الارشاد على السفن.

جدول رقم (٢) بدل خدمات تراكي السفن.

جدول رقم (٣) بدل خدمات التفريغ والتحميل من والى السفينة.

جدول رقم (٤) التجريم والعتالة والرصيف والتخزين.

جدول رقم (٥) الخدمات الاخرى.

وبهذا القرار زادت البدلات بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ الى ١٠٠٪ عما كانت عليه بموجب النظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٧.

واصدر مجلس الوزراء كذلك في جلسته بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ قرارا تستوفى بموجبه رسوم حرف وصناعات عن ثلاثة اصناف من الحرف هي :

أ – الحرف والصناعات التي لها علاقة بالصحة العامة وتضم ١٠٠ حرفة وصناعة وأي حرفة غير واردة في هذا الصنف.

ب – الحرف والصناعات التي لها علاقة بالأمن والنظام العام وتضم ٣٤ حرفة وصناعة واي حرفة او صناعة او تجارة أو خدمات غير واردة في هذا الصنف.

ج – المحال التي تحتاج الى اشراف بيطري وتضم ١١ حرفة أو صناعة وأي حرفة في هذا الصنف وبموجب هذه التصنيفات لم يعد هناك اي حرفة يمكن ممارستها دون دفع رسوم حرف وصناعة لها.

وبتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٥ تم تعديل التعرفة الجمركية وتخفيضها على كافة المواد الداخلة في صناعة الالبسة اعفاء كاملا بنسبة ١٠٪، وعدد آخر من مستلزمات الاثاث والغزل والنسيج بنسبة ٢٥٪.

وفي ١٩٩٣/١٢/٢٩ تقرر الاعفاء الجمركي لبعض السلع وتخفيض الرسوم الجمركية على سيارات البيك اب دابل كابين الى ٣٥٪.

كما تقرر تطبيق النظام المنسق للتعرفة الجمركية اعتبارا من بداية ١٩٩٤.

– وفيما يخص القطاع المالي والمصرفي أصدر البنك المركزي مذكرة الى البنوك المرخصة (رقم ٩٣/١٨٣) ضمنها الطرق الواجب اتباعها في احتساب السقوف المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمقيمين، كما يطلب البنك المركزي من البنوك التوقف عن استثناء القروض المعاد تحويلها من قبله ضمن اطار تشجيع الصادرات من حجم التسهيلات الائتمانية القائمة الممنوحة من قبل تلك البنوك. كما سمح البنك المركزي بموجب مذكرته المنوه عنها أعلاه للبنوك المرخصة والتي لم تتجاوز نسبة ضبط الائتمان بان تمنح تسهيلات جديدة بشرط الا تزيد عن ٢٪ من رصيد التسهيلات القائمة.

– قرر البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة على سلف تشجيع الصادرات بحيث يقل السعر ٥٪ بدلا من ٥ر٣٪ عن سعر اعادة الخصم النافذ، كما قرر رفع نسبة العمولة التي تتقاضاها البنوك من المصدر من ٢٪ الى ٥ر٢٪ على أن يسري هذا القرار اعتبارا من ١٩٩٣/٢/١.

وفي نهاية شهر يناير ١٩٩٣ قرر البنك المركزي الأردني زيادة متطلبات الاحتياطي النقدي الالزامي على ودائع الدينار لتصبح النسبة ١٥٪ بدلا من ١٣٪ للبنوك التجارية و ٩٪ بدلا من ٧٪ لبنوك الاستثمار. كما قرر البنك المركزي انشاء صندوق لتشجيع الانتاج التصديري وتخفيض سعر الفائدة على السلف التي يمنحها للصادرات.

وبتاريخ ١٩٩٣/٢/١ تم تخفيض أسعار الفائدة على السلف الممنوحة لمؤسسة الاقراض الزراعي من ٥٪ الى ٤٪ سنويا وبتخفيض سعر الفائدة على السلف الممنوحة لبنك الانماء الصناعي من ٢٥ر٨٪ الى ٧٠ر٧٪ سنويا .

وبتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤ خفض البنك المركزي نسبة التسهيلات بضمانة الاسهم من ٧٥٪ الى ٥٠٪ من قيمة الاسهم.

كما وضع البنك المركزي الأردني برنامجا جديدا لتمويل الصناعات التصديرية وتخصيص ١٠ ملايين دينار لبنك الانماء الصناعي لغايات الاقراض الصناعي وانشاء صناعات جديدة، وقد اعلن ذلك في ١٩٩٣/٢/١ .

– وفي مجال يخص التجارة أصدر وزير الصناعة والتجارة العديد من القرارات التي تتضمن المواصفات القياسية الخاصة بالعديد من السلع والمواد مثل المنسوجات والزيوت والبنزين كما صدرت عن وزير التموين عدة قرارات متعلقة بتحديد اسعار بيع بعض السلع مثل مساحيق الغسيل والسجاير والدجاج.

وصدرت عن وزير المالية التعليمات رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٣ المعدلة للتعليمات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والخاصة باثبات المنشأ، مع اعتبار التعديل نافذا من ١٩٩٣/٨/١٦.

كما صدر النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٣ المعدل لنظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والذي يعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٩/١٦ ويتضمن هذا النظام اضافة اختصاص النظر في طلبات اقامة المعارض التجارية الى اختصاصات وزارة الصناعة والتجارة.

وصدر كذلك النظام رقم ٤ لسنة ١٩٩٣ المعدل لنظام عائدات تعدين الفوسفات الذي يستوفى بموجبه لصالح الخزينة مبلغ خمسة دنانير عن كل طن فوسفات يباع في البلاد او يصدر او يستغل من قبل شركة مناجم الفوسفات الأردنية في مشاريعها الصناعية المختلفة.

وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/٦ وافق مجلس الوزراء على اعفاء ما نسبته ٧٠٪ من الارباح الصافية المتحققة من التصدير من ضريبة الدخل .

وفي ١٩٩٣/١٢/٢٤ تم اصدار نظام استيراد وتصدير جديد استثنى العديد من البضائع من رخصة الاستيراد واهم ما تضمنه النظام هو اصدار رخصة الاستيراد لمدة اقصاها سنة كما نص النظام على استيفاء ما قيمته ٥٪ من قيمة البضاعة الخاضعة لرسوم جمركية.

– وعلى صعيد الضمان الاجتماعي فقد صدرت تعليمات تسوية حقوق المؤمن عليهم لسنة ١٩٩٣ والتي تم بموجبها تشكيل لجنة في مؤسسة الضمان الاجتماعي لغايات تقرير حقوق المؤمن عليهم لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي وذلك اعتبارا من ١٩٩٣/٨/١.

– أما في اطار تنظيم النشاطات الاقتصادية بشكل عام فقد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ (قانون الجرائم الاقتصادية) والذي اعتبر بموجبه الجريمة الاقتصادية هي تلك التي تتعلق بالاموال العامة وتلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للبلاد او الثقة العامة بالاقتصاد الوطني او العملة الوطنية أو الاسهم أو السندات أو الاوراق المالية المتداولة.

– وفي اطار تنظيم البناء والتشييد فقد صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ (قانون البناء الوطني الأردني) والذي انشىء بموجبه (مجلس البناء الوطني الأردني) الموكل اليه وضع أسس قواعد (كودات) البناء الوطني الأردني.

كما صدر النظام رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ المعدل لنظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان والذي سمح بموجبه بناء الطابق الرابع في المباني بالاضافة الى ضرورة توفير وحدة مراحيض لكل مخزن و/أو معرض وتأمين وحدة مراحيض مزدوجة عامة في المباني التجارية متعددة الاغراض لكل مائتي متر مربع من مساحة طابق المخازن أو المعارض. وتضمن النظام ايضا شروط أقامة محطات المحروقات بحيث لا يقل عرض الشارع الذي تقع عليه عن ٢٠ مترا ولا يزيد انحداره عن ٥٪ وان لا تقل مساحة قطعة الارض المخصصة لمحطة المحروقات عن ١٠٠٠ متر مربع وأن لا تقل واجهتها الأمامية عن ٣٠ مترا وعدم جواز ترخيص محطات محروقات في المناطق السكنية.

وقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٣/٦ الموافقة على القواعد (الكودات) التالية :

١ – كودة الخرسانة العادية والمسلحة.

٢ – كودة متطلبات الفراغ في المباني.

٣ – كودة الملاجىء.

٤ – كودة متطلبات البناء الخاص بالمعوقين.

٥ – كودة العموميات.

وبذا أصبح مجموع كودات البناء الموافق عليها اثنين وثلاثين كودة.

٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات عربية :

– تم التوقيع على محضر اجتماع للتعاون التجاري بين الأردن والمغرب بتاريخ ١٩٩٣/١/٢١ وتضمن

المحضر عددا من البنود التجارية والمعارض والنقل والتعاون الصناعي ، وأوصى فريق العمل المشترك باعادة النظر في الاطار القانوني الذي ينظم حركة التجارة بين البلدين .

– تم التوقيع على محضر اجتماع اللجنة التحضيرية الأردنية المصرية المشتركة والذي يتضمن الاتفاق على اعداد مشروع بروتوكول جديد للتبادل التجاري بين البلدين في اطار الاتفاقية التجارية التي وقعت في القاهرة عام ١٩٩٢ .

– عقدت في عمان بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ الدورة الخامسة لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك، وكان من أبرز توصياته تحرير التجارة الخارجية وحرية انتقال الأفراد والبضائع بين البلدين ، وتوفير النقل البري والبحري والتبادل الصناعي والتكنولوجي .

– عقد في عمان بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٩ اجتماع اللجنة العمانية الأردنية المشتركة لبحث أوجه التعاون بين البلدين وتنفيذ مشروعات ثنائية في الصناعة والسياحة ، وتم التوقيع على محضر اجتماع يشمل تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاعلامي والصحي والثقافي والتربوي وتسهيل انتقال الأشخاص وتبادل السلع، وكذلك التعاون في مجالات التدريب ، وتم اثناء الاجتماع تشكيل لجنة متابعة ، واتفق على دراسة انشاء شركة مشتركة قابضة برأسمال ١٠ ملايين دينار . كما تم الاتفاق على تأسيس مركز معلومات مشترك في مجالات التجارة والاستثمار بين البلدين .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢١ التوقيع على محاضر اجتماعات الشركتين الأردنية السورية للنقل البري وللنقل البحري واتفق على تمويل شراء سفينة ثالثة وتجديد الأسطول البري.

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ اجتماع الجمعية العمومية لشركة النقل البري العراقية الأردنية وتمت مناقشة الميزانية العمومية للشركة لعام ١٩٩٣ .

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧ اجتماع الهيئة العامة للشركة المصرية الأردنية للاستثمار والتي مولت مشروعي انتاج كبريتات الأمونيوم في الأردن بكلفة ٢ مليون دينار ، ومشروع انتاج مستلزمات الملابس في مصر بكلفة ٦ ملايين جنيه مصري .

– اجتمعت اللجنة الأردنية المغربية بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٢ في الرباط واتفق على اجراء اعفاء جزئي أو كلي من الرسوم الجمركية لقائمتين من السلع ، ومنح البضائع المتبادلة المعاملة الوطنية فيما يخص الضرائب والرسوم الداخلية كما اتفق على التعاون في مجال السياحة وعلى تشكيل لجان متابعة .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢١ التوقيع على اتفاقية للتعاون السياحي بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ، وذلك لتحقيق مزيد من المكاسب في ضوء وجود عشرات الآلاف من السياح الذين يزورون البلدين سنويا .

– تم في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩ التوقيع على محضر مشترك يتضمن الاتفاق على المبادىء

والأسس التي سيتم التوصل اليها في اللجنة الوزارية لتحديد أطر التعاون المستقبلي في كافة المجالات الاقتصادية، واتخاذ الاجراءات الضرورية لازالة العقبات التي تحول دون تنمية المبادلات التجارية ، كما جرت محادثات استعرض فيها مجالات التعاون في المشاريع المشتركة ، وجرى توقيع المحضر خلال زيارات لوفد من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية لوزارة الصناعة والتجارة السورية .

– تم في عمان بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١١ التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاقية التجارية بين الأردن والمغرب لتطوير العلاقات التجارية من خلال ازالة العوائق أمام المبادلات التجارية ، وستحل الاتفاقية محل الاتفاق التجاري الذي وقع عليه عام ١٩٨٧ ، وسيتم بموجب هذا الاتفاق اعفاء جزئي من الرسوم الجمركية لسلع يتم الاتفاق عليها ويتم تسوية المعاملات المالية بين البلدين بالعملات انقابلة للتحويل .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢١ التوقيع على محضر الدورة التاسعة لاجتماعات اللجنة الاقتصادية الأردنية التونسية المشتركة وقد تم الاتفاق على تخصيص ١٠ ملايين دولار لكل من المركز التجاري الأردني في تونس والمركز التونسي في عمان واتفق على اقامة معارض في البلدين .

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٣ اجتماع لمجلس ادارة الشركة الأردنية السورية للنقل البري في عمان ، وأقر الاجتماع الخطة التشغيلية للشركة لعام ١٩٩٤ والتي تهدف الى تحقيق ايرادات مالية بقيمة ٧ ملايين دينار .

– وقع وزير الزراعة اللبناني مع نظيره الأردني في عمان بتاريخ ١٩٩٣/٩/٦ على الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الزراعية بين الجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية والتي نص عليها الاتفاق التجاري اللبناني الأردني الذي وقع عليه الطرفان في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٢.

– وقع وزراء السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٧ على برنامج تنفيذي للتعاون السياحي بين بلدانهم تنفيذا للاتفاق الموقع بينهم عام ١٩٧٤.

ويدعو البرنامج من جملة أمور أخرى تتعلق بتدعيم التعاون السياحي بين البلدين ، وزيادة عدد الرحلات البرية ودعوة شركات القطاع الخاص والمشترك العاملة في التسويق الى وضع برامج سياحية خاصة للرعايا المواطنين في كلا البلدين .

٢٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات غير عربية :

– أقر مجلس النواب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والصين في ١٩٩٣/٢/١٠ وتقدم الصين بموجب هذه الاتفاقية ٥٠ مليون يوان صيني يسدد من خلال صادرات أردنية من مادتي

الفوسفات والبوتاس .

- تقرر في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ تأسيس مجلس أعمال أردني/ كندي مشترك لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين وتم بحث اقامة مشاريع مشتركة وجاء ذلك نتيجة زيارة وفد أعمال كندي للأردن .

- عقدت اللجنة الأندونيسية الأردنية المشتركة اجتماعا في جاكرتا في ١٩٩٣/٢/٢٠ وتم التوقيع على اتفاق عمل للتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين ، وتم بحث زيادة صادرات الفوسفات الأردني الى أندونيسيا وكذلك بحث اقامة مشاريع مشتركة في مجال المستحضرات الطبية والأثاث .

- تم الاتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية واستراليا أثناء زيارة وفد أردني لاستراليا بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٥ على تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وذلك في اجتماع في كانبيرا/استراليا وتم فيه أيضا بحث اقامة مشاريع مشتركة في الأردن وزيادة مبيعات الفوسفات والبوتاس لاستراليا ، هذا وقد تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين في مختلف المجالات .

- قام وفد كوري يمثل وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ بزيارة الأردن وأجرى محادثات موسعة مع الفعاليات العلمية والصناعية في الأردن وتم بحث سبل وامكانيات التعاون في مجال السياسات والتقنية الصناعية وتم التوقيع على محضر مشترك بهذا الخصوص .

- قام وفد بلغاري بزيارة الأردن بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢ برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة البلغاري لبحث ودراسة المشروعات الانتاجية المشتركة ، هذا مع العلم أن هنالك اتفاقية ثنائية موقعة في عام ١٩٧٧ للتعاون الاقتصادي .

- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ على محضر اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والهند وتم بحث توسيع التبادل التجاري بين البلدين .

- بحث بتاريخ ١٩٩٣/٥/٤ وفد بلجيكي برئاسة وزير الخارجية البلجيكي أمر تطوير علاقات التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية وبلجيكا في المجالات الاقتصادية والتجارية وتم بحث انشاء مشاريع مشتركة كما تم التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة الأردنية البلجيكية المشتركة .

- عقدت بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ محادثات بين وزير الصناعة والتجارة البلغاري مع وزير الصناعة والتجارة الأردني اهتمت بدعم البناء التجاري والصناعي ، وزيادة فرص الاستثمار المشترك بين البلدين .

- اتفقت حكومتا المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ايران الاسلامية بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ على انشاء هيئة مشتركة تعمل على البحث في اقامة مشاريع مشتركة للتنمية الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية ، وانتاج الأجهزة والآلات وقطع الغيار والمواد الوسيطة للصناعة في البلدين والبلدان الأخرى .

١٠٣ وقائع وأحداث :

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام العديد من الوقائع والأحداث ، فيما يلي أبرزها:

الأداء الاقتصادي :

تدل المؤشرات الأولية على استمرار النشاط الاقتصادي والاستثماري بالانتعاش الذي بدأه عام ١٩٩٢ وان كان بنسبة نمو أقل من العام الماضي ، علما بأن النمو في بعض الأنشطة كان بوتيرة أفضل في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام مما هو عليه خلال ربعه الأخير.

- فوفقا للتقديرات الأولية المتعلقة بأداء الاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٩٣ حقق الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الثابت نموا بمعدل ٢ر٦٪ ، أما بسعر السوق الثابت فقد نما بمعدل ٨ر٥٪، وعلى مستوى التطورات التي شهدتها القطاعات الاقتصادية ، فقد حقق قطاع الانشاءات نموا بنسبة ١٢٪، وقطاع الزراعة بنسبة ١٠٪ ، وقطاع التجارة بنسبة ٧٪، أما قطاع الصناعات الاستخراجية، فقد حقق تراجعا بنسبة ٦ر٢٪ نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للصادرات الأردنية وانخفاض حجمها بسبب المنافسة الشديدة وانخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والأسمدة واستمرار الحصار على ميناء العقبة الأمر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الشحن والحد من التصدير .

- ومما يجدر ذكره هنا أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الثابت بلغت ٦ر١٣٪ في عام ١٩٩٣ تمثل مساهمة الشركات العامة المشتركة كالبوتاس والأسمدة والاسمنت الجزء الأكبر منها، اذ تقدر مساهمة الصناعات التحويلية العائدة للقطاع الخاص ما نسبته ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي تقريبا . وهذه نسبة منخفضة تتطلب تكثيف جهود القطاع الخاص لزيادة مساهمته في قطاع الانتاج الصناعي .

- أما من حيث الاستهلاك فتشير الأرقام الأولية لعام ١٩٩٣ الى حدوث انخفاض في نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري بمقدار نقطة مئوية واحدة بالمقارنة مع عام ١٩٩٢، اذ انخفضت من ٦ر١٠٣٪ عام ١٩٩٢ الى ٦و١٠٢٪ عام ١٩٩٣ .

- تشير الأرقام الأولية لقيمة الصادرات والمستوردات السلعية لعام ١٩٩٣ الى استقرار في حجم التجارة الخارجية مقارنة مع عام ١٩٩٢ . الا أن التركيب السلعي للمستوردات قد سجل علامات ايجابية تمثلت في انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية الى اجمالي المستوردات من حوالي ٤١٪ عام ١٩٩٢ الى حوالي ٣٨٪ عام ١٩٩٣ وقد جاء هذا الانخفاض لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة .

- أما بالنسبة لميزان الخدمات فتشير البيانات الأولية الى أنه سوف يحقق فائضا يبلغ ١٢٦٨ مليون دولار لعام ١٩٩٣ أي بزيادة نسبتها حوالي ١ر١٥٪ عن فائض عام ١٩٩٢ . وذلك نتيجة انتعاش قطاع

السياحة وزيادة قيمة حوالات العاملين في الخارج . ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الى انخفاض نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي لتصل في نهاية هذا العام الى حوالي ٥ر١٢٪ مقابل ٥ر١٥٪ عام ١٩٩٢ .

– وبشكل عام يمكن القول أن محصلة عمليات ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي لعام ١٩٩٣ قد أسفرت عن انخفاض احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية انخفاضا طفيفا لم يتجاوز ٣٤ مليون دينار رغم شح القروض والمساعدات الواردة الى المملكة خلال الفترة نفسها .

– تدل مؤشرات الاستثمار الأولية لعام ١٩٩٣ على أن نسبة الاستثمار الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري قد بلغت ١ر٣٠٪ وهي مقاربة لنسبة عام ١٩٩٢ الذي شهد زخما في النشاط الاستثماري نتيجة انتقال رؤوس أموال العائدين من دول الخليج . ويبدو ذلك واضحا من خلال زيادة الائتمان المحلي للقطاع الخاص، والتوسع في طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب، وارتفاع رأسمال الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والذي بلغ ٣ر١٢٢ مليون دينار* في عام ١٩٩٣ مقابل ١٠١ مليون دينار في عام ١٩٩٢ .

– تشير تطورات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في عام١٩٩٣ ، الى استمرار اعتدال معدل الارتفاع في أسعار السلع والخدمات ، حيث بلغ ٧ر٤٪ بالمقارنة مع ٤٪ في عام ١٩٩٢ وقد أسهم هذا الاعتدال وزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين في تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخول المتدنية والمحدودة.

– حافظ سعر صرف الدينار الأردني على استقرار نسبي خلال عام ١٩٩٣ كما تشير الاحصائيات للشهور التسعة الأولى من هذا العام . اذ حقق بعض الارتفاع أمام العملات الرئيسية المتمثلة بالجنيه الاسترليني والمارك الألماني والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي، في حين انخفض أمام كل من الين الياباني والدولار الأمريكي بنسب متفاوتة نتيجة ارتفاع أسعارهما عالميا .

– أما بالنسبة لاحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية فقد انخفضت بشكل طفيف في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٢ نتيجة شراء ديون خارجية بحوالي (٣٢٥) مليون دولار وتسديد أقساط وفوائد القروض الخارجية لهذا العام بحوالي (٦٧٣) مليون دولار .

المديونية الداخلية والخارجية :

– توصلت الحكومة في نهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٣ بعد جهود مضنية ومحادثات طويلة الى اتفاق

---

* الدينار الأردني يعادل ١ر٤٢٠٤ دولار أمريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١

أولي مع اللجنة التوجيهية للبنوك التجارية يتضمن اعادة هيكلة المديونية التجارية البالغة ٨٩٥ مليون دولار . وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق بصيغته النهائية في لندن بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٣، وأدى هذا الى تخفيض ما يعادل ٦٠٪ من حجم هذه المديونية التي تشكل حوالي ١٢٪ من اجمالي المديونية الخارجية ، وتخفيف العبء السنوي لخدمتها الى حوالي النصف وبذلك تكون الحكومة قد أغلقت مرحلة المعاناة الطويلة التي كانت تثقل كاهل الأردن بأعباء مالية كبيرة في مجال المديونية التجارية ، وأعادت تنظيم علاقاتها المالية مع البنوك التجارية الدولية ، بما يبعث على تعميق ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بمستقبل ألاداء الاقتصادي الوطني .

– كما تمكنت الحكومة من تخفيض حجم المديونية للقروض الخارجية الثنائية بمبلغ ٨٠ مليون دولار بشرائها بمعدل سعر بلغ ٣٦٪ من القيمة الاسمية .

– كذلك تم الاتفاق على اعادة جدولة مبلغ ٣٨٧ مليون دولار أمريكي من الديون الرسمية الثنائية التي تستحق خلال عام ١٩٩٣ بمدة سداد تتراوح ما بين ٢٠ عاما للقروض الحكومية و ١٥ عاما للقروض التصديرية منها فترة سماح تتراوح ما بين ٨ – ١٠ سنوات .

– يتوقع أن ينخفض حجم القروض الخارجية المتعاقد عليها وغير المسددة بحوالي ٦٥٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣ أو ما نسبته ٨ر٧٪ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٢ ومن المتوقع أن ينخفض الرصيد الصافي للقروض المسحوبة وغير المسددة بحوالي ٦١٦ مليون دولار أو ما نسبته ٣ر٩٪ عن عام ١٩٩٢ .

– ويظهر الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية للمملكة حسب احصاءات وزارة المالية خلال السنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٣ باعتماد أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية في نهاية كل سنة :

بالمليون دولار

البيان		المتوقع في نهاية		
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
– الرصيد المتعاقد عليه وغير المسدد	٩٢٣٤	٨٤٦٤ر٩	٧٥٢٩ر٧	٦٨٧٧
– الرصيد الملتزم به وغير المسحوب	١٦١٨ر٥	١١١٨ر٩	٩٠٥ر١	٨٦٩
– الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد	٧٦١٥ر٥	٧٣٤٦ر٠	٦٦٢٤ر٦	٦٠٠٨

– تم خلال العام تسديد مبلغ ٦٧٣ مليون دولار كأقساط وفوائد بعد استبعاد المبالغ المدفوعة لشراء الديون الخارجية ، وهذا يشكل ما نسبته ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات ، مقارنة بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار أي ما نسبته ١٤٪ من اجمالي الصادرات لعام ١٩٩٢ . ومن المتوقع أن تبلغ

نسبة حجم الديون الخارجية المسحوبة وغير المسددة من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١١٧٪ في نهاية عام ١٩٩٣ مقابل حوالي ١٤٢٪ في نهاية عام ١٩٩٢.

- تشير سجلات وزارة المالية الى أن حجم المديونية الداخلية في نهاية عام ١٩٩٣ ستبلغ حوالي ١ر١١٠٢ مليون دينار أي بزيادة مقدارها٦ر٢٩ مليون دينار عن عام ١٩٩٢ استخدمت في شراء المديونية الخارجية وفيما يلي ملخص لتطور هذه المديونية لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

	بالمليون دينار	
	١٩٩٢	١٩٩٣
- القروض من البنوك ومؤسسة الضمان الاجتماعي	٧٧ر٦	٦٣ر٦
- قروض أدوات الدين العام الداخلي	٤٣٨ر٥	٤٣٣ر٥
- سلفة البنك المركزي الاستثنائية	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠
- سلفة البنك المركزي العادية	١٦٦ر٤	٢١٥ر٠
المجمـوع :	١٠٧٢ر٥	١١٠٢ر١

الميزانية العامة للدولة :

- قدرت الايرادات المحلية في الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٣ بمبلغ ١١٤٥ مليون دينار أردني ، وقدرت النفقات الجارية بمبلغ ١٠٥٧ر٥ مليون دينار أردني .

- من المتوقع أن تتمكن الايرادات المحلية من تغطية كامل النفقات الجارية بالاضافة الى مانسبته ٦٠٪ من النفقات الرأسمالية . ويتوقع أن ينعكس الأداء المالي الجيد حتى نهاية هذا العام ١٩٩٣ على تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة يبلغ مقداره ٢٦ر٤ مليون دينار أردني مقابل عجز كان مقدرا عند اعتماد الميزانية لهذا العام قدره ٤٨ مليون دينار أردني ، كما انخفض العجز بدون المنح والمساعدات الخارجية الى ١١٦ مليون دينار مقابل العجز المقدر بمبلغ ٢٠٣ ملايين دينار أردني أي بانخفاض بنسبة نحو ٤٣٪ وقد ساهم في تحقيق ذلك ارتفاع الايرادات المحلية بما نسبته ٧ر٢٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بما نسبته حوالي ١٤٪ عن المقدر في ميزانية هذا العام ١٩٩٣.

الاصلاح الاقتصادي :

- واصلت الحكومة الأردنية تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي خلال عام ١٩٩٣ ، حيث استطاعت من خلاله تحقيق الأهداف المرسومة في البرنامج بشكل عام، اذ سجل الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة

الثابت نموا بمعدل ٢ر٦٪ بالمقارنة مع ما نسبته ٦٪ استهدفها البرنامج، في حين نما الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الثابت بنسبة ٨ره٪ بالمقارنة مع ما نسبته ٦٪ كما استهدفها البرنامج، وتخفيض عجز الموازنة العامة ... وسجلت نسبة الاستثمار (١ر٣٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري في عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع هدف البرنامج البالغ (٢ر٢٣٪)، وبلغت نسبة الادخار المحلي (-٦ر٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع هدف البرنامج البالغ (٧ر٠٪) وتخفيض عجز الحساب الجاري ... ، والمحافظة على الاستقرار السعري حيث سجل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ نموا بنسبة ١ره٪ بالمقارنة مع ٥٪ حسب توقعات البرنامج، بالاضافة الى مواصلة انتهاج سياسة أسعار فائدة مرنة مع العمل على تطوير الأدوات النقدية الصالحة للتداول كعمليات السوق المفتوحة مع اضفاء مزيد من الحرية على نظام الصرف والتأكد على عدم تبني نظام متعدد للصرف .

- أعلنت الجهات المسؤولة أن تنفيذ البرنامج المعدل لبرنامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات الدولية من شأنه أن يحقق فوائد كثيرة يمكن ايجازها بما يلي :

• يمكن الأردن من اعادة جدولة ديونه الخارجية بالاتفاق مع كل من نادي باريس ونادي لندن لأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما المستشاران الفنيان بهذا الشأن . حيث تمت اعادة جدولة حوالي (٣٨٧) مليون دولار لهذا العام .

• السماح للأردن بالحصول على قروض من البنك الدولي بمشاركة اليابان بفوائد بحدود (٦٪) مع تمكينه من استغلال الشريحة الموافق على منحها للأردن سابقا.والبالغة حوالي (١٥) مليون دولار بنفس الفائدة

• تحويل رصيد منحة المجموعة الأوروبية البالغة حوالي (٣٢) مليون دولار لحساب الخزينة الأردنية والمرتبط سحبها بالموافقة على البرنامج المعدل .

• حصول الأردن على القرض التصحيحي القطاعي من البنك الدولي بمشاركة من اليابان لقطاعي الطاقة والمياه والمتوقع سحب مبلغ (٤٠) مليون دولار منه هذا العام لقطاع الطاقة علما بأن معدل الفائدة السنوي عليه يقدر بحوالي (٦٪) .

وسيتم سحب الرصيد خلال السنوات القادمة .

• الحصول على تمويل اضافي على شكل معونات وقروض ميسرة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى والمؤسسات الدولية والاقليمية لمعالجة رصيد الفجوة التمويلية الخارجية والمقدرة بحوالي (٤٠٠) مليون دولار ، الأمر الذي سيساعد على استقرار سعر صرف الدينار والاستمرار في بناء احتياطات المملكة من العملات الأجنبية .

• اتمام الاتفاق مع اللجنة التوجيهية للبنوك التجارية ضمن نادي لندن وفق الشروط التي تم التوصل اليها بعد مباحثات مطولة ومكثفة والتي تعتبر لصالح الأردن والتي تتمثل بتحويل القروض الى سندات بالقيمة الاسمية بمعدل فائدة منخفضة أو بسندات بخصم كبير مع ابقاء نسبة الفوائد كما هي عليه ، واعادة شراء الرصيد القائم للقروض من البنوك المشاركة . حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق في لندن يوم ١٠/١٢/١٩٩٣ وكانت نتيجة ذلك تخفيض حجم المديونية التجارية بما يعادل حوالي (٦٠٪) بالاضافة الى تخفيف عبئها .

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ :

- أعلنت الحكومة الأردنية بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٣ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ والتي جاءت بعد أربع سنوات من الانقطاع عن التخطيط تم خلالها وضع برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩ - ١٩٩٣ :

- يقدر حجم الاستثمار الكلي "التكوين الرأسمالي الثابت "بالأسعار الجارية خلال الخطة الخمسية للأردن "٩٣ - ١٩٩٧ " بحوالي ٥٢٤٢ مليون دينار منها ١٨٧٤ مليون دينار للقطاع العام ، أي ما نسبته ٨ر٣٥٪ و ٣٣٦٨ مليونا للقطاع الخاص ، أي ما نسبته ٢ر٦٤٪ من مجمل الاستثمارات ، وترتفع نسبة استثمارات القطاع الخاص من ١ر٦١٪ عام ١٩٩٣ الى ١ر٦٧٪ عام ١٩٩٧ ، ويعكس هذا التوزيع السياسة الحكومية في المرحلة القادمة الهادفة الى ترشيد الانفاق الاستثماري للقطاع العام ، وبخاصة في القطاعات الانتاجية السلعية ، والى زيادة دور القطاع الخاص في احداث التنمية القابلة للاستمرار .

- يعكس توزيع الاستثمارات العامة على ثلاث حزم ، الأولى حزمة القطاعات الاجتماعية بكلفة ٨١٠ ملايين دينار ، أي بنسبة ٢ر٤٣٪ من مجمل الاستثمارات ، وحزمة القطاعات الاستثمارية بكلفة ١٧٤ مليون دينار ، أي بنسبة ٣ر٩٪ وحزمة البنية التحتية بقيمة ٨٩٠ مليون دينار بنسبة ٥ر٤٧٪ خلال فترة الخطة .

- أكد مصدر مسؤول في وزارة التخطيط أن توزيع الاستثمارات العامة على الحزم الثلاث يعكس توجه الحكومة نحو التركيز على توفير وصيانة خدمات قطاعات الحزمتين الاجتماعية والبنية التحتية والمتمثلتين في مشاريع التربية والتعليم والصحة وقطاعات الخدمات الاجتماعية الأخرى، والمياه والطرق والكهرباء والمواصلات.

- يمكن تلخيص أهم السمات الجديدة للخطة الخمسية بالآتي :

• ركزت الخطة على تطوير البنية الاستثمارية .. بما تتضمنه من قوانين وأنظمة وأطر مؤسسية وبنى أساسية وبما يكفل زيادة دور القطاع الخاص في الاستثمار والانتاج .

• ايلاء عناية كبيرة للبعد الاجتماعي للتنمية ومعالجة الآثار السلبية التي قد تنجم عن تطبيق برنامج التصحيح .

• العناية بتطوير طويل للدور التنظيمي والرقابي للقطاع العام استنادا الى أن تحرير الاقتصاد الوطني ومؤسساته وانعاش دور القطاع الخاص فيه يتطلبان بالضرورة رفع كفاءة الادارات الحكومية وتطوير أجهزتها بما يمكن من ازالة الاختناقات التي قد تعوق دور القطاع الخاص في تحقيق دوره المنشود .

• الدعوة الى التحديث السنوي للخطة في ضوء النتائج والمتغيرات والظروف المحلية والخارجية ، وذلك بهدف زيادة القدرة على التعامل مع المستجدات المحلية والخارجية وتطويعها لتساهم في تحقيق الأهداف التنموية .

• الانسجام مع أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي ، وتوخي تحقيق أهدافه بأقل كلفة اجتماعية ممكنة من خلال الاعداد المسبق للسياسات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، واحتواء هذا البرنامج ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأردن ليصبح جزءا منها وليس بديلا عنها .

– يمكن تلخيص أهم أهداف الخطة الجديدة بما يلي :

تأمين الاستقرار المالي والنقدي وازالة التشوهات السعرية والانتاجية ، واعادة توجيه النشاط الاقتصادي والسياسات لتقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية ، والاقاليم الجغرافية ، ومحاربة الفقر ، وحماية الفئات الأقل حظا وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لها ، وتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية القادرة على توليد الدخل وفرص العمل والتصدير واعداد المواطن المؤهل القادر على العمل المنتج وتهيئة الشروط المواتية للمواطنين لاستثمار امكاناتهم ومهاراتهم والمحافظة على البيئة ، بالاضافة الى تطوير الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها وبخاصة المياه والطاقة ، وتنمية وتطوير القطاع التصديري من خلال تطوير الخدمات المساندة له والتشريعات والسياسات الخاصة بالتصدير ، واعادة هيكلة حوافز التصدير ، والعمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية من خلال التطوير التربوي والتعليمي والمهني ، والعمل على توفير فرص جديدة للعمل في المجالات الانتاجية ، والتوسع في التدريب وتمويل المشاريع الانتاجية لذوي الدخل المحدود ، والصناعات المكثفة للعمالة ، وبناء القدرات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات .

فى القطاع المالي والمصرفي :

– قامت مجموعة من البنوك الأردنية بمضاعفة رؤوس أموالها وصفت بأنها ضرورية لمواكبة التطور الكبير في سوق الائتمان الأردنى ، ومن هذه البنوك ، البنك الأردني الكويتي ، البنك الاسلامي الأردني ، بنك الاستثمار العربي الأردنى ، بنك الأردن ، بنك عمان للاستثمار ، بنك الانماء الصناعي وبنك الأردن

والخليج بعد شراء بنك المشرق .

– تم الاعلان خلال العام عن تأسيس بنك فيلادلفيا للاستثمار والتمويل برأسمال قدره ١٤ر٥ مليون دولار وهو نتيجة دمج شركة داركو وبيت التمويل الأردني .

– أقرت الهيئة العامة للمؤسسة المالية العقارية (ريفكو) التحول الى بنك الشرق الأوسط للاستثمار وهو آخر بنك أعلن عن تأسيسه في الأردن ليرتفع عدد بنوك الاستثمار الأردنية الى سبعة بنوك.

– أجلت الحكومة الأردنية بصورة مؤقتة اعادة فتح فروع البنوك التجارية في الضفة الغربية المحتلة التي تم اغلاقها منذ عام ١٩٦٧ ، وجاء هذا التأجيل بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية.

هذا وقد طلب محافظ البنك المركزي الأردني من البنوك الأردنية التي تمتلك فروعا في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ الاستعداد لاعادة تشغيل هذه الفروع .

– أنهى البنك المركزي الأردني استعداداته لفتح فرع في الضفة الغربية لممارسة الأعمال الرقابية على القطاع المصرفي في المناطق التابعة للحكم الذاتي الفلسطيني . وقد رشح البنك المركزي الأردني ستة موظفين لعضوية لجنة متخصصة ، طلب صندوق النقد الدولي من محافظ البنك المركزي تشكيلها وستقوم هذه اللجنة بتقديم تقارير دورية عن أداء الوحدات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وستتابع اللجنة الكيفية التي سيتم بها اقراض الأموال والمساعدات التي سيوظفها صندوق النقد الدولي في مناطق الحكم الذاتي في اطار الخطط الدولية الرامية لتطوير وبناء مناطق الحكم الذاتي .

– قرر مجلس الوزراء الأردني تشكيل لجنة اشراف متخصصة من موظفي البنك المركزي الأردني للاشراف على تصفية البنك التعاوني اثر تدهور وضعه المالي وعجزه عن أداء التزاماته تجاه المتعاملين معه من مودعين ومقترضين . وقد تقرر وقف التعامل المالي مع البنك سواء في مجالات السحب أو الايداع الا من خلال البنك المركزي الأردني .

– تم اندماج شركة بنك المشرق – الأردن في شركة بنك الأردن والخليج اعتبارا من ١٩٩٣/٥/٣١ بناء على اتفاق بين الطرفين بعد التشاور مع البنك المركزي الأردني .

– باع البنك المركزي الأردني شهادات ايداع بالدينار والدولار الى بعض البنوك التجارية قيمتها ٢٤٣ر٦ مليون دينار ، استثمرت فيها البنوك سيولتها الفائضة . وقد استهدف البنك المركزي من هذا الاجراء خلق مصادر استثمار مجزية للبنوك وامتصاص جزء من السيولة المحلية الزائدة لديها تستخدم بشكل عام للتحكم بالائتمان .

– وصل اجمالي احتياطيات البنك المركزي الأردني من الموجودات والعملات الأجنبية الى ٩٥٥ر١ مليون دينار أردني في نهاية عام ١٩٩٣ .

– ارتفع اجمالي رؤوس أموال البنوك المرخصة من ١٧١ر٨ مليون دينار أردني في نهاية عام ١٩٩٢ الى

٨ر٢٢١ مليون دينار أردني في نهاية عام ١٩٩٣ .

– ارتفع اجمالي موجودات البنوك التجارية الى ٨ر٦ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٣ مقابل ٣ر٦ مليار دينار في نهاية العام الماضي ١٩٩٢ ، كما ارتفعت ودائع البنوك الى ٠ر٥ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٣ مقابل ٧ر٤ مليار دينار في نهاية العام الماضي .

– استمرت الحكومة خلال هذا العام في تبني السياسات النقدية والائتمانية الرامية الى المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي والى تفعيل دور السوق النقدي من خلال احتواء الزيادة في معدلات الائتمان واستحداث شهادات الايداع بالدينار الأردني ومع ذلك سجل الائتمان الخاص خلال هذا العام نموا بلغت نسبته حوالي ١٨٪ .

– استمرالبنك المركزي في تحرير نظام الصرف من خلال زيادة مبالغ العملات الأجنبية المسموح للمقيمين باخراجها والسماح للبنوك المرخصة بادارة محافظ بالعملات الأجنبية وتقديم خدمة التعامل بالهامش لعملائها غير المقيمين .

سوق عمان المالي :

– سجل حجم التداول خلال ١٩٩٣ ، والذي يمثل قيمة ما تم تداوله من أسهم في السوقين النظامية والموازية ، رقما قياسيا لم يشهده السوق منذ تأسيسه ، حيث بلغ ٩٦٩ مليون دينار ، بنسبة ارتفاع مقدارها ٩ر٢٪ مقارنة بعام ١٩٩٢ والذي سجل حجم التداول مقداره ٨٨٧ مليون دينار . ومن الجدير بالذكر أن السوق قد سجل أحجام تداول عالية خلال السبعة شهور الأولى من هذا العام شكلت ما نسبته ٧٥ر٨٪ من اجمالي حجم التداول للعام بأكمله ، الا أن معدلات النمو في حجم التداول قد شهدت تراجعا خلال الفترة اللاحقة كنتيجة لتسارع المتغيرات والأحداث السياسية في المنطقة والتي أفرزت حالة من الترقب والانتظار .

– يمكن القول أن أسباب النمو في حجم التداول لهذا العام هي امتداد لنفس الأسباب التي ساهمت في ارتفاع حجم التداول خلال عام ١٩٩٢ ، حيث واصل الاقتصاد الأردني نموه وتمكن من تحقيق معدلات نمو جيدة في كافة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، بحيث انعكست آثارها على معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها نشاط سوق عمان المالي . وقد استمر الأثر الايجابي للسياستين المالية والنقدية في المساهمة في تحقيق هذا النمو مما انعكس ايجابيا على أداء السوق. كما ساهمت عوامل الاستقرار السياسي والأمني الذي يتمتع به الأردن في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في السوق .

– تجدر الاشارة بأن الرقم القياسي لأسعار الأسهم قد ارتفع في نهاية هذا العام ليسجل ١٥٨ نقطة، أي بنسبة ارتفاع مقدارها ٢٢٪ مقارنة مع نهاية العام السابق ، علما بأن الرقم القياسي للأسعار قد سجل

أعلى ارتفاع له خلال هذا العام بتاريخ ١٩٩٣/٧/٧ حيث ارتفع الى ٦ر١٨١ نقطة ، أي بنسبة ٨ر٣٩٪ مقارنة مع اغلاق عام ١٩٩٢ .

- احتلت السوق الأولية أهمية كبيرة في نشاط السوق خلال هذا العام ، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا مسجلة بذلك رقما قياسيا في حجم الاصدارات الأولية لم يشهده السوق منذ تأسيسه . فقد بلغت قيمة اصدارات الأسهم الجديدة خلال هذا العام ١ر٢٢٩ مليون دينار مقابل ٦ر٥٣ مليون دينار للعام السابق ، أي بنسبة ارتفاع مقدارها ٤ر٣٢٧٪ . ومن المهم الاشارة هنا أن هذه الاصدارات تمثل استثمارات جديدة تسهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني فضلا عن خلق فرص عمل جديدة .

- من الجدير بالذكر أن قيمة اصدارات الأسهم الجديدة شملت اصدارات أسهم للشركات حديثة التأسيس والتي بلغت لهذا العام ٧ر٨٩ مليون دينار مقابل ٥ر٤٣ مليون دينار للعام السابق ، وللشركات القائمة التي زادت رؤوس أموالها بمبلغ ٤ر١٣٩ مليون دينار مقابل ١ر١٠ مليون دينار للعام السابق .

- أشارت آخر البيانات المتوفرة عن النصف الأول من عام ١٩٩٣ بأن مجموع صافي الأرباح قبل الضرائب قد بلغ للنصف الأول من عام ١٩٩٣ ما قيمته ٣ر١١٣ مليون دينار مقارنة مع ٤ر١١٩ مليون دينار لعام ١٩٩٢ ، أي بنسبة انخفاض مقدارها ١ر٥٪ .

وعلى المستوى القطاعي ، فقد حقق قطاع البنوك والشركات المالية صافي أرباح قبل الضرائب بقيمة ٨ر٥٩ مليون دينار ، بنسبة ارتفاع مقدارها ١ر٢٣٪ مقارنة مع عام ١٩٩٢ ، بينما حقق قطاع التأمين ٤ر٣ مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها ١٥٪ ، في حين حقق قطاع الخدمات ٣ر٤ مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها ٣ر٩٪ . وفي المقابل ، فقد تراجعت أربحية قطاع الصناعة الى ٨ر٤٤ مليون دينار بنسبة انخفاض مقدارها ٨ر٢٣٪ مقارنة مع عام ١٩٩٢ .

- ضمن اطار تحديث السوق وخلق ادوات استثمارية جديدة لما فيه مصلحة المتعاملين في السوق، تم خلال هذا العام مخاطبة الجهات المختصة لاصدار التعليمات المتعلقة بصناديق الاستثمار المشترك (Mutual Funds) ، حيث تم تشكيل لجنة مختصة يشارك بها السوق تقوم بدراسة مشروع نظام صناديق الاستثمار المشترك ، وذلك لاخراج موضوع صناديق الاستثمار المشترك الى حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

- كما أقرت لجنة ادارة السوق خلال هذا العام التعليمات المتعلقة بادراج وايقاف أسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية ، بحيث تضمنت هذه التعليمات شروط ومتطلبات الادراج في السوقين النظامية والموازية ، بالاضافة لشروط ادراج أسهم الزيادة في رؤوس أموال الشركات المدرجة ، هذا بالاضافة لحالات شطب ادراج أسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في السوقين النظامية والموازية ، وحالات نقل ادراج أسهم الشركات المدرجة من السوق النظامية الى السوق الموازية ، وأخيرا حالات

ايقاف تداول الأسهم المدرجة في السوقين النظامية الموازية .

– وفي مجال تحقيق السوق لأهدافه المتمثلة بتنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار الحقيقي في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني ، اضافة لتنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة التعامل وسهولته وسرعته وبما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين ، فقد ساهم السوق في تنظيم عمليات الاكتتاب بأسهم الشركات المساهمة العامة وذلك بهدف الحد من ظاهرة الاكتتابات بأعداد كبيرة من الأسماء حيث عملت هذه الظاهرة على اعاقة العمل في السوق وارباك العمل بالشركات فضلا عن التكاليف الاضافية التي تحملتها مختلف الجهات . فقد قام السوق بمخاطبة الجهات المختصة من أجل ايجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة وقد تم بالفعل التعميم على جميع البنوك بعدم قبول أية اكتتابات دون التأكد من وثائق اثبات الشخصية . كما تم من خلال لجنة الاصدارات وضع حدود دنيا للاكتتاب في الاصدارات وذلك للحد من هذه الظاهرة .

– ايمانا من السوق بأهمية الافصاح الكامل عن الشركات المساهمة العامة الأعضاء بما يساعده على تحقيق أهدافه وغاياته كما نص عليها قانونه ، فقد واصل السوق وباهتمام كبير جهوده لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لتوفير المعلومات بالسرعة الممكنة ، بما يعزز الاتجاه الذي بدأ السوق في التركيز عليه منذ مطلع عام ١٩٩٣ . وفي هذا الاطار ، وحرصا من السوق على تأكيد هذا المبدأ ، فقد تم خلال هذا العام مكننة جميع الأعمال المتعلقة بدليل الشركات حيث سيتم اصداره سنويا بدلا من اصداره كل سنتين مرة كما هو واقع الحال . كما تمت اعادة هيكلة وتبويب هذا الاصدار بشكل عام ، حيث تمت اضافة بعض البنود للبيانات المالية المتعلقة بالشركات وبعض النسب المالية الأكثر شيوعا واستخداما في البورصات العالمية .

– كما قام السوق باصدار النشرة الشهرية بطابع جديد ، وذلك بعد أن تم تطويرها من خلال مراجعتها واعادة هيكلتها ، وقد تم اثراء هذه النشرة بمزيد من البيانات التي تهم المستثمرين والباحثين مما يمكن من الاستفادة منها في التحليل قصير وطويل الأجل .

– هذا بالاضافة الى قيام السوق وبشكل متواصل بنشر أية معلومات أو بيانات تؤثر على أسعار الأسهم بشكل فوري وحال وصولها الى السوق وذلك من خلال لوحات الاعلان المخصصة لذلك بالاضافة الى توفير هذه المعلومات وغيرها من المعلومات والمراجع لدى مكتبة السوق المتخصصة والتي باشرت عملها منذ مطلع عام ١٩٩٣ .

– وفي ضوء التطورات التي طرأت على الشركات المساهمة العامة سواء من حيث ادراج شركات جديدة أو ايقاف بعضها عن التداول بالاضافة الى التغير في نشاط الشركات المدرجة على لوائح السوق ، فقد تم في نهاية هذا العام اعادة النظر في عينة الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية

والذي تم اعتماده للنشر منذ مطلع العام ١٩٩٣ ، حيث تمت اضافة ١٩ شركة جديدة تنطبق عليها المعايير والأسس المحددة لاختيار شركات عينة هذا الرقم، كما تم اخراج ٩ شركات لا تنطبق عليها تلك الأسس ، وفي المحصلة فقد ارتفع عدد شركات العينة الى ٦٠ شركة تعكس التمثيل القطاعي للشركات المتداولة في السوق.

قطاع الطاقة والنفط :

- أعلن مدير عام سلطة المصادر الطبيعية الأردنية أنه تم اكتشاف تجمع غاز جديد في المنطقة الجنوبية الشرقية من الريشة جنوب الأردن ، حيث أظهرت الدراسات الأولية أن الكميات المتوفرة يمكن استغلالها على أسس تجارية . وكشف النقاب عن دراسات مكثفة تجري الآن لمعرفة امتدادات هذا التجمع لحفر المزيد من الآبار التي يمكن أن تبدأ في الانتاج التجاري .

- تم خلال العام افتتاح مشروع توسعة محطة غاز الريشة لتشغيل وحدة التوليد الكهربائي الغازية الثالثة التي أنشئت بالتعاون ما بين الحكومة ومؤسسة "بتروكندا" والتي كشف النقاب فيها عن سياسات واستراتيجيات توفير الكهرباء في الأردن اعتمادا على البرنامج الاستثماري للسنوات الخمس القادمة التي تقدر تكلفته بحوالي ٣٥٠ مليون دينار.

- اشتمل هذا البرنامج على مشاريع أهمها تنفيذ المرحلة الثانية لمحطة العقبة الحرارية والتي من المتوقع أن تبدأ العمل مطلع عام ١٩٩٦ حيث ستشمل وحدتين بخاريتين بقوة ١٣٠ ميجاواط وسيتم تركيب ثلاث وحدات بخارية جديدة احداها في موقع الاكتشاف الجديد ستعمل بدءا من العام القادم .

- تم التأكيد على أن مشروع التوسعة الجديد سيرفع قدرة تنقية الغاز في هذه المحطة من ٢٣ مليونا الى حوالي ٥٠ مليون قدم مكعب يوميا بزيادة نسبتها ١١٧ في المائة .

- خصصت الحكومة الأردنية نصف مليار دينار في الخطة الخمسية الجديدة لقطاع النفط والمعادن وتطوير الطاقة الكهربائية وذلك بتطوير المصادر المحلية المتاحة في الأردن لتوفير احتياجاته من النفط .

- أفادت مصادر وزارة الطاقة الأردنية أن شركة هانبو الكورية اكتشفت الغاز في منطقة الريشه القريبة من الحدود الأردنية العراقية وتشير التقارير الأولية الى أن الاكتشاف يمكن أن ينتج أكثر من عشرين مليون قدم مكعب يوميا وهوما يقارب انتاج الأردن الحالي من الغاز .

- باشرت وزارة الطاقة الأردنية بتنفيذ المراحل النهائية لمشروع انشاء محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والذي قدرت تكاليفه بحوالي ٢٠٠ مليون دولار والذي كان قد بدىء العمل به عام ١٩٨٩ اثر اختيار الأردن كبلد مضيف للمشروع ذلك العام نظرا للاشعاع الشمسي المتوفر في الأردن ، حيث جاء المشروع في حينه بمبادرة من اتحاد مجموعة شركات ومعاهد من ألمانيا والسويد وسويسرا واسبانيا والولايات المتحدة عام ١٩٨٦ .

– وتوقعت مصادر في وزارة الطاقة أن يبلغ انتاج المحطة حوالي ٩٨ر٠٠٠ميجا واط/ساعة سنويا ستحقق وفرا من استيراد الطاقة "الوقود الثقيل" الذي يبلغ حوالي ٢٥ ألف طن سنويا .

– وأوضحت ذات المصادر أن الشركات المحلية ستساهم في انتاج المواد الرئيسية التي تدخل في صلب مشروع توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية كالكوابل والأسلاك المعدنية والأنابيب اضافة للمنشآت المعدنية .

– وسيتحمل الأردن حوالي ١٥ في المائة من تكاليف المشروع ، وهي التكاليف المتعلقة بالعمالة المحلية وتأمين البنية التحتية ، في حين ستمول بقيمة التكاليف من خلال القروض والهبات الأجنبية .

– ويأتي مشروع الطاقة الشمسية هذا ضمن عدة مشاريع تنوي الحكومة الأردنية تنفيذها خلال الخطة الخمسية القادمة التي رصد لها حوالي ٢٠٣ ملايين دينار وأهمها مشروع انشاء محطة العقبة الحرارية بكلفة ٩ر١٧٤ مليون دينار الذي بوشرت خطواته الأولية ، وذلك ضمن استراتيجية خلق بدائل للطاقة وايجاد احتياطيات كافية منه .

– بلغت الطاقة الكهربائية المولدة في الأردن ٤١٦٨ ميجا واط/ ساعة في عام ١٩٩٢ في حين بلغت الطاقة الكهربائية المستهلكة ٢ر٣٦٧٤ ميجا واط/ ساعة وبلغ استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية ١٠٨١ كيلواط/ساعة ، ومن ناحية أخرى تشكل الطاقة الشمسية ما نسبته ٢ في المائة فقط من اجمالي الطاقة المستهلكة في الأردن .

– يعاني قطاع الطاقة من عدة مشكلات ، أهمها يتمثل بالاعتماد المطلق على النفط المستورد الذي بلغت مستوردات الأردن منه لعام ١٩٩٢ حوالي ٨ر٢٢٨ مليون دينار بزيادة نسبتها ٢ر١٨ في المائة عن عام ١٩٩١ . كذلك فان هناك اسرافا في استهلاك الطاقة من قبل المستهلكين نتيجة للسياسات السعرية نتيجة تحديد أسعار غير اقتصادية للكهرباء .

– يشكل ارتفاع التكاليف الرأسمالية المطلوبة لاستغلال مصادر الطاقة البديلة عائقا أمام التوسع في الاستثمار في هذا المجال في ظل ظروف البطالة السائدة في الأردن . واضافة لذلك فان نقص الخبرات الفنية وبيوت الخبرة المتخصصة أيضا يحول دون التوسع في نشاط التنقيب عن النفط أو مصادر الطاقة البديلة التي يعتبر مشروع توليد الطاقة الحالي رائدها في هذا المجال .

– وسعت شركة الكهرباء الأردنية رأسمالها أخيرا بمقدار ٣ ملايين دينار لاجراء بعض مشاريعها المستقبلية الهادفة الى زيادة الاحتياطي في الاستطاعة التوليدية تسهيلا للقيام بعمليات الصيانة الدورية دون حدوث انقطاعات في التيار الكهربائي .

– ويذكر أن قطاع الكهرباء والمياه يشكل حوالي ٣ر٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة ، حيث بلغت ٢ر٦٤مليون دينار لعام ١٩٩٣ ، وتعتبر هذه النسبة متدنية مقارنة مع استخدامات المياه والكهرباء المتوقعة لمختلف الأغراض الصناعية والزراعية.

قطاع الصناعة :

- بلغ عدد المشاريع الصناعية التي أقيمت في المدن الصناعية الأردنية حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، ٣١٤ مشروع بلغ اجمالي استثماراتها ٢٣٥ مليون دينار شملت ٧٤ مشروعا في قطاع الصناعات الهندسية ، ٤٨ مشروعا في صناعة الكيماويات ، ٤٢ مشروعا في الصناعات البلاستيكية والمطاطية ، ٣٦ مشروعا في الصناعات الغذائية و ٣٤ مشروعا في الصناعة النسيجية ، ٢٥ مشروعا في صناعة الأثاث ، ٢٥ مشروعا للطباعة والتغليف ، و١٤ مشروعا لصناعات دوائية ، ١٠ مشاريع صناعات جلدية و ٦ مشاريع انشائية وأسهمت الحوافز التي استحدثت خلال السنوات الثلاث الماضية في جذب بعض الرساميل العربية حيث تم انشاء ٢٩ مشروعا صناعيا برؤوس أموال عربية و٣ مشاريع برؤوس أموال أجنبية و ١٥ مشروعا تمثل استثمارات مشتركة أردنية وعربية وأجنبية .

- بدأ العمل بتنفيذ مشروع لانتاج الأسمدة وهو عائد لشركة يابانية أردنية مشتركة تأسست عام ١٩٩٢ وبكلفة ٢٤ مليون دولار يساهم الجانب الياباني بنسبة ٦٠٪ ، وتهدف الشركة لانتاج ٣٠٠ ألف طن من الأسمدة المركبة لتسوق في اليابان ، ويتوقع أن يبدأ انتاج التجاري في النصف الأول لعام ١٩٩٥ .

- أعلن وزير الصناعة والتجارة أن قطاع الصناعات الدوائية ساهم في توفير العملات الصعبة بصورة ملموسة حيث بلغت قيمة صادرات الأردن الدوائية ما يزيد عن ٦٠ مليون دينار في عام ١٩٩٣ .

- من المتوقع أن يبدأ العمل في اقامة أربع مدن صناعية في كل من السلط والكرك ومعان والطفيلة في بداية العام القادم وذلك بهدف تنمية محافظات المملكة المختلفة وتحقيق التكامل والتوازن والتوزيع الأفضل لمكاسب التنمية والاستثمارات على مختلف المناطق وتشجيع اقامة المشاريع الصناعية فيها .

- بدأت شركة مناجم الفوسفات عقد اتفاقيات لتنفيذ عدد من مشاريع تطوير انتاج الفوسفات وصناعة الأسمدة والمخصبات من أهمها مشروع تطوير منجم الشيدية القريب من العقبة بحيث يصبح المركز الرئيسي للانتاج في الشركة بسبب توافر احتياطيات كبيرة من خامات الفوسفات ذات النوعية الجيدة وقربها من ميناء العقبة ، والهدف من مشروع الشيدية رفع انتاج المنجم الى نحو ٣ر٢٥ مليون طن سنويا بحلول عام ١٩٩٦ .

- وقعت الشركة الأردنية الهندية للكيماويات عقدا مع شركة كربس الفرنسية لاقامة مصنع لحامض الفوسفوريك في الأردن على أن يتم تسويق انتاجه بالكامل في الهند ، والشركة الأردنية الهندية شركة مساهمة تأسست عام ١٩٩٢ بين شركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة سبك الهندية . ويقام المصنع بالمنطقة الصناعية الحرة في الشيدية – قرب ميناء العقبة لانتاج ٢٢٠ ألف طن من حامض الفوسفوريك سنويا تسوق بالكامل في السوق الهندية .

- خصص البنك المركزي الأردني مبلغ ١٠ ملايين دينار لتمويل الصادرات الوطنية الأردنية متوسطة

الأجل "من سنة الى خمس سنوات "وذلك من خلال بنك الانماء الصناعي وسيقوم البنك الصناعي بممارسة هذا النشاط الجديد ويمنح القروض لتمويل الصادرات الأردنية والصناعات الوطنية النشيطة وذلك للأغراض التالية :

- المواد الأولية اللازمة للعمليات التصديرية للقطاع الصناعي والتي سيتم تنفيذها للأسواق التي تطبق أنظمة مدفوعات حرة غير مقيدة باتفاقيات دفع ثنائية مع المملكة .
- المشاريع الصناعية الجديدة التي يتم انشاؤها لأول مرة .
- التوسع في المشاريع الصناعية القائمة .
- البضاعة الجاهزة والمخزنة المعدة للتصدير بموجب عقود تصديرية للأسواق المذكورة .

– وتمنح هذه القروض وفق الشروط التالية :

- أن تكون هذه القروض لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ منحها على ألا تزيد مدة استحقاق الوثائق المقدمة على سبع سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- تمنح قروض التمويل التصديري اذا توافر ما يثبت النشاط التصديري المستمر للعميل أو ما يثبت وجود فرص تصديرية مقنعة .
- يتقاضى البنك المركزي فائدة على القروض الممنوحة بسعر ٦٪ سنويا.
- يتقاضى بنك الانماء الصناعي فائدة وعمولة لا تزيد عن ٢ر٥٪ سنويا على سعر الفائدة الواردة للبنك المركزي .

قطاع التجارة :

– تشير البيانات الأولية أن الواردات الأردنية خلال عام ١٩٩٣ بلغت ٦ر٢٤٥٣ مليون دينار مقابل ٢٢١٤ مليون دينار خلال العام الماضي ، في حين ارتفعت الصادرات من حوالي ٨ر٦٣٣ مليون دينارالى حوالي ٣ر٦٩١ مليون دينار ، وبالتالي ارتفع العجز الى نحو ١٧٦٢ مليون دينار خلال العام .

– أعفى نظام جديد للاستيراد والتصدير البضائع الأردنية المصدرة ذات المنشأ الأردني من الحصول على رخص للتصدير كما أتاح النظام الجديد للمستوردين الاستيراد دون الحصول على رخصة استيراد.

– أعلن وزير التموين الأردني أن النية تتجه للسماح للقطاع الخاص باستيراد السكر بعد أن كان استيراده محصورا بوزارة التموين .

– في خطوة لتعزيز فرص تصدير السلع الأردنية نظمت جمعية المصدرين الأردنيين بالتعاون مع السفارة البولندية في عمان معرضا للمنتجات الأردنية في العاصمة البولندية وارسو استمر ستة أيام .

– أقيم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٨ معرض للصناعات الأردنية في المغرب ، نظمته مؤسسة تنمية الصادرات

والمراكز التجارية وشارك فيه ٦٠ شركة أردنية ويحتوي على صناعات تموينية ومحيكات بلاستيكية .

– أقيم بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٣ معرض للصناعات الأردنية في بولندا في اقامة جمعية المصدرين الأردنيين وتم خلال ذلك ابرام عقود مع شركات ومؤسسات بولندية لتصدير بعض المنتجات الأردنية وشملت الصناعات المشاركة في المعرض صناعات الدهان وافران الغاز والطباخات والشامبو والصابون والمنظفات الكيماوية والبسكويت وبطاريات السيارات وعربات الأطفال والقرطاسية والأنابيب البلاستيكية وفلاتر السيارات .

– أقيم بتاريخ ٢/٢/١٩٩٣ معرض للصناعات الأردنية في اليمن اشتمل على مائة جناح بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين .

وقائع وأحداث أخرى :

– وافق مجلس الوزراء على السماح لعدد من الشركات الاستثمارية الأجنبية من الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي .

– بلغ اجمالي رؤوس أموال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة نحو ٢١٨ مليون دينار عام ١٩٩٣ ، حيث ارتفعت بما نسبته ١ر٣٤٪ مقابل زيادة قياسية بنسبة ٧٣٪ عام ١٩٩٢ ، وحظي القطاع الصناعي بنسبة ١ر٥٦٪ من مجمل رؤوس أموال الشركات المسجلة وبزيادة ١ر٢١٪ عن عام ١٩٩٢ ، بينما كانت حصة هذا القطاع عام ١٩٩٢ ما نسبته ٢ر٦٢٪ من مجمل رؤوس أموال الشركات المسجلة ويلي ذلك قطاعي الخدمات والتجارة .

– نجح القطاع الخاص في اقناع الحكومة لتأجيل تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات الذي يشمل قائمة طويلة من السلع ، وقد أكد وزير المالية أن القانون سيطبق العام القادم ١٩٩٤ .

– مني العديد من الشعب الأردني والتجار بخسائر فادحة نتيجة اقدام السلطات العراقية على الغاء التعامل بالدينار العراقي فئة ٢٥ دينارا الطبعة الأوروبية دون السماح لهم باستبدالها بأوراق نقد عراقية.

– شهد نشاط البناء انخفاضا كبيرا في المساحة المرخصة للبناء في عام ١٩٩٣ بنسبة ٨ر٦٤٪ بالمقارنة مع المستويات الاستثنائية المسجلة في عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، اذ بلغت نسبة ارتفاعها ٥ر٦٤٪ و ٦ر٤٨ على الترتيب، مما يشير الى حدوث تراجع في حركة البناء .

– تمشيا مع الاصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ، قدم الأردن طلبا للانضمام الى اتفاقية الجات ، وقد طلب الأردن من سفراء بعض الدول دعم طلب الأردن في الانضمام للجات .

– عقد في ٩/٤/١٩٩٣ اجتماعات الدورة السادسة والثلاثين لمجلس الاتحاد العربي للصناعات الهندسية وشارك فيها ممثلون عن الأردن والعراق وتونس والجزائر وليبيا والمغرب ولبنان والسعودية لمناقشة موازنة

الاتحاد ، والاتحاد يقوم بعمليات التنسيق الفني والتكنولوجي في الصناعة "تأسيس الشركات العربية المشتركة".

– عقد في عمان في ١٩٩٣/٤/١٩ الاجتماع الحادي والعشرون للجنة التنفيذية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع وشارك في هذا الاجتماع ١٩ دولة اسلامية وناقشت العلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية وتخفيض الرسوم الجمركية ووضع لوائح تحكيم شاملة وتنظيم أسواق تجارية دولية والسعي تدريجيا نحو تحقيق قيام المجموعة الاقتصادية الاسلامية وتشجيع فرص الاستثمار والمشروعات المشتركة .

– عقدت في عمان الدورة العشرون لمؤتمر العمل العربي في الفترة من ٥-١٩٩٣/٤/١٢ وحضرت وفود من جميع الدول العربية وكان الاجتماع على مستوى وزاري وصدرت قرارات وتوصيات في نهاية المؤتمر تتعلق بالحريات النقابية وبيئة العمل والصحة والسلامة المهنية والاستراتيجية العربية للتشغيل ودور المرأة في التنمية وغير ذلك من أمور ادارية .

– عقد في عمان بتاريخ ١٩٩٣/٤/٩ ندوة المرأة العاملة في الصناعات الحديثة في الوطن العربي باعتماد استراتيجية لتوعية المجتمع على أهمية تشجيع تدريب النساء في المجالات المهنية والتقنية الدقيقة ودعم مشاركة المرأة على مستوى القرار في السلطة التشريعية والتنفيذية ونظم الندوة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع أسكوا والاتحاد النسائي العربي واتحاد مجالس البحث العلمي .

– عقد في عمان أسبوع الغذاء العربي في الأسبوع الأول من شهر نيسان/ابريل وهو الأسبوع الذي أقامه الاتحاد العربي للصناعات الغذائية تحت شعار "الزراعة والتصنيع الغذائي ضرورة لتحقيق الأمن الغذائي "وأعلن عن تأسيس مركز تجاري وبنك معلومات تابعين للاتحاد في عمان ١٩٩٣/٤/١٥ .

– عقد اجتماع لوزراء الاسكان العرب في عمان في ١٩٩٣/٤/٧ لمدة يومين وتم اقرار "اعلان عمان الثاني "حول السكان والتنمية في العالم العربي ، ويجيء هذا الاعلان بمثابة اطار لاستراتيجية عربية تنموية شاملة ، وأوصى الاعلان بالعمل على تكوين شبكة للبيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات البيئية والسكانية والتنموية ، واعطاء أولوية لتنفيذ الاسكان الشعبي وتحسين نوعية الحياة في المناطق الشعبية .

– عقد المؤتمر العربي الخامس لصناعة الصابون والمنظفات في عمان بتاريخ ١٩٩٣/٦/٤ .

– وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٥ على مشروع اتفاقية المقر الخاص بانشاء مكتب تجاري للاتحاد العربي للصناعات الغذائية ومنحه الحصانات والامتيازات المفوضة للهيئات المماثلة .

أحداث سياسية :

– تم اقرار قانون المطبوعات ومنح بموجبه تراخيص لعدد من المجلات الأسبوعية وصحيفة يومية واحدة .

– تم تعديل قانون الانتخابات العامة بحيث أصبح الناخب يدلي بصوت واحد .

– أقر مجلس الأعيان الأردني في جلسته التي عقدها بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ قانون الجرائم الاقتصادية بعد اجراء بعض التعديلات عليه بعد وروده من مجلس النواب وقبل ذلك من قبل الحكومة .

– ترسخت خلال العام الحياة الحزبية فقد أصبح عدد الأحزاب التي نالت ترخيصا بالعمل السياسي في الأردن ١٢ حزبا ، من بينها ستة أحزاب وسطية أو تقليدية مؤيدة للنظام وخمسة أحزاب يسارية وحزب «جبهة العمل الاسلامي» الذي تسيطر عليه جماعة الأخوان المسلمين .

– بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ قدم زيد بن شاكر ، رئيس الوزراء ، استقالة حكومته الى الملك حسين، وقد صدرت الارادة الملكية بتكليف الدكتور عبدالسلام المجالي بتشكيل الحكومة الجديدة .

– جرى بتاريخ ١٩٩٣/١١/٨ انتخابات أعضاء مجلس النواب فازت فيه امرأة واحدة وتسعة عشر مرشحا من الحركة الاسلامية وثلاثون مرشحا مستقلا .

– أجرى الدكتور عبدالسلام المجالي تعديلا وزاريا بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١ في أعقاب انتخابات مجلس النواب ، خرج بموجب التعديل سبعة وزراء من الحكومة السابقة وانضم الى الحكومة ١٢ وزيرا جديدا .

– توالت محادثات السلام بين الأردن واسرائيل وتم توقيع جدول أعمال المحادثات الاسرائيلية الأردنية بعد توقيع اعلان المبادىء الفلسطينية الاسرائيلية .

– ومن جهة أخرى وصل الى عمان وزير الخارجية المصري بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢١ بعد يوم واحد من زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للمملكة العربية السعودية في محاولات لتمهيد أرضية المصالحة بين الرياض والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

– وجدير بالذكر أن الأمير حسن بن طلال ، ولي عهد الأردن ، قام بتاريخ ١٩٩٣/٨/٧ بزيارة رسمية لدولة قطر تلبية لدعوة من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد القطري ، وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها الى دولة قطر منذ أزمة الخليج .

القروض :

تم خلال العام التوقيع على القروض المبينة تفاصيلها أدناه :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة العرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مصادر التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣/٤/١٤	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دينار كويتي	مشروع سد الكرامة
جهات غير عربية :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣/٢/٢٨	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دينار اسلامي	مشروع الاتصالات الهاتفية للمفرق
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣/٥/٢٦	٢٠٠ر٠٠٠	دينار اسلامي	دراسة مشروع نقل مياه الديسي الى عمان الكبرى
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣/١٠/١١	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	دينار اسلامي	شراء كبريت لشركة الفوسفات
الحكومة الأمريكية	١٩٩٣/٨/٢٧	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار امريكي	قرض الضمان العقاري
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٩٣/٢/١٢	٤ر٤٠٠ر٠٠٠	ايكو	مشروع تحلية سد الكفرين
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٩٣/٢/١٢	٤ر٦٠٠ر٠٠٠	ايكو	اصلاح وتحسين قناة الملك عبدالله
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٩٣/١١/٢٧	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	ايكو	مشاريع الاتصالات الاقليمية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)	١٩٩٣/٧/١٢	٧ر٣٠٠ر٠٠٠	حقوق سحب	وزارة الزراعة
البنك الدولي	١٩٩٣/٣/٢٣	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار امريكي	مشروع الادارة الصحية
البنك الدولي	١٩٩٣/٧/١٦	٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار امريكي	مشروع النقل الثالث
البنك الدولي	١٩٩٣/١١/٢٤	٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار امريكي	التصحيح الهيكلي لقطع الطاقة
بنك الاعمار الالماني	١٩٩٣/١٢/٣١	٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار امريكي	مشروع مياه عمان الكبرى

٤٠١ فرص الاستثمار:

١٠٤٠١ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

القطاع الصناعي:

وتتوفر فرصه المقترحة من قبل وزارة الصناعة والتجارة في المجالات التالية :

صناعة تجميد الخضار.

* صناعة الاضافات الغذائية (مواد حافظة ، ملونات ، مواد مضادة للتأكسد ، مثبتات مستحلبات ..).

* صناعة مواد أولية للأعلاف (كمسحوق الدم ، مسحوق الريش ، مسحوق اللحم والعظم ، المزيدات العلفية ، بريمكس)... الخ

** صناعة الأجبان الجافة ونصف الجافة مثل : جبنة آدام تشدر ، تشيدر ، ركفور ، جروبير.

** صناعة الأجبان القابلة للدهن .

– صناعات تعليب خضار وبقوليات : بازيلاء ، فاصولياء ، فول حي، فول مدمس ، حمص حب ، حمص بطحينة... الخ .

* صناعة لحم بقري معلب (corned beef) ولحم ضأن معلب ولحم اللانشون ... الخ.

* صناعة الزبدة المملحة وغير المملحة والقشدة (الكريمة) والسمن الحر (Butter Oil).

** صناعة المربات والجيلي والمرميلاد والمخللات.

* صناعة القوارير (القناني) المستخدمة لتعبئة المشروبات الغازية والكحولية والأشربة الدوائية.

* صناعة عبوات الألمنيوم المستخدمة لتعبئة المشروبات الغازية.

* صناعة القوالب الصناعية لصناعات البلاستيك والصناعات الكهربائية وغيرها .

* صناعة اطارات السيارات الجديدة بمختلف القياسات ، واطارات الدراجات بمختلف أنواعها.

* صناعة قداحات (ولاعات) تستعمل لمرة واحدة.

* صناعة أدوات كهربائية كالمراوح ، خلاطات ، مكاوي

* صناعة ورق الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات.

* صناعة ورق تغليف السجاير وفلتر السجاير.

* صناعة أفلام التصوير على غرار كوداك ، ساكورا ، فوجي ، والأفلام الطبية الخاصة بالتصوير الشعاعي.

* صناعة أثواب القماش النسائية وصباغتها وطباعتها لتغطية صناعة الألبسة النسائية.

** صناعة أفران الغاز ، الأفران الكهربائية ، والأفران التي تعمل على الطاقة الشمسية للأغراض المنزلية.

* صناعة عدادات الكهرباء ، وعدادات المياه ، وأجهزة القياس المماثلة.

* مصنع تجميع أجهزة الهاتف (التليفونات).

* صناعة مصنع لأجهزة المذياع (الراديو) الترانزستور .

---

* تقام لأول مرة (غير قائمة) .

** بعضها قائم ولا تكفي حاجة البلد /لغايات التصدير .

** صناعة سحابات ، أزرار، كلفة.

*صناعة قطع غيار للسيارات مثل البواجي، البلاتين ، فيوزات مساحات ، بيل ، كاسكيتات ... الخ.

* انتاج فراشي الأسنان ، فراشي الحلاقة ، فراشي الرسم ، وفراشي الدهان.

** صناعة مستحضرات التجميل والعطور .

** صناعة شكولاتة فاخرة .

** صناعة مضادات حيوية خام وأدوية غير منتجة محليا .

* مصنع للمبيدات الزراعية بأنواعها والمبيدات الحشرية للاستعمالات المنزلية.

** البرغل.

* صناعة الحديد الخاص بالحدادين.

** صناعة الأحبار للطباعة والكتابة بكافة أنواعها .

** صناعة خزفية للحمامات كالبانيوهات والمراحيض الأفرنجية، المغاسل .. الخ .

* صناعة البطاريات الجافة والسائلة بأنواعها .

– صناعة صابون الزينة الفاخر والطبي ومساحيق تنظيف الغسيل.

* مشروع تربية وتسمين الأغنام والعجول .

* مشروع اقامة قرية سياحية في منطقة العقبة .

* مشروع اقامة فندق ٥ نجوم في منطقة العقبة .

* مشروع اقامة فندق ٤ نجوم ، ٣ نجوم في البتراء .

* اقامة استراحات سياحية في الأزرق ودبين تضم فندقا ومطعما وكافتيريا .

** صناعة معاجين حلاقة ، ومعاجين أسنان ذات الاستعمال العام والخاص .

* مشاريع صغيرة لانتاج صابون الزينة والصابون الطبي .

** انتاج الشامبوات العامة والخاصة .

* مشاريع صغيرة لانتاج مصنوعات خزفية (فناجين قهوة * صحون بأنواعها) .

* صناعة الشوك والسكاكين والملاعق .

** صناعة ورقية مثل الدفاتر المدرسية ، مخلفات الرسائل ، الملفات وورق الشدة ، ورق ترشيح للمختبرات .

* دبابيس وشكالات .

* صواني معدنية من الفضة والكروم .

** أقفال بأنواعها .

* ترموميترات بأنواعها .

** حنفيات نحاسية وكروم .

* كفوف جراحة مطاطية وكفوف للعمال للوقاية والسلامة العامة وكفوف نسوية تريكو .

** أسرة خشبية وحديدية وأسرة مستشفيات .

* صناعات زجاجية مثل الكاسات المنافض (المكتات) .

* براغي وصواميل ونديلات ومقصات .

** عبي وحطات وعقل ودشاديش .

** ملابس أطفال .

** ملابس رياضية .

** صناعة القرميد .

** ملابس رجالية ونسائية وولادية والتوسع فيها .

** ملابس داخلية رجالية ونسائية وأطفال .

** ملابس مطرزة .

** أحذية بأنواعها وبرابيج وحنفيات .

** كلسات بأنواعها وكولونات نسائية .

** تمباك وهيشي ومعسل .

** صناعات جلدية متنوعة مثل شنط السفر ، شنط سيدات ، حقائب مدرسية .

** تعبئة مبيدات حشرية وملطفات الجو وطفايات الحريق .

* مظلات المطر (الشمسيات) بأنواعها .

* تعبئة أكياس الشاي والبابونج واليانسون والزهورات .

** صناعة الكسترد ، الجيلي ، الفانيلا والبكنج باودر ومثيلاتها .

** صناعة البسطرمة ، النقانق ، المرتديلا .

** صناعة السرنجات الطبية .

* صناعة ألعاب الأطفال والوسائل التعليمية المختلفة .

** صناعة الأثاث المنزلي (الموبيليا) وصناعة الأثاث الخشبي .

* صناعة كرات القدم والطابات والبالونات المطاطية .

* ماء الورد وماء الزهر .

* اكسسوارات وجواهر تقليدية .

* ورق الجدران والديكور .

* صناعة المرايا .

** مخابز (الخبز ، كعك ، بيتيفور ، قرشلة ... الخ).

** صناعة الحلويات الشرقية .

** مناحل العسل .

** صناعة البسط والسجاد يدويا أو شبه آليا .

** جواريش الأعلاف .

* أدوات مخبرية زجاجية .

* شاش طبي وبلاستر .

قائمة صناعات صغيرة تشتمل علي :

- أقلام تلوين خشب .
- تلوين شمع .
- فرجار .
- تلوين مائي .
- صمغ .
- براية أقلام رصاص/ذات أشكال مختلفة .
- محايات رصاص .
- مقص صغير .
- مساطر خشب .
- معجون بلاستيك .
- ملاقط غسيل خشب .
- مقالم .
- علب هندسة .
- مساطر بلاستيك .
- أدوات هندسية مع مقلمة .
- بوط الاصبع السيني .
- كرات قدم .

- كرة يد .
- كرة طائرة .
- كرة سلة .
- ريشة مضرب .
- طابات تنس أرضي وعادي .
- حذاء رجالي كتان مخرم .
- حذاء أطفال كتان .
- طقم طناجر مدهون .
- ابريق مع صافرة مدهون .
- ابريق قهوة .
- طقم طناجر .
- أطقم كفافير .
- فتاحة علب .
- أطقم بكارج قهوة .
- زبادي مدهونة .
- تيرموس ماء ، قهوة ، شاي .
- مقصات خياطة .
- ملقط سلطة .
- ملقط ثلج .
- ابريق شاي.
- قطاعة .
- ألعاب أطفال مختلفة مثل هليوكوبتر / سيارات / طائرة / رشاش / قطار / ملحفة .
- غطاء فرشة مع مطاط .
- غطاء فرشة .
- مكاوي كهربائية عادية .
- ساعات طاولة .
- جاكيت نايلون رجالي .
- جاكيت ولادي تي / سي .

- حقائب جلدية .
- صناعة الألبسة الجلدية .
- صناعة الخيوط الصوفية .
- صناعة ألواح الفايبر (التكسون) .
- صناعة كبسون الأحذية (Eyelit) .
- صناعة التقوية الخلفية للحذاء (Counter) .
- صناعة التقوية الأمامية للحذاء .
- صناعة الخواصر الخاصة بالأحذية .
- صناعة فراشي معدنية لماكينات الأحذية .
- صناعة الخيوط الخاصة لخياطة الأحذية .
- صناعة المحلول الخاص بازالة الشحوم عن المعادن (مصنع آرال / مصنع المواسير المعدنية) .
- صناعة القوالب الصناعية الخاصة بسحب بروفيلات الألمنيوم .
- صناعة فراشي تلميع الألمنيوم .
- صناعة المرابط البلاستيكية اللازمة لعملية أكسدة الألمنيوم .
- صناعة ورق تغليف بروفيلات الألمنيوم .

١٠٤٠٢ مشروعات معروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة العطور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٢٠ ألف
صناعة ورق كربون	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة المرايا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠ آلاف
صناعة سيلكات الصوديوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الكحول الطبي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٢٠ ألف
صناعة أدوية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة مستحضرات التجميل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة أحبار الطباعة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠٠ ألف
صناعة الصابون الطبي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة معاجين حلاقة وأسنان	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة بطانة البريكات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة الشموع المنزلية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥ آلاف
صناعة افلام التصوير	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة اقراص لجلي البلاط	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الطباشير	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠ آلاف
تكرير الزيوت المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة القوارير الزجاجية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥٠ ألف
صناعة خزفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة الترموميترات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠ ألف
صناعة زجاجات مخبرية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
عدسات طبية للنظارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة فلاتر للمياه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة أشرطة لاصقة طبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة أثواب قماش	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	مليون
صناعة كفوف للعمال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الحطات والعقل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الملابس الداخلية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الكلسات والكلونات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٥ ألف
صناعة بكرات الخياطة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠ آلاف
صناعة كلف البرادي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
صناعة رباطات الأحذية والأباجور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٤٠ ألف
صناعة الأحذية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠ ألف
صناعة الجلود الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥٠ ألف
عبوات بلاستيكية للمواد الطبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صفائح متعددة الخلية للتغليف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
رضاعات أطفال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صفائح وعلب بوليسترين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
منتجات مطاطية للسيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
رقائق بي ڤي سي للأرضيات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
قطع مسبقة التصنيع للأسقف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
أكياس بلاستيكية ذات اغلاق ذاتي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة اطارات السيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	مليون
صناعة عبوات الألمنيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥٠ ألف
قداحات تستعمل لمرة واحدة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة عدادات المياه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
صناعة الأقفال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الصواني المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الدبابيس والشكالات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الشوك والسكاكين والملاعق	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة حنفيات النحاس والكروم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الفراشي بأنواعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة تباشيم ألمنيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠٠ ألف
صناعة تجميع أجهزة الهاتف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة البطاريات السائلة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥٠ ألف
صناعة صواني كرتونية للبيض	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة أكياس ورقية للأسمنت	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة كرتات أفراح غير مطبوعة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
صناعة تجميد الخضار	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة الأجبان الجافة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
صناعة تعليب الخضار	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الزبدة المملحة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة الجلي والفانيلا والباكينج باودر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة الكورن فليكس	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة الاكسسوارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة السحابات المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة السرنجات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة ايدي الأبواب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة أشرطة الفيديو	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة درجات هوائية وقطعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة مضخات المياه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة أزرار بوليستر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
صناعة أزرار معدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الجنازير المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠٠ ألف
صناعة فلاتر للهواء والوقود والزيت	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة القوالب الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥٠ ألف
صناعة قمر الدين والزبيب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
مصنع لانتاج مساحات زجاج السيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٨ ألف
مصنع لاستخلاص الزيوت الطبية من الأعشاب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٥ ألف
مصنع لانتاج كبريتات الألمنيوم أو الشبه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠٠ ألف
تصنيع عدادات لقياس حجم الماء المستهلك	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٨٠ ألف
انتاج سيلولوز الكاربوكسي (سي.ام.سي)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠٠ ألف
صناعة المحرك الكهربائي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٨٠ ألف
صناعة الألبسة من الجلود الطبيعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٨٠ ألف
تصنيع البراميل المعدنية سعر ٦٠ لترا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة الجوارب القطنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ـ ٦٠ ألف
مصنع لانتاج ورق كربون ورق مكربن	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٨٠ ألف
انتاج حامض الليمون	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠٠ ألف
مصنع لاستخلاص الزيوت المنهكة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
تصنيع الملابس المهنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠٠ ألف
انتاج حامض الطرطريك	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧ آلاف
مصنع لانتاج فثالك الهيدرايد	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣ ملايين
مصنع لانتاج المرايا الزجاجية العادية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥ ألف
مصنع لانتاج كبريتات النحاس	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٠ ألف
تصنيع عدد عمل يدوية للحجارين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٥ ألف
تصنيع عدد عمل يدوية للنجارين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٥ ألف
مصنع مكاوي كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ـ ٧٠ ألف
مشغل لصناعة الملابس الطبية الخاصة بغرف العمليات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٠ ألف
صناعة منشف هوائي كهربائي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٤٠ ألف
صناعة طناجر الضغط	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠٠ ألف
صناعة مكانس كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٦٠ ألف
صناعة الكربون الأسود	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠ آلاف
صناعة البكرات الحديدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٨٠ ألف
مصنع لإنتاج مشعات للسيارات «راديترات»	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة البسط التقليدية الصوفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة الملابس الداخلية القطنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٥ ألف
صناعة الأفران الكهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠٠ ألف
صناعة مصادر حرارية كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٤٠ ألف
مصنع لإنتاج شمع البارافين المكلور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة أدوات المائدة الخزفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٢٠ ألف
مصنع لإنتاج اللزقات الطبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٧ ألف
مصنع لإنتاج الأصماغ النشوية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠ ألاف
مصنع لإنتاج السيور الناقلة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٣٧٠ ألف
تصنيع محابس وصمامات لخطوط المياه والسوائل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٥ ألف
صناعة مراوح سقف كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٠٠ ألف
تصنيع براغي معدنية للأعمال الخشبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٤٥ ألف
مصنع ألواح فورمايكا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٧٠ ألف
تصنيع الوصلات المعدنية للأنابيب الفولاذية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٢٥٠ ألف
صناعة المسننات الحديدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	١٢٠ ألف
صناعة أجهزة تسخين الماء بالكهرباء	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٥٠ ألف
صناعة خلاط كهربائي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولوية	٤٠ ألف

٥ . الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف دينار أردني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار أردني)
٥٧	صناعة	١٩٩٣	–	عراقيون	٧٥٠٠
	تجارة			سوريون	٢٢٠٠
	زراعة			مصريون	١٦٠٠
	خدمات			فلسطينيون	١١٠٠
				لبنانيون	٦٠٠
				ليبيون	٢٠٠
				سعوديون	٣٠٠

(٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٣

شهد النشاط الاقتصادي خلال العام تطورا ملحوظا خاصة في القطاع الاقتصادي غير النفطي الذي يساهم لاول مرة بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، معوضا بذلك تدني عائدات البترول الناجمة عن تذبذب اسعاره.

كذلك سجلت خلال العام البنوك والشركات الصناعية ارباحا فاقت ما حققته في العام الماضي، ولعب الانفاق الحكومي دورا بارزا في الاداء الاقتصادي الوطني، وزاد من جانب اخر احتياطي النفط.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٢ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام صدور العديد من التشريعات واتخاذ الاجراءات الحكومية التي تمس مختلف القطاعات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار، وفيما يلي موجز باهم تلك التشريعات والاجراءات :

– ففي اطار تنظيم التجارة أصدر رئيس الدولة قانونا اتحاديا في شأن الرقابة على الاتجار في الاحجار الكريمة والمعادن الثمينة ودمغها وقد تناول القانون تحديد العيارات القانونية للمعادن الثمينة واجراءات دمغها واصدار الشهادات الخاصة بها، واحكام بيعها وحيازتها، وطرق الرقابة على تنفيذ أحكامه، علما بان هذا القانون سيبدأ سريانه اعتبارا من شهر يونيو ١٩٩٤.

كما صدر قانون اتحادي خاص بالمعاملات التجارية وقد تضمن هذا القانون الاحكام المتعلقة بالاعمال والعقود والبيوع والرهون التجارية والعمليات المصرفية من ودائع وتمويل واعتمادات بالاضافة الى الاحكام المتعلقة بالاوراق التجارية والافلاس.

وفي ١٩٩٣/٤/٢٠ صدر قانون محلي في امارة عجمان يسمح بمقتضاه لغير المواطنين بمزاولة الاعمال الاقتصادية بانفسهم مباشرة أو بالواسطة وممارسة الأعمال المهنية أو الحرفية بشرط أن يكون هناك وكيل خدمات والا يزيد عدد هؤلاء المستخدمين عن عشرة أشخاص، غير أنه في حالات الضرورة يجيز القانون للبلدية الموافقة على زيادة عدد المستخدمين، ومن جهة أخرى يشترط القانون أن يتفق العمل مع مستلزمات التنمية في الامارة وأن يخدم أهدافها وأن يتطلب رأسمال أو خبرة علمية أو تقنية والا يكون مشمولا بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٩ المتعلق بتنظيم شئون الصناعة ... والجدير بالذكر أنه بصدور هذا القانون ألغي القانون المحلي السابق لعام ١٩٩١ في شأن ترخيص المهنيين والحرفيين من غير المواطنين.

كما اتخذت الاجراءات اللازمة لمباشرة مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري لنشاطه الرسمي في ١/ ١٩٩٣/٥، ويهدف هذا المركز الى توفير أداة هامة من ادوات الفصل في المنازعات التجارية المحلية والدولية عن طريق التحكيم والتوفيق.

– أما فيما يتعلق باستغلال الثروات البحرية فقد صدر قانون اتحادي خاص بتعيين المناطق البحرية للدولة وقد تضمن ذلك تحديد الحدود البحرية للمياه الداخلية والبحر الأقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وقد اكد القانون على مبدأ سيادة الدولة على مياهها الداخلية وبحرها الاقليمي ومنطقتها الاقتصادية الخالصة والتي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل بحري وتكون للدولة فيها حقوق سيادية لاغراض استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية الحية وغير الحية مع اقتصار حق الصيد في هذه المنطقة على مواطني الدولة.

كما أصدر المصرف المركزي تعليمات جديدة للمصارف التجارية نظم بموجبها القروض الشخصية واسعار الفائدة والرسوم المستحقة عليها بالاضافة الى الرسوم والعمولات الأخرى التي يتم تحصيلها مقابل الخدمات المصرفية الأخرى التي تقدمها تلك المصارف لعملائها .ولعل أهم ما تضمنته تلك التعليمات أن القروض الشخصية تمنح بضمان الراتب ومستحقات نهاية الخدمة أو أي دخل منتظم من مصدر معروف على الا تجاوز قيمة تلك القروض ٢٥٠ الف درهم، وحظرت التعليمات أخذ المساكن الخاصة أو الكفالات الشخصية كضمانات لتلك القروض، كما الزمت تلك التعليمات المصارف وشركات التمويل بالتأكد من تناسب مبالغ القروض والأقساط الشهرية مع دخل المقترض، وقد حدد المصرف المركزي طرقا معينة لاحتساب مبالغ الفائدة على القروض الشخصية والزم المصارف التجارية وشركات التمويل بتحديد أسعار الفائدة بشكل واضح وأن تعلنها لزبائنها باللغتين العربية والانجليزية.

– أما فيما يخص المواصفات القياسية فقد وافق مجلس الوزراء على ١٥ مواصفة قياسية لعدد من السلع والمنتجات المتداولة في الأسواق المحلية، ولعل أهم ما تضمنته تلك الموافقة مواصفات السيارات الخاصة وتحديد الحدود المسموح بها للملوثات الغازية للبيئة والمنبعثة من سيارات الخدمة الشاقة المزودة بمحركات الديزل، كما شملت الموافقة المواصفات الخاصة بالمنظفات وبعض المنتجات الغذائية...

– وفيما يتعلق بقطاع السياحة فقد وافقت دائرة هجرة دبي على اقتراح مجلس ترويج التجارة والسياحة في الامارة بمنح المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي من بعض الجنسيات أو المهن تسهيلات خاصة لدى وصولهم الى مطار دبي الدولي، وبموجب هذا النظام تصدر لاولئك الاجانب تأشيرات ترانزيت مجانية لمدة أربعة عشر يوما بكفالة مجلس ترويج التجارة والسياحة لدى وصولهم المطار دون اي حاجة الى كفالة المواطن ويستفيد من هذا النظام جميع مواطني الدول الأوربية والولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا وهونج كونج، أما بالنسبة للجنسيات الأخرى فيسري هذا النظام على ممثلي الشركات ومدققي

الحسابات والمهندسين والمحاسبين والاطباء واساتذة الجامعات والمحامين.

– أما في مجال العمل فقد صدر قرار وزاري بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٨ يحظر على ارباب الأعمال أسناد أعمال للمستخدمين غير تلك المنصوص عليها في عقود عملهم.

٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

تم خلال العام توقيع العديد من الاتفاقيات والترتيبات الثنائية والجماعية على النحو التالي :

١٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٧ بالأحرف الأولى على اتفاقيتين، الاولى لمنع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال، والثانية لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات الخاصة لمواطني حكومتي دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية.

– عقدت اللجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية اجتماعها الثالث في مدينة تونس بتاريخ ١٩٩٣/٨/١، وقد تم توزيع جدول اعمال اللجنة المشتركة على خمس لجان فرعية، وقد توصلت اللجان الخمس الى نتائج ايجابية وعملية من شأنها ان تعطي دفعا قويا للتعاون الثنائي في كافة المجالات.

٢٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٥ على اتفاقية حماية وضمان الاستثمارات بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢١ على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناتج عن النقل الجوي بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية.

– تم التوقيع النهائي بتاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ على اتفاقية مع الجمهورية التركية لمنع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال العائد لمواطني البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١/٣١ على اتفاقيتين مع جمهورية بولندا، الاولى لمنع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال، والثانية لحماية وضمان استثمارات مواطني البلدين .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣ على اتفاقية رحلات مشتركة بين شركة طيران الامارات والخطوط الجوية القبرصية.

– تم التوقيع النهائي بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٩ على الاتفاقية الثنائية بين دولة الامارات العربية المتحدة،

وسلطنة بروناي لتنظيم النقل الجوي بينهما.

– تم التوقيع النهائي بتاريخ ١٩٩٣/٤/١١ على اتفاقيتين مع جمهورية رومانيا الاولى لضمان وحماية الاستثمارات العائدة لمواطني البلدين في البلد الاخر، والثانية لمنع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/١١ على اتفاقية بالاحرف الاولى مع جمهورية المالديف الاسلامية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين .

– تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ على اتفاقية مع هونج كونج لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.

– تم التوقيع النهائي بتاريخ ١٩٩٣/٧/١ على اتفاقيتين مع حكومة جمهورية الصين الشعبية لمنع الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال العائد لمواطني البلدين في البلد الاخر وحماية وضمان الاستثمارات .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٠ على اتفاقية مع الحكومة اليابانية، لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢ على اتفاقية اعفاءات ضريبية بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الهند.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩ على اتفاقية مع جمهورية المانيا لمنع الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال العائد لمواطني البلدين في البلد الاخر.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١١/٦ على اتفاقية مع جمهورية التشيك ، لضمان وحماية استثمارات كل بلد في البلد الاخر ضد المخاطر غير التجارية.

– تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ على اتفاقية مع مملكة السويد لحماية وضمان استثمارات كل بلد منهما في البلد الاخر ضد المخاطر غير التجارية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ على بروتوكول تعديل اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقع بين دولة الامارات العربية المتحدة وفرنسا عام ١٩٨٩ على ضوء التعديلات التشريعية للضرائب الفرنسية التي فرضت بعد عام ١٩٨٩.

– تم التوقيع بالأحرف الأولى بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٥ على اتفاقية مع جمهورية سنغافورة لمنع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال العائد لمواطني اي من البلدين في البلد الاخر.

٣٠٢ وقائع واحداث :

– شهد هذا العام الوقائع والاحداث التالية التي انعكست ايجابيا على المناخ الاستثماري في البلاد :

الاداء الاقتصادي :

– سجل الدخل القومي ارتفاعا نسبته ١ر١ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٣، ليصل الى ٦ر١٣١ مليار درهم * اي ما يعادل نحو ٨ر٣٥ مليار دولار، مقابل ٤ر٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢.

– شهد الاداء الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة تحسنا ملموسا خلال هذا العام، حيث حققت القطاعات غير النفطية نموا بنسبة ٢ر٤٪ عن عام ١٩٩٢.

– وفي هذا الاطار حققت معظم القطاعات نموا بالمقارنة مع العام المنصرم، فقد سجل قطاع العقارات زيادة بنسبة ٧ر٣٪ عن العام السابق، ويرجع ذلك الى الزيادة الملحوظة في متوسط الايجارات بالاضافة الى الزيادة في عدد الوحدات السكنية، اما بالنسبة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق فقد حقق نسبة نمو بلغت ٨ر٢٪ عن عام ١٩٩٢، ويرجع ذلك الى زيادة حجم الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية والرأسمالية، بالاضافة الى زيادة الطلب على الخدمات الفندقية، اما قطاع التشييد والبناء فقد حقق نسبة نمو بلغت ١ر٤٪ عن عام ١٩٩٢، وهذا أثر على الحركة العمرانية النشطة التي شهدتها البلاد، كما شهد قطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٩٣ نموا قدره ٥ر٩٪ زيادة عن عام ١٩٩٢، وذلك نتيجة للتوسعات في مصانع البتروكيماويات .

– ذكر تقرير دولي عن دولة الامارات العربية المتحدة بان القطاع الاقتصادي غير النفطي ساهم ولاول مرة بنحو ٦٠٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي معوضا بذلك تدني عائدات البترول الناجمة عن تذبذب اسعاره .

– ومع تنامي القطاع الاقتصادي غير النفطي سجلت كثير من البنوك الرئيسية ارباحا، وكذلك سجلت معظم الشركات الصناعية ارباحا فاقت الارباح التي سجلت في عام ١٩٩٢، كما صاحب ذلك زيادة في اسعار معظم اسهم الشركات.

– لعب الانفاق الحكومي دورا بارزا في الاداء الاقتصادي الوطني، فقد اظهر الانفاق الفعلي على مشروعات الحكومة الاتحادية خلال النصف الاول من العام الحالي تحسنا عما كان عليه في الفترة نفسها من العام السابق بالرغم من انخفاض نسبة التنفيذ المالي عن المستهدف خلال النصف الاول من العام الحالي، الا انه يعتبر مرتفعا قيمة ونسبة بالمقارنة بما تم انفاقه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٢ حيث بلغ خلال النصف الاول من هذا العام نحو ٥ر٢٤٦ مليون دولار مقابل نحو ٤ر٢٠١ مليون دولار

---

* الدرهم يعادل ٢٧٢ر٠ دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

خلال النصف الاول من العام المنصرم .

الميزانية العامة :

– قدرت المصروفات العامة في الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٣، بمبلغ ١٧ مليارا و٦٣٠ مليونا و٩٠٠ ألف درهم، وقدرت الايرادات بمبلغ ١٥ مليارا و٩١١ مليونا و١٠٠ ألف درهم.

– اما مصروفات الميزانيات المستقلة الملحقة بالميزانية العامة للدولة فقد بلغت للمجلس الوطني الاتحادي ٥ر١٥ مليون درهم، ولجامعة الامارات العربية ٥١١ مليون درهم، ومجمع كليات التقنية ٥ر١٣٨ مليون درهم، ومعهد التنمية الادارية ٢ر٧ مليون درهم، والهيئة العامة للمعلومات ٢ر١٦ مليون درهم.

القطاع المصرفي :

– عدل مصرف الامارات المركزي النسبة الخاصة بكفالة رأسمال البنوك العاملة في دولة الامارات العربية وذلك من اول ابريل/نيسان ١٩٩٣، وبموجب التعميم الجديد فان كفاية رأس المال اصبحت ١٠ ٪ من اجمالي الاصول المرجعة بالمخاطر، وذلك بدلا من النسبة المعمول بها وهي واحد على ١٥، من الاصول، وتزيد النسبة الجديدة عن معايير لجنة (بازل) بمقدار ٢٪ .

– وحدد في الوقت نفسه مصرف الامارات المركزي قاعدة رأس مال البنك باعتبارها مكونة بصورة رئيسية من حاصل جمع رأس المال الاساسي ويتضمن رأس المال المدفوع بالكامل، والاحتياطات المعلنة للبنك، متضمنة الارباح المحتجزة بعد خصم الضرائب، ثم رأس المال المساند، ويتضمن الاحتياطيات غير المعلنة، والأدوات شبه الرأسمالية والقروض المساندة .

– وبين مصرف الامارات المركزي في هذا الشأن بان البنوك في دولة الامارات لديها قاعدة رأسمالية كبيرة تجعل من الممكن تحديد نسبة لكفاية رأس المال اعتبارا من ١٩٩٤/١/١ تزيد عن النسبة التي اوصت بها لجنة بازل.

– اصدر مصرف الامارات المركزي لوائح جديدة خلال ١٩٩٣ لا يجوز بموجبها لاي بنك منح تسهيلات ائتمانية لمقترض واحد أو لمجموعة من المقترضين يشكلون جهة مخاطر واحدة تزيد عن ٧٪ من قاعدة رأس مال البنك، أما بالنسبة للمؤسسات التجارية التابعة لحكومات دولة الامارات ودول مجلس التعاون ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فقد اشترط أن لاتزيد نسبة التسهيلات الممنوحة لكل منها عن ٢٥٪ من قاعدة رأس المال، وقد وضع في هذا الخصوص المصرف المركزي تعريفات محددة للمقصود بالتسهيلات الائتمانية التي تدخل ضمن تلك النسبة.

– قدمت البنوك التجارية بالامارات وعددها ٤٧ مصرفا، تسهيلات ائتمانية خلال النصف الاول من عام

١٩٩٣ تبلغ حوالي ٧٩ر٨ مليار دولار .

– بلغت الميزانية المجمعة لمصارف الامارات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ نحو ١٥٢ر٧ مليار درهم، وبلغت في جانب الاصول قيمة النقد والودائع ٧ر٢ مليار درهم، وقيمة الارصدة لدى المصارف المقيمة ٥ر٨ مليار درهم، وقيمة الودائع تحت الطلب وباشعار قصير ٩٥٥ مليون درهم، وقيمة الودائع والحسابات الجارية ٢٣٤ مليون درهم، وودائع لاجل ٤ر٤ مليار درهم، وقيمة الاصول الاجنبية ٦١ر٩ مليار درهم، وقيمة التسهيلات الائتمانية ٧٣ر٥ مليار درهم.

– اغلقت بعض محال الصيرفة في الدولة ابوابها نتيجة عدم تمكنها من تعديل أوضاعها وفقا للنظام الجديد الذي أصدره المصرف المركزي بشأن تنظيم مهنة الصرافة في الدولة، ويقضي ذلك النظام بزيادة رؤوس أموال محال الصرافة الى مليوني درهم بالنسبة للمحال التي تزاول نشاط عمليات التحويل بالعملات المحلية والأجنبية والى مليون درهم للمحال التي يقتصر عملها على بيع وشراء العملات والشيكات السياحية فقط، وأن يتعهد كل محل بتقديم ضمان بنكي للمصرف المركزي يعادل ٥٠٪ من رأسماله المدفوع .

– قرر مصرف الامارات المركزي الغاء الحسابات الجارية لعملاء البنوك الذين ترتجع لهم اربعة شيكات خلال فترة لا تزيد على سنة، وان تسحب الشيكات التي بحوزتهم، ويمنعون من فتح حسابات جارية والحصول على شيكات لمدة سنة، كما قرر المصرف في تعميم اصدره للحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة في الامارات وضع اسماء المرتجعة شيكاتهم في الحساب الآلي لدى المصرف المركزي حتى يمكن لجميع البنوك الاطلاع على هذه القائمة الكترونيا.

– واكد المصرف انه بذلك لن يكون بالامكان فتح حساب جار لدى بنك اخر لان البنك سيطالب بالتأكد من قائمة الاشخاص الممنوعين من فتح حسابات جارية، كما اكد ان الهدف من هذا التعميم هو الحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة وزيادة الثقة بالشيك كأداة دفع.

سوق الاوراق المالية :

– شكل مجلس الوزراء في نهاية العام لجنة برئاسة رئيس مجلس ادارة مصرف الامارات المركزي لوضع صيغة لانشاء سوق للاوراق المالية في الدولة وعرضها على المجلس لاتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن وتقديم اقتراحات بهذا الشأن الى الحكومة.

– وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة قد تقدمت بمذكرة بخصوص انشاء سوق للاوراق المالية بالامارات، تضمنت خلاصة دراسة ميدانية قامت الوزارة باعدادها واجرت فيها مسحا ميدانيا للشركات المساهمة التي يتم تداول اسهمها في السوق، وكذلك تجارب الدول الخليجية المجاورة في ضوء الدراسة التي قامت

بها بعثة فنية من الوزارة وشملت اسواق السعودية والكويت والبحرين وسلطنة عمان.

– وتضمنت الدراسة حصرا لعدد الشركات المساهمة وعدد الاسهم ورؤوس اموال الشركات المساهمة، وخلصت الى ان سوق الامارات يعتبر ثاني سوق في دول التعاون بعد السوق الكويتية من حيث عدد الشركات التي يتم تداول اسهمها .

– سجل متوسط العائد الاستثماري في تعاملات سوق الاسهم المحلية رقما قياسيا جديدا عام ١٩٩٣، بارتفاعه الى ٥ر٣٢٪ من قيمة الاسهم المتداولة في السوق، مقابل ٥ر٢٣ عام ١٩٩٢ و٥ر١٩٪ عام ١٩٩١.

– ويعود السبب في ارتفاع متوسط العائد الاستثماري لهذا العام بصفة رئيسية الى ارتفاع اسعار اسهم معظم الشركات والمصارف بنسب قياسية لم تحققها منذ سنوات طويلة، اضافة الى ارتفاع نسب الارباح الموزعة على المساهمين عن عام ١٩٩٢، حيث اصبحت سوق الاسهم المحلية من المنافذ الاستثمارية المهمة في الامارات لما تتميز به من ارتفاع في العائد والضمان والسيولة، كما ان عائد الاستثمار في سوق الاسهم المحلية يعتبر اعلى بكثير من عائد الاستثمار في مجالات محلية اخرى، مما جعل نسبة كبيرة من المستثمرين تتجه نحو سوق الاسهم، اضافة الى قيام بعض الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية باستثمار جزء من اموالها في سوق الاسهم المحلية.

قطاع النفط والغاز :

– بلغ احتياطي دولة الامارات من النفط خلال العام ١ر٩٨ مليار برميل، واصبحت بذلك ثالث اكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطي النفطي بعد المملكة العربية السعودية والعراق، كما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي ٥٧٩٥ مليار مترمكعب، واحتلت بذلك المرتبة الرابعة في العالم من حيث احتياطي الغاز.

– اكدت مصادر نفطية في ابوظبي ان شركة بترول ابوظبي الوطنية (ادنوك) قد بدأت خلال العام بتنفيذ خطة تطويرية في مختلف مجالات صناعة النفط في الامارة تمتد حتى عام ١٩٩٧.

– تم في امارة دبي بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١ انشاء شركة بترول الامارات الوطنية المحدودة (اينوك) برأسمال ١٠٠ مليون درهم، وحدد لها هدف تولي مسئولية بعض الشركات التابعة لحكومة دبي التي تعمل في مجال تسويق البترول واقامة مشاريع بترولية جديدة.

– بدأت خلال العام امارة رأس الخيمة بتنفيذ عمليات حفر آبار استكشافية جديدة، وتلقت امارة ام القيوين عروضا للتنقيب عن النفط في خمس مناطق امتياز بحرية وبرية، فيما منحت امارة الفجيرة ترخيصا لشركة يونانية لانشاء مصفاة نفط طاقتها ٣٥ ألف برميل يوميا.

– تؤكد المصادر المسئولة ان النتائج الاولية لعمليات التطوير التي باشرتها امارة ابوظبي في صناعتها النفطية ستظهر نتائجها خلال العام القادم بعد الانتهاء من زيادة الطاقة الانتاجية لحقل باب في المناطق

البرية من نحو ٣٠ الى ١٠٠ ألف برميل يوميا، وزيادة انتاجه من الغاز المصاحب.

– تعاقدت خلال العام شركة بترول ابوظبي الوطنية لبناء ثماني ناقلات للغاز المسيل تبلغ كلفتها الاجمالية حوالي بليوني دولار، وذلك استعدادا لبدء توسيع عمليات نقل الغاز الطبيعي المسيل الى اليابان .

– اعلنت شركة ابوظبي العاملة في المناطق البرية (ادكو) في منتصف العام عن تحقيق اكتشاف نفطي جديد في منطقة رمحان في الجهة الشمالية الشرقية من جزيرة ابوظبي، وباشرت ضمن انشطتها الاستكشافية اجراء عملية مسح زلزالي ثلاثي الابعاد في حقلي شاه وسهل، يتوقع الانتهاء منها في نهاية العام القادم.

– ضاعفت شركة ابوظبي العاملة في المناطق البرية (ادكو) طاقة تخزين النفط الخام في ميناء جبل الظنة بانشائها ثلاثة خزانات جديدة للنفط سعة الواحد منها مليون برميل لترتفع الطاقة التخزينية للشركة من ٣ر٥ الى ٨ر٣ مليون برميل .

– بدأت خلال العام شركة بترول ابوظبي الوطنية (ادنوك) في تنفيذ واحد من اكبر المشاريع التطويرية لحقول الغاز في المناطق البرية من ابوظبي وذلك ببناء منشآت لمعالجة الغاز الطبيعي من ابوظبي قيمته ١ر٣ مليار دولار، ويتضمن المشروع استخراج مكثفات الغاز والكبريت وحقن الابار بالغاز في حقل حبشان.

– كما نفذت خلال العام شركة ابوظبي العاملة في المناطق البحرية (ادما العاملة) مشاريع ضخمة لتطوير طاقتها الانتاجية من النفط والغاز في حقلي ام الشيف وزاكم السفلي، فيما تقوم شركة تطوير حقل زاكم بتطوير حقل زاكم (زادكو) العلوي لتصل طاقته الانتاجية الى نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

– وقعت بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٣ شركة ابو ظبي لتسييل الغاز المحدودة (ادغاز) وشركة كهرباء طوكيو (بتكو) اتفاقا ستقوم شركة ادغاز بموجبه بتزويد شركة بتكو بالغاز المسيل المنتج في مصنع جزيرة داس لتسييل الغاز الطبيعي لمدة ٢٥ عاما وبمقدار خمسة ملايين طن سنويا.

– اعلن خلال العام في امارة الشارقة عن اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حقل كحيف ٢ على بعد ٣٠ كيلومترا من مدينة الشارقة.

قطاع الصناعة :

– بلغت قيمة القروض المقدمة من مصرف الامارات الصناعي خلال العام الحالي ١٤٦ مليون درهم، بزيادة بنسبة ٢٠ ٪ عن قيمة القروض التي قدمها المصرف في العام الماضي ١٩٩٢ ، وبلغت التكلفة الاستثمارية للمشروعات الممولة خلال العام ٣٧٧ مليون درهم، بينما بلغت رؤوس اموالها ١٤٢ مليون

درهم، وشكلت المساهمة المحلية في رؤوس اموالها نحو ٨٧ ٪.

– بلغ عدد المصانع المسجلة بالسجل الصناعي بالدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة في الدولة ٩٠٤ مصانعاً حتى نهاية النصف الاول من العام الحالي ١٩٩٣ ، وقد توزعت هذه المصانع وفقا لاحصاءات منشورة بمجلة شئون الصناعة التي تصدر عن الدائرة الى ٩٤ مصنعا لصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ منها ١١ مصنعا في ابوظبي و٤٤ مصنعا في دبي و٢٦ مصنعا في الشارقة و٧ مصانع في عجمان و٣ مصانع في رأس الخيمة اضافة الى مصنع في الفجيرة.

– كما بلغ عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس والجلود ١١٦ مصنعا منها ١١ مصنعا في ابوظبي وتسعة مصانع في دبي و٥٦ مصنعا في الشارقة و٣٦ مصنعا في عجمان اضافة الى مصنعين في كل من رأس الخيمة والفجيرة.

– وبلغ عدد مصانع الخشب والمنتجات الخشبية والاثاث ٧٠ مصنعا من بينها مصنعان في ابوظبي و١٨ مصنعا في دبي و٤٢ مصنعا في الشارقة وستة مصانع في عجمان اضافة الى مصنع واحد في كل من الفجيرة ورأس الخيمة.

– وبلغ عدد مصانع الورق ومنتجاته ٤٩ مصنعا منها ١٢ في ابوظبي و٢٣ في دبي وتسعة مصانع في الشارقة وخمسة في عجمان.

– وبلغ عدد المصانع الكيماوية ومنتجاتها ومنتجات البترول والفحم والمطاط ١٨٨ مصنعا منها ٢٤ مصنعا في ابوظبي و٥٧ مصنعا في دبي و٧٩ مصنعا في الشارقة و١٤ مصنعا في عجمان وخمسة مصانع في ام القيوين وستة مصانع في رأس الخيمة وثلاثة مصانع في الفجيرة.

– وبلغ عدد مصانع منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ١١٧ مصنعا منها ٢٤ مصنعا في ابوظبي و٣٩ مصنعا في دبي و٢٢ مصنعا في الشارقة وسبعة مصانع في عجمان واربعة مصانع في ام القيوين و١٤ مصنعا في رأس الخيمة وسبعة مصانع في الفجيرة.

– وبلغ عدد مصانع المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات ١٩٩ مصنعا منها ٣٠ في ابوظبي و٨٦ في دبي و٤٩ في الشارقة و١٧ في عجمان و٢ في ام القيوين و١٤ في رأس الخيمة اضافة الى مصنع واحد في الفجيرة، وهناك ٥٩ مصنعا متفرقا منها سبعة في ابوظبي و١٦ في دبي و٣٢ في الشارقة و٢ في كل من عجمان وام القيوين.

– اجرت الدائرة الاقتصادية بالشارقة خلال التسعة شهور الاولى من العام الحالي تقييما لدراسات الجدوى للمنشآت الصناعية التي تقدم اصحابها بطلبات لاقامتها في الشارقة وقررت الدائرة نتيجة عملية التقييم الموافقة على قيام ٤٢ منشأة صناعية تحويلية جديدة بالامارة حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذه المصانع الجديدة ١٢٠ مليون درهم ورأسمالها المدفوع حوالي ٢٤ مليون درهم.

– وجاء في دراسة اصدرها قسم الدراسات والاحصاء بالدائرة ان صناعة المواد الغذائية وصناعة الكيماويات استأثرت باهتمام المستثمرين خلال الفترة المذكورة حيث بلغ رأسمالها المدفوع حوالي ١٨ مليون درهم وبنسبة ٢ر٧٧٪ من اجمالي رأسمال المنشآت الصناعية الجديدة.

– قررت لجنة ترويج الصناعة بالدائرة الاقتصادية بابوظبي اقامة منطقة صناعية جديدة بالمصفح في امارة ابوظبي، وتزويدها بكافة التسهيلات المناسبة من طرق وكهرباء وماء واتصالات لتنشيط استثمارات الصناعات الوطنية الخاصة.

– ومن المتوقع ان تخصص هذه المنطقة للصناعات الخفيفة ولتنمية مصادر الدخل المحلي بابوظبي، ومن المنتظر ان تتوافر بالمنطقة الصناعية الجديدة كافة الخدمات بما في ذلك تأجير المصانع المبنية سابقة التجهيز، ومساكن العمال، وتوفير خدمات التزويد بالعمالة الماهرة والخبرات الوظيفية المطاوبة من جانب اصحاب المصانع والمستثمرين.

– بلغت قيمة الاستثمارات في المنطقة الحرة بجبل علي في امارة دبي نحو ١ر١ مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات الصناعية منها نحو مليار دولار سنويا.

– انعكس ازدهار حركة البناء والتشييد على صناعة مواد البناء المحلية وعلى طاقتها الانتاجية لتتمكن من مواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها وخاصة مصانع الاسمنت والاصباغ والسيراميك والالمنيوم والزجاج والاسلاك الكهربائية والرخام وغيرها، وامكن لعدد من هذه المصانع تصدير فائض الانتاج للخارج خاصة الى دول الخليج الغربية واليمن وبعض الدول الافريقية.

– بلغت القدرة الانتاجية لمصانع الاصباغ العاملة في الدولة (وعددها ٢٠ مصنعا بما فيها مصانع الاصباغ البحرية واصباغ السيارات) نحو ٨٠٠٠ طن شهريا، يستوعب السوق المحلي نحو ٣٠٠ طن منها، ويتم تصدير الباقي الى الاسواق المجاورة.

– يبلغ عدد مصانع الالمنيوم في دولة الامارات العربية المتحدة حوالي ٢٠٠٠ مصنع وورشة صغيرة، وقيمة الاستهلاك السنوي المحلي بلغ ٥٠٠ مليون درهم تقريبا، وصناعة الالمنيوم في الامارات متكاملة حيث يتم انتاجه في (دوبال) وسحبه في شركة الخليج للسحب بجبل علي وتصنيعه في شركات ومصانع محلية.

– وفيما يتعلق بالاسمنت، فان حجم الانتاج السنوي في المصانع الثمانية القائمة يبلغ ٥ر٤ مليون طن تقريبا بينما يبلغ حجم انتاج الاسمنت الابيض (مصنع واحد في رأس الخيمة) حوالي ٢٥٠ ألف طن سنويا، وتستهلك الامارات حوالي ٨٥ – ٩٠ ٪ من الاسمنت والباقي يتم تصديره الى عمان واليمن وقطر.

التجارة الخارجية :

– بلغت تجارة الامارات الخارجية (السلعية) خلال هذا العام نحو ١٤٧ر٩ مليار درهم، وقد سجلت الصادرات النفطية انخفاضا مع زيادة في الواردات، وارتفعت اعادة التصدير بنسبة ١ر٣ ٪، بالمقارنة بما كان عليه في العام المنصرم .

– يقدر فائض الميزان التجاري للدولة بحوالي ٢ مليار درهم عام ١٩٩٣ مقابل ١٦ر٤مليار درهم في عام ١٩٩٢ وحوالي ٢٨ر٧ مليار درهم في عام ١٩٩١ .

– بلغت قيمة الصادرات في هذا العام نحو ٥٩ر٤ مليار درهم شاملة الصادرات النفطية، مقابل ٦٥ر٤ مليار درهم عام ١٩٩٢ ونحو ٦٦ر١ مليار درهم عام ١٩٩١، وبلغت واردات الدولة ٧٣ مليار درهم عام ١٩٩٣ مقابل ٦٤ر٣ مليار درهم عام ١٩٩٢، وبلغت قيمة اعادة التصدير ١٥ر٥ مليار درهم هذا العام، مقابل ١٥ر٣ مليار درهم عام ١٩٩٢، و١٣ر٧ مليار درهم عام ١٩٩١، اي ان جملة التجارة الخارجية (السلعية) بلغت في عام ١٩٩٣ نحو ١٤٧ر٩ مليار درهم مقابل نحو ١٤٥ر١ مليار درهم عام ١٩٩٢، و١٣٠ر٩ مليار درهم عام ١٩٩١.

– ووفق الارقام الصادرة عن دائرة جمارك ابوظبي يتضح ان نسبة الواردات من اجمالي التجارة الخارجية للدولة عبر امارة ابوظبي قد بلغت ٧٧ر٢ ٪ فيما شكلت نسبة اعادة التصدير نحو ١٧ر٨٪ والصادرات غير النفطية ٥٪ تقريبا.

– بلغ حجم تجارة دبي الخارجية غير النفطية خلال هذا العام ١٩٩٣ ، نحو ٦٤ر٣ مليار درهم، منها ٥٠ر٥٣ مليار درهم للواردات، و٣ر٥٤ مليار درهم للصادرات، و١٠ر٢ مليار درهم لاعادة التصدير، وشملت الواردات الماكينات والاجهزة الكهربائية وبلغت قيمتها ١١ر٢ مليار درهم، تليها المنسوجات والاقمشة ٩ر٢ مليار درهم، ومعدات النقل ٥ مليارات درهم، والمعادن الاساسية ومنتجاتها ٦ر٣ مليار درهم، والمنتجات الكيماوية ٢ مليار درهم، والبلاستيك والمطاط ومنتجاتهما ١ر٧ مليار درهم، والصناعات المتنوعة ١ر٦ مليار درهم.

– وطبقا للأرقام الصادرة عن دائرة جمارك الشارقة عام ١٩٩٣ يتضح أن نسبة الواردات من اجمالي التجارة الخارجية السلعية للدولة عبر امارة الشارقة قد بلغت ٨١ر٨٪ ، فيما شكلت نسبة اعادة التصدير ١٧ر١٪ والصادرات غير النفطية ١ر١٪ .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٨ التوقيع على تمديد مدة سريان مذكرة التفاهم حول تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة بين دولة الامارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، لمدة سنتين تم بموجبها زيادة الحصص بنسبة ٦ ٪ عن السنة الماضية.

– صدر خلال العام قانون اتحادي للمعاملات التجارية تسري احكامه على التجار وجميع الاعمال

التجارية التي يقوم بها اي شخص، ويسري على ما اتفق عليه المتعاقدان ما لم يتعارض اتفاقهما مع نص تجاري اخر، وحدد القانون الاعمال التجارية بالاعمال التي يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته واعمال المضاربة التي يقوم بها الشخص لو كان غير تاجر والاعمال المسهلة والمرتبطة بالعمل التجاري، ويشتمل القانون على ٩٠٠ مادة تضم ٤ كتب رئيسية يحتوي الكتاب الاول في القانون على التجارة بوجه عام والتاجر والدفاتر التجارية، اما الكتاب الثاني يتضمن الالتزامات والعقود التجارية والبيع التجاري وسوق الاوراق المالية والوكالة التجارية والتمثيل التجاري، ويتضمن الكتاب الثالث العمليات المصرفية والاعتمادات المستندية والقروض والكفالة والاوراق التجارية، ويحتوي الكتاب الرابع على كل ما يتعلق بالاوراق التجارية والكمبيالات ونظم الافلاس.

قطاع السياحة :

– بدأ قطاع السياحة والفنادق يستحوذ على النصيب الاكبر من الاستثمارات المحلية بدولة الامارات العربية المتحدة، فقد قدرت جملة الاستثمارات المحلية في المجموعات الفندقية والمجمعات السياحية الجديدة في كل من ابوظبي ودبي نحو خمسة مليارات درهم خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

– بدأت السلطات المختصة في الامارات التركيز على القطاع السياحي بهدف تنويع مصادر الدخل، وتتولى شركة ابوظبي الوطنية للفنادق الاشراف على تطوير القطاع الفندقي والسياحي في امارة ابوزبي، ويتولى مجلس ترويج التجارة والسياحة في دبي الاشراف على تطوير هذا القطاع في امارة دبي، وتتولى دائرة الطيران المدني والسياحة في امارة الشارقة مهمة الجذب السياحي في الامارة.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ افتتاح فندق (فورتي جراند) ليكون اعلى مبنى في ابوظبي، اذ يبلغ ارتفاعه ٣١ طابقا، وتقدر تكلفته مائة مليون درهم.

– يقدر عدد السياح الاجانب الذين وصلوا ابوظبي خلال النصف الاول من العام الحالي نحو ١٢ ألف سائح بزيادة قدرها ألف سائح خلال الفترة نفسها من العام السابق، وتعتبر القلاع الاثرية والاماكن التاريخية في ابوظبي والصحراء المترامية الاطراف في منطقتي (تيوا) والعين عنصر جذب سياحي للزوار الاوروبيين.

– من المتوقع ان يشكل مشروع جزيرة اللؤلؤ العملاقة الذي عرف في دوائر صناعة السياحة العالمية باسم (ديزني لاند الامارات)، اكثر عناصر الجذب السياحي في ابوظبي حيث لا يقل المشروع الذي وصلت تكلفته الى ٢ر٥ مليار دولار، في مستواه الفني والترفيهي عن ديزني لاند الامريكية او الاوروبية.

– أدى الطلب على السياحة في دبي الى البدء في انشاء مجموعات فندقية عملاقة، ونظرا لاستضافة دبي للعديد من المعارض التجارية الدولية المتخصصة، بالاضافة الى الاف الزوار فان نسبة الاشغال في

فنادق دبي تصل الى ١٠٠ ٪ معظم اشهر السنة.

– استجابة للطلب المتنامي على الاستثمار في القطاع الفندقي والسياحي قام مجلس ترويج التجارة والسياحة في دبي بطرح ١٤ مشروعا فندقيا جديدا في الامارة، وتؤكد مصادر مجلس ترويج التجارة والسياحة ان هذه التوسعات والفنادق الجديدة بدبي ستسهم في طرح استثمارات بملايين الدراهم في السوق المحلي مما ينعكس ايجابيا على الدخل القومي.

– تحت شعار (اكتشف ابوظبي) شرعت امارة ابوظبي في الاعداد لتنفيذ حملة تسويق واسعة في ارجاء العالم لمعالمها السياحية وخدماتها الفندقية والترويحية على ان يتم تنفيذها اعتبارا من مطلع العام القادم ١٩٩٤، كما يقوم مجلس ترويج التجارة والسياحة بدبي في اقامة معارض سياحية للتعريف بامارة دبي سياحيا في مختلف العواصم الاجنبية بهدف جذب السياح الى الامارة.

قطاع التشييد والبناء :

– حافظ قطاع التشييد والبناء في الامارات على موقعه المتقدم بعد (قطاع النفط) بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ الناتج من هذا القطاع نحو ٢٤ مليار درهم خلال هذا العام ١٩٩٣، وذلك بسبب زيادة عدد ونوعية المشروعات الحكومية، واقبال اصحاب العقارات ورجال الاعمال على الاستثمار في مجال البناء والعقار، وقد تصدرت وزارة الاشغال العامة الاعتمادات المخصصة لمشروعاتها التي بلغت حوالي ٣٥٥ مليون درهم.

– برزت الاتجاهات للبناء العمودي داخل المدن حيث زاد عدد الابراج في كل من ابوظبي ودبي والشارقة، ومن المنتظر ان يتم خلال العام القادم بناء حوالي ١٢ برجا في ابوظبي، و٨ ابراج في دبي، و٣ ابراج في الشارقة، بالاضافة الى بناء ثلاثة ابراج لشركة (اتصالات) في كل من الشارقة والفجيرة ورأس الخيمة.

– اشارت دراسة لجمعية المقاولين في دولة الامارات العربية المتحدة ان متوسط حجم الانفاق السنوي على مشروعات امارة ابوظبي بلغ اربعة مليارات و٢٤٠ مليون درهم، وتقوم دائرة الاشغال في امارة ابوظبي بتنفيذ ٤١ مشروعا حيويا بتكلفة اجمالية تصل الى ٥٢٣٧ مليون درهم، وتشتمل على انشاء طرق وجسور واعمال حفر واستصلاح للموانيء البحرية والمطارات، بالاضافة للمباني الحكومية .

– بينت الدراسة السابق ذكرها ان تكلفة الاعمال التنفيذية لمشروعات الموانيء الحكومية تبلغ حوالي مليارين ونصف المليار درهم، وتقدر تكلفة مشروعات مطار العين الدولي نحو ٣٤٢ مليون درهم، كما ان هناك مشروعات استكمالية يتم تنفيذها في مطار ابوظبي الدولي تشمل مبنى الترانزيت واعمال الطبقات العازلة لاسطح مباني المطار، وكذلك مشروعات الطرق والتقاطعات ومنها تحسين ورفع مستوى طريق

ابوظبي – العين الى مستوى الطرق الدولية السريعة بالاضافة الى العديد من الطرق الداخلية.

– شهدت امارة دبي خلال العام تنفيذ العديد من المشاريع، منها مشروع طريق دبي – ابوظبي الذي تبلغ تكاليفه حوالي ٤٥٠ مليون درهم، ومشروع تقاطعات مركز دبي التجاري العالمي الذي يستغرق العمل فيه حتى عام ١٩٩٦.

– كما شهدت بقية الامارات خلال العام تنفيذ مشروعات تطويرية ومناطق صناعية ومدن جديدة.

وقائع واحداث اخرى :

– بلغ عدد التراخيص التي منحتها دولة الامارات العربية المتحدة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لممارسة الانشطة الاقتصادية والمهن منذ ان دخلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مرحلة التنفيذ حتى نهاية العام، نحو ٢٥٣١ ترخيصا.

– غطى الاكتتاب في اسهم (شركة عمان الامارات) وهي اول شركة مشتركة بين البلدين، والذي انتهى بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٠ بعدما استمر شهرا كاملا، نحو ٨ الى ١٠ اضعاف رأس المال البالغ ٤٠ مليون ريال عماني، مناصفة بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، تساهم حكومتا البلدين بنسبة ٦٠٪ من رأس مال الشركة مناصفة، وتم طرح نسبة ٤٠ ٪ للاكتتاب من قبل مواطني البلدين.

– اعلنت حكومة الامارات انها سمحت اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ بفتح مكاتب تمثيل للمؤسسات الانتاجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية داخل اراضيها دون وجود وكيل محلي.

– تم تعديل اسم صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي الى صندوق ابوظبي للتنمية، ويأتي هذا التعديل على ضوء اتساع نطاق عمليات الصندوق والمشروعات التي يمولها، والتي تشمل بعض الدول الآسيوية والافريقية، وكذلك ادارة بعض المشروعات المحلية مما لم يعد ينسجم مع التسمية القديمة.

– سجلت اسعار الاراضي ارتفاعا في هذا العام بنسب تتراوح بين ٢٠ ٪ لبعض الاراضي التجارية و٨٠ ٪ لبعض الاراضي السكنية مقارنة مع اسعار العام الماضي ١٩٩٢ .

– وقعت غرفة تجارة وصناعة الفجيرة اتفاقا للتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية يقضي بتمكين الغرفة من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المنظمة في مجالات الاستشارات والدراسات والمعلومات الصناعية.

– وقعت غرفة تجارة وصناعة ابوظبي بتاريخ ١٩٩٣/٥/٨ اتفاقية تعاون مع الغرفة التجارية والصناعية للجنوب بصفاقس في تونس، تنص على تعاون الطرفين لتعميق وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين المؤسسات الصناعية والتجارية في كل من تونس وامارة ابوظبي.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٧ توقيع بروتوكول تأسيس مجلس الاعمال المشترك بين اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة من جهة، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات المصرية وجمعية رجال الاعمال المصريين من جهة اخرى، وذلك بهدف تقوية وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين المستثمرين ورجال الاعمال وتوفير سبل تدفق التجارة والاستثمار بين البلدين.

– عقد اجتماع مشترك بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ بين وفد اقتصادي من جنوب افريقيا واعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي تم خلاله بحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وتسهيل اقامة مركز تجاري لجنوب افريقيا بدبي وتسيير رحلات جوية بين البلدين.

احداث سياسية :

– استقبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام عددا كبيرا من الملوك والامراء والرؤساء والوفود السياسية من الدول العربية والاجنبية، وتم خلال مقابلته لهم استعراض مختلف الاوضاع العربية والدولية.

– ترأس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وفد بلاده الى قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ ٢٠ – ١٩٩٣/١٢/٢٢.

– بدأت في ابوظبي بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٢ اجتماعات وزراء خارجية دول اعلان دمشق، تم خلالها مناقشة مجالات التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء الثماني المشاركة في اعلان دمشق.

– اتخذت قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة عشرة قرارا بوقوف دول المجلس الى جانب حكومة دولة الامارات العربية في مطالبتها ايران باعادة الجزر الثلاث التي تسيطر عليها وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى.

القروض :

منح صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٩ قرضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قيمته ٢ر١١٠ مليون درهم (٣٠ مليون دولار) لتمويل مشروع سد (بني هارون).

– منح صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ ١٩٩٣/٧/٩ قروضا للجمهورية اللبنانية قيمته ٨ر٩١ مليون درهم (٢٥ مليون دولار) لتمويل مشروع الاسكان .

– منح صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ قرضا لشركة دلما للاستثمارات السياحية بالمغرب قيمته ٥١ر٤ مليون درهم (١٤ مليون دولار) لتمويل

٤٠٢ فرص الاستثمار :

١٠٤٠٢ امكانيات الاستثمار فى القطاعات المختلفة :

تتمثل اهم فرص الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة فيما يلي :-

- الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على مشتقات الغاز الطبيعي كمصدر للمادة الخام والطاقة.
- الصناعات المكملة للصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي .
- الصناعات الغذائية.
- انشاء مزارع الدواجن وتربية الماشية.
- زراعة النباتات الصحراوية ذات المردود الاقتصادي مثل نبات اليوبوبا .
- الصناعات التركيبية ذات التقنية الحديثة والكثافة الرأسمالية مثل صناعة الاسمدة والفحم البترولي .
- اقامة شركات خدمات وشركات مالية مكملة للصناعات التصديرية في منطقة جبل علي.

٢٠٤٠٢ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
صناعة منتجات خفيفة من الألمنيوم	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١١,١٢ مليون درهم
انتاج وحدات ازالة الرطوبة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٩,٧٦ مليون درهم
انتاج الورق المشكل بالدفع الهوائي	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٩٢,٦١ مليون درهم
انتاج اسلاك كهربائية قابلة للف	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٢,١٨٥ مليون درهم
مشروع انتاج الميونيز	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٦,٥٠ مليون درهم

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع تدوير اطارات السيارات المستعملة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٧,٢١ مليون درهم
انتاج محركات صناعية كهربائية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١,١٠ مليون درهم
انتاج اطقم الحمامات من الرخام	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٢,٠٢ مليون درهم
انتاج معجون اسنان	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٣,٠٦ مليون درهم
انتاج الواح الكريليك	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٦,٥٠ مليون درهم
انتاج سجاد موكيت	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٦,٥٨ مليون درهم
ورشة تصنيع العدد	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٦,١٠ مليون درهم
انتاج الفطر الطازج وتعبئته	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٨,٢ مليون درهم
انتاج اللبن (الزبادي المعمر)	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	١,٠٠ مليون درهم
انتاج قرميد الاسقف الخرساني الخفيف	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٧,٢ مليون درهم
انتاج رقائق بولي ستارين للتعبئة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة أولية	٢,١٠ مليون درهم

٥٠٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف درهم)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف درهم اماراتي)
١٨٠	تجارة، خدمات، صناعة، سياحة، مقاولات.	١٩٩٣		سعوديون	٢٩٦٥٥
				لبنانيون	٧٩٤٠٨
				أردنيون	٤٩٩٣٣
				بحرينيون	١٤٣٩٤
				عمانيون	١١٩٠٤
				كويتيون	٨٣٦٧
				مصريون	٢٤٠٢
				قطريون	٢٣٤٧
				ليبيون	١٦١٧
				سوريون	١٠٢٢
				فلسطينيون	٤٤١
				عراقيون	٤٢١
				صوماليون	١٤٧
				يمنيون	٧٢
				سودانيون	٢٧

(٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة البحرين
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة البحرين
لعام ١٩٩٣

سجل الاقتصاد البحريني تحسنا ملحوظا في ادائه وظهرت بوادر هذا التحسن في الارقام التي نشرتها مؤسسة نقد البحرين عن الميزان التجاري للبلاد، فبعد العجز الكبير الذي سجله خلال عام ١٩٩٢ حقق الميزان التجاري فائضا ملموسا بسبب زيادة الصادرات النفطية وتحسن الصادرات غير النفطية.

كذلك شهد العام جملة من الوقائع والاحداث الهامة كان اهمها على الصعيد المصرفي اصدار نظام حماية الودائع المصرفية، كما زادت حركة تسجيل الشركات المساهمة المعفاة والشركات المنشأة برساميل اجنبية بالكامل بسبب المرونة التي تميزت بها التشريعات البحرينية في هذا المجال، وجاء الميزان التجاري في مجال تبادل المنتجات الوطنية مع دول مجلس التعاون الخليجي لصالح البحرين، كما حققت البحرين فائضا في ميزان مبادلاتها التجارية غير النفطية مع الدول العربية، واستمرت الدولة في تنفيذ سياسات الاعفاءات والحوافز الاستثمارية.

وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٣ تشريعات واجراءات حكومية :

يمكن تلخيص أهم الأحكام التي تضمنتها التشريعات والاجراءات الحكومية المنظمة للانشطة الاقتصادية ذات العلاقة بمناخ الاستثمار، والصادرة خلال العام فيما يلي :

- في قطاع التجارة أصدر وزير التجارة والزراعة القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن الحملات الترويجية حظر بموجبه اجراء اليانصيب أو جمع الاموال كما حظر الحملات الترويجية الضارة بالاقتصاد الوطني أو بالصحة أو المخلة بالآداب العامة، واشترط لأقامة حملات الترويج الحصول مقدما على ترخيص بذلك من ادارة التجارة وشئون الشركات بالوزارة وحدد القرار مجموعة من الضوابط المنظمة لتلك الحملات.

كما صدر عن الوزير القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ للائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن الوكالة التجارية، والقرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ بشأن الرسوم التي تحصل تنفيذا للمرسوم المذكور آنفا.

وأصدر وزير التجارة والزراعة كذلك القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٣ بشأن استيراد قطع الغيار والذي أصبح يحق بمقتضاه للوكيل الحصول على عمولة عن قطع الغيار الاصلية التي يستوردها الغير بقصد الاتجار بحد أقصى مقداره ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة في حدود العشرة آلاف دينار بحريني

الاولى وتتدرج النسبة المستحقة للوكيل في الانخفاض حتى تصل الى ٥ر٠٪ ولا يحق للوكيل الحصول على عمولة بالنسبة لقطع الغيار المستوردة بغرض الاستعمال الشخصي.

كما صدر عن وزير التجارة والزراعة القرار رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ بتشكيل واجراءات لجنة التحكيم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن الوكالة التجارية لتسوية منازعات عقود الوكالات غير محددة المدة اذا رغب احد الطرفين في انهائه رغم معارضة الطرف الآخر. وبمقتضى هذا القرار تتشكل لجنة التحكيم من ثلاثة محكمين يعين كل طرف محكما ليختار المحكمان المعينان محكما ثالثا الذي يكون رئيس لجنة التحكيم. وكفل القرار للجنة التحكيم اتباع اجراءات التحكيم التي تراها محققة لتسوية سريعة وغير مكلفة ومنهية للنزاع بين الطرفين على أن تطبق لجنة التحكيم على موضوع النزاع احكام قوانين البحرين ما لم يتفق طرفا النزاع على تطبيق اجراءات أو احكام قوانين أخرى، وحدد القرار لصدور قرار لجنة المحكمين ٩٠ يوما من تاريخ بدء عملها يكون لوزير التجارة بعدها اذا لم يطلب الطرفان اطالة هذه المدة اتخاذ قرار بانهاء مهلة اللجنة وتشكيل لجنة تحكيم جديدة من ثلاثة محكمين يعينهم في قراره لتتولى الفصل في النزاع.

وأصدر مجلس ادارة سوق البحرين للأوراق المالية القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن قيد الشركات المساهمة البحرينية المقفلة في سوق البحرين للأوراق المالية محددا الشروط الواجب توافرها في الشركات الساعية لقيد نفسها لدى السوق وهي أن تكون الشركة مستوفية لجميع الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة المقفلة كما حددت في المرسوم بقانون رقم (٢٨٩) لسنة ١٩٧٥ للشركات التجارية وتعديلاته، والا يقل رأسمالها المدفوع عن ٢٠٠ ألف دينار بحريني أو ما يعادله بالعملات الأخرى، وألا يقل عدد اسهمها الصادرة عن ٢٠٠ ألف سهم، وأن تكون الاسهم مدفوعة بنسبة ٥٠٪، وألا تقل قيمة السهم الصادر للشركة في السوق عن النسبة المدفوعة من القيمة الاسمية للسهم، وأن تصدر الشركة التقارير المالية السنوية والحسابات الختامية المدققة خلال ٦ شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة، وأن يكون للشركة مكتب تحويل وتسجيل في البحرين اذا كانت تمارس نشاطها في الخارج، وأن تكون أوضاعها المالية سليمة من حيث الموجودات والسيولة وتوازن الهيكل المالي وكفاءة الاداء، وأن تكون الشركة قد حققت ارباحا خلال السنتين السابقتين لتاريخ تقديم الطلب أو خلال ثلاث سنوات من الخمس سنوات الأخيرة، وأن تلتزم بما جاء في اتفاقية قيد الشركات المساهمة المقفلة وأن تستوفي أية شروط أخرى يقررها مجلس ادارة السوق من وقت لآخر. ويجوز لمجلس ادارة السوق أن يستثني الشركات من بعض الشروط السابقة حتى تستكمل اجراءات وشروط قيدها.

كما أصدر وزير التجارة والزراعة القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ باللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ في شأن العلاقات التجارية.

وصدر المرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٣ بانشاء مركز البحرين للتحكيم التجاري الدولي والذي يختص بالتحكيم في كل نزاع تجاري يتفق طرفاه كتابة على تسويته عن طريق التحكيم بواسطة هيئة التحكيم في المركز سواء ورد اتفاقهما في عقد أو في اتفاق مستقل ولو بعد نشوء النزاع بشرط أن يكون النزاع ذا طابع دولي وفقا للتعريف الوارد في القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (اليونسترال) لعام ١٩٨٥.

وعن مجلس الوزراء صدر القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٣ بتشكيل لجنة الترويج والتسويق الخارجي وحدد مدة عضويتها بثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتختص اللجنة بكافة أنشطة الترويج والتسويق الخارجي والعمل على جذب الاستثمارات الخارجية ولها في ذلك وضع أسس وسياسات واستراتيجيات الترويج والتسويق الخارجي والتنسيق بين الأجهزة الحكومية لتلافي الازدواجية واستخدام كافة الامكانيات المتاحة للوزارات والاجهزة الحكومية من أجل تسويق وترويج افضل لدولة البحرين في الخارج.

كما صدر المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية حقوق المؤلف ويحمي هذا القانون مؤلفي المصنفات المبتكرة الادبية والعلمية والفنية والثقافية بصفة عامة مهما كان نوعها أو قيمتها أو طريقة التعبير المستعملة فيها أو الغرض من تأليفها وفي نفس هذا الاطار فقد صدر عن وزارة الاعلام القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٣ بانشاء مكتب لحماية حقوق المؤلف.

وصدر كذلك المرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٣ في شأن تعديل الفقرة ١ من المادة ٤٧٩ من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ وقد اتاح هذا التعديل لصاحب الشيك أو لحامله أن يشترط عدم وفائه نقدا بأن يضع في صدره عبارة " للقيد على الحساب" أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى.

– أما في نطاق حماية البيئة فقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٢١) لسنة ١٩٩٣ بانشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، وحدد القرار مهمة اللجنة في توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على الحياة الفطرية والمحافظة على التراث الطبيعي والتنوع البيئي وحماية الانواع النادرة المهددة بالانقراض.

– وفي اطار تنظيم علاقات العمل صدر المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٣ باضافة مادة جديدة برسم (٣٠٢) مكررا الى قانون العقوبات الصادرة بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ وتقضي هذه الاضافة بمعاقبة كل من استخدم عمالا سخرهم في أي عمل من الأعمال أو احتجز بغير مبرر اجورهم كلها أو بعضها بالحبس وبالغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين.

– أما فيما يخص تنظيم الملكية العقارية فقد صدر المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ بتعديل احكام المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بتنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للعقارات المبنيه

والآراضي لمدة خمس سنوات أخرى اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٩٠.

- أما فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمصرفية فقد صدر عن مؤسسة نقد البحرين القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٣ باصدار أوراق نقد وعملة معدنية جديدة من فئة العشرين دينارا* والعشرة دنانير والخمسة دنانير ومن فئة الدينار ونصف الدينار ومن المسكوكات المعدنية من فئة ١٠٠ فلس و ٥٠ فلسا و٢٥ فلسا و ٥ فلوس. ونص القرار على استمرار تداول الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية القديمة جنبا الى جنب مع الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية الجديدة الى حين سحبها وحتى اشعار آخر.

كما صدر عن المؤسسة القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ باصدار لائحة نظام حماية الودائع والتي تقضي بتعويض اصحاب الودائع المؤهلة لدى المصارف المشاركة في النظام اما بمبلغ ثلاثة أرباع القيمة الاجمالية لجميع الودائع المؤهلة لدى المصرف المشارك أو خمسة عشر الف دينار بحريني بصرف النظر عن عدد ونوع وقيمة وعملة الودائع المؤهلة التي تخص المودع لدى المصرف المعني. واستبعد القرار ودائع كل من حكومة دولة البحرين والجهات التابعة لها أو المشاركة فيها بنسبة ٥٠٪ أو أكثر أو أية مصارف حكومية بما في ذلك مؤسسة النقد أو مشاركة مالكه للمصرف المشترك أو المدراء أو المساهمين بأكثر من ٥٪ من رأس المال باسهم تفضيلية أو عادية وأي أشخاص لم تعرف هوياتهم. واستثنى القرار كذلك اية ودائع يتقرر أنه تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة أو غير سليمة. وعرف القرار الودائع المؤهلة للتعويض بانها الودائع التجارية أو تحت الطلب أو التوفير أو الودائع لأجل بالدينار البحريني أو بالعملات الاخرى وشهادات الايداع الصادرة بالدينار البحريني أو بالعملات الأخرى.

٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية : -

تم خلال شهر كانون ثاني/يناير ١٩٩٣ توقيع مذكرة تفاهم بين كل من البحرين والامارات العربية المتحدة والكويت لانشاء كابل بحري من الالياف البصرية لتعزيز اجهزة ووسائل الاتصالات بين الدول الثلاث.

- وقعت البحرين وجمهورية مصر العربية خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣ اتفاقا بانشاء لجنة مشتركة بينهما للتعاون الثنائي عهدت اليها الدولتان التشاور والتنسيق في القضايا السياسية التي تهم البلدين والتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والاعلامي وتعزيز اوجه التعاون القضائي والقانوني بين البلدين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وبرامج التعاون الموقعة بين البلدين.

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠ التوقيع على اتفاقية الخدمات الجوية بين البحرين وجمهورية مصر العربية.

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ التوقيع على اتفاق للتبادل التجاري بين حكومة دولة البحرين وحكومة

---

* الدينار البحريني يعادل ٢٫٦٥٢ دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

جمهورية مصر العربية بهدف توطيد اواصر الصداقة وتعزيز وتطوير التبادل التجاري بين البلدين على اساس المصلحة المشتركة.

– اضيفت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ ثلاثة بنود جديدة الى الاتفاقية الاعلامية بين دولة البحرين وجمهورية مصر العربية تتعلق بالتنسيق في مجالات التعاون الخاصة بالاقمار الصناعية والتنسيق في مجال تبادل الرسائل الاذاعية والبث التلفزيوني.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٠ التوقيع على بروتوكول للتعاون بين مجلسي الشورى البحريني والمصري لتنسيق المواقف في المحافل العربية والدولية ولتبادل الخبرات بين المجلسين.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ التوقيع على اتفاقية للتعاون والتنسيق بين الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية من جهة وغرفة تجارة وصناعة البحرين بغرض تطوير ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

٢٠٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– اتفقت حكومة البحرين وجمهورية كرواتيا حسب بيان صدر عن وزارة الخارجية البحرينية بتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ على اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء وفقا لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ وذلك اعتبارا من تاريخ البيان.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٤ الاعلان عن موافقة البحرين على الانضمام الى اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات عبر الاقمار الصناعية الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥.

– ابرمت حكومتا البحرين وتركيا في ١٩٩٣/١/٢٩ اتفاقية ثقافية بينهما تهدف الى فتح قنوات التبادل الثقافي والتربوي والعلمي ولتعزيز التعاون في المجال الثقافي من خلال تبادل الوفود الثقافية والتربوية واقامة الاسابيع الثقافية.

– اقرت البحرين بموجب مرسوم اميري بتاريخ ١٩٩٣/٢/٤ اتفاقيات ثنائية بشأن الخدمات الجوية مع عشر دول هي: حكومة الاتحاد السويسري والمانيا(والمغرب) وكل من هولندا وبروناي وقبرص وسنغافورة والفلبين والنمسا واندونيسيا.

٣٠٣ وقائع واحداث:

الميزانية العامة للدولة :

– بلغت ايرادات الدولة في ميزانية السنة المالية ١٩٩٣ مبلغ ٥٨٠ مليون دينار بحريني ، كما بلغت المصروفات العامة مبلغ ٦٤٣ مليون دينار بحريني، اي بعجز ٦٣ مليون دينار بحريني، تم تغطيته

بالاقتراض المحلي.

في القطاع المالي والمصرفي :

- سجل المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية بنهاية عام ١٩٩٣ نموا بلغ ٦٣٧ مليون دينار او بنسبة ٩ر٢٣ بالمائة ليصل المجموع الى ٩ر٣٢٩٩ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٣ .

- بلغت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية بنهاية عام ١٩٩٣، ٨ر١٢٧ر١ مليون دينار، وقد بلغت الودائع بالدينار البحريني ٢ر٧٢٦ مليون دينار، وبلغت الودائع بالعملات الاجنبية ٤ر٤٠١ مليون دينار، اما ودائع القطاع العام فقد بلغت خلال الفترة نفسها ٧ر٣٧٢ مليون دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية التي قدمت الى المقيمين بنهاية عام ١٩٩٣، ٥ر٧٨٩ مليون دينار.

- بلغ اجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية ٩ر٦٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٣ .

- ويشير تحليل معاملات الوحدات المصرفية الخارجية الى ان القروض المقدمة للعملاء من غير البنوك شكلت ٢٨ بالمائة من اجمالي الموجودات، بينما شكلت الودائع ١ر٣٢ بالمائة من اجمالي المطلوبات، وبلغت مطلوبات البلدان العربية ٢ر٣٠ مليار دولار،اي ٢ر٥٠ بالمائة، من المجموع الكلي، بينما بلغت القروض التي منحت للبلدان العربية ٦ر٢١ مليار دولار، اي ٩ر٣٥ بالمائة من المجموع الكلي.

- قررت مؤسسة نقد البحرين استكمالا للاجراءات التي اتخذتها مؤخرا بشأن مد مظلتها الرقابية لتشمل كافة انواع الصناديق الاستثمارية التي تصدرها المؤسسات المالية والمصارف ان تشمل مسئولياتها الاشرافية على هذه المؤسسات مراجعة الانظمة الاساسية للشركات والمصارف المتخصصة في انشاء صناديق الاستثمار والادوات المالية المختلفة.

- قررت مؤسسة نقد البحرين الزام كافة البنوك العاملة في البلاد بما فيها البنوك الاسلامية باعداد ميزانياتها وحساباتها الختامية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ابتداء من عام ١٩٩٢ ، واكدت المؤسسة في تعميم لها على ضرورة استخدام البنوك في حساباتها المجمعة نفس السياسات التي تم تطبيقها في اعداد كشوفات حساباتها المالية، على ان تقدم هذه التقارير في موعد اقصاه مارس/ آذار من كل سنة، وطالب التعميم ان تقدم البنوك الى ادارة مراقبة البنوك بالمؤسسة نسخة من الحسابات المعتمدة، مرفقا بها تقرير المدقق الخارجي لادارة البنك، والحسابات المدققة التي تتعلق بالفروع والشركات التابعة، الى جانب تصنيف التسهيلات المالية التي يمنحها البنك، بالاضافة الى ضرورة موافقة مؤسسة النقد قبل قيام اي بنك بتخفيض احتياطياته الخاصة به او بنسب توزيع الارباح على حملة الاسهم والمساهمين.

- سعت مؤسسة نقد البحرين منذ توليها مسئولية اصدار اذونات الخزانة الاسبوعية نيابة عن حكومة دولة البحرين لفترة استحقاق ٩١ يوما الى اصدار مجموعة جديدة من الاصدارات بواقع ١٠ ملايين

دينار اسبوعيا ، وقد بلغت جملة اصداراتها خلال عام ١٩٩٣ مبلغ ٥٢٠ مليون دينار.

– وقع صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس ادارة مؤسسة نقد البحرين على اول نظام لحماية الودائع المصرفية بالبحرين كأول نظام يعمل به في منطقة الخليج اعتبارا من يوم ٢٤/ ١٩٩٣/١١.

– وتضمن النظام تأسيس مجلس يسمى بمجلس حماية الودائع، ويختص بتنفيذ مشروع حماية الودائع، وتحديد واقرار المساهمات والتعويضات في حالات تصفية البنوك، ويضم المجلس ومدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد عضوين يمثلان مؤسسة نقد البحرين يرشحهما محافظ المؤسسة على ان يكون احدهما رئيسا للمجلس، ويضم ايضا اربعة اعضاء يمثلون المؤسسات المصرفية التجارية في البحرين ويتم ترشيحهم من قبل محافظ مؤسسة النقد بالتشاور مع جمعية المصرفيين البحرينية الى جانب عضوين يمثل احدهما وزارة المالية والاقتصاد الوطني والآخر وزارة العدل والشئون الاسلامية يقوم بترشيح كل منهما الوزير المختص بالاضافة الى عضو يمثل غرفة تجارة وصناعة البحرين يرشحه رئيس مجلس ادارة الغرفة.

– انعقد في البحرين بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١١ المؤتمر السنوي لاعضاء لجنة الرقابة والاشراف على الوحدات المصرفية الخارجية، حيث اكد محافظ مؤسسة نقد البحرين في كلمة افتتح بها المؤتمر ان البحرين تأتي في مقدمة الدول خارج الدول العشر العظمى التي فاجأت لجنة بازل بتمكن مصارفها من الوفاء بنسبة الحد الادنى لملاءة رأس المال، وهي ٨ بالمائة، بحوالي ١٨ شهرا قبل الموعد المحدد لمقابلة تلك النسبة من قبل البنوك في العالم.

– أما فيما يتعلق بالمسائل النقدية فقد صدر عن مؤسسة نقد البحرين القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٣ باصدار أوراق نقد وعملة معدنية جديدة من فئة العشرين دينار ، والعشر دنانير والخمسة دنانير ومن فئة الدينار ونصف الدينار، ومن المسكوكات المعدنية من فئة ١٠٠ فلس و ٥٠ فلسا و ٥ فلوس ، ونص القرار على استمرار تداول الأوراق النقدية والمسكوكات القديمة جنبا الى جنب مع الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية الجديدة الى حين سحبها وحتى اشعار آخر .

الاداء الاقتصادي :

– بين وزير المالية والاقتصاد الوطني في تصريحات صحفية نشرت في نهاية العام في الصحف المحلية أن الاقتصاد البحريني حقق معدلات نمو ايجابية خلال عام ١٩٩٣ ويتوقع له ان يحقق المزيد من النمو خلال عام ١٩٩٤، مشيرا الى ان تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين والعديد من الصناديق ومؤسسات التمويل الدولية قد اكدت على سلامة توجهات الاقتصاد البحريني، كما اكدت هذه التقارير العالمية ان

اقتصاد البحرين يحقق حاليا معدلات نمو متوازنة، وانه قابل للنمو المتوازن كذلك خلال السنوات القادمة.

– وصرح المصدر نفسه بان الدخل القومي للبحرين قد حقق في عام ١٩٩٣ نسبة نمو تراوحت ما بين ٥ر٣ – ٤ ٪ ويتوقع لهذه النسبة الاستقرار او النمو في عام ١٩٩٤.

– بلغ الدخل القومي للبحرين مليارا و٣٦٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ وفقا لبيان حديث للحسابات القومية لدولة البحرين نشر في عام ١٩٩٣، ويتوقع له ان يرتفع الى مليار و٤١٩ مليونا و٦٠٠ ألف دينار بحريني عام ١٩٩٣.

– اكدت دراسة حديثة استندت في توقعاتها الى احصائيات صندوق النقد الدولي حول اقتصاديات البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي الى ان عائدات البحرين من النفط سوف تصل بنهاية عام ١٩٩٣ الجاري الى ٨٨٩ مليون دولار امريكي مقابل ٧١٠ ملايين دولار عام ١٩٩٢ اي بزيادة قدرها ١٧٩ مليون دولار خلال عام واحد.

الخصخصة :

– اكد وزير المالية والاقتصاد الوطني في تصريح له نشرته الصحف المحلية في يوم ١٩٩٣/١٢/١٥ انه من المقرر ان يتم خلال عام ١٩٩٤ تنفيذ خطة الحكومة الرامية الى بيع حصتها في الشركات العاملة في قطاع الخدمات الى القطاع الخاص ضمن برنامج شامل للخصخصة في البلاد، واوضح المسئول البحريني ان الجهات المعنية تتدارس الوسائل التنفيذية لهذا البرنامج، حيث سيتم بيع اسهم الحكومة في شركات الخدمات من خلال سوق البحرين للاوراق المالية ومن المقرر ان يتم التنفيذ على عدة شركات يجري العمل على حصرها واكد ايضا انه تم مؤقتا استبعاد فكرة تنفيذ الخصخصة على الشركات المنتمية لقطاع الصناعات الثقيلة على ان تتم دراسة امكانية تنفيذ برنامج الخصخصة عليها فيما بعد.

– وفي اطار هذه السياسة تم في ايار/مايو ١٩٩٣ بيع مشروع الابقار التابع لوزارة التجارة والزراعة الى القطاع الخاص وهو من المشاريع النموذجية الارشادية التي تبنتها الوزارة بقطيع قوامه ٣٥٠ بقرة فريزيان تكاثرت فيما بعد لتشكل قطيعا ضخما تم بيع ابقاره الى المربين في القطاع الخاص الذين سوف يواصلون بيع البان تلك الابقار الى الشركة، كذلك باعت الوزارة مشروع الاسماك الحكومية ومشروع الالبان بالكامل لشركة بانز كما تم بيع مشروع التمور الى نفس الشركة.

سوق الاوراق المالية(البورصة) :

– سجلت أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المسجلة لدى سوق البحرين للأوراق المالية خلال عام ١٩٩٣ م ، وللعام الرابع على التوالي، ارتفاعا ملحوظا اذ ارتفعت القيمة السوقية الاجمالية لأسهم هذه

الشركات من مليار و ٦٥٠ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ م الى مليارين و ١٢٠ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٣ م بارتفاع نسبته ٥ر٢٨٪ وارتفع مؤشر أسعار الأسهم (مؤشر البحرين) ، الذي يقيس أداء خمسة وعشرون (٢٥) شركة من الشركات المتداولة أسهمها في السوق البالغة (٣٢) شركة ، ارتفع من ٤٢ر١٥٠٩ نقطة حسب أسعار اقفال عام ١٩٩٢ م الى ٣٠ر١٩٢٨ نقطة حسب أسعار اقفال عام ١٩٩٣م بارتفاع بلغ ٨٨ر٤١٨ نقطة أو بنسبة ٧٥ر٢٧٪.

– واستمرت حركة الأسهم المتداولة في السوق خلال عام ١٩٩٣ في الارتفاع من حيث قيمة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المتممة، اذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة ١٦ر٠٠٤٤٦ر٩٦ دينار مقارنة مع ٩٩٦ر١٠٤ر٦٣ دينار لعام ١٩٩٢ بارتفاع نسبته ٨ر٥٢٪ ، وبلغ عدد الصفقات المتممة ٨ر٨٤٥ صفقة مقارنة مع ٧٩٧ر٥ صفقة متممة خلال عام ١٩٩٢ م بارتفاع نسبته ٦ر٥٢٪ .

– وباستعراض نشاط حركة تداول اسهم القطاعات المختلفة يتبين بأن قطاع البنوك والشركات الاستثمارية قد احتل المرتبة الاولى من حيث قيمة الاسهم المتداولة اذ بلغت قيمة اسهم القطاع المتداولة ٣٨ر٦٣٣ر٧٣٠ دينار ، اي ما نسبته ٤٠٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة لجميع القطاعات، وبلغت كمية اسهم القطاع المتداولة ١٥٤ر٥٩٣ر٢٢٢ سهما، بنسبة ٥٧٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة لجميع القطاعات.

– وجاء قطاع البنوك التجارية في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٨٨١ر١٨٤ر٣٢ دينارا بنسبة مقدارها ٤ر٣٣٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة لجميع القطاعات، وبلغت كمية اسهم القطاع المتداولة ٨٥ر٠٨٩ر١٠٤ سهما بنسبة ٢٧٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة في السوق خلال عام ١٩٩٣.

– وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع الخدمات حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٥٠٠ر٦٦٤ر١٧ دينار بنسبة ٣ر١٨٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة لجميع القطاعات، وبلغت كمية اسهم القطاع المتداولة ٧٥٤ر٣٦٣ر٣٤ سهما بنسبة ٨ر٨٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة لجميع القطاعات .

– واحتل قطاع الفنادق المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة لهذا القطاع ١١٥ر٨٦٣ر٤ دينارا بنسبة ٥٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة لجميع القطاعات، وبلغت كمية أسهم القطاع المتداولة ٤٦د٠٩٢ر١٥ سهما بنسبة ٩ر٣٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة في السوق خلال عام ١٩٩٣ .

– وجاء قطاع التأمين في المرتبة الخامسة حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٢٧٧ر٠١٤ر٢ دينار بنسبة ٢٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة في السوق خلال عام ١٩٩٣ ، وبلغت كمية اسهم القطاع المتداولة ٣٥ر٠٩٤٤ر٧ سهما بنسبة ٢٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة لجميع القطاعات.

– اما قطاع الصناعة فقد احتل المرتبة السادسة والاخيرة، اذ بلغت قيمة اسهمه المتداولة ١١٧ر٠٨٥ر١

دنانير بنسبة ١٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة في السوق خلال عام ١٩٩٣ ، وبلغت كمية اسهم القطاع المتداولة ٤ر٦٧٣ر٣٩٤ سهما بنسبة ١ر٢٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة لجميع القطاعات.

– وخلال عام ١٩٩٣ امتد نشاط حركة التداول في السوق الى ٢٤٧ يوم عمل، مقارنة مع ٢٥١ يوم عمل لعام ١٩٩٢ ، وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الاسهم المتداولة خلال عام ١٩٩٣ ما قيمته ٣٩٠ر٤٧٠ دينار، مقارنة مع ٢٥١ر٤١٤ دينارا لعام ١٩٩٢ بارتفاع نسبته ٥٥ ٪، وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة ما مقداره ١ر٥٧٧ر١٥٤ سهم مقارنة مع ٧٥٦ر٩٧٨ سهم لعام ١٩٩٢ بارتفاع نسبته ١٠٨٪ ، أما المتوسط اليومي لعدد الصفقات المتممة في السوق فقد بلغ (٣٦) صفقة لليوم الواحد مقارنة مع (٢٣) صفقة خلال عام ١٩٩٢ بارتفاع نسبته ٥ر٥٦٪.

وفي مجال النفط والغاز :

– بلغ انتاج البحرين من النفط الخام خلال الشهور التسعة الاولى من العام ٤٠ر٨ ألف برميل يوميا مسجلا انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع الانتاج خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ الانتاج ٤١ر٢ ألف برميل يوميا.

– بلغ انتاج مصفاة البحرين من المنتجات النفطية خلال الشهور التسعة الاولى من العام ٢٤١ر٦ ألف برميل يوميا مقابل ٢٥٦ر٧ ألف برميل يوميا في نفس الفترة من العام الماضي.

– بلغت كمية النفط الخام التي استوردتها البحرين في الشهور التسعة الاولى من العام ما يعادل ١٩٤ر٢ ألف برميل يوميا، بينما كان مجموعها ٢٠٦ر١ ألف برميل يوميا خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٢.

– بلغ انتاج الغاز الطبيعي خلال الشهور التسعة الاولى من العام ٩٥٦ مليون قدم مكعب يوميا، مقابل ٨٨٤ مليون قدم مكعب يوميا خلال نفس الفترة من العام الماضي ١٩٩٢، وبلغ انتاج الغاز المصاحب خلال نفس الفترة من العام ٢٠٤ مليون قدم مكعب يوميا، منخفضا عما كان عليه لنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغ ٢١١ مليون قدم مكعب يوميا.

– كما بلغ انتاج المنتجات البتروكيماوية في العام الحالي ما مجموعه ٢ر٣٢٤ طنا متريا يوميا.

– بدأ في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ برنامج الحفر الاستخلاصي المدعم عن النفط في المنطقة الجنوبية من البحرين بالقرب من الرفاع والحنينية اضافة الى المنطقة الشرقية، وسوف تقوم شركة بنوكو التي تتولى هذه المهمة باستخدام طريقة الغمر المائي، حيث يتم ضخ الماء في الآبار القديمة لدفع النفط في الآبار الجديدة لاستخراجه.

– اكد مصدر في صناعة النفط ان البحرين تدرس خطة جديدة لتحديث مصفاتها القديمة لانتاج منتجات

بترولية عالية الجودة مثل البنزين الخالي من الرصاص، وبين المصدر ان الدراسة المتوقع الانتهاء منها في منتصف عام ١٩٩٤ المقبل ستأخذ بعين الاعتبار بعض المزايا المطلوبة في المنتجات في دول الشرق الاقصى ومنطقة الخليج، وانها ستختار نوع التكنولوجيا لانتاج انواع مختلفة من المنتجات البترولية، ولكنها لن تزيد من قدرة الطاقة الانتاجية للمصفاة الحالية البالغة ٢٥٠ر٠٠٠ برميل من النفط يوميا.

في مجال الصناعة :

- بلغ مجموع التراخيص الصناعية التي اصدرتها وزارة التنمية والصناعة حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، ٧١ ترخيصا صناعيا، منها ١٦ ترخيصا للالمنيوم والمعادن، وعشرة تراخيص للبتروكيماويات والبلاستيك، وسبعة لمواد البناء، وعدد مماثل للاجهزة والميكانيكا، وتسعة للاغذية والمياه، وسبعة للملابس الجاهزة، وخمسة لمصائد الاسماك، واربعة للذهب والمجوهرات، وواحد للتبغ والسجائر، وكذلك للعطورات ومستحضرات التجميل والاثاث الخشبي.

- من جهة اخرى قام قسم التسجيل والمعلومات بالوزارة حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بتسجيل وتجديد تسجيل ١٢٥ مصنعا، وقام القسم بادخال البيانات التفصيلية عن هذه المصانع في برنامج اعد خصيصا لهذا الغرض.

- ارتفعت حصة حكومة البحرين في شركة المنيوم البحرين (البا) لتصبح ٧٧٪ مقابل ٧٥٪ قبل مشروع التوسعة، واوضح مدير عام الشئون المالية والادارية بالشركة ان تغييرا في نسب المساهمين بالشركة قد حدث بعد الانتهاء من مشروع التوسعة اثر رفض الشركة الالمانية (بريند انفيستمينت) دفع حصتها في مبلغ ١٥٠ مليون دولار امريكي هي مبلغ الفرق بين كلفة التوسعة البالغة ١ر٤٥مليار دولار وقيمة القرض الذي حصلت عليه البا لانجاز التوسعة وقدره ١ر٣مليار دولار امريكي، واصبحت بهذا حصة البحرين في البا ٧٧٪ والسعودية ٢٠٪ وانخفضت حصة الشركة الالمانية الى ٣٪ فقط.

- حققت شركة المنيوم البحرين (البا) انتاجا قياسيا بلغ ١٠٤٦٣٧ طنا متريا من سبائك وقوالب الالمنيوم الاولي وذلك حتى اواخر شهر اذار/مارس من عام ١٩٩٢، كما اظهرت معطيات الاسابيع الاثنى عشر الاولى من هذا العام تجاوزا للخطة الانتاجية بمقدار ٢٥٠٠ طن متري، اثر اكتمال تشغيل خط الصهر الرابع البالغة طاقته ٢٣٥ر٠٠٠ طن متري.

- وخلال تلك الفترة حققت تكنولوجيا الصهر الجديدة للخط الرابع انتاجا فعليا قدره ٥٥ر٠٨٤ طنا متريا بزيادة قدرها ١ر٣٧٠ طنا متريا عن الخطة المقررة، كما تجاوزت خطوط الصهر الثلاثة الاصلية الخطة الانتاجية باكثر من ٤٩ر٥٠٠ طن متري.

- تؤكد مصادر شركة المنيوم البحرين (البا) ان التوسعة الحديثة التي بلغت كلفتها ١ر٤٥ بليون دولار

امريكي قد ضاعفت الطاقة التصميمية للمصهر الى ٤٦٠ر٠٠٠ طن متري في السنة، وجعلت البا اكبر مصهر خارج كتلة دول الكومنولث المستقلة (روسيا).

- ارتفعت مبيعات الشركة البحرينية - السعودية لتسويق الالمنيوم (بالكو) التي تقوم بتسويق منتجات شركة المنيوم البحرين (البا) خلال النصف الاول من العام بنسبة ٣ر٩٤ بالمائة، لتصل الى ٧٨٩ر٢٠٩ طنا متريا مقارنة بـ ٩٨٢ر١٠٧ طنا متريا تم تسويقها خلال الفترة نفسها، وذلك نتيجة استكمال التوسعة في (البا) باضافة خط الصهر الرابع الذي ضاعف الطاقة الانتاجية.

- اسفرت الجهود المبذولة في الترويج لموقع البحرين عالميا في مجال الاستثمارات الاجنبية في قطاع الالمنيوم عن قيام ١٦ شركة اجنبية (اوروبية وجنوب افريقية) بزيارات للبحرين والتباحث مع المسئولين في القطاعين الرسمي والخاص فيما يتعلق بانشاء مشاريع مشتركة او مشاريع ذات رأسمال اجنبي ١٠٠٪.

- قررت وزارة التنمية والصناعة فرض رسوم على مصانع الملابس الجاهزة يتم تخصيصها لبرامج تدريب القوى الوطنية العاملة في هذه الصناعة التي تستوعب ٤٢٠٠ عامل من بينهم ٨٥٠ بحرينيا، وحددت الرسوم بنسبة ١٪ من قيمة كل متر مربع موجه للتصدير. وتقرر كذلك رفع نسبة البحرنة الواجب توافرها في المصانع من ٢٠ الى ٢٥ بالمائة لتأهيلها للحصول على نصيب من حصة البحرين في نظام (الكوتا) الامريكي.

- اوضحت احصائية حديثة ان صادرات البحرين من الملابس الجاهزة حققت ارتفاعا يزيد عن ٥٠٪، حيث وصلت قيمة الصادرات حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ الى ٩ر٢١ مليون دينار، مقابل ٤ر١٤ مليون دينار لعام ١٩٩٢، وتنفرد الولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٩٥ بالمائة من صادرات الملابس الجاهزة البحرينية.

- خصصت وزارة التنمية والصناعة ما يزيد على ٦٠٠ ألف متر مربع في المناطق الصناعية لاقامة ٤٠ مشروعا صناعيا كلفتها ٤٠ مليون دينار، ومن اهم هذه المشاريع مصنع درفلة الورق لشركة العليان كمبرلي كلارك، ومصنع البحرين لانتاج ورق التغليف، ومصنع للنسيج، ومصنع للاحذية واللوازم الرياضية ومصنع لانتاج مادة السلفايت الكيماوية.

- اجرت وزارة التنمية والصناعة خلال العام بالتعاون مع شركة كي. بي. ام. جي فخرو مسحا ميدانيا شمل دول مجلس التعاون الخليجي للتعرف على وضع الصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية الحالية للوقوف على حجم الطلب الحالي لبعض المنتجات الدوائية والمستلزمات الطبية.

- اكد وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في كلمة القاها بمناسبة افتتاح ندوة تمويل وضمانات الصادرات التي عقدت في المنامة في يوم ١٩٩٣/١١/٢١ ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في البحرين قد ارتفعت الى حوالي ٢٠٪، مشيرا الى انه قد صاحب ذلك زيادة في

استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال، مما ادى الى زيادة حجم صادرات البحرين من المنتجات السلعية غير النفطية الى حوالي ٣٥٠ مليون دينار.

– بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تنفيذ اول مشروع صناعي سعودي امريكي مشترك في البحرين لانتاج الورق بكلفة قدرها ٣٣ مليون دولار امريكي، يساهم الجانب السعودي بنسبة ٥١٪ والجانب الامريكي بنسبة ٤٩٪ من رأسمال المشروع، ومن المقرر ان يبدأ المشروع انتاجه في نهاية عام ١٩٩٤ بطاقة انتاجية تبلغ ١٥ ألف طن سنويا ويتم توجيه جزء من الانتاج للتصدير الى دول مجلس التعاون الخليجي.

– تبحث الجهات المعنية في الدولة ضمن خطة لتطوير المناطق الصناعية في البحرين والتي رصد لها ميزانية بمبلغ ٥ ملايين دينار بحريني، المزايا التي تتمتع بها المناطق الصناعية في عدد من الدول المجاورة، ويذكر ان ايرادات المناطق الصناعية قد ارتفعت من حوالي ٦٣٥ الف دينار بحريني عام ١٩٨٥ لتصل الى مليون و٢٠٧ آلاف خلال الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٩٣.

– بدأ خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٩٣ انتاج المياه المعدنية في مصنع شركة الصانع وشركاه لتصنيع وتعبئة المياه المعدنية والذي يبلغ رأسماله ١٥٠ ألف دينار بحريني، وهو اول مصنع من نوعه في البلاد يعتمد على تحلية المياه الجوفية وخلطها ببعض العناصر لتصبح مياها معدنية.

– وقعت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات خلال شهر كانون ثاني/يناير ١٩٩٣ اتفاقية للاستشارات المالية مع مؤسسة الخليج للاستثمار، لتنفيذ مشروع اليوريا الذي تبلغ تكلفته ٥٣ مليون دينار بحريني، ومن المتوقع ان يكتمل خلال ثلاثة اعوام.

– رصد بنك البحرين للتنمية مبلغ ٥ ملايين دولار للقروض التي سيقدمها خلال العام الجاري للصناعيين، كما قرر البنك تقديم عدة خدمات جديدة موجهة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها ما يتصل بتمويل دراسات الجدوى للمشاريع الجديدة وتقديم الاستشارات الصناعية للتوسعات الاستثمارية للمشاريع القائمة، والمشاركة في رأس مال بعض المشاريع وتقييم منتجات الصناعات الوطنية والعمل على فتح منافذ تسويقية جديدة لها، الى جانب تنفيذ برنامج لتمويل الصادرات البحرينية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ التوقيع على الاتفاقية النهائية بين شركة البحرين لسحب الالمنيوم (بلكسكو) ومجموعة كليسيم الفرنسية لتوريد المعدات والآلات لخط البثق المتكامل الثاني والذي يشتمل على مكبس يبلغ حجم طاقته التشغيلية ١٦٠٠ طن، بالاضافة الى معدات المناولة وافران المعالجة الحرارية والمباني الجديدة للخط بتكلفة اجمالية تبلغ ٣ ملايين و٥٨٠ ألف دينار بحريني، ومن المتوقع ان يكتمل المشروع خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤.

– ذكرت مصادر احصائية ان عدد العاملين في الصناعات البحرينية يقدر بحوالي ١٥ الفا و٨٣ عاملا

منهم ٣٢ر٢ بالمائة بحرينيون و٦٧ر٨ بالمائة غير بحرينيين، ومن مجمل القوى العاملة هناك حوالي ١٢ر٦ بالمائة يعملون في مجال الادارة وحوالي ٨٧ر٤ بالمائة يعملون في مجال الانتاج.

- انعقدت بالبحرين في الفترة ما بين ٥ - ١٩٩٣/١/٦ندوة (التمويل والتنمية الصناعية) قدمت فيها عدة اوراق منها اوراق عن فرص الاستثمار والتنمية الصناعية في البحرين، وبرامج تمويل التجارة العربية، ودور سياسة القروض في التنمية الصناعية، ودور التمويل في اداء المشاريع الصناعية في البحرين.

- نظمت وزارة التنمية والصناعة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٦ بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والمركز الياباني للتعاون مع الشرق الاوسط (ندوة تطوير الانتاجية - التجربة اليابانية).

- انعقد في البحرين ولمدة ثلاثة ايام مؤتمر الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في يوم ١٩٩٣/١١/٩ بمشاركة ٣٠٠ خبير تداولوا حول ١٥ ورقة عمل قدمت للمؤتمر.

- نظمت وزارة التنمية والصناعة بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية خلال الفترة من ١٥ - ١٩٩٣/١١/١٨ ندوة وورشة عمل حول التعاون في مجال البراءات والتراخيص والتقنية لصناعة البتروكيماويات في الدول النامية والشرق الاوسط وشمال افريقيا.

- انعقد في البحرين بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ مؤتمر صناعة الحديد والصلب حول تطوير صناعة الحديد والصلب في منطقة الشرق الاوسط، وشارك في المؤتمر ١٥٠ خبيرا ورئيس شركة من ٣٧ دولة خليجية وعربية.

وفي مجال التجارة :

- سجلت حركة النشاط التجاري في البحرين خلال العام الجاري تطورا ملحوظا تمثل في عدة مجالات منها زيادة عدد الطلبات التي تلقتها وزارة التجارة والزراعة لتأسيس شركات مساهمة معفاة، الى جانب الطلبات المتعلقة بانشاء شركات مشتركة بين رجال أعمال ومستثمرين بحرينيين واجانب بالاضافة الى طلبات انشاء شركات برساميل اجنبية بالكامل الى جانب زيادة الفروع والمكاتب التمثيلية والاقليمية للشركات الاجنبية.

- عزت مصادر وزارة التجارة والزراعة بأن سبب زيادة عدد الطلبات التي تلقتها الوزارة لتسجيل شركات مساهمة معفاة خلال العام مقارنة بعام ١٩٩٢، يرجع الى قرار الترخيص بتأسيس مثل هذه الشركات دون الاحتفاظ بمكاتب في البحرين والاكتفاء باتخاذ عنوان مسجل لها عن طريق مكتب تدقيق حسابات او مكتب محاماة الذي صدر عن وزير التجارة والزراعة.

- بلغ عدد طلبات الشركات ذات المسئولية المحدودة البحرينية بالكامل خلال العام ١٣٨ طلبا، فيما بلغ عدد طلبات الشركات المشتركة ١٠١ طلبا، وتم تسجيل عشر شركات ذات مسئولية محدودة برأسمال

اجنبي ١٠٠ بالمائة، وبلغ عدد الطلبات التي تلقتها الوزارة لتسجيل شركات مساهمة معفاة ٤١ طلبا.

– زاد بشكل ملحوظ عدد الشركات الاجنبية التي تقدمت للتسجيل في البحرين خلال العام الحالي سواء كفروع عاملة او كمكاتب تمثيلية او اقليمية وقد بلغ العدد ٤٦، منها ١٧ مكتبا تمثيليا و١٦ فرعا للشركات و١٣ مكتبا اقليميا.

– اصدرت وزارة التجارة والزراعة خلال العام ٢٠ اجازة ممارسة عمليات التأمين المباشر وغير المباشر داخل البحرين، و٩ اجازات لمزاولة اعمال وساطة التأمين، و٦ اجازات لممارسة اعمال معاينة وتقدير الاضرار، كما تم خلال العام تسجيل ٤ شركات تأمين معفاة.

– سجلت الوزارة خلال العام ٣٢٠ وكالة مما يرفع عدد الوكالات التجارية المسجلة حتى نهاية عام ١٩٩٣ الى ٩٤٥١ وكالة.

– بين تقرير اقتصادي صدر حديثا اعدته الادارة العامة للجمارك ان الميزان التجاري في مجال تبادل المنتجات الوطنية او ما يسمى بالتجارة البينية بين البحرين ودول مجلس التعاون مجتمعة قد جاء لصالح البحرين، خلال النصف الاول من العام، حيث صدرت البحرين الى دول المجلس خلال هذه الفترة بما قيمته ٣٩ مليونا و٩٥٥ ألفا و٧٨٣ دينارا، بينما بلغت قيمة البضائع التي استوردتها البحرين من دول مجلس التعاون الخمس الاخرى ٣٢ مليونا و٩٨٤ ألفا و٨٩٤ دينارا.

– حققت البحرين فائضا في ميزان مبادلاتها التجارية غير النفطية مع الدول العربية بلغ ٣ ملايين و٢٢٣ ألفا للفصل الثاني من العام، حيث بلغ اجمالي صادراتها الى هذه الدول ٣٠ مليونا و٨٠٠ ألف دينار، في حين بلغ اجمالي وارداتها منها ٢٧ مليونا و٥٧٧ ألف دينار، وقد بلغ اجمالي المبادلات التجارية مع الدول العربية خلال هذا الفصل ٥٨ مليونا و٣٧٧ ألف دينار.

– ارتفع العجز في تجارة البحرين الخارجية في الربع الثالث من عام ١٩٩٣ اكثر من ١٠ مرات بالمقارنة مع الربع الثاني، اذ قفز من ٨ر٧ مليون دينار الى ٨ر١٠٤ مليون دينار.

– اشارت احصائيات صدرت عن مؤسسة نقد البحرين ان اجمالي الصادرات في الربع الثالث قد بلغ ٢٧٣ مليون دينار بينما بلغت الواردات خلال نفس الفترة ٨ر٣٧٧ مليون دينار، اما في الربع الثاني من نفس العام فقد بلغت الصادرات ٩ر٣٢٤ مليون دينار والواردات ٦ر٣٣٣ مليون دينار.

– اظهرت نفس الاحصائيات لعام ١٩٩٣ ان الواردات غير النفطية للبحرين صعدت من ٢٢١ مليون دينار الى ٦ر٢٤٧ مليون دينار في الربع الثالث من العام، وان الصادرات غير النفطية في الربع الثالث بلغت ١ر٩٢ مليون دينار، بينما بلغت ٥ر١٠٧ مليون دينار في الربع الثاني من العام.

– تم في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ الاعلان رسميا عن قبول البحرين عضوا كاملا في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات)، حيث اكد وزير التجارة والزراعة البحريني ان ذلك سوف

يعزز بشكل كبير من المركز التجاري الدولي للبحرين، واصبحت البحرين بذلك العضو رقم ١١٦ في هذه الاتفاقية الدولية.

– كشف مسح ميداني عن حجم استيراد البحرين من الذهب بأن البحرين تستورد سنويا من ١٠ – ١٢ طن ذهب، وان السوق البحريني يضم ٣٠٠ متجر للذهب منها ٣٥ متجرا متخصصا في البيع بالجملة.

– وافقت الحكومة الامريكية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ على رفع حصة البحرين من الملابس الجاهزة المصدرة الى الاسواق الامريكية بنسبة تتجاوز مائة بالمائة لتصبح ٢٠٠ ألف دزينة من مختلف انواع الملابس الجاهزة بدلا من ١٠٠ ألف دزينة كما هو مقرر سابقا.

– اعلن وزير التجارة والزراعة البحريني رسميا في ١٩٩٣/٢/١٥ عن قيام مركز البحرين الدولي للتحكيم، واكد ان البحرين كانت قد سعت للحصول على مشورة ورأي المحكمين الدوليين لضمان توفير النجاح اللازم للمركز.

وفي مجال السياحة :

– كشف وزير الاعلام البحريني في حديث صحفي عن خطة للتنمية السياحية في البلاد تركز على تأسيس ثلاثة انواع من الشركات، النوع الاول يتمثل في الشركات التي ترعاها الحكومة بالكامل، خاصة في المراحل الاولى من تأسيسها، مثل المشروعات السياحية الرياضية بغرض تهيئة المناخ السياحي الرياضي في البحرين، والنوع الثاني من الشركات هي الشركات المملوكة بالكامل للقطاع الخاص، والنوع الثالث من الشركات هي الشركات القائمة مناصفة في رأسمالها بين الحكومة والقطاع الخاص.

– حقق قطاع السياحة في عام ١٩٩٣ اكثر من ٥٠ مليون دينار بحريني وذلك للفنادق المصنفة فقط وهي (٤٠) فندق حيث بلغ عدد الزوار الذين اقاموا بالفنادق خلال العام اكثر من ٥٠٠ ألف زائر. ولايشمل هذا الدخل ايرادات الشقق السياحية المفروشة والمطاعم والترفيه خارج الفنادق والتسوق، وفي تصريح لوزير الاعلام البحريني نشرته في الصحف المحلية أكد أن شغل الغرف في الفنادق الكبيرة خلال العام تجاوز لأول مرة معدل ٦٠٪ مما يعد رواجا كبيرا للفنادق .

وفي مجال الزراعة :

– عقدت في المنامة يوم ١٩٩٣/٤/٢٨ ندوة حول نظم الري المتكاملة شارك فيها عدد من الخبراء البارزين المختصين بشئون المياه والري، وممثلين عن المؤسسات الحكومية والاهلية، وناقشت اهم التحديات التي تواجه الري والمياه في البحرين.

– بلغت قيمة القروض التي قدمها برنامج التسليف الزراعي بادارة المزارعين بوزارة التجارة والزراعة

خلال الشهور الستة الاولى من العام نحو ٩٦ ألف دينار استفاد منها ٢٤ مزارعا، وتم صرف مبلغ القروض في العديد من النواحي، منها انشاء ٦٦ وحدة من البيوت المحمية، وتحسين وسائل الري في ٩٧ دونما، وشراء ١٢ مضخة مياه، وحفر ٥ آبار، وتحسين زراعة ٦٠٠ فسيلة من النخيل.

– اهتمت الدولة خلال العام بتوسيع استخدام المياه المعالجة في الزراعة، وتطوير مركز توبلي لمعالجة مياه الصرف الصحي، كما عملت على وضع خطة مستقبلية استراتيجية للاستفادة من هذه المياه قدر الامكان.

– انعقدت في البحرين في يوم ١٩٩٣/١١/٢٢ ندوة حول التصحر واستصلاح الاراضي في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي شارك فيها اخصائيون وخبراء من جميع دول المجلس، وجاء في ورقة البحرين التي قدمتها وزارة التجارة والزراعة ان ٩٧ بالمائة من مساحة البلاد معرضة لفعاليات تصحر مختلفة، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالمعدلات العالمية.

– واوضحت نفس الورقة ان المساحة القابلة للزراعة في البحرين تبلغ ١٠٧٧٥ هكتارا، بينما تقدر المساحة المزروعة بحوالي ٣٠٥٦ هكتارا.

– وبينت الورقة ايضا ان البحرين من بين اعلى الدول استهلاكا لمياه الري للهكتار الواحد، حيث تستهلك سنويا ٤٦ ألف متر مكعب للهكتار في حين لا تتجاوز كمية المياه التي تستخدم لري هكتار واحد ٢٦ ألف متر مكعب في مصر على سبيل المثال.

– كذلك بينت الورقة ان الزراعة في البحرين لا تستهلك سوى ١٨ بالمائة من كمية مياه المجاري المعالجة التي تنتج حاليا والتي تبلغ قرابة ٨ ملايين متر مكعب من المياه سنويا.

وفي مجال التأمين :

– اصدر قسم التأمين بوزارة التجارة خلال العام ٢٠ اجازة ممارسة لعمليات التأمين المباشر وغير المباشر داخل البحرين، و٩ اجازات لمزاولة اعمال وساطة التأمين، و٦ اجازات لممارسة اعمال معاينة وتقدير الاضرار، كما تم تسجيل ٤ شركات تأمين معفاة.

– ويضاف ذلك الى ما مجموعه ٩ شركات تأمين مساهمة بحرينية، و١١ فرعا لشركة تأمين اجنبية، و٥١ شركة تأمين معفاة، و٩ مكاتب لوسطاء التأمين، و٥ مكاتب تمثيلية لشركات تأمين اجنبية، و٧ مكاتب لخبراء المعاينة، وتقدير الاضرار القائمة في سوق التأمين في البلاد حاليا.

– اصدرت المجموعة العربية للتأمين (اريج) في النصف الثاني من العام العدد الثالث من (دليل شركات التأمين في العالم العربي ١٩٩٢) الذي يصدر مرة كل عامين، وقد تم ادراج ثماني شركات تأمين وطنية عاملة في دولة البحرين ضمن هذا الدليل بلغ اجمالي اقساطها المكتتبة ٥٠ مليون دولار امريكي في عام

١٩٩١، وقد اعتبرت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، وشركة التأمين الوطنية اكبر شركتي تأمين في البحرين على اساس اجمالي الاقساط المكتتبة لعام ١٩٩١، والتي بلغت حصتهما ٢٦٪ و١٩٪ من سوق البحرين على التوالي.

– نظمت المجموعة العربية للتأمين (اريج) خلال شهر ايار/مايو ١٩٩٣، ندوة بالتعاون مع مؤسسة نقد البحرين حول المخاطر التي تتعرض لها المصارف والاساليب التأمينية عليها وكيفية حمايتها من مخاطر المهنة، واكدت الندوة التي اشترك فيها شركات ومصارف من البحرين والمملكة العربية السعودية واليمن والكويت والاردن على ان هناك عدة مخاطر تتعرض لها البنوك حاليا من بينها تعرض البنوك للخسارة نتيجة لتصرف الاخرين او كنتيجة مباشرة لاهمال موظفيها، كما تطرقت الندوة الى حقيقة هامة مؤداها انه من بين اسباب الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها البنوك العالمية مؤخرا، هو ضخ اموال طائلة في عملية تحديث شبكات الكمبيوتر وعمليات الميكنة، حيث يرى بعض الخبراء ان هذا يعتبر من بين اسباب افلاسات البنوك الامريكية المقدرة بحوالي ٢٠٠ مصرف خلال الاعوام ١٩٧٩–١٩٩٠ ، وناقشت الندوة مسئوليات اعضاء مجالس ادارات البنوك والمديرين التنفيذيين والمسئولين بها تجاه حملة الاسهم، خاصة بعد احداث بنك الاعتماد والتجارة الدولي وما افرزته من تأثيرات القت بظلالها لاول مرة على اسواق المال العالمية.

– اقرت الجمعية العمومية غير العادية لشركة البحرين للتأمين مضاعفة رأسمال الشركة من مليون ومائتي ألف دينار، الى مليونين واربعمائة ألف دينار، وذلك في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٨، كما وافق المجتمعون على تحديد مائتي فلس علاوة اصدار للاسهم الجديدة على قيمة السهم الاسمية البالغة مائة فلس لتصبح ٣٠٠ فلس.

وفي مجال الاستثمار :

– قدرت دراسة اعدها المدير العام لغرفة تجارة وصناعة البحرين بأن اجمالي الاستثمارات العربية في البحرين قد بلغ حوالي ١٢ مليار دولار في بداية العام.

– واكدت الدراسة ايضا على ان البحرين قد اتخذت العديد من الاجراءات والتشريعات الهامة بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيزها للعمل في قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل تسجيل شركات مملوكة بالكامل للاجانب من اجل العمل في المجالات الصناعية المختلفة، او شركات الخدمات والتوزيع التي تعتزم انشاء مكاتب اقليمية لها في البحرين حيث يكون بامكان هذه الشركات العمل داخل البحرين وخارجها، بالاضافة الى تكامل التشريعات القانونية ووضوح القوانين المرتبطة بتنظيم العمل التجاري والاستثمارات الاجنبية، وتأسيس مركز دولي للتحكيم التجاري، بالاضافة الى السعي لانشاء مركز

اقليمي للتحكيم على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

– تمشيا مع قرار مؤسسة نقد البحرين الصادر في عام ١٩٩٢، بشأن اصدار التراخيص لمحافظ وصناديق الاستثمار والوحدات الائتمانية وتنظيمها ومراقبتها، وافقت المؤسسة على منح بعض المؤسسات المصرفية والمالية بالبحرين ٩٩ ترخيصا مع نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ وذلك لادارة ومزاولة اعمال استثمارية في المجالات العقارية، وبيع السندات والاوراق المالية الاخرى ذات العائد الاستثماري الجيد، من خلال محافظ وصناديق استثمارية توفر للاشخاص الذين لا يمتلكون القدرة على ادارة استثماراتهم بصورة مباشرة الفرصة للمشاركة في الاسواق العالمية والمحلية.

– اصدرت مؤسسة نقد البحرين في ١٩٩٣/١١/١ لوائح خاصة بالترخيص لمكاتب وشركات الاستشارات المالية والاستثمارية بالبحرين، ويأتي ذلك لتنظيم ورقابة عمل هذه المكاتب بما ينسجم مع سياسة الدولة التي تهدف الى ترسيخ البحرين كمركز مالي مرموق، وبما يكفل الامن والحماية للمستثمرين من الممارسات الخاطئة لتلك المكاتب، وتتضمن تلك اللوائح تنظيما لعملية الترخيص حسب انواع الاستشارات والخدمات المالية التي يصرح للمكاتب بتقديمها، وضوابط للاشراف والرقابة عليها وفقا لاحدث النظم المطبقة بالمراكز المالية العالمية على هذا النوع من الخدمات.

– طرحت وزارة التنمية والصناعة قائمة من ٣١ مشروعا استثماريا امام مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد في شهر ايار/مايو ١٩٩٣ في مدينة دمشق، لبحث امكانية تنفيذها في البحرين عن طريق رجال الاعمال او الشركات او المؤسسات العربية، وتزيد قيمة هذه المشاريع على ٢٠٠ مليون دولار امريكي وهدفها الرئيسي هو اسواق دول المنطقة والعالم.

وقائع واحداث اخرى :

– شارك عدد من رجال الاعمال والصناعيين البحرينيين في فعاليات مؤتمر الصناعيين الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في الفترة ما بين يومي ١٢ – ١٩٩٣/١/١٣ بدولة الكويت تحت شعار التنمية الصناعية في دول المجلس في التسعينيات (التحديات والفرص).

– شارك عدد من رجال المصارف البحرينيين في المؤتمر المصرفي الدولي المنعقد في باريس في الفترة ما بين ٢٥ – ١٩٩٣/١/٢٧ والذي نظمه مركز الدراسات العربي الاوروبي تحت رعاية الامين العام لجامعة الدول العربية وبحث المؤتمر اسس وضع نظام عربي جديد لمواجهة التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد.

– شاركت البحرين في الندوة التي نظمتها المنظمة التجارية لجنوب افريقيا في جنوب افريقيا حول الاستثمار في دول منطقة الخليج العربي وذلك في الفترة ما بي ٢٧ – ١٩٩٣/١/٢٩.

- استضافت البحرين في الفترة ما بين ١٦ و١٩٩٣/٢/١٧ الملتقى الاقتصادي الخليجي الذي اقيم بالتعاون بين وزارة الاعلام وشركة داو جونز وكل من المؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الدولي وبنك الاستثمار العربي وبنك البحرين الوطني. وشارك في الملتقى اكثر من ٣٠٠ من كبار المسئولين في المؤسسات المالية والاستثمارية من مختلف انحاء العالم، وتناول الملتقى المسائل المالية والاقتصادية وآفاق العمل المستقبلي للبنوك والمصارف في ضوء التطورات الاقتصادية في العالم ودور الاعلام النشط والمشجع للتنمية.

- عقد في الفترة ما بين ١٤ الى ١٩٩٣/٢/١٦ مؤتمر التحكيم التجاري الدولي الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة البحرين وجمعية المحامين البحرينية تحت شعار (التحكيم الدولي في عالم متغير)، وشارك فيه اكثر من ٢٥٠ من رجال القانون.

- اقيم في البحرين بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ معرض ومؤتمر المصارف الخليجية (آفاق ٢٠٠٠) بمشاركة ٥٥ مؤسسة مصرفية بالاضافة الى مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون.

- جاء ترتيب البحرين رقم ٥٨ بين دول العالم من حيث مستويات الدخل والخدمات الصحية والتعليمية ومتوسط العمر وذلك بناء على معلومات تقرير تطوير الموارد البشرية الذي اصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي في نيويورك بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٥.

احداث سياسية :

- ترأس صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير البحرين وفد بلاده الى قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ ٢٠ - ١٩٩٣/١٢/٢٢.

- زار عدد من المسئولين العرب والاجانب دولة البحرين خلال العام، حيث اجروا مع نظرائهم البحرينيين مباحثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، منهم الرئيس المصري ورئيس الوزراء الكويتي ورئيس الوزراء المغربي ورئيس الوزراء اللبناني، ورئيس الوزراء الصومالي، ووزير خارجية جنوب افريقيا، ووزير التعليم العالي والحج والاوقاف بالسعودية، ووزراء الخارجية والاعلام والتأمينات المصريين، ووزير المالية ووزير الثقافة السوري، ووزير الخارجية العماني، ورئيس الوزراء التركي، ووزير المواصلات الامريكي ووزير خارجية جنوب افريقيا، ونائب رئيس الوزراء الصيني، ووزير الخارجية الايراني.

- صدر عن وزارة الخارجية البحرينية بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٥ بيان مشترك بشأن اقامة علاقات دبلوماسية بين دولة البحرين وجمهورية التشيك على مستوى السفراء.

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٩ توقيع بروتوكول للتعاون بين مجلس الشورى البحريني، ومجلس الشورى المصري، نص على تبادل الزيارات بين اعضاء المجلسين بهدف تبادل الرأي وتنسيق المواقف في المحافل

العربية والدولية، وتبادل الخبرات بينهما وابتعاث العاملين في امانة مجلس الشورى ولجانه للاستفادة من الخبرات المصرية.

القروض:

لم يتم خلال العام الاعلان عن قروض منحت لدولة البحرين.

٤٠٣ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٣ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تتمثل فرص الاستثمار المتاحة في دولة البحرين فيما يلي:

- انتاج الالمونيا باستخدام البوكسيت السعودي او المستورد.
- انتاج الفحم البترولي.
- انتاج قطع غيار المصانع.
- صناعات قائمة على البتروكيماويات.
- صناعة البلاستيك.
- صناعة الادوية.
- انتاج المكرونة.
- تعليب البقول.
- تعبئة المياه الصحية.
- تجهيز اللحوم.

٢٠٤٠٣ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع (دولار امريكي)
سقالات الالمونيوم	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
قمرات الدش	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
اسطوانات الغاز المسال من الالمنيوم للاستخدام المنزلي	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع (دولار امريكى)
هياكل الشاحنات الخفيفة من الالمونيوم	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	١ مليون
قوالب الصب والشق للألمنيوم والبلاستيك	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	تحت الدراسة	غ.م
سلالم الألمنيوم	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
مركز وورشة للصيانة	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٢ر١٨ مليون
مراوح الشفط	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٤ر٠٧ مليون
انتاج التجهيزات المعدنية لأنظمة التخزين	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٢ر١٢ مليون
تصنيع اعلاف الحيوانات	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
تعليب البقول	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٢ر٢٦ مليون
انتاج المكرونة	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	١ر٧٧ مليون
مصنع حلويات	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
مضادات حيوية	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
انتاج التمور وخل التمور	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
البسكويت	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
عصائر الفواكه	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
Actic Acid	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٨٢ مليون
تعليب الأسماك المجمدة	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	فكرة	غ.م
Epoxy Resih	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	١ر٢ مليون
Maleic Anhydride	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٣٢ر٣ مليون
Phthalic Anhydride	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٨٠ مليون
Acrylic Acid	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٥٦ر٤ مليون
Polye Ther	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	١٤ر٣ مليون
Acrylonitrile	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	١٥١ مليون
Styrene Butadiene	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	جدوي اولية	٢٠٧ر٥٩ مليون

غ.م = غير محدد

٥٠٣ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارت يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف دينار بحريني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار بحريني)
٣٦	مقاولات،	١٩٩٣	١١,٦٦٢	سعوديون	٩٦٨٧
	صناعة،			أردنيون	٣٧
	خدمات،			سودانيون	٤
	تجارة،			لبنانيون	٥٨
	زراعة،			كويتيون	١٨٨
	تأمين،			قطريون	١٥
	استثمار،			قطريون	٣٢٠
				عمانيون	٢٠
				تونسيون	١٠
				مصريون	٥٥

(٤)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٣

– شهد العام نتائج وتطورات اقتصادية ملحوظة في شتى المجالات متمثلة في مواصلة الاصلاح الاقتصادي، وارتفاع في الصادرات، وتحسن في السياحة، وتحقيق نشاط ملحوظ في الصناعة، وزيادة الاستثمارات في قطاع الخدمات، واعادة التوازنات المالية، والسيطرة على تطور الاسعار.

– وعلى المستوى السياسي تم خلال العام التأكيد على ضرورة التعددية السياسية، وتدعيم العلاقات التونسية على المستويين المغاربي والعربي.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٤ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت سنة ١٩٩٣ تبني عدة تشريعات واجراءات تنظيمية تتعلق بمختلف القطاعات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار وفيما يلي ملخص بأهمها :

– على صعيد الضرائب والرسوم أصدر رئيس الجمهورية خلال هذا العام عدة قرارات يتعلق بعضها بوقف العمل بالاداء على القيمة المضافة المستحقة على توريد بعض السلع والمواد التي حددتها تلك القرارات، فيما يتعلق بعضها الآخر بتخفيض تلك الاداءات، وقد شملت تلك القرارات العديد من السلع والمواد مثل الحبوب والبذور وزيوت النفط الاساسية وقطع الغيار والمواد الغذائية ومعدات جمع الفضلات والخضروات ومستلزمات الصناعات التقليدية وخيوط القطن ...ومن جهة أخرى فقد عالجت بعض قرارات رئيس الجمهورية مسائل توظيف رسوم بعض الواردات مثل الزبدة والزيت الحامض ومسحوق الحليب...

– أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فقد صدر الأمر رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٥/١٧ بتنظيم موسم الزيت لسنة ١٩٩٢–١٩٩٣ .وبموجب هذا الأمر كلف الديوان القومي للزيت بجمع زيت الزيتون في بعض المناطق التي يرى أنه يتعين تعزيز مراكز الجمع بها، كما الزم أصحاب المعاصر بتسليم كميات زيت الزيتون المنتجة بمعاصرهم الى الديوان القومي للزيت . وتعطى المنح المتعلقة بعمليات جمع زيوت الزيتون حسب الشروط الواردة في الأمر المذكور.

كما صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/٢٦ والمتعلق بالتعريف وباحداث وبمهام

وبالتنظيم الاداري وبالعوائد والمنافع الجبائية وبالمراقبة ومراجعة الحساب للمجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

- وصدر قرار من وزير الفلاحة المؤرخ في ١٩٩٣/١٠/٢٠ المتعلق بتنظيم وضبط مشمولات وحدة انجاز برنامج السدود الجبلية ضمن الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية.

- كما صدر الأمر رقم ٢١٦٩ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١١/١ والمتعلق بتنقيح الأمر رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ١٩٨١/٧/٣٠ والمتعلق بضبط مشمولات المركز القومي للتوثيق الفلاحي وتنظيمه.

- وصدر كذلك أمر رقم ٢١٥٧ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١١/١ المتعلق بالمصادقة على تنقيح النظامين الأساسيين للأعوان والعملة الفلاحين الدائمين التابعين لديوان الأراضي.

- وصدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم ٢٣٢٨ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١٠/٢٧ بتنظيم موسم الزيت لسنة ١٩٩٣-١٩٩٤ ورخص هذا الأمر في جولان زيوت الزيتون التونسية ومكن من الحصول على زيوت الزيتون مباشرة من المنتجين أو من مخازن الديوان الوطني للزيت دون تحديد في الكمية.

- وفي اطار قطاع الصناعة صدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١/١١ بتنقيح الأمر رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٨ المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٩ المتعلق بمراجعة النصوص الترتيبية الخاصة بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية . وبمقتضى هذا الأمر، ألغيت الفصول ٥ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ من الأمر المشار اليه وعوضت بالأحكام التالية :

فيما يتعلق بالفصل ٥، أصبح بامكان المشاريع الجديدة أو مشاريع التوسيع التي يشتمل مخطط تمويلها على ٣٠٪ على الأقل من الأموال الذاتية بما في ذلك الاعتماد المنصوص عليه بالفصل ٦ من هذا الأمر أن تتمتع باعانة صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.

وبموجب الفصل ٨ أصبح الاعتماد على المطالب بارجاعه والمشار اليه بالفصل ٦ من هذا الأمر يمنح لصاحب المشروع لتمكينه من امتلاك ٥١٪ من رأس مال المؤسسة المزمع انشاؤها طبقا لما يلي:

بالنسبة للقسط الأول من الاستثمار الى حد ٥٠٠ ألف دينار يجب أن لا يفوق مبلغ الاعتماد نسبة ٧٠٪ من رأس المال الذي يقابله ويجب على صاحب المشروع تقديم مساهمة ذاتية لا تقل عن ١٠٪ من رأس المال المذكور . أما بالنسبة لبقية مبلغ الاستثمار وحتى ١٠٠٠ ألف دينار، فيجب أن يفوق مبلغ الاعتماد نسبة ٢٠٪ من رأس المال الاضافي الذي يقابلها ويجب على صاحب المشروع تقديم مساهمة ذاتية لا تقل عن ٢٠٪ من رأس المال الاضافي المذكور.

أما الجديد بالفصل ١٠، فيتلخص في تشجيع أصحاب المشاريع باعتماد اعانة الصندوق في شكل تحمل مصاريف الدراسات بعنوان المشاريع التي تحتوي على استثمار لا يتجاوز مبلغه ١٠٠٠ ألف دينار بما في ذلك الأموال المتداولة.

وتحدد هذه الاعانة بنسبة ١٪ من مبلغ الاستثمار بما لا يتعدى ٥ آلاف دينار.

ويغطي صندوق التطوير واللامركزية الصناعية كذلك المصاريف المتعلقة بتمويل العمليات المنجزة من طرف مركز مساندة انشاء المؤسسات المحدث لدى وكالة النهوض بالصناعة.

أما الفصل ١١، فتسند بمقتضاه اعانة صندوق التطوير واللامركزية الصناعية في شكل تحمل الصندوق لفوائض القروض المتوسطة والطويلة الأمد والمبرمة لدى البنوك وذلك لمدة الستة أشهر الأولى بالنسبة للمشاريع الجديدة التي تحتوي على استثمار لا يزيد مبلغه ٥٠٠ ألف دينار بما في ذلك الأموال المتداولة.

ويقضي الفصل ١٣ المعدل من ناحيته بانه لكي يتم الانتفاع باعانة الصندوق يجب على المشاريع أن تنضم الى نظام الضمان المعمول به بعنوان القروض البنكية المتوسطة والطويلة الأمد المسندة لها.

وبمقتضى الفصل ١٤ الجديد يمكن للمشاريع المنصوص عليها بالفصل ٥ من هذا الأمر والتي تحتوي على استثمار اجمالي لا يتجاوز ٢٠٠ ألف دينار بما في ذلك الأموال المتداولة أن تتمتع باعانة في شكل تنفيل للفوائض بعنوان القروض ذات الأجل المتوسط والطويل وتحدد نسبة التنفيل بـ ٥٪ بالنسبة لمناطق اللامركزية الصناعية و ٧٥ر٢٪ بالنسبة للمناطق الأخرى.

هذا وقد ارفقت بالأمر قائمتي أنشطة الخدمات والأنشطة الصناعية التي يمكنها التمتع باعانة صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.

– وفي مجال علاقات العمل صدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٩٣ مؤرخ في ٦/٧/ ١٩٩٣ بتحديد الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لقانون العمل.

كما صدر عن رئيس الجمهورية في نفس التاريخ الأمر رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٩٣ المتعلق بتحديد الأجر الأدنى الفلاحي المضمون للعمال من الجنسين البالغين من العمر ١٨ سنة على الأقل بـ ٢٦١ر٤ دينارا على كل يوم عمل فعلي.

وصدر الأمر رقم ١٨٣٨ لسنة ١٩٩٣ مؤرخ في ١٩٩٣/٩/٦ يتعلق بتحديد الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحة الخاضعة لقانون العمل بـ ٩٧٦ر١٤٤ دينارا وبـ ٠٥١ر١٢٧ دينارا شهريا وبـ ٦٩٧ مليما و ٧٣٣ مليما في الساعة وذلك على التوالي بالنسبة لنظامي العمل بـ ٤٨ ساعة و ٤٠ ساعة في الاسبوع.

كما وصدر الأمر رقم ١٨٣٩ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٩/٦ المتعلق بزيادة الأجور في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لقانون العمل والتي لا ترتبط باتفاقيات مشتركة قطاعية أو بنظم أساسية خاصة.

وصدر كذلك الأمر رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٩/٦ بتحديد الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بـ ٣٦١ر٤ دنانير عن كل يوم عمل فعلي بالنسبة للعتال من الجنسين البالغين من العمر ١٨ سنة على الأقل.

– اما فيما يتعلق بالرقابة الادارية فقد صدر عن رئيس الجمهورية القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٥/٣ والمتعلق باحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أطلق عليها اسم «معالم المرفق الاداري». .وكلفت هذه المؤسسة بالنظر في الشكاوى الفردية الصادرة عن الأشخاص الماديين والمتعلقة بالمسائل الادارية التي تخصهم والتي ترجع بالنظر لمعالم الدولة والجماعات العمومية الفعلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والمنشآت العمومية وغيرها من الهياكل المكلفة بمهمة تسيير مرفق عمومي.

– وعلى الصعيد المالي والمصرفي صدر عن البنك المركزي التونسي المنشور رقم ١ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١/٦ والمتعلق بطرق منح القروض ومراقبتها واعادة تمويلها وحسب هذا المنشور، فقد ألغيت أحكام الفصلين رقم ٢٦ و ٤١ من المنشور الموجه للبنوك رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ١٩٨٧/١٢/٢٣ وعوضت بالأحكام التالية: فيما يتعلق بالقروض متوسطة الأجل الممولة للاستثمار في الصناعات التقليدية والحرف الصغرى الواردة في الفصل ٢٦، أصبحت تخصص هذه القروض لتمويل المشاريع التي لا تزيد تكلفتها عن ٣٠ ألف دينار بما في ذلك الأموال المتداولة، والتي تنتفع بأحكام اتفاقيات مبرمة بين الدولة والبنوك تتعلق باسناد الاعانة الممنوحة للصندوق القومي للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى والتصرف فيها.

كما يمكن للقروض أن تمول ٦٠٪ على أقصى تقدير من تكلفة الاستثمار بما في ذلك الأموال المتداولة.

وتتم التكملة بالأموال الذاتية التي تشتمل على مساهمة الصندوق القومي للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى والتمويل الذاتي نقدا طبقا للشروط الواردة بالمنشور.

وينبغي أن تنص جداول انطفاء هذه القروض على مبالغ يتم دفعها سنويا أو في فترات أقصر بعنوان أول مبلغ القرض والفوائض التي تحتسب حسب قاعدة القسط السنوي والثابت، وتكون نسبة الفائض النسبة التي تعادل فترة الترجيع المقررة.

ويجب أن يحل أجل أول قسط سنوي في فترة أدناها ٣ أشهر وأقصاها سنة ابتداء من تاريخ دفع القرض . أما الجديد بالفصل ٤١ المتعلق بالسند الاجمالي للتسييل، فيجب تحرير سند اجمالي بالنسبة لكل قرض كما يجب أن يتضمن هذا السند توقيع بنك ثان أو ضمان الدولة.

ولاكتتاب سندات التسييل لا يجوز الاعتماد الا على متبقيات أصل القروض .ويتمثل الجديد بالفصل ٩ من هذا المنشور في تتبع الوسطاء المقبولين قصد الاسقاط بالعملات اجراءات تسييل الديون الناجمة على الخارج المنصوص عليها بالمنشور رقم ٤م٧ لسنة ١٩٨٧ الموجه للبنوك والمؤرخ في ١٩٨٧/١٢/٢٣ مثلما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة له.

الا أنه يجب لكشف السندات أو الديون المجسمة للسند الاجمالي أن يكون مطابقا للنموذج بالملحق رقم

١ وبالاضافة الى ذلك وبالنسبة للديون المتوسطة الأجل المتولدة على الخارج يمكن أن يوافق حلول أجل سند التسييل حلول أجل القرض . هذا وقد ارفقت بالمنشور قائمة متممة للأنشطة التي يمكن تمويلها عن طريق اعانة الصندوق القومي للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

كما صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٥/٣ والمتعلق بتنقيح مجلة الصرف والتجارة الخارجية الصادرة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ١٩٧٦/١/٢١.

وبمقتضى الفصل الأول الجديد لهذا القانون تكون التحويلات المتعلقة بالدفوعات تجاه الخارج حرة بعنوان أولا العمليات الجارية التي يتم التعهد بها طبقا للتشريع المنظم لها وثانيا المحصول الحقيقي والصافي للاحالة أو التصفية لرؤوس الأموال المستثمرة بواسطة توريد عملات وان تجاوز هذا المحصول رأس المال المستثمر في البداية بالنسبة للاستثمارات المنجزة في اطار التشريع المنظم لها .ويخضع كل تحديد لرؤوس الأموال وكل العمليات والالتزامات التي ينتج عنها تحويل والمتعلقة بغير العمليات المشار اليها في هذا الفصل وكذلك كل مقاصة بين اية ديون خارجية لرخصة ذات صبغة عامة يضعها وزير المالية بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي الذي يمكنه تطبيق تراتيب الصرف طبقا لنظامه الأساسي وفقا لاحكام هذا القانون.

واصدر رئيس الجمهورية الأمر رقم ١١٧٢ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٥/٢٤ بالمصادقة على مداولة مجلس ادارة البنك المركزي التونسي القاضية باصدار قطع نقدية جديدة من فئة المائة مليم والخمسين مليما والعشرين مليما والعشرة مليمات والخمس مليمات.

وبتاريخ ١٩٩٣/٨/١٨ صدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم ١٦٩٦ لسنة ١٩٩٣ والمتعلق بتنقيح الأمر رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ١٩٧٧/٧/٢٧ والمتعلق بضبط شروط تطبيق القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ١٩٧٦/١/٢١ الخاص بمراجعة وتدوير التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين تونس وغيرها من البلدان الأجنبية كما تم تنقيحه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٥/٣.

والجديد في الفصل ٢٥ من هذا الأمر أنه يوجب على كل شخص طبيعي مقيم في تونس وعلى كل شخص معنوي تونسي أو أجنبي بالنسبة على مؤسساته في تونس أن يحيل للبنك المركزي التونسي، حسب الشروط التي يضعها، كل العملات التي لديه بأي عنوان كان وبالأخص منها المتأتية من تصدير بضائع الى الخارج أو معاليم خدمات وقع اداؤها بالخارج . كما تخضع، طبقا للفصل ٢٨ المعدل، للترخيص كل الدفعات الى الخارج وكذلك كل الدفوعات بين مقيمين وغير مقيمين ما عدا الدفعات المتعلقة بالعمليات الجارية المنصوص عليها بالفصل ١٢ مكرر من الأمر، هذا وينظم الأمر كذلك كل العمليات الجارية مع الخارج.

كما صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١١/٨ المتعلق بالمصادقة على الاتفاق المتعلق بانشاء البنك الافريقي للتصدير والتوريد "أفراكسيمبنك."

وصدر عن وزير المالية القرار المؤرخ في ١٩٩٣/١١/١٦ بتنقيح القرار المؤرخ في ١٩٩١/١١/٢٦ بشأن ضبط شروط وكيفية اصدار وتسديد وفاء الخزينة.

– وفي مجال التجارة فقد صدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١/١١ بتنقيح الأمر رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ المؤرخ في ١٩٩١/١٢/٢٣ والذي يخص المواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها . وبمقتضى هذا التنقيح، ألغيت الجداول "أ "و "ب "و "ج "المدرجة بالأمر المشار اليه وعوضت بالجداول الملحقة بالأمر.

وفي ١٩٩٣/٧/٢٦ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنقيح واتمام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٩١ المؤرخ في ١٩٩١/٧/٢٩ المتعلق بالمنافسة والأسعار . وبموجب هذا القانون، نقحت الفقرة الأخيرة من الفصل ٣٧ والفقرة الأولى من الفصل ٥٢ والفقرة الأولى من الفصل ٥٩ من القانون القديم الفقرة الأخيرة الفصل ٣٧ وتضمن التنقيح أن يقوم وصل التسليم مقام الفاتورة والى غاية الاستظهار بها في أجل معين اذا تضمن البيانات المشار اليها بالفصل ٢٥ من هذا القانون والجديد في الفصل ٥٢ أنه يحدد الموظفين الذين تتم بواسطتهم معاينة المخالفات لأحكام البابين الثاني والثالث من العنوان الرابع من القانون بواسطة محاضر محررة.

– أما فيما يتعلق بالنقل والمواصلات صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/٥ بتنقيح القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١٩٨٥/٨/٤ المتعلق بتنظيم النقل البري .

وينص الفصل الجديد رقم ١١ لهذا القانون على أن النقل العمومي للأشخاص يحتاج الى ترخيص من طرف رئيس البلدية بالنسبة للتراخيص التي تخول العمل داخل المنطقة البلدية ومن طرف الوالي بالنسبة للرخص التي تخول العمل داخل الولاية ومن طرف وزير النقل بالنسبة للرخص الأخرى.

وبتاريخ ١٩٩٣/٨/٢ صدر عن رئيس الجمهورية القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ بالمصادقة على البروتوكول الموقع عليه في ١٩٩٠/١٠/٢٦ والمتعلق بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من اتفاقية الطيران المدني الدولي المبرمة بشيكاغو في ١٩٤٤/١٢/٧.

كما صدر عن رئيس الجمهورية في نفس التاريخ القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالمصادقة على البروتوكول الموقع عليه في ١٩٨٩/١٠/٦ والمتعلق بتعديل المادة ٧٦ من اتفاقية الطيران المدني الدولي المبرمة بشيكاغو في ١٩٤٤/١٢/٧.

– اما فيما يخص المناطق الحرة فقد صدر الأمر رقم ٢٠٥١ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٩٩٣/١٠/٤ والمتعلق بانشاء منطقة حرة اقتصادية ببنزرت تخصص لممارسة كل أنشطة الانتاج والتجارة والخدمات

الموجهة كليا للتصدير.

٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

– تمت المصادقة في مطلع شهر اذار/مارس ١٩٩٣ على قانون الاتفاقية التجارية والجمركية المبرمة بين تونس وليبيا في ١٩٩٢/١٠/١٢، والمتعلقة باعفاء البضائع والمنتوجات ذات المنشأ المحلي المتبادلة مباشرة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، ذات الاثر المماثل المفروضة عند الاستيراد، وبتحديد المواد المتبادلة ذات المنشأ المحلي باستثناء المواد الواردة بالملحق المصاحب للاتفاقية من كل القيود غير الجمركية، مع مراعاة قوانين البلد المستورد، وكذلك تبادل الملحقين التجاريين واقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمراكز التجارية على اراضي كل من البلدين.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨ على الاتفاقية الخاصة بالنظام الموحد للتأهيل بالمعارض القضائية المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي بنواكشوط في ١٩٩٢/١١/١١.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨ على الاتفاقية الخاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياحة والمبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/٥ على اتفاقية تعاون في مجالي السياحة والصناعات التقليدية مع الجزائر، بهدف تشجيع المؤسسات العامة والخاصة في البلدين على التعاون فيما بينها، وتكثيف تبادل التجارب والخبرات والزيارات، واقامة معارض مختصة، وندوات مشتركة، وتشجيع الاستثمار واقامة مشاريع سياحية وفندقية مشتركة مع تهيئة المناطق السياحية وتنمية المناطق الحدودية، والحفاظ على الصناعات التقليدية الاصيلة.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٢ على الاتفاقية التجارية والجمركية المبرمة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٢ مع الجماهيرية العربية الليبية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٢ خلال اختتام اعمال الدورة العاشرة للجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية على اتفاقيتين للتعاون، الاولى في ميدان النقل البحري والملاحة البحرية، والثانية تخص الرعاية الاجتماعية.

– وانطلقت خلال شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ اشغال مد الخط الثاني لانبوب الغاز الجزائري التونسي الايطالي الذي سيبلغ طوله ٢٥٠٠ كيلومتر منها ٥٥٠ داخل التراب الجزائري و٣٧٣ داخل التراب التونسي . ويقدر حجم الاستثمار لهذا الخط بخمسة مليارات دولار منها ٨٠٠ مليون دولار داخل القطر التونسي.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٥ بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز على عقد تزود بمقتضاه الشركة التونسية بـ ٦٠٠ مليون كيلو واط/ساعة من الكهرباء على امتداد سنتي ١٩٩٣و١٩٩٤.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٥ بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمكتب الوطني للكهرباء المغربية على اتفاقية عامة، تهدف الى تنمية المجالات التي لها صلة بانشطة الشركتين، والمتعلقة خاصة بالبحوث والتنمية والدراسات الاقتصادية وتصميم وانجاز وحدات انتاج ونقل توزيع الطاقة الكهربائية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٨ على اتفاقية بروتوكول تعاون مع دولة الامارات العربية المتحدة تقضي بدعم وتعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتبادل المعلومات وبحث امكانيات توسيع التبادل التجاري، وتنظيم لقاءات رجال الاعمال والخبراء وتبادل الوفود التجارية وتطوير التعاون العلمي والتقني.

– تم الاتفاق بين تونس والمغرب بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٥ على تشكيل لجنة مشتركة تهتم بحماية المحيط وذلك على اساس الميثاق المغاربي للمحيط والتنمية المستديمة.

– اجتمعت بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٨ بتونس اللجنة المشتركة بين الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية، وبحثت تكثيف التعاون بين الصناديق والمؤسسات المالية في البلدين، وتكثيف الزيارات بين اصحاب المؤسسات الاقتصادية ورجال الاعمال، والتعاون في مجال الاستثمار السياحي، كما اهتمت اللجنة بتقديم خط للطيران المباشر بين تونس ودول الخليج بصفة عامة وبين الامارات وتونس بصفة خاصة.

– تم انشاء شركة تونسية عمانية للاستثمار وذلك خلال الزيارة التي قام بها بداية من ١٩٩٣/٧/١ وفد من رجال اعمال عمانيين لتونس، ويبلغ رأس مال هذه الشركة ١٠ ملايين دولار مقسمة بالتساوي بين مساهمين من البلدين . وتهدف هذه الشركة تجديد وانشاء المشاريع والقيام بالدراسات المالية والفنية والتسويق وتعبئة الموارد المالية وذلك في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك.

– اجتمعت بتونس يوم ١٩٩٣/٨/٢٤ اللجنة المختلطة التونسية الليبية لمتابعة المبادلات التجارية بين البلدين، وتم خلال هذا الاجتماع تقييم المبادلات التجارية ودراسة سبل تنمية المنظمة وتنظيم التجارة العابرة، ومدى تقدم المشاريع المشتركة وادخال الحركية على الغرفة التونسية الليبية قصد اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠ على اتفاقية تعاون في مجال التبادل التجاري وتطوير مجالات الاستثمار والشراكة وذلك في اعقاب اعمال اللجنة المختلطة التونسية الاردنية.

٢٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥ على بروتوكل جديد بين تونس والمجموعة الاوروبية يهدف الى تطوير العلاقات والتعاون بين الجانبين.

– قام وفد من المجموعة الاقتصادية الاوروبية بداية من ١٩٩٣/١/٢٥ بزيارة الى تونس تم خلالها تحديد رزنامة عمل لقيام تعاون اقتصادي وسياسي جديدين بين الطرفين . والعنصر الجديد في هذه المشاورات تمثل في ابرام بروتوكول جديد بين تونس والمجموعة الاوروبية يعوض بروتوكول ١٩٧٦ الذي تجاوزته الاحداث عمليا .وقد تم الاتفاق على رزنامة كاملة لتطوير العلاقات بين الجانبين تتضمن ٣ مراحل :

الاولى بدأت في شهر اذار/مارس ١٩٩٣ وهي مرحلة استكشافية يشارك فيها الخبراء لتحديد مجالات التعاون في ثلاثة قطاعات وهي الفلاحة والشؤون الاقتصادية وقطاع الخدمات، وتنفذ المرحلة الثانية من شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣ الى اواخر سنة ١٩٩٣ وهي مرحلة بدء المفاوضات الرسمية بشأن تحسين العلاقات الاقتصادية وبعث منطقة دولية للمبادلات التجارية الحرة واعداد وثيقة متكاملة مشتركة خلال هذه المرحلة، اما المرحلة الثالثة فستستمر من ١٩٩٤ الى ١٩٩٦ وستشمل المفاوضات الدقيقة التمهيدية لابرام اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي بين الطرفين تتضمن انشاء منطقة حرة للمبادلات التجارية في تونس وستوقع هذه الاتفاقية في سنة ١٩٩٦.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/١ على اتفاقية حول عدم الازدواج الضريبي في مجال الاداء على الدخل مع الحكومة البولونية، كما تم التوقيع في نفس الوقت على اتفاق يتصل بالنهوض بالاستثمارات في الاتجاهين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/٥ على بروتوكول اتفاق مع جمهورية بوركينافاسو تتضمن الخطوط العريضة لبرنامج التعاون بين البلدين في مجال حماية البيئة، ويهدف البروتوكول الى ارساء علاقات تعاون متميزة بين الطرفين خاصة في مجال التطهير والتصرف في النفايات الصلبة واعداد دراسات الانعكاس على البيئة ومتابعة مراقبة التلوث ومقاومة التصحر والانجراف.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ مع نيجيريا على قرار بعث لجنة مختلطة، كما وقع الطرفان بنفس المناسبة اتفاقية تعاون في المجال الاقتصادي والعلمي والتقني، يهدف الى تكثيف مجالات التعاون وفرص التبادل التجاري بين البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٤ على اتفاقية مع زمبابوي تهدف الى تدعيم التعاون بين مركز النهوض بالصادرات والمؤسسة الزمبابوية المكلفة بالتجارة (زمتران).

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/١١ على اتفاق مع النمسا حول تطبيق المرحلة الثانية من المشروع المندمج لتربية الماشية لمدة ثلاث سنوات، كما وقع الطرفان بالاحرف الاولى على اتفاق يتعلق بتشجيع حماية

الاستثمارات في البلدين، وكانت تونس والنمسا قد وقعتا بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ بقيينا على اتفاق هام ينص على كيفية تمويل مشروع تحديث شبكة السكك الحديدية التونسية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٠ مع ايطاليا على مشروع مد خط اتصالي بحري بالالياف البصرية سيربط تونس بايطاليا.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣ التوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون مع البرتغال.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٣ على بروتوكول تعاون مع البرتغال الممثلة بمؤسسة الاستثمار التجاري والسياحي البرتغالي التي تتعهد بمقتضى هذا الاتفاق تقديم مساعدة فنية ولوجيستيكية لفائدة وكالة النهوض بالصناعة قصد تيسير زيادة المعارض والصالونات المهنية والمساهمة في تظاهرات الشراكة كما تلتزم بالمساهمة في ايجاد اطراف فنية برتغالية لتركيز مشاريع صناعية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩ مع اندونيسيا على اتفاقية تهدف الى تنمية التعاون والشراكة والتبادل التجاري بين البلدين على جانب التعاون الفني خاصة في ميداني السياحة والصناعات التقليدية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠ مع امارة موناكو على اتفاقية تعاون في مجال البيئة.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٢ التوقيع على ثلاثة اتفاقات مع روسيا، وهي اتفاق اطاري للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي، واتفاق حول بعث اللجنة المشتركة التونسية الروسية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والتجاري، واتفاق تعاون في ميدان استغلال المياه.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٥ على اتفاق تعاون مع اندونيسيا يتعلق بدعم التعاون الثنائي في مجال السياحة والصناعات التقليدية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٦ مع تركيا على اتفاقية تنص على تشجيع ودعم تواصل التنمية وتنويع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني بين المؤسسات الاقتصادية والشركات، كما اتفق الطرفان على منح الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية في نطاق العلاقات التجارية، وقد تعهد الطرفان باعفاء الواردات والصادرات من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل بالنسبة لمعدات معينة، كما اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والتقني لضمان تنفيذ احكام هذا الاتفاق والبت في الصعوبات التي قد تنشأ اثناء تنفيذه.

– ابرمت تونس واندونيسيا بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٧ اتفاق تعاون اقتصادي ينص على تشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين في مجالات الصناعة والمبادلات التجارية، وتكثيف الاتصالات المباشرة والزيارات بين رجال الاعمال قصد تنمية المبادلات التجارية بين البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٤ مع تركيا على اتفاق تعاون فني ينص على دعم التعاون في مجالات التربية الحيوانية والانتاج النباتي وتربية الاسماك وتبادل التجارب في ميادين المياه والري والمقاومة

البيولوجية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٧ مع اوكرانيا على خمس اتفاقيات تعاون، تتعلق هذه الاتفاقيات بالتعاون بين البلدين في ميادين الاقتصاد والتجارة والنقل والمياه والعلوم والتكنولوجيا والتعاون بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وغرفة الصناعة والتجارة الاوكرانية.

٣٠٤ وقائع واحداث:

– فيما يلي اهم الاحداث والوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسجلة خلال العام:

الاداء الاقتصادي:

– بالرغم من الظرف الدولي المتميز بالصعوبة وتراجع نسق التنمية في اغلب البلدان، فقد تم خلال سنة ١٩٩٣ تسجيل نتائج ايجابية على مستوى الانتاج والسيطرة على التضخم في مجال الاسعار والتشغيل والموازنات الداخلية، وذلك رغم تواصل الضغوطات على مستوى المدفوعات الخارجية وتأخر انطلاق الاستثمار.

– بلغت نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي خلال سنة ١٩٩٣، ٢ر٦ بالمائة مقابل ١ر٨ بالمائة تم تسجيلها في السنة الماضية.

تواصل التحكم في الاسعار خلال الاحد عشر شهرا الاولى من العام حيث انحصرت الزيادة لمؤشر الاسعار عند الاستهلاك في حدود ٢ر٤ بالمائة، مقابل زيادة ٦ر٥ بالمائة، و٨ر٧ بالمائة على التوالي لسنتي ١٩٩٢و١٩٩١.

– بلغت احداثات الشغل ١٠٦ آلاف موطن جديد في القطاعات غير الفلاحية خلال العام وهو نفس المستوى الذي تم تحقيقه عام ١٩٩٢.

– انحصر العجز الصافي للميزانية في حدود ٢ر٤ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي، مقابل ٢ر٨ بالمائة عام ١٩٩٢، وتراجع العجز الجاري للمدفوعات الخارجية من ٧٢٠ مليون دينار* تمثل ٢ر٥ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٢ الى حدود ٥٩٠ مليون دينار و٤ بالمائة عام ١٩٩٣.

– بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال عام ١٩٩٣ حوالي ٣٧٩٠ مليون دينار، مقابل ٣٣٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٢، وارتفعت نسبة الاستثمارات من اجمالي الناتج المحلي من عام لاخر من ٢ر٢٧ بالمائة، الى ٤ر٣٠ بالمائة عام ١٩٩٣.

– تراجع نمو الكتلة النقدية خلال العام وبلغ ٥ر٦ بالمائة، مقابل زيادة بلغت ٢ر٨ بالمائة في العام

---

* الدينار التونسي يعادل ١ر٠٣٣١ دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

الماضي، واثر هذا التراجع ايجابيا على النمو والاستثمار خاصة وانه تزامن مع تقلص نسبة التضخم.

المديونية الخارجية:

- ارتفع الدين الخارجي عام ١٩٩٣ الى حوالي ٥ر٧ مليار دينار، اي بنسبة ٦ر٤٩ بالمائة من اجمالي الناتج الوطني، مقابل ٩ر٦ مليار دينار عام ١٩٩٢.
- ارتفعت خدمة الدين لتبلغ حوالي ١٣٠٠ مليون دينار، مقارنة بحوالي ١١٧٣ مليون دينار في العام ١٩٩٢.
- بلغ حجم سداد الدين الخارجي خلال العام ١٩٩٣ حوالي ٣٦٤ر١ مليار دينار، مسجلا زيادة قصوى بالنسبة لسنة ١٩٩٢ بلغت نسبة ١٧ بالمائة تقريبا.

الموجودات من العملة الاجنبية:

سجل صافي الموجودات من العملة الاجنبية في نهاية العام ارتفاعا بـ ٢٥ مليون دينار او ٢ر٨ بالمائة ليبلغ ٦ر٩١٠مليون دينار، وهو ما يعادل ٥٤ يوما من التوريد، وهو نفس المستوى الذي تم تحقيقه في عام ١٩٩٢، وتعتبر هذه النتائج ايجابية جدا ذلك ان الاجراءات التي تم تنفيذها خلال عام ١٩٩٣، والمتعلقة بالتحرير الجاري للدينار التونسي لم يكن لها اثر سلبي على مستوى الاحتياطيات من العملة الاجنبية.

الميزانية العامة للدولة:

- حدد الميزان الاقتصادي لعام ١٩٩٣ حجم الميزانية العامة للدولة بمبلغ ٤٩٥٠ مليون دينار، اي بزيادة بالمقارنة مع تقديرات ١٩٩٢ قدرها ٢ر١١٪، ويفترض هذا المستوى زيادة هامة في المقابيض الجبائية بنسبة ٤ر١٣٪، مما يرفع في مستوى الضغط الجبائي من ٨ر١٩٪ عام ١٩٩٢ الى ٥ر٢٠٪ عام ١٩٩٣، وتواصل تطبيق الاجراء المتعلق ببيع بعض الاسهم الراجعة للدولة، واسترجاع جزء من مرابيح بعض المؤسسات العمومية، وذلك لتعويض النقص المتوقع في المقابيض غير الجبائية، والمحافظة بالتالي على نسبة المقابيض الذاتية من الناتج والبالغة ٦ر٢٥٪ عام ١٩٩٢ ، كما يفترض زيادة في حجم موارد الاقتراض بحوالي ٩٠ مليون دينار ليبلغ ١٠٤٠ مليون دينار مقابل ٩٥٠ مليون دينار مدرجة بقانون المالية عام ١٩٩٢ .
- وسيمكن هذا الحجم من الموارد ٤٩٥٠ مليون دينار بعد طرح تسديد خدمة الدين العمومي والمقدرة بـ ١٣٦٤ مليون دينار مقابل ١١٦٥ مليون دينار لعام ١٩٩٢ ، من توفير مجال للانفاق يبلغ ٣٥٨٦ مليون

دينار يفوق بنسبة ٢ر٩٪، مستوى عام ١٩٩٢.

– ويتطلب توزيع هذا المبلغ بين مختلف ابواب الانفاق، اتباع منهجية تراعي في ذات الوقت ضمان السير العادي للمصالح العمومية، وتأمين انجاز البرامج والمشاريع ذات الاولوية القصوى.

تحرير الاقتصاد الوطني :

– تم خلال العام تحرير ٩٠ بالمائة من الواردات، كما تم مواصلة تحرير الاسعار عند التوزيع على صعيد التجارة الداخلية، لتبلغ نسبة المواد المحررة اسعارها ٨٥ بالمائة.

– اعلن وزير الاقتصاد الوطني خلال ندوة حول تحرير التجارة الخارجية ان برنامج التحرير الذي تتوخاه تونس يرمي الى اضفاء التناسق وقدرة المنافسة على الاقتصاد الوطني، وان هذا البرنامج قد تم تنفيذه بنسبة ٧٥ بالمائة، وذلك رغم المصاعب التي امكن تجاوزها، وبين ان نسبة تحرير الانتاج بلغت ٢٥ر٦٠٪ عام١٩٩٣.

– في مجال الخصخصة :

– اوكلت مهمة تنسيق عمليات خصخصة المؤسسات العمومية الى وزارة التخطيط والتنمية الجهوية، التي تتكفل بمتابعة الملفات المطروحة وتسيير عملية اعادة الهيكلة والتطهير والخصخصة.

– بين وزير الاستثمار والتجارة الخارجية ان عدد المؤسسات التي تمت خصخصتها حتى نهاية عام ١٩٩٣ بلغ ٤٠ مؤسسة تشغل، ١٢ ألف عامل، كما بين ان دور القطاع العمومي بقي خلال العام في حدود ٧ر٤٧ بالمائة من المجهود الاستثماري بما يساوي ١٠٠٥ مليار دينار.

– تفيد المصادر المسئولة ان المرحلة القادمة من عملية تطهير المؤسسات العمومية سوف ترتكز على اعادة الهيكلة المالية، ودعم حضور القطاع الخاص في رأس المال، بعد ما تركزت المرحلة الاولى التي شملت قرابة ١٠٠ مؤسسة على فض المشاكل الاجتماعية، وفائض اليد العاملة الذي كان يتراوح بين ٣٠ و٨٠ بالمائة في العديد من المؤسسات.

– انعقد بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٩ مجلس وزاري مصغر للنظر في ملف المؤسسات والمنشآت العمومية على ضوء التقرير الذي اعدته اللجنة التي اذن رئيس الدولة بتكوينها لهذا الغرض، وقد استعرض المجلس الاحكام القانونية والاجراءات التي يجب اتخاذها لتطوير المشاريع الحالية في الميدانين التجاري والاقتصادي، قصد تمكين المؤسسات العمومية من القيام بدورها في دعم الاقتصاد الوطني في ظل الاصلاحات التي يشهدها هذا القطاع.

– افادت المصادر المسئولة ان المرحلة الجديدة التي سيتم الشروع فيها في بداية عام ١٩٩٣ سوف

تشمل خصخصة مؤسسات عمومية حققت ارباحا وستمر هذه العمليات عبر بورصة الاوراق المالية لتكون نسبة منها موجهة لصغار المدخرين، كما ينتظر ان تشهد الفترة القادمة اقبال المستثمرين الاجانب على شراء المؤسسات العمومية المعروضة للبيع، خاصة المؤسسات الناجحة التي لا تواجه صعوبات مالية.

بورصة الاوراق المالية :

- بلغ وزن السوق المالية المتمثل في نسبة الحجم الاجمالي لرأس مال بورصة الاوراق المالية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ٥ بالمائة خلال العام.
- مقارنة بعام ١٩٩٠ تضاعف المؤشر العام لبورصة الاوراق المالية بمرة ونصف تقريبا ليبلغ حوالي ٢٥٠ نقطة عام ١٩٩٣.
- تطور عدد الاسهم بالبورصة من ٦ر١ مليون سهم بين عام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ الى مليوني سهم في نهاية العام.
- ارتفع حجم المعاملات من ١٢٨ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى ١٥٠ مليون دينار عام ١٩٩٣.

السياسة النقدية والمالية:

- اتسمت السياسة النقدية والمالية خلال العام بمواصلة المجهودات الرامية الى التحكم في التضخم وتحسين منافسة العملة التونسية بالنسبة للعملات الاخرى.
- سجلت الكتلة النقدية زيادة قدرها ٢ر٤ بالمائة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ،مقابل زيادة ٨ر٩بالمائة لنفس الفترة من السنة الماضية.
- تراجعت الايداعات تحت الطلب لدى البنوك بنسبة ٥ر٤ بالمائة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ لتبلغ ١٢٥٦ مليون دينار، وتبعا لذلك، تراجع النقد بـ ٣ر٧ بالمائة ليبلغ ٢٦٢٧ مليون دينار مقابل تراجع بـ ٣ر١بالمائة في نفس الفترة من السنة الماضية.
- سجلت نسبة النقد الذي بلغ ٣٢٩٠ مليون دينار خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ زيادة بلغت ٧ بالمائة بالنسبة لنفس الشهر من السنة الماضية حيث بلغت الزيادة حوالي ١٢ بالمائة، ويعزى هذا التراجع بالاساس الى الايداعات لاجل والحسابات الخاصة للادخار.
- بلغت قيمة القروض الداخلية خلال الاحد عشر شهرا الاولى من العام ٨٤١٥ مليون دينار، وسجلت بذلك ارتفاعا قدره ٧ر١١ بالمائة بالنسبة لما كان عليه في شهر كانون الاول /ديسمبر ١٩٩٢ و٢ر٩ بالمائة لنفس الفترة من السنة الماضية.
- يعتبر قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧ القاضي بجعل الدينار التونسي قابلا للتحويل

الجاري اهم حدث منذ نهاية العام الماضي، وكامل العام الحالي الذي شهد ادخال الاجراءات المرافقة لهذا القرار حيز التنفيذ.

– وفي هذا الاطار، صدرت عن البنك المركزي بتاريخ ١٩٩٣/١/٦ برقية موجهة الى المصارف تتعلق بالمنحة السياحية والنفقات الدراسية بالخارج وتسليم العملة الاجنبية والخدمات الضرورية لنشاط المؤسسات وسفرات الاعمال وبعض العمليات الاخرى مع الخارج.

– كما اصدر البنك المركزي تسعة مناشير تناولت جملة من الاجراءات الخاصة بالعمليات الجارية وعمليات رأس المال التي شملت اجراءاته ما يلي:

• فيما يخص تصفية الاستثمارات الاجنبية بتونس والتي كانت تخضع للترخيص المسبق اصبحت هذه العملية حرة شريطة ان يكون انجاز الاستثمار بالعملة الاجنبية، وان يكون مقبولا طبقا للتشريع الساري في البلاد التونسية، مع تحويل الناتج الفعلي عن طريق المصارف بدون ترخيص من البنك المركزي التونسي حتى وان كان هذا الناتج يزيد عن رأس المال المستثمر في البداية.

• كذلك الامر بالنسبة لعملية تعبئة موارد الاقتراض الخارجية التي كانت تخضع للترخيص المسبق، اصبح بامكان المؤسسات ان تتمتع بحرية الاقتراض من الخارج الى غاية ١٠ ملايين دينار بالنسبة للبنوك، و٣ ملايين دينار بالنسبة للمؤسسات الاخرى.

• اما الاستثمار في الخارج الذي كان يخضع للترخيص المسبق، باستثناء شركات التجارة الدولية، فقد تم الترخيص للمؤسسات المقيمة بالاستثمار بحرية في الخارج في هياكل الدعم لصادراتها بمبالغ تتحدد طبقا لرقم معاملاتها عند التصدير.

• وبالنسبة لفتح الحسابات المهنية بالعملة الاجنبية، كانت هذه العملية حرة بالنسبة للانشطة المنظمة كالصناعة والفلاحة والتجارة الدولية والخدمات غير السياحية والتي تكون مقدرة جزئيا او كليا، ويقع تزويد هذه الحسابات الى حد ٢٠ بالمائة من مقابيض التصدير، اصبحت هذه العملية حرة بالنسبة لكل شخص مقيم يملك موارد من العملة الاجنبية وقد تم الترفيع في المبلغ الاقصى لتزويد هذه الحسابات الى ٤٠ بالمائة من مقابيض التصدير.

– صدر بتاريخ ١٩٩٣/٢/٧ بلاغ عن صندوق النقد الدولي جاء فيه انه تبعا للطلب الذي تقدمت به تونس لدى الصندوق بشأن الموافقة على القرار الخاص بجعل الدينار التونسي قابلا للتحويل الجاري، وافق الصندوق بالاجماع رسميا على ان يكون الدينار عملة قابلة للتحويل الجاري في مختلف عمليات الصرف مع الخارج، وفق الفصل الثامن من قوانين صندوق النقد الدولي.

– شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بداية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ في دراسة مشروع قانون يهدف الى تنظيم مهنة البنوك واعداد القطاع المصرفي للقيام بالدور المطلوب منه في تمويل المخطط

الثامن وتمكينه من مواكبة التطورات في الساحات المالية العالمية، وتتمثل التعديلات التي جاء بها القانون في احداث صنف ثالث من البنوك وهو بنوك الاعمال ومراجعة صلاحيات بنوك التمويل، وبنوك الايداع وتدعيم مهمات البنك المركزي.

– صدر خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قرار رئيس الدولة المتعلق بتخفيض نقطتين من نسبة الفوائد على القروض، ودخل هذا القرار حيز التنفيذ بداية من يوم ١٩٩٣/١٠/١٠، وتتكون نسبة الفائدة من نسبة الزيادة في الاسعار ومردود الادخار وهامش ربح البنوك وهو ما يعادل نسبة السوق النقدية وهامش ربح البنوك، وتعادل نسبة السوق النقدية ١٠ بالمائة وبتخفيض نقطتين اصبحت ٨ر٨١٢٥ بالمائة.

– تم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بعث مؤسسة مالية جديدة اسمها (الامان للاستثمار) وذلك بمبادرة من البنك العقاري والتجاري التونسي وشركة البحر الابيض المتوسط للتأمين، وتهدف هذه المؤسسة الى مساعدة الشركات التونسية على الدخول الى السوق المالية من خلال قبولها في بورصة الاوراق المالية، والقيام بالاصدارات وغيرها، وذلك في انسب الظروف من حيث التكلفة والاجل، كما توفر للمدخرين التصرف الامثل لمحفظتهم الاستثمارية وتوظيف مدخراتهم مباشرة في السوق المالية.

– اصدر البنك المركزي التونسي خلال العام قطعا نقدية جديدة من فئة ١٠٠ مليم، و٥٠ مليما، و٢٠ مليما، و١٠ مليمات، و٥ مليمات، كما اصدر البنك المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة خمسة دنانير.

وفي مجال الاستثمار:

– بلغ مجمل الاستثمارات المنجزة خلال العام ٣٧٩٠ مليون دينار، اي بزيادة قدرها ٥ر١٥بالمائة عن العام ١٩٩٢، ويتوزع هذا الحجم حسب القطاعات على النحو التالي :

٥٣٢ مليون دينار للفلاحة والصيد البحري، اي بزيادة قدرها ٥ر٤بالمائة بالنسبة للعام الماضي، و٥٣٣ مليون دينار في الصناعات المعملية التي سجلت الاستثمارات فيها زيادة بلغت حوالي ٤ بالمائة، و٦٢٠ مليون دينار في الصناعات غير المعملية، اي بزيادة قدرها ٥ر٤٢بالمائة، و١٧٢٥ مليون دينار في قطاع الخدمات، وهو ما يوافق زيادة بـ ٢ر١٦بالمائة، و٣٨٠ مليون دينار للتجهيزات الجماعية التي ازدادت بـ ٤ر١٣ بالمائة.

– حققت الاستثمارات الخارجية في تونس خلال العام انجازات ملحوظة تعبر عن ثقة المستثمرين الاجانب في مناخ الاستثمار في تونس، وذلك رغم الازمة الاقتصادية العالمية، وتردد البلدان الغنية في الاستثمار خارج الحدود.

– وحسب اخر الاحصائيات للسنة الحالية، اصبحت تونس تعد ١٥٣٩ مؤسسة مختصة في التصدير كليا منها ٧٩٥ اجنبية ومشتركة، باستثمارات اجمالية بلغت ٩ر٩١٦ مليون دينار، وتشغل ١١٤ الف مواطن،

وتحتل مؤسسات النسيج والجلد المرتبة الاولى في عدد وقيمة الاستثمارات ان تعد ١٢٩١ مؤسسة تستثمر ٤٢٦ مليون دينار، وتوفر ٩٤٦ ألف فرصة عمل.

– وتعتبر المجموعة الاوروبية صاحبة اكثر المؤسسات الاجنبية التي تخصص انتاجها للخارج اذ تملك ٧٣٩ مؤسسة باستثمارات تقدر بـ ٢٩٣ مليون دينار .وتستثمر بلدان المجموعة الاوروبية اموالها في قطاع الكيمياء والبلاستيك اذ تساهم ٩١ مؤسسة باستثمارات تبلغ ٥٧٫٦ مليون دينار.

– تم خلال العام ١٩٩٣ انشاء ١٤ مؤسسة موجه نشاطها للتصدير وباستثمارات عربية بلغت في الاجمالي حوالي ٨ ملايين دينار، خلقت ٧٣٥ فرصة عمل.

– وافق مجلس النواب في نهاية العام على مشروع المجلة الموحدة للاستثمار (قانون الاستثمار) التي تتضمن ٦٩ فصلا تخص ١٤ قطاعا اقتصاديا عدا الخدمات المالية وقطاعي الطاقة والمناجم.

– واقرت المجلة مبدأ حرية الاستثمار، والاكتفاء بايداع تصريح لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط عند بعث المشروع، شريطة الاستجابة الى التراتيب الخاصة بتعاطي الانشطة الاقتصادية.

– تتميز المجلة الجديدة بتقديم مجالات الاستثمار والمساهمات الاجنبية بكل حرية، ولا تخضع مساهمة الاجانب في الانشطة غير الموجهة للتصدير، بقطاعات الخدمات والتجارة والبعث العقاري على موافقة مسبقة، الا اذا تجاوزت حدود ٥٠ بالمائة من رأس المال .فيما حافظت المجلة الجديدة على نفس الترتيبات المعمول بها في مجال تملك الاراضي الخدمية عند مساهمة الاجانب في الاستثمارات الفلاحية.

– صدر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٣ القرار الرئاسي المتعلق بانشاء أول منطقة حرة بمنطقة جرجيس، وخصص لهذه المنطقة مساحة ٣٥ هكتارا، وتم الترفيع في رأس مال الشركة من ٦٠٠ الف دينار، الى اكثر من ٤ ملايين دينار، وكمرحلة اولى، وساهم في رأس المال تونسيون بالخارج في حدود ٣٥٠ الف دولار كما ان مساهمة الخواص تفوق ٥٠ بالمائة.

قطاع الفلاحة :

– شهدت بداية الموسم الفلاحي الحالي نقصا عاما لكميات الامطار يقارب ٦٠ بالمائة، مما ادى الى تأخير بذر الحبوب، وقد مكنت الامطار التي هطلت في نهاية العام ١٩٩٢ من انهاء بذر الحبوب وضمان مخزون هام من المياه في السدود بلغ حوالي ١٤٠٠ مليون متر مكعب وهو ما يساوي ٧٧ بالمائة من الطاقة الجملية للسدود.

– انخفضت القيمة المضافة في القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة ٧ بالمائة عام ١٩٩٣، كما انخفضت مساهمة هذا القطاع في النمو بنسبة ١٫٢ بالمائة.

– وعلى مستوى الحبوب، من المنتظر ان يبلغ الانتاج ١٩ مليون قنطار، اما المساحات المزروعة فقد

ارتفعت لتبلغ ١ر٧مليون هكتار مقابل ١ر٥ هكتار في الموسم الماضي.

– بلغ حجم القروض الموسمية لتمويل الزراعات الكبرى ٨ر٤٣مليون دينار، مقابل ١ر٤٢ مليون دينار خلال الموسم الماضي.

– وفي مستوى الاستعداد لموسم الحصاد، تم احصاء وتجهيز طاقة خزن بـ ٣٢٢ر١ ألف طن تتوزع على عدة مؤسسات جمع كديوان الحبوب والتعاضدية (التعاونية) المركزية للزراعات الكبرى والتعاضدية المركزية للقمح وتعاضدية المشاتل الممتازة والتعاضدية المركزية للمشاتل.

– كما تم اعداد ٥٠٠ر١٢ ألف كيس لجمع المحصول الزراعي منها ٦ ملايين جديدة ولكن التوجه الحالي يرمي الى التخلي التدريجي عن استعمال الاكياس ونقل الحبوب من الحقول مباشرة على المخازن باستعمال الجرارات الزراعية.

– وفيما يتعلق بزيت الزيتون، يقدر الانتاج بـ ٦٧٥ ألف طن مقابل ١٣٢٥ ألف طن سنة ١٩٩٢، ويعتبر هذا المستوى مرضيا بالنسبة للارقام القياسية المسجلة في الموسمين الماضيين وذلك باعتبار الطابع الموسمي لمنتوج الزيت.

– بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري خلال العام ٥٣٢ مليون دينار مقابل ٦٤٠ مليون دينار كانت متوقعة في اطار المخطط الثامن و٤٥٩١ مليون دينار منجزة في العام الماضي.

– بلغت صادرات المواد الفلاحية والغذائية خلال العام ٤٧٧ مليون دينار مقابل ٣٦٨ مليون دينار عام ١٩٩٢، وسجلت صادرات زيت الزيتون بين غرة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ زيادة بلغت ١٤ ألف طن لتبلغ ١١٠ الاف طن خلال هذا الموسم الذي شهد ارتفاعا في المخزون العالمي من هذه المادة.

– اشار الوزير الاول خلال مناقشة ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٤ امام مجلس النواب الى ان تزايد مخزون زيت الزيتون في الاسواق العالمية اثر سلبيا على الصادرات التونسية من هذه المادة، كما اشار الى ان الديوان الوطني للزيت سجل هذه السنة عجزا ماليا بلغت قيمته ١٩٧ مليون دينار.

– بلغ الانتاج الاجمالي للحمضيات خلال العام ٢١٠ آلاف طن مقابل انتاج قياسي في الموسم الماضي قدر بـ ٢٨١ ألف طن، وبلغت نسبة الثمار الجيدة هذه السنة حوالي ٨٠ بالمائة من جملة الانتاج.

– وضعت تونس خطة للتنمية الزراعية تنتهي في العام ٢٠٠١، ويتوقع ان تؤدي الى زيادة محاصيل القمح الى ١ر١٥مليون طن سنويا، ومحاصيل الحمضيات الى ٣٠٠ ألف طن سنويا.

– وحددت الخطة هدفا يتمثل بزيادة الموارد المائية الى نحو ٤ مليارات متر مكعب، بينها ٢ر٢ مليار متر مكعب من المياه السطحية و١ر٨ مليار متر مكعب من المياه الجوفية.

– وقدرت اعتمادات الخطة الاستراتيجية بـ ٩٨١ مليون دينار وذلك لتطوير شبكات تجميع المياه وايصال ماء الشرب الى المناطق السكنية، وتتضمن الخطة كذلك بناء سدود وبحيرات جبلية وآبار عميقة لتجميع ١٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا، ويتوقع ان يتيح مخزون المياه زيادة الاراضي المروية بما يعادل ٦ر١ مليون دونم بالاضافة الى ٦٨٠ ألف دونم مروية جزئيا.

– تسعى تونس الى تطوير زراعات القطن لوقف نزيف العملات الاجنبية التي تنفق على شراء المواد الاولية لصناعة النسيج، ويتوقع ان تزيد المساحة المزروعة بالقطن الى ٢٠ ألف دونم في نهاية العام ١٩٩٦، كما يتوقع ان يغطي انتاج القطن المحلي في مرحلة ثانية نحو ٣٠ بالمائة من حاجات الصناعة في العام ٢٠٠١ بعد زيادة المساحات المزروعة الى ٤٠ ألف دونم.

القطاع السياحي :

– فاق اداء القطاع السياحي خلال العام نتائج عام ١٩٩٢، وكذلك التقديرات الاولية، وتميز الموسم الحالي بتواصل التطور بنسق مكثف على امتداد الصيف وحتى تشرين الثاني/نوفمبر في حين كان النسق يتجه في السابق نحو الانحدار والهبوط منذ دخول شهر ايلول/سبتمبر، وسجلت هذه النتائج الايجابية في ظرف عالمي ومناخ دولي اتسما بالصعوبة.

– بلغ عدد الليالي الفندقية خلال عام ١٩٩٣ نحو ٢٤ مليون ليلة اي بزيادة بلغت نسبة ١٠ بالمائة مقارنة بعام ١٩٩٢.

– وتطور عدد السياح الوافدين الى تونس بـ ٤ بالمائة ليبلغ ٣ر٤٤٥ مليون في ١٩٩٣ مقابل ٣ر٣٢٣ مليون سائح في السنة الماضية، وشملت هذه الزيادة خاصة الوافدين من دول السوق الاوروبية بنسبة ١٧ بالمائة، ومن دول السوق الامريكية (الولايات المتحدة وكندا) بنسبة بلغت ٤٨ بالمائة.

– بلغت جملة الاستثمارات خلال عام ١٩٩٣ في القطاع السياحي ٢٢٠ مليون دينار، وقد بلغ عدد الاسرة التي دخلت حيز الاستغلال ٨١٣٥ سريرا، في حين ان عدد الاسرة في طور الانجاز يبلغ ٢٧ ألف سرير وفي طور الدراسة ٤٠ ألف سرير.

– عرفت السياحة الصحراوية نجاحا متميزا خلال العام واستقطبت هذه الاماكن ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف زائر .وقد شجع قرار تخفيض الاقامة بالمناطق الصحراوية بنسبة ٢٠ بالمائة على ترويج هذا النمط من السياحة.

– بلغت جملة المداخيل من العملة الاجنبية خلال عام ١٩٩٣ حوالي مليار دينار مسجلة بذلك زيادة قدرها ٥ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٩٢.

– ذكر وزير السياحة خلال النظر في مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية ان تونس

اصبحت لا تستورد الا ١٠ بالمائة من تجهيزات الفنادق، واضاف ان ١٧٠٠ من المواطنين هم بصدد التكوين في الميدان السياحي اضافة الى ٥٠٠٠ تحصلوا على بطاقة حرفي ليصل العدد الاجمالي الى ٥٠ ألف حرفي.

القطاع الصناعي:

- سجلت الصناعات المعملية خلال العام ١٩٩٣ نموا بلغ ٧ر٢بالمائة وهي نسبة جيدة باعتبار الظروف الصعبة التي تمر بها السوق العالمية وتضاؤل نسق الاستثمار ومصاعب الترويج في الداخل، واحتدام المنافسة، وفي الجملة بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي ٢٠٧٨ مليون دينار مقابل حوالي ٢٠٢٤ مليون دينار عام ١٩٩٢.

- عرفت مختلف قطاعات الصناعات المعملية زيادة في نسب نموها مختلفة الاهمية ما عدا قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية الذي تراجع بنسبة ٤ر٨ بالمائة مقابل زيادة هامة في العام الماضي بلغت حوالي ٥ر١ بالمائة.

- وتحتل صناعات النسيج والملابس والجلود المرتبة الاولى بزيادة قدرها ٥ر٦ بالمائة، حيث ازدادت القيمة المضافة بـ ٨ر٧ بالمائة في العام الماضي، حيث بلغت ما يقارب ٥٩٨ مليون دينار لتبلغ هذه السنة حوالي ٦٣٨ مليون دينار.

- كذلك بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية ٣٢٤ مليون دينار، اي بزيادة قدرها ٦ بالمائة بالنسبة لعام ١٩٩٢.

- كما ازدادت القيمة المضافة بـ ٢ر٤ بالمائة عام ١٩٩٣ لكل من صناعات مواد البناء والخزف والزجاج والصناعات الكيميائية حيث بلغت على التوالي ٦ر٢٢٣ مليون و٥ر١٦٠ مليون دينار مقابل ٦ر٢١٤ مليونا و١٥٤ مليون دينار سنة ١٩٩٢.

- بلغ اجمالي الاستثمارات المنجزة في الصناعات المعملية ٥٣٣ مليون دينار مسجلا بذلك تراجعا بـ ١٠٨ ملايين دينار بالنسبة لتوقعات المخطط الثامن للتنمية.

- تميزت سنة ١٩٩٣ بمواصله اتخاذ العديد من الاجراءات وادخال جملة من الاصلاحات تندرج ضمن استراتيجية التنمية الصناعية التي اقرها المخطط الثامن للتنمية.

- وشملت هذه الاجراءات والاصلاحات بالخصوص تحرير استيراد عدد من المواد الصناعية، واحداث مجلس اعادة الهيكلة الصناعية، واصلاح تسيير كل من صندوق النهوض واللامركزية الصناعية وصندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى، وضبط برنامج عمل الوكالة العقارية الصناعية، وبعث المركز الفني للنسيج، وبداية النشاط الفعلي لصندوق النهوض بالتكنولوجيا الصناعية، واصدار مجموعة من القوانين والنصوص التطبيقية، تهتم بالخصوص حماية الانتاج التونسي من المنافسة غير الشريفة،

وتركيز على المناطق الحرة وتشجيع الخواص على اقتحام ميدان تهيئة الاراضي الصناعية.

– وفي قطاع الصناعات غير المعملية، سجل نمو هذا القطاع تراجعا بلغ ٣ر٠ بالمائة عام ١٩٩٣، لتبلغ القيمة المضافة ١٥١٣ مليون دينار، وذلك بعد ان سجل هذا القطاع في العام الماضي زيادة في النمو بلغت ٦ر٢ بالمائة، ويعزى هذا التراجع بالدرجة الاولى الى قطاع المحروقات التي انخفضت قيمته المضافة من حوالي ٧٢٥ مليون دينار عام ١٩٩٢، الى ٦٧٢ مليون دينار عام ١٩٩٣، كذلك تراجعت القيمة المضافة في قطاع المناجم كثيرا في نفس الفترة ١٠٢ مليون دينار الى ٩٥ مليون دينار، وبالمقابل سجلت القيمة المضافة في قطاعات البناء والاشغال العامة والكهرباء والماء زيادات مختلفة الاهمية بلغت على التوالي ٤ر١٠ بالمائة و٨ر٣ بالمائة و٢ر٢ بالمائة.

– بلغت جملة الاستثمارات في الصناعات غير المعملية عام ١٩٩٣ نحو ٦٢٠ مليون دينار، اي بزيادة قدرها حوالي ٤٨ بالمائة بالنسبة لعام ١٩٩٢، ودون توقعات المخطط الثامن للتنمية التي حددت بـ ٦٦٥ مليون دينار.

– شملت الزيادة في حجم الاستثمارات في الصناعات غير المعملية كل القطاعات وبالدرجة الاولى قطاع الكهرباء، حيث بلغت الزيادة ١٤٩ بالمائة بـ ٢٠٧ ملايين دينار، وكذلك ارتفعت الاستثمارات في قطاع المناجم لتبلغ ٦٣ مليون دينار، كما سجل قطاع المحروقات زيادة بحوالي ٢٠ بالمائة ليبلغ حجم الاستثمار ٢٦٨ مليون دينار.

قطاع النفط والغاز :

– بلغ انتاج النفط الخام خلال العام نحو ٢١٦٠ ألف طن مقابل ٢١٦٦ ألف طن في العام الماضي، ويعزى سبب الانخفاض الى تراجع الانتاج في حقل البرمة.

– اعلنت شركة بريتش غاز انها باشرت تنفيذ مشروع حقل الغاز البحري (ميسكار) في تونس الذي تبلغ تكلفته ٤٩٢ مليون جنيه استرليني، وسيكون الهدف منه تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز، ومن المقرر ان يبدأ الانتاج من الحقل في العام ١٩٩٥.

– ذكرت شركة امينكس الايرلندية للتنقيب عن النفط انها حصلت على موافقة الحكومة التونسية على شراء ١٢ر٩٧ بالمائة من حقل البيبان للنفط والغاز في المياه الاقليمية التونسية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٨ توقيع اتفاقيتين تتعلقان بمنح رخصة للتنقيب عن النفط لشركتين تونسيتين خاصتين وبذلك يرتفع عدد الشركات التونسية الخاصة والعاملة في مجال التنقيب عن النفط الى ثلاث شركات.

– وقعت تونس وموريتانيا بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٠ اتفاقية تعاون في مجال الكهرباء والغاز.

التجارة الخارجية :

– عرفت التجارة الخارجية تطورات ايجابية خلال الاحد عشر شهرا الاولى من العام، وسجلت الصادرات التي بلغت قيمتها ٣٤٢٠ مليون دينار ارتفاعا نسبته ٧ بالمائة مقابل ١ بالمائة عام ١٩٩٢، ومن ناحيتها، ارتفعت الواردات بنسبة ١١ بالمائة وبلغت ٥٦٤٣ مليون دينار خلال نفس الفترة، وعلى هذا الاساس ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٧ بالمائة ليبلغ ٢٢٢٣ مليون دينار، مقابل ١٩٠٧ مليون دينار في نفس الفترة من عام ١٩٩٢.

– بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات ٦١ بالمائة مقابل ٦٣ بالمائة في العام الماضي.

– سجلت صادرات قطاع الطاقة تراجعا بلغ ١٤٫٣ بالمائة وتزايد نسق الواردات في هذا القطاع ليبلغ ١٫٦٨ بالمائة مقابل ٤ بالمائة تقريبا عام ١٩٩٢.

– اعلن وزير الاقتصاد الوطني ان الصادرات التونسية سوف تسجل في اعقاب السنة الجارية نموا بنسبة ١٢ بالمائة مع استقرار الواردات في حدود ١٠ بالمائة.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢١ بعث الشباك الموحد لكل العاملين في التجارة الخارجية وذلك بمركز النهوض بالصادرات، ويهدف هذا الشباك الموحد توفير كل المعلومات لتسهيل عمليات التصدير والتوريد، واصبحت تونس بذلك هي البلد الثالث الذي يحتضن هذه الخلية بعد كولومبيا والولايات المتحدة الامريكية، وستغطي هذه الخلية كل بلدان المغرب العربي وتمد رجال الاعمال المغاربة بكل المعلومات حول المبادلات التجارية في العالم.

– زار تونس بتاريخ ١٩٩٣/٥/١١ المدير العام للاتفاقية الدولية حول التجارة والتعريفات الجمركية (الجات) حيث استعرض مع المسئولين العلاقات القائمة بين تونس وهذه المؤسسة والتطور المسجل في مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية في العالم، واعرب المدير العام للجات عن ارتياحه للتعاون الوثيق القائم بين الطرفين منوها بقرار تونس للانضمام للجات، وبالاسلوب الذي اعتمدته لتحقيق مثال التنمية الذي اختارته.

احداث سياسية :

– شهدت تونس هدوءا عاما في العام ١٩٩٣ على الصعيد الداخلي، وكان ابرز المناسبات الرسمية زيارة قام بها السيد رئيس الجمهورية للبرتغال بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٥.

– زار الرئيس الجزائري تونس بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢ متوجا تحسين العلاقات بين البلدين، وتم اثناء الزيارة توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين الجارين.

– زار السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢ طرابلس للمرة الاولى منذ تطبيق العقوبات الاقتصادية

على الجماهيرية.

– بدأ السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٤/٦ زيارة رسمية لموريتانيا.

– تسلمت تونس في بداية العام رئاسة اتحاد المغرب العربي.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ انتخاب تونس لنيابة رئاسة الندوة العربية حول السكان على مستوى الوزراء والتي انعقدت بعمان.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤ اجراء تعديل وزاري شمل وزارات الفلاحة والتجهيز والشباب.

– انتظم خلال تموز/يوليو ١٩٩٣ المؤتمر الثاني للتجمع الدستوري الديمقراطي الذي اكد في اللائحة التي اصدرها في اعقاب اشغاله على التوجهات والخيارات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة والمرتكزة اساسا على التحرر الاقتصادي.

– نظر مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ في مشروع القانون الاساسي المتعلق بتقييم واتمام المجلة الانتخابية التي تم اعدادها وفقا لبيان رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ امام مجلس النواب والذي اكد فيه ضرورة استنباط نظام اقتراع يمكن من تجسيم التعددية السياسية وتوفير فرص للاحزاب للحصول على مقاعد بمجلس النواب.

– وقع رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٤ على القانون المتعلق بتقديم المجلة الانتخابية الذي ستجري على اساسه الانتخابات التشريعية المقبلة . كما وقع امرا يحدد بصفة استثنائية القائمات الانتخابية بهدف تمكين المواطنين والمواطنات الذين لم يقوموا بتسجيل اسمائهم بالقوائم الانتخابية اثر المراجعة العادية لسنة ١٩٩٣ من التسجيل بهذه القوائم.

القروض :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جهات التمويل العربية				
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	٥ ملايين	دولار امريكي	تمويل واردات عجين الحلفاء للشركة التونسية للورق
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	٥ ملايين	دولار امريكي	اقتناء مواد أولية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	١٠ ملايين	دولار امريكي	تمويل عقود مشاركة

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة العرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	١٧,٢٢٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع في مجال الصحة
البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٣	٥٠ مليون	وحدة حسابية	مشاريع فلاحية
البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٣	٦٢ مليون	وحدة حسابية	تمويل مشروع سد بربرة
البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٣	٣٠ مليون	وحدة حسابية	برنامج التنوير الريفي
الحكومة الفرنسية	١٩٩٣	١٠,٨٥٧ مليون	فرنك فرنسي	تعصير وتوسيع معمل بباجه
الحكومة الفرنسية	١٩٩٣	٦,١٩٩ مليون	فرنك فرنسي	اقتناء معدات طبية
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	٧,٨٩٨ مليون	دولار امريكي	اقتناء وتجهيزات رادار
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	١١,١ مليون	دولار امريكي	تمويل برامج السكن الاجتماعي
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	٥٠ مليون	دولار امريكي	ضمان قروض للسكن
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	٢ مليون	دولار امريكي	تمويل برامج حماية البيئة
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٥ ملايين	دولار امريكي	مشاريع فلاحية
الحكومة البلجيكية	١٩٩٣	١٠٩ ملايين	فرنك بلجيكي	انجاز محطة تحلية مياه بقابس
الحكومة الهولندية	١٩٩٣	٧ ملايين	فلورن هولندي	انجاز محطة تحلية مياه بقابس
بنك اليابان للتصدير	١٩٩٣	١٨ مليار	ين ياباني	دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي
بنك اليابان للتصدير والتوريد	١٩٩٣	١٠ مليارات	ين ياباني	تمويل مشاريع انمائية، سياحية، وصناعية
الحكومة اليابانية	١٩٩٣	١٢٠ مليون	دولار امريكي	مساندة برنامج دعم الاصلاحات الاقتصادية
الحكومة اليابانية	١٩٩٣	٩٠ مليون	دولار امريكي	البنك التونسي للتنمية الاقتصادية
الحكومة اليابانية	١٩٩٣	٨٧ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع صغري في الصناعات المعملية
صندوق التعاون الخارجي باليابان	١٩٩٣	٨ر٧١٨ مليار	ين ياباني	تمويل وتهيئة وتوسيع الشبكة الوطنية للارسال الهاتفي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٣	٥ ملايين	دولار امريكي	تمويل المشروع الخامس للتهيئة العمرانية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٣	٤ مليارات	دولار امريكي	تمويل المخطط الثامن
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٣	٦٩ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع الغابات الثاني
الحكومة النمساوية	١٩٩٣	مليار	شلن نمساوي	تمويل مشروع تعصير شبكة السكك الحديدية التونسية

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الحكومة النمساوية	١٩٩٣	مليار	شلن نمساوي	تمويل المخطط الثامن
الوكالة الامريكية لتحسين السكن الاجتماعي	١٩٩٣	١٥ مليون	دولار امريكي	تحسين البنية الاساسية المتصلة بالسكن الاجتماعي
الحكومة الالمانية	١٩٩٣	٤٥ مليون	مارك الماني	تعاون مالي
الحكومة الالمانية	١٩٩٣	١٥ مليون	مارك الماني	تعاون تقني
الحكومة الالمانية	١٩٩٣	٦٠ مليون	مارك الماني	تمويل مشاريع فلاحية
الحكومة الالمانية	١٩٩٣	٤٥ مليون	دولار امريكي	دعم الاصلاح الاقتصادي
مجمع بنوك اجنبية	١٩٩٣	٥٠ مليون	دولار امريكي	دعم البرامج التنموية
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٩٣	٤٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع سياحية
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٩٣	٦٠ مليون	وحدة اوروبية	تهيئة وادي بربرة
الحكومة البرتغالية	١٩٩٣	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع انمائية
الحكومة البرتغالية	١٩٩٣	١٠ ملايين	دولار امريكي	تمويل عقود مشاركة
البنك الدولي	١٩٩٣	١٢٠ مليون	دولار امريكي	تطوير الفلاحة التونسية
المركز الكندي للابحاث من اجل التنمية الدولية	١٩٩٣	٢٠ الفا	دولار كندي	تمويل ابحاث طبية
البنك الدولي	١٩٩٣	١٢٠ مليون	دولار امريكي	تمويل المشروع الاستثماري بالقطاع الفلاحي
البنك الدولي	١٩٩٣	٦٩ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع التنمية الغابية

٤٠٤ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٤ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تبرز الجهات المسئولة اولوية خاصة للفرص الاستثمارية التالية:

القطاع الصناعي:

- الصناعات التصديرية.
- الصناعات التي يحل منتجها محل الواردات.

- الصناعات التي تنقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد.
- الصناعات الزراعية (تصنيع التمور - الحليب ومشتقاته - الزيوت النباتية).
- انتاج الآلات والمعدات الزراعية وورش صيانتها.
- صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية الاخرى.
- صناعة المواد الانشائية.

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

- توسيع وتطوير الاراضي الزراعية.
- تطوير زراعة الحبوب.
- انتاج الخضر والفاكهة للتصدير.
- زراعة الاشجار المثمرة (التفاح - الاجاص - اللوز).
- تربية الماشية والدواجن.
- تربية الاسماك.

القطاع السياحي:

يعتبر قطاع السياحة احد اهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية التونسية نظرا لدوره في توفير العملة الاجنبية، وقد عمدت الحكومة الى تكثيف برامج للتعريف بالسياحة التونسية وتطورها وبخاصة لدى البلاد العربية وامريكا، كما تقوم بانجاز العديد من مشروعات البنية الاساسية بهدف تطوير السياحة في مناطق جديدة في البلاد، وكذلك زيادة امكانات المؤسسات السياحية القائمة حاليا وانشاء مؤسسات سياحية جديدة.

٢٠٤٠٤ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
الشركة العربية للورق	رجل اعمال	تونس العاصمة	تحت الدراسة	٣٠ مليون دينار تونسي
شركة صنع وقيد الامان	رجل اعمال	قلعة السنان	دراسة جدوى	٢,٥ مليون دينار تونسي
شرطة صناعة الادوية	رجل اعمال	تونس العاصمة	دراسة جدوى	٣ ملايين دينار تونسي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
المطابع المندمجة بالمنستير	رجل اعمال	المنستير	دراسة جدوى	٩٥٠ الف دينار تونسي
شركة للنقل البحري	البنك التونسي القطري للاستثمار	تونس العاصمة	تحت الدراسة	٢٠ مليون دينار تونسي
شركة ايجار للاملاك العقارية	البنك التونسي القطري للاستثمار	تونس العاصمة	تحت الدراسة	٧ ملايين دينار تونسي
مقاولات اشغال عامة	رجل اعمال	حيفورة قبلي	تحت الدراسة	٦٠ مليون دينار تونسي
كارفان ساراي	رجل اعمال	تونس العاصمة	تحت الدراسة	٣ ملايين دينار تونسي
الشركة العربية للتهيئة العمرانية	رجل اعمال	الجمهورية التونسية	تحت الدراسة	١٠ ملايين دينار تونسي
السياحة الساحلية والصحراوية	رجل اعمال	سوسة، دوز قبلي	تحت الدراسة	٢٠ مليون دينار تونسي (سوسة) ٨٥ مليون دينار تونسي (دوز)

* عناوين الجهات مقدمة المشاريع متوفرة لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

٥٠٤ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	مجموع رؤوس الأموال	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (دينار تونسي)
٣٠	صناعي، زراعي، سياحي، ومالي	١٩٩٣	–	سعوديون	٥٣٢٩ر٠
				جزائريون	٣٣٥١ر٥
				ليبيون	١٩١٥ر٠
				لبنانيون	٢٢٤ر٠
				سوريون	٣٠٠ر٠
				عراقيون	٣٠٥ر٠
				مصريون	٣٠٠ر٠
				مغاربة	٦٥ر٠

(٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٣

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية ، فعلى الصعيد السياسي ، تواصل العنف خلال العام ، وصدرت وثيقة مهمة للحوار الوطني ، استهدفت اعادة الاعتبار للدولة ، وتعزيزها ، واصلاح الادارة العمومية المركزية والمحلية ، وفي المجال الاقتصادي تم خلال العام انشاء مجلس وطني اقتصادي واجتماعي ، واقرار قانون جديد للاستثمار ، واعداد برنامج في مجال الخصخصة، كما تمت مواصلة اجراءات تحرير التجارة الخارجية ، وهيكلة الديون الخارجية ، وتوسيع آفاق البرنامج الوطني للاستثمار في القطاعات الانتاجية .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٥ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال هذا العام عدد من النصوص التشريعية والتنفيذية والتنظيمية في عدة مجالات تتعلق بمناخ الاستثمار بشكل عام ويمكن حصر أهمها بايجاز فيما يلي :

- ففيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي وافق مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ على مرسوم تشريعي يتعلق بانشاء بورصة الجزائر للأوراق المالية، وتتركز المحاور الرئيسية لهذا المرسوم التشريعي حول المبادىء الآتية :

أ- حماية الاستثمارات من الوسطاء في عمليات البورصة من خلال احداث صندوق ضمان ونظام للتأمين الاجباري.

ب - مراجعة مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في البورصة.

ج - اجبارية مراجعة الطابع النظامي لرؤوس الأموال من قبل الوسطاء في عمليات البورصة.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٨١ الصادر في ١٩٩٣/٧/٢٧ تم تحديد كيفيات تطبيق أحكام المادة ١٤٥ من المرسوم التشريعي رقم ٩٣ - ٠١ المؤرخ في ١٩٩٣/١/١٩والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٩٣.

وأصدر بنك الجزائر النظام رقم ٩٣-٠١ المؤرخ ١٩٩٣/١/٣ والذي يحدد شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وشروط اقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

كما أصدر البنك النظام رقم ٩٣-٠٢ المؤرخ ١٩٩٣/١/٣ والمتعلق باصدار عقود الضمان والضمان المقابل

من قبل البنوك الوسطاء المعتمدين.

– أما في مجال الاستثمار فبتاريخ ١٩٩٣/١٠/٥ صدر المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات رقم ٩٣–١٢ والذي يرتكز أساسا على ما يلي :

أ – تكريس مبدأ الاستثمار الحر العام والخاص الجزائري والأجنبي وذلك باستثناء الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية المخولة قانونيا للدولة.

ب – منح ضمانات وتسهيلات وامتيازات محفزة (مالية وجبائية وجمركية) للمستثمرين ودون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين.

ج – تقنين استقرار النظام القانوني والجبائي وحرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح وحماية الاستثمار وتسوية الخلافات مع الدولة عن طريق اللجوء الى اجراءات المصالحة والتحكيم.

د– انشاء، شباك وحيد متمثل في «وكالة ترقية وحماية الاستثمار» الى جانب خلق المناطق الحرة التي ستستفيد من نظام خاص لتشجيع الاستثمار على أن يتبع هذا النظام انشاء سوق حرة للعملات الصعبة.

– وفيما يخص الضرائب والرسوم فقد تم تحديد نشاطات القطاعات التي تخضع فيها أجور المستخدمين التقنيين والمؤطرين ذوي الجنسية الأجنبية والمستخدمين من قبل الشركات الأجنبية لاقتطاع شهري من المصدر كضريبة على الدخل الاجمالي بنسبة ٢٠٪، وذلك بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزارة المنتدبة للميزانية ووزارة الشؤون الاجتماعية مؤرخ في ١٩٩٣/٧/٤

وبمقتضى قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤ تم تحديد كيفيات تطبيق الرسم على تصريف المياه في المجاري المستحق على المشتركين من الهيئات أو المؤسسات وكذلك البلديات التي تقوم بتوزيع المياه الصالحة للشرب والمخصصة للاستعمال الصناعي، كما هو منصوص عليه في المادة ٣٠ من المرسوم التشريعي رقم ٩٣–٠١ المؤرخ ١٩٩٣/١/١٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٩٣ والمعدل للمواد من ٢٦٤ الى ٢٦٦ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٣–٢٧٠ المؤرخ ١٩٩٣/١١/١٠ فقد تم تحديد كيفيات تطبيق الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة ومن المعدل المنخفض الذي قدره ٣٪ فيما يخص الحقوق الجمركية التي تتعلق بالعقود التي تخص انجاز استثمارات ذات أهمية وطنية وممولة عن طريق مساهمات نهائية من خزينة الدولة.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٣–٢٧١ المؤرخ ١٩٩٣/١١/١٠ حددت كيفيات تقييم الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية والعائدات العقارية قصد ضبط الأساس الجبائي في حالة نقص في التصريح.

– أما في المجال الصناعي فقد صدر المرسوم رقم ٩٣–٠٦ والذي يحدد كيفيات تسيير حساب

التخصيص الخاص رقم ٣٠٢-٠٦٦ بعنوان «الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية»

كما صدر المرسوم رقم ٩٣ -٨٠ المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٤٧ المؤرخ في ١٢/٥/١٩٩١ والمتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري، وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها.

بموجب القرار الصادر عن وزارة الصناعة والمناجم بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤ تم تحديد قائمة بالمواد المعدنية التي يجوز للوالي الترخيص باستغلالها.

كما صدر المرسوم التنفيذي رقم ٩٣- ١٦٠ المؤرخ ١٩٩٣/٧/١٠ بتنظيم تصريف النفايات الصناعية السائلة تمشيا مع أحكام القانون رقم ٨٣-٠٣ المؤرخ ١٩٩٣/٢/٥ المتعلق بحماية البيئة والقانون رقم ك ٨٣-١٧ المتضمن قانون المياه المؤرخ ١٩٩٣/٧/١٦.

- وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فقد تم تحديد السعر الذي يطبق على التزويد بالماء الذي يستعمل في الفلاحة في المساحات المسقية كما هي محددة بأحكام المرسوم رقم ٨٥- ٢٦٧ المؤرخ ١٩٨٥/١٠/٢٩ والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لدواوين مساحات الري وذلك بموجب قرار وزاري للاقتصاد المؤرخ١٣/١٠/١٩٩٣.

وبموجب قرار وزارة الفلاحة المؤرخ ١٩٩٣/١/١٣ فقد تم تحديد الشروط الصحية لاستيراد النباتات والأغراس الحية من أصناف الفاكهة ونباتات الفاكهة ونباتات الزينة.

بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٨ صدر القرار الوزاري المشترك الذي يحدد كيفية تطبيق أحكام المادة ١٢٥ من المرسوم التشريعي رقم ٩٣- ٠١ المؤرخ ١٩٩٣/١/١٩ والمتعلقة بالاتاوة التي تقتطع من المنتجين على مبيعات الحبوب والخضر الجافة والتي تقدر بثلاثة دنانير للقنطار الواحد.

كما صدرت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣ ثلاثة مراسيم تنفيذية تتعلق بالتنظيم الخاص بالبذور والشتائل، وبقائمة الفصائل النباتية غير المزروعة المحمية، وبمراقبة الصحة النباتية على الحدود.

- وفي المجال التجاري صدر المرسوم التشريعي رقم ٩٣- ٠٨ المؤرخ في ١٩٩٣/٤/٢٥، المعدل والمتمم للأمر رقم ٧٥- ٥٩ المؤرخ في ١٩٧٥/٩/٢٦ المتضمن للقانون التجاري.

وبتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢ صدر القرار الوزاري المشترك المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ ٣/٢٤/ ١٩٩٢ والذي يحدد قائمة البضائع الموقوف تصديرها.

وتم تحديد شروط انشاء أسواق الجملة للفواكه والخضار وتنظيمها وعملها وكيفيات تسييرها، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٣ ـ ٢٦٩ المؤرخ ١٩٩٣/١١/٩.

وصدر كذلك المرسوم التنفيذي رقم ٩٣- ١٦٢ بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ وذلك بتحديد شروط وكيفيات استيراد الزيوت المستعملة ومعالجتها.

وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم ٩٣-١٧ المؤرخ ١٩٩٣/١٢/٧ تم تحديد شروط حماية الاختراعات وآثارها.

كما صدر المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١١٥ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٢ والذي يقضي برسم كيفيات تحديد هياكل أسعار الأدوية والمنتجات البيطرية.

- أما فيما يتعلق بالعمل والضمان الاجتماعي فقد تم تحديد القواعد العامة لتنظيم العمل وتيسيره في كل هيئة مستخدمة تمشيا مع المادة الثانية من القانون والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل (رقم ٨٨-٠٧ المؤرخ ١٩٨٨/١/٢٦)، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٢٠ المؤرخ ١٩٩٣/٥/١٥

وبمقتضى قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٢ تم اعتماد أعوان المراقبة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

كما تم رفع المعاشات والمنح وريوع الضمان الاجتماعي وذلك بموجب القرار الصادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٤

وفي التخطيط فقد صدر المرسوم التشريعي رقم ٩٣-٠٧ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤والذي يعنى بما يلي :

أ - أهداف وشروط تطبيق المخطط الوطني لسنة ١٩٩٣.

ب - التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة ١٩٩٣.

ج - الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للفترة المرجعية من ١٩٩٣ الى ١٩٧٧.

وبتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢ صدر المرسوم الرئاسي رقم ٩٣-١٤٥ بتعديل وتكملة المرسوم الرئاسي رقم ٩٣-٣٩ المؤرخ ١٩٩٣/١/٢٦ الذي يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة وتحديد تنظيمه وعمله.

- وفي اطار مكافحة التلوث وحماية البيئة فقد صدرت في شهر يوليو ١٩٩٣ عدة مراسيم تنظيمية يمكن سردها على النحو التالي :

المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٦٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/١٠ والمتضمن وجوب مراقبة درجة تلوث المياه السطحية.

المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٦٤ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/١٠ والمحدد للنوعية المطلوبة لمياه الاستحمام.

المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٦٥ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/١٠ والمنظم لمعدلات الدخان والغاز والغبار والروائح والجسيمات الصلبة في الجو.

المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٨٣ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/٢٧ والمتضمن انشاء مصالح خارجية تابعة لادارة البيئة وتحديد مهمتها وعملها.

المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٨٤ المؤرخ في ١٩٩٣/٧/٢٧ والمتضمن تنظيم اثارة الضجيج.

- أما فيما يخص الملكية العقارية فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-٣٠٣ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٨ بتعديل وتكملة المرسوم التنفيذي رقم ٩١-٤٥٤ المؤرخ ١٩٩١/١١/٢٣ والمحدد لشروط ادارة الأملاك الخاصة والعامة وضبط تسييرها.

كما صدر المرسوم التنفيذي رقم ٩٣-١٨٦ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٧ بتحديد كيفيات تطبيق القانون رقم ٩١-١١ المؤرخ في ١٩٩١/٤/٢٧ والذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة.

٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٦ على القانون التأسيسي للمركز الجهوي للاستشعار عن بعد لدول شمال أفريقيا الموقع عليه بتونس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٦.

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٦ على تعديلات دستور منظمة العمل العربية التي وافق عليها مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة عشرة بالرباط من ٦ - ١٩٨٩/٣/١٣ .

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢ على قرار تعديل المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي بخصوص دورات مجلس الرئاسة الموافق عليه بنواكشوط بتاريخ ١٩٩٢/١١/١١ .

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٩ على اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية الموقع عليه بالقاهرة في ١٩٩١/١٠/١٥ .

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٨ على اتفاق التعاون في مجال النقل البحري والملاحة البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية الموقع عليه بالجزائر بتاريخ ٢٢/ ١٩٩٣/٤.

٢٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٣ على اتفاق التعاون المالي الموقع بمدينة الجزائر في ١٩٩١/١٢/٨ بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الألمانية.

- تم التوقيع بالجزائر بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٠ على بروتوكول اتفاق بين الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، يقضي بانشاء لجنة مشتركة غير حكومية تقوم بتوثيق عرى التعاون بين مسؤولي المؤسسات الاقتصادية في كلا البلدين ، وتقديم اقتراحاتهما للحكومتين في هذا الشأن.

- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ على مساهمة الجزائر في الزيادة العامة الثانية لرأسمال البنك

الاسلامي للتنمية .

٣٠٥ وقائع وأحداث :

الأداء الاقتصادي :

– أدى انخفاض أسعار البترول والجفاف دون بلوغ النمو الاقتصادي النسبة المستهدفة لسنة ١٩٩٣ ، وهي ٢ر٢٪ على أساس سعر نفط يبلغ ٢١ دولارا للبرميل ، حيث هبط متوسط سعر البرميل الى١٥ دولارا ، كما دمر الجفاف المحاصيل الزراعية ، وعلف الماشية ، خاصة في غرب الجزائر ووسطها .

– وفقا للأرقام الرسمية بلغ عدد العاطلين عن العمل ١ر٥ مليون عاطل ، أي ما يعادل ٢٠٪ من القوى العاملة.

– بلغ احتياطي الجزائر من العملات الصعبة ١ر٨ مليار دولار أمريكي أي ما يغطي الواردات لفترة شهر ونصف.

الميزانية العامة للدولة :

– قدرت الايرادات بالميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٣ بحوالي ٣٣٥ر٦ مليار دينار* جزائري (منها ١٩٣ر٦ مليار دينار جزائري متأتية من قطاع النفط) والنفقات العامة بحوالي ٥٠٣ر٩٥ مليار دينار جزائري ، أي بزيادة في الايرادات نسبتها ٤ر٧٪ وفي الانفاق ٢ر٩٠٪ بالمقارنة مع ميزانية ١٩٩٢ ، وبذلك بلغ عجز الميزانية لعام ١٩٩٣ ، ١٦٨ر٣٥ مليار دينار جزائري.

– بلغت مخصصات الانفاق الاستثماري (ذات الطابع النهائي) نحو ١٠٩ مليارات دينار جزائري منها ٢٤ر٦ مليار دينار جزائري لقطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والادارية ، ١٨ر٢٤ مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والري ، ١٤ر٥ مليار دينار جزائري لقطاع التربية والتكوين ، ١٤ مليار دينار جزائري للمخططات التنموية في البلديات .

برنامج الانعاش الاقتصادي :

– أصدرت الحكومة في بداية السنة في اطار التخطيط التوجيهي وثيقتين رسميتين ، هما المخطط الوطني لعام ١٩٩٣ و الأهداف والآفاق المرجعية للفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٧ .

– يشير المخطط الوطني لعام ١٩٩٣ أن أهم أهدافه تتلخص فيما يلي :

(*) الدولار الأمريكي يعادل ٢٤ر٣٠١ دينار جزائري كما في١٩٩٣/١٢/٣١.

• التحكم في عمليات التجارة الخارجية تماشيا مع أهداف زيادة الانتاج ، ورفع القدرات المالية الخاصة للبلاد بصورة دائمة ، وتخفيض حجم المديونية على الأمد القصير.

• انعاش الاقتصاد بتنفيذ ميزانية التجهيز والاسراع في استكمال الاستثمارات الجاري انجازها ، والتعجيل في عملية تطهير الاقتصاد ، واعادة هيكلة المؤسسات العمومية ، مع انعاش قطاعات البناء والفلاحة والري ، واصلاح النظام التربوي وتحديثه

– ولتحقيق هذه الأهداف قررت الحكومة العمل على تحقيق ما يلي:

• نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٪ .

• نمو في حجم الاستثمار بنسبة ٣٪ .

• نمو في حجم استهلاك العائلات في حدود ٥ر١٪

• احتواء التضخم في حدود تقل عن ٢٠٪

• زيادة الكتلة النقدية بنسبة تقل عن ٢٥٪

• احتواء العجز في عمليات الخزينة العمومية ، بما لايتجاوز ٥ر١٥٪ من اجمالي الناتج المحل .

– قررت الحكومة خلال العام انشاء مجلس وطني اقتصادي واجتماعي للحوار والتشاور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتمثل أهدافه في الآتي :

• ضمان استمرار الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

• تقييم المسائل ذات المنفعة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والثقافية ودراستها.

• تقديم الاقتراحات والتوصيات وابداء الآراء حول القضايا التي تندرج في نطاق اختصاصاته .

– ويتكون المجلس الجديد من (١٨٠) عضوا مؤهلا من مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية موزعين حسب النسب التالية: ٥٠٪ من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ٢٥٪ من الادارات والمؤسسات الحكومية ، ٢٥٪ شخصيات مستقلة ذات مؤهلات .

– تشتمل الأهداف والآفاق المرجعية للفترة من ١٩٩٣ – ١٩٩٧ على تقييم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر وتحديد الأهداف والآفاق المرجعية للفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٧ وأهمها:-

• اعادة الاعتبار للدولة وهيبتها ومصداقيتها من خلال ارساء قواعد ادارة ذات هياكل فعالة وحديثة مع خلق الظروف الملائمة للعودة الى المسار الانتخابي .

• توفير الشروط اللازمة للتوصل في أقرب وقت الى نمو دائم للانتاج غير النفطي في حدود ٦٪ .

• تخفيض خدمة الدين الخارجي الى أقل من ٤٠٪ من اجمالي الصادرات .

• تحسين الظروف المعيشية للمواطنين عن طريق التحكم في التضخم والبطالة ، وتحسين الخدمات الصحية وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية ، وتطبيق سياسة مداخيل توفق بين مبدأ المنافسة وتحقيق

العدالة الاجتماعية.

• رفع الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات ، وذلك بتشجيع الاستثمارات التي توفر النقد الأجنبي وتحل المنتجات المحلية محل الواردات ، وتوفر مواطن شغل كثيرة بأقل تكلفة ممكنة .

تشجيع الاستثمار:

– تماشيا مع الآفاق التي أقرت على المدى المتوسط ، تم تقدير البرنامج الوطني للاستثمارات لسنة ١٩٩٣ بمبلغ ١ر٢٤٥ دينار جزائري (مقابل ٨ر١٧٦ مليار دينار جزائري سنة ١٩٩٢) منها ٤ر١٢١ مليار دينار جزائري موجهة للقطاعات المنتجة بشكل مباشر (مقابل ٩٣ر٩٢مليار دينار جزائري عام ١٩٩٢) وتتوزع كما يلي :

- الصناعة والخدمات الانتاجية (في القطاع العام) ٢ر٣٦ ٪ .
- المحروقـــات ١ر٢٥ ٪ .
- الفلاحة ، الري ، الغابات ١ر٢٠ ٪.
- القطاع الخاص غير الفلاحي . ٩ر١٥٪.

– أما الاستثمارات المنتجة بشكل غير مباشر فقد قدرت خلال عام ١٩٩٣ بمبلغ ٦٦ر١٢٣ منها ٦ر٣٧٪ لقطاع السكن، و ٩ر١٢٪ للتنمية المحلية ، و٥ر١٤٪ للمنشآت الأساسية الاقتصادية والادارية ، و٧ر١١٪ لقطاع التربية والتكوين .

– صادق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٦ على قانون الاستثمارات الجديد ، وتشمل أهداف هذا القانون فتح الاقتصاد الجزائري أمام رؤوس الأموال الخاصة ، سواء كانت وطنية أم أجنبية (باستثناء بعض القطاعات التي خص بها القانون الدولة) وذلك بتقديم ضمانات وتسهيلات للمستثمرين ، مع تأكيد مبدأ عدم التمييز بين المقيمين وغير المقيمين ، وتثبيت النظام القانوني والجبائي ، وحرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح ، مع الالتزام بتسوية الخلافات مع الدولة من خلال اللجوء الى اجراءات المصالحة والتحكيم .

– أقر قانون الاستثمار الجديد اعتماد الاعفاءات التالية:

• **خلال مرحلة الانجاز:** الاعفاء من الرسم العقاري ، الاعفاء من دفع الضريبة على القيمة المضافة، وتخفيض قيمة المعاليم الجمركية، على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية الانجاز .

• **خلال مرحلة الاستغلال:** الاعفاء لفترة خمس سنوات من الضريبة على أرباح المؤسسات ومن التسديد الجزافي ، ومن الرسوم على النشاط الصناعي والتجاري .

• **عند التصدير**: تستفيد الصادرات من نفس الاعفاءات حسب رقم معاملات المصدر .

– لتسهيل الاجراءات للمستثمرين تم انشاء "شباك وحيد "في "وكالة ترقية الاستثمار ودعمه "يتمتع بصلاحيات تقييم المشاريع الاستثمارية ، ومنح الامتيازات المنصوص عليها في القانون.

– بدأت خلال العام هيئة تنمية ودعم ومساندة الاستثمارات في الجزائر عملها، وكانت قد أنشئت لبحث طلبات الاستثمار وتنسيق التعاقدات الفرعية ، والأبحاث والعمليات المتعلقة بها ، وتهدف الى جعل السلطات أكثر تجاوبا مع طلبات الاستثمار ، وتتبع الهيئة مكتب رئيس الوزراء مباشرة ، وقد حلت محل مجلس النقد والائتمان الذي وجهت له انتقادات لبطء حركته ، لذلك تقرر أن ترد الهيئة الجديدة على الطلبات خلال (٦٠) يوما ، ويمكن الاستئناف ضد قراراتها أمام الحكومة ، وفي المقابل ينبغي أن يتم الاستثمار المقترح خلال ثلاث سنوات ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

في القطاع المالي والمصرفي:

– تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية على الأمد المتوسط ، وتجنبا لتفاقم التضخم ، تقرر أن تكون الزيادة في الكتلة النقدية خلال عام ١٩٩٣ في حدود ٢٥٪ (مقابل ٢٧٪ في عام ١٩٩٢) مع التخفيف في وتيرة تداول الأوراق المالية في حدود ١٥ر٤٪ (مقابل ١٩ر٦٪ عام ١٩٩٢).

– في اطار تعزيز المنافسة المصرفية وحركة رؤوس الأموال مع الخارج صدر عن بنك الجزائر في ١٩٩٢/١/٣ نظامين: يحدد الأول منهما الشروط المتعلقة بتأسيس البنوك والمؤسسات المالية ، بما في ذلك شروط اقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية بالجزائر ، كما يحدد الثاني شروط اصدار ضمانات من قبل البنوك المعتمدة (دون ترخيص من بنك الجزائر) لفائدة المقيمين ، بموجب التزامات مأخوذة بالجزائر من قبل غير المقيمين ، وكذا الضمانات والضمانات المقابلة الصادرة لفائدة غير المقيمين بموجب التزامات مأخوذة من قبل المقيمين.

– تم خلال العام تأسيس بورصة للقيم المنقولة بمدينة الجزائر العاصمة ، كاطار لتنظيم وتسيير العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة (الأوراق المالية) التي تصدرها الدولة والشركات ذات الأسهم.

– قرر مجلس الحكومة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ التمديد في عمل صناديق المساهمة التي انتهى أجلها ، وذلك بصفة انتقالية في انتظار وضع النظام الجديد لتسيير القطاع الاقتصادي العمومي .

المديونية الخارجية:

– تقدر الديون الخارجية للجزائر بنحو ٢٥ر٧ مليار دولار أمريكي ، وتبلغ خدمة الدين نحو ٩ر٣ مليار دولار أمريكي ، أي ما يمثل أكثر من ٩٠٪ من الحصيلة الاجمالية للصادرات الجزائرية ، وقد أدى

انخفاض أسعار النفط بنسبة ٢٥٪ خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ، الى تفاقم كبير في مشكلة الديون.

– أظهرت أرقام رسمية صدرت في يونيو/حزيران ١٩٩٣ أن مخصصات الوفاء بالديون في الأعوام الثلاثة المقبلة ستبلغ ١٧ مليار دولار أمريكي لأصل الدين اضافة ، الى ٦ مليارات دولار أمريكي للفوائد .

– أبرمت الحكومة الجزائرية خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ اتفاقا مع صندوق النقد الدولي يهدف الى اعادة هيكلة الديون الجزائرية ، ويشكل الاتفاق خطوة أولى لاعادة جدولة الديون ، وأفادت المصادر المطلعة بأن صندوق النقد الدولي اشترط على الجزائر في مقابل الاتفاق مايلي :

- خفض قيمة الدينار بنسبة تتجاوز ٥٠٪ في المرحلة الأولى ، على أن تليه تخفيضات أخرى في غضون الأشهر الـ (١٨) المقبلة.
- خفض دعم موازنة الدولة لمؤسسات القطاع العام المفلسة كمرحلة أولى واغلاقها في مرحلة لاحقة.
- خصخصة الشركات العمومية ذات الطابع غير الاستراتيجي .
- تجميد الأجور .

وفي مجال الخصخصة :

– أعلنت اللجنة التي كلفتها الحكومة الجزائرية بتقييم أوضاع المؤسسات والشركات الحكومية ، أن عملية الخصخصة باتت مطلوبة على وجه السرعة ، وطالبت اللجنة التي بحثت أوضاع (١٢٥٥) مؤسسة وشركة عامة ، بأن تشمل اجراءات الخصخصة في مرحلتها الأولى ، (٧٣٢) مؤسسة وشركة تدهورت هياكلها المالية ، فيما أشارت الى أن (١٩٣) مؤسسة ، وشركة تتمتع بوضع مالي جيد .واقترحت حل (٨٣) مؤسسة وتقييم (٩٤) مؤسسة في دراسة خاصة على ضوء وظائفها الاجتماعية، واعادة النظر في أوضاع (٥٣) مؤسسة وشركة .

– حسم رئيس الوزراء الجزائري الجدل حول تردد الحكومة فيما يتعلق بقضية الخصخصة، عندما أعلن أن الجزائر «ستدخل اقتصاد السوق والدولة لا تقدم أموالا لمؤسسات لا تقدم شيئا»

وفي مجال النفط والغاز:

– أدلى مدير عام الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناطراك) في بداية السنة بتصريح أعلن فيه أنه من المتوقع أن ترتفع استثمارات الشركة في مجال البحث والتنقيب عن آبار جديدة الى حوالي ٢ر٧ مليار دولار أمريكي .

– رغم ارتفاع انتاج المحروقات الى ١٦٢ر٣ مليون طن خلال عام ١٩٩٢ (أي بزيادة قدرها ثلاثة ملايين

طن مقارنة مع عام ١٩٩١) فان العائدات النفطية المحققة قد انخفضت الى حوالي ١١ مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض أسعار النفط .

– كما أدلى نائب مدير عام سوناطراك بتصريح خلال العام أعلن فيه عن :

• ارتفاع الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي الى ٥٣ مليار متر مكعب خلال عام ١٩٩٢ ، مقابل ٣٣ مليار متر مكعب عام ١٩٩١

• ارتفاع احتياطيات الغاز الطبيعي التي تم التأكد من امكانية استغلالها الى ٣٠٠٠ مليار متر مكعب.

• المشروع في تنفيذ مشاريع ترمي الى الوصول الى مضاعفة الطاقة التصديرية مع حلول سنة ١٩٩٦ .

– أبرمت الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناطراك) مجموعة من العقود والاتفاقيات التالية :

• عقدان واتفاقية مع مجمع ألماني يتكون من أربع شركات ألمانية بتكلفة استثمارية تبلغ ٣٣ مليون دولار أمريكي ، للتنقيب عن المحروقات وانتاجه.

• عقد مع شركة بريتيش بتروليوم في مجال التنقيب عن المحروقات وانتاجها ، بتكلفة استثمارية تبلغ ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي .

• عقد مع الشركة اليابانية (ميتسوبيشي) لانجاز تجهيزات غازية في حقل حاسي الرمل بتكلفة استثمارية تبلغ ١٢٩ مليون دولار أمريكي.

• عقد مع المؤسسة الكندية للبترول والغاز (بتروكندا) للتنقيب والانتاج بتكلفة استثمارية تبلغ ٣٤ر٥مليون دولار أمريكي.

• عقد مع الشركة التركية (توبداس) لتزويدها بمليوني طن من الغاز خلال فترة خمس سنوات .

– وقعت الجزائر خلال الاسبوع الأخير من شهر يوليو/تموز ١٩٩٣ ثلاثة عقود في مجال الغاز مع شركات فرنسية ويابانية وأمريكية.

– العقد الأول بقيمة مليار فرنك فرنسي مع الشركتين الفرنسيتين (سوفرغاز) و (انتربوز) لانشاء القسم الشمالي لأنبوب غاز (الزار – حاسي الرمل) جنوب شرقي الجزائر على امتداد ٣٠٧ كلم.

– وتبلغ قيمة العقد الثاني ١ر٦ مليار فرنك فرنسي مع شركتين يابانيتين لانشاء مصنع لاستعادة غاز البروبان المسيل بطاقة يومية تبلغ ٢١ مليون متر مكعب .

– وتبلغ قيمة العقد الثالث ٤٥٠ مليون دولار أمريكي مع شركة (بكتل) الأمريكية لانجاز (٥٣٠) كلم من الشطر الجزائري لأنبوب الغاز "المغرب العربي – أوروبا. "

وفي مجال الصناعة والمناجم:

– بلغ معدل نمو الانتاج الصناعي في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ ٥ر٧٪ مقارنة بـ ٥ر٩٪ في

نفس الفترة من عام ١٩٩٢ ، وبينت وزارة الصناعة والمعادن أن هذا المعدل يعد انخفاضا واضحا في الانتاج الصناعي ، مشيرة الى أن التوقعات السابقة كانت تدور حول أكبر مما تحقق في هذا المجال .

– تشير مصادر وزارة الصناعة والمعادن الى أن أكبر انخفاض سجله الانتاج الصناعي خلال العام تم في الصناعات الكهربائية والالكترونية بنسبة ٢٩٪ عن الانتاج المسجل في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٢ ، تليها الصناعات الهندسية والمعدنية بنسبة ٢١٪ .

– ومن بين قطاعات النشاط الاقتصادي التسعة سجل قطاعان فقط ارتفاعا نسبيا هما قطاع الخشب والورق بنسبة ١٢٪ ثم قطاع مواد البناء بنسبة ٥٪ ، بينما عانت القطاعات الأخرى من صعوبات تتعلق بنقص المواد الأولية ومستلزمات الانتاج ، اضافة الى صعوبات ترتبط بترويج بعض المنتجات المصنعة .

– بلغت نسبة التشغيل في المصانع الجزائرية حوالي ٥٠٪ من طاقتها القصوى ، وذلك بسبب النقص في النقد الأجنبي لشراء المواد الأولية وقطع الغيار ، وقد أدى هذا الوضع الى انخفاض اجمالي الانتاج الصناعي ، وبلغ عدد المؤسسات التي تعاني صعوبات مالية ١٢٨٧ مؤسسة تشغل ٣١٠ آلاف عامل ، منها (٧٣٢) مؤسسة في حالة افلاس ، و (٨٣) مؤسسة معرضة للاغلاق ، والبقية تحتاج الى تصحيح أوضاعها المالية ، وقد رصدت الحكومة مبلغ ٨٣ مليون دينار جزائري لمراجعة حسابات المؤسسات المملوكة للدولة ضمن خطة واسعة لاصلاح القطاع العام ، ومراجعة أداء مؤسساته بهدف انقاذها .

– تراوحت الطاقة الانتاجية للمشاريع الصناعية خلال ١٩٩٣ بين ٢٧٪ و ٤٩٪ من الطاقة القصوى ، باستثناء الصناعات الزراعية والغذائية فقد بلغت ٧٥٪ ، وقطاع البناء ٧٠٪ ، والمناجم والمحاجر ٦٠٪ .

– منح صندوق السكان التابع للأمم المتحدة للجزائر هبة تبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي لانشاء مصنع لصنع أقراص منع الحمل .

– منح الصندوق الفرنسي للتنمية قرضا للجزائر قيمته ٦٠ مليون فرنك فرنسي لتمويل برنامج تجديد مصنع الاسمنت بالوسط الجزائري .

– منحت وزارة الصناعة والمناجم بعض الشركات الوطنية التابعة لها رخصا للبحث عن البرولان والحصى والماس ومعادن الرصاص والزنك والدولوميت والتنغستين والقصدير في مناطق متفرقة من البلاد .

– وافقت أسبانيا على منح الجزائر قرضا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل انشاء مصنع للبوليتيلان ذي الكثافة العالية وتوريد باخرة لنقل المسافرين .

– تم الاتفاق بين المؤسسة الوطنية للحديد والصلب وشركة (لوتشيني سيديرورجيكا) الايطالية على اعداد دراسة جدوى لانشاء مصنع لقضبان الحديد والصلب .

وفي مجال التجارة:

– صادق مجلس الحكومة على مرسومين تشريعيين هامين يعززان مسيرة التحول نحو اقتصاد السوق وهما مرسوم يتعلق بقانون التجارة الجديد المعدل والمتمم لقانون ١٩٧٥ ، والمتعلق بانشاء الشركات وبورصة القيم المنقولة ، ومرسوم تشريعي يكمل قانون الاجراءات المدنية بما يسمح للمؤسسات العمومية باللجوء الى التحكيم في معاملاتها التجارية العالمية.

– شاركت (١٨) دولة في معرض الجزائر الدولي خلال الفترة من ١٤ – ١٩٩٣/٦/٢١ الى جانب حوالي (٢٨٠) مؤسسة جزائرية ، ومن بين الدول المشاركة فرنسا ، ايطاليا ، تونس ، بلجيكا ، الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا .

– توقع نائب وزير التجارة توفير عملة صعبة تعادل ١٢ مليار دينار جزائري ، أي ما يعادل ٧٥٠ مليون دولار أمريكي مع تطبيق اللوائح الجديدة للواردات .

– أوقفت الحكومة خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ استيراد (٤١) سلعة استهلاكية في اطار اجراءات لتوفير العملة الأجنبية ، وتشمل هذه السلع أفران الطهي الغازية والكهربائية ، واللحوم والفاكهة والأسماك والشيكولاته والمشروبات وأدوات التجميل والورق الصحي والصابون غير الطبي ، والدفاتر المدرسية ، ولعب الأطفال ، وبموجب القواعد الجديدة لن تستورد الدولة (٣٧) سلعة أخرى لكن سيسمح باستيرادها للجزائريين الذين لهم حسابات بالعملة الصعبة ومن هذه السلع السيارات وأجهزة التلفزيون والثلاجات.

– شرعت شركة « نيسان الجزائر» المعتمدة خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣ ببيع منتجاتها بالعملة الصعبة ، وسوف تبدأ بالبيع بالدينار الجزائري خلال عام ١٩٩٤ .

قطاع الفلاحـــة:

– تشير المصادر المسئولة أن نسبة نمو الموسم الفلاحي ١٩٩٣/١٩٩٢ قد بلغت نسبة ٦٪ بزيادة ٤٪ مقارنة بموسم ١٩٩٢/١٩٩١ .

– تقرر أن يفتح المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) مكتبا له في الجزائر العاصمة ، وذلك بقصد تسهيل عمليات تحويل قسم من التمويل الذي يمنحه الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية ، والبرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، لترقية مشاريع البحث والتنمية في بلدان المغرب العربي ، كما سيساعد أيضا على تمكين مراكز البحث الفلاحي الجزائري من الحصول على التجهيزات الضرورية غير المتوفرة في الجزائر .

– تم ابرام عقد بين المؤسسة الوطنية (ENARP) والشركة البلجيكية (LIPA) بقيمة ٤ر٤ مليون دولار

أمريكي لانشاء مخبر للتنمية المخبرية للنباتات ، طاقته الانتاجية ١٠ ملايين نبتة سنويا ويشرع في الانجاز مباشرة بعد الضبط النهائي لعملية التمويل المتأتي من الحكومة البلجيكية.

– تواصل العمل في سد منبع الغزلان في ولاية بسكرة من قبل بعض المؤسسات المحلية (على رأسها مؤسسة هيدروتكنيك) ، وذلك بعد توقف دام أربع سنوات .

– وفي مجال الري تم ابرام عقد بين الوكالة الوطنية للسدود والمؤسسة الأسبانية دراغادوس (DRAGADOS) بهدف انجاز سد في بني هارون بالشرق الجزائري .

– وفي اطار تنمية قطاع الصيد بالغرب الجزائري تحصلت الجزائر من السوق الأوروبية المشتركة على اعانة تقدر بـ ١٢ مليون وحدة حساب أوروبية تسمح بخلق ١٫٤٠٠ فرصة عمل جديدة عن طريق انجاز خمس ورشات وغرف للتبريد ، مع تجديد (٣٨٤) زورق وشراء (١٠٤) زوارق أخرى .

أحداث سياسية :

– تواصل خلال العام العنف المتواصل بين قوات الأمن الجزائرية والاسلاميين .

– قطعت الجزائر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ علاقاتها الدبلوماسية بايران ، كما استدعت سفيرها في السودان.

– أعلن بتاريخ ١٩٩٣/٩/٤ عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة رضا مالك عضو المجلس الأعلى للدولة .

– تم خلال العام تشكيل لجنة من العسكريين والمدنيين لاجراء اتصالات مع الأحزاب والقوى السياسية في البلاد بهدف تحقيق المصالحة الوطنية .

– صدرت بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢ وثيقة للحوار الوطني من قبل المجلس الأعلى للدولة ، والأحزاب السياسية، والمنظمات والجمعيات غير السياسية ، اقترحت مرحلة انتقالية في البلاد من سنتين الى ثلاث سنوات تبدأ في نهاية العام ، يتم بها اعادة الاعتبار للدولة ، وتعزيزها ، واصلاح الادارة العمومية المركزية والمحلية ، وتدعيم الادارة العمومية المركزية والمحلية ، وتدعيم الوظيفة القضائية ، مع ضمان الأمن للمواطنين في أشخاصهم وممتلكاتهم .

– كذلك دعت الوثيقة الى تسيير المرحلة الانتقالية بمشاركة القوى السياسية والاجتماعية المنظمة والمتقيدة بالنظام الجمهوري والرافضة للعنف كشكل من أشكال الوصول الى السلطة .

القروض :

حصلت الجزائر خلال العام على القروض والاعتمادات التالية وذلك حسب الجدول المبين أدناه:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مـؤسـسـات مـاليـة عربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	٥٤ مليون	دولار امريكي	تمويل مد شبكة كهرباء
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	١٧ مليون	دينار كويتي	بناء سد بني هارون
برنامج تمويل التجارة العربية	١٩٩٣	٦ر٧ مليون	دولار امريكي	اعادة تمويل صفقات تجارية
برنامج تمويل التجارة العربية	١٩٩٣	٨ر٣ مليون	دولار امريكي	اعادة تمويل صفقات تجارية
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٣	٧٨ مليون	دولار امريكي	تمويل برنامج اسكان
ثانيا : جهات تمويل أخرى:				
البنك الدولي	١٩٩٣	٢٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل برنامج اسكان
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	٥٥٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد حبوب
بنك الاستثمار الأوروبي	١٩٩٣	٤١٣ مليون	دولار امريكي	تمويل خط انابيب غاز وبناء سد
أسبانيا	١٩٩٣	٣٠٠ مليون	دولار امريكي	اقامة مصنع كيماوي واستيراد باخرة لنقل المسافرين
البنك الأوروبي للتنمية	١٩٩٣	٥٣٠ مليون	دولار امريكي	تمويل خط انابيب الغاز الجزائر / اسبانيا
أسبانيا	١٩٩٣	٥٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل واردات من اسبانيا
البرتغال	١٩٩٣	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل واردات من البرتغال
تركيا	١٩٩٣	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل واردات من تركيا
البنك الدولي	١٩٩٣	٣٠ مليون	دولار امريكي	مقاومة الجراد
اليابان	١٩٩٣	٩٠٠ مليون	دولار امريكي	تحديث منشآت الغاز الطبيعي
اليابان	١٩٩٣	٣٠٠ مليون	دولار امريكي	اصلاح اوضاع بعض الشركات

٤٠٥ فرص الاستثمـــار:

١٠٤٠٥ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

- الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة حديثا
- التنقيب عن المياه
- زراعة الحبوب ، البقول الجافة وزراعة العلف
- الزراعات الصناعية كالحبوب الزيتية والطماطم الصناعية والتبغ والقطن
- التشجير الصناعي
- معالجة وتصفية المياه ورسكلة النفايات الصلبة "خارج أنشطة الاسترجاع "والموانع السائلة الغازية.
- زراعة النباتات المقاومة للمناخات الصعبة وزراعة النخيل
- أنشطة تربية الأسماك
- طحن الحبوب الزيتية وانتاج الزيوت الخام الغذائية وانتاج الخميرة وتكرير السكر الغذائي
- انتاج الكهرباء وتوزيعها العمومي
- التوزيع العمومي للغاز الطبيعي
- انتاج المياه وتوزيعها العمومي
- البحث والاستكشاف في مجالات المناجم «البحث المنجمي والجيولوجي» والطاقة بما فيها المحروقات في الأنشطة ذات الأولوية
- الصناعة القاعدية للصلب والحديد والمعادن والفولاذ والمحص الصناعي للمعادن غير الحديدية والتصفيح والسباكة وقنوات السدود والأنابيب غير الملحومة وأنابيب الفولاذ الملحومة
- صناعة الأسمدة والأطر المطاطية والمنتوجات البتروكيماوية القاعدية الأزوتية والعضوية ، متيل، تيرسيواوتيل، والأطر المطاطية وغرف الهواء والرانتح والبوليمو والألياف التركيبية والحبر والغازات الصناعية والأكياس المنسوجة بالبولي بروبيلان
- أنشطة استخراج «من غير مواد البلاط والرخام» والتنمين ، بما في ذلك الاستغلال والتحويل الخاصة بالمواد الأولية المعدنية من غير المصنوعات الفخارية والتحف والمنتجات المعدنية
- صناعة الاسمنت والمواد الحمراء «الآجر الأحمر» والآجر من السيليكوكلس
- صناعة الزجاج ، الزجاج المسطح ، الأنابيب الكاتودية، المصابيح المتأججة ، زجاج السيارات والقارورات الصغيرة والأواني الزجاجية المخبرية ، الزجاج البصري
- صناعة الأدوية والأدوات الطبية الثقيلة ، المنتوجات البيولوجية ، أمصال مواد التلقيح ، منتوجات منع الحمل ، المنتوجات البيطرية

– صناعة مواد التجهيز ، محركات وعناصر المحرك ، علبة السرعة ، مضاغط مسكية ، آليات أشغال ، آليات فلاحية " "جرارات حصادات دراسات "محولات قوة انتاج الصناعات التحويلية، أدوات آلية وتجهيزات الانتاج للصناعة التقليدية والصيد البحري ، مضخات ، وسكور قطع السباكة والتنقيب ، معدات السكك الحديدية ، آليات الرفع وسفن الصيد

– انتاج السيارات الصناعية والسيارات الخاصة .

– صناعة أجهزة وأدوات القياس والمراقبة «ميترولوجيا».

– صناعة القوالب.

– صناعة المعدات للأشخاص المعوقين: « ارائك متنقلة بسيطة للمعوقين حركيا وعربات صغيرة ذات محرك»

– النقل بالسكك الحديدية

– المنشآت الأساسية للتخزين الاستراتيجي للحبوب

– المنشآت الأساسية للتخزين والنقل الاستراتيجي للمنتوجات البترولية .

– التخزين البارد للبذور والشجيرات

– الصيانة والتجديد الصناعي

– الترميم البحري

– الصناعة التقليدية للانتاج والخدمات بما فيها الصناعة التقليدية الفنية

– بناء السكن الجماعي ذي الطابع الاجتماعي

– المواصلات السلكية واللاسلكية ، تبديل اشارة شبكات حضرية بما فيها الهندسة المدنية «قنوات – أعمدة» والبنايات المتصلة

– صناعة العتاد المدرسي التربوي ، أدوات مخبرية وأدوات مدرسية أو تربوية.

– الانتاج ذو الطابع الثقافي أو العلمي البيداغوجي بما فيه طبع كتب ما قبل المدرسة، والكتب المدرسية والجماعية، والانتاج السينمائي والتلفزيوني

– الصناعة السياحية والحمامات المعدنية .

– انتاج الآلات الموسيقية والمعدات الرياضية .

٢٠٤٠٥ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يعلن خلال العام عن مشروعات معروضة للاستثمار .

٥٠٥ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يعلن خلال العام عن مشاريع يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب .

(٦)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٣

تمكنت الحكومة الجيبوتية خلال العام من السيطرة على معظم أقاليم شمال البلاد التي تقطنها القبائل العفرية المسلحة ، وحققت بذلك انتصارا عسكريا على المعارضة المسلحة في شمال البلاد ، وخرجت البلاد من أزمة سياسية خانقة خيمت عليها طيلة العامين السابقين .

وفي المجال الاقتصادي واجهت الحكومة وضعا اقتصاديا حرجا بسبب الانفاق المالي المتزايد على الحرب، وتوقف العديد من المشاريع التنموية والخاصة .

وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٦ تشريعات واجراءات حكومية :

لم يتم الاعلان خلال العام عن تشريعات واجراءات حكومية .

٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٣ توقيع اتفاقية بين جمهورية جيبوتي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره ٣ر٣ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير ميناء جيبوتي – المرحلة الثالثة .

٢٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم خلال العام توقيع أربع اتفاقيات بين جمهورية جيبوتي وبنك التنمية الاسلامي لتمويل عدة مشاريع في مجالات التجارة والمصارف والتعليم والصحة .

– تم التوقيع خلال العام على اتفاقية بين جيبوتي ولوكسمبورج يتم بموجبها دفع مبلغ ٦٠٠ مليون فرنك جيبوتي لتمويل مشروع بناء مدينة سكنية لذوي الدخل المحدود .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٦ على اتفاقية يمنح بموجبها الصندوق الفرنسي للتنمية مبلغ ٢ مليار فرنك جيبوتي لتمويل مشروع مياه الشرب لمدينة جيبوتي .

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ على ثلاث اتفاقيات قروض يمنح بموجبها كل من الصندوق الخاص

لنيجيريا والصندوق الأفريقي للتنمية ، وصندوق الأوبك للتنمية مبلغ اجمالي مقداره ٣ر٤ مليار فرنك جيبوتي لتمويل مشروع الشرب لمدينة جيبوتي .

٣٠٦ وقائع وأحداث :

شهد العام عددا من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها:

الميزانية العامة :

– اعتمدت الجمعية الوطنية الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٣ والتي بلغت نحو ٢٩ مليار فرنك* جيبوتي، بزيادة ٦ر٤٪ عن ميزانية عام ١٩٩٢ .

– تنقسم الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٣ الى قسمين: قسم الميزانية الاعتيادية وتبلغ ٣٢٠ر٢٨ مليار فرنك جيبوتي ، والميزانية الاستثنائية وتبلغ ٦٩٠ مليون فرنك جيبوتي .

– تبين تفصيلات الميزانية العامة للدولة أن بند الاستثمارات شبه معدوم خلال العام ، حيث لاتوجد استثمارات جديدة خلال العام باستثناء طريق قصير على شاطيء البحر يؤدي الى أراضي استصلحت للبناء ، معروضة للبيع من قبل الحكومة لتزويد الميزانية بالايرادات المستهدفة .

الانفاق العام:

– اهتمت الحكومة الجيبوتية خلال العام بمهام الدفاع وتأسيس قوات مسلحة ذات قدرات دفاعية وهجومية ، شكلت أكبر أدوات انفاق في تاريخ البلاد ، مما جعل الحكومة تتجه نحو السحب من أرصدتها الخارجية .

– أعلنت مصادر الحكومة أن نفقات الحرب قد بلغت خلال العام نحو ١٣ مليار فرنك جيبوتي (٦٠ مليون دولار أمريكي) .

التخصيـــص:

– في اطار خطط الحكومة الجيبوتية لتنفيذ برنامج التخصيص أجرت السلطات الحكومية خلال العام مفاوضات مكثفة مع شركات فرنسية وعربية وعالمية من أجل تنفيذ برنامج للتخصيص أعلنت عنه الحكومة منذ عامين .

(*) الدولار الأمريكي يعادل ١٧٨ فرنك جيبوتي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١ .

– أجرت شركات ومؤسسات كثيرة مفاوضات لعقد عدد من الصفقات تشمل شراء فندق شيراتون جيبوتي الذي انشيء قبل أكثر من عشر سنوات لحساب وزارة التجارة والسياحة ، وتعرضه الحكومة للبيع بمبلغ ٢٨ مليون دولار أمريكي .

– قدمت خلال العام أكثر من شركة معنية بمجال الطيران عروضا لشراء امتيازات وبقية موجودات (اير جيبوتي) التي انهارت منذ عدة أعوام كشركة طيران وطنية كانت لها خطوط داخلية وخارجية.

– تشمل المعروضات الحكومية الأخرى في اطار عملية التخصيص مصنعين للألبان والمياه واجها خسائر كبيرة وكانا يتبعان لوزارة الصناعة ، وقد قدمت عروض لشرائهما من جانب مجموعات عربية وأوروبية .

في مجال التجارة :

– بدأ في شهر يناير/كانون الأول ١٩٩٣ تنفيذ تشييد أكبر سوق تجاري في مدينة جيبوتي العاصمة وهو سوق الرياض المركزي الذي يموله البنك الاسلامي للتنمية بقرض يبلغ ٦٧ مليون ريال سعودي ويقام على مساحة تبلغ نحو ٢٢ ألف متر مربع ، وسوف يتم انجازه خلال عامين وفقا للعقد الانشائي مع الشركة المنفذة ، ويتكون هذا السوق الذي يقام على طريق المطار من ثمانية أقسام تجارية للخضر ، والفاكهة ، واللحوم ، والخردوات ، والأسماك .

في مجال الاسكان :

– قدمت خلال العام احدى شركات التشييد السعودية ، عرضا بانشاء نحو (٦١٥٠) وحدة سكنية لدرجات مختلفة في العاصمة جيبوتي بتكلفة تقارب ٣٠ مليون دولار أمريكي .

الميناء :

– تبلور في شهر ديسمبر /كانون الأول مشروع تطوير ميناء جيبوتي الذي يهدف الى مقابلة الطلب الحالي والمتوقع على النقل البحري بالحاويات وزيادة عائدات الميناء بخفض تكاليف تشغيل محطة الحاويات الى جانب زيادة قدرة الميناء التنافسية لاستقطاب خطوط ملاحية جديدة وحركة بضائع اضافية وذلك باعادة تأهيل وتحسين الخدمات الأساسية اللازمة لدفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات والميناء وبالتالي رفع كفاءتهما الانتاجية وخفض تكاليف التشغيل ومدة انتظار السفن .

– وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢ على مشروع قرار خاص بتخفيض الضرائب على تصدير المواشي من ميناء جيبوتي .

– وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ على مشروع قرار وزاري خاص بمد مهلة الاعفاء على

البضائع العابرة بميناء جيبوتي الى ٢٥ يوما بدلا من ١٠ أيام .

– قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٦ زيادة رسوم الارساء والاقامة والقيادة والسحب والدخول والفنارة والارشاد الخاصة بالسفن في ميناء جيبوتي .

أحداث سياسيـــة :

– زار خلال العام السيد حسن جوليد رئيس الجمهورية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

– تم خلال العام اجراء انتخابات رئاسية على أساس تعددي لأول مرة شاركت فيها المعارضة ، أعيد فيها انتخاب حسن جوليد كرئيس لجمهورية جيبوتي .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٢/٤ اجراء تعديل وزاري ، تم به انشاء وزارتين جديدتين هما وزارة التخطيط والهيئة الاقليمية والتعاون والبيئة ووزارة النقل والسياحة والاتصالات .

– اصدر السيد حسن جوليد رئيس الجمهورية عفوا عاما اطلق بمقتضاه المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم رئيس وزراء سابق .

– أجرى السيد حسن جوليد رئيس الجمهورية تعديلات أساسية على حكومته أدخل بموجبها ستة وزراء جدد ينتمون الى قبائل العفر .

– تم خلال العام تكليف رئيس الوزراء بركت غوراد حماد لتأليف وزارة جديدة استحدثت فيها وزارتان جديدتان للتعاون والاتصالات مما رفع عدد الوزراء في الحكومة من ١٦ – ١٨ وزيرا.

القـــــروض :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جـهـات التـمـويل العربية:				
الصندوق الكويتي	١٩٩٣	٣,٣ مليون	دينار كويتي	تطوير ميناء .
ثانياً: جهات التمويل الاخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	٦٧ مليون	دولار امريكي	اقامة سوق مركزي

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	١٧٠ مليون	دولار امريكي	بنك البركة
البنك الاسلامي للتنمية		١,٠٨١ مليون	دولار امريكي	قطاع التعليم
البنك الاسلامي للتنمية		١,٢٩٢ مليون	دولار امريكي	قطاع الصحة
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٩٣	٤٢٠ مليون	فرنك جيبوتي	مساعدة للصناعات الحرفية
الصندوق الفرنسي للتنمية	١٩٩٣	٢ مليار	فرنك جيبوتي	مشروع مياه الشرب لمدينة جيبوتي
حكومة لوكسمبورج	١٩٩٣	٦٠٠ مليون	فرنك جيبوتي	مساكن شعبية
صندوق نيجيريا	١٩٩٣	٣,٤ مليار	فرنك جيبوتي	مشروع مياه الشرب لمدينة جيبوتي

٤٠٦ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٦ امكانات الاستثمار المتاحة فى القطاعات المختلفة:

تتوفر فرص الاستثمار في القطاع الصناعي ، نورد فيما يلي أهمها :

- انتاج المعجنات
- انتاج الزيوت النباتية
- انتاج مغلفات بلاستيكية .
- صناعة دباغة الجلود .
- تكرير الملح .
- صناعة المواد الانشائية (الاسمنت والطابوق)
- صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية .
- صناعة الصابون ومساحيق الغسيل .
- صناعة السجائر.
- صناعة الأخشاب .
- صناعة تجميع الثلاجات والمعدات الكهربائية
- تصنيع الأسماك
- صناعة الملابس والأحذية .

- صناعة المبردات لانتاج الآيس كريم.
- صناعة الأبواب والشبابيك الخشبية .
- انتاج المناشف الورقية .
- انتاج الحفاظات القطنية للنساء والأطفال .
- صناعة الثلج .
- صناعة الثلاجات والمكيفات .

٢٠٤٠٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتم خلال العام عرض مشروعات قابلة للاستثمار .

٥٠٦ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام ترخيص مشاريع يساهم فيها مستثمرون عرب .

(٧)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٣

استمرت خلال العام مسيرة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما استمر القطاع الاهلي بتوسعة وزيادة فاعليته في شتى المجالات الصناعية والانتاجية، كما بقيت تكاليف المعيشة في حدود منخفضة، واستمر التحسن في اداء البنوك المحلية، وشهدت حركة تداول الأسهم في السوق السعودية نموا كبيرا وسجلت اعلى حجم تداول لها منذ عام ١٩٨٥، كذلك تم الاعلان عن اكتشافات نفطية جديدة، وتحقيق نتائج مميزة في القطاعات الانتاجية.

ومن جانب آخر تم خلال العام افتتاح اولى جلسات مجلس الشورى، كما واصلت الحكومة السعودية اداء دورها الفعال على كل المستويات العربية والاسلامية والدولية بما في ذلك تقديم المساعدات المالية والفنية.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها العام:

١٠٧ تشريعات واجراءات حكومية:

صدر خلال هذا العام العديد من التشريعات والاجراءات التي تمس مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار بشكل عام، وفيما يلي ملخص باهم تلك التشريعات والاجراءات:

- ففي اطار تسهيل وتبسيط الاجراءات أمام الجهات الحكومية الغى مجلس الوزراء قراره السابق رقم ٥٢٢ المؤرخ ١٣٨٦/٦/٢٤هـ وسمح لمكاتب الخدمات العامة بتعقب المعاملات في مكاتب وزارة العمل والشئون الاجتماعية ودوائر الجوازات والجنسية.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٢٣٧٥/٣ الذي يجيز التخليص على البضائع من السلطات الجمركية لحساب الغير وفق الشروط والاوضاع التي تقررها لائحة تنظيم مزاولة مهنة التخليص الجمركي.

- أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية فقد صدر قرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٣١٧٠/٣ المؤرخ ١٤١٣/١٢/٢هـ والذي يقضي بان تطبق ميزة الاعفاء من ضرائب الدخل والشركات المنصوص عليها في نظام استثمار رأس المال الأجنبي، على رأس المال الاجنبي المستثمر في التوسعة الرأسمالية لأي مشروع صناعي مقام في المملكة، وذلك وفق الشروط التي حددها القرار والتي يمكن تلخيصها في وجوب أن يكون المشروع الاصلي مقاما طبقا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي وأن تكون التوسعة مرخصة وتمت دراسة جدواها الاقتصادية والفنية، وأن يكون قرار زيادة رأس المال صادرا عن

جهة مخولة، كما يجب أن تكون التوسعة لاغراض زيادة الطاقة الانتاجية، كما يشترط للتمتع بميزة الاعفاء من الضريبة وفق هذا القرار اشعار مصلحة الزكاة والدخل بالتوسعة الجديدة، على أن تكون مدة الاعفاء لفترة مماثلة لفترة اعفاء المشروع الأصلي ولمرة واحدة طيلة مدة المشروع، علما بان الاعفاء يقتصر على ارباح التوسعة الرأسمالية ولا يشمل ارباح المشروع الاصلي.

كما أصدر وزير المالية والاقتصاد الوطني القرار رقم ٢٧٨٢/٣٢ المؤرخ ١٤١٣/١٠/٢٩ هـ والذي يتعلق بتشكيل لجنتي الاعتراض الابتدائيتين في كل من فرعي مصلحة الزكاة والدخل في مدينتي جدة والدمام، على أن تتولى كل لجنة النظر في اعتراضات المكلفين على ربط الضريبة والفصل في الخلافات التي تعرض عليها.

واصدر وزير المالية والاقتصاد الوطني كذلك القرار رقم ٣٢٣١/٣ المؤرخ ١٤١٣/١٢/١٨ هـ الذي يقضي بشمول الاعفاء الضريبي المقرر بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي، للمساهمات الاضافية في رؤوس أموال البنوك السعودية الممولة من الشركاء الاجانب.

- وفيما يتعلق بمنشآت القطاع السياحي فقد أصدر مجلس الدفاع المدني القرار رقم ١٢/٢/و/١/رف بالموافقة على لائحة شروط السلامة وسبل الوقاية وتجهيزات الانذار والاطفاء الواجب توافرها في الفنادق وبيوت الشباب والمنشآت المماثلة وقد تناولت اللائحة مواقع ومواصفات مباني تلك المنشآت وسلامة هياكلها الانشائية والحماية من انتشار الحرائق ومواصفات مخارج وسلالم الطوارىء واماكن التجمع الداخلية والخارجية، واشتراطات وسائل النجاة، ومواصفات التمديدات والتركيبات الكهربائية والميكانيكية ووسائل الاضاءة وتركيبات الغاز والوقود ومواد الطهو ومصارف الغاز والمداخن وانظمة التهوية وتكييف الهواء والاسعافات الأولية ومعدات ووسائل مكافحة الحرائق وصيانة تلك الوسائل.

- وفي مجال النقل والمواصلات صدر القرار الوزاري رقم ١٥ والذي تضمن اعتماد العمل بلائحة اجراءات شروط منح التراخيص لمزاولة نشاط النقل المدرسي وقد تضمنت اللائحة مواصفات السيارات المستعملة في النقل وشروط منح الترخيص بمزاولة نشاط النقل والتي يمكن تلخيصها في أن يظل رأس المال المستثمر في النشاط مملوكا لسعوديين بأكمله وأن تتوفر للمرخص له الامكانيات الفنية والمادية لتشغيل وصيانة وايواء السيارات المستخدمة في النقل والا يقل عدد السيارات المستخدمة في النقل عن ثلاث سيارات كما تناولت اللائحة أحكام الغاء الترخيص والتنازل عنه.

وأصدر وزير المواصلات كذلك القرار رقم ٢ الذي يقضي بدمج خدمات سيارة الأجرة (التاكسي) والأجرة الخاصة (الليموزين) داخل المدن في خدمة واحدة تسمى أجرة عامة، واوجب القرار على المعنيين باحكامه ضرورة تعديل أوضاعهم بما يتفق واحكامه وذلك وفقا للائحة اجراءات شروط الترخيص المرفقة بالقرار.

- اما فيما يخص قطاع التجارة فقد اصدر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٢/١ قرارا سمح بمقتضاه

بعمليات استيراد الاسمنت خلال الستة أشهر التالية لصدوره بدون رسوم الحماية الجمركية ثم مدد العمل بهذا القرار لمدة ستة أشهر أخرى تالية.

كما أصدر وزير الداخلية قراره رقم ٧ بالسماح للمؤسسات السعودية الفردية وشركات التضامن المملوكة بالكامل للسعوديين بممارسة أعمال الحراسة الأمنية المدنية الخاصة وتضمن القرارحكما يحظر الترخيص بذلك الا للمؤسسات السعودية الفردية وشركات التضامن المملوكة بالكامل للسعوديين والافراد السعوديين، كما تضمن القرار شروط واجراءات انشاء مؤسسات وشركات الحراسة الأمنية المدنية الخاصة وواجباتها ومسئولياتها وعلاقاتها بدوائر الأمن وأوضاع العاملين بها.

وصدر كذلك القرار الوزاري رقم ٦٦٥ عن وزير التجارة والذي حدد فيه الادارة القانونية بالوزارة وفرعيها بجدة والدمام كجهتين مختصتين برفع الدعوى الجزائية ومتابعة سير اجراءاتها وتمثيل الحق العام امام لجان الفصل في قضايا الغش التجاري.

واعلنت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بان مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قرر في اجتماعاته المتعددة خلال السنة اعتماد بعض المواصفات القياسية الخليجية وهي بالتالي تعتبر ملزمة في كل دول الخليج بما في ذلك المملكة هذا وقد تضمن الاعلان قائمة ببعض السلع والمواد التي تتعلق بها تلك المواصفات.

كما أصدر وزير التجارة قراره رقم ١٠٠٩ بانشاء مكتب بفرع وزارة التجارة بمدينة ابها للفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام الاوراق التجارية في المنطقة الجنوبية.

وصدر عن وزير التجارة كذلك القرار رقم ١٦٤٨ الذي الزم الادارة العامة للشركات التابعة للوزارة بمسك سجل خاص بالشركات المهنية لقيدها حسب نوع المهن المرخص لها بمزاولتها، ومن جهة أخرى الزم القرار أصحاب المهن باخطار الادارة باية تعديلات تطرأ على البيانات المتعلقة بها.

كما أصدر المكتب السعودي لمقاطعة اسرائيل عدة قرارات بادراج عدد من الشركات في قائمة المقاطعة واعلن المكتب ذلك في الجريدة الرسمية تفصيلا.

– وفيما يتعلق بالتخطيط فقد وافق مجلس الوزراء في جلسته يوم الاثنين ١٠/٥/١٩٩٣ على الأهداف العامة والاستراتيجية الخاصة بخطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤٢٠ هـ مع مراعاة الاستمرار في دعم القوة الدفاعية للمملكة وترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الاعتماد على مساهمات القطاع الخاص لتقوية الاقتصاد الوطني بالاضافة الى ضرورة اتخاذ الوسائل اللازمة لمعالجة معوقات تنمية وتوظيف القوى البشرية، وضرورة ايجاد حلول مناسبة للتوسع في التجهيزات الاساسية لمواجهة زيادة السكان والتجمعات السكانية.

– وفي نطاق العمل والضمان الاجتماعي أقر مجلس الوزراء في جلسته يوم الأثنين ١٧/٥/١٩٩٣

توصيات مجلس القوى العاملة بشأن تشغيل المواطنين السعوديين في الوظائف والاعمال التي يكونون مؤهلين لشغلها وليحلوا محل غير السعوديين، كما اكد المجلس على ضرورة تطبيق هذه التوصيات على القطاع العام قبل القطاع الخاص.

– وفي مجال البترول والثروات المعدنية فقد صدر المرسوم الملكي رقم م/١ بدمج جميع مصافي التكرير ومرافق توزيع المنتجات البترولية وحقوق بترومين في المصافي المشتركة، في شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) على أن تتحمل هذه الشركة مسئولية جميع التزامات المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) المتعلقة بهذه العمليات والمرافق وتتمتع بكافة ما لها من حقوق تجاه الغير.

– اما في مجال الادارة المحلية فقد صدر الأمر الملكي رقم أ/٢٠ الذي حدد ١٣ منطقة في المملكة ومقر امارة كل منها، كما صدر الأمر الملكي رقم أ/٢١ بتعديل بعض نصوص نظام المناطق ويتناول هذا التعديل التقييم الاداري للمناطق ووكلاء ومحافظي المناطق ودرجاتهم واختصاصاتهم.

٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت الموافقة بتاريخ ٨ محرم لعام ١٤١٤هـ على تجديد الاتفاق التجاري بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اللبنانية لعام ١٣٩١هـ لمدة سنة واحدة من تاريخ ١٤١٤/١/٢٦ هـ.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٧ الموافقة بالتوقيع على اتفاقية الهيئة العربية للطيران المدني، مع تحفظ المملكة العربية السعودية بعدم التزامها بالنصوص الخاصة بالتحكيم الا باعلان صريح من جانبها وفي كل حالة على حدة.

– تمت الموافقة بتاريخ ٢ جمادى الآخرة لعام ١٤١٤ هـ على تجديد الاتفاق التجاري والاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية لمدة سنة اعتبارا من ١٤١٤/٧/٢٦ هـ.

٢٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت الموافقة بتاريخ ١٤١٣/٧/٢٦ هـ الموافق ١٩٩٣/١/٨ على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة باكستان الاسلامية.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٠ على اتفاقية التجنب المتبادل للازدواج الضريبي على الايرادات الناشئة عن اعمال النقل الجوي الدولي ومكافآت الموظفين بالمؤسسات التي تقوم باعمال النقل الجوي عن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا.

– تمت الموافقة بتاريخ ٢٧ ربيع الأول لعام ١٤١٤ هـ على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وحكومة

ماليزيا للاعفاء المتبادل بخصوص الضرائب على الدخل لمؤسسات النقل الجوي بالبلدين الموقعة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٨.

- تمت الموافقة بتاريخ ٢ جمادى الآخرة لعام ١٤١٤ هـ على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية المحررة بتاريخ ١٦ ربيع الآخر لعام ١٤١٤ هـ.

- تمت بتاريخ ١٤١٣/٥/١١هـ في بكين التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني مع جمهورية الصين الشعبية، سيتم على اساسها معاملة الدولة الاولى بالرعاية على التجارة المتبادلة بين البلدين طبقا لرسالة متبادلة.

٣٠٧ وقائع واحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي:

الاداء الاقتصادي :

- تشير البيانات التي اعلنتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني* في نهاية العام الى ان الناتج المحلي الاجمالي في جميع قطاعات الاقتصاد المحلي قد سجل نموا يقدر بـ ١٪** عما كان عليه في العام السابق، ويرجع السبب في انخفاض هذا المعدل الى انخفاض اسعار النفط خلال العام الذي يعتبر المورد المالي الرئيسي للدولة حيث تمثل واردات النفط ٧٥٪ من اجمالي موارد الحكومة.

- وتوضح نفس البيانات ان الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الاهلي قد سجل نموا يقدر بـ ١ر٥٪ مقارنة بما كان عليه في العام السابق، وهذا المعدل يؤكد استمرار توسع القطاع الاهلي وزيادة فعاليته، كما يدل على استمرار نمو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني نتيجة لما تم من استثمارات اهلية خلال السنوات القليلة الماضية.

- وفي جانب تكاليف المعيشة أوضحت نفس البيانات السابق ذكرها ان الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ظلت خلال العام منخفضة حيث لم تتجاوز الزيادة السنوية في الشهر الاخير من العام ٨ر١٪ مقارنة بالشهر المماثل من السنة السابقة وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع ما هو سائد في اغلب دول العالم.

---

* في بيانها الذي عرضت به الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٤١٤/١٤١٥ هـ.

** تقدير اولي ستتم مراجعته وتعديله على ضوء الارقام النهائية ويتوقع ان يكون اعلى من هذا الرقم بكثير، خاصة وانه في عام ١٩٩٢ قد بلغ ٥٪.

الميزانية العامة :

– تم بتاريخ ١٤١٣/٧/١١ هـ اقرار الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤١٣/١٤١٤ هـ، وقد قدرت نفقاتها بنحو ١٩٦ر٩٥ مليار ريال سعودي بزيادة ٩ بالمائة عن العام الماضي، كما قدرت ايراداتها بنحو ١٦٩ر١٥ مليار ريال سعودي.

– حدد الهدف الاساسي للميزانية الذي يعطي الأولوية والاهتمام للتنمية ورفع مستوى المعيشة وبناء المرافق والخدمات العامة، والاستمرار في تقوية قدرات القوات المسلحة.

– اشتملت الاعتمادات الرئيسية لمصروفات قطاع التعليم على ٣٢١٢٠ مليون ريال سعودي*، وقطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية ١٣٦٢٥ مليون ريال سعودي، وقطاع الخدمات البلدية ومصالح المياه ٦٩٨٠ مليون ريال سعودي، وقطاع النقل والاتصالات ٩٠٧٨ مليون ريال سعودي، وقطاع تجهيزات البنية الأساسية ٢٠٩٥ مليون ريال سعودي، وقطاع الموارد الاقتصادية ٨٩٣٨ مليون ريال سعودي، والقطاعات العسكرية والأمنية ٦١٦٣٦ مليون ريال سعودي، والاعانات المحلية المخصصة لدعم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ٩١٦٧ مليون بالاضافة الى ٨٠٠٠ مليون ريال سعودي قيمة قروض سوف تقدمها صناديق التنمية المتخصصة في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والعقارية.

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي:

– تواصل العمل خلال العام في تنفيذ خطة التنمية الخامسة (٩٠ – ١٩٩٥) التي تتواكب مع مسيرة التواصل الانمائي وترسيخ منجزاته ومعطياته، عن طريق النمو المتواصل للجوانب الصناعية والانتاجية بوجه عام، والتوسع في دور القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية وتحسن نوعية وكفاءة الاداء والقدرة المتنامية وتطوير الانتاجية مع التعجل في تنمية وتطوير المجالات العلمية والتقنية، وتوزيع نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل اشمل على مختلف مناطق المملكة وشمول كافة المرافق والخدمات الحكومية بجميع المناطق والوصول الى المواطن في اي مكان كان.

– تتضمن الخطة الخامسة انشاء ٤٠٠ مصنع جديد باستثمارات تصل الى ٨ مليارات ريال سعودي، تعمل على استخدام المواد الاولية المتوافرة محليا وبصفة خاصة المنتجات النفطية.

– تقدر الخطة الخامسة معدل النمو السنوي في قطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٧ر٥٪ وصناعة البتروكيماويات ٨٪ والمنتجات البترولية ٥ر٤٪ فيما تقدر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة بنحو ٣ر٢٪ سنويا.

---

* الريال السعودي يعادل ٢٦٧ر. دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

- طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩ هـ تم تحديد أولويات خطة التنمية السادسة المقبلة (١٥- ١٤٢٠ هـ) بما يلي :-

١ - الاستمرار في تدعيم وتعضيد الدفاع والتطوير المستمر للقوى الذاتية الدفاعية للمملكة وتعميق الولاء والانتماء لدى المواطنين.

٢ - ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على مساهمات القطاع الخاص.

٣ - اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية وتوظيفها وبصفة خاصة زيادة التركيز على النوعية في التعليم العام والجامعي والتدريب.

٤ - ايجاد الحلول التي تؤدي الى تحقيق توسع مستمر في التجهيزات الاساسية بشكل يتلاءم مع توسع الطلب عليها نتيجة زيادة السكان والتجمعات السكانية.

قطاع الصناعة :

- اوضحت نشرة احصائية صناعية اصدرتها وزارة الصناعة والكهرباء في نهاية العام ان عدد المصانع المنتجة بالمملكة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي بالمملكة في عام ١٤١٣/١٤١٢ هـ قد بلغ ٢٠٣٦ مصنعا لعشرة قطاعات صناعية رئيسية، بلغ اجمالي استثماراتها ١٣٨ر٥ مليار ريال سعودي، يعمل بها ما يزيد عن ١٧٥ الف عامل.

- أوضحت نفس النشرة السابق ذكرها ان مساحة المدن الصناعية القائمة بمختلف مناطق المملكة قد بلغت ٥٤٣٨٧ مترا مربعا.

- بلغ في منتصف العام عدد مصانع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في المملكة ٢٧٤ مصنعا، استثمر فيها قرابة ٥٤ مليار ريال سعودي، ويستخدم فيها ٧٢٢٢٠ عاملا ما يشكل ١٧ بالمائة فقط من حجم العمالة في السوق السعودية.

- ذكر تقرير اصدرته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في الربع الأول من العام ان الانتاج المحلي من منتجات الالبان قد بلغ ٤٠٢ر٦٥ الف طن، ومن عصائر الفاكهة ٦٠٩ر٣ الف طن ومن المياه الغازية ١١٨٩ الف طن ومن الاعلاف ٥٤٤ر٧٢ الف طن.

- كذلك اشار نفس التقرير ان الطاقة الانتاجية من الاسمدة قد بلغت ١٨٢٤ر٧ الف طن، ومن البتروكيماويات ١٠٥٨٢ الف طن ومن الاطارات ٧٨ر٤ الف طن، وان نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسمدة بلغت ١١٥ر٣٪ ومن البتروكيماويات ١١٤٪ ومن الصابون والمنظفات ٩٨ر٦٪ ومن زيوت التشحيم ٨٥ر٦٪ ومن البويات والدهانات ٧٤ر٩٪.

- بالرغم من حداثة العهد بتصنيع الدواء في المملكة، فقد بلغ خلال العام حجم الاستثمارات في

مشروعات انتاج الادوية اكثر من ٧٥٠ مليون ريال سعودي، ومع دخول المشاريع الجديدة مرحلة الانتاج فانه يتوقع ان تنخفض الواردات من الادوية والمستحضرات الطبية بمعدل ٥٠ بالمائة خلال السنوات القليلة القادمة.

– جذبت صناعة مواد البناء السعودية في عامي ١٩٩٢و١٩٩٣ استثمارات جديدة بعد عودة النشاط لقطاع التشييد والبناء الذي عانى فترة هدوء استمرت من عام ١٩٨٨–١٩٩١ حيث ارتفعت الاستثمارات الصناعية في هذا القطاع اخيرا الى اكثر من ١٦ مليار ريال سعودي، وجاءت الاستثمارات في صناعة الاسمنت في مقدمة هذه الاستثمارات بقيمة اجمالية بلغت ١٠٧٤٤ مليون ريال سعودي في ثمانية مصانع غطت مناطق المملكة المختلفة.

– ارتفع في منتصف العام عدد المصانع العاملة في مدينة الرياض الى ٥٦٦ مصنعا استثمرت فيها أموال بلغت جملتها ١١٢٨٢ مليون ريال سعودي، واتاحت فرص عمل لحوالي ٤١٧٨٨ عاملا.

– بدأت خلال العام الشركة الفنية للزجاج "تكنوجلاس" طرح انتاجها من زجاج السيارات لمختلف انواعه بالاسواق السعودية بطاقة انتاجية ٢٠٠ الف متر سنويا قابلة للزيادة.

– تم التوقيع خلال العام بمقر شركة سابك على اتفاقية انشاء الشركة العربية للالياف الصناعية برأسمال ٧٣٨ر١ مليون ريال سعودي، وبطاقة انتاجية ١٤٠ الف طن من خامات البولي أستير مع امكانية انتاج ٦٠ الف طن سنويا من حبيبات البولي استير لصناعة النسيج.

– وافقت الجمعية العمومية لشركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) بالاجماع على زيادة رأسمال الشركة من ٢٠٠ مليون ريال سعودي الى ٥٠٠ مليون ريال سعودي، وطرح ٣ ملايين سهم للاكتتاب.

– تم في نهاية العام الاجراءات النهائية لانشاء اول مصنع للاسمنت الابيض في المملكة بطاقة انتاجية تبلغ ٢٠٠ الف طن سنويا، وبتكاليف اجمالية تبلغ ٣٣٠ مليون ريال سعودي.

– حققت الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت ارباحا خلال العام تقدر بنحو ٢٤١ر٩ مليون ريال سعودي بزيادة قدرها ٤٠ بالمائة عن ارباحها في العام ١٩٩٢ والتي بلغت ١٧٢ر٨ مليون ريال سعودي.

– بدأ في مطلع العام الانتاج التجاري لمصنع سحب الاسلاك ومنتجاتها "اسلاك" بمدينة الجبيل الصناعية، حيث ينتج اسلاك النوابض، واسلاك اللحام، واسلاك تسليح الكابلات، وحبال صلب الانشاءات، وحبال صلب الكابلات، والمسامير والبراغي بجميع انواعها العادية والصلبة وبمواصفات قياسية عالمية.

– جرى خلال العام بمدينة الجبيل الصناعية انشاء شركة الخليج للسبائك المعدنية بمشاركة شركة سابك والشركة القطرية للصناعات التحويلية والخليجية المتحدة للتصنيع وشركات اخرى، برأسمال ٤٥٠ مليون ريال سعودي، وبطاقة انتاجية ٢٥ الف طن من مادة الفيروسيليكون و ٣٠ طنا من مادة السيليكون

منجنيز وعشرة اطنان من تراب السيلكا.

– بدأت الشركة العربية لصناعة الورق خلال العام بانشاء مصنع لاعادة تصنيع النفايات الكرتونية بتكلفة تصل لـ ١١٢ مليون ريال سعودي وبطاقة انتاجية ٧٠ الف طن سنويا.

– دخل خلال العام مصنع الايثلين جلايكول (٢) التابع للشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق) مرحلة التشغيل التجريبي بطاقة انتاجية قدرها ٣٣٠ الف طن متري سنويا.

– تقرر خلال العام انشاء مصنع لاعادة تكرير الزيوت في ينبع بطاقة انتاجية تبلغ ١٠٠ الف طن في السنة من الزيوت المعاد تكريرها، وبرأسمال يبلغ ١٥٠ مليون ريال سعودي.

– اعلنت الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) عن عزمها لبناء مصنع ثان بجوار مصنعها الحالي في مدينة الجبيل الصناعية، بتكلفة تبلغ اكثر من مليار ريال سعودي، وبطاقة سنوية تصل الى ٧٠٠ الف طن، لترتفع بذلك الطاقة الانتاجية للشركة بعد انشاء المصنع الجديد الى ٢ر٢ مليون طن من اسياخ وقضبان التسليح وكتل الصلب ولفات الاسلاك.

– تم خلال العام الانتهاء من اعمال انشاءات المرحلة الثانية من برنامج توسعة مجمع الشركة الوطنية للغازات الصناعية (غاز) بمدينة الجبيل الصناعية والذي صمم لمضاعفة طاقة المصنع الانتاجية من مادة الاوكسجين من ٤٣٨ ألفا الى ٩٠٠ الف طن متري سنويا، ومن مادة النيتروجين من ٢٣٠ ألفا الى ٤٦٠ الف طن متري سنويا، بالاضافة الى امكانية انتاج غاز الارجون لتلبية احتياجات الصناعات في المستقبل.

– جرى خلال العام القيام باعمال توسعة في مدينة الجبيل الصناعية شملت الشركة السعودية الاوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر) والشركة العربية للبلاستيك (ابن حيان) والشركة العربية للبتروكيماويات (بتروكيميا) والشركة الوطنية للميثانول (ابن سينا) والشركة السعودية للبتروكيماويات (صدف) وشركة الجبيل للاسمدة (سماد) والشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق).

– يشمل مشروع توسعة الشركة العربية للبتروكيماويات (بتروكيميا) زيادة الطاقة الانتاجية السنوية من مادة الايثيلين من ٦٥٠ ألفا الى مليون ومائة وخمسين الف طن متري سنويا، واضافة ٤٠٠ الف طن متري من مادة البروبلين و ١١٣ الف طن متري من مادة البنزين و ١٥٠ الف طن متري من مادة بيوتادايين.

– ويشمل مشروع توسعة مصنع الشركة الوطنية للبلاستيك (ابن حيان) زيادة الطاقة الانتاجية لكل من مادتي كلوريد الفينيل الاحادي، وكلوريد الفينيل المتعدد من ٢٠٠ الف طن الى ٣٠٠ الف طن متري سنويا.

– ويشمل مشروع توسعة الشركة السعودية للبتروكيماويات (صدف) زيادة الطاقة الانتاجية من مادة

الستايدين الى ٤٦٠ الف طن متري سنويا ومادة ثاني كلوريد الاثيلين الى ٨٤٠ الف طن متري سنويا، بالاضافة الى ٦٨٠ طن متري سنويا من مادة الصودا الكاوية.

– اعلنت خلال العام شركة البلاد كتالست المحدودة البدء في تنفيذ الاعمال الهندسية والتصميم لمشروع معالجة واسترجاع المواد الحفازه المستعملة في تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية التي تفقد فعاليتها بسبب التلوث بالكربون والكبريت.

– بين وزير الصناعة والكهرباء انه نتيجة للسياسة الصناعية التي تتبعها المملكة في اجتذاب الاستثمار الاجنبي بلغ خلال العام عدد المشاريع الصناعية المنتجة المشتركة مع الدول الاخرى ٣٤٤ مصنعا باجمالي تمويل ٥ر٨٤ مليار ريال سعودي.

– اعلن خلال العام ان اجمالي عدد قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي التي اعتمدها منذ انشائه في عام ١٩٧٤ وحتى نهاية العام المالي ١٩٩٢/١٩٩١ قد بلغ ١٤٤٢ قرضا استفاد منها ١١٦٠ مشروعا صناعيا في مختلف انحاء المملكة، وبلغت قيمة الاعتمادات التراكمية لهذه القروض ٨ر١٩ مليار ريال سعودي حتى نهاية العام المالي١٩٩٢/١٩٩١.

– اعلن السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني بان القروض الصناعية المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال العام المالي ١٤١٣/١٤١٢ هـ ، ٩٠ قرضا قدمت لانشاء ٥٦ مشروعا جديدا وتوسعة ٣٤ مشروعا قائما، كما بلغت قيمة اعتمادات الصندوق لهذه المشاريع ٩٢٠ر١ مليار ريال سعودي.

– افتتح في نهاية العام معرض الصناعات الوطنية الثامن الذي تنظمه شركة معارض الظهران الدولية وتشرف على اقامته الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، وقد اشترك في المعرض ١٢٥ شركة بالاضافة الى جناح وزارة الصناعة الذي يضم عينات لحوالي ٢٥٠ شركة صناعية.

– تحت شعار "صنع في السعودية" اقيم في البحرين خلال العام بمركز البحرين الدولي للمعارض اكبر معرض للمنتجات السعودية في الخارج شاركت فيه ٢٨٠ شركة ومصنعا سعوديا غطت مختلف الانشطة والمنتجات الصناعية السعودية.

– بمشاركة ٥٥ من كبريات المصانع والشركات السعودية، افتتح في لندن بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٨ معرض "صنع في السعودية" بهدف تسويق المنتجات الصناعية السعودية.

– بمشاركة حوالي ٣٠٠ شركة سعودية افتتح خلال العام معرض الصناعة الوطنية الحادي عشر بمقر مركز جده الدولي للمعارض، تم به عرض منتجات صناعية سعودية في مختلف المجالات الصناعية من الصناعات الاستهلاكية والغذائية والورق والجلود وصناعات البتروكيماويات والخزف والاثاث والصناعات الخشبية والمعدنية المختلفة.

– افتتح بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٥ المعرض الوطني الاول للصناعات الهندسية بمقر شركة معارض الرياض بمدينة الرياض، وبلغ عدد الشركات التي اشتركت بالمعرض ١٠٠ شركة صناعية هندسية الى جانب مشاركة غرفة الرياض، ومجلس الغرف السعودية وغيرها من المؤسسات الحكومية المعنية.

– افتتح خلال العام معرض البناء السعودي ٩٣ بمشاركة ما يزيد على ١٠٠ عارض من المصانع والشركات الوطنية العاملة في صناعة البناء الى جانب اكثر من ٣٠٠ شركة ومصنع اجنبي.

– اصدرت وزارة الصناعة والكهرباء خلال عام ١٤١٣ هـ تراخيص بانشاء ٤٩٧ مصنعا في ١٢ منطقة من مناطق المملكة بلغ اجمالي تمويلها ٢١ر٥ر١١ مليار ريال سعودي.

قطاع النفط والثروة المعدنية :

– بلغ انتاج المملكة العربية السعودية من الزيت الخام خلال عام ١٩٩٣ م (٢٩٣٧ر٥) مليون برميل .

– بلغت احتياطيات الغاز السعودية ١٨٥ر٥ ترليون قدم مكعب في نهاية عام ١٩٩٢ م .

– في اطار اعادة هيكلة صناعة النفط ، تم خلال العام دمج أعمال التكرير والتسويق التابعة لبترومين مع شركة (أرامكو السعودية) المملوكة للمملكة العربية السعودية بالكامل لتجعلها من أكبر شركات انتاج وتكرير النفط في العالم حيث سيصبح انتاجها اليومي من المنتجات النفطية المكررة بعد الدمج ١ر١ مليون برميل اضافة الى الانتاج الآخر من مشاريعها المشتركة داخل وخارج المملكة الذي يصل الى ٥ر١ مليون برميل في اليوم .

– انتهى خلال العام العمل في مشروع التوسع في خط أنابيب ينبع وتم تصميمه لزيادة طاقة خط الأنابيب المزدوج شرق – غرب من ٣ر٣ مليون برميل يوميا الى ما بين ٧ر٤ مليون و ٥ ملايين برميل .

– مضت المملكة قدما خلال العام في تنفيذ خطة لتوسعة منشآتها النفطية وزيادة طاقتها الانتاجية الى ١٠ مليون برميل في اليوم لمواجهة الطلب على النفط في القرن القادم .

– ارتفعت كمية الخام المعالج في منجم مهد الذهب بنسبة ١٢ر٤ ٪ في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ وأصبحت حوالي ١٨٠ ألف طن متري ، كما ارتفعت كذلك بنسبة ٥٠٪ تقريبا عما كان مقررا له في دراسة الجدوى الاقتصادية كما ارتفعت نسبة الذهب في الخام الى حوالي ٣٠ جرام/طن. وبلغ صافي كمية الذهب المنتج من منجم مهد الذهب خلال عام ١٩٩٣ م ١٥٧ر٦٣٤ أوقية .

– تم خلال العام اكتشاف منطقة معادن جديدة تسمى الامار وتقع على بعد ١٢٠ كيلومترا من مدينة الرياض، وتمتلك خامات جيدة من الذهب والفضة والنحاس والخارصين بكميات تجارية كبيرة تصل ما بين ٢ – ٥ ملايين طن من الاحتياطي الخام .

– بلغ انتاج الشركة السعودية للمعادن النفيسة (منجم الصخيبرات) من الذهب خلال عام ١٩٩٣م

٤١٢ر٨٣أوقية.

- بلغ انتاج شركة بترومين لزيوت التشحيم (بترولوب) خلال عام ١٩٩٣ م ٢٠٠ر١٣٦ر١ برميل.

- تم الانتهاء من الدراسات الخاصة بانشاء مصفاة للزيوت الأساسية بينبع بطاقة تصميمية تبلغ ٢ مليون برميل سنويا.

القطاع الزراعي :

- واصل القطاع الزراعي نموه خلال هذا العام، ومن المتوقع ان يسجل نموا بمعدل ٣ر٥٪ بنفس معدل نموه في عام ١٩٩٢ .

- جاء في تقرير لوزارة الزراعة والمياه صدر خلال العام ان مساحة الاراضي الموزعة بموجب نظام توزيع الاراضي البور قد بلغت ٢ر٠٧ مليون هكتار حتى نهاية عام ١٩٩٣، استفاد منها ما يزيد على ٨٩٨ الف مستفيد، وحظيت المشاريع الزراعية المتخصصة بالنصيب الأكبر من المساحات الموزعة بما يشكل ٦٢٪ استفاد منها ما يزيد على ١١٠ آلاف مشروع.

- افاد التقرير نفسه ان اجمالي عدد المشاريع المتخصصة في الانتاج النباتي والحيواني المرخصة من قبل وزارة الزراعة والمياه قد بلغ نهاية عام ١٩٩٣، ٧٤٣٠ مشروعا.

- بلغ اجمالي عدد القروض الممنوحة للمزارعين حتى بداية العام حوالي ٣٥٤ الف قرض بلغت قيمتها الاجمالية ٧ر٢٥ مليار ريال سعودي منها حوالي ٤ر٦ مليار ريال سعودي منحت لاقامة ٢٣٧١ مشروعا زراعيا متخصصا في الانتاج الحيواني او النباتي.

- بلغ عدد السدود بالمملكة بنهاية العام ١٨٤ سدا سعتها التخزينية اكثر من ٤٨٢ مليون متر مكعب، منها سد وادي نجران الذي تبلغ طاقته التخزينية اكثر من ٨٥ مليون متر مكعب وسد وادي جيزان وطاقته التخزينية ٧٥ مليون متر مكعب وسد وادي فاطمة بمكة المكرمة وطاقته التخزينية ٢٠ مليون متر مكعب، وسد وادي بيشه الذي يعتبر من اكبر السدود في الشرق الأوسط حيث يبلغ طاقته التخزينية اكثر من ٣٢٥ مليون متر مكعب.

- يعتبر مشروع الري والصرف بالاحساء من المشاريع المهمة في خدمة التنمية الزراعية حيث يغطي مساحة ١٤٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية، ويشتمل على اكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر من قنوات الري والصرف واكثر من ١٢٧٦ كيلومترا من المصارف ونحو ٣٠٠٠ كيلومتر من الطرق الزراعية و ٤٥٠ جسرا.

- تحتل المملكة المرتبة الأولى بين دول العالم في انتاج التمور حيث يتجاوز انتاجها ٥٠٠ الف طن سنويا وتنتج هذه الكمية من بين ٤٥٠ صنفا، و١٣ مليون نخله موزعة على مناطق زراعة النخيل بالمملكة، وتعتبر

واحة الاحساء بالمنطقة الشرقية من اكبر واحات النخيل بالمملكة واكثرها تميزا باصناف التمور الممتازة.

– تجاوز انتاج المملكة من القمح خلال العام اربعة ملايين طن، وهو ما يعادل تقريبا انتاج العام الماضي والذي بلغ ٤ر١ مليون طن، وتجدر الاشارة الى ان المملكة تنتج وحدها نحو ٩ر٩٩٪ من اجمالي انتاج القمح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحتل المرتبة الثانية بعد جمهورية مصر العربية على مستوى الدول العربية من حيث الانتاجية الهكتارية للقمح.

– افتتح خلال العام المعرض الزراعي السعودي الثالث عشر، وشارك به اكثر من ٥٠٠ شركة دولية رائدة تمثل ٢٠ دولة من جميع انحاء العالم، تحتوي على تقنيات التهجين والكيماويات والاسمدة والبستنه وحماية وتغذية النباتات والاستشارات الزراعية وحماية المحاصيل والابقار الحلوب ومعدات انتاج الالبان ومزارع الاسماك ومعدات تحضير الأغذية والمواشي وغيرها من التقنيات الزراعية.

في القطاع المالي والمصرفي :

– بلغت موجودات البنوك السعودية المتداولة اسهمها كما في ١٩٩٣/٩/٣٠ نحو ٢٥٥ مليار ريال سعودي مقارنة مع ٢٣١ مليار ريال سعودي في ١٩٩٢/٩/٣٠، محققة بذلك نسبة زيادة بلغت ١٠٪، حيث حققت جميع البنوك ما عدا بنك الجزيرة نسب نمو مختلفة تفاوتت بين ٢٢٪ للبنك السعودي الهولندي وبين ٦٪ للبنك السعودي الامريكي.

– بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك السعودية المتداولة اسهمها ١٦٩ مليار ريال سعودي كما في ١٩٩٣/٩/٣٠ مقابل ١٦٣ مليار ريال سعودي في ١٩٩٢/٩/٣٠ محققة بذلك نسبة زيادة بلغت ٤٪.

– بلغ اجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية المتداولة اسهمها كما في ١٩٩٣/٩/٣٠ نحو ٧٨ مليار ريال سعودي مقابل ٧٥ مليار ريال سعودي في ١٩٩٢/٩/٣٠، محققة بذلك نسبة نمو بلغت ٣٪.

– بلغ اجمالي صافي الدخل الذي حققته البنوك السعودية المتداولة اسهمها خلال الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٩٣ نحو ٣ر٤ مليار ريال سعودي مقابل ٢ر٦ مليار ريال سعودي للفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، محققة بذلك نسبة زيادة بلغت ٣٠٪.

– اعلن السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني خلال العام بان العملة السعودية مغطاة بالكامل باحتياطي من العملات الصعبة يزيد على ٢٠ مليار دولار.

– اشار التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ان المملكة قد حافظت على موقعها كسادس اكبر دولة في العالم من حيث حجم حصتها في الصندوق والتي بلغت ٠٦٥ر٧ مليار دولار في ابريل/نيسان ١٩٩٣ مسجلة زيادة نسبتها ٢ر٦٠٪ على قيمة الحصة السعودية في ابريل/ نيسان ١٩٩٢ والتي بلغت نحو ٣٩٣ر٤ مليار دولار.

– شهدت البنوك السعودية في النصف الأول من عام ١٩٩٣ انتعاشا كبيرا، واظهرت النتائج التي اعلنتها جميع البنوك الكبرى الاثنى عشر في السعودية باستثناء بنكين ان متوسط عائدات الاسهم بلغ ١٨ر٦ بالمائة وان صافي الربح زاد بنسبة ٣١ر٧ بالمائة مقارنة بالنصف الأول من عام ١٩٩٢.

– اعلنت بعض البنوك خلال النصف الأول من العام مثل البنك السعودي الامريكي وبنك الرياض زيادة كبرى في صافي الارباح تزيد نسبتها عن ٤٥ بالمائة.

– كشف التصنيف المصرفي حسب رؤوس اموال وموجودات البنوك العالمية ان بنك الرياض قد دخل خلال العام ولأول مرة في قائمة اكبر مائتي بنك في العالم ليمثل المرتبة الثانية والخمسين بعد المائة، مرتفعا عن ترتيبه السابق في العام الماضي حيث احتل المرتبة ٢٠٤، واحرز بنك الرياض هذا التقدم بفضل الزيادة الكبيرة البالغة نسبتها ٥٠٪ في حجم رأسماله ليصل الى ١ر٦٨٤ مليار دولار، كما حقق البنك ارتفاعا في قيمة اصوله بنسبة ٦ر٤٪ ليصل اجماليها الى ١٣ر٣٣٩ مليار دولار.

– وافقت السلطات المختصة على مضاعفة رأسمال البنك العربي الوطني المدفوع الى ٢ر١ مليار ريال سعودي.

– زاد في بداية العام البنك السعودي البريطاني رأسماله من ٤٠٠ مليون ريال الى مليار ريال سعودي.

– تم خلال العام مضاعفة رأس مال البنك السعودي الامريكي الى ٢ر١ مليار ريال سعودي.

– اصدر السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني لائحة في بداية العام تنظم نشاط صناديق الاستثمار التي انشأتها البنوك المحلية والتي ترغب في انشائها مستقبلا، وقد بلغ عدد هذه الصناديق في بداية العام ٥٩ صندوقا، وبلغ عدد المشتركين فيها ٤٨ الف مشترك وحققت نتائج مالية بلغت اصولها ١٧ مليار ريال سعودي وايراداتها ١٨٤ مليون ريال سعودي.

– اتفق خلال العام البنك السعودي الامريكي وشركة "اونا" المغربية على ان يقوم البنك بترويج صندوق استثمار مغربي حجمه ٢٠٠ مليون دولار للاستثمار في مشاريع مختلفة من اهمها شراء شركات مغربية ينتظر ان تعرض للتخصيص.

سوق الاسهم المالية :

– اشار التقرير السنوي عن حركة الاسهم السعودية الذي تصدره مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" الى ان حركة تداول الاسهم في السوق السعودية شهدت نموا كبيرا عام ١٩٩٣ وذلك للعام التاسع على التوالي، وسجلت اعلى حجم تداول منذ عام ١٩٨٥، اذ ان القيمة الاجمالية للتداول بلغت ١٧ر٤ مليار ريال سعودي مقابل ١٣ر٧ مليار ريال سعودي لعام ١٩٩٢ بنسبة زيادة بلغت ٢٧ بالمائة، فيما بلغ عدد الاسهم المتداولة ٦٠ر٣ مليون سهم مقابل ٣٥ر٢ مليون سهم عام ١٩٩٢ بزيادة بلغت

نسبتها ٧١ بالمائة، اما اجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال العام فقد بلغ ٣١٩ الف صفقة مقابل ٢٧٢ الف صفقة لعام ١٩٩٢ بزيادة بلغت ١٧ بالمائة.

– بالنسبة لنشاط القطاعات في عام ١٩٩٣ يشير التقرير السابق ذكره ان قطاع البنوك كان انشط القطاعات من حيث قيمة الاسهم المتداولة اذ بلغت القيمة الاجمالية المتداولة لشركات قطاع البنوك نحو ٨ر٦ مليار ريال سعودي، اي نسبة ٨ر٤٩ بالمائة من اجمالي القيمة المتداولة في عام ١٩٩٣.

– اما انشط القطاعات بالنسبة للتداول في عدد الاسهم المتداولة فكان قطاع الخدمات والذي بلغ عدد الاسهم المتداولة لشركاته ٩ر٢٦ مليون سهم اي ما نسبته ٤٤ بالمائة من اجمالي عدد الاسهم المتداولة في عام ١٩٩٣.

– ومن حيث عدد الصفقات المنفذة فقد كان قطاع البنوك انشط القطاعات في عام ١٩٩٣ اذ بلغ عدد الصفقات ١١٤ الف صفقة ونسبتها ٣٥ بالمائة من اجمالي عدد الصفقات.

– ويشير التقرير السابق ذكره الى ان بنك الرياض قد احتل المركز الأول من حيث عدد الصفقات المنفذة اذ بلغت ٤١ الف صفقة ونسبتها ١٣ بالمائة من عدد الصفقات المنفذة في عام ١٩٩٣، تلاه بعد ذلك شركة صافولا بنحو ٧ر٢٢ الف صفقة ثم الشركة الدوائية ٣ر٢٢ الف صفقة.

– اما من حيث عدد الاسهم المتداولة لعام ١٩٩٣ فكانت شركة السيارات ساسكو اكثر الشركات السعودية المساهمة، وبلغ عدد اسهمها المتداولة ٦ر٥ مليون سهم اي نسبة ٩ بالمائة من اجمالي الاسهم في السوق، تلاها بنك القاهرة السعودي بنحو ٥ر٥ مليون سهم، ثم شركة بندة ٢ر٤ مليون سهم.

– اما من حيث قيمة الاسهم المتداولة فقد تبوأ المركز الأول بنك القاهرة السعودي بقيمة ٢٣٨٣ مليون ريال سعودي اي ما نسبته ٧ر١٣ بالمائة من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة في ١٩٩٣ تلاه بنك الرياض ١٧٨١ مليون ريال سعودي ثم شركة سابك ١٣٣٥ مليون ريال سعودي.

وفي قطاع التجارة :

– حددت بيانات مصلحة الاحصاءات العامة خلال العام القيمة الاجمالية لمستوردات المملكة في عام ١٩٩٢ بنحو ١٢٥ مليار ريال سعودي، والقيمة الاجمالية لصادرات المنتجات الوطنية غير النفطية ٥ر١٢ مليار ريال سعودي، واحتلت الولايات المتحدة الامريكية المركز الأول من بين الدول التي تستورد منها المملكة واحتلت اليابان المركز الثاني، وتمثل المنتجات البتروكيماوية والبلاستيكية ما نسبته ٦ر٦٧٪ من اجمالي الصادرات غير النفطية.

– افادت احصاءات وزارة المالية والاقتصاد الوطني في نهاية العام ان اجمالي قيمة الواردات السعودية من دول مجلس التعاون (سلع وطنية منتجة خليجيا وسلع اجنبية معاد تصديرها) بلغت خلال النصف

الأول من عام ١٩٩٣، ٢٨٩٨ مليون ريال سعودي مسجلة ارتفاعا بلغت نسبته ٦ر١٢ بالمائة، بينها ١١١٦ مليون ريال سعودي تمثل قيمة المستوردات من السلع الوطنية الخليجية (٨ر٣٥ بالمائة) في حين تشكل السلع الاجنبية المعاد تصديرها من دول المجلس نسبة ٥ر٦١ بالمائة.

– قدر السيد وزير الصناعة والكهرباء في نهاية العام ان تبلغ الصادرات السعودية من البتروكيماويات والصناعات الاخرى في خلال ١٩٩٣ نحو ٢ر١٤ مليار ريال سعودي.

– صدر خلال العام الدليل الجديد للصادرات السعودية للعام ١٩٩٣ – ١٩٩٤ بثلاث لغات هي العربية والانجليزية والفرنسية ويحتوي على اهم واحدث البيانات والاحصاءات والاجراءات المتعلقة بالصادرات السعودية غير النفطية وكذلك قوائم باسماء وعناوين وانشطة الشركات والمصانع السعودية القادرة على التصدير.

– اكد السيد وزير الصناعة والكهرباء بمناسبة افتتاح معرض الصناعات الوطنية بنجران بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٨ ان قيمة الصادرات الصناعية قد بلغت ١٠ مليارات ريال سعودي خلال عام ١٩٩٢، واوضح ان صادرات ٤٠٠ مصنع سعودي تصل الى ٩٠ دولة في العالم.

– شاركت المملكة خلال العام في المعرض التجاري العربي الافريقي الأول الذي عقد في تونس، ونظمته جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

– تم خلال العام اعفاء منتجات سبعة مصانع خليجية من الرسوم الجمركية كخطوة نحو فتح الاسواق الخليجية لانسياب المنتج الوطني.

– اعلنت وزارة الصناعة والكهرباء خلال العام عن اضافة ٨ سلع الى قائمة السلع السعودية المعفاة من الرسوم الجمركية في مصر، وكذلك اضافة ١٢ سلعة الى قائمة السلع المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية في المملكة وذلك وفق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني المبرمة بين البلدين.

– وتشتمل قائمة السلع السعودية المعفاة على اعلاف حيوانية جافة ومصنعة، زيت ديزل، المواد الكاوية، سماد اليوريا، حبيبات ونفايات وبقايا ناتجة من عمليات البلمرة، قضبان نحاس، أجهزة اطفاء الحريق، جرارات زراعية اقل من ٢٠ حصانا واكثر من ٨٥ حصانا.

– تم خلال العام السماح للمواطنين الخليجيين بمزاولة تجارة التجزئة والجملة وتملك العقارات بالمملكة.

في قطاع النقل والمواصلات:

– اكد السيد مدير عام الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ان الشركة اصبحت الثانية عالميا في نقل البتروكيماويات وانها تمد اسطولها الى ٤٥ ميناء في العالم.

– في اطار سياسة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لمد خطوط السكك الحديدية الى مناطق التجمعات الاقتصادية والسكانية الرئيسية في المملكة اعلن في نهاية العام عن انشاء خط حديدي جديد يصل مدينة الدمام بمدينة الجبيل الصناعية بطول ٢٠٠ كيلومتر بهدف نقل المواد الخام ومستلزمات المصانع، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخط ١٣٫٥ مليون طن من مختلف انواع البضائع.

– اعلن السيد وزير المواصلات ان الوزارة نجحت منذ تأسيسها وحتى منتصف العام في انشاء شبكة ضخمة وحديثة من الطرق بلغ مجموع اطوالها ١٢١ الفا و ٥١٦ كيلومترا بتكلفة بلغت ١١٠ مليارات ريال سعودي.

وقائع واحداث اخرى :

– تم خلال العام التوقيع على صفقة قيمتها مليار دولار امريكي لبناء محطة للكهرباء وتحلية المياه في الشعيبة على ساحل البحر الاحمر جنوب مكة المكرمة، وسوف تبلغ الطاقة الكهربائية المنتجة من المحطة ٥٠٠ ميغاوات يوميا، و ١٠٠ مليون غالون من المياة يوميا، وبذلك سيرتفع انتاج المملكة من المياة المحلاة الى ٨٠٠ مليون جالون يوميا مما سيعمق تبوءها المرتبة الأولى في انتاج المياه المحلاة في العالم.

– بدأت مصلحة الاحصاءات العامة في نهاية العام بتنفيذ اضخم مشروع للتعداد الاقتصادي على مستوى المملكة وذلك لرصد اهم المؤشرات الاساسية للهيكل الاقتصادي الوطني، حيث يشمل التعداد عدة نشاطات هي التعداد الصناعي واحصاءات التشييد واحصاءات تجارة الجملة والتجزئة واحصاءات المصارف والتأمين والنقل والتخزين والمواصلات واحصاءات الخدمات.

– اعلن خلال العام انه بعد تطبيق نظام تملك العقار بين دول مجلس التعاون لم تعد هناك رسوم تستوفى في المملكة من مواطني دول المجلس لا في حالة شراء العقار ولا في حالة بيعه وذلك اسوة بالمواطنين السعوديين.

– صرح في نهاية العام السيد وزير الصناعة والكهرباء ان الحكومة السعودية تدرس امكانية خصخصة مؤسسة الهاتف السعودية "تلكوم".

احداث سياسية :

– افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩ اولى جلسات مجلس الشورى السعودي الذي يضم ٦٠ عضوا يمثلون جميع قطاعات المجتمع السعودي.

– شارك خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود باعمال القمة الرابعة عشرة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت برئاسته في الرياض، وقد سبق الحديث عنها في

الجزء الأول من هذا التقرير.

– استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود خلال العام عددا كبيرا من الملوك والرؤساء والوزراء والوفود السياسية من الدول العربية والأجنبية، وتم خلال مقابلته لهم استعراض مختلف الاوضاع العربية والاسلامية والدولية.

– عقدت خلال العام عدة اجتماعات للجنة خبراء الحدود اليمنية السعودية المشتركة لمتابعة التفاوض على حل الخلافات الحدودية بين البلدين.

– تم خلال العام اقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة وأريتريا.

– وكذلك تم ايضا اقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة واوكرانيا.

القروض :

– بينت مصادر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ان الصندوق السعودي للتنمية قد التزم خلال العام بسبعة قروض، اجمالي قيمتها ٥ر٥٩٢ مليون ريال سعودي، ثلاثة منها قدمت للبنان والجزائر والبقية قدمت لثلاث دول افريقية.

٤٠٧ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٧ فرص الاستثمار المتاحة فى القطاعات المختلفة :

وفيما يلي أهمها :

الصناعات الغذائية :

– تحضير وتعبئة الشاي.

– تحضير وتعبئة البن.

– حفظ وتعليب الخضروات.

– صناعة الوجبات الغذائية الخفيفة.

– صناعة المكرونة والشعيرية.

– صناعة صلصة ومشتقات الطماطم.

– صناعة الكيك والجاتوه.

– صناعة حفظ وتعليب الاسماك.

– صناعة تغليف وتبريد وتجميد الدواجن.

- صناعة الشوكولاته.
- صناعة المخللات.
- صناعة الخضروات المحفوظة والمعلبة.
- صناعة اغذية الحيوان والطيور.
- صناعة المصبرات.
- صناعة الكورن فلكس والشيبس.
- صناعة مستحضرات تغذية الأطفال.
- صناعة البروتين احادي الخلية.
- صناعة الاجبان.
- صناعة البسكويت.
- صناعة الحلويات والسكاكر.
- صناعة انتاج البودرة.
- تعبئة وتجميد اللحوم.
- انتاج السجق والبسطرمة.
- انتاج قمر الدين.

الصناعات الجلدية :

- صناعة الأحذية.
- صناعة المنتجات الجلدية (حقائب ولوازم السفر).

صناعات الأثاث :

- صناعة الأثاث المكتبي الخشبي.
- صناعة الخشب الصناعي.
- صناعة غرف الجلوس المتنجدة.
- صناعة غرف النوم الخشبية.

الصناعات البلاستيكية :

- صناعة الاحذية.

- صناعة الحقائب البلاستيكية.
- صناعة الاكياس والصناديق البلاستيكية.
- صناعة الزهور والنباتات الصناعية.
- صناعة الأزرار والأمشاط.
- صناعة العبوات المعقمة.
- صناعة ترامس الشاي.
- صناعة أطواق منع التسرب
- صناعة الشباك البلاستيكية.

الصناعات الكيماوية :

- صناعة ورق التغليف.
- صناعة الورنيش والمواد اللاصقة.
- صناعة الشامبو
- صناعة الادوية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعطور.
- صناعة ورق الحائط..
- صناعة الشريط اللاصق.
- صناعة مستحضرات تلميع الأحذية والأثاث.
- صناعة افلام والواح حساسة للتصوير.
- صناعة السجاد.
- صناعة الاطارات والاطواق من جميع الأنواع.
- صناعة الورق والورق المقوى.
- صناعة القفازات المطاطية ومصاصات الأطفال.
- صناعة المبيدات الحشرية.
- صناعة الايثانول امين.
- صناعة الايثوكسيلات.

الصناعات المعدنية :

- صناعة المراوح الكهربائية.

- صناعة مكيفات الفريون.
- صناعة سخانات المياه.
- صناعة الثلاجات المنزلية الكهربائية.
- صناعة اشرطة الكاسيت.
- صناعة اشرطة الفيديو.
- صناعة الجرارات والمعدات الزراعية.
- صناعة قطع غيار السيارات والجرارات.
- صناعة مصابيح وانابيب كهربائية.
- صناعة مكائن وشفرات حلاقة.
- صناعة ادوات منزلية ومطبخية.
- صناعة مسامير عادية ولولبية متنوعة.
- صناعة حوامل مصابيح الفلورسنت.
- صناعة المدافىء الكهربائية.
- صناعة اجهزة منزلية.
- صناعة المصاعد.
- صناعة اجهزة التكييف.
- صناعة الانابيب النحاسية.
- صناعة وحدات امتصاص الصدمات (مساعدات السيارات).
- صناعة انظمة الري المحوري.
- صناعة صنابير المياه المنزلية.
- صناعة ضواغط (كومبريسرات) البنزين وتكييف الهواء.
- صناعة أنظمة عادم السيارات.
- صناعة مرشحات (فلاتر) الهواء الخاصة بانظمة التكييف المركزي.
- صناعة اطقم مكابس السيارات (الفرامل).

الصناعات النسيجية :

- صناعة المناديل واغطية الراس والشالات.
- صناعة الالبسة الخارجية.

- صناعة الالبسة الداخلية.
- صناعة الجوارب.
- صناعة النسيج من الياف نسيجية تركيبية واصطناعية.
- صناعة السجاد والموكيت.
- صناعة البطانيات.

المجالات السياحية :

- انشاء قرى سياحية على شاطىء البحر الاحمر.
- انشاء موتيلات.
- انشاء مدن ملاهي.
- انشاء مرافىء لتأجير اللنشات البحرية.
- بناء بواخر متوسطة وصغيرة الحجم للنزهات البحرية.

الصناعات القائمة على النخيل والتمور :

النخيل :

- تصنيع الأثاث المنزلي من السعف مثل الكراسي والمناضد.
- تصنيع اوعية نقل التمور من السعف مثل المراحل
- صناعة الواح الخشب.
- استخدام ليف النخيل في انتاج الحبال.
- استخدام السعف الاخضر في انتاج حشو الأثاث.
- استخدام الخوص في صناعة الحصير.
- استخدام السعف في صناعة الورق.
- استخدام المتبقي من السعف والليف من الصناعات السابقة في تغذية الحيوانات وكسماد عضوي أو خلطها مع التربة.

التمور :

- صناعة الدبس.
- استخدام الدبس في صناعة الخمائر.
- تصنيع السكر المحلول من الدبس.

- تجفيف الدبس لاستخدامه للتحلية.
- تصنيع مشروبات غازية من الدبس.
- انتاج مربى التمر.

فرص زراعية :

- انتاج نباتات الزينة.
- انتاج محاصيل الخضر من خلال البيوت المحمية.

فرص سمكية :

- تربية الأسماك والقشريات في مزارع سمكية.
- صيد وتربية الأسماك في منطقة ينبع.

فرص اخري مختلفة :

- انشاء مؤسسات لصيانة المصانع.
- انشاء شركات لصيانة الأجهزة الطبية
- استثمارات مختلفة قائمة على النفايات.

فرص معتمدة علي منتجات شركة سابك :

البولي اثيلين :

- الأكياس البلاستيكية بمختلف انواعها.
- مواد تغطية قنوات الري لمنع تسرب المياه.
- لعب الأطفال
- القوارير بأنواعها.
- القوارب
- البراميل والحاويات.
- الانابيب المرنة المقاومة للتآكل.
- صناديق النقل والتعبئة واغطيتها.
- المفروشات المحشوة.
- المواد العازلة للكابلات والتوصيلات الكهربائية.

الامونيا :

- صناعة المطاط. - صناعة المواد الكيمياوية.
- صناعة الورق وصناعة الجلود.
- صناعة المبردات.
- صناعة المنظفات.

جلايكون الاثيلين :

- مواد التنظيف.
- مستحضرات التجميل ومساحيق الزينة.
- العقاقير
- الدهانات.

الميثانول :

- مواد دباغة الجلود.
- صناعة المواد العازلة.
- صناعة المواد اللاصقة المقاومة للماء.
- صناعة الخشب الرقائقي والليفي.
- صناعة الاسفنج.
- مواد معالجة وصقل الورق والنسيج.
- صناعة الأدوات المنزلية وبخاصة اطباق الطعام.

الستايرين :

- صناعة الأثاث.
- صناعة القطع الكهربائية والالكترونية
- لعب الأطفال.
- صناعة الأجهزة المنزلية
- الأدوات الرياضية.
- تركيبات الاضاءة.
- السجاد.

- السيور.
- عدسات النظارات.
- حقائب السفر.
- الاطارات.

ثاني كلوريد الاثيلين :

- المفروشات.
- الاسلاك والكابلات.
- الانابيب.
- اسطوانات التسجيل.
- القوارير والجالونات.

البروبين ومشتقاته :

- صناعة الحبال.
- صناعة الألياف.
- صناعة الرقائق.
- صناعة اغطية الارضيات.
- صناعة العوازل الانشائية.
- صناعة تجهيزات الانابيب.
- صناعة المعدات الترفيهية.
- صناعة السجاد ومواد التنجيد.
- صناعة المواد اللاصقة للاخشاب والأثاث.
- صناعة المذيبات القوية.
- صناعة النايلون والألياف الأخرى.
- صناعة الراتينج والألياف الزجاجية.

فرص يتيحها برنامج التوازن الاقتصادي :

- مركز الدفع التقني السعودي.
- مركز تطوير الطائرات.

- مركز الالكترونيات الحديثة.
- مركز المعدات المكملة للطائرات.
- أجهزة الاتصالات الرقمية (٣٦٠).
- مركز التقنية التطبيقية.
- هندسة القوى.
- التقنية الحيوية.
- برامج الحاسب الآلي.
- انابيب الصلب ذوات الاقطار الكبيرة.
- المعدات الطبية المتداولة.

قطاع نقل وتوزيع وتوليد الكهرباء :

- مولدات التيار المتناوب.
- قواطع الدائرة الكهربائية.
- مفاتيح العزل.
- محولات التوزيع.

قطاع الصناعات المعدنية :

- أنابيب حديد الزهر.
- سحب وتغطيس الاسلاك المعدنية.
- كرات الطحن.
- الابر والدبابيس.

قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات :

- حامض الفوسفوريك.
- سليكان الصوديوم.
- نترات الامونيوم
- حامض النتريك .
- حامض الخليك.

-تيومين.

- اسود الكربون.

- حامض الملئيك اللامائي

- مواد التشحيم التركيبية .SYNTHETIC LUBRICANTS

قطاع الصناعات التعدينية :

الواح الجرانيت.

٢٠٤٠٧ المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالى الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
المستلزمات الطبية من البلاستيك ذات الاستخدام الواحد .	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤ر٣ مليون
الشرائح الخاصة بحفائظ الأطفال	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤ر٦ مليون
محابس (صنبور) مياه بلاستيكية	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤ر٣ مليون
الفيلم غير المنسوج	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤٠ مليون
عبوات تعبئة الخضروات والفواكه والمخللات والمواد الغذائية	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٠ر٥مليون
عبوات الدهانات ومواد الطلاء من البلاستيك	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٢٢ر٨ مليون
الاستفادة من اكياس البولي بدوبلين المنسوجة بعد استعمالها	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٦ر٥مليون
بلاستيك قابل للامتداد من البولي اثيلين الخطي منخفض الكثافة	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٨ر٥مليون
ليات توصيلات مياه السخانات	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٦ر٥مليون
الاحذية والشباشب والصنادل البلاستيكية	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٦ر٠مليون
كبريتات الصوديوم	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١١١ر٠ مليون
الاغطية البلاستيكية الخفيفة	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٢ر٥مليون
المبيض الضوئي	شركة سابك	مناطق المملك	دراسة جدوى	١٣ر٠مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
مشايات وقصريات الاطفال	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٩ر٠مليون
الحقائب المدرسية	شركة سابك	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٩ر٤٢٢مليون
الخشب البلاستيكي	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣ر٠مليون
مكاتب الاستعلامات	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧ر٥ مليون
وحدات البوفية	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ر٦ مليون
انابيب الري ذات الحمامات	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ر٤ مليون
حمام كامل خارجي	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧ر٣ مليون
غطاء صحن سيارة النقل الصغيرة	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧ر٤ مليون
اعمدة الاسوار	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣ر٠مليون
كراسي الحدائق العامة	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ر٠مليون
طاولات الحدائق العامة	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨.٤ مليون
حواجز الاسوار	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦,٦ مليون
أرفف المصاحف في المساجد	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦,٦ مليون
مسطحات التقطيع	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢.٦ مليون
شباك الصيد	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧,٧ مليون
شباك التعبئة	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤.١٣ مليون
لعب الاطفال، الدوسية والاكلاسير	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١١.٠ مليون
صناديق النقل الزراعية	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١١,٠ مليون
السمادات الزراعية	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨,٠ مليون
احواض الزراعة الكبيرة	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥.٦٧ مليون
الورق الصناعي	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٣.٠ مليون
ابواب واطارات النوافذ من الـ بي.في.سي	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٩,٠ مليون
راتينجات الفينول	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٩,٠ مليون دولار
شمع البارافين	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٣,٤٥ مليون دولار
راتينجات الالكيد	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٣,٤ مليون دولار
ماليك انهيدريد	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٢٥.٠ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالى الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
خماسي الاريثريتول	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٢٥,١ مليون دولار
البولي فينيل كلوريد	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٩,٤ مليون دولار
كبريتات الصوديوم	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٩,٥ مليون دولار
كحول البولي فينيل	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٥٣,٨ مليون دولار
هيبو كلوريت الصوديوم	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤,٨٢ مليون دولار
اسيتات البولي فينيل	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٢٥,٣ مليون دولار
راتينجات الايبوكسي	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٢٦,٠ مليون دولار
هيبوكلوريت الكالسيوم	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٧,٤ مليون دولار
نتيرات الامونيوم	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٤,٥ مليون دولار
اسود الكربون	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٨,٨ مليون دولار
بيوتيل المطاط	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٨,٨ مليون دولار
البولي كربونات	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤٧,٠ مليون دولار
انتاج الفوسجين	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	موقع المشروع السابق	دراسة جدوى	٤,٥ مليون دولار
الزنك	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٤,٨ مليون دولار
التالك	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٠,٨٦٦ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
الكابور لاكتم	الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	٢٦١,٨ مليون دولار
انتاج الاكلريليك والاكريلونيريل	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	دراسة جدوى	١٤٤٨ مليون
انتاج البولي ايثيلين جلايكول	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠ مليون
انتاج ثلاثي بولي فوسفات الصوديوم	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨٧,٤ مليون
انتاج حامض الترفيتليك النقي	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢١٥ مليون
انتاج حامض الفوسفوريك	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩١٠ مليون
انتاج حبيبات أو خرزبولي أميد ٦	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٣٠ مليون
انتاج خيوط البولي اسيد ٦	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٠٥ مليون
انتاج سيانيد الصوديوم	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥٠ مليون
انتاج الصوف الصخري	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨٤,٨ مليون
انتاج الفينول والاسيتون	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٨٠ مليون
انتاج كبريتات الامنيوم	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٦,٦ مليون
انتاج كربونات الرصاص	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٨ مليون
انتاج كلوريد المغنيسيوم	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٧ مليون
انتاج الكيومين	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٢٢ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
معدن المغنسيوم	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥٠ مليون
انتاج اسود الكربون	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١١٦ مليون
انتاج اقطاب الكربون	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة إستثمارية	١٦٨ مليون
انتاج هيبوكلوريد الكالسيوم	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧١٤ مليون
انتاج خيوط الصوف الطبيعي	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢٠ مليون
انتاج الملابس الرياضية والمنزلية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٠,٢ مليون
انتاج أفران الغاز	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ - ٢٠ مليون
صناعة بعض المنتجات الحديدية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩٠٠-١١٠٠ ريال للطن الواحد
انتاج أجهزة اطلاق الحركة والاشعال	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥-٢٠ مليون
تجميع اجهزة الاستقبال التلفزيونية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢٠-١٥٠ مليون
انتاج الثلاجات والفريزرات والبرادات	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠-٤٥ مليون
انتاج العازلات الكهربائية من جميع المواد	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٥ مليون
انتاج غسالات ونشافات الملابس	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠-٦٠ مليون
انتاج قواطع الدائرة الكهربائية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨-١٠ مليون
انتاج المحركات الكهربائية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٠٠-١٢٠ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
انتاج المراوح المنزلية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥-٣٠ مليون
انتاج مضخات الاستخدام المنزلي	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥-٨ مليون
انتاج الواح الجرانيت	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨,٣٠ مليون
انتاج ادوات السلامة والارشاد في الطرق	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤,٥٢٣ مليون
انتاج ادوات مدرسية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣,٢٥ مليون
انتاج لعب الاطفال البلاستيكية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩,١٣ مليون
انتاج الورق من قش القمح	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج اطارات النوافذ والابواب من مادة ال بي.في.سي	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٩ مليون
انتاج أغذية للأطفال	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢,٦٣ مليون
تعبئة وحفظ البقول	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٦ مليون
انتاج البيض والمجفف والمجمد	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٤,٢٨ مليون
انتاج الحليب المركز والقشدة المعلبة	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٣,١٨٩ مليون
انتاج الشيكولاتة الفاخرة	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٢ مليون
انتاج عليقة علف متوازنة للحيوانات المجترة	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج خلطات كيك جافة وعجائن رقائق هشة	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥,٣٠٥ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع (ريال سعودي)
انتاج المخللات	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ ملايين
انتاج النشا وبروتين القمح	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢,٠٩ مليون
انتاج أجزاء الدجاج المجمدة وبروتين الأعلاف	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٨ مليون

٥٠٧ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رأس المال (ألف ريال سعودي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف ريال سعودي)
١٠	صناعة	١٩٩٣	١١,٦٦٢	لبنانيون	٩١٦٢٤
				سوريون	١٢٣٣٦
				أردنيون	٢٨٠٠
				فلسطينيون	١٨٩٠
				مصريون	٣١١٥

(٨)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٣

واصلت الحكومة السودانية خلال العام جهودها التي بدأتها من قبل على طريق تنفيذ البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي والاستراتيجية القومية الشاملة للعشر سنوات القادمة، وشمل ذلك عدة توجهات استهدفت تنظيم الاقتصاد السوداني، واصلاح اجهزة الدولة، وخلق مناخ موات للاستثمار، والسيطرة على عجز الموازنة العامة، وزيادة الصادرات، وترشيد استخدامات النقد الاجنبي، وتنفيذ برامج التخصيص.

وفي المجال السياسي تم خلال العام انتقال سلطات رئيس مجلس قيادة الثورة الى رئيس الجمهورية، وتم تشكيل وزاري جديد، وواصلت الحكومة جهودها في ايجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، كما شهد العام تطورات عدة في مجال توثيق العلاقات الخارجية مع عدد من الدول العربية، والاسلامية والافريقية.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٨ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال العام العديد من التشريعات كما تبنت الحكومة العديد من الاجراءات التي قصد من ورائها تنظيم الأطر والأوضاع الاقتصادية المختلفة ذات العلاقة بمناخ الاستثمار، وفيما يلي موجز باهم تلك التشريعات والاجراءات :

– في المجال المالي والمصرفي صدر قرار رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء بدمج عدد من البنوك الحكومية وحدد القرار تكوين ثلاث مجموعات تضم الاولى بنك الخرطوم وبنك الوحدة والبنك القومي للتصدير والاستيراد، وتضم الثانية بنك التنمية الصناعية وبنك النيلين اما المجموعة الثالثة فتضم مجموعة بنك الادخار.

وتقرر ان يكون هامش المرابحة للتمويل الزراعي ٣٠٪ كحد أعلى وأدنى بمعنى ان للتمويل الزراعي هامشا واحدا فقط . يسري هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٩٣/٦/١٠.

كما تقرر ان يكون نصيب بنك السودان من النقد الأجنبي الذي تشتريه البنوك وفق النسب التالية :–

حصيلة الصادرات ٤٥ ٪ مشتريات الحسابات الخاصة ١٠٠٪ اي مشتريات اخرى ٥٠ ٪

وتسري هذه النسب اعتبارا من ١٩٩٣/٦/١٣ على ان يعاد النظر فيها حسب تدفقات موارد النقد الاجنبي.

واجاز مجلس الوزراء توصية وزير المالية باصدار عملة ورقية جديدة من فئة العشرة دنانير.

ومن جهته أصدر وزير المالية في شهر مايو قرارا يجيز بمقتضاه لرؤساء الوحدات التصديق بالشراء والتعاقد دون الرجوع للوزارة وذلك في حالات المناقصات العامة بما لا يزيد عن مليون جنيه سوداني والمناقصات المحدودة بما لا يزيد عن خمسمائه الف جنيه سوداني على ان تتبع اجراءات الشراء والتعاقد، اما اذا كانت التوصية لغير الاقل سعرا او كانت مدة الاعلان اقل من الحد الادنى فيجب الحصول على تصديق وزارة المالية كما اجاز قرار وزير المالية الممارسة او الشراء المباشر المحلي بما لا يزيد عن ثلاثمائة الف جنيه سوداني، وفي جميع هذه الحالات يحظر القرار تجزئة الكميات بهدف الشراء او التعاقد دون الرجوع الى الوزارة.

كما اجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون التعامل بالنقد الاجنبي (تعديل لسنة ١٩٩٣) على ضوء التقرير المقدم من لجنتي الشؤون الاقتصادية والشؤون القانونية اذ تم تعديل المادة (٩) من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لعام ١٩٩٣ على اساس ان كل من يخالف احكامه أو اي لائحة تصدر بموجبه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو الغرامة أو العقوبتين معا كما تجوز مصادرة اي اموال تم استخدامها خلال ارتكاب الجريمة وذلك بدلا من العقوبات السابقة.

وأجاز المجلس الوطني الانتقالي كذلك مشروع تعديل قانون بنك السودان حيث يمنح التعديل بنك السودان السلطة لتحديد الودائع التي يلزم بايداعها وتعديلها، اضافة الى منحه سلطة نسبة خاصة لكل نوع من انواع الودائع.

– أما فيما يتعلق بالمعاملات المدنية فقد اجاز مجلس الوزراء مشروع قانون المعاملات المدنية تعديل ١٩٩٣ كما اجاز المجلس مشروع قانون التعديلات المتنوعة المتعلقة بسلطة المحكمة العليا الاتحادية.

– وفي اطار تنظيم الادارة المحلية فقد أصدر رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء عددا من القرارات التي تهدف الى تطوير الحكم الاتحادي شملت تعيين وزير للحكم الاتحادي ودمج وزارتي الصناعة والتجارة والغاء وزارتي الاوقاف والشباب والرياضة وانشاء وزارة للاتصالات والسياحة، ووزارة للتخطيط الاجتماعي.

– وفيما يتعلق بالموازنة العامة اصدر المجلس الوطني الانتقالي بموافقة رأس الدولة قانون الاعتماد المالي والذي تتعلق احكامه بتخصيص جملة الايرادات العامة الكلية للعام المالي ١٩٩٤/٩٣ لتمويل الانفاق الحكومي عن الفترة المنتهية في آخر شهر يونيو ١٩٩٤.

وفي هذا الاطار ايضا اصدرت وزارة المالية برامج الصرف والتفويضات الخاصة للمؤسسات والهيئات الحكومية ببدء الصرف على الميزانية العامة للعام المالي ١٩٩٤/٩٣م وفقا لبرنامج التدفقات النقدية والذي اعتمدته ميزانية هذا العام.

- وعلى صعيد تشريعات العمل فقد تقرر زيادة المرتبات والاجور اعتبارا من شهر يناير ١٩٩٤. وتبلغ جملة الزيادة في الاجور خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤/٩٣م حوالي ستة مليارات جنيه اضافة الى الزيادات التي ستقرر لارباب المعاشات وزيادة دعم الاسر الفقيرة.

- أما في مجال التجارة الخارجية فبناء على الاجراءات الصادرة من وزير المالية لتخفيف الطلب على النقد الاجنبي وعملا بسلطات محافظ بنك السودان، اصدر المحافظ منشورا الى كافة البنوك المعتمدة يحظر فيه استيراد العربات الصوالين، عربات الاستيشن، اللاند كروزر، والبكاسي، ويستثنى من ذلك الشاحنات اكثر من ٣ طن والثلاجات والمسجلات واجهزة الفيديو واجهزة التلفزيون، وذلك لمدة عام كامل اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٣٠م.

واستنادا للقرار الوزاري رقم (٣٢) الصادر عن وزير المالية بالانابة بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٣ تقرر ايقاف تصدير الجلود الخام وذلك اعتبارا من تاريخ صدور القرار.

- وفيما يتعلق بالضرائب فقد اجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٩٣م والذي تم بموجبه رفع حد الاعفاء الكامل من الضريبة الى ٥٤ ألف جنيه بدلا من الحد السابق والبالغ ٣٠ ألف جنيه في العام.

كما أصدر وزير المالية قرارا بتشكيل لجنة للاصلاح الضريبي لمراجعة الضرائب المباشرة بكل انواعها على هدى سياسات البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي، والاداء الفعلي للضرائب وفقا لتلك السياسات وابداء الرأي حول اي قصور او انحراف عن نهج البرنامج في الاداء.

- وفيما يخص قطاع الزراعة فقد صدر قرار بالغاء احتكار الدولة لمشروع الجزيرة. ويقضي القرار بأيلولة مشروع الجزيرة لشركة مساهمة عامة يديرها المزارعون المنتجون ليصبح المزارع هو المالك والممول الوحيد للمحاصيل بنسبة ١٠٠٪.

- أما في مجال تشجيع الاستثمار فقد تمت اجازة قانون سوق الاوراق المالية لسنة ١٩٩٣، وبمقتضاه الزمت الشركات والمؤسسات بالافصاح عن طرح الاسهم والسندات والصكوك المالية على الجمهور لاختيار الافضل كما الزمت الشركات والمؤسسات المالية صاحبة الاسهم اصدار نشرة عن المؤسسين ومساهماتهم في مجال الاستثمار وتحديد آجال المشاريع ودراسات الجدوى الوافية لها مما يجعل خيار التفضيل متروكا للمواطن في مجال الاستثمار. كما يضمن القانون حقوق حاملي الاسهم والسندات علما بان سوق الاوراق المالية يضم كافة الشركات العامة والبنوك التجارية المسجلة وكل شركة أو مؤسسة ترغب في طرح السندات والصكوك للجمهور. وباجازة هذا القانون سينشأ مجلس ادارة للسوق برئاسة وزير المالية.

كما اجاز مجلس الوزراء قانون صكوك التمويل الذي بموجبه يتم ضمان سلامة الاجراءات والوسائل

المتعلقة بجمع المدخرات لاستثمارها بآجال معلومة متفق عليها ومن الواضح أن هذا القانون يهدف الى جعل رأس المال الوطني في خدمة التنمية.

٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

- تم التوقيع على محضر اتفاق بين المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لجمهورية السودان، وهيئة الاتصالات العراقية تم به التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين في مجال الاتصالات، وتقديم الخبرات العراقية للسودان، وتدريب الكوادر السودانية في العراق، والاستفادة من الخبرة العراقية في مجال الاعمار.

- تم التوقيع على بروتوكول بين سكك حديد السودان وسكك حديد العراق، تم به الاتفاق على تبادل الخبرات بين البلدين، لاكتساب المهارة في مجال صيانة القاطرات، بالاضافة الى التدريب في المجالات المختلفة، خاصة في مجال الهندسة المدنية، والهندسة الميكانيكية، والاتصالات، والاشارات، والنقل والتشغيل الى جانب الحاسوب، والمخازن والمساعدة الفنية في تشغيل مركز التدريب المهني بعطبرة ولمدة ستة أشهر.

- تم التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة الفنية السودانية المغربية المشتركة، وقد تناول المحضر الاتفاق على الحلول اللازمة للصعوبات التي تعترض مسيرة التعاون بين السودان والمغرب، ووضع الخطوات العملية التي من شأنها الوصول بذلك التعاون الى المستويات التي يتطلع اليها البلدان في مجالات التجارة، والنقل، والصناعة، والزراعة، والسياحة، والجيولوجيا، ومياه المدن.

- تم التوقيع على اتفاقية مع المملكة المغربية في مجال الدواء.

- انعقدت بالخرطوم خلال شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ اجتماعات اللجنة الوزارية السودانية اليمنية المشتركة، وتناولت الاجتماعات العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها.

- انعقدت بالخرطوم اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين السودان وليبيا، وتم التوصل الى توقيع عدد من الاتفاقات الخاصة بقيام مزارع رعوية، وتنفيذ عدد من الاستثمارات، من بينها انشاء الشركة السودانية الليبية المشتركة بين شركة الرواسي السودانية وشركة الماشية واللحوم الليبية، بهدف انشاء مزارع رعوية لتربية الضأن والعجول والابل والماعز لامداد الجماهيرية الليبية باحتياجاتها من هذه المنتجات.

٢٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئآت غير عربية :

– عقد بالخرطوم في اواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ اجتماعات اللجنة الوزارية السودانية الباكستانية المشتركة، وذلك بغرض تعزيز التبادل الاقتصادي بين البلدين.

– اجتمعت بالخرطوم اللجنة الوزارية السودانية الاثيوبية المشتركة في دور انعقادها الثالث، وتوصلت الاجتماعات الى توقيع عدة اتفاقيات شاملة في عدة مجالات.

– تمت المصادقة خلال العام على بروتوكول التجارة بين السودان وكرواتيا في مجالات المياه، والاسمنت، ومشروع كهرباء النيل الازرق، ومصنع للادوية بكلفة مقدارها ٤٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين.

٣٠٨ وقائع واحداث :

– شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي:

الاداء الاقتصادي :

– اكد السيد وزير المالية ان البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي (٩٠/٩١ – ١٩٩٣/٩٢) قد نجح في وقف تدهور الاقتصاد السوداني عن طريق زيادة معدلات الانتاج، وتخفيض التضخم.

– توضح احصاءات وزارة المالية التحسن الواضح في الاداء الفعلي للايرادات الذاتية خلال الاشهر التسعة الاولى من العام المالي ١٩٩٣/٩٢ حيث بلغت هذه الايرادات، ٩١ر٥ مليار دينار* اي بنسبة ١٠٧٪ من الربط المقدر لتلك الفترة، وهو ٥٣ر٥ مليار دينار ، وقد بلغت نسبة تحصيل الايرادات خلال تلك الفترة ١٠٠ ٪ ضرائب مباشرة، ١٤٠ ٪ جمارك، و٨٥ ٪ رسوم مصلحية، ١٠٠ ٪ رسوم انتاج، ١٠٧٪ ايرادات قومية.

– اما بالنسبة للمصروفات الجارية فقد نفد خلال نفس الفترة السابق ذكرها بنسبة ٨٠ ٪ من الاعتماد المقدر، وتم استيعاب الالتزامات الجديدة خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢ ، كالمنحة وزيادة المرتبات والاجور.

– توضح احصاءات وزارة المالية ان ميزانية التنمية قد تم تنفيذها بنسبة ٦٠ ٪ حتى شهر اذار/مارس ١٩٩٣ نتيجة لاجراءات خفض الانفاق.

– في خطاب الموازنة العامة امام المجلس الوطني الانتقالي اوضح السيد وزير المالية بأن نسبة الايرادات الذاتية الى اجمالي الناتج القومي، ارتفعت من ٣ر٨٪ في عام ١٩٩٣/٩٢، الى ٣ر١١٪، وهذا يعكس تحسنا ملحوظا في تحصيل الايرادات الذاتية نسبة لتوسيع قاعدة الانتاج، خاصة في القطاع الزراعي، واستيعاب سياسات تحرير الاقتصاد التي زادت دخول الممولين بالاضافة الى تحسين اداء الضرائب

* الدينار السوداني يعادل ١٠ جنيه سوداني .

والجمارك.

- كما اوضح ان نسبة المصروفات الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣/٩٢ قد بلغت ١ر١١٪ مقارنة بـ ٨ر١١٪ لعام ١٩٩٤/٩٣، وكان المتوقع ان يرتفع الرقم اكثر من هذا لاستيعاب المصروفات الزائدة بسبب سياسات التحرير والتوسع والنمو الطبيعي لمرافق الدولة، ولكن سياسة ترشيد الصرف مكنت من الاحتفاظ بهذه النسبة دون زيادة تذكر ويعتبر هذا انجازا كبيرا.

- تبين احصاءات وزارة المالية ان تحصيل الضرائب المباشرة خلال الشهور التسعة الاولى من العام المالي ١٩٩٣/٩٢ قد بلغ ١٩ر٩١٤ مليار جنيه** بنسبة اداء ١٠٥ ٪ من الربط المقدر حتى ٣٠ حزيران/†يونيو ١٩٩٣ والبالغ ٢٠ مليارا، وقد حققت ضريبة ارباح الاعمال اعلى معدل اذ بلغ التحصيل فيها ١٤ر٤٦١ مليار جنيه، وبلغت اسهامات المغتربين ٤٤٨ر١ مليار جنيه بنسبة اداء ١٥٨ ٪ من الربط المقدر، ويتوقع ان يبلغ التحصيل بنهاية عام ١٩٩٣/٩٢، ٢٢ مليار جنيه.

- تشير نفس الاحصاءات الى ان ادارة الجمارك قد حققت نجاحا بنسبة ١٤٠٪، فتجاوزت الربط المقدر في ميزانية ١٩٩٣/٩٢ ، حيث ارتفعت ضريبة الانتاج بنسبة ١٠٠٪ فبلغ الربط ٢٢ مليار جنيه .

الاصلاحات الاقتصادية :

- اكد السيد وزير المالية على التزام الحكومة القاطع بتنفيذ سياسات التحرير الاقتصادي وفق البرنامج الذي وضعته الاستراتيجية القومية الشاملة.

- تم خلال شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ اصدار عدد من الاجراءات الادارية والمالية الرامية الى خفض التدفق النقدي، وضبط النشاط المالي والعمليات المصرفية المختلفة، فقد تم حصر كل التمويل الممنوح للدولة في حساب الحكومة الرسمي، وتصفية الحسابات المعلقة والحسابات الخاصة للحكومة، كما تم اغلاق كل النوافذ التي كان يتم بموجبها ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية.

- وصف السيد وزير المالية الاجراءات التنظيمية لسياسات الصادر والتعامل بالنقد الاجنبي انها اجراءات اقتضتها متطلبات المرحلة الحالية للاقتصاد السوداني الرامية الى تشجيع وتطوير الصادرات السودانية، وفتح العديد من الاسواق الخارجية امامها، واكد بان سياسات الصادر والنقد الاجنبي الجديدة لا تعتبر تراجعا عن سياسات التحرير الاقتصادي وانما لمواكبة التطورات الجديدة.

- اكد السيد وزير التجارة والصناعة بان اهمية الاجراءات الجديدة لسياسات الصادر والنقد الاجنبي، تنبع من توفير المعلومة للدولة فيما يختص بهذا الجانب، حيث تعمل وزارة التجارة على رصد المعلومات وتحليلها لاستنباط موجهات على ضوء هذه البيانات والمعلومات لدفع عملية الاقتصاد السوداني.

** الدولار الأمريكي يعادل ١١٨ر١٣٨٨ جنيه كما في ١٩٩٣/١٢/٣١ .

– اوضح السيد محافظ بنك السودان بان اجراءات التعامل بالنقد الاجنبي قصد منها احتواء الافرازات السالبة لتحرير الاقتصاد التي طبقت بنسبة ٨٠ ٪ ، ولمنع تداول العملات الاجنبية خارج القنوات الرسمية، ولتوفير المعلومات الكاملة للاجهزة المعنية، وبين ان بنك السودان اتخذ عدة وسائل لتقييد الحيازة، وتأكيد حرية التعامل في الحسابات الحرة، موضحا ان وضع الضوابط للصادر يتم بالتنسيق بين بنك السودان ووزارة التجارة وشرطة الجمارك.

الميزانية العامة : –

بلغت تقديرات الايرادات العامة الذاتية في الموازنة العامة للعام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣، ٣ر١٥٥ مليار جنيه سوداني بزيادة ٦ر٨١ مليار جنيه عن العام الماضي، بينما بلغت تقديرات اجمالي الانفاق العام ٧ر٢٣٣ مليار جنيه سوداني، بزيادة ٤٥ر١٥٦ مليار جنيه عن الميزانية المصدقة للعام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣.

– اظهرت الميزانية العامة عجزا اجماليا مقداره ٤ر٧٨ مليار جنيه سوداني، مقارنا بعجز الموازنة العامة للعام ١٩٩٢/١٩٩٣ البالغ ٧ر٨٢ مليار جنيه، وقد ساهم التمويل المتاح في امتصاص جزء من هذا العجز ليصبح صافي موقف الموازنة العامة عجزا مقداره ٣٦ مليار جنيه.

– اعتمدت الميزانية مبلغ ٦ر٣٨٦ مليار جنيه للتنمية، كما رصدت مبلغ ١ر٤ مليار جنيه لرفع القدرات الدفاعية والامنية في البلاد .

– اشتملت الموازنة على دعم اتحادي للولايات قدره ٦١٠ ملايين جنيه تقديرا لظروف الولايات الجنوبية وبعض الولايات الشمالية التي تواجه ظروفا اقتصادية وامنية خاصة، اضافة الى مبلغ ٣١٠ ملايين جنيه للتنمية في كل الولايات، وامنت الميزانية على سياسة الدولة الهادفة لتخفيف اعباء المعيشة، لهذا تضمنت اعتمادات قدرها ٦ر٢٧ مليار جنيه لدعم الطاقة والخبز والاسر الفقيرة والتأمين الصحي، ورصدت الاعتمادات اللازمة فوق هذا لتحسين الاجور والمعاشات والمزايا التأمينية، كما تم رصد مبلغ ٥٠ مليون جنيه للبدء في تنفيذ المرحلة الاولى من برنامج التأمين الصحي.

– اعتمدت الموازنة العامة للعام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤ على اربعة مرتكزات اساسية تتلخص فيما يلي:

• استمرار الاعتماد على الذات، وذلك باستقطاب كل الموارد المحلية، لتمويل الميزانية، وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي الا من مصادر مأمونة ومقبولة سياسيا.

• استمرار وتعميق سياسة تحرير الاقتصاد لضمان مزيد من الانتاج وحركة النشاط الاقتصادي.

• التركيز على الاهداف والاسبقيات المعلنة وعدم التوسع في الاتجاهات الجديدة.

• استمرار التركيز ايضا على الدعم الاجتماعي بصورة كبيرة حفاظا على الموازنة الاجتماعية في وجه الضغوط الاقتصادية الخارجية.

– هدفت ميزانية ١٩٩٣/١٩٩٤ الى خفض معدل التضخم الى ٤٥ ٪، حتى نهاية العام المالي، عن طريق تخفيض عجز الموازنة، بالاعتماد على زيادة الايرادات العامة، حيث استهدفت مضاعفة الايرادات الذاتية بنسبة ١١١ ٪ عن العام الماضي.

– كما هدفت الميزانية ايضا الى الاستمرار في الصرف على التنمية، بالتركيز على المشروعات الاساسية التي تعد معابر للاقتصاد كمشروع استخراج البترول ومشاريع الري الاساسية، كذلك استهدفت الموازنة استمرار الدعم الاجتماعي بصورة متزايدة عن طريق تحسين الاجور والمعاشات والتأمينات الاجتماعية ومكافآت الاسر الفقيرة وبرامج الاسر المنتجة ودعم اسعار البترول والخبز ودعم الخدمات الصحية.

في مجال الاستثمار : –

ركزت سياسات الاستثمار في البرنامج الثلاثي الاول ١٩٩٣/١٩٩٤ – ١٩٩٥/١٩٩٦ على ما يلي:

• استقطاب القروض والعون الخارجي وتوجيهها للانفاق على مشروعات الاستثمار في القطاع الزراعي.

• الاستمرار في سياسة الخصخصة (التخصيص)، وتوجيه استثمارات القطاع العام الى البنيات الاساسية والمجالات التي لا تجذب القطاع الخاص.

• ازالة الازدواجية الضريبية، واعادة النظر في سياسات الضرائب والجمارك، ورسوم الانتاج، وضريبة المبيعات للقطاعات الانتاجية والصادرات.

• الانفتاح على العالم بغرض استعادة ثقة المستثمر الاجنبي، والاشتراك الفاعل في مؤسسات ضمان الاستثمار، ومؤسسات التمويل، والوكالات والاجهزة العالمية والاقليمية المتخصصة.

• تشجيع الصناعات الصغيرة والريفية وصناعة قطع الغيار والمعدات الزراعية.

• تعزيز قدرة القطاع الخاص السوداني على الحركة في التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

•مرونة السياسات السعرية بتحديد السعر الذي يعكس التكلفة الحقيقية مما يمكن المستثمر تحقيق ربح مجز.

• نتهاج سياسة ائتمانية مشجعة للاستثمار الانتاجي، والعمل على زيادة الثقة في النظام المصرفي.

• اعداد الخريطة الاستثمارية الاولية.

• التحرر من قيود العمل البيروقراطي، واباحة الاستثمار في كافة المشروعات ما عدا المشروعات الاستراتيجية.

– انشأت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام مكاتب لها في عواصم ولايات السودان المختلفة لتتماشى مع نهج فيدرالية الحكم في السودان.

– وضعت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام خريطة استثمارية قومية للسودان توضح موارده وامكاناته

البشرية والطبيعية المختلفة.

- اصدرت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام جريدة المستثمر باللغتين العربية والانجليزية، لتكون حلقة الوصل بينها وبين المستثمر.

- من الحوافز التي استحدثت خلال العام تمتع المستثمر الاجنبي والذي يفد الى السودان، تخليص سيارته الخاصة فور وصوله بموجب (الافراج المؤقت) وذلك خلال فترة ثلاثة اشهر، حتى يتمكن من تكملة اجراءات التصديق النهائي لمشاريعه الاستثمارية.

مشروعات التنمية :

- تم خلال العام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤ تخصيص ٦ر٣ مليار دينار مقابل ٤ر١مليار دينار في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ ، يخص القطاع الزراعي ١٤٠ر١ مليار دينار، وقطاع النقل والمواصلات ٥٤٥ر١مليار دينار، وقطاع التنمية الاجتماعيه ٩٨٤ مليون دينار، وقطاع المياه ٥٣٢ مليون دينار، وتنمية الولايات ٣١٤ مليون دينار، والقطاع الصناعي ١٨ مليون دينار، واحتياطي التنمية ٥٠ مليون دينار، واحتياطي خاص ٥١٤ مليون دينار.

- اكتمل خلال عام ١٩٩٢/١٩٩٣، ٦٠ ٪ من برنامج تحديث السكة الحديد بالجزيرة ما عدا ٢٨ كيلومترا، واكتمل تحديث المحالج في مرنجان والباقير، والحصاحيصا، كما تم تنفيذ مشروع شبكة الاتصالات الهاتفية، واعادة تأهيل قطاع الغزل والنسيج، ودعم الصناعات الصغيرة، واعادة تأهيل قطاع السكر بكل من مصانع سكر عسلاية، الجنيد، وسنار.

في القطاع المالي والمصرفي :

- تم بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ الترخيص لبنك الثروة الحيوانية بممارسة العمل المصرفي.

- اصدر السيد محافظ بنك السودان منشورا حدد بموجبه ضوابط وموجهات السياسة التمويلية للعام ١٩٩٤/٩٣ ، وحدد المنشور ان يقتصر التمويل على القطاعات ذات الاولوية بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وان تعمل البنوك لتغطية احتياجات هذه القطاعات من رأس المال التشغيلي في شكل تمويل قصير الاجل، ولرأس المال الثابت في شكل تمويل متوسط وطويل الاجل وتمويل تأجيري متوسط وطويل الاجل.

- وجه المنشور السابق ذكره البنوك بألا يقل حجم التمويل الممنوح للقطاعات ذات الاولوية عن ٩٠٪ من السقف المقرر لكل بنك، وعلى ان لا تزيد جملة التمويل الممنوح للاغراض خلاف هذه القطاعات عن نسبة ١٠ ٪ من السقف المقرر لكل بنك في حالة اخفاق اي بنك بالالتزام بالحد الادنى لتمويل هذه القطاعات، وحظر المنشور التعامل وفق صيغ المرابحة والمضاربة، وبيع السلع في مجال تمويل السلع بغرض الاتجار

المحلي، وقصر تمويل هذه السلع على بنوك القطاع العام والبنوك المشتركة وفق ضوابط محددة، اضافة الى انه حظر تقديم اي تمويل لوكلاء حكومات الولايات والمتعهدين واقتصار ذلك على التعاقد مع حكومة الولاية.

– وحظرت السياسة الجديدة صيغ المرابحة في التجارة الداخلية، والاقتصار على المشاركة على ان تكون نسبة العميل ٥٠ ٪ في حالة التجارة الداخلية، و٢٠ ٪ في حالة الانشطة الاقتصادية الاخرى، وسمحت السياسة بتمويل واستيراد الدواء وخامات تصنيعه وتخصيص جزء من التمويل للاسكان الشعبي والجماعي.

– وحدد المنشور القطاعات ذات الاولوية في القطاع الزراعي، وقطاع الصادر، والقطاع الصناعي، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع الحرفيين، وقطاع التعدين، وقطاع صغار المنتجين والمهنيين، وقطاع العقارات السكنية الشعبية والجماعية، واستيراد الدواء وخاماته.

– تشجيعا لتدفق العملات الاجنبية تقرر تخفيض نصيب بنك السودان من العملات الاجنبية في البنوك التجارية والذي بلغ احيانا اكثر من ٧٥ ٪ من الحصيلة، كما تقرر تخفيض الهامش النقدي للمستورد عند فتح الاعتمادات واستعمال المستندات .

– اصدر بنك السودان في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣ منشورا لكافة البنوك المعتمدة اوضح فيه ضوابط وطرق الدفع والهوامش والعمولات للاستيراد، اذ تقرر ان يتم الاستيراد بطرق الدفع بخطابات الاعتماد لكل انواع السلع المسموح باستيرادها على ان يكون هامش فتح الاعتماد ٥٧ ٪ كحد ادنى، عدا الادوية والتي يكون هامشها ٢٥ ٪ كحد ادنى، كما تقرر ان يكون الدفع بموجب المستندات، وهو الدفع نقدا عند استلام مستندات شحن الوارد لكل انواع السلع المسموح باستيرادها، ما عدا الادوية، وان يكون هامش الاستيراد ١٠ ٪ بالعملة الحرة تباع للبنك بواسطة المستورد، بالاتفاق مع البنك، وقبل شهر من وصول المستندات على ان يكمل الهامش الى ١٠٠ ٪ بالعملة الحرة عند تسليم المستندات، كما تقرر ان يتم استيراد السلع الرأسمالية بتسهيلات لمدة ٦ اشهر لاستيراد القمح والدقيق والبنزين والكيروسين وغاز البوتجاز وغاز الطائرات.

– تقرر ان يكون نصيب بنك السودان من النقد الذي تشتريه البنوك بنسبة ٥٤ ٪ من حصيلة الصادرات، ١٠٠ ٪ من مشتريات الحسابات الخاصة، ٥٠ ٪ من اي مشتريات اخرى على ان يعاد النظر في هذه النسب حسب تدفقات موارد النقد الاجنبي.

– اوضح السيد وزير المالية امام المجلس الوطني الانتقالي في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣، بان الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت عام ١٩٩٢/١٩٩٣ لضبط الصرف قد املتها عدة متغيرات، كارتفاع سعر الصرف الى ١٤٠ جنيها للدولار، وزيادة المرتبات والاجور التي طبقت اعتبارا من ١٩٩٣/١/١،

وتقدر تكلفتها بـ ٦٢٠ مليون دينار، دون ان يكون لذلك اعتماد بالميزانية، بالاضافة الى دعم المواد البترولية، ودعم الخبز بحوالي ١٤٠ مليون دينار، ومقابلة اعفاءات المغتربين نتيجة لانهاء امتيازاتهم بحوالي ١٠٠ مليون دينار، وشراء مطبعة العملة ومواد طباعة اوراق العملة.

– اعلن السيد محافظ بنك السودان بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٥ قرارات تهدف الى خفض التضخم، ومعالجة سعر الصرف، والحد من ضخ السيولة، وايقاف مخالفات المعاملات المصرفية، ومنع تجارة العملة خارج النظام المصرفي واعادة العمل بالاعلان الجمركي، وروعي في هذه القرارات الا تؤثر على النشاط الانتاجي والصادر وتدفق العملات الحرة، والا تمس تشجيع الاستثمار، وتقوم هذه القرارات باحتواء السوق الموازي من خلال نافذتين للنقد الاجنبي، اولاهما في البنك المركزي والاخرى من خلال صرافات البنوك، ولا يتحكم فيها بنك السودان حيث تحدد الاسعار بمفردها وبمرونة تشجع على جذب العملات الحرة.

– اكد السيد محافظ بنك السودان الحرص على تشجيع الصادرات عن طريق سعر الصرف والعمل على انجاح سياسات اللجنة العليا للصادرات.

– قرر البنك المركزي منع اية جهة من التعامل في النقد الاجنبي سواء كان من خلال بيع سلعة او خدمات، الا بموافقة مكتوبة من بنك السودان فيما عدا مؤسسة الاسواق الحرة.

– تقرر منذ ١٩٩٣/١٠/١ تضييق كافة المنافذ التي تؤدي الى التمويل الحكومي بالعجز من خارج الحساب الرسمي للحكومة، وذلك من خلال قفل الحسابات المعلقة وتصفيتها وتوحيد منافذ تمويل الحكومة عن طريق الحساب الرسمي للدولة.

– تقرر خلال العام رفع الاحتياطي النقدي للبنوك من ٢٠ ٪ الى ٣٠ ٪ مع مراجعة سياسات الضمان.

– في اطار سياسة التحرير الاقتصادي وتنفيذها بصورة منظمة لاحتواء الافرازات السلبية الناتجة من التطبيق الفعلي لهذه السياسات، وعملا بسلطات محافظ بنك السودان تحت المادة (٢٨) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي لسنة ١٩٧٩ المعدلة في ١٩٩٣، والاوامر الصادرة بموجبها تقرر اعتبارا من ١٩٩٣/١٠/١٦ ما يلي:

• الغاء اي نص في المنشورات الصادرة من بنك السودان فيما يختص بتنظيم التعامل في النقد الاجنبي.

• الغاء السوق الحر الموحد.

• انشاء نافذتين للتعامل في النقد الاجنبي، نافذة البنك المركزي، ويتم التعامل فيها ايرادا واستخداما بسعر الصرف الذي يحدده السيد وزير المالية والسيد محافظ بنك السودان، والنافذة الثانية، نافذة الصرافات ويتم التعامل فيها ايرادا واستخداما مع صرافات البنوك والتي تقوم بتحديد السعر.

– وتتمثل موارد نافذة البنك المركزي في الآتي:

• حصيلة جميع الصادرات.

• التحويلات الالزامية والمساهمة الوطنية للسودانيين العاملين بالخارج.

• تحويلات البعثات الدبلوماسية والهيئات والمؤسسات الدولية والاقليمية، ووكالات غوث اللاجئين ومنظمات الاغاثة والهيئات والمؤسسات الطوعية.

• القروض والمعونات والمنح المقدمة للقطاع العام.

• النقد الاجنبي المستجلب من الخارج لمقابلة انفاق المقاولين الاجانب على قروض ومعونات ومنح مقدمة للحكومة.

• الايرادات بالنقد الاجنبي للوزارات والمؤسسات وهيئات القطاع العام عدا شركات القطاع العام التجارية.

– تقرر ان يتم استخدام موارد نافذة البنك المركزي لمقابلة المدفوعات المنظورة وغير المنظورة الآتية:

• البترول :خام ومنتجات عدا الزيوت والشحوم.

• واردات القطاع العام والاحتياجات الاستراتيجية كما يحددها بنك السودان.

• المدفوعات غير المنظورة كما يحددها بنك السودان.

– اما نافذة الصرافات فتتمثل مواردها في:

• التحويلات الواردة والتي يتم بيعها لصرافات البنوك.

• المبالغ بالنقد الاجنبي المشتراة بواسطة صرافات البنوك والمثبتة باقرارات جمركية سارية المفعول.

• المشتروات من الحسابات الحرة.

• مرتبات العاملين في الجهات الوارد ذكرها في موارد نافذة البنك المركزي بند (٣).

• حصيلة السياحة والفندقة.

• موارد المستثمرين من مساهمات وقروض مدفوعة بالنقد الاجنبي.

• اي موارد اخرى عدا المذكورة في موارد نافذة البنك المركزي.

– تقرر ان يتم استخدام موارد نافذة الصرافات لمقابلة كل المدفوعات المنظورة وغير المنظورة التي لم ترد ضمن استخدامات نافذة البنك المركزي.

– تقرر ان تقوم البنوك بانشاء صرافات كوحدات منفصلة بغرض التعامل في هذه النافذة وتقرر ان تحتفظ الصرافات بحسابات منفصلة لكل معاملاتها وتتعامل وفقا للضوابط التالية:

• يتم التعامل وفقا للاسس المصرفية السليمة بما في ذلك حفظ حسابات منظمة ومراجعة تخضع للتفتيش الدوري من قبل بنك السودان.

• الاعلان عن اسعار العملات الحرة في مكان بارز وتلتزم بالاسعار المعلنة في كل معاملاتها.

• توفير المعلومات والاحصاءات التي يطلبها بنك السودان عن الاسعار وكميات البيع والشراء اليومي وفقا للاستمارة التي يعدها بنك السودان لهذا الغرض.

– اصدر السيد وزير المالية في شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ قرارا وزاريا يقضي بايقاف منح الاعفاءات للشركات والمنظمات والهيئات والمؤسسات الخيرية، وتكوين لجنة وزارية لمراجعة اداء الجهات العاملة في مجال اصدار هذه الاعفاءات، الى جانب ايقاف تسليم اي سلع من قبل سلطات الجمارك لحين الفراغ من هذه المراجعة، وتشمل عملية المراجعة ما لا يقل عن ٥٠ منظمة وهيئة طوعية محلية واجنبية، الى جانب ٢٥ الى ٣٠ شركة خيرية، والمشاريع الاستثمارية والجمعيات التعاونية اضافة لمراجعة الاعفاءات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية والاعفاءات الممنوحة اصلا منذ فترة طويلة.

– اكد السيد وزير المالية بان اجراء المراجعة لا يعني تراجع الدولة عن دعم وتشجيع النشاط الخيري في البلاد وانما يهدف لضمان استمرارية منح الاعفاءات للجهات المحددة بطريقة منظمة.

– اصدر صندوق النقد الدولي قرارا بتعليق حق التصويت للسودان لعدم سداد المتأخرات والمقدرة بـ ٢ر١ مليار دولار، ٤٢ ٪ منها عبارة عن فوائد ورسوم، ٥٨ ٪ اصل القروض، علما بان السودان لم يحصل على اية قروض منذ عام ١٩٨٤، كما ان هناك قروضا ومساعدات مالية جمدت منذ عدة سنوات.

– تم في الخرطوم التوقيع على اتفاقية انضمام السودان لبنك التجارة والتنمية الافريقية لدول شرق وجنوب افريقيا، الذي بدأ نشاطه في عام ١٩٨٦ وتتلخص اهدافه بخدمة الاهداف الاقتصادية لدول المنظمة، والعمل على تشجيع وتنظيم التجارة بين الدول الاعضاء، واعطاء تسهيلات بضمانات للصادرات، وتمويل الاحتياجات الحكومية بجانب تمويل المشروعات.

– عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ١ – ١٩٩٣/١٢/٧ اجتماعات الجمعية العمومية لاتحاد محافظي البنوك الافريقية، ومجلس ادارة المركز الافريقي للدراسات النقدية وذلك لبحث المشكلات المالية والتشاور والتفاكر حول القضايا الاقتصادية.

القطاع الزراعي :

– اعلن السيد وزير المالية في شهر تموز/يوليو ١٩٩٣ بعض القرارات لدفع العمل الزراعي بمشروع الجزيرة، تمثلت في اعفاء آليات الرش اليدوي من رسوم الجمارك، ودعم التوجه الرامي لوقف استخدام الرش الجوي في اطار السياسة الرامية الى تخفيض التكلفة، كذلك اعفاء اي اجراءات او آليات او معدات زراعية يتم استيرادها بواسطة شركات الخدمات الزراعية المملوكة لاي مجموعة من المزارعين من اي رسوم جمركية او ضرائب دفعا للعمل الزراعي.

– تقرر تكوين شركة متخصصة لتنمية وتطوير انتاج الصمغ العربي والاصناف الاخرى التي يزخر بها

السودان، وذلك في المناطق ذات الانتاج التقليدي للصمغ، وتتكون الشركة من شركة الصمغ العربي، الهيئة القومية للغابات، اتحاد منتجي الصمغ العربي، الولايات المنتجة للصمغ والبنوك المتخصصة في التمويل والتنمية، وسوف تعمل الشركة على تجميع كل الامكانات المتاحة المحلية والعالمية في وعاء واحد، وحجز خمسة ملايين فدان في مناطق الحزام الجنوبي للصمغ، وادارتها ادارة علمية حديثة، وتطوير سبل الانتاج والابحاث، وتوفير الصمغ بالكميات المطلوبة لشركة الصمغ العربي لتقوم بتسويقه خارجيا، هذا وتهدف الشركة للوصول بالانتاج الى حوالي مائة ألف طن في العام بدلا من متوسط الانتاج الحالي للصمغ والذي يبلغ ثلاثة آلاف طن في العام.

- اقر مجلس ادارة اتحاد المصارف الضوابط والاسس الموضوعة لتمويل الموسم المطري للعام ١٩٩٣/١٩٩٤، حيث تقرر فيها ان يكون حجم التمويل الكلي للقطاع المطري لمرحلة الزراعة ٦ مليارات جنيه، وتم تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من التمويل لاصحاب المساحات في حدود ١٠٠٠ فدان فأقل، وتقرر ايضا ان يحدد سقف اقصى ٥ آلاف فدان لتمويل المزارع الواحد، وان يتم تمويل كل المحاصيل المطرية مع التركيز على محاصيل الصادر كالقطن وزهرة عباد الشمس.

- رصد البنك الزراعي بالولاية الشرقية اكثر من ثلاثة ملايين جنيه لتمويل الزراعة الآلية بالولاية للعام ١٩٩٣/٩٤، ويقوم البنك بتمويل انتاج الخضروات والانتاج الحيواني بالولاية بالاضافة الى توفير التقاوي المحسنة والمبيدات والآليات للمزارعين.

- رصدت ادارة البساتين بالولاية الشرقية اكثر من ٢٥ مليون جنيه لتمويل مشاريع التنمية البستانية بالولاية، التي تشتمل على تحديث وسائل الري وانتاج شتول الفاكهة، وانشاء حقول اضافية، الى جانب تنمية صادرات المحاصيل البستانية.

- تم الاتفاق بين شركة الصمغ العربي والشركة الفرنسية العالمية، وهي واحدة من كبريات الشركات العالمية في مجال تصنيع الصمغ العربي، على تمويل مشروع مصنع لانتاج صمغ الحبيبات والبدرة بتكلفة قدرها ٦٠٠ ألف دولار امريكي، ويمثل مصنع انتاج صمغ الحبيبات المرحلة الثالثة من صناعة الصمغ، ويأتي في اطار الخطة المرحلة التي تنتهجها الشركة في مجال تصنيع الصمغ ونقل تقنية صناعته من الغرب، حيث تمت بنجاح كبير المرحلة الاولى، وهي تنظيف وتصنيف الصمغ آليا، وبتمويل من حكومة الدنمارك، كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية المتمثلة في انشاء معمل لضبط الجودة وتدريب العاملين.

- تم انجاز ٧٥ ٪ من اعمال الحفريات الخاصة بمشروع سندس الزراعي بولاية الخرطوم، وتقدر التكلفة الكلية للحفريات بهذا المشروع بحوالي ٣ر٥ مليار جنيه.

- اكدت التقارير الواردة من مناطق الانتاج الزراعي في كل انحاء السودان بما فيها الولايات الجنوبية

بشقيه المطري والمروي، ان الموسم الصيفي والشتوي لهذا العام سوف يحقق ارتفاعا كبيرا في معدلات الانتاج مقارنة بالموسم المنصرم، فقد تمت زراعة كل المساحات المقرر زراعتها بعد ان تم توفير كافة الاحتياجات البترولية والمواد الخام والتمويل للمزارعين قبل وقت كاف بالاضافة الى تحسن موقف الري، وقد شملت المحاصيل التي تمت زراعتها، الذرة، الفول السوداني، القطن، السمسم وغيرها من المحاصيل الصيفية وبزيادة كبيرة في المساحات بالمقارنة مع العام الماضي.

– انعقدت في الفترة من ١٩ – ١٩٩٣/٧/٢٠ بالولاية الوسطى ندوة الانتاج الحيواني حاضره ومستقبله، من خلال الاستراتيجية القومية الشاملة لمشروع الجزيرة، وتم خلال الندوة استعراض لعدد من اوراق العمل.

– انشاء بنك الثروة الحيوانية ثلاث شركات خلال العام وهي :شركة الانتاج والتسويق (مواشينا)، وتختص بتطوير الاستثمار في مجالات الانتاج والتسويق للمواشي والمنتجات الحيوانية وزيادة المسحوب من المواشي للصادر، وشركة الخدمات البيطرية، وتعنى بتطوير اساليب تقديم الخدمات البيطرية، وتوفير مدخلات هذه الخدمات، وتشجيع القطاع الخاص لارتياد هذا المجال، ثم شركة تأمين الماشية وهي تهدف الى تقليص مخاطر الاستثمار وتشجيع المستثمرين على الدخول في هذا المجال خاصة الانتاج والتسويق.

– مواصلة للجهود المبذولة لدفع العمل الزراعي بشقيه المطري والمروي، والارتقاء به لتجاوز مشكلة تدني الانتاجية في القطاع المطري، فقد كون وزير الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية لجنة مركزية دائمة لرفع انتاجية المحاصيل الزراعية بالقطاع المطري.

– اوصى الاجتماع التداولي الثاني لوزراء الزراعة بالولايات والذي عقد في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ بان تعمل الدولة على توفير احتياطي كبير من الحبوب ودعم دول الجوار، واوصى بانشاء محفظة للسحب من الثروة الحيوانية لمقابلة حاجة الصادر.

– تشير الاحصاءات الى ان حجم الثروة الحيوانية يبلغ ٧٠ مليون رأس من مختلف انواع الماشية، وان الثروة الحيوانية اسهمت في الناتج القومي للاقتصاد بنسبة ٢٠ ٪، وتجدر الاشارة الى ان الجهود مبذولة لرفع صادرات البلاد من الثروة الحيوانية الى ٢٠ ضعفا واعدادها الى ثلاثة اضعاف وذلك خلال الخطة العشرية.

القطاع الصناعي :

– اكد السيد وزير الصناعة بان عام ١٩٩٣ شهد تحسنا ملحوظا في قطاع الصناعة خاصة في مجال النسيج، واوضح بان معظم المنشآت الصناعية التي كانت متوقفة عن العمل او متعثرة في ادائها بدأت تتحرك وتنشط انتاجها بصورة واضحة.

– ادت السياسة الاقتصادية بما فيها تحرير الاقتصاد الى تشجيع اصحاب الصناعات لتوظيف مواردهم، كما ان برنامج الخصخصة اتاح الفرصة لتحريك المصانع المتوقفة بعد تحويلها للقطاع الخاص، وتم ايضا تأهيل المصانع في بعض القطاعات الهامة مثل السكر، والنسيج، والاسمنت، والزيوت، والجلود، وصناعات الحبوب الزيتية ومصانع الاعلاف وتعليب الخضر والفاكهة.

– بلغت كمية الانتاج الفعلي في قطاع السكر خلال الربع الثالث من العام المالي ١٩٩٣/٩٢، ٢٧٧٩١٦ طنا بينما قدر المخطط بـ ٢٥٧٥٠٠ طن بنسبة انجاز بلغت ١٠٨ ٪.

– اما بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج فان مصانع النسيج رغم مشاكل التمويل ظلت محافظة على معدلات انتاجها خلال الربع الثالث للعام المالي الماضي ١٩٩٣/١٩٩٢ ، حيث حقق قطاع الغزل طفرة في الانتاج بلغت ٦٣٪ من الخطة، مقارنة بـ ٧١ ٪ خلال النصف الاول من نفس العام.

– يتوقع ان يشهد العام المالي ١٩٩٤/١٩٩٣ بداية الانتاج في مصنع النسيج السوداني، ومصنع جميرا، كما سيحدث تحسن في مصانع شركة الخرطوم للغزل والنسيج الى جانب تشغيل طاقات مصانع النسيج الصغيرة ومشاغل التريكو والملابس الجاهزة.

– قامت وزارة الصناعة بتوزيع كميات من بذرة القطن من انتاج الموسم الحالي على المعاصر وفق ضوابط محددة، تمكن جهات الاختصاص من استلام كميات الزيت والامباز المنتج من تلك المعاصر متى ما اقتضت الضرورة، حيث بلغت الكميات الموزعة ٣٤ ألف طن بذرة سوداء ، و ٩٨ ألف طن بذرة بيضاء ويتوقع ان يبلغ الانتاج من الزيت حوالي ١٧٧٠٠ طن.

– تم اكمال الخط الجديد في مصنع اسمنت عطبرة والذي رفع الطاقة الانتاجية من ٥٠٠ طن في اليوم الى ١٢٥٠ طنا، ويجري العمل في امتداد مصنع ربك للاسمنت لرفع الطاقة الانتاجية من ٣٠٠ طن الى ١٠٠٠ طن في اليوم.

– تم خلال العام تأهيل مدبغة النيل الابيض بالخرطوم، وسوف يتم تأهيل مدبغة الخرطوم، الى جانب مدابغ القطاع الخاص، لتعمل بكفاءة لتمكن من تصنيع الجلود لزيادة قيمتها في الانتاج القومي.

قطاع الطاقة والثروة المعدنية :

– تم خلال العام التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من بنك التنمية الافريقي لتمويل مشروع ربط شبكتي الكهرباء في السودان واثيوبيا بما قيمته ٤ ملايين دولار، وذلك لتمويل دراسة الجدوى والمواد والدراسات الهندسية والتفصيلية والتصميمات اللازمة للمشروع .

– تهدف الاستراتيجية في مجال الكهرباء الى مضاعفة الانتاج الكهربائي من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ ميجاواط بالتركيز على الاستفادة من المصادر المائية التي تزخر بها البلاد، وانشاء شبكات نقل قومية لتغطية

معظم اجزاء القطر خاصة المناطق الانتاجية في مجال الزراعة والصناعة.

- وترتكز خطة قطاع الكهرباء على ما يلي:

• الاستمرار في تكملة المشروعات القائمة (مشروع الطاقة الرابع والخامس)، واعادة تأهيل ورفع كفاءة المحطات الحالية ومحطة بري الحرارية، محطة بحري الحرارية، المحطات الغازية بحلة كوكو، وكيلو ١٠ والمحطات النائية في الولايات.

• انشاء عدد من محطات التوليد المائي طاقتها الكلية ٢٠٠٠ ميجاواط.

• الاستفادة من الغاز الطبيعي بانشاء محطات طاقتها ١٢٠٠ ميجاواط.

• انشاء محطات حرارية مصاحبة لقيام مصفاة كوستي طاقتها ٧٥٠ ميجاواط.

• انشاء محطات صغيرة في المناطق النائية وذلك للاستفادة من الطاقات الجديدة والمتجددة.

• الاستفادة من الكهرباء المائية الرخيصة المتوافرة في الدول المجاورة.

• منح كهربة الولايات الجنوبية اهتماما خاصا.

- اكد السيد وزير الطاقة والتعدين على اهمية الدور الذي يجب ان تؤديه وزارة الطاقة والتعدين في دفع مسيرة الاقتصاد السوداني، والذي حقق تقدما واضحا نحو الاهداف المرجوة في البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي، والعام الاول من الاستراتيجية القومية الشاملة، والتي ركزت على ضرورة ان تؤدي الثروات المعدنية دورا اساسيا في خدمة الاقتصاد السوداني لخلق التوسع الصناعي والزراعي والعمراني في ظل الاستراتيجية.

- نال مشروع استخراج البترول وصولا الى الاكتفاء الذاتي من البترول اعتمادات مقدرة في ميزانية ١٩٩٤/٩٣ تفي بالمرحلة الثانية من العمليات، كما تم اعتماد المال اللازم لانشاء طريق ابوجابرة/ المجلد وفتح طريق المجلد / هجليج.

- تهدف الاستراتيجية القومية الشاملة الى تكثيف العمل الاستكشافي في مجال البترول والغاز الطبيعي، وتنمية المكتشف منه واستغلال وتطوير الاوعية المناسبة لاستيعابه هيكليا وتشريعيا وتنفيذيا، وتهدف ايضا الى تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والبديلة وتطبيق التقنية المجربة والتي اثبتت جدواها الاقتصادية، ووضع برنامج مكثف للبحث العلمي التطبيقي في هذا المجال.

وفى مجال التجارة :

- تم خلال العام تحديد الاسعار الدنيا لحوالي ١٨ سلعة، وذلك في ظل الاجراءات التشجيعية وانعاش حركة الصادرات السودانية، حيث حدد سعر الحديد الخردة ٩٠ دولارا للطن، وخردة النحاس الاحمر ١٣٠٠ دولار للطن، النحاس الاصفر ٩٠٠ دولار للطن، الكركدي ٩٠٠ دولار للطن، الفول المصري ٤٠٠

دولار للطن، السنمكة ٥٥٠ دولارا للطن، الكمون الاخضر ٢٠٠٠ دولار للطن، الفاصوليا ٤٠٠ دولار للطن، الحنة داخل الظروف ١٠٠٠ دولار للطن، الفواكه والخضروات ٢٥٠ دولارا للطن، الكمون الناشف ٦٠٠ دولار للطن، لبان البخور درجة ثانية ١٥٠٠ دولار للطن، درجة ثالثة ١٠٠٠ دولار للطن، خام الكروم ٩٠ دولارا للطن، ١٠٠ دولار لرأس الضأن، دون تحديد الوزن.

– تمشيا مع حركة انعاش حركة الاقتصاد وتوسيعها اعلنت الدولة سياسات تشجيعية لتوسع حركة الاستيراد واستخدام الموارد الذاتية، فقد تقرر استخدام سياسة الاستيراد عن طريق الدفع وفق المستندات لكل انواع السلع الرأسمالية والاستهلاكية والوسيطة والمدخلات، كما تقرر استعمال نظام التسهيلات عن طريق الدفع المؤجل لبعض السلع غير الرأسمالية بتسهيلات لا تقل عن ستة اشهر وتسهيلات لا تقل عن سنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

– تقرر ان يكون الهامش النقدي بالنسبة لنظام الاستيراد وفق المستندات ١٠ ٪ على ان يتم الدفع قبل شهر من وصول السلعة، ٧٥ ٪ بالنسبة للاستيراد عن طريق خطابات الاعتماد، وتقرر تخفيض عمولات الاستيراد وعمولات فتح خطاب الاعتماد من ٥ر٢٪ الى ٥ر١٪ مع التأكيد على استمرار سياسة التحويل من حساب الى حساب وحرية حركة العملات الاجنبية.

– تقرر ان يتم استيراد القمح، والدقيق، والبنزين، والكيروسين، وغاز البوتجاز، وغاز الطائرات بتسهيلات في الدفع لمدة ستة اشهر كحد ادنى.

– تقرر اعتبارا من ١٩٩٣/٦/٢٢ تعديل سعر طن الفول المصري من ٤٠٠ دولار فوب الى ٢٠٠ دولار فوب للطن.

– اعلنت خلال العام وزارة التجارة والصناعة عددا من الاجراءات بغية تجريك الصادرات السودانية، تضمنت عدم تحديد اسعار دنيا للسلع على المستوى العالمي، وتكوين سبعة مجالس للسلع لتنظيم حركة التصدير، وتشمل المجالس السبعة مجلس الذرة، الحبوب الزيتية، البقوليات، اللحوم ومنتجاتها، الكركدي وحب البطيخ، النباتات العطرية، الخضر والفاكهة، الصادرات الصناعية والصادرات التعدينية.

– وتهدف المجالس الجديدة الى ضمان تدفق الصادر، ووضع الضوابط التي تؤمن عملية التحريك، وتتكون هذه المجالس من المصدرين والمنتجين، وحددت اختصاصات المجالس بالترويج للسلع السودانية في الاسواق الخارجية من خلال الوسائل المتبعة :كتيبات ونشر المواصفات وتجهيز العينات عبر المعارض، ومراكز التجارة الخارجية بالتنسيق مع السفارات والبعثات السودانية في الخارج.

– وأوكلت لهذه المجالس مراقبة عملية الجودة والمواصفات وسلامة التعبئة حرصا على سمعة السلع السودانية في الخارج، والتأكد من استقرار الاسواق خلال الموسم ومتابعة حركة السلع السودانية في الاسواق الخارجية.

– نظمت سياسة الصادر الجديدة التجارة الداخلية والخارجية، وعمدت الى حماية المنتج والمصدر، وعالجت موضوع تكاليف الانتاج ومشاكل الترحيل والتخزين والتسويق، ومن اهم مميزات السياسة الجديدة للصادر، ذلك القرار الذي وجه بقيام شركات المساهمة العامة لتتولى بدءا من العام القادم مهام القيام بالصادرات وذلك تفاديا للسلبيات التي صاحبت الموسم الماضي.

– تم خلال العام تكوين المجلس القومي للتسعير لعدد من رجال الاعمال وقطاع المستهلكين، وسيقوم المجلس بتحديد الاطر الرئيسية للتسعير القائم حول سعر الصرف.

وفي قطاع النقل والمواصلات :

– تم الاتفاق خلال العام بين السودان والمغرب على تسيير خطوط ملاحية بين البلدين، وتنظيم لقاء بين شركات النقل في البلدين، ودراسة كافة السبل لتعزيز التعاون في مجال النقل البحري وتنشيط اتفاقية النقل الجوي المبرمة بين البلدين، بتسيير خط طيران مباشر بينهما ودراسة امكانية وضع تعريفة تشجيعية بالتشاور بين شركتي النقل الجوي بالبلدين.

– اكد السيد وزير النقل، والمواصلات في تصريحات صحفية بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٥ ان العمل في طريق التحدي الجيلي – شندي – عطبرة وطريق ام درمان – القبولاب – دنقلا وطريق الانقاذ الغربي (الفاشر– ام كدادة – النهود) وطريق سنجه الدمازين، وطريق نيالا – الفاشر يسير وفقا للبرامج المعدة.

– واوضح انه تم انجاز مراحل من طريق حلفا الجديدة القربة السبعات مشيرا الى انه تم انجاز ٢٦ كيلومترا من مصنع السكر الى السبعات، ١٦ كيلومترا من خشم القربة الى حلفا الجديدة، واشار الى اهمية طريق بورتسودان – القضارف في ربط مواقع الانتاج بالاستهلاك.

– اوضح تقرير قدمه السيد وزير النقل حول اداء هيئة السكة الحديد، الى ان طاقة النقل عبر السكة الحديد قد ارتفعت من ١ر٧٥ مليون طن في العام الى ٢ر٥ مليون طن، كما اكتملت عمليات الصيانة الخاصة بخط بورتسودان – الخرطوم بنسبة ١٠٠ ٪، بالاضافة الى تحديث اجهزة الاتصال في هذا الخط، واعادة تعمير ١٥٦١ عربة.

وفي مجال التخصيص:–

عملا باحكام المادة (٤) من قانون التصرف في مرافق القطاع العام، فقد تمت الموافقة على تصفية كل من فندق السودان، والبحر الاحمر، واستراحة كل من عطبرة وكوستي، ومصيف اركويت، ومصلحة المرطبات، وضيافة مطار الخرطوم، وهيئة السياحة، ومؤسسة تسويق الماشية واللحوم، ومؤسسة النيل الابيض الزراعية، وجبال النوبة الزراعية، ومؤسسة الانتاج الحيواني، والمؤسسة العامة للعقارات،

ومؤسسة الدولة للسينما، ودار التوزيع المركزي، وشركة مطبعة النيل المحدودة التي آلت لوزارة المالية، والمؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، التي تم تحويلها الى شركة مساهمة عامة، وشركة الحبوب الزيتية والبان بطانة، اللتين حولتا الى منظمة الشهيد، بجانب شركة وفرة للكيماويات والخدمات الطبية، وعرض الفندق الكبير للايجار.

– تم بيع كل من كناف ابونعامة، وحلويات ريا وكريكاب، ومصنع غزل بورتسودان، ومصنع النسيج السوداني، ومدبغتي النيل الابيض والجزيرة.

– قامت الدولة باجراء تعديلات جذرية في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للسماح للقطاع الخاص بمشاركة اكبر في زيادة الانتاج في كل القطاعات.

– تم الاسترشاد في عمليات التخصيص ولجميع القطاعات بثلاثة موجهات اساسية، تتلخص في التنافس في تملك القطاع الخاص لاسهم القطاع العام التي يتم تحويلها، العدالة عن طريق اجراء عمليات البيع او التخلص او المشاركة في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام بصورة علنية واضحة، اضافة الى ايجاد نوع من التوازن بين سرعة عمليات التخصيص وعدالة التوزيع.

– تم اختيار العطاء المقدم من شركة اعمال التعدين لشراء مؤسسة التعدين السودانية بمبلغ نصف مليار جنيه، وتم توقيع العقد اللازم لذلك، كما قامت الشركة بدفع القسط الاول البالغ ١٥٠ مليون جنيه سوداني.

– تم تشكيل لجنة فنية لحصر وتقييم اصول مؤسسة التعدين السودانية حيث يتبين ان قيمة الاصول والموجودات التابعة لوحدات المؤسسة الثلاث وهي، مؤسسة مناجم الانقسنا، ومحاجر الجبس بخور ايت، ومناجم المايكا بالشريك تبلغ ٤٥٧ مليونا و٤٦٥ ألفا و٧٧٩ جنيها سودانيا.

أحداث ووقائع اخرى :

– انعقد بالخرطوم خلال الفترة من ٧ – ١٩٩٣/١٢/٨ الاجتماع الثالث لوزراء مالية منظمة التجارة التفضيلية حيث افتتح الاجتماعات السيد نائب رئيس الجمهورية.

– بلغ عدد سكان السودان حوالي ٢٥ مليون نسمة، وبلغت الكثافة السكانية من خلال التعداد نسمة لكل كيلومتر واحد، هذا وقد سجلت الولاية الوسطى اعلى رقم اذ بلغ عدد السكان بها ٥ ملايين ونصف، تلتها ولاية دارفور ٤ر٧٤ مليون نسمة، وجاءت الولاية الشمالية بأقل نسبة ١٩ر١ مليون نسمة.

احداث سياسية :

– شارك السودان في اعمال مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في القاهرة خلال شهر حزيران/يونيو

١٩٩٣ بوفد برئاسة السيد رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء.

– اعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء ان اللقاء الذي تم بينه وبين الرئيس حسني مبارك على هامش مؤتمر القمة الافريقي يمثل صفحة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مؤكدا حرص الطرفين على مواجهة الخلافات وايجاد آلية لمعالجة الخلافات بين البلدين مستقبلا.

– تم بالقاهرة خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣ وعلى هامش مؤتمر القمة الافريقية الاجتماع الثلاثي بين رؤساء السودان، اثيوبيا، وارتيريا حيث بحث فيه كافة جوانب التعاون بين البلدان الثلاثة.

– احتفلت البلاد بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣٠ بالعيد الرابع لثورة الانقاذ الوطني، وتم في اطار الاحتفالات افتتاح العديد من المنشآت الخدمية والانتاجية والاقتصادية.

– طرح السيد رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء في خطابه الى الامة السودانية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٧ مؤشرات ومرتكزات المسار الوطني في المرحلة المقبلة وفق اجراءات وقرارات تعنى بمراجعة الاداء لتحقيق الانسجام في العمل وتبادل الخبرات للرقي بالحكم الاتحادي.

– اصدر مجلس قيادة الثورة في ١٩٩٣/١٠/١٦ ثلاثة مراسيم دستورية، تم بموجبها تعيين الفريق عمر حسن احمد البشير رئيسا للجمهورية وحل مجلس قيادة الثورة، كما تم بموجبها تحديد المباديء والسياسات الموجهة للدولة خلال الفترة المقبلة.

– حدد المرسوم الدستوري التاسع انتقال سلطات رئيس مجلس قيادة الثورة الى رئيس الجمهورية، واعتبار المراسيم والقرارات الدستورية الصادرة من مجلس قيادة الثورة السابق قرارات نافذة الى ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالغائها او تعديلها.

– اجاز المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩ المرسوم الدستوري الثامن والذي قضى بتعيين الفريق عمر حسن احمد البشير رئيسا للجمهورية.

– اعلنت رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ التشكيل الوزاري الجديد، حيث تم بموجب المراسيم الدستورية التي صدرت دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، في وزارة واحدة هي، وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي. وقضت المراسيم بأن يبقى الوزراء الذين لم تشملهم المراسيم في مناصبهم واستمرار الولاة في مناصبهم لحين ان ترفع اللجنة المعنية بالنظر في تقسيم الولايات تقريرها، مما قد يستوجب التداول حول مقترحاتها او اصدار مراسيم دستورية لانفاذ توصياتها التي ربما اقتضت اجراء بعض التعديلات.

– اصدر السيد رئيس الجمهورية عددا من المراسيم الجمهورية والخاصة بتعيين نواب ولاة ووزراء ولايات وذلك لتكملة تنظيم الهيكل الوزاري للولايات.

– شارك السودان في اجتماعات قمة التجارة التفضيلية والتي عقدت بيوغندا بوفد برئاسة السيد رئيس

الجمهورية، وقد عملت حكومة السودان على تدارس كل القضايا التي تربطها بدول الجوار، خاصة قضايا الامن والتجارة المشتركة، وفي هذا الاطار تم لقاء بين السيد رئيس الجمهورية والرئيس اليوغندي لبحث القضايا الثنائية بين البلدين.

القروض :

حصلت جمهورية السودان خلال العام على القروض التالية:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة العرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جهات التمويل العربية				
البنك الليبي الخارجي	١٩٩٤/٩٣	٢٥ مليون	دولار	اعتمادات بنك السودان
ثانياً: جهات التمويل أخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٤/٩٣	٩,٥ مليون	دولار	
حكومة ايطاليا	١٩٩٤/٩٣	٣,٧ مليون	دولار	
حكومة ماليزيا	١٩٩٤/٩٣	١٥,٠مليون	دولار	
حكومة اندونيسيا	١٩٩٤/٩٣	٢٥,٠ مليون	دولار	
حكومة نيجيريا	١٩٩٤/٩٣	٤,٣ مليون	دولار	
حكومة الدانمارك	١٩٩٤/٩٣	٥,٥ مليون	دولار	منحة
شركات اجنبية	١٩٩٤/٩٣	١٧,٤ مليون	دولار	تحديث مطار الخرطوم
حكومة ماليزيا	١٩٩٤/٩٣	٦٠ مليون	دولار	بترول

٤٠٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٨ امكانات الاستثمار فى القطاعات المختلفة :

وفيما يلي مجمل هذه الفرص :

القطاع الزراعي :

الزراعة المروية :

وتختص بانتاج عدد من المحصولات مثل القطن والفول السوداني وقصب السكر والتوابل والقمح والبقوليات ، بالاضافة الى الخضر كالبامية والباذنجان والطماطم والفاكهة كالموز والمانجو والنخيل.

وتشتمل المجالات المتاحة للاستثمار في هذا المجال على ما يلي:

– الاستثمار المباشر في المجال المروي عن طريق قنوات الري من النيل وروافده ، ومشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية ، وذلك عن طريق حفر آبار جوفية وعمل طلمبات لمياه الري.

– الاستثمار في مجال خدمات الري ، خاصة شركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه السطحية.

– الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.

– الاستثمار في مجال ادخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية لمشروعات القطاع المروي الحديث.

الزراعة المطرية :

وتختص بانتاج السمسم والذرة والفول السوداني وزهرة عباد الشمس والقطن المطري والذرة الشامي والدخن والكركدي ، وزراعة اشجار الهشاب لانتاج الصمغ العربي ، والقوار الذي يستخدم كمادة صمغية ، وكعلف للدواجن نسبة لما يحتويه من نسبة عالية من البروتين ، وفيما يلي أهم المجالات الاستثمارية في هذا المجال :

– التوسع الرأسي بزيادة انتاج الغلة في المشاريع القائمة حاليا بتأهيلها واعادة تصميمها مع ادخال الحيوان في بعضها للاستفادة من مخلفات الزراعة كعلف للحيوان.

– التوسع الافقي بانشاء مشاريع جديدة في المناطق غير المستغلة حاليا للتوسع في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن وأنواع الذرة الاخرى.

– العمل في مجال وقاية المحاصيل من الاوبئة ومخاطر الحشرات والآفات وذلك بأنشاء شركات رش المشاريع بالمبيدات من الجو.

الزراعة البستانية :

التي تجعل للسودان ميزة تفضيلية في انتاج الخضر والفاكهة في غير موسم انتاجها في اوروبا ، وخاصة المانجو والليمون والقريب فروت.

بالاضافة الى الخضر كالبصل والباذنجان والشطة والبامية والعجور وغيرها.

الثروة الحيوانية والمراعي الطبيعية :

حيث توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالنباتات والشجيرات والمراعي الطبيعية ، تقدر بنحو ٢٠ مليون فدان. وقد ساعدت هذه المراعي على تربية ثروة حيوانية متنوعة تقدر بنحو ٦٧ مليون رأس حسب احصائية ١٩٩٢/٩١ .وفيما يلي أهم المجالات الاستثمارية في هذا القطاع:

- انتاج الفحم النباتي.
- انتاج الصمغ العربي.
- انتاج المكعبات المضغوطة.
- انتاج الصناعات الريفية من منتجات الغابات كالحبال.
- انتاج فلنكات السكة الحديد.
- انتاج المواد الدابغة.

النباتات الطبية والعطرية :

وتشتمل على انواع عديدة من النباتات الطبية والعطرية كالحنة والسنمكه والحرجل والكمون واليانسون والحلبة وغيرها.

الانتاج الحيواني :

وتتمثل فرصه الاستثمارية فيما يلي :

- اقامة المزارع لتربية الماشية والضأن لانتاج اللحوم.
- خدمات النقل البري للماشية واللحوم.
- مجال التبريد للحوم.
- انشاء السلخانات الحديثة للاستفادة من مخلفات الذبيح لصناعة المركزات والاعلاف والاسمدة والفراء وغيرها.
- تربية الضأن والماشية لانتاج الالبان ومستخرجاتها.
- تربية الدواجن لانتاج البيض واللحوم.
- انتاج الاسماك وانشاء مزارع الاسماك ، بالاضافة الى انتاج الاصداف والكوكيان وبدرة السمك بالبحر الاحمر والمياه العذبة.
- صناعة الاسماك المجففة .
- زراعة الاعلاف الخضراء لانتاج الاعلاف.
- تصنيع الاعلاف من مخلفات الزراعة مثل قصب الذرة والقمح والسمسم وقشر الفول وغيرها.
- تصنيع الاعلاف من مخلفات الصناعة مثل البقاس والمولاس والامباز وغيرها.
- انتاج الادوية البيطرية.
- خدمات الانتاج الحيواني ، مثل استيراد السلالات المحسنة والمهجنة من الحيوانات ، وانتاج امهات

الدواجن المتخصصة، وانتاج الكتاكيت ، بالاضافة الى ادخال المعدات الحديثة مثل الفقاسات الكهربائية ، والمكونات المركزة للاعلاف والالات والمعدات المستخدمة لصناعة انتاج الدواجن ، وبدرة الاسماك والادوات المستعملة في مصائد الاسماك ، كالشباك والسنارات وغيرها ، وادوات التعبئة لجميع انواع المنتجات الحيوانية.

فرص ومجالات الاستثمار في قطاع السكر :

وتشتمل على ما يلي :

– قيام مزارع صغيرة لزراعة القصب والبنجر في ولايات السودان المختلفة ، مع قيام مصانع للسكر صغيرة مصاحبة لها لانتاج السكر الشعبي.

– قيام مزارع كبيرة لزراعة قصب السكر ومصانع سكر للتصدير.

– تطوير وتشجيع للصناعة المتفرعة من صناعة السكر مثل صناعة العسل الصناعي ، والجلكوز.

– قيام مصانع للاستفادة من مخلفات صناعة السكر ومن ذلك :

• المولاس : والذي تعتمد عليه صناعات اخرى منها :

– انتاج الكحول الصناعي والكحول للطاقة بالمزج مع البنزين.

– انتاج خميرة الخبز وخميرة العلف.

– الاستخدام في صناعة الاعلاف.

– المنتجات الكيمائية كحامض الخليك وحامض الستريك وخلافه.

• البقاس : الذي يستخدم في :

– الحرق في الافران لتوليد البخار الذي يستعمل في أغراض الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

– انتاج المذيبات الكيمائية كالفورفورال وبعض المواد الكيمائية الاخرى .

– انتاج لعب الورق والخشب المضغوط .

– انتاج سماد عضوي.

– الاستخدام في صناعة الاعلاف.

فرص ومجالات الاستخدام في قطاع الغزل والنسيج :

وتشتمل على ما يلي :

– المشاركة في اعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج القائمة حاليا ، والتي تعمل بطاقات انتاجية متدنية ، وذلك عن طريق المشاركة أو شراء هذه المصانع أو تمويلها ، أو توفير مدخلات انتاجها ، ويساعد في هذا سياسة التخصيص التي انتهجتها الدولة والتي تقوم بموجبها بتحويل مجموعة من مصانع ومنشآت

القطاع العام الى الملكية الخاصة.

– أنشاء مصانع جديدة لانتاج الاقمشة والغزول للاستهلاك المحلي والتصدير.

– انشاء مصانع لانتاج الثياب النسائية الفاخرة عن طريق انتاج اقمشة رفيعة المستوى.

– انشاء مصانع لانتاج الملابس الجاهزة والتريكو والصناعات النسيجية الاخرى المشابهة لمقابلة الطلب المحلي والخارجي.

– انشاء مصانع الجوالات والخيش من خامة القطن.

– انشاء مصانع للشاش والقطن الطبي.

– اقامة صناعات هندسية ذات صلة بصناعة الغزل والنسيج كصناعة قطع الغيار ومدخلات انتاج صناعة الملابس الجاهزة ، السست ، الزراير ، خيوط الحياكة.

– تقديم خدمات فنية في مجال تدريب العاملين في هذا القطاع وضبط الجودة والخدمات الفنية الاخرى.

فرص ومجالات الاستثمار لصناعة مواد البناء والحراريات :

وتتمتع هذه الصناعة بميزة تفضيلية من حيث :

– وجود الخامات المحلية بكميات وفيرة.

– وجود العناصر البشرية المؤهلة للعمل في مجال صناعة مواد البناء والحراريات.

– وجود الاسواق الكبيرة لاستيعاب المنتجات بكميات كبيرة

فرص ومجالات الاستثمار لصناعة الاسمنت :

وتشتمل على ما يلي :

– انشاء مصانع كبيرة للاسمنت في انحاء القطر المختلفة حيثما تتوفر المادة الخام.

– انشاء مصانع صغيرة للاسمنت لسد الحاجة المحلية.

– انشاء مصانع لصناعة أكياس تعبئة الاسمنت.

– انشاء مصانع لطحن الكلنكر (المادة الخام الاساسية) لتكون النواة لمصانع الاسمنت .

– انشاء ورش هندسية لتصنيع الاسبيرات تكون مصاحبة لتلك المصانع.

فرص ومجالات الاستثمار في التعدين :

وتشتمل على ما يلي :

– الاستثمار المشترك في مجالات الاستكشاف والتنقيب عن المعادن، وتقييم المكتشف ، واقتسام المنفعة

المشتركة مع المستثمر على ضوء الاتفاقيات الثنائية التي يتم التوصل اليها .

– الاستثمار المباشر لمواقع معدنية متاحة ومعروفة والتي يتم منحها حسب اتفاقيات الشراكة او اتفاقيات الاستغلال التي يتم التوصل اليها.

– استثمارات صغيرة متاحة لا تحتاج الى تكنولوجيا معقدة ورأس مال كبير وهي مثل مجالات مواد البناء ، والزينة واستثمارات في مجال خامات الصناعات مثل الاسبستوس والمايكا والتلك والماغنسيت والرمال السوداء الخ ..

فرص الاستثمار في قطاع التخزين بالسودان :

وتشتمل على ما يلي :

– رفع الطاقة التخزينية لموانىء التصدير بتأهيل صومعة بورتسودان ورفع طاقتها التخزينية الى ١٠٠ ألف طن وانشاء صومعة جديدة أخرى بطاقة مماثلة.

– انشاء المخازن الحديثة الجافة والمبردة في مناطق الانتاج والاستهلاك بولايات السودان المختلفة.

فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات الصحية :

وتشتمل على ما يلي :

– انشاء مستشفيات ذات التخصصات الرئيسية وخاصة في الولاية الشرقية وولاية كردفان والولاية الشمالية.

– انشاء مستشفيات ذات تخصص وقيام مراكز علاجية تخصصية ودور تمريض متخصصة في ولاية الخرطوم ، والولاية الوسطى ، والولاية الشمالية والولاية الشرقية.

– التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية.

– قيام مصانع للادوية وصناعة المستلزمات الطبية وتوفير صناعة المضادات الحيوية والادوية الاساسية المنقذة للحياة، وأنتاج الادوية من النباتات الطبية والاعشاب المحلية.

– قيام صناعات جديدة في مجال انتاج الكيماويات وانتاج المبيدات.

فرص ومجالات الاستثمار في المجال السياحى :

وتشتمل على ما يلي -:

– استغلال ساحل البحر الأحمر سياحيا لما يتميز به من عوامل طبيعية مشجعة لانواع معينة من السواح خاصة في مجال الغطس والتصوير تحت الماء والشعب المرجانية البكر التي لم تستغل حتى الآن

بالاضافة الى وجود آثار بمدينة سواكن.

- اقامة الفنادق والنزل والمخيمات والقرى السياحية في مناطق الجذب السياحي مثل منطقة جميزا بالولاية الاستوائية.
- انشاء المزيد من وكالات السفر والسياحة .
- استغلال نهر النيل سياحيا لتشجيع رياضة السباحة والانزلاق فوق الماء ، وتوفير بصات ولنشات نيلية على طول نهر النيل وروافده ، وتجهيز بواخر سياحية بين مدن الولاية الواحدة وبين والولايات.
- قيام شركات نقل وترحيل سياحية داخل الولايات سواء اكانت برية أو بحرية أو جوية.
- قيام منشآت خدمية على جانبي الطرق المسفلتة كالموتيلات والكافتيريات مجهزة بمعدات حديثة.
- استغلال الحرف اليدوية والصناعات التقليدية وترويجها وتسويقها في الداخل والخارج .
- تنظيم الافواج السياحية المختلفة.
- اصدار الادلة والنشرات السياحية للترويج.

٢٠٤٠٨ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الحبوب الزيتية	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	١,٤٤٠ الف جنيه ٢٤ مليون دولار
مشروع زراعي مروي (١)	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الشمالية	دراسة أولية	٢,٤ مليون جنيه ٦ ملايين دولار
مشروع زراعي مطري (٢)	الهيئة العامة للاستثمار	ولاية دارفور	دراسة أولية	١٨٩,٩ ألف جنيه ٢٨٥ ألف دولار
مشروع انتاج فاكهة	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	١,٨ مليون جنيه ٨,٤ مليون دولار
مشروع انتاج خضر وفاكهة	الهيئة العامة للاستثمار	الجزيرة	دراسة أولية	٤٠٩ ألاف جنيه ٢٥٢ ألف دولار
مشروع لانتاج القمح	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الشمالية	دراسة أولية	١,٥٦ مليون جنيه ٩١,٢ مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع تسمين انتاج لحوم	الهيئة العامة للاستثمار	ولاية كردفان	دراسة أولية	١,٩٨ مليون جنيه ٩,٦ مليون دولار
مشروع اسمنت	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٢,٠٢ مليون جنيه ٣,٩ مليون دولار
مشروع صناعة الأدوية (٣)	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	٦,١ مليون جنيه ٥,٣ مليون دولار
مشروع صناعة السكر	الهيئة العامة للاستثمار	منقلا	دراسة أولية	٣,٥ مليون جنيه ٢,٢ مليون دولار
مشروع انتاج قصب السكر والعسل	الهيئة العامة للاستثمار	حلفا الجديدة	دراسة أولية	٧١٤ الف جنيه ٤٣٨ الف دولار
مشروع مصنع خميرة	الهيئة العامة للاستثمار	غير محدد	دراسة أولية	٩٠٠ الف جنيه ٢٤ مليون دولار
مشروع تجفيف بصل	الهيئة العامة للاستثمار	كسلا	دراسة أولية	٢٨٤ الف جنيه ٢٧١ الف دولار
مشروع منتجات غذائية (مرق الدجاج)	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	١٣٣٢ الف جنيه ٥٦٤ الف دولار
مشروع انتاج ادوات كهربائية	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٤١٠ الاف جنيه ٤٨٠ الف دولار
مشروع صناعة بطاريات	الهيئة العامة للاستثمار	الخرطوم	دراسة أولية	١٦٣٢ الف جنيه ٢,٥٢٠ الف دولار
مشروع صناعة الخزف	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٥١٦ الف جنيه ٣٤٢ الف دولار
مشروع صناعة منتجات جلدية	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	١٤٣٣ الف دولار ١٧٦٦ الف دولار
مشروع مصنع نسيج	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٧٦,٨ مليون دولار
مشروع مصنع لانتاج القطن الطبي والشاش والحفاظات	الهيئة العامة للاستثمار	الخرطوم	دراسة أولية	١٢٥ الف جنيه ٣,٣ مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع ملابس اطفال	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الشرقية	دراسة أولية	١٧٨ الف جنيه ٤٦٣ الف دولار
مشروع مصنع خشب مضغوط	الهيئة العامة للاستثمار	حلفا الجديدة	دراسة أولية	٣٢٠ الف جنيه ٤٨٠ الف دولار
مشروع تصنيع الحاويات والصناديق	الهيئة العامة للاستثمار	الخرطوم	دراسة أولية	٦٩٥٥ الف جنيه ٧٩٥٩ الف دولار
مشروع صناعة قطع غيار ماكينات النسيج من البلاستيك	الهيئة العامة للاستثمار	ولاية الخرطوم	دراسة أولية	١٦٥٤ الف جنيه ٨٣٣٢ الف دولار
مشروع معدات زراعية وقطع غيار	الهيئة العامة للاستثمار	القضارف	دراسة أولية	١٦٨٠ الف جنيه ٨٤٠ الف دولار
مشروع صناعة يايات العربات	الهيئة العامة للاستثمار	عطبرة	دراسة أولية	١٦٤٨ الف جنيه ١٠٩٢ الف دولار
مشروع تصنيع اسبيرات	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الشمالية	دراسة أولية	٣٩٥ الف جنيه ٢٢٥ الف دولار
مشروع تجهيز وتعبئة للخضروات والفاكهة	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	١١,٩ مليون جنيه ٢,٢ مليون دولار
مشروع مصنع تعبئة شاى	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	١٦٤٤ الف جنيه ١٢٢٠ الف دولار
مشروع مصنع الاعلاف	الهيئة العامة للاستثمار	شندي	دراسة أولية	٢٣٢ الف جنيه ٢٤٤ الف دولار
مشروع صناعة العلف	الهيئة العامة للاستثمار	الولاية الشرقية	دراسة أولية	٣٨٥٢ الف جنيه ٧٢٠ الف دولار
مشروع حفر آبار جوفيه	الهيئة العامة للاستثمار	ولاية الخرطوم	دراسة أولية	١,١٦٦ الف جنيه ٦,٩٧٦ الف دولار
مشروع رش جوي بالمبيدات الحشرية	الهيئة العامة للاستثمار	مناطق عديدة	دراسة أولية	٢٥ مليون جنيه ٣٥ مليون دولار
مشروع صوامع التنظيف الذرة والقمح والسمسم(١) وعباد الشمس	الهيئة العامة للاستثمار	مدينة كوستي	دراسة أولية	٢٤٨ مليون جنيه ٣٦,١ مليون دولار

(١) لزراعة الخضر والفاكهة والعلف والقمح .

(٢) لزراعة ذرة ، وذرة شامي ، وعباد الشمس والسمسم .

(٣) لانتاج حبوب وكبسولات وادوية سائلة.

٥٠٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ألف جنيه سوداني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف جنيه سوداني)
١٩	صناعي، زراعي، خدمات.	١٩٩٣		مصريون	١٢٠٩٦
				اماراتيون	٢٠١٦٣
				أردنيون	١٤٦٤٩٩
				سوريون	١٨٩٥١٥٠
				عراقيون	٣٠٩٠٠
				سعوديون	٩٥٦٢٨٠
				ليبيون	٢٥٩١٠٠
				تونسيون	٧٥٥٠٠

(٩)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٩٣

تواصلت جهود الحكومة السورية عام ١٩٩٣ في العمل على تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات، وبين الاستيراد والتصدير، وبين الانتاج والاستهلاك، وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة لعلاقات العمل والانتاج، عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة، وفق صيغة عملية متدرجة استندت معطياتها الى تحليل واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، والى تحديد العوامل الموضوعية التي تحكمت فيه.

وقد تبلورت تلك الصيغة في العمل على تطوير الخطط والبرامج نحو آفاق اكثر استيعابا لطاقات المواطنين، واكثر تركيزا على التوجهات الاستثمارية في الميادين الانتاجية والخدمية وتعميق الاجراءات الاقتصادية التي اثبتت جدواها في مجالات التجارة الخارجية والزراعة والصناعة، وكثفت جهودها الرامية الى تشجيع الاستثمار والترويج لاجتذاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية، سواء عن طريق الاعلان او عن طريق اقامة الندوات بين القطاعات السورية المنتجة في سورية وبين الفعاليات الاقتصادية الاجنبية والمغتربة، حيث تواصلت اللقاءات مع وفود اقتصادية عربية واجنبية زارت البلاد، بالاضافة الى اقامة ندوات والقاء محاضرات في عدد من العواصم العالمية من قبل كبار المسئولين الاقتصاديين تناولت موضوع مناخ الاستثمار وفرصه المتاحة واطاره القانوني.

فيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار لهذا العام:

١٠٩ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت سنة ١٩٩٣ صدور العديد من التشريعات واتخاذ العديد من الاجراءات ذات العلاقة بالنشاطات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار، وفيما يلي ملخص باهم تلك التشريعات والاجراءات :

– ففي اطار تنظيم التجارة صدر عن رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم / ٢٩٩٤/ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢١ المتضمن تصديق نظام الرقابة على الصادرات المعتمد من قبل لجنة التصدير والذي يتولى بموجبه مركز التجارة الخارجية عملية الرقابة على جودة المنتجات المعدة للتصدير وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية كل حسب اختصاصه وبما يضمن وحدة العمل وتحقيق الهدف في تشجيع التصدير واعطاء السمعة الحسنة عن المنتجات السورية في الخارج، على ان تحدد المنتجات الخاضعة للرقابة بقرار من الوزير المختص وبالتنسيق مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وتوافي هيئة المواصفات والمقاييس

العربية السورية بقائمة الصادرات المطلوب دراستها حسب الأولويات لاستصدار المواصفات لها في حال عدم وجودها. وتشمل الرقابة على الصادرات انتاج القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني ويقوم المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية بتقديم المعلومات المتوفرة لديه لتحسين ظروف الانتاج وتطويره بالتعاون مع ادارة المخابر لتأمين الوسائل العلمية الحديثة والمتطورة للرقابة على الصادرات ويسعى المركز بالتعاون مع مراكز التجارة العالمية وغرف التجارة والصناعة بالتعريف بالمواصفات القياسية السورية وشارة المطابقة المعتمدة من قبل هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية واكسابها السمعة العالمية.

كما صدر عن وزارة التموين والتجارة الداخلية التعميم رقم /٣٧/ والذي يسمح بموجبه ببيع السلع والمواد الاستهلاكية باسعار اقل من اسعارها المحددة اصولا او باسعار اقل من التكلفة الفعلية وهوامش الربح شريطة ان يعلن البائع عن الاسعار المخفضة وذلك حسب الانظمة النافذة.

وصدرت كذلك عدة قرارات وزارية وتعليمات تسمح لمستوردي القطاع الخاص ولاصحاب المنشآت الصناعية باستيراد العديد من الأجهزة والمواد من بينها أجهزة الهواتف والفاكس وقوالب الخزف واللفائف اللاصقة والسيارات الشاحنة وشاسيهاتها وآلات رش ونشر الاسمنت والحديد المبروم والمصابيح.. وذلك بالشروط المفصلة في تلك القرارات .وصدر كذلك قرار وزارة الاقتصاد رقم /١١٠٥/ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٩ والذي تم بموجبه حذف عدد من المواد المسموحة بموجب نظام التسهيلات الائتمانية لمدة ١٨٠ يوما واصبح استيرادها محصورا من حصيلة قطع التصدير.

بموجب قرار وزارة الاقتصاد رقم /١٧٩٩/ تاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ تم حصر استيراد مادة الاطارات المسموح باستيرادها اصولا من بلد المنشأ فقط. كما سمح باستيرادها من المناطق الحرة شريطة ورودها من بلد المنشأ مباشرة الى المناطق الحرة وعن طريق المرافىء السورية ووفق انظمة القطع وانظمة التجارة الخارجية النافذة الاخرى بهذا الشأن.

وفي مجال الاستيراد صدرت كذلك التعليمات رقم ٩/٤/١٨٥١ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤ والتي سمح بموجبها باستيراد الالات والمعدات والتجهيزات المستعملة المسموح باستيرادها اصولا وفق احكام التجارة الخارجية وانظمة القطع النافذة وذلك من غير بلد المنشأ.

والتعليمات رقم ٩/٤/٧٢٨٣ تاريخ ١٩٩٣/٧/٢٤ والتي تم بموجبها السماح للمصدرين الى الاردن من خارج الترتيبات المصرفية ان يستوردوا مادة تفل الزيتون المسموح باستيرادها اصولا بشكل عام من البند ٤/٢٣ وذلك من حصيلة القطع الاجنبي الناجم عن صادراتهم الى الاردن من خارج الترتيبات المصرفية.

كما صدرت تعليمات الوزارة رقم ٩/٤/٦٨٣٤ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ والقاضية بتمديد موافقات الاستيراد

المنوحة لمستوردي مادة الاسمنت الابيض من الاردن لمدة /٣/ اشهر شريطة ان تكون قيمتها مسددة بموجب اعتمادات مستندية اصولا سواء كانت مشحونة ام غير مشحونة واعتبار هذه المدة فترة لتخليص البضائع وكتسوية لوضع تلك الموافقة فقط والتي تنتهي مدتها الاصلية حتى تاريخ ١٩٩٣/٧/٣١.

وتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩/٤/٩٠٩٣ تاريخ ١٩٩٣/٨/٢٤ والتي تقضي بالعمل على تنفيذ احكام قرار وزارة الاقتصاد رقم/٩٠٢/ لعام ١٩٩٠ بشأن السماح باستيراد كافة انواع المصابيح الكهربائية دون اخضاع هذه المستوردات الى موافقة الجهة المعنية بشكل مسبق باعتبار ان المواد المسموحة وفق احكامه هي بالاصل لمبات كهربائية لا تنتج اصلا من قبل معمل اللمبات الكهربائية في حلب او لدى معامل القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة وبالتالي اعتبار جميع التعليمات الصادرة والمخالفة لذلك معدلة حكما وملغاة.

والتعليمات رقم ٩/٤/٧٩٦٩ تاريخ ١٩٩٣/٨/١٢ والتي تؤكد على ان الانظمة النافذة تمنع استيراد مادة الرخام بكافة انواعه وذلك لأن الانتاج المحلي من هذه المادة يمكن ان يفي بالغرض.

وبتاريخ ١٩٩٣/٨/٧ صدرت التعليمات رقم ٩/٤/٧٧٥٩ باخضاع استيراد كافة المواد المشعة المشمولة بالبند الجمركي ٥٠/٢٨ وكذلك الاجهزة التي تحوي على مواد مشعة والاجهزة التي تصدر اشعاعات والتي تخضع للبند ٢٠/٩٠ وكذلك كافة اجهزة التصوير الطبي لموافقة هيئة الطاقة الذرية ليصار الى تسجيلها واصدار الموافقات اللازمة بشأنها من قبلها اصولا حرصا على صحة المواطنين.

كما صدرت التعليمات رقم ٩/٤/٩٦٣٣ تاريخ ١٩٩٣/٩/٩ والتي تقضي بالموافقة على قبول فواتير العرض الأولية التي ترد عن طريق اجهزة نقل الرسائل بالصور (الفاكس) وكذلك الصور الضوئية لفواتير العرض الاولية التي تنظم بموجبها موافقات او اجازات الاستيراد اصولا بعد ان كانت مثل هذه الوثائق غير مقبولة سابقا عند تنفيذ عمليات الاستيراد.

وصدرت كذلك التعليمات رقم ٩/٤/٩٦٣١ تاريخ ١٩٩٣/٩/٩ والتي بموجبها تم الايعاز الى مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية بمنح اجازات وموافقات الاستيراد التي ستمول من حصيلة قطع التصدير المحتفظ به اصولا لدى المصرف التجاري السوري من قبل هذه المديريات وفق احكام القرارات النافذة او من قطع التصدير المتنازل عنه للغير اصولا بالاستناد فقط الى كتاب صادر عن فرع المصرف التجاري السوري المعني المحرر لديه تعهد قطع التصدير او عقد التنازل وذلك دون الحاجة لابراز الشهادة الجمركية تبسيطا لعمليات الاستيراد والتصدير.

كما صدرت تعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/٩٦٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٩/٩ بشأن اجراء عمليات التصحيح على اجازات الاستيراد في حال زيادة القيمة الناجمة عن تقديرات الجمارك في بيانات الاستيراد وكذلك مدى وجوب احالة مثل هذه الطلبات الى مكتب القطع لاستيفاء الغرامة اللازمة عن تلك

المخالفات الناجمة عن تقديرات الجمارك وتحديد النسبة المتوجبة لاجراء عمليات التسوية لمثل هذه المخالفات لدى مكتب القطع في مصرف سورية المركزي اصولا.

وبموجب التعليمات رقم ٩/٤/٧٧٤٤ تاريخ ١٩٩٣/٨/٧ تم تعميم كتاب وزارة المالية رقم ٨٧/١٥/١٨٧٠٨ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٢ بشأن تعديل سعر الدولار الجمركي وبانه ينحصر في البضائع المستوردة فقط، اما فيما يتعلق بتحديد سعر الدولار في مجال تعهد القطع فان الوزارة المعنية ترى بان ذلك من اختصاص مكتب القطع.

وبتاريخ ١٩٩٣/٧/١ صدرت تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩/٤/٦٧٦٢ والتي بمقتضاها تمت الموافقة على شمول المشافي الخاصة الجديدة بتعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/١٧٥٧ تاريخ ١٩٩١ القاضية بالسماح باستيراد المواد الاولية اللازمة لتشييد المنشآت الصناعية الجديدة وبحدود التقديرات الصادرة عن الجهات المعنية المشرفة على تلك المنشآت والمصدقة من الجهات الادارية اصولا وذلك استنادا الى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٢١٢٢ تاريخ ١٩٩٣/٦/٧ وموافقة وزارة الصحة لكل مشفى وتقديراتها للكميات اللازمة.

كما صدرت تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩/٤/١١٩٣١ بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٧ وتعليماتها رقم ٩/٤/١٣٢١١ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ باعفاء كل من مستوردات اصحاب المنشآت الصناعية المسجلة اصولا لدى وزارة الصناعة ومستوردات اصحاب المنشآت السياحية من شرط الحصول على الاجازات المسبقة لتنفيذ عمليات الاستيراد اللازمة لها حسب الانظمة النافذة وذلك تبسيطا لعمليات الاستيراد لهذه المنشآت ودعما لنشاطها.

وصدرت كذلك تعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/١١٧٩١ بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ والتي تم بموجبها حصر استيراد مادة معاجين لصنع النماذج من البند الجمركي ٧/٣٤ الى جانب البند الجمركي ٤/٣٤ العائد لمادة الشموع الاصطناعية من حصيلة قطع التصدير وللمواد التي تم نقلها من قوائم المواد المسموح باستيرادها بموجب نظام التسهيلات الائتمانية لمدة /١٨٠/ يوما الى قوائم المواد المسموح باستيرادها حصرا من حصيلة قطع التصدير.

وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٦ صدرت تعليمات وزارة الاقتصاد رقم /٩/٤/١٠٧٧٧ تاريخ ١٩٩٣/١٠/١٦ باعفاء البضائع المستوردة من المناطق الحرة للوضع بالاستهلاك المحلي من مخالفة نظام الاجازة المسبقة باعتبار ان البضائع مدخلة اليها بشكل مسبق لمنح الاجازة وصادر عنها فواتير مصدقة اصولا من المناطق الحرة.

تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩/٤/١٣٢٦٦ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ والتي بموجبها تم حصر تسديد المواد المسموح باستيرادها من حصيلة قطع التصدير في حال كونها مستوردة من المناطق

الحرة ايضا اسوة بالمواد المسموح باستيرادها من خارج القطر والتي تسدد قيمتها اصولا من حصيلة قطع التصدير.

- أما فى مجال التصدير فقد صدرت القرارات والتعليمات التالية :

القرار /٥٦٠/ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٥ والذي تمت بمقتضاه الموافقة للمصدرين من مختلف القطاعات بتصدير مادة الزيتون المصنع من البند الجمركي ٢/٢٠/ح ومادة زيت الزيتون من البند الجمركي ٢/ج/٧/١٥ شرط ان يتم تصدير الزيت في عبوات لا تزيد عن /٥/ كغ.

القرار /٨١٦/ تاريخ ١٩٩٣/٥/٣٠ بحصر تصدير مادة فحم الكوك البترولي المصنع ونفايات فحم الكوك البترولي من البند الجمركي ٤/٢٧ بمكتب تسويق النفط.

التعليمات رقم ٩/٤/١٠٠٣١ تاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ والتي بموجبها تمت الموافقة على تنفيذ اجازات التصدير الممنوحة قبل صدور قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /٨١٦/ تاريخ ١٩٩٣/٥/٣٠ القاضي بتقييد تصدير مادة فحم الكوك البترولي المصنع ونفايات فحم الكوك البترولي من البند الجمركي ٤/٢٧ بمكتب تسويق النفط وذلك في حدود الكميات المرخص بتصديرها اصولا قبل صدور قرار التقييد الاخير وفي حدود الانظمة النافذة الاخرى ووفق احكام القرار رقم /٢٠١٨/ لعام ١٩٩٠.

التعميم رقم ٩/٤/٥٦٥٦ تاريخ ١٩٩٣/٦/٥ والذي اعفى مصدري الكتب والمطبوعات من مشتملات البند الجمركي ١/٤٩ من تنظيم تعهد باعادة القطع الاجنبي الى المصارف اصولا. واعفاء المستوردات من الكتب والمطبوعات من شرط ورود وثائقها عن طريق المصارف المأذونة.

تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩/٤/٧٠٥٣ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٨ باعفاء مصدري مادة الخضار والفواكة من غرامات التأخير في تسديد تعهدات القطع اذا سددت من قبلهم او قاموا بتسديدها حتى ١٩٩٣/٧/٣١.

التعليمات رقم ٩/٤/٦٨٨٧ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٣ والتي بموجبها تم السماح للمصدرين من كافة القطاعات (عام - تعاوني - خاص - مشترك) بتصدير مادتي العدس والحمص من مشتملات البندين الجمركيين ٧/٥/ و - ٧/٥/ د سواء تم تسويقها من قبلهم مباشرة اوالتي يتم شراؤها اصولا من قبل (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب) وبالتالي شمول هذه الصادرات باحكام قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /٢٧٩/ لعام ١٩٨٧ وتعديلاته للكميات التي يتم تسويقها من قبل هؤلاء المصدرين مباشرة من الاسواق المحلية على ان يتم ذلك بموجب اجازات تصدير اصولية تنظم باسم المؤسسة المذكورة ولحساب اصحاب العلاقة المذكورين معفاة من تأدية العمولة الى جهة الحصر المذكور.

- أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم فقد صدر بتاريخ ١٩٩٣/٧/٥ القانون رقم /١٥/ بتعديل قانون رسم الطابع رقم /١/ لعام ١٩٨١ وقد حدد القانون رسم الطابع المالي على اسهم الشركات المساهمة

بمعدل (١٪) بالمئة وذلك على اساس القيمة الاسمية، كما يقضي القانون الجديد بمضاعفة رسم الطابع المقطوع وكذلك الرسوم المقطوعة المستوفاة بالصاق طابع مالي.

وفيما يلي عرض لأهم الأسس التي تضمنها التعديل :

١ – قلص التعديل نسبة الرسم النسبي الواجب استيفاؤها على اسهم الشركات المساهمة من ١٢ر٣٪ وذلك على اساس القيمة الاسمية للاسهم الى (١٪) من تلك القيمة تشجيعا لانشاء الشركات المساهمة.

٢ – اضاف القانون حكما جديدا خاصا بعقود تأسيس شركات الاشخاص ومن بينها الشركات التضامنية وشركات التوصية البسيطة اذ عدل نسبة الرسم النسبي لتصبح (٥ر١٪) من اجمالي قيمة العقد اي من اجمال رأس المال الاسمي.

٣ – احدث طرحا جديدا للضريبة هو وثيقة التسجيل في السجل التجاري او غيرها من الوثائق المماثلة لممارسة المهن او الحرف وذلك في حال عدم وجود وثيقة ترخيص للمؤسسات والمنشآت المعددة في المادة /٤/ منه.

٤ – فرض القانون على شركات (المحاصة) رسم طابع مقطوع قدره /٢٠/ الف ليرة* سورية/ في حال عدم وجود عقد تأسيس لها اما في حال وجوده فتطبق النسب المعروفة وهي (٥ر١٪) من المبلغ المحدد بالعقد.

٥ – افرد القانون حكما خاصا للشركات المحدودة المسؤولية واوجب استيفاء رسم الطابع على وثيقة قرار الترخيص وليس على العقد، اما الشركات المغفلة فقد قضى القانون باستيفاء مبلغ مقطوع منها كرسم طابع قدره ٥٠٠٠ ليرة سورية عن كل نسخة مصدق عليها بدلا من ١٥٦ ليرة سورية كما كان عليه الوضع في القانون القديم.

٦ – حدد رسم الطابع على وثيقة الترخيص للمؤسسات والمنشآت الفردية المرخصة بموجب قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ واوجب استيفاء مبلغ مقطوع قدره /٥٠/ الف ليرة سورية.

٧ – ضاعف القانون رسوم الطوابع المقطوعة وبناء على ذلك فانه اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٢ وهو تاريخ نفاذ هذا القانون اوجب استيفاء الرسوم المضاعفة بالاضافة الى جبر كسور الليرة السورية والطلبات المقدمة الى الوزارات والادارات العامة والتي كانت مقدرة ١ر٢٥ ليرة سورية ليصبح بعد المضاعفة ٢ر٥٠ ليرة سورية وتجبر الكسور فتصبح قيمة الطابع /٣/ ليرة سورية.

٨ – عدلت رسوم الشهادات والبيانات والاوراق المعطاة رسميا الى الغير بناء على طلب اصحاب العلاقة من ١ر٧٥ ليرة سورية الى ٣ر٥٠ ليرة سورية وتجبر الكسور فيصبح الطابع /٤/ ليرات سورية.

---

* الدولار الامريكي يعادل ٤٢ ليرة سورية كما في ١٩٩٣/١٢/٣١ .

٩ – مضاعفة الرسوم المقطوعة المستوفاة بالصاق الطابع وهي رسم كتاب العدل ورسم انشاء دور المحاكم ورسم رخصة الاستيراد ورسم الطابع المستحق عند مغادرة المطار ورسم التأمينات القضائية ورسم معاملات الاحوال المدنية.

هذا ولم تخضع رسوم المساهمة في المجهود الحربي وطابع التعيين لأي تعديل بموجب هذا القانون.

كما اصدرت وزارة المالية بلاغا بينت بموجبه احكام رسم الطابع الواجب استيفاؤه على الوصولات التي تحرر من تاريخ نفاذ القانون رقم /١٥/ أي اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٢.

واصدرت وزارة المالية كذلك البلاغ رقم ٤٢/ ب.ع –١٥ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ والذي حددت فيه كيفية تسديد رسم الطابع المترتب على العقود المنظمة بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ١٩٩٣/١١/٦ اصدرت وزارة المالية القرار رقم /٢٦٤٠/ باعتماد جداول ضريبة الدخل المقطوع على السيارات العامة اعتبارا من ١٩٩٤/١/١.

كما اقر مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٧ مشروع قانون تعديل معدلات الضريبة وصدر القانون رقم /٢٢/ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ بتحديد رسوم وثيقة السفر ورسم الخروج والغرامة واستيفاء نسبة مئوية على بطاقات دخول دور السينما المقاهي – الحفلات الموسيقية – ورخص بيع المشروبات.

وصدر عام ١٩٩٣ كذلك القانون القاضي بتجديد العمل بالمساهمة النقدية في دعم المجهود الحربي حتى غاية ١٩٩٤/١٢/٣١.

– وفي مجال تنظيم النقل والمواصلات فقد صدر عن وزارة النقل القرار رقم /٧٧٤/ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩ بالسماح للسيارات الشاحنة والمطورات وانصاف المقطورات المسجلة في بلدان غير عربية سواء كانت فارغة او محملة بدخول وعبور اراضي الجمهورية العربية السورية اعتبارا من ١٩٩٣/٧/١، ولغاية ١٩٩٣/١٢/٣١.

٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

ابرمت الحكومة السورية خلال فترة التقرير عددا من الاتفاقيات والترتيبات الاقتصادية والتجارية والفنية التالية:

– في اطار اللجنة العليا السورية الليبية المشتركة التي اجتمعت برئاسة رئيسي وزراء البلدين في طرابلس خلال الفترة من ٦ – ١٩٩٣/١/٨، تم التوقيع على اتفاقية للتكامل الاقتصادي، ومحضر اجتماع اللجنة العليا الذي اكد على تشجيع التبادل التجاري، واقامة مشروعات استثمارية مشتركة،

والتعاون في مجالات السياحة والصناعة والاسكان والمرافق والزراعة والاتصالات والسكك الحديدية والنقل البري والبحري والطيران، وكذلك التعاون في مجال التعليم والثقافة والاعلام.

- عقدت اللجنة الوزارية السورية - الكويتية دورة اجتماعاتها الاولى في دمشق خلال الفترة الواقعة ما بين ١٥ - ١٩٩٣/٢/١٦ ترأس الجانب السوري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والجانب الكويتي السيد وزير المالية، وفي نهاية الاجتماعات تم التوقيع على محضر تضمن توصيات اللجنة المشتركة في شتى المجالات لا سيما في مجال دعم اقامة المعارض في كلا البلدين، واقامة مركز تجاري سوري في الكويت في مطلع عام ١٩٩٤، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين على تطوير وزيادة المبادلات التجارية والعمل على اقامة مشاريع مشتركة، كما تم ايضا تحديد اسس اقامة الشركة القابضة الكويتية المزمع اقامتها في سورية برأسمال مقداره ٢٠٠ مليون دولار امريكي، كذلك ناقش الجانبان الاجراءات المتخذة بصدد اقامة فندق خمس نجوم كمشروع سوري - كويتي في دمشق، وتم الاتفاق على استكمال تفاصيل الموضوع من قبل لجنة فنية سورية كويتية مشتركة.

- تم بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨ التوقيع على محضر اجتماع مشترك للتعاون في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية مع الجمهورية اللبنانية، ويتضمن المحضر الاتفاق على تطوير وزيادة التعاون بين المؤسسات المعنية في البلدين، وتحسين الخدمات الهاتفية بينهما، والاجراءات التنفيذية لاعادة تشغيل الكابل المحوري وتأمين الاتصالات.

- تم التوقيع مع الجمهورية اللبنانية على برنامج تنفيذ لاتفاق التعاون السياحي الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٥.

- جرى بدمشق بتاريخ ٢٥ - ١٩٩٣/٥/٢٧ اجتماع اللجنة التحضيرية السورية السعودية المشتركة التي قامت بتحضير جدول اعمال اللجنة الوزارية التي اجتمعت بدورتها الرابعة في مدينة الرياض، خلال الفترة الواقعة من ١٩ - ١٩٩٣/١٠/٢٠ ، برئاسة وزير الخارجية، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزير المالية عن الجانب السوري، والسيد وزير الخارجية، ووزير الاقتصاد والمالية عن الجانب السعودي، اطلعت خلالها على الموقف التنفيذي لتوصياتها السابقة، وانتهت الى التوقيع على محضر اجتماع تضمن التأكيد على استمرار العمل بالاتفاق التجاري النافذ بين البلدين، وبذل الجهود الرامية الى تطوير وتوسيع المبادلات بينهما ودعوة الجهات والمؤسسات الانتاجية الى تكثيف اتصالاتها بهدف التعريف بالفرص المتاحة للتصدير والاستيراد، كما تم التأكيد على تأمين حاجة سورية من مادة الديزل وزيوت الاساس من المملكة العربية السعودية، وايجادالحلول المناسبة للمواضيع المطروحة من قبل القطاع الخاص في البلدين بهدف تسريع وتسهيل دخول منتجات احد البلدين الى بلد الطرف الاخر.

- عقدت اللجنة العليا السورية - المصرية المشتركة اجتماعين خلال عام ١٩٩٣ ، الاول في القاهرة خلال

شهر حزيران/ يونيو والثاني في دمشق خلال شهر كانون الاول/ ديسمبر، تم خلالهما اتخاذ العديد من القرارات منها، الاسراع بتنفيذ الصفقة الخاصة ببناء السفينتين موضوع العقد المبرم بين ترسانة الاسكندرية وشركة الملاحة السورية، واستكمال دراسات عدد من المشاريع المشتركة في المجال الصناعي كتصنيع الزجاج المسطح، المراجل البخارية، مكونات الاجهزة الكهربائية والالكترونية، ومعدات انتاج السكر وتقطيره، واحداث شركة لانتاج البذور الهجن في المجال الزراعي، وزيادة التعاون في مجال تصنيع المعدات الكهربائية في المجال الكهربائي، وتبادل الخبرات في مجال تشغيل وصيانة محطات التوليد الكهربائية، وانشاء شركة مشتركة للحفر وصيانة الآبار في مجال النفط، وانشاء شركة مشتركة للنقل البحري وتسيير خط ملاحي بين سورية ومصر لنقل الركاب والبضائع.

– تم في عمان بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٣ التوقيع على الاتفاقية التجارية العامة للربط الكهربائي بين شبكات كل من سورية والاردن ومصر والعراق وتركيا، وسيتم تمويل تكاليف المشروع من كل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية.

– عقد المجلس الاعلى السوري – اللبناني اجتماعا له في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٦، اتخذ خلاله عددا من القرارات منها تعيين امين عام للمجلس الاعلى السوري اللبناني واعداد مشروع لتنظيم الامانة العامة لا سيما وضع انظمتها واختصاصاتها وملاكها وميزانية المجلس الاعلى.

كما عقد المجلس اجتماعا آخر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١ تم خلاله التوقيع على النظام الداخلي والمالي للامانة العامة وموازنة المجلس الاعلى لعام ١٩٩٤.

– تم خلال العام التوقيع على اربع اتفاقيات في اطار المجلس الاعلى السوري اللبناني، خاصة بالتعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، وتنظيم وانتقال الاشخاص ونقل البضائع، والصحة، والتعاون والتنسيق الزراعي.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/٤ المصادقة على الاتفاقية التجارية للربط الكهربائي بين سورية ومصر والعراق والاردن وتركيا السابق ذكرها.

– عقد في وزارة التموين والتجارة الداخلية في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٧ جلسة عمل بين الجانبين السوري والاردني برئاسة وزيري التموين في كلا البلدين، درس خلالها الجانبان امكانيات تصدير الخضار والفواكه الى الاردن، والاستفادة من فائض الطاقة الطحينية لدى الاردن لصالح سورية، كذلك امكانية شراء الفائض من بعض اصناف الحبوب من سورية كالشعير حيث تم ابرام صفقة بنحو ٣٠٠ ألف طن شعير سوري.

– اختتمت في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٥ المباحثات الرسمية بين الجانبين العربي السوري واللبناني برئاسة وزيري النقل في كلا البلدين تم خلالها استعراض بنود الاتفاقية الموقعة بينهما في مجال نقل

الاشخاص والبضائع، وتقرر تشكيل لجنة فنية مشتركة لوضع مشروع دفتر مرور جمركي موحد بين البلدين، واعداد دراسة بكيفية ترتيب واستيفاء الرسوم وبدلات الخدمات المفروضة على وسائل النقل للاشخاص والبضائع في كلا البلدين.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بدمشق التوقيع على اتفاق اقامة مركز تجاري سوري دائم في سلطنة عمان بين مؤسسات القطاع العام والخاص في سورية، وبين احدى الشركات التجارية الهامة في سلطنة عمان، وقد تضمن الاسس والشروط المتفق عليها لقيام المركز المذكور بترويج وبيع السلع والمنتجات السورية في سلطنة عمان، كما تضمن التزام الجهات السورية بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للمركز المذكور لمساعدته في القيام بمهامه.

٢٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٥ على اتفاق للتعاون التجاري والاقتصادي والفني بين سورية وروسيا الاتحادية، ينص على تشجيع المبادلات التجارية، وتنمية التعاون الاقتصادي بينهما، وتقديم المعونة الفنية للمشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والخبرة، واقامة شركات مشتركة، كما يقضي بمنح الطرفين معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وبالضرائب، كما ينص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذه، وتسهيل تبادل المعلومات والوثائق، وقد صدر بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢ قانون بالمصادقةعليه.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٧ على بروتوكول التعاون الفني بين اكاديمية العلوم الروسية والمؤسسة العامة للجيولوجيا في سورية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٦ على الاتفاق التجاري الموقع في دمشق بين سورية ورومانيا بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٣، ويتضمن هذا الاتفاق احكاما تتعلق بتعزيز وتنشيط العلاقات التجارية وتنميتها وتطوير التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والفني، وقد نص الاتفاق على ان يمنح كل من الطرفين الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب والاشتراك بالمعارض المحلية والاسواق الدولية، كما يقضي بتشكيل لجنة مشتركة لضمان حسن التنفيذ.

– تم التوقيع في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٩ على محضر تبادل وثيقتي ابرام اتفاق النقل الطرقي الدولي للاشخاص والبضائع الموقع في دمشق بين سورية وسويسرا، ويتضمن الاتفاق اسس وتنظيم نقل الاشخاص والبضائع والنقليات المعفاة من نظام الترخيص والنقل الداخلي وحركة المرور الى بلد ثالث، والوثائق القانونية والتراخيص التي يجب توفرها في المركبة الناقلة او المحملة، وتطبيق التشريع الوطني في كل ما لم يرد بشأنه تنظيم في هذا الاتفاق.

- وقعت سورية وارمينيا اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري تنص على اقامة سوق تجاري سوري في ارمينيا في مطلع العام ١٩٩٤، يتم فيه بيع المنتجات السورية بقيمة خمسة ملايين دولار امريكي، قابلة للزيادة.

٣٠٩ وقائع واحداث :

- شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان باهمها:

الاداء الاقتصادي :

- ازدادت قيمة الانتاج المحلي الاجمالي في سورية عام ١٩٩٢ بنسبة، ١ر٢٥٪ عن العام الذي سبقه، وبلغت ٦٥٧ مليار ليرة سورية ، مقابل ٥٢٥ مليار ليرة سورية عام ١٩٩١، كما ازدادت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧ر٣٠٪ فبلغت ٤٠٠ مليار ليرة سورية في عام ١٩٩٢، مقابل ٣٠٦ مليارات ليرة سورية عام ١٩٩١، وبلغت قيمة الاستهلاك النهائي العام والخاص في عام ١٩٩٢ حوالي ٣٥٥ مليار ليرة سورية اي ٧ر٨٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويتوزع الى استهلاك نهائي عام ٤٩ مليار ليرة سورية، واستهلاك نهائي خاص ٣٠٦ مليارات ليرة سورية، بلغ فيه التكوين الرأسمالي ٥٨ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٢، منها ٢٨ مليارا في القطاع العام، و٣٠ مليارا في الخاص، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي فقد بلغ ٣٠٧٧١ ليرة سورية عام ١٩٩٢، مقابل ٢٣٥٢٨ ليرة سورية عام ١٩٩١.

- يتوزع الانتاج المحلي الاجمالي حسب القطاعات على النحو التالي :٥ر٢٦٪ زراعة، ٨ر٠٣٪ صناعة، ٩ر١٤٪ تجارة، ٩ر٠٪ كهرباء وماء، ٧ر٥٪ بناء وتشييد، ٤ر٥٪ مواصلات وتخزين، ٧ر٩٪ خدمات جماعية واجتماعية.

- حققت سورية لاول مرة منذ سنوات طويلة فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام ١٩٩١، يزيد عن مليار دولار، ويتوقع ان يكون هذا الفائض في العام ١٩٩٢ بحدود ١٠٠ مليون دولار، اما في السنوات السابقة فقد عانى الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا مزمنا مما اثر سلبا على استقرار سعر الليرة السورية، اضافة الى عوامل اخرى من اهمها معدل التضخم المرتفع نسبيا.

- انخفض معدل التضخم خلال عام ١٩٩٢ الى اقل من ١٠ بالمائة، وذلك لاول مرة منذ بداية الثمانينات، ويعزى هذا الانخفاض الى الارتفاع الكبير في حجم انتاج المواد الزراعية والاستهلاكية.

الموازنة العامة للدولة :

- تم خلال العام اقرار الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٣ التي بلغ مجموع اعتماداتها ١٨ر٠١٢٣ مليار

ليرة سورية، مقابل ٩٣٫٠٤٣ مليار ليرة لعام ١٩٩٢.

– وقد توزعت اعتمادات الموازنة على الشكل التالي :٦١٫٢٦٨ مليار ليرة للانفاق الجاري، مقابل ٥٦٫٧٩٣ مليارا في العام ١٩٩٢، و٦١٫٧٥٠ مليارا للانفاق الاستثماري، مقابل ٣٦٫٢٥٠ مليارا في العام١٩٩٢.

– توفر الموازنة الجديدة ٦٨٣٠٢ فرصة عمل من خلال اعتمادات الانفاق العام، منها ٢٥٩١٢ فرصة عمل في القطاع الاداري، و ٤٢٣٩٠ فرصة عمل في القطاع الانتاجي.

– التزمت الموازنة بمبدأ ضغط الانفاق العام، وزيادة الايرادات، والاتجاه نحو التوازن بين الايرادات، والاتجاه نحو التوازن بين الايرادات الذاتية والانفاق العام، وتخفيف العجز سواء من حيث الحجم او التركيب، كما تميزت الموازنة عن ميزانية العام السابق، بأنها موازنة للتنمية، حيث بلغت نسبة اعتمادات المشاريع الاستثمارية ١٫٥٠٪ من اجمالي الاعتمادات، مقابل ٩٫٣٨٪ في العام ١٩٩٢، وانها نصت على تطبيق سعر صرف الدول المجاورة للدولار الامريكي لاعتمادات المشاريع الاستثمارية الممولة بقروض خارجية، وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة مبرمجة وتدريجية لتوحيد اسعار الصرف.

في المجالات المالية والنقدية :

– وافقت الحكومة السورية على اصدار اوراق نقدية جديدة من فئتي ٢٠٠ و١٠٠٠ ليرة سورية، وطرحها في الاسواق للتداول، وذلك للمساهمة في مواجهة السيولة النقدية الموجودة في السوق والسيطرة على معدلات التضخم.

– زادت سورية حصتها في صندوق النقد الدولي من ١٣٩ مليون وحدة سحب خاصة (نحو ١٨٠ مليون دولار) الى ٢٠٩٫٩ مليون وحدة (نحو ٢٧١ مليون دولار) وتؤدي هذه الزيادة الى تضاعف قدرة سورية على السحب من اموال الصندوق بهدف دعم ميزان المدفوعات لتصل لنحو مليار دولار سنويا.

– اقرت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء توجها نحو توحيد اسعار صرف الليرة السورية في بداية عام ١٩٩٤، واكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان النظام الاقتصادي السوري تطور بدرجة لم تعد تسمح بقبول عدد من اسعار الصرف.

– في اطار سياستها الرامية الى تحديث الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن المطلوب بين اسعار السلع وكلفتها الحقيقة، اتخذت الحكومة السورية اجراء يقضي برفع سعر الدولار الجمركي بنسبة ١٠٠ بالمائة، بحيث اصبح السعر الرسمي ٢٢٫٥الليرة سورية، مقابل ١١٫٢٥ ليرة في السابق، ويأتي هذا الاجراء كخطوة اولية على طريق توحيد اسعار الصرف.

– استطاعت سورية الحفاظ على مركز ائتماني متقدم عالميا، اذ لا يتجاوز مجموع ديونها غير العسكرية

والتي تتركز في القطاع العام نحو مليارى دولار بدأت الحكومة منذ العام الماضي بتسديد كل المبالغ المتراكمةعليها.

– تدرس السلطات السورية افكارا تطالب بتوحيد الجهة المشرفة على الديون الخارجية، وذلك لدراسة وتحليل الوضع المالي والاقتصادي وتقويمه بشكل يلائم ظروف البلاد وامكاناتها ويساعد على تحسين وضعها المالي والاقتصادي.

– هناك اقتراحات لمعالجة آلية سحب وسداد الدين الخارجي، يقضي الاول بأن يتولى صندوق الدين العام، باعتباره الوعاء الادخاري التنموي، ادارة القروض الخارجية بكاملها مهما تعددت مصادرها، وتحصر مهام تمويل المشاريع الاستثمارية بالصندوق، ويقضي الاقتراح الثاني بأن يتولى مصرف سورية المركزي ادارة القروض الخارجية وتنظيم آلية سحبها ومتابعة تسديد التزاماتها، ويقضي الاقتراح الثالث بأن تتولى الجهات العامة المكلفة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الممولة بقروض خارجية مباشرة، ادارة القروض المنوحة لكل منها، سواء ما يتعلق منها بسحب واستعمال القرض او سداد التزاماته.

– حقق المصرف التجاري السوري في عام ١٩٩٢ اعلى نسبة من الودائع المصرفية والتأمينات والمراسلين في الخارج، حيث بلغ الرصيد ٧٨ مليار ليرة سورية، اما المصرف الصناعي فقد بلغ رصيد الودائع والحسابات الجارية لديه ٢ر٢٢ مليار ليرة. والمصرف العقاري ١١ر٨ مليار ليرة، ومصرف التسليف الشعبي ١٢ر١ مليار ليرة، وصندوق توفير البريد ١ر٤مليار ليرة.

– وتزيد هذه الودائع بنسبة كبيرة عن عام ١٩٩١ الذي بلغت فيه كما يلي :المصرف التجاري ٦٧ مليارا، المصرف الصناعي ١ر٩ مليار، المصرف العقاري ٨ر٦ مليار، مصرف التسليف ١٠ر٤ مليار.

– بلغ حجم مصادر تمويل المصرف الصناعي في نهاية العام ١٩٩٢ نحو ٣٤١٧ مليون ليرة سورية، وحجم توظيفاته ٢٧٠٣ ملايين، والقروض والتسهيلات الممنوحة المنفذة في نهاية ذات العام ٢٤٨٣ر٩ مليون ليرة.

– وشملت توظيفات المصرف خلال النصف الاول من عام ١٩٩٣ تمويل المشاريع والمنشآت الصناعية الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة وقد بلغت قيمة التوظيفات خلال هذه الفترة ٣ر٥٤٣ مليار ليرة سورية، تركزت بشكل كبير على القطاع الخاص والحرفي اذ تجاوزت قيمة التمويل لها حوالي ٢ر٩٢٧ مليار ليرة سورية.

– رفعت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد سقف المبلغ الممكن ايداعه لدى الصندوق للشخص الواحد الى نصف مليون ليرة سورية.

– قام المصرف الزراعي التعاوني خلال الفترة من ١٩٩٣/١/١ ولغاية ١٩٩٣/٩/٣٠ بتقديم قروض متنوعة بلغت ٧ر٣٣٠ مليار ليرة سورية، ويبلغ الرقم الاجمالي للقروض خلال عام ١٩٩٣ حسب الخطة

١٥ر٨ مليار ليرة سورية، وقد بلغ اجمالي قروض القطاع العام في الفترة نفسها ٤٩ مليون ليرة سورية، اما قروض القطاع التعاوني فبلغت ١١٠ر٣ مليار ليرة سورية، والقطاع الخاص ١٧١ر٤ مليار ليرة سورية، وبلغت القروض القصيرة الاجل ٢٢٧ر٥ مليار ليرة سورية، اي ما يعادل ٤١٪ من الخطة في حين بلغت القروض المتوسطة الاجل ٠١٤ر٢ مليار ليرة سورية اي ما يعادل ٢٧٪ من الخطة.

وفي مجال الاستثمار :

- بلغ عدد المشاريع التي تم ترخيصها بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ منذ صدوره في العام ١٩٩١ وحتى اخر جلسة عقدها المجلس الاعلى للاستثمار في العام ١٩٩٣، ٩٨٠ مشروعا تبلغ تكاليفها الاستثمارية حوالي ١٥٤ مليار ليرة سورية، منها حوالي ١٢٤ر٧ مليار ليرة سورية بالعملة الاجنبية، ومن المتوقع ان تستخدم هذه المشاريع حوالي ٧١ ألف عامل توزعت على انشطة اقتصادية متنوعة.
- وقد توزعت هذه المشاريع على القطاع الزراعي والحيواني حيث تمت الموافقة على ١٢ مشروعا انتاجيا تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي ١٩٧ر١٦ مليار ليرة سورية، وقطاع الري حيث تمت الموافقة على ٦ مشاريع بكلفة استثمارية ٥٧٣ مليون ليرة سورية، وقطاع الصناعة التحويلية حيث تمت الموافقة على اكثر من ٣٩٦ مشروعا صناعيا تبلغ تكلفتها الاستثمارية اكثر من ٧٤١ر٦٠ مليار ليرة سورية، منها ١٤٨ مشروعا لصناعة الغذاء، و٦٣ مشروعا لصناعة المنسوجات والملابس والجلود، و٤ مشروعات لصناعة الخشب والموبيليا والاثاث و١٠ مشروعات لصناعة الورق والطباعة، و٥٨ مشروعا للصناعات الكيميائية، و١٥ مشروعا للصناعات غير المعدنية، و١٨ مشروعا للصناعات المعدنية الاساسية، و٥٥ مشروعا للانتاج المعدني المصنع والآلات، وعدد من المشاريع الصناعية الاخرى، بالاضافة الى العديد من المشاريع الاخرى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
- في جلسة عقدها المجلس الاعلى للاستثمار خلال العام، قرر التوجه نحو السماح للقطاع الخاص السوري والعربي والاجنبي، بالمساهمة في اقامة بعض الصناعات والمشاريع الاستراتيجية منها، مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية، على ان يقتصر ذلك على توليد الكهرباء فقط دون توزيعها، مشاريع اقامة الاسمنت، ومشاريع الغزل والنسيج حيث سمح للقطاع المذكور ولاول مرة باقامة مشاريع للغزل.
- تم التوقيع على اتفاقية تأسيس (شركة بردى للصناعات الدوائية) برأسمال يبلغ ١ مليار ليرة سورية، وذلك بين الحكومة السورية وبين الشركة العربية للصناعات الدوائية - اكديما، تبلغ حصة الجانب السوري ٦٥ ٪ من رأس المال، وحصة اكديما ٣٥ بالمائة، وسوف تقوم الشركة بتصنيع الادوية البشرية والخامات الدوائية والنباتات الطبية والمواد شبه الصيدلانية، وسيكون لها اهتمام خاص بتصنيع المضادات الحيوية وادوية الهرمونات والقطرات العينية الى جانب الابحاث العلمية.

– اتفق المشاركون في اجتماع الدورة الرابعة لمجلس رجال الاعمال السوري – السعودي الذي عقد في جدة في شهر ايار/مايو ١٩٩٣ على تشكيل لجنة تنسيقية مهمتها اتخاذ الخطوات العملية لتأسيس شركة لانتاج خيوط البوليستر والخيوط الممزوجة بكلفة تقارب ١٢٠ مليون دولار، ولجنة اخرى لانشاء شركة لتصنيع مكثفات ومركزات العصير والفواكه، واتفق المشاركون ايضا على اعداد دراسات جدوى اقتصادية لعدد من المشاريع الزراعية والسياحية وتأسيس المزيد من شركات النقل البري والبحري.

– تم الاتفاق خلال العام على انشاء شركة نقل بحري برأسمال ٤٢ مليون دولار، ومشروع مزرعة اسماك برأسمال ٦ ملايين دولار وذلك بين رجال اعمال سعوديين وسوريين.

– صدر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٧/١ القرار ٢٤٨٩ بالترخيص بتأسيس شركة نقل النفط السورية المشتركة المحدودة المسئولية برأسمال مقداره ١٨٠ مليون ليرة سورية، غايتها نقل النفط الخام ومشتقاته من خلال تملك ناقلتين، كما صدر ترخيص بالموافقة على تأسيس الشركة العربية للادوية الزراعية برأسمال مقداره ٢٨ مليون ليرة سورية، بمشاركة سعودية قدرها ٥٠٪ من رأس المال.

وفي مجال التجارة :

ذكر تقرير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ان السياسة الاقتصادية السورية تسعى الى تحقيق سياسة تجارية خارجية مبنية على التصدير، وتنويع اتجاهات التجارة الخارجية جغرافيا للاستفادة من الفرص المتوفرة في الاسواق الجديدة.

– وقدر نفس التقرير قيمة صادرات سورية عام ١٩٩١ بنحو ٣ر٤٥ مليار دولار، والواردات بنحو ٢ر٧٧ مليار دولار، بينما وصلت الصادرات حتى اب/اغسطس ١٩٩٢ الى ٢ر٠٣٦ مليار دولار، والواردات الى ٢ر٤٧٣ مليار دولار، اي ان هناك عودة الى العجز في الميزان التجاري بسبب النشاط الاقتصادي المتزايد وتحرير التجارة الخارجية، خصوصا واردات الشركات التي اسست في اطار القانون ١٠ لتشجيع الاستثمار.

– وفيما يتعلق بتركيبة الصادرات السورية يبين نفس التقرير ان صادرات النفط وصلت الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩١، بقيمة ١ر٥٤ مليار دولار، اي ان صادرات النفط شكلت ٤٠ بالمائة من الصادرات الوطنية لذلك العام، ويتوقع ان ترتفع صادرات النفط الى ملياري دولار عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، اما الصادرات السورية الاخرى فهي المشتقات النفطية ١٠ بالمائة، النسيج والملابس ٢١ بالمائة، منتجات صناعية اخرى ١٥ بالمائة، القطن الخام ٤ بالمائة، المواد الغذائية والخضار ٤ بالمائة، اللحوم والمواشي ٦ بالمائة، والفوسفات ١ بالمائة.

– وفي جهة الواردات، ذكر نفس التقرير ان الآلات والمعدات تشكل ١٦ بالمائة من اجمالي الواردات،

والمعادن والمنتجات المعدنية ١٥ بالمائة، والنسيج ٤ بالمائة، والمواد الغذائية ٢٨ بالمائة، ومعدات الاتصال والمواصلات ٤ بالمائة.

– تركز الحكومة السورية في توجهاتها الاقتصادية حاليا على تشجيع التصدير باساليب متعددة ابرزها العمل على اقامة مصرف لتشجيع الصادرات، سيكون الاول من نوعه في سورية الذي يمنح قروضا بالعملات الاجنبية، كما يمنح المصدرين حرية التعامل بعائدات التصدير من العملات الصعبة، والجدير بالذكر ان حصة القطاع الخاص السوري من مجمل الصادرات السورية قد ارتفعت خلال السنوات الخمس الماضية بحيث اصبحت تحتل المرتبة الثالثة في جدول موارد سورية من العملات الصعبة، بعد النفط والقطن، فقد ارتفعت صادرات القطاع الخاص الى دول الاقتصاد الحر من ٢٠٠ مليون ليرة في العام ١٩٨٧ الى ٢ر٥ مليار ليرة في الاشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٩٢، لتحتل نحو ٥٠ بالمائة من مجمل الصادرات، بعد ان كانت اقل من ١٩ بالمائة عام ١٩٨٧، ويعود هذا التطور الى اجراءات تشجيع الصادرات الوطنية التي اتخذتها الحكومة السورية، وفتح المجال امام القطاع الخاص للعمل في المجالات التي كانت حكرا على القطاع العام.

– صادق مجلس الوزراء على (نظام الرقابة على الصادرات) بحيث يتولى مركز التجارة الخارجية عملية الرقابة على الصناعات المعدة للتصدير، وبالنسبة لصادرات المحاصيل الزراعية والادوية، فتتم الرقابة عليها من قبل وزارتي الزراعة والصحة على التوالي، وتأتي مصادقة الحكومة على هذا النظام في سياق اجراءات دعم واقع المنتجات السورية في الاسواق العالمية وقدرتها على المنافسة، بعد قيام عدد من المصدرين بتصدير منتجات لا تتمتع بالمواصفات والجودة المطلوبة، ويقضي النظام على ان يتم فحص المواد المصدرة من قبل هيئة المواصفات والمقاييس السورية، وان يتضمن عقد التصدير مواصفات السلع والشروط الاخرى، ويكون المصدر مسؤولا عن تنفيذ العقد.

– اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال العام عددا من القرارات تمنح المصدرين الصناعيين والزراعيين حرية اكبر في استخدام القطع الاجنبي الناتج عن التصدير في استيراد مستلزماتهم، كما حذفت الوزارة نحو ٤٠ مادة من قوائم المواد غير المسموح باستيرادها بناء لتسهيلات ائتمانية، وسمح باستيرادها بموجب قطع التصدير.

القطاع الزراعي :

– بدأت سورية السير في اتجاه تحقيق الامن الغذائي حيث حققت ارقاما قياسية في انتاج القمح والزيتون والحمضيات، وبدأت سياسة تصدير زراعي نشطة حيث فتحت اسواقا جديدة لها في الخليج وتركيا والاردن ومصر واسبانيا.

– اقر المجلس الزراعي الاعلى الخطة الزراعية للموسم المقبل والتي تقوم على توفير حاجة البلاد من المحاصيل والتركيز على توفير مستلزمات الانتاج من اسمدة وادوية زراعية، وتضمنت الخطة زراعة ١ر٤٩٥ مليون هكتار مقابل ١ر٣٨٥ مليون هكتار في الموسم السابق، انتجت ٣ر٧ مليون طن من الحبوب، وهو اعلى مستوى من الانتاج تصل اليه سورية، وركزت الخطة على توسيع المساحة المخصصة للقطن، وهو المحصول الثاني في البلاد، اذ ارتفعت المساحة المخصصة لزراعته الى ٢٠٥ آلاف هكتار، بزيادة قدرها ١٠ آلاف هكتار عن الموسم الحالي التي انتجت محصولا قياسيا بلغ نحو ٦٤٥ ألف طن.

– بلغت كمية القطن المسوقة حتى تاريخ ١٩٩٣/١٢/٥ في حدود ٥٩٠ ألف طن، ومن المنتظر ان تكون الكميات المسوقة النهائية اكثر من ٦٠٠ ألف طن.

– بلغت كمية القطن المصدرة خلال العام حوالي ١٧٥ ألف طن.

– حدد المجلس الاعلى الزراعي سعر شراء محصول القطن من المنتجين حسب فترات تسليم المحصول وفق ما يلي:

٢١ ليرة سورية للاقطان المسلمة من ١٩٩٣/١١/١٥ .

١٩ ليرة سورية للاقطان المسلمة من ١١/١٦ حتى ١٩٩٣/١١/٣٠ .

١٥ ليرة سورية للاقطان المسلمة من ١٩٩٣/١٢/١.

– ومن المعروف ان المجلس الزراعي الاعلى يحدد سنويا اسعار المحاصيل الرئيسية التي تلتزم مؤسسات القطاع العام بتسويقها، وذلك استنادا الى تكاليف الانتاج مع هامش ربح مناسب لتشجيع زراعة هذه المحاصيل وهي، القطن، القمح، الشعير، الحمص، العدس، الذرة الصفراء، الشوندر السكري، التبغ، الفول السوداني، فول الصويا، عباد الشمس الزيتي، وبنفس الوقت فان الدولة لا تجبر المنتجين بتسويق كامل انتاجهم من خلال مؤسساتها باستثناء القطن والشوندر والتبغ.

– كما يحدد المجلس الزراعي الاعلى اسعار البطاطا، البصل المجفف، الثوم المجفف، البازيلاء، وبندورة العصير، عنب العصير، التفاح، الحليب، البيض، لحم الفروج، وذلك طبقا لدراسة تكاليف الانتاج، وتترك الدولة تجارة هذه المواد حرة، لكن المؤسسات تلتزم بشراء كل ما يعرض عليها من هذه المنتجات بسعر التكلفة، مضافا اليها (١٠٪) هامش ربح.

– حققت سورية لاول مرة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح حيث بلغ الانتاج هذا العام نحو ٢ر٧ مليون طن، ويعتبر هذا الرقم بداية لمرحلة جديدة في زراعة وانتاج الحبوب ستؤدي الى الاستغناء نهائيا عن استيراد القمح وتحقيق فائض كبير للتصدير، يقدر بنحو ٥٠٠ ألف طن، حيث يقدر الاستهلاك المحلي بنحو ٢ر٢ مليون طن.

– بلغ انتاج سورية من الشعير لهذا العام ١ر٣٥٠ مليون طن، و١٠٦ آلاف طن من العدس، وبلغ انتاج

القطن ٦٦٧ ألف طن بزيادة قدرها ١٣٦ ألف طن عن العام السابق.

- يجري العمل على بناء وتركيب ١٣ صومعة حبوب، طاقة كل منها ١٠ آلاف طن، موزعة على مناطق الانتاج الاكثر تسويقا في سورية، كما يجري العمل على بناء ١٥ مستودعا افقيا مسبق الصنع طاقة كل منها ١٥ ألف طن، وذلك لاستخدامها في تخزين الحبوب ومستلزمات التسويق الاخرى.

- وصل حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي نسبة ٢٥ بالمائة من مجمل الاستثمارات المرصودة في الخطة الخمسية السادسة.

- تم خلال العام تخصيص مبلغ ٤٤ مليون دولار امريكي لاستيراد الاسمدة لصالح المؤسسة العامة لتجارة المواد الغذائية والكيميائية لاستيراد ٣٠٠ ألف طن من الاسمدة، تربل سوبر فوسفات، وسلفات البوتاس، ويوريا، من اجل سد احتياجات الموسم الزراعي الشتوي، وسوف يتم تسليم هذه الكميات الى المصرف الزراعي التعاوني الذي يقوم بدوره بتوزيعها على الفلاحين والمزارعين في جميع المحافظات.

- في اطار خطة وزارة الزراعة في انتاج الغراس المثمرة لموسم ١٩٩٣ - ١٩٩٤ تم تخفيض كمية انتاج الغراس الى ١٠ ملايين غرسة بدلا من ١٩ مليون غرسة، منعا لتدوير الغراس لمواسم قادمة، كما ركزت الوزارة على انتاج الاغراس المطعمة والبذرية من الانواع الجيدة الملائمة للبيئة والمناخ، واستطاعت تأمين حاجة القطر من هذه الغراس وتوفير فائض للتصدير.

في مجال الصناعة :

- شهد القطاع الصناعي بفرعيه العام والخاص، وكذلك المشترك خلال الاعوام السابقة تطورا كبيرا من حيث احداث تغيير اساسي في بنية القطاع الصناعي لصالح فروع الصناعات الهندسية، والبتروكيماوية، والاسمنت، بالاضافة الى دخول صناعات جديدة كالحديد، والالمنيوم، والجرارات، وصناعة معدات الانتاج، والات الورش البسيطة.

- ازدادت قيمة الانتاج الصناعي من ٧٥٤٩ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٥ الى ٢٢٠٦٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، ووصلت في نهاية عام ١٩٩٢ الى ٢٨١٨٨ مليون ليرة سورية.

- ارتفع عدد منشآت القطاع الصناعي من ٢٦٠٨٥ منشأة عام ١٩٨٧، الى ٣٢٤٧٤ منشأة عام ١٩٩١، ووصل الى ٣٤٥٣٨ بنهاية عام ١٩٩٢.

- تضاعف رأس المال المستثمر في هذه المنشآت خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من ٤١٥٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٧، الى ١٠٨٢٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٩١، حتى وصل ١٢٧٣٩ مليون ليرة سورية عام١٩٩٢.

- وفي هذا الاطار كان لصدور قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الاثر الكبير في تشجيع

الاستثمار الصناعي في سورية وتنشيط فعاليته حيث بلغ عدد المشاريع الصناعية المشمولة باحكام هذا القانون لغاية ١٩٩٢، ٣١١ مشروعا تقدر كلفتها الاستثمارية بحدود ٤٥٦٨٦ مليون ليرة سورية، وبلغ عددها لغاية ١٩٩٣، ٣٩٦ مشروعا تقدر كلفتها ٦٠٧٤٢ مليون ليرة سورية، وقد احتلت المشاريع الغذائية المرتبة الاولى من حيث عددها، حيث بلغ عددها ١٤٨ مشروعا والصناعات النسيجية المرتبة الثانية حيث بلغ عددها ٦٣ مشروعا ثم الصناعات الكيماوية التي بلغ عددها ٥٨ مشروعا.

– وفي مجال تصنيع الدواء اصبح عدد الادوية المصنعة في سورية ١٣٨٢ دواء تغطي حوالي ٧٠٪ من متطلبات المواطنين الدوائية وبنوعية تتطور باستمرار، وبلغ عدد مؤسسات الادوية ٤٠ مؤسسة تتقيد بالشروط والضوابط التي وضعتها اللجنة الفنية في وزارة الصحة وتسعى الدولة الى تشجيع المستثمرين في هذا المجال

– بحث مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/١/٢١ اوضاع شركات القطاع العام الصناعي والاجراءات المتخذة للنهوض بها وتمكينها من تنفيذ الخطة الانتاجية المقررة، واكد السيد رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة تعمل من خلال برنامج عمل يومي لمعالجة اوضاع شركات القطاع العام الصناعي، وبحث سبل تجاوز الاختناقات التي تعيق تنفيذ الخطط الانتاجية المقررة وتلبية احتياجات الاسواق الداخلية باسعار مناسبة وتوفير فائض للتصدير بريعية مناسبة.

– اصدر مجلس الوزراء تعميما بتاريخ ١٩٩٣/١/٣ اكد فيه على ضرورة قيام مؤسسات القطاع العام المنتجة لسلع التصدير او المؤسسة المصدرة لسلعها، بايداع مكتب التصدير لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية النموذج الخاص بتحديد مواصفات السلع الفيزيائية والكيميائية وطرق التعبئة والتغليف ووسائل النقل وطاقاتها.

– عقدت بتاريخ ١٩٩٣/٤/٦ اعمال الندوة القومية لصناعة الجرارات والآلات الزراعية التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الصناعة السورية ومشاركة احدى عشرة دولة عربية وعدد من الهيئات والمنظمات العربية والاقليمية.

– تم خلال العام انشاء مجلس علمي للصناعات الدوائية يهدف الى تغطية السوق السورية بالدواء والحد من الاستيراد ضمن خارطة دوائية متكاملة، وتجري في الوقت الحاضر مفاوضات لتسويق الدواء السوري في بعض دول الخليج ودول الاتحاد السوفييتي.

قطاع النفط والغاز :

– تواصلت جهود الدولة خلال العام في استكشاف ابار جديدة في حقول النفط والعمل على تطوير الانتاج في هذه الحقول، وتنفيذا لذلك فقد وضعت في العمل بتاريخ ١٩٩٣/٧/١١ الحفارة الكبيرة ذات

التقنية العالية التي استوردت لهذا الغرض، لاول مرة في سورية، وستقوم هذه الحفارة بالحفر العميق في مناطق متعددة في سورية للتنقيب عن النفط والغاز باعمال تصل الى ثمانية آلاف متر، ومن المتوقع ان تساهم بشكل ايجابي بالكشف عن النفط في الطبقات الجيولوجية العميقة، وبالتالي تحقيق المزيد من الانتاج.

– بلغ انتاج النفط في سورية حوالي ٥٠٠ – ٥٥٠ ألف برميل يوميا، من النوعين الخفيف والثقيل، يكرر نصفه داخل سورية ويصدر الباقي من اجل استرداد الكلفة، ويتوقع ان يصل الانتاج السوري من النفط الى نحو ٦٠٠ ألف برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٤، وذلك بعد استغلال حقول النفط والغاز المكتشفة حديثا، واهمها حقل المالح الذي ينتج نحو ٢٠ ألف برميل يوميا.

– في اطار التعاون المصري – السوري في مجال النفط والثروة المعدنية قامت الشركة المصرية للتنقيب عن النفط بحفر آبار نفط جديدة في محافظة دير الزور شمال شرق سورية، وصرح رئيس الفرقة المصرية ان الحفار الاول بدأ بحفر اربع عشرة بئرا بمتوسط عمق ٣٢٠٠ متر، بينما قام الحفار الثاني بحفر سبع آبار عميقة بمتوسط ٣٩٠٠ متر.

– يجري العمل في سورية على تحويل محطات توليد الكهرباء من العمل بالفيول الى الغاز مما سيؤدي الى زيادة الصادرات النفطية.

– تخلت شركة ريبسول الاسبانية للتنقيب عن النفط عن نصيبها في امتياز للتنقيب في وسط سورية، كما انسحبت شركة اتلانتيك ريتشفيلد الامريكية من مشروع مشترك مع شركة ماراثون الامريكية في امتياز تدمر، بسبب عدم تحقيق اي نجاح بعد حفر خمس آبار.

– ابدى مكتب النفط الاستعداد لمناقشة اي مقترحات استثمارية تتعلق بالمساهمة في مشاريع نقل مشتقات ومنتجات النفط داخليا، وكذلك لانشاء اسطول سوري لناقلات النفط.

– اكد وزير النفط على ضرورة الاسراع في عملية زيادة الضغط في آبار حقل عمر والثيم والغربة في شرق سورية، من اجل زيادة انتاجها من النفط الخفيف باستخدام تقنية حقن المياه في الطبقات المنتجة.

– ويذكر ان حقل عمر الذي كان يعتبر الحقل الرئيسي لانتاج الخام الخفيف قد تعرض الى تراجع ملموس في الانتاج بسبب انخفاض الضغط فيه، حيث انخفض الانتاج من ١٠٠ ألف برميل يوميا الى اقل من ٢٠ ألف برميل يوميا.

– تظهر الدراسات والمسوح التي اجريت في سورية ان هناك اكثر من ٧٠٠ تركيب جيولوجي يمكن العثور على المواد الهيدروكربونية فيها، تم الحفر في ٢٤٠ من هذه التراكيب وعثر على النفط بكميات تجارية في ١٠٧ منها، وعلى هذا، فان الامكانيات متوفرة لزيادة انتاج النفط عن معدله الحالي البالغ ٥٨٠ ألف برميل يوميا.

– يجري اعداد الخطط لتطوير مصفاتي حمص وبانياس وزيادة طاقاتهما من ١٢٠ ألف برميل يوميا لكل منهما، وجعلهما تكرران جميع انواع الخامات المنتجة محليا، وذلك في مشروع تزيد قيمته عن ١ مليار دولار.

– لا تزال سورية تستورد وقود الديزل لان المصفاتين السابقتين تنتجان ٣٫٦ مليون طن من الديزل سنويا، في حين ان حجم الطلب المحلي يبلغ ٤ ملايين طن، كما تستورد الغاز المسال لسد الفجوة بين الاستهلاك المحلي البالغ ٤٠٠ ألف طن والانتاج البالغ ٣٠ ألف طن.

– نظرا لتزايد المشاريع التي تعتمد على استهلاك الغاز في سورية وخاصة مشاريع محطات توليد الطاقة الكهربائية، وضعت الشركة السورية للنفط الخطط اللازمة لتطوير مصادر الغاز الطبيعي والعمل على استكشاف حقول جديدة وتطويرها، ومن اهم المشاريع الغازية مشروع تطوير واستثمار غاز المنطقة الوسطى، في منطقة تدمر، الذي يهدف الى انتاج ستة ملايين متر مكعب من الغاز يوميا، وايصال الغاز الى مراكز الاستهلاك المختلفة، ومن المنتظر ان يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين تنتهي الاولى منه عام ١٩٩٥، حيث سيتم انتاج ٣ ملايين متر مكعب يوميا، والمرحلة الثانية وتنتهي عام ١٩٩٦، كما وان مشروعا اخر بدىء بتنفيذه هو مشروع نقل غاز حقل عودة في الرميلان الى محطات توليد الطاقة الكهربائية في موقع السويدية.

– وقعت الشركة السورية للنفط وشركة اندستريال اكسبورت الرومانية عقدا بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣ لتوسيع معمل غاز الجبسة، وتمديد الانابيب الناقلة للغاز المعالج في المعمل الى حمص، وحددت مدة تنفيذ المشروع ١٨ شهرا، وبكلفة مقدارها ٤٦ مليون دولار تقريبا، كما يقوم معمل الغاز الحر بالجبسة بتكرير ١٫٧ مليون متر مكعب من الغاز يوميا، وينتج ٣٠ طنا من الغاز المنزلي، و٢٥ طنا من السوائل الهيدروكربونية، و٣٠ طنا من الكبريت.

قطاع الكهرباء :

– تم الترخيص لشركة مشتركة جديدة لانتاج وتوليد الطاقة الكهربائية (قطاع خاص مع قطاع عام) حيث تساهم الدولة بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال، في حين يسدد المساهمون السوريون نسبة ٧٥ ٪، وستقوم الشركة بتوريد مجموعات توليد بطاقة تعادل ٨٢ ميغاواط، تبلغ كلفتها حوالي ٤٠ مليون دولار امريكي.

– ابرمت المؤسسة العامة للكهرباء عقدين مع شركة فيات الايطالية، الاول لانشاء محطة توليد كهربائية مؤلفة من مجموعتين غازيتين استطاعة كل منها ١٢٠ ميغاواط، في محطة تشرين بكلفة اجمالية تصل الى ٧٤ مليون دولار، و٦٠ مليون ليرة سورية، والثاني لانشاء محطة توليد مؤلفة من ثلاث مجموعات

غازية في موقع الناصرية، استطاعة كل منها ١٢٨ ميغاواط، وبكلفة اجمالية تصل الى ١٢١ مليون دولار، و٢٠٠ مليون ليرة سورية، ومن المتوقع ان توضع المجموعتان قيد الخدمة في نهاية عام ١٩٩٤.

– اجرت المؤسسة العامة للكهرباء ايضا مفاوضات مع شركات اخرى لانشاء محطة توليد جديدة مؤلفة من عدة مجموعات غازية في منطقة حوران (زيزون) استطاعة كل منها ٣٠٠ ميغاواط.

– في اطار مساعي الحكومة السورية لمعالجة وضع الطاقة الكهربائية والنقص الكبير في التيار الكهربائي، بدأت في مطلع العام احدى مجموعتي محطة تشرين الحرارية الانتاج بطاقة قدرها ٢٠٠ ميغاواط لتغطية حاجة مدينة دمشق من الكهرباء، بما يقلل ساعات التقنين التي بدأت بالظهور في السنوات الاخيرة، بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي الناتج عن الزيادة في عدد السكان، وتوسع النشاط الصناعي، وارتفاع عدد المؤسسات الانتاجية المؤسسة بموجب قانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار، اضافة الى انخفاض انتاج الكهرباء في سد الفرات بسبب انخفاض معدل المياه المصرفة من تركيا.

قطاع السياحة :

– قدرت وزارة السياحة السورية ان يرتفع عدد السياح القادمين الى سورية خلال العام ١٩٩٣ الى ما يقارب مليوني سائح، وجاءت هذه التوقعات في اعقاب الدخل السياحي الذي تحقق في العام ١٩٩٢ والذي قدر بنحو ٥٥٠ مليون دولار، وطبقا للاحصائيات، فان نسبة عدد السياح الذين زاروا سورية خلال عام ١٩٩٢ ارتفعت بمعدل ١١ بالمائة عما كانت عليه في عام ١٩٩١.

– بين وزير السياحة السورية ان التطور السياحي في سورية يزداد بنسبة ١٨ و٢٠ بالمائة سنويا، وان المعاناة من عدم اكتمال البنية السياحية التحتية والمتضمنة الفنادق والمطاعم في طريقها الى الحل بعد تشجيع المستثمرين السوريين والعرب على اقامة المنشآت السياحية، وترخيص اكثر من ١٤ فندقا خلال عام١٩٩٢.

– دعت جمعية مكاتب السياحة والسفر الى زيادة عدد الفنادق وخاصة من الدرجتين الثانية والثالث التي ستؤدي الى تحقيق منافسة بالاسعار وبالتالي تخفيضها، وذكرت الجمعية ان غلاء اسعار المبيت في الفنادق بفارق ملحوظ مع اسعار الدول المجاورة بسبب عدم توحيد سعر صرف الدولار يؤدي الى جذب السياح الى الدول التي تنافس سورية سياحيا.

– اتفقت سورية والكويت خلال اجتماعات اللجنة العليا السورية – الكويتية المشتركة – كما ذكر سابقا – على بناء فندق من درجة خمسة نجوم في دمشق بتمويل كويتي.

– وقعت سورية ولبنان والاردن على برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون السياحي بين الدول الثلاث، ويتضمن البرنامج خطة مشتركة للدعاية والترويج واصدار المطبوعات والمواد الاعلامية السياحية واقامة المعارض

المشتركة.

- بلغ عدد التراخيص الممنوحة لانشاء فنادق من فئة ٣ نجوم واكثر وفي مختلف المدن السورية ٢٠ ترخيصا، وتشير الاحصاءات انه يوجد في سورية حوالي ٧٠ ألف سرير، ويجري العمل للوصول بهذا الرقم الى ١٠٠ ألف سرير عام ١٩٩٣.

- اصدرت وزارة السياحة قرارا حددت بموجبه اجور المبيت للنزلاء السوريين في الفنادق السورية بكافة مستويات تصنيفها.

سوق الاوراق المالية :

- انتهت اللجنة الفنية المشكلة بقرار من مجلس الوزراء والتي تضم ممثلين عن رئاسة مجلس الوزراء، ووزارات المالية والاقتصاد، والصناعة، والزراعة، والتموين، واتحاد غرف التجارة، من وضع نص مشروع قانون انشاء سوق الاوراق المالية في سورية. يحدد المشروع شروط انشاء السوق وهيكليتها الادارية واهدافها ورأسمالها ومواردها وكيفية عملها والشركات والجمعيات الاعضاء فيها اضافة الى نسبة العمولات والوسطاء.

- وتهدف السوق الى ايجاد الاطار القانوني المناسب لبيع وشراء اسهم الشركات المساهمة، تسهيل وتنظيم ومراقبة العمليات المالية الناجمة عن انشاء عدد من شركات الاستثمار المختلطة، وتوجيه جزء هام من الموارد المالية والفوائض النقدية المتاحة لدى الافراد والمؤسسات لتوظيفها في المشاريع الانمائية.

احداث سياسية :

- قام السيد الرئيس حافظ الاسد بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ بزيارة عمل قصيرة الى جمهورية مصر العربية اجرى خلالها مباحثات مع السيد الرئيس محمد حسني مبارك تناولت الاحداث السياسية على الساحة العربية وتطورات عملية السلام في الشرق الاوسط.

- استقبل السيد الرئيس حافظ الاسد خلال العام عددا كبيرا من الامراء والرؤساء والوفود السياسية من الدول العربية والاجنبية، منهم الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية، والسيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان، والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والمستشار الاتحادي لجمهورية النمسا، ووزير خارجية بريطانيا.

- عقد وزراء خارجية دول الطوق العرب اجتماعين في دمشق يومي ٢٧ و١٩٩٣/٣/٢٨ لمواصلة التشاور والتنسيق بشأن اتخاذ موقف عربي موحد ازاء عملية السلام.

- اختتم مجلس وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣٠ في دمشق اجتماعهم الطارىء حيث

بحث خلاله موضوع الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان وانعكاساته السلبية على مسيرة السلام، وتم التأكيد على التضامن العربي ولا سيما تجاه المأساة التي يواجهها لبنان وشعبه وتقديم المساعدة المالية له ودعوة مجلس الامن لالزام اسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ ووقف العدوان.

– بحث السيد الرئيس حافظ الاسد بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤ مع وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية عملية السلام من جوانبها المختلفة بعد الجولات العشر التي انقضت من محادثات السلام، وكذلك العمليات العسكرية الاسرائيلية الاخيرة ضد لبنان، كما جرى تبادل الآراء حول السبل المؤدية الى بعث النشاط في عملية السلام ودفعها الى الامام باتجاه الهدف الموضوع لها وهو تحقيق السلام العادل والشامل.

– عقد السيد الرئيس حافظ الاسد بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٧ مع السيد الرئيس اللبناني ثلاثة اجتماعات، تناولت المباحثات خلالها عملية السلام في الشرق الاوسط والجولة المقبلة من محادثات السلام في واشنطن والتنسيق بين سورية ولبنان مع الاطراف العربية الاخرى، كما جرى تقويم لعملية السلام والمراحل التي قطعتها، واكد الجانبان حرصهما على عملية السلام ودفعها الى الامام .

– اجرى السيد الرئيس حافظ الاسد بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٢ و ١٩٩٣/٨/٢٥ مع امير دولة الكويت جلستي مباحثات، وقد تناول الحديث الاوضاع والتطورات في المنطقة وعلى الساحة العربية ومسائل ذات اهتمام مشترك.

– عقد السيد الرئيس حافظ الاسد وجلالة الملك حسين في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣١ عدة اجتماعات جرى خلالها استعراض الاوضاع في المنطقة وعلى الساحة العربية، كما نوقشت عملية السلام من جوانبها المختلفة في ضوء المستجدات والتطورات المتعلقة بعقد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي.

– عقد الرئيسان حافظ الاسد وحسني مبارك في اللاذقية بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ اجتماعين دار الحديث خلالهما حول عملية السلام في الشرق الاوسط.

– عقد السيد الرئيس حافظ الاسد والملك حسين بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ اجتماعين جرى خلالهما تبادل الرأي والتشاور حول عملية السلام والتطورات الجارية كما جرى تأكيد ضرورة الوصول الى سلام عادل وشامل.

– استقبل السيد الرئيس حافظ الاسد بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٥ وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية نقل خلالها رسالة من الرئيس الامريكي مؤكدا فيها اهتمامه بعملية السلام واستمرار سعي الولايات المتحدة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط، وجرى الحديث حول افضل الطرق لدفع عملية السلام الى الامام كما جرت مناقشة بعض الافكار المتعلقة بدفع عملية السلام على جميع المسارات.

القروض :

حصلت الجمهورية العربية السورية خلال العام على القروض التالية:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة العرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جـهـات التـمـويل العربية:				
صندوق ابو ظبي للتنمية	١٩٩٣	٧٦ مليون	دولار امريكي	محطة كهرباء الزارة
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣/٤/١٤	٣٦ مليون	دينار كويتي	سد تشرين الكهربائي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣/٩/١٠	٨٦,٤ مليون	دولار امريكي	توسيع محطة تشرين الحرارية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣/٩/٢٠	٤٥ مليون	دينار كويتي	محطة كهرباء الناصرية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣/١٢/١٦	١٩ مليون	دينار كويتي	سد تشرين الكهربائي
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣/١٠/٢٥	٦ مليون	دولار امريكي	مصنع الحامض الكبريتي
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	١٩٩٣/١٢/١٣	٦٥ مليون	دولار امريكي	معمل غاز الجبسة
ثانياً: جهات التمويل الأخرى :				
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٩٣	٣٠,٤ مليون	ايكو	سد اللاذقية

٤٠٩ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٩ فرص الاستثمار المتاحة فى القطاعات المختلفة :

اولا: المشاريع المطروحة للقطاع الخاص :

الصناعات الكيماوية :

- البطاريات الجافة.

- البطاريات السائلة .
- الخزف والادوات الخزفية.
- تصنيع فحم الكربيد.
- ورق الجدران لاعمال الديكور.
- الجلود الصناعية (بولي اوريتان وغيره) .
- العوازل المستخدمة في البناء والجدران والاسطحة.
- الشحوم المعدنية.
- تلبيس المعادن - صفائح وغيرها (كهر كيميائيا او بالبلاستيك وغيره).
- الورق المقوى والكرتون.
- الكراسات والدفاتر آليا.
- مواد الدباغة بانواعها (املاح الكروم والمواد الدابغة النباتية).
- المواد الاولية للمنظفات والمبيضات (حمض السلفونيك - ماء الاوكسجين - ماء جافيل).
- المواد المستخدمة في التخدير.
- الغازات السائلة (اوكسجين - استيلين - فريون - كربون - ثاني اوكسيد الازوت).
- سيليكات الصوديوم.
- الفيبر الجلدي.
- ورق الكربون - ورق الحرير.
- تصنيع اشرطة الكاسيت والفيديو.
- المواد اللاصقة بدءا من الفنيل (المونومير).
- الاثاث المنزلي البلاستيكي.
- البلاستيك المقوى بالالياف الزجاجية (الفيبرجلاس) .
- الانابيب البلاستيكية (المرنة والمقواة بالنسيج ذي الالياف الزجاجية) .
- المفاتيح الكهربائية والقواطع .
- زجاج الكريستال الرصاصي .
- العوازل الكهربائية .
- النظارات الشمسية والعدسات .
- السيور والجلود للاغراض الصناعية .
- مواد الصباغة .

- الفخار ومشتقاته آليا.
- صناعة الغليسرين.
- مضادات التجمد.
- المبيدات الحشرية المنزلية والزراعية.
- صناعة علب البطاريات السائلة المطاطية.
- الدهانات الحرارية والمقاومة.
- المنتجات المطاطية.
- الجير الجبصيني والجير المطفأ.
- ثنائي فوسفات الكالسيوم.
- الرخام الصناعي.

الصناعات الغذائية :

- الاعلاف والمركزات العلفية.
- تعبئة وتصنيع الاعشاب الطبية ومستحضراتها.
- حمض الليمون.
- السمن الحيواني.
- صناعة اغذية الاطفال.
- صناعة الحليب المجفف الخاص بالاطفال.

الصناعات الهندسية :

- صناعة الفورمائيا.
- صناعة تيوبات الالمنيوم لتعبئة المراهم والمعاجين وغيرها .
- صناعة تشكيل المعادن بالسكب والحقن .
- صناعة الادوات اليدوية للقطع.
- صناعة الحنفيات والاكواع وغيرها.
- صناعة القوالب المعدنية.
- صناعة آلات ورش النجارة مثل: شله – مجموعة – مثقب – مكبس لا تيه مقشرة – آلات تنعيم وغيرها.
- صناعة آلات تشغيل المعادن مثل: المخارط – المثاقب – المقاشط – الفارزات – مقصات المعادن –

مكابس الهيدروليك والاكسفتريك وغيرها.

- صناعة الآلات المستخدمة في انتاج الاغذية مثل :الات عصر الزيتون - الات الجرش والطحن للحبوب.

- صناعة الالات الخاصة بالنسيج مثل الانوال - الات الحلج - الات التريكو - الات الصر - الات الغزل - وصناعة القطع التبديلية لها.

- صناعة الات الطباعة.

- صناعة الات البناء مثل :الجبالات - الدنابر - الات كسر وطحن الاحجار وتصنيع البلاط والبلوك.

- صناعة الات الصناعات الكيماوية مثل :صناعة الات المنتجات البلاستيكية (حقن - سحب - نفخ وغيرها).

- صناعة الالات الخاصة بشحن البضائع وتفريغها ومعدات النقل داخل المصانع.

- صناعة الات التعبئة والتغليف (السوائل - البودرة - الادوية - الكونسروة - الكاسات - البسكويت - الشوكلاته - السكاكر وغيرها).

- الالات الكاتبة والحاسبة مثل صناعة الكومبيوتر.

- صناعة الات النسخ.

- صناعة ضواغط البرادات والمكيفات.

- صناعة الاوناش والمصاعد الكهربائية والسلالم المتحركة.

- صناعة الحفارات.

- صناعة الات الخياطة.

- صناعة اجهزة اللحام الكهربائية النقطية - المدوزة.

- صناعة انصاف النواقل مثل :الترانزستورات والدارات التكاملية.

- صناعة الخلايا الكهرضوئية (محولات الطاقة الشمسية للطاقة الكهربائية).

- صناعة قطع التبديل والغيار للسيارات.

- صناعة اجهزة القياس والتحكم وتشمل جميع اجهزة القياس الكهربائية مثل :اجهزة قياس الغيار والجهد والاستطاعة والتردد والضجيج وغيره.

- صناعة اجهزة القياس الكيميائية مثل :اجهزة التحليل النوعي والكمي وتحليل السوائل والمغاطس الحرارية - الخلاطات المغناطيسية - المثقلات مقاييس الحموضة والتشرد والصيغة والطيف اللواثي وتحليل الدم - والتحليل المتكامل وغيرها.

- صناعة اجهزة القياسات الكيميائية والبترولية.

- صناعة اجهزة القياسات التكنولوجية المعدنية.

– صناعة الاجهزة الطبية ومعدات الجراحة وطب الاسنان والعيون مثل :اجهزة التصوير فوق الصوتية – اجهزة التصوير الشعاعية – التصوير الطبقي المحوري – اجهزة التخطيط العام قلب واعصاب – اجهزة الليزر الطبية والراديوية والجلدية – اجهزة الموجات فوق الصوتية الصدمية لتحطيم الحصيات الكلوية – اجهزة الانعاش والاسعاف المحمولة وغيرها.

– صناعة الات التصوير.

– صناعة قطع الساعات وخاصة القسم المتحرك الالكتروني.

– صناعة اجهزة تنقية المياه.

الصناعات النسيجية :

– اغزل والنسيج الالي بآلات متطورة.

– التريكو بآلات حديثة .

– غزل العوادم القطنية ونسجها.

– نسيج الجوت لعبوات التعبئة.

– الالبسة الجلدية النسائية والولادية والرجالية.

– كلف الالبسة الجاهزة (اكمار – حشوات – سحابات ..الخ).

ثانيا : المشاريع المتاحة للقطاع المشترك :

الصناعات الكيميائية :

– لحبيبات البلاستيكية من المشتقات النفطية.

– حمض الكبريت ومشتقاته .

– كربونات الصوديوم ومشتقاتها.

– اطارات السيارات.

– المنتجات البتروكيماوية (من الغاز الطبيعي او من المشتقات النفطية).

– صناعة زجاج السيارات.

– الاسمدة والمخصبات للتربة.

الصناعات الهندسية :

– صناعة الانابيب المعدنية المغلفنة لنقل المياه.

- صناعة الانابيب وقطع الوصل من الفونت.
- صناعة المحركات وخاصة ذات الاستطاعة اكبر من ٢ حصان.
- صناعة المولدات ومجموعات التوليد الكهربائية.
- صناعة محولات القدرة الكهربائية.
- صناعة اجهزة الراديو والتلفزيون والمسجلات والهاتف.
- صناعة شاشات التلفزيون الملونة.
- صناعة المحركات الانفجارية.
- صناعة الكابلات النحاسية والالمنيوم.
- المراجل البخارية.
- الخيوط الصوفية.
- الاسمنت الاسود – بورتلاند.
- الاسمنت الابيض.

القطاع الزراعي :

المشاريع المطروحة للقطاع الخاص او المشترك :

مشاريع الانتاج الحيواني :

- اقامة محطة لتربية الابقار وانتاج الحليب واللحوم.
- تسمين العجول.
- محطة لتربية الاغنام وتسمين الخراف في الاراضي الصحراوية المجاورة للانهار.
- انتاج الفروج والبيض.
- اقامة مزارع لانتاج الاصبعيات وتسمين الاسماك.
- اقامة محطات ساحلية لانتاج الاسماك من مياه البحر.
- تربية النحل.

مشاريع الانتاج النباتي :

- انتاج البيوت البلاستيكية المدفأة.
- زراعة النخيل في البادية السورية.
- انتاج الحبوب بالرعي الشتوي.

- استصلاح الاراضي الجبلية وغرسها بالاشجار المثمرة.

مشاريع مستلزمات الانتاج الزراعي :

- تصنيع مخلفات المذابح والمسالخ .
- اقامة خمس وحدات لتصنيع كبسولات القش لتربية وتسمين الاغنام.
- انتاج المخصبات المركزة للنباتات.
- انتاج مستلزمات الري.
- انتاج البذور المحسنة.
- انتاج مستلزمات النحل.

القطاع السياحي :

المشاريع المطروحة للاستثمار العربي والاجنبي بتنفيذ مشترك :

- تجمع سياحي وترفيهي بموقع طارق بن زياد - حلب - منشآت مبيت - فنادق - فيلات - منشآت رياضية.
- تجمع سياحي وترفيهي على ضفاف بحيرة الاسد - منشآت مبيت متنوعة - فنادق - مطاعم - منتزهات - مخيمات.
- منشآت سياحية في رأس البسيط شمال اللاذقية - فنادق - منتزهات - شاليهات - ملاعب رياضية.
- تجمع سياحي في رأس عين هاني باللاذقية - فنادق - موتيلات - ملاعب - العاب مائية - فعاليات ترفيهية وخدمية.
- تجمع سياحي في منطقة عمريت جنوب طرطوس - عمريت الجنوبي - فنادق - شاليهات - مطاعم - نوادي - خدمات شاطيء - فعاليات تجارية سياحية.
- تجمع سياحي في وادي قنديل شمال اللاذقية - فنادق وشاليهات.
- مشروع منطقة الصنوبر - جنوب اللاذقية - توظيفات سياحية مختلفة - مرفأ النزهة.
- تجمع سياحي بمنطقة طرطوس - موتيلات - شاليهات - مطاعم - فندق سياحي من الدرجة الممتازة.
- مشاريع سياحية في نهر الفرات - فنادق عائمة - مطاعم محطات.
- تجمعات سياحية في المناطق الجبلية - وحدات مبيت - مطعم - مخيمات سياحية.

٢٠٤٠٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الطف البركاني لصناعة البلوك الخفيف المفرغ	المؤسسة العامة للجيولوجيا	محافظة السويداء	دراسة جدوى	١٠ر٧ مليون ليرة سورية
تصنيع الانابيب وبلاط المصانع من مصهر البازلت	المؤسسة العامة للجيولوجيا	محافظة السويداء	دراسة جدوى	١٠٣ر٨ مليون ليرة سورية
تصنيع خامات الاسفلت الطبيعي في كفرية	المؤسسة العامة للجيولوجيا	كفرية–اللاذقية	دراسة جدوى	١١ر٧ مليون ليرة سورية ٤٦ر٨ مليون مارك الماني
تصنيع حراريات الدولوميت	المؤسسة العامة للجيولوجيا	قرب مدينة حمص	دراسة جدوى	٦٥ر١٩ مليون ليرة سورية ٤١ر١٢ مليون ليرة سورية بالدولار الامريكي
استثمار وتصنيع الرمال الاسفلتية الطبيعية في البشري	المؤسسة العامة للجيولوجيا	منطقة البشري دير الزور	دراسة جدوى	١٩٨ر١ مليون ليرة سورية
ارواء مساحة ١٠ آلاف هكتار وزراعتها بالمحاصيل الزراعية الشتوية علي نهر الخابور	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	جنوب محافظة الحسكة	دراسة جدوى	١٣٤ مليون ليرة سورية ٣ر٥ مليون دولار امريكي
تطوير اساليب الري لصغار المزارعين في حوض حلب	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	محافظة حلب	دراسة جدوى	٦٥٥٠ مليون ليرة سورية ١٦٤ مليون دولار امريكي
مجمع زراعي في جوسية الخراب	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	جوسية الخراب	دراسة جدوى	٤٠٢ مليون ليرة سورية ١٠ مليون دولار امريكي
تحسين استثمار مياه الخيرات في مناطق مختارة من البادية	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	سورية	دراسة جدوى	٩٩ مليون ليرة سورية ٨٢ مليون ليرة بالنقد الاجنبي
استثمار المياه الجوفية المأمولة في البادية لانتاج الحبوب وتربية الأغنام	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	محافظتا حمص والحسكة	دراسة جدوى	١٧٦٥ مليون ليرة سورية ٤٥ مليون دولار امريكي
ري مساحة ١٣ ألف هكتار في منطقة الرحبة	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	محافظة دير الزور	دراسة جدوى	١٧٤٩ مليون ليرة سورية ٤٤ مليون دولار امريكي
التعاون السوري–الاردني لمنتجات الاغنام بالمنطقة	وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	منطقة حوض الحماد	دراسة جدوى	١٠ر٨ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
الحدودية من حوض الحماد				
تجمعات سياحية في منطقة الصنوبر	وزارة السياحة	جنوب اللاذقية	دراسة جدوى	١٣٦٠ مليون ليرة سورية ١٢٠ مليون دولار مريكي
تجمع سياحي في منطقة وادي قنديل علي البحر الابيض المتوسط	وزارة السياحة	شمال اللاذقية	دراسة جدوى	٢٨٥ مليون ليرة سورية ٢٥ مليون دولار مريكي
مدينة سياحية في منطقة خليج ابن هاني	وزارة السياحة	شمال اللاذقية	دراسة جدوى	١٧٥ مليون ليرة سورية ١٥ مليون دولار مريكي
تجمعات سياحية وترفيهية علي ضفاف بحيرة الاسد	وزارة السياحة	بحيرة الاسد نهر الفرات	دراسة جدوى	١٠٠٠ مليون ليرة سورية ٩٠ مليون دولار امريكي
تجمع سياحي في منطقة عمريت	وزارة السياحة	جنوب طرطوس	دراسة جدوى	١٤٠ مليون ليرة سورية ١٥ مليون دولار امريكي
تجمع سياحي في منطقة بانياس علي ساحل البحر الابيض المتوسط	وزارة السياحة	بين مدينة اللاذقية وطرطوس	دراسة جدوى	٣٥ مليون ليرة سورية ٤ ملايين دولار امريكي
تجمع سياحي في منطقة ام الطيور علي ساحل البحر الابيض المتوسط	وزارة السياحة	شمال اللاذقية	دراسة جدوى	٢٢٥ مليون ليرة سورية ٢٠ مليون دولار امريكي
منتجع درعا علي بئر الياودة	وزارة السياحة	محافظة درعا	دراسة جدوى	٤٠ مليون ليرة سورية ١ر٢ مليون دولار امريكي
تجمع سياحي وترفيهي	وزارة السياحة	حلب	فكرة	٢٥٠ مليون ليرة سورية ٢٢ مليون دولار امريكي
استراحة نبع فاسريا	وزارة السياحة	محافظة ريف دمشق	فكرة	١٤ مليون ليرة سورية
التوظيف السياحي لفندق بارون	وزارة السياحة	حلب	فندق عائم	٣٠ مليون ليرة سورية ٢ مليون دولار امريكي
مجمع سياحي في جزيرة ارواد	وزارة السياحة	جزيرة ارواد	دراسة جدوى	٢٥ مليون ليرة سورية ١ر٥ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مجمع سياحي في مدينة حمص	وزارة السياحة	حمص	دراسة اولية	٢٥ مليون ليرة سورية ٥ر١ مليون دولار امريكي
منتجع السفح	وزارة السياحة	الحسكة	دراسة اولية	٤٠ مليون ليرة سورية ٥ر١ مليون دولار امريكي
منتجع السفيرة	وزارة السياحة	محافظة حلب	دراسة اولية	٦٠ مليون ليرة سورية ٢ مليون دولار امريكي
منتجع الشيخ عيسي	وزارة السياحة	محافظة ادلب	دراسة اولية	٤٠ مليون ليرة سورية ٥ر١ مليون دولار امريكي
منتجع العنمير	وزارة السياحة	محافظة ريف دمشق	دراسة اولية	١٥ مليون ليرة سورية ٥ر٠ مليون دولار امريكي
منتجع ابو رباح	وزارة السياحة	حمص	دراسة اولية	١٧ مليون ليرة سورية ٧ر٠ مليون دولار امريكي
منتجع القسطون	وزارة السياحة	شمال الغاب	دراسة اولية	٣٠ مليون ليرة سورية ٢ر١ مليون دولار امريكي
استراحة نبع رأس العين	وزارة السياحة	محافظة الحسكة	دراسة اولية	٧ ملايين ليرة سورية

٥٠٩ الاستثمارات العربية الوافدة :

لا تتوفر ارقام رسمية عن قيمة مساهمة المستثمرين العرب في المشاريع المحدثة وفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

(١٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٣

استمرت الأزمة الصومالية طيلة العام ، بكل ما فيها من انقسامات بين شمال وجنوب ، وانشقاقات داخلية ، ومواجهات بين الفصائل الصومالية ، ومواجهات أخرى نشبت بين التحالف الوطني الصومالي والقوات الدولية التي دخلت البلاد في العام الماضي لتنفيذ عملية (استعادة الأمل) .

وعلى الصعيد الاقتصادي أدى الصراع الدائر على زيادة تدمير الاقتصاد الصومالي ، وانهيار المؤسسات الرسمية ، وتوقف العلاقات التجارية مع الخارج .

وفي ظل هذه الظروف المأساوية ليس هناك مجال للحديث عن مناخ الاستثمار في الصومال ، وعليه لن نتمكن في هذا الجزء من التقرير للعام الثالث على التوالي التقيد بالبنود النمطية التي يتم سردها في كل عام حول وقائع وأحداث ومستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية ، وسوف نكتفي بسرد ما يلي من أهم مستجدات المناخ السياسي في الصومال خلال عام ١٩٩٣ :

- واصلت القوات المتعددة الجنسية خلال العام بتنفيذ عملية (استعادة الأمل) في الصومال ، ووقف عمليات التخريب والنهب وتنظيم عمليات الامدادات الغذائية ، واقامة آليات لضمان الادارة المحلية وتحقيق المصالحة والسلام في شتى مناطق الصومال .

- بدأت في ١٩٩٣/٣/١٥ في العاصمة الصومالية أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية تحت اشراف الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية بمشاركة ممثلي (١٥) فصيلا صوماليا ومائتي شخصية صومالية بارزة، ثم توقف هذا المؤتمر بسبب مواجهات عسكرية نشبت بين الفصائل العسكرية المتصارعة في مدينة كيسمايو ، ثم استأنف المؤتمر أعماله مرة أخرى في أديس ابابا بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٢ سعيا للتوصل الى اتفاق بين الفصائل الصومالية.

- وفي تطور لاحق اتفقت الوفود الصومالية مبدئيا على تشكيل حكومة مؤقتة بحلول ١٩٩٣/٧/١ .

- اختتم مؤتمر الوفاق الوطني الصومالي أعماله في أديس ابابا بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٨ باتفاق الفصائل المتقاتلة على تشكيل مجلس وطني انتقالي لحكم الصومال خلال العامين القادمين مع تشكيل مجالس اقليمية ومحلية تتمتع بصلاحية ادارة المناطق التابعة لها .

- وافق مجلس الأمن بالاجماع على أن تقود الأمم المتحدة ابتداء من ١٩٩٣/٥/١ أكبر قوة في تاريخها بالصومال (٢٨ الف جندي و ٢٨٠٠ مدني) خلفا لقوات متعددة الجنسية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية.

– بدأت الفصائل الصومالية في وضع خطوات عملية لنزع السلاح ، واقرار السلام واعادة تأهيل الصومال للعودة الى الحياة الطبيعية .

– في ظل هذه الظروف الجديدة ، خاض في تطور مأساوي التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعمه محمد فارح عيديد حربا استمرت أربعة أشهر مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام قتل خلالها الكثيرون من الصوماليين ، وجنود القوات الدولية ، وعمت بذلك الفوضى مرة أخرى ، وعادت المواجهات العسكرية بين الفصائل الصومالية المتصارعة .

– تمكن الرئيس الأثيوبي في نهاية العام من عقد لقاء في أديس ابابا حضره قادة الفصائل الصومالية المتناحرة تم به اجراء مفاوضات باءت بالفشل ، ولم تتمكن من تهيئة أجواء مصالحة بين الأطراف المعنية.

– حددت الولايات المتحدة خلال العام شهر مارس/آذار ١٩٩٤ موعدا أقصى لسحب قواتها العاملة ضمن قوات الأمم المتحدة في الصومال ، وهو تطور من شأنه أن يحدث تغيرا جذريا في محددات الأزمة الصومالية وما ينتج عنها ويشكل بداية لحدوث تقليل في وزن وأهمية البعد الدولي للأزمة بالمقارنة مع ابعادها الداخلية والاقليمية ، وهو ما ينسحب بدوره للتأثير على علاقات القوى بين الأطراف الصومالية المتحاربة.

(١١)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية العراق
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية العراق
لعام ١٩٩٣

واصلت حكومة العراق خلال العام جهودها في اعادة بناء ما دمرته الحرب، حيث تم اصلاح معظم المنشآت الانتاجية والنفطية ومحطات الكهرباء والمعامل وخطوط المواصلات، والجسور والسدود. كما استمرت الدولة في سعيها بتشجيع وتوسيع دور القطاع الخاص، خاصة القطاع الزراعي، بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية العامة للقطر.

وفيما يلي تفصيل لاهم المستجدات التي شهدها هذا العام :

١٠١١ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال هذا العام العديد من التشريعات، والاجراءات الحكومية التي استهدفت عددا من التشريعات والاجراءات لتنظيم بعض القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بمناخ الاستثمار وفيما يلي ملخص بأهمها:

– على صعيد القطاع الزراعي، قرر مجلس قيادة الثورة بقراره رقم ٦٧ والمؤرخ ١٩٩٣/٤/١٤ اصدار قانون وزارة الزراعة رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ لغرض تحقيق التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وزيادة الانتاجية وصولا الى الاكتفاء الذاتي ونشر اساليب الزراعة الحديثة واجراء وتطبيق البحوث الزراعية.

كما أصدر مجلس قيادة الثورة بقراره رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ قانون وزارة الري رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ من اجل تنمية وتطوير الموارد المائية والاستخدام الامثل للمياه ودراسة وتصميم وانشاء السدود ومشاريع الري واستصلاح الاراضي.

– اما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد اصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٣ القاضي بتعديل قانون العقوبات رقم م١١١ لسنة ١٩٦٩ بغية تشديد العقوبة المفروضة على مرتكبي جرائم تزييف أو تقليد العملة أو اوراق النقد والسندات المالية أو التعامل بها أو ترويجها أو حيازة ادوات تقليدها..

وبتاريخ ١٩٩٣/٥/٤ اصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم (٧٩) والذي يقضي بسحب الورقة النقدية من فئة الـ (٢٥) خمسة وعشرين دينارا (الطبعة الدولية) التي تحمل الرمز (خ ع) من التداول.

كما اصدر البنك المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة (ربع دينار) * استنادا الى احكام المادة الخامسة والثلاثين من قانونه رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦.

---

* الدينار العراقي يعادل ٣٫١٨٨ دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٩ اصدر البنك المركزي كذلك التعديل رقم (١٦) لتعليمات الرقابة على التحويل الخارجي وقد تقرر بموجبه الموافقة على قيام العراقيين غير المقيمين بسحب مبالغ من حساباتهم غير المقيمة من قبلهم مباشرة أو من قبل وكلائهم وبحدود (٥٠) الف دينار سنويا على ان يتم السحب من قبل الوكيل لاغراض مصاريف معيشة عائلة الموكل المكلف باعالتهم شرعا بعد ان يتم التأكد من نفاذ الوكالة ومطابقتها للتعليمات المرعية.

واتخذت الاجراءات اللازمة لانشاء شركة المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية ومزاولتها لاعمالها، والتي تعتبر اول مؤسسة مالية تستند في معاملاتها المصرفية الى الشريعة الاسلامية وقد انشئت هذه المؤسسة لغرض توجيه المدخرات والسيولة الفائضة ولتسهم بطريقتها الخاصة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

- وقع العراق والجزائر بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٧ محضر اجتماع مشترك بين البلدين يخدم النظامين التربويين في البلدين الشقيقين وكذلك التعليم العالي والبحث العلمي فيهما.
- وقع العراق والسودان اتفاقية للتعاون المشترك في المجالات الفنية والادارية.

٢٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

- لم يعلن خلال العام عن مثل هذه الاتفاقيات.

٣٠١١ وقائع واحداث :

- شهد العام العديد من الوقائع والاحداث على الصعيد الاقتصادي يتلخص اهمها فيما يلي :

الحظر الاقتصادي :

- استمر خلال العام الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وادى رفض الحكومة العراقية قبول قرار مجلس الامن القاضي ببيع كميات محدودة من النفط العراقي، اضافة الى صعوبة الحصول على العملة الصعبة خارج القنوات العادية، ادى ذلك الى اعاقة عمليات الاصلاح الاقتصادي وخفض الانتاج، الا ان مستوى العملات الصعبة المحدود ومخزون ما قبل الحرب من بعض السلع والمواد، ووجود عدد كبير من العراقيين التقنيين والحرفيين، مكن العراق من اصلاح الضرر الذي اصاب البنية التحتية في القطر خلال الحرب.

الاداء الاقتصادي :

– اعلن العراق ان خسائره بسبب حظر الامم المتحدة على صادرات البترول جاوز مبلغ ٥٥ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٢، كما انه يتكبد خسائر سنوية تقدر بنحو نصف مليار دولار نتيجة توقف الخطوط الجوية العراقية عن العمل.

– ارتفعت خلال العام نسبة البطالة الى نحو ٥٠٪، وانخفضت الاجور الى ادنى حد لها، كما بلغ معدل التضخم السنوي نحو ١٠٠٠٪.

– قررت الحكومة العراقية تسهيل عملية استيراد السلع الاستهلاكية وزيادة عدد السلع المدعومة في محاولة لوقف موجة زيادة الاسعار، وتسمح هذه الاجراءات باستيراد ١٧ مادة جديدة من دون تحويل خارجي وعدم خضوعها للرسوم الجمركية او ضريبة الدفاع الوطني، وسمحت الحكومة ايضا باستيراد مواد تدخل في اطار الصناعة وقطاع الخدمات لكن على اساس خضوعها لقانون الجمارك، وكان قد سبق منع استيراد ١٥٠ سلعة اعتبرت من الكماليات في نهاية عام ١٩٩٢.

– سجل الدينار العراقي انخفاضا كبيرا مقابل الدولار حيث عبر مستوى المائة دينار مقابل الدولار الواحد في حين يبلغ سعر الصرف الرسمي الذي لم يتغير منذ ما قبل ازمة الخليج ٣٫١٨٨ دولار للدينار.

التخصيص :

– قرر مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢١ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ تحويل المصانع التابعة للدولة الى شركات عامة مساهمة تحتفظ الدولة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمال كل شركة.

– بدأت وزارة الصناعة والمعادن العراقية في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ برنامجا لتخصيص المصانع بهدف امتصاص الفائض من السيولة لدى المواطنين وتوجيهه نحو الاستثمار.

سوق الاوراق المالية :

– بدأ خلال العام تداول اسهم مصنعين لانتاج الاسمنت والطابوق في سوق بغداد للاوراق المالية، وكان الاقبال شديدا على شرائها.

القطاع الصناعي والكهرباء :

– تم خلال العام انجاز الخط الانتاجي الاول من معمل اسمنت كربلاء بطاقة مليون طن من الاسمنت المقاوم سنويا.

– تم في بداية شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ افتتاح اول مشروع عراقي لانتاج سماد السوبرفوسفات الاحادي والثلاثي بكلفة ٢٢ مليون دينار.

– افتتح خلال العام معمل حليب الاطفال وكذلك منشأة الفاو العامة لصناعة القوالب، وكذلك مصنع البان القادسية بانتاج ٤٥٠ طنا من الحليب شهريا.

– تم في خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٣ اعادة تشغيل معمل طابوق النصر في محافظة واسط بطاقة انتاجية قدرها ١ر٢ مليون طابوقة شهريا، كما تم في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ تشغيل ثلاثة خطوط في معمل طابوق المحاويل في محافظة بابل لتصل طاقته الانتاجية من الطابوق المثقب الى ٢٤٠ ألف طابوقة.

– كما انجزت في الشهر نفسه مديرية ماء ومجاري قضاء اهوار الجبايش في محافظة ذي قار، ثلاثة مجمعات للماء الصالح للشرب بهدف تلافي شحة الماء بعد انجاز نهر عطاء القائد للماء العذب.

– كما تم في محافظة صلاح الدين نصب وتشغيل اربعة مجمعات مائية توزعت في نواحي وقرى المحافظة، وتم في ناحية البطحاء في محافظة ذي قار افتتاح شبكة الماء الصالح للشرب بطول ٦ كلم، كذلك تم افتتاح مجمع مياه الشرب في ناحية القاسم في محافظة بابل بطاقة مليون غالون يوميا، واعيد ايضا تشغيل مشروع ماء كركوك الموصل الذي تبلغ طاقته الكلية ٧٥ مليون غالون ماء يوميا.

– ضمن مشروع الايصالات الكهربائية للاحياء السكنية الجديدة تم خلال العام ايصال التيار الكهربائي لاحياء جديدة في بغداد، حيث تمت تغذية ٨٨٨ دارا سكنية وافادة ٢٥٧٠ قطعة غير مشيدة، كما تم افتتاح شبكتي كهرباء في محافظة ذي قار تخدمان اكثر من ٣٠٠٠ دار سكنية.

– اما بالنسبة للمحافظات فقد تم انجاز الشبكات الكهربائية لسبعة وعشرين حيا سكنيا من اصل ٣٣ حيا في عموم محافظات القطر، اي اصبح بالامكان تزويد ما يعادل ٩٥٪ من مجموع الدور المشمولة بخطة المشروع من الطاقة الكهربائية.

– دمرت الحرب ٧٥٪ من محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق، وتقدر تكاليف اصلاح هذا الدمار بنحو ١٢ مليار دولار وادى الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على العراق الى عدم تمكنه من استيراد قطع الغيار اللازمة لمنشآت الطاقة الا ان الحكومة العراقية اعلنت انه تم استعادة اكثر من ٧٥٪ من طاقة توليد الكهرباء، والتي كانت موجودة قبل حرب الخليج.

القطاع الزراعي :

– من اجل توسيع مساهمة القطاع الخاص في تنمية الثروة الزراعية والحيوانية، تم خلال العام انشاء اربع شركات استثمار خاصة، هي : شركة بغداد لانتاج البذور المصدقة والشتلات برأسمال اسمي ٥ر٢٨ مليون دينار، والشركة العصرية الزراعية للانتاج الحيواني برأسمال اسمي ٣ر١٥مليون دينار، وشركة

الاجيال للاستثمارات الزراعية والحيوانية برأسمال اسمي ٥٠ مليون دينار، وشركة الايمان للانتاج الزراعي والحيواني برأسمال اسمي ١٥٠ مليون دينار.

– انجز في محافظة ديالى خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مشروع مضخات الجيزاني بطول ٩ كم.

– كما انجزت ملاكات شركة الفاو لتنفيذ مشاريع الري التابعة لوزارة الزراعة والري اكثر من ٩٠٪ من اعمال الحفريات الترابية على طول الخمسين كيلومترا المكلفة بها ضمن مشروع وفاء القائد الخاص بايصال الماء العذب الى اهالي محافظة البصرة.

– وتم في الشهر السابق نفسه انجاز اربع قنوات (مبازل) بطول ٦ كم في محافظة القادسية، وتم انجاز مبزلين في شهر تشرين الاول/اكتوبر بطول ٣ر٦ كيلومتر في نفس المحافظة، كذلك تم في نهاية العام تطهير وري الجداول والمبازل في كافة اقضية ونواحي محافظة صلاح الدين.

– وكذلك تم توسيع وتطهير نهر الزبير في محافظة ميسان والذي تبلغ كلفته ٤٠ مليون دينار، والتي تتضمن رفع مليوني متر مكعب من الكميات الترابية من النهر الذي يبلغ طوله ٢٩ كم وبعرض ٥٠ م.

– تم في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ انجاز مشروع نهر تاج المعارك في مدينة كميت في محافظة ميسان والذي يبلغ طوله ٥ر٣٦ كم، وطاقته الاستيعابية ٤٠٠ مترمكعب، بالثانية، يستخدم لارواء المساحات الزراعية وللتخفيف من ارتفاع مناسيب مياه نهر دجلة، الذي يسهم ايضا في احياء اراضي زراعية في المنطقة تقدر بحدود ٣٠٠ ألف دونم.

القطاع المالي والمصرفي :

– بدأت الحكومة العراقية التي تعاني نقصا حادا في العملات الصعبة في تشجيع المواطنين على ادخار اموالهم بالعملات الاجنبية في بنوك الدولة، ويتخذ البنك المركزي العراقي خطوات لتحرير الصرف الاجنبي وتداولات العملة الصعبة وحيازتها في محاولة لتقليص الطلب على العملات الاجنبية وتعزيز قيمة الدينار، ويسمح القانون الان للعراقيين بالتعامل علنا بالعملات الاجنبية وفتح حسابات بها في البنوك العراقية.

– منح البنك المركزي ٢٨ شركة تراخيص لبيع وشراء العملة الصعبة، ورغم ان هذه الشركات لم تبدأ عملها بعد، فان بدأها في العمل سيكون بمثابة اول اعتراف رسمي بسعر الدينار في السوق السوداء والذي بلغ في نهاية العام نحو ١٤٠ دينارا مقابل الدولار.

– زادت الودائع بالبنوك العراقية خلال الربع الاول من العام بنسبة ١٠٪ بعد الزيادة في اسعار الفائدة.

– اصبح مسموحا للوزارات والادارات الحكومية ابرام صفقات بالعملة الصعبة مع القطاع الخاص، ومن

المتوقع ان يساعد هذا الاجراء القطاع الخاص في الوفاء بمتطلباته الانتاجية.

– اعلنت الحكومة العراقية في الثالث من ايار/مايو ١٩٩٣ سحب عملتها الورقية من فئة ٢٥ دينارا من التداول في الاسواق واعتبار هذه الفئة من الاوراق النقدية الموجودة في خارج البلاد لاغية.

– اصدر البنك المركزي العراقي ورقة نقدية جديدة فئة نصف دينار.

– تم خلال العام توسيع شبكة المصارف العاملة بافتتاح فروع جديدة للمصرف التجاري العراقي، والمصرف الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية، والمصرف الاشتراكي.

– يقدر حجم الارصدة العراقية المجمدة في الخارج بنحو خمسة مليارات دولار امريكي، وقد تمكن العراق خلال العام من الافراج عن بعض هذه الارصدة من المصارف التجارية في كل من سويسرا واسبانيا واليونان والنمسا.

القطاع النفطي :

– تركزت السياسة النفطية العراقية خلال العام على التفاوض مع شركات النفط الاجنبية في شأن احتمالات التنقيب والتطوير في الفترة التي ستعقب رفع العقوبات، كذلك التفاوض مع الامانة العامة للامم المتحدة في شأن بيع كميات محدودة من النفط لمواجهة المتطلبات الانسانية للبلاد.

– تشير التوقعات الى ان العراق ينوي رفع قدرته الانتاجية النفطية من ٣ ملايين برميل يوميا الى ٦ ملايين برميل بحلول نهاية العقد الحالي.

– قدر مصدر في وزارة النفط قيمة الاضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية خلال الحرب بنحو ١ر٩ مليار دولار.

– تقدر احتياطيات النفط العراقية بنحو ١١٠ مليارات برميل.

– تم في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ افتتاح معمل تعبئة الغاز اليدوي في منطقة صدامية القرنة في المنطقة الجنوبية، وتم ايضا في نهاية العام افتتاح المعمل اليدوي لتعبئة الغاز في محافظة النجف، وانجاز مشروع غاز الشطرة السائل في محافظة ذي قار..

– كما تم في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ افتتاح المشروع الريادي لانتاج سائل رغوة اطفاء الحرائق النفطية (رغوين ٢٠١) في مركز البحث والتطوير النفطي، حيث بلغت طاقة هذا المشروع بحدود ٥ر١ مليون لتر وتزداد بزيادة ساعات العمل.

– كما تم في شهر اب/اغسطس ١٩٩٣ افتتاح مشروع ربط المستودعات الوسطى في جزء الرصافة – ديالى بكلفة ٧ر٦ مليون دينار الذي يهدف الى ايصال المنتجات النفطية الى مستودع ديالى عبر مستودع الرصافة بواسطة انبوب طوله ٤ر٥٢ كيلومترا.

- احتفلت بغداد في ١٩٩٣/٦/١ بالذكرى الحادية والعشرين لتأميم قطاع النفط.

قطاع الانشاءات :

- تم خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ اعمار جسر الناصرية الخرساني الذي قدرت اضراره بنسبة ٨٠٪.
- كما تم في نفس الشهر افتتاح جسر العباسيات في النجف، حيث يبلغ طوله ٣٠٠ متر.
- كذلك تم انجاز اعمال تبليط شارع مدخل قضاء الرفاعي بطول ٦٠٠ م وكذاك فرش مجموعة من الشوارع بطبقة من الحصى.
- كما تم في نفس الشهر ايضا انجاز اعمار جسر الناصرية الكونكريتي للمرور السريع الذي يبلغ طوله ٦٠٠ م وعرضه ٢١ م، بكلفة ٨ر٢ مليون دينار، والذي بلغت نسبة الاضرار فيه ٨٥٪.
- وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ تم افتتاح الجسر العائم في محافظة الانبار قضاء القائم البالغ طوله ٣٢٠ م وهو ذو ممرين، وبحمولة ٦٠ طنا.
- وفي شهر اذار/مارس ١٩٩٣ انجز جسر شيخ سعد العائم في محافظة واسط الذي يبلغ طوله ٢٠٤ م وعرضه ٥ر٤ م، وبمقتربات يبلغ طولها ١٠٠ م وبحمولة ٦٠ طنا.
- كما تم في نفس الشهر انجاز جسر حديدي للمشاة على نهر القادسية في محافظة النجف والذي يبلغ طوله ١٠٠ م وبعرض ٤ر٥م.
- كذلك تم في نفس الشهر انجاز جسر سكة القطار عند الكيلو ١٠١ على نهر صدام قرب سوق الشيوخ في محافظة ذي قار بطول يتجاوز ٢٠٠ م.
- اضافة الى انجاز جسر الفارس في محافظة صلاح الدين والذي يبلغ طوله ٩٢ م وعرضه ٨ م وهو يخدم العديد من القرى الفلاحية، كما انجز جسر الكيلومتر ١٥٩ الواقع على نهر صدام في محافظة ذي قار والخاص بمرور القطارات والذي يبلغ طوله ٢١٥ م وعرضه ٨م، وكذلك جسر غرناطة في محافظة التأميم وهو بطول ١٢٠ م ويحتوي على ٦ فضاءات وعرضه ٥ر١٣م.

قطاع النقل والمواصلات :

- تم في اذار/مارس ١٩٩٣ اعادة تشغيل بدالة العشار في محافظة البصرة من خلال توسيع قابلو البدالة ليغطي حاجة المشتركين بالخطوط الداخلية والخارجية.
- اعلن في نهاية العام عن انجاز المراحل الاخيرة من برج صدام للاتصالات الذي يصل ارتفاعه الى ٢٠٣ امتار.

- كما اعلن عن انجاز بدالة ١٤ تموز في بغداد والتي تقدم الخدمة الى ١٨٧٢٥ مشتركا.

قطاع التجارة الخارجية :

اكد العراق ان موانئه اصبحت آمنة وصالحة لاستقبال السفن المحملة بالسلع غير الخاضعة للحظر الدولي المفروض عليه.

- تم خلال العام تفريغ شحنة اول سفينة تجارية تصل ميناء ام قصر منذ ازمة الخليج في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ .
- كما تم تطهير مجرى شط العرب وصار بامكان السفن الوصول الى ميناء المعقل في البصرة المغلق منذ بداية الحرب العراقية الايرانية.
- اعلن وزير التجارة العراقي ان الحصار المفروض على العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات تسبب في خسائر مادية تزيد قيمتها على ٦٠ مليار دولار امريكي.
- اكدت وزارة التجارة العراقية مواصلة العمل بالبطاقة التموينية لدعم المواد الغذائية وتنظيم توزيعها، وذكرت الوزارة ان مواصلة العمل بالبطاقة التموينية يكلفها ٩٠ مليون دولار شهريا.

احداث ووقائع اخرى :

- رفض المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي انهاء تجميد عضوية العراق في صندوق النقد العربي بابوظبي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، وذلك بسبب تراكم المتأخرات المالية المستحقة للصندوقين على العراق والتي بلغت ٢٢٠ مليون دولار، منها ٢٠٠ مليون دولار للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم تجميد العضوية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ .
- توصلت بغداد في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ الى اتفاق مع الامم المتحدة بشأن مراقبة الاسلحة البعيدة المدى وهو خطوة رئيسية على طريق رفع الحظر الاقتصادي على العراق.

احداث سياسية :

- زار عدد من السياسيين العرب والاجانب بغداد خلال العام حيث اجروا مباحثات مع المسئولين العراقيين تناولت مختلف القضايا العربية والدولية.
- شارك العراق خلال العام في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، واجتماعات المنظمات العربية التي انعقدت خلال العام.
- اعلن في ١٩٩٣/١١/٥ عن تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة احمد حسين الخضير.

- قرر مجلس الامن بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٨ استمرار العقوبات الشاملة على العراق.
- اجرى في نهاية العام نائب رئيس الوزراء العراقي محادثات سياسية مع الامين العام لهيئة الامم المتحدة ورئيس مجلس الامن.

القروض :

لم يتم الاعلان خلال العام عن اية قروض قدمت للعراق.

٤٠١١ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١١ امكانيات الاستثمار فى القطاعات المختلفة :

بموجب الخطة الاسترشادية للاستثمار العربي في جمهورية العراق وبموجب قانون الاستثمارات العربية رقم ٤٦ الصادر في عام ١٩٨٨ تتوفر فرص الاستثمار في القطاع الصناعي في المجالات التالية :

في مجال الصناعات الانشائية :

- صناعة احجار الحلى.
- صناعة الرخام.
- صناعة الطابوق الناري.
- صناعة الزجاج الكريستال.
- صناعة عوازل شمعات القدح.
- صناعة اواني منزلية فرفوري.

في مجال الصناعات الكيماوية :

- انتاج الاطارات الزراعية.
- انتاج اسمدة في خور الزبير.
- انتاج المواد السليكونية.
- انتاج الكراتين الورقية.
- انتاج ثاني اكسيد الكربون.
- انتاج الاسمدة الفوسفاتية.

في مجال الصناعات الهندسية :

- انتاج وحدات تصفية المياه.
- اقامة غرف مبردة.
- اقامة وحدة "الديسكات".
- اقامة مصهر للالمنيوم.
- انتاج الكابلات.
- انتاج الانابيب.

في مجال الصناعات الغذائية :

- مركزات محلية.
- انتاج زيت الزيتون.
- انتاج الاعلاف المركزة.
- انتاج المياه المعدنية.

في مجال الصناعات الجلدية :

- انتاج الاحذية الجلدية.

في مجال الصناعات النسيجية :

- تصنيع الغزول القطنية والصوفية.
- تصنيع الغزول التركيبية.
- تصنيع الغزول القطنية المسرجة.
- تصنيع الغزول القطنية والمخلوطة الممشطة.
- تصنيع ابازيم ويوكات ولوازم السراجة.

في مجال الصناعات المعدنية :

- تصنيع ملحقات الهياكل والابواب والشبابيك "الالمنيوم والحديد "وتتضمن اجزاء لربط الزمادات، يدات، كايسات، معدات، براكيتات وغيرها.
- علب معدنية.
- انتاج المكثفات الكهربائية (Condensers).

- ادوات احتياطية متنوعة للسيارات والماكنات.
- تصنيع العدد اليدوية الزراعية.
- تصنيع الماكنات الانتاجية.
- انتاج الاقفال والكوالين المنزلية.
- تصنيع منتجات امنية وفولاذية وحديدية للتأسيسات الصحية، (منهولات، عكوس، تقاسيم، صمامات) وغيرها.
- انتاج حنفيات المياه ولوازمها.
- مستلزمات المائدة، المطبخ (الملاعق، الشوكات، السكاكين).
- تراكيب انارة الشوارع.
- مضخات المياه.
- ماكنات قص الثيل.
- ساحبات ونافخات الهواء الكهربائية.
- منظمات ومشاعل للسخانات.
- صناعة الانابيب الحديدية الهندسية ومكملاتها (الفلنجات الحديدية، والتقاسيم، والصمامات).
- انتاج العدد والقوالب والتراكيب.

في مجال الصناعات المغذية لصناعة السيارات :

- صناعة النوابض الحلزونية.
- صناعة النوابض الورقية.
- صناعة احزمة نقل القدرة بمختلف انواعها.
- صناعة كراسي الركاب.
- صناعة مكابس المحركات.
- صناعة بطانات اسطوانات المكابس.
- صناعة الصمامات.
- صناعة المسننات.
- صناعة المولدات والمحركات.
- صناعة مقابض اقفال ابواب المركبات.
- صناعة اجزاء منظمة الموقف الفاصل الميكانيكية.

- صناعة الدواليب.
- صناعة الكاردن.
- صناعة التسليك الكهربائي والموصلات الكهربائية.
- صناعة الراديترات.
- صناعة المنقيات.
- صناعة بطانات الموقفات للمركبات.
- صناعة الكاتم (الصلنصات).
- صناعة الرافعات الهيدروليكية وملحقاتها.

في مجال الصناعات الاخرى :

- صناعة انتاج الزوارق.
- صناعة الرابط القيدي.

٢٠٤٠١١ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الطابوق الناري المغنيس	وزارة الصناعة والمعادن	منطقة النهروان	دراسة جدوى	٣٥ر٤ مليون دينار عراقي
مشروع الغزول القطنية الممشطة وخيوط الخياطة	وزارة الصناعة والمعادن	العراق	دراسة جدوى	٤٠ مليون دينار عراقي
مشروع الزجاج المسطح	وزارة الصناعة والمعادن	الرمادي	دراسة جدوى	٤١ مليون دينار عراقي
مشروع الياف وخيوط وحبيبات البوليستر	وزارة الصناعة والمعادن	قضاء المسيب	دراسة جدوى	٧٩ مليون دينار عراقي
مشروع الياف الاكريليك	وزارة الصناعة والمعادن	قضاء المسيب	دراسة جدوى	٤٨ر٢ مليون دينار عراقي
الاستثمار الزراعي في الصحراء الغربية	وزارة الزراعة والري	الكرة – الهبارية	فكرة	٣٩ مليون دينار عراقي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	فكرةالدراسات المتوفرةعن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع المثني	وزارة الزراعة والري	السماوة	دراسة جدوى	٤٢ مليون دينار عراقي
تطوير وحدة الازمرة في مصنعي الدورة	وزارة النفط	بغداد	دراسة جدوى	٦ مليون دينار عراقي
تطوير وحدة الازمرة في مجمع صلاح الدين	وزارة النفط	بيجي	دراسة جدوى	٩ر٦ مليون دينار عراقي
تطوير وحدة تقطير فراغي ووحدة للتكسير ووحدة لتكسير اللزوجة	وزارة النفط	بيجي	دراسة جدوى	٣٢٠ مليون دولار امريكي
تطوير وحدة تكسير ووحدة ازمرة في مصفي البصرة	وزارة النفط	البصرة	دراسة جدوى	غ.م
معاملة النفط الرطب في المناطق الشمالية والجنوبية من القطر	وزارة النفط	كركوك والبصرة	تحت الدراسة	٤٢ر٥ مليون دينار عراقي
تطوير حقن الماء	وزارة النفط	الكرمة والرميلة	تحت الدراسة	٣١ر٦ مليون دينار عراقي
زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام والمنتجات النفطية	وزارة النفط	مواقع مختلفة	فكرة	١٩٠ مليون دينار عراقي
منشآت تصدير المنتجات النفطية في خور الزبير	وزارة النفط	خور الزبير والشهبة	دراسة جدوى	١٣٨ مليون دينار عراقي
صناعة رؤوس الابار النفطية وانابيب البطانات وأنابيب الجريات	وزارة النفط	مواقع مختلفة	فكرة	غ.م
تصنيع دهن البريك	وزارة النفط	الدورة	فكرة	غ.م
تصنيع المواد الكيماوية المستعملة في صناعة النفط	وزارة النفط	مواقع مختلفة	فكرة	غ.م

غ. م = غيرمحدد

٥٠١١ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم الاعلان خلال العام عن اية تراخيص منحت لمستثمرين عرب في جمهورية العراق.

(١٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
سلطنة عمان
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
سلطنة عمان
لعام ١٩٩٣

تواصلت خلال العام عملية نشر المشاريع الاقتصادية في ارجاء السلطنة المختلفة ونفذت مقررات الخطة والموازنة رغم الصعاب التي طرحها انخفاض اسعار النفط على اقتصاديات جميع الدول المنتجة للنفط ومنها السلطنة، كما تم خلال العام اجراء اول تعداد عام وطني شامل للسكان والمساكن والمنشآت، كذلك تم في اطار الخصخصة تحويل اصول حكومية في مؤسسات القطاع العام الى ملكية القطاع الخاص.
وعلى المستوى السياسي عززت السلطنة علاقاتها الاقليمية بجيرانها في اقليم الخليج وشبه الجزيرة العربية، وتم في هذا الاطار توقيع عقد ترسيم الخط الحدودي بين السلطنة والجمهورية اليمنية.
وفيما يلي اهم ما سجله العام من مستجدات :

١٠١٢ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام صدور العديد من التشريعات وتبني العديد من الاجراءات المتعلقة بمناخ الاستثمار، وفيما يلي موجز بأهمها :

– على صعيد تنظيم علاقات العمل والضمانات الاجتماعية صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١١ المتعلق بكيفية أثبات العجز غير المهني والوفاة ويقضي القرار بان أي عجز يحدث قبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو قبل بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ويستحيل معه كسب ثلث الاجر يعتبر عجزا غير مهني، ويوجب القرار على صاحب العمل التقدم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب لاثبات العجز ودرجته ونوعه الذي تقوم بتحديده لجنة طبية مختصة، ومن جهة أخرى يقضي القرار بان وفاة المؤمن عليه تثبت بشهادة وفاة رسمية أو بأي مستند رسمي آخر يفيد حدوث الوفاة.
كما أصدرت هيئة التدريب المهني القرار رقم ٩٣/١ بتحديد نسبة المساهمة المالية التي يقدمها أصحاب الاعمال في القطاع الخاص عن عام ٩٢ لمشروعات التدريب المهني التي تديرها الهيئة وقد قدرت هذه النسبة بـ ٢٪ لأصحاب الأعمال الذين يبلغ عدد عمالهم من ٢٠– ٤٩ عاملا و ٣٪ لمن يبلغ عدد عمالهم ٥٠ – ٣٠٠ عامل و ٥٪ لمن يبلغ عدد عمالهم بين ٣٠١ – ١٠٠٠ عامل و٦٪ لمن يزيد عدد عمالهم على الف عامل ، ويقضي القرار من جهة أخرى بأن تحتسب المساهمة على أساس مجمل رواتب جميع العمال كما في ٩٢/١٢/٣١ بعد خصم أجور العمال العمانيين.

وبتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٢ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٥٢ بشأن بطاقات العمل للعمال العمانيين العاملين في القطاع الخاص ويعالج القرار مسائل اصدار بطاقات العمل ومدة صلاحياتها وتجديدها والرسوم التي تستحق على اصدارها ولعل الجديد في هذا القرار هو ضرورة حصول العامل على بطاقة عمل يلتزم صاحب العمل بتسليمها اليه واعادتها الى الجهة التي أصدرتها عند انتهاء خدمة العامل لديه.

وصدر كذلك القرار الوزاري رقم ٩٣/٥٩ بتنظيم مكاتب توريد العمال الاجانب ويشترط هذا القرار الحصول على ترخيص لمزاولة أعمال توريد العمال للغير ثم يعدد شروط الحصول على الترخيص والتي من أهمها أن يكون طالب الترخيص عمانيا، كما يوجب القرار أن يكون العقد الذي يبرمه المكتب مع صاحب العمل ثابتا بالكتابة وأن يتضمن البيانات الضرورية مثل عدد العمال المطلوب توريدهم والمهنة والاجر ومدة العمل وعمولة المكتب، ويلزم القرار صاحب المكتب باعادة العمال الى الجهات التي أستقدموا منها اذا ثبت أن مهنتهم مخالفة للمهن المحددة لهم في تصريح العمل أو اذا كانوا معاقين أو مصابين بامراض معدية.

وبتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٣/٣٢ باجراء بعض التعديلات في قانون العمل وبمقتضى هذه التعديلات حظر على أصحاب الاعمال استخدام العمالة غير العمانية قبل الحصول على ترخيص بتشغيلها لديهم. كما لحقت هذه التعديلات العقوبات المقررة على الامتناع عن التعاون مع السلطات المختصة في تقديم التسهيلات او البيانات وكذلك العقوبات الخاصة باستخدام عمال غير عمانيين دون ترخيص او تركهم يعملون لدى الغير وعقوبات عدم تشغيل عمال عمانيين بالنسب التي يحددها الوزير المختص.

– وصدر كذلك القرار الوزاري رقم ٩٣/٣٨ باصدار لائحة صرف معاشات العجز والوفاة الناشئين عن سبب غير مهني ويقضي القرار بان يعمل باحكام هذه اللائحة اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ وتتضمن اللائحة العديد من الاحكام التي تتعلق بملف التأمينات الصحية الذي يلزم صاحب العمل بانشائه، واثبات سن المؤمن عليه وضم مدة الخدمة السابقة واثبات حالات العجز والوفاة لسبب غير مهني وقيمة معاشهما وطلبات صرفهما، كما تعالج اللائحة الاحكام المتعلقة باستحقاق المعاشات وطرق صرفها واخطارات انتهاء الخدمة ومعاشات القصر كما تضمنت اللائحة النماذج اللازمة لتنفيذ الاحكام الواردة فيها.

– كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٥١ بشأن قواعد الترخيص باستقدام عمال غير عمانيين ويقضي هذا القرار بعدم السماح باستجلاب عمالة أجنبية الا في حالات عدم وجود عمالة عمانية أو اذا كان العدد المتوفر منها لا يلبي احتياجات العمل الفعلية، ويقيد القرار عدد العمال غير العمانيين المرخص لهم بالعمل لدى أصحاب الاعمال بالاعداد التالية : ١٥ عاملا للشركات والمؤسسات المسجلة في غرفة تجارة وصناعة عمان بالفئة الرابعة و ٣٠ عاملا للفئة الثالثة و ٦٠ عاملا بالفئة الثانية، كما يجيز القرار لاصحاب

المزارع الخاصة جلب عاملين زراعيين كحد أقصى شريطة أن يكون لصاحب العمل مزرعة قائمة والا يقل دخله الشهري عن ٣٠٠ ريال مع توفر السكن الملائم للعمال غير أنه يجوز الاستثناء من هذا الحد الاقصى في حالة كون المزرعة تجارية وفي حالة الاستغلال للمنفعة الشخصية عندما يثبت أن صاحب المزرعة مؤهل لذلك، ومن ناحية أخرى حظر القرار جلب عمال غير عمانيين للعمل في ١٧ مهنة منها على سبيل المثال صيد وبيع السمك والبحارة ورعي الماشية والطباعة وحفر آبار المياه .... كما يحظر القرار على العمال غير العمانيين البيع خارج المنشآت التي يعملون بها أو البيع بالسيارات في الاسواق العامة والشوارع وأخيرا يجيز القرار الترخيص باستقدام عامل واحد من خدم المنازل ومن في حكمهم وفق الشروط المفصلة في صلب القرار.

– أما فيما يتعلق بتشريعات الاستثمار فقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٣/٥٧ باصدار الاحكام المنظمة للاستثمار الخليجي وبموجب هذه الاحكام يسمح لمواطني دول مجلس التعاون تملك اسهم الشركات المساهمة العامة القائمة المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من رأسمالها وذلك بشرط موافقة الجمعيات العامة لتلك الشركات، كما يسمح لهم بتملك ذات النسبة من اسهم الشركات المساهمة العامة الجديدة، الا اذا كان نشاط الشركة من الانشطة المسموح لمواطني دول مجلس التعاون بمزاولتها وفقا للاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس فتكون النسبة بما لا تزيد عن ٤٩٪ وبشرط أن ينص على ذلك صراحة في عقد التأسيس والنظام الاساسي مع مراعاة أن يكون رئيس مجلس الادارة وثلثا اعضائه من العمانيين. من ناحية أخرى تجيز احكام المرسوم لشركات التضامن وشركات التوصية والشركات المحدودة المسئولية والمساهمة المقفلة المملوكة لعمانيين والتي مضى على تأسيسها خمس سنوات وأصدرت ثلاث ميزانيات مالية سنوية مدققة، تجيز لها أن تتحول الى شركات مساهمة عامة وعلى الشركاء المؤسسين فيها أن يكتتبوا بما لا يقل عن ٣٠٪ ولا يزيد عن ٦٠٪ من رأسمال الشركة المساهمة العامة دون التقيد باحكام قانون الشركات التجارية في هذا الصدد. غير أن الاحكام المنظمة للاستثمار الخليجي تلزم الشركات المساهمة العامة باعداد حسابات نصف سنوية غير مدققة تشمل الميزانية العمومية وكشف الارباح والخسائر والتدفقات النقدية ويتم نشر تلك الحسابات خلال ثلاثة أشهر من انتهاء نصف السنة المالية للشركة.

وبتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٢٦٠ بتعديل القرار الوزاري رقم ٩٠/٥٦ المتعلق باستثمارات شركات التأمين ويوجب القرار الجديد على شركة التأمين أن تكون استثماراتها من الاسهم، في اسهم متداولة في سوق مسقط للاوراق المالية أو في اسواق دولية بما لا يجاوز ٢٠٪ من أسهم أية شركة و ٥٪ اذا كان الاستثمار في شركة تأمين مباشر، واستثناء من شرط التداول يجيز القرار لشركة التأمين الاشتراك في تأسيس شركات مساهمة عمانية عامة أو الاكتتاب في أسهمها بما لا يجاوز ٥٪ من

عدد الاسهم وبما لا يجاوز ٢٠٪ في غير شركات التأمين وبما لا يجاوز ٢٥٪ اذا كان الاشتراك في تأسيس شركة تأمين، وذلك بشرط الموافقة الكتابية لوزير التجارة والصناعة. أما اذا كان استثمار أموال شركة التأمين في الودائع المصرفية الثابتة في البنوك المحلية فلا يجيز القرار رفع النسب المحددة أعلاه كما لا يجوز للشركة تملك أصول مقومة بعملات أجنبية باكثر من ربع الحدود القصوى للاستثمارات المنوه عنها أعلاه، ما لم تحصل على موافقة كتابية من وزير التجارة والصناعة وبشرط الضرورة القصوى.

- أما فيما يخص قطاع التجارة فقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٧٠ الذي يعطي للدائن الحق في اقتضاء عائد مقابل حصول المدين على قرض أو دين تجاري ويتحدد هذا العائد بالسعر المقرر من البنك المركزي العماني، ما لم يتفق الطرفان على سعر أقل من ذلك.

وبتاريخ ١٩٩٣/٣/١٠ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٧٤ بشأن تنظيم البيع بالاسعار المخفضة وقد حظرت بمقتضاه عمليات بيع المتاجر لبضائع مع اجراء تخفيضات عمومية على اسعارها الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة يحدد تاريخ بدء وانتهاء مدة التخفيض، ويوجب القرار على طالب الترخيص تقديم قوائم بالسلع التي يشملها التخفيض واسعار بيعها قبله وبعده، ويلزم القرار أصحاب المحلات بوضع بطاقات تبين أسعار السلع التي يشملها التخفيض وتلك التي لا يشملها، ولا يجيز القرار أن تقل نسبة التخفيض عن ٢٠٪ من الاسعار الاصلية باستثناء المواد الغذائية التي لا يجوز تخفيضها بنسبة تقل عن ١٠٪ من تلك الاسعار، مع ضرورة أن تكون السلع في حالة جيدة وخالية من أية عيوب مع سريان الكفالة والضمان لما بعد البيع، ومن جهة أخرى يحظر القرار اجراء التخفيض لاكثر من مرتين في السنة الواحدة الا في حالات التصفية، على ألا تزيد مدة التخفيضات عن ٣٠ يوما قابلة للتجديد، ولا يجوز الاعلان عن التخفيضات قبل ٥١ يوما من التاريخ المقرر لها.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٧٥ بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين المملوكين بالكامل لمواطني دول المجلس بفتح محلات لتجارة التجزئة في السلطنة وذلك دون الاخلال بأي وضع أفضل لهم، وبالشروط التالية: بالنسبة للشخص الطبيعي: يجب أن يمارس النشاط بنفسه وأن يكون مقيما وله ممارسة اكثر من نشاط بشرط التجانس وفي محل واحد، كما يجب أن يتم التسجيل والترخيص المطلوبين مع حقه في شراء بضائع مثله في ذلك مثل المواطنين الا أنه لا يحق له الاستيراد ولا ممارسة نشاط الوكالات التجارية، أما الشخص الاعتباري فيشترط القرار أن تتم ممارسته للنشاط عن طريق شركات مسجلة ومؤسسة في السلطنة يملك ٥٠٪ من رأسمالها عمانيون، ويجوز لها افتتاح اكثر من فرع بشرط التسجيل والترخيص، كما يحق لها الانتفاع بالحقوق والخدمات اللازمة شأنها في ذلك شأن المواطنين الاعتباريين باستثناء الاستيراد وممارسة نشاط الوكالات التجارية.

وبتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ صدر المرسوم السلطاني رقم ١٩٩٣/١٢ باجراء بعض التعديلات في القانون البحري ولعل أهم ما تضمنته تلك التعديلات هو حظرها لعمليات القطر والارشاد أو الملاحة الساحلية أو اية أعمال بحرية أخرى في البحر الأقليمي للسلطنة الا بترخيص من الجهات البحرية المختصة، بالاضافة الى ذلك فان التعديلات الجديدة لا تجيز بيع السفن الأجنبية الا بعد الحصول مسبقا على ترخيص من السلطة البحرية المختصة، ومن جهة أخرى تشترط، لتسجيل أي سفينة أو وحدة بحرية جديدة البناء تحت العلم العماني أن تكون رسوماتها ومواصفاتها الفنية معتمدة وأن يتم بناؤها تحت اشراف هيئة بحرية معتمدة من السلطنة أما السفينة والوحدات المستعملة فتشترط التعديلات الا يزيد عمرها عن ١٥ عاما وقبل شرائها يجب تقديم المستندات الخاصة بها الى الجهات البحرية المختصة بالسلطنة مشفوعة بتقريرعن حالتها من احدى هيئات الاشراف البحرية المعتمدة يبين مدى صلاحيتها للغرض المشتراة من أجله وتستثنى من ذلك السفن والوحدات الخشبية بدائية الصنع.

وصدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٦٥ باصدار لائحة شهادات الصلاحية لتصدير المواد الغذائية المستخدمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتفويض المديرية العامة للمواصفات والمقاييس باصدار شهادات الصلاحية للمواد الغذائية المصنعة المصدرة الى دول المجلس، كما يلزم القرار المصانع المنتجة للمواد الغذائية التقيد بالمواصفة القياسية الالزامية م ق عم ١٩٨٤/٦١/ م ق خ ١٩٨٤/٢١ الخاصة بالشروط الصحية لمصانع الاغذية العاملين بها.

كما صدرت خلال العام عدة قرارات وزارية باعتماد بعض المواصفات لبعض السلع والمواد، وتبني بعض المواصفات القياسية الأخرى واعتبارها عمانية ملزمة لجميع الجهات المعنية.

وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٣/٦٠ بتعديل بعض الاحكام المنظمة للعلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحلات التجارية والصناعية ويشمل عقود الايجار الخاصة بها ويقضي هذا التعديل بعدم الاعتداد بتلك العقود أمام أية جهة رسمية الا اذا كانت مسجلة، بالاضافة الى دفع غرامة تعادل ثلاثة اضعاف الرسم المقررعلى التسجيل ووجوب اتمام تسجيل العقود ودفع الرسوم المقررة بعد ذلك.

- أما فيما يخص الضرائب والرسوم فقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٢٣ بفرض رسوم جمركية بواقع ٢٥٪ على واردات الاسمنت المشابهة للانتاج المحلي من الاسمنت البورتلاندي وأسمنت آبار النفط وذلك لمدة سنتين اعتبارا من ١٩٩٣/١/١٣.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٢٤ الذي يلزم مؤجري العقارات بتسجيل عقود ايجارهم لدى البلديات المختصة مع التزامهم باداء رسوم تسجيل مقدارها ٣٪ من القيمة الاجمالية لتلك العقود، غير أنه يجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على أن يقوم الأخير بالتسجيل وتحمل رسومه.

وصدر كذلك قرار شرطة عمان السلطانية رقم ٩٣/٢٧ الذي يلزم شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تتمتع بالاعفاء الجمركي بتقديم نسخة من خطاب الاعتماد المستندي الذي يدل على اعفاء البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية، وذلك عند قيامها باستيراد البضائع لغرض تنفيذ المشاريع المعفاة من الرسوم الجمركية.

وبتاريخ ١٩٩٣/٥/١٩ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٤٣ بفرض رسوم جمركية بواقع ١٥٪ على واردات الزيوت النباتية والسمن النباتي لاغراض الطعام والمشابهة للمنتجات المحلية باستثناء المنتج منها في دول مجلس التعاون الخليجي بموجب شهادة منشأ أصولية، غير أن القرار يستثني الزيوت النباتية النصف مصنعة والمستوردة لاغراض صناعية، بالاضافة الى زيوت أخرى وردت بها قائمة أرفقت بالقرار، علما بان هذا القرار يسري لمدة سنتين اعتبارا من تاريخ صدوره المنوه عنه أعلاه.

وصدر أيضا القرار الوزاري رقم ٩٣/١٤٩ الذي يقرر مبلغ عشرة ريالات كرسم انتقال موظفي التوثيق والمصادقات عند استيفائهم لتوقيعات أطراف العقود التجارية.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٦٧ بتحديد رسوم معايرة أجهزة وأدوات الوزن والكيل وقياس الابعاد وذلك وفقا لجداول الرسوم التفصيلية المرفقة بالقرار.

وبتاريخ ١٩٩٣/٩/٨ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٢٠٤ بتحديد رسوم التراخيص والشهادات المتعلقة بالاعمال التجارية والمهنية وذلك وفقا للجداول المفصلة المرفقة بالقرار، وقد وردت ضمن تلك الجداول رسوم تراخيص المكاتب المهنية والاعمال التجارية والشركات المساهمة والمشتركة والسجل التجاري والمخازن العامة وتسجيل فروع الشركات العالمية الأجنبية وتجديدها والوكالات والعلامات التجارية وسجل الاستيراد والتنزيلات وغيرها.

وصدر كذلك المرسوم السلطاني رقم ٩٣/٨٠ بالغاء العمل بالاعفاء الضريبي المقرر للمؤسسات التجارية والصناعية والشركات المملوكة بالكامل للمواطنين العمانيين وبمقتضى هذا المرسوم واعتبارا من ١٩٩٤/١/١ تسري كل من ضريبة الارباح على المؤسسات التجارية والصناعية بالنسبة للمؤسسات التجارية الصناعية التي يملكها أو يستغلها شخص طبيعي عماني بمفرده وكذلك ضريبة الدخل على الشركات بالنسبة للشركات المملوكة بالكامل للمواطنين العمانيين.

كما أصدرت أمانة المجلس البلدي لبلدية مسقط الأمر المحلي رقم ٩٣/٢٦ بتعديل الرسوم المعمول بها في نطاق البلدية ويقضي القرار بان تكون رسوم الفنادق بواقع ٥٪ عن جملة دخل الفندق يتحملها النزلاء والرواد، أما رسوم الملاهي ودور السينما فقد حددت بواقع ١٠٪ من قيمة تذاكر الدخول الى هذه الاماكن ورسوم الالعاب، أما الرسوم الصحية فقد عدلت لتشمل نشاطات المصانع بمختلف أحجامها والمطاعم والمقاهي ومحلات البقالة ومحلات بيع اللحوم والاسماك والدواجن والخضروات والفواكه وصالونات

التجميل ومحلات تنظيف الملابس الآلية وسيارات نقل المياه وذبح الحيوانات بانواعها، وتتراوح هذه الرسوم بين ٢ ريال عماني كحد أدنى و ١٥٠ ريالا كحد أعلى وذلك بالتفصيل الوارد في القرار ذاته.

– وفي مجال الثروة البحرية فقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٤ بتنظيم عمليات صيد وتداول وتسويق اسماك القرش ويمنع القرار القاء أي جزء من اجزاء اسماك القرش أو مخلفاتها في مياه البحر كما يمنع تداول أو تسويق زعانفها منفصلة عن أجسامها، ومن جهة أخرى فان القرار يحظر تصدير تلك الاسماك أو أي جزء منها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المديرية العامة للثروة السمكية.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٩ باضافة نص جديد الى اللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية ويلزم هذا القرار المتعاملين في بيع الثروات المائية الحية في الاسواق بعدم وضعها على الأرض عند عرضها للبيع والالتزام بوضعها في اماكن صحية ونظيفة حسبما تحدده جهات الاختصاص، كما يلزمهم القرار بواجب حفظها في ثلاجات أو صناديق عازلة مبردة بالثلج وغير قابلة للصدأ، بالاضافة الى الالتزام باستعمال معدات نظيفة في تجهيز وتغليف تلك الثروات.

وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٣/٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية وشمل التعديل تشديد العقوبات المقررة لمخالفة أحكامه، كما تضمن تخويل السلطات المختصة بالرقابة على عمليات الصيد والأنشطة المرتبطة بها، تخويلها الحق في الاستعانة بشرطة عمان السلطانية والجهات الحكومية المعنية في سبيل تنفيذ مهامها، كما أعطيت السلطة المختصة الحق في سحب التراخيص وايقاف المخالفين عن العمل، ومنحت كذلك صلاحيات بيع الثروات التي تضبط في المخالفات والتحفظ على سفن الصيد ومعداته وادواته ووسائل نقله المستعملة في المخالفة مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع المخالفات أو الاستمرار فيها وذلك كله في اطار المخالفات المحددة في المرسوم التي تتضمن عقوبتها المصادرة.

– أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة فقد صدر القرار الوزاري رقم ٩١/٣٠٠ بتنظيم استصدار التصاريح البيئية وقد قسم هذا القرار المنشآت الصناعية الى ثلاثة أقسام: منشآت ذات تأثير بسيط على البيئة وأخرى ذات طبيعة خاصة بيئيا وثالثة غير صناعية والزم القرار أصحاب المنشآت بمراجعة الجهات المختصة في وزارة التجارة والصناعة للحصول على التصريح البيئي اللازم كما يلتزم أصحاب تلك المنشآت بتنفيذ أية اشتراطات خاصة لتشغيل منشآتهم وفقا لمستوى التأثير البيئي الناتج عن ذلك التشغيل، ويفرض القرار على المنشآت القائمة تصحيح أوضاعها وتوفيقها مع متطلباته وذلك خلال مدة أقصاها ١٩٩٤/١٠/١٦.

وبتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٢١٩ بتبني نظام براءات الاختراع والنظام الاساسي لمكتب براءات الاختراع لدول الخليج العربية والعمل به في سلطنة عمان اعتبارا من

١٩٩٣/١١/١م.

– وفي مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٢٨ بمنع قطع الاشجار الخضراء وجمع أو نقل الاشجار اليابسة الا بتصريح من الجهات المختصة.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٢٣ المتضمن حظرا على دخول فسائل نخيل التمور ونخيل النارجيل ونخيل الزينة بجميع اجزائها الى البلاد.

٢٠١٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت وصادقت سلطنة عمان خلال العام عددا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع بعض الدول والهيئات العربية وغير العربية تفصيلها فيما يلي:

١٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات عربية:

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٧ التصديق على الاتفاق التجاري والاقتصادي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية التونسية الموقع عليه في مسقط بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٣ التوقيع على اتفاق بين سلطنة عمان والمملكة المغربية حول تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٨ التوقيع على كل من اتفاقية تشكيل اللجنة المشتركة للتعاون والاتفاقية الاطارية للتعاون بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية اليمنية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٨ التوقيع على اتفاقية بين حكومتي سلطنة عمان والكويت لتنظيم خدمات النقل البحري بين البلدين.

٢٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات غير عربية:

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٤ التوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية التركية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٨ التصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة روسيا الاتحادية بشأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وما وراءهما.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤ التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤ التوقيع على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند لتيسير

الاستثمار في مجال صناعات النفط والاسمدة.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ التوقيع في روما على اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الايطالية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٨ التوقيع على اتفاقية حظر استخدام وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة الموقعة في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١١ التوقيع على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى لدى البنك الدولي للانشاء والتعمير بواشنطن.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١١ التوقيع على اتفاقية تنظيم الخدمات الجوية بين حكومة سلطنة عمان وجمهورية بولندا.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١١ التوقيع على اتفاق بين حكومة سلطنة عمان وحكومة رومانيا بشأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وما وراءهما.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣١ التصديق على اتفاق بين حكومة سلطنة عمان وحكومة ماليزيا بشأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وما وراءهما.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣١ التصديق على اتفاق لتنظيم خدمات النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الفلبين.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/١ التصديق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/١ التصديق على اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الايطالية السابق ذكرها.

٣٠١٢ وقائع واحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان باهمها :

الاداء الاقتصادي :

– تشير التقديرات الأولية للنشرة الاحصائية الصادرة عن وزارة التنمية بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٨ الى ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للقطاعات النفطية وغير النفطية قد بلغ ٤٥٥٠ر٣ مليون ريال عماني * لعام ١٩٩٣ مقابل ٤٤٦٤ر٩ مليون ريال عماني لعام ١٩٩٢، بنسبة نمو قدرها ١ر٩ ٪.

---

* الريال العماني يعادل ٣,٨٥٠ دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

– وتوضح النشرة نفسها ان الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات النفطية بمفردها لعام ١٩٩٣ قد بلغ ١٧٢٢ر٩ مليون ريال عماني، مقابل ١٨٧٥ر١ مليون ريال عماني لعام ١٩٩٢، بنسبة انخفاض قدرها ٨ر١٪.

– وسجل الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية لعام ١٩٩٣، ٢٨٢٧ر٣ مليون ريال عماني مقابل ٢٥٨٩ر٨ مليون ريال عماني للعام السابق بنسبة زيادة قدرها ٢ر٩٪.

– ومما يلفت النظر ان قطاع تكرير النفط قد سجل خلال عام ١٩٩٣ نسبة نمو بلغت ٨٦ر٨ ٪ في الناتج المحلي الاجمالي، وجاء بعده من حيث نسبة النمو ، قطاع الكهرباء والماء ٢ر٢٩٪، وقطاع التعدين ٢٧ر٤٪، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة ١٩ر٩٪، وقطاع منتجو الخدمات الحكومية ٠ر٤٪ .

الموازنة العامة :

– قدرت الايرادات العامة المتوقعة لعام ١٩٩٣ بحوالي ١٦٩٨ر٥ مليون ريال عماني بزيادة نسبتها ٧ر٢ بالمائة عن ايرادات السنة الماضية ، وقدر الانفاق العام بحوالي ٢١٣٨ر٥ مليون ريال عماني شاملا الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ومصروفات انتاج النفط والدعم المقدم للقطاع الصناعي والبنوك المتخصصة.

– تشير تقديرات الموازنة العامة ان اجمالي العجز الجاري المتوقع ٣٧٥ر٠ مليون ريال عماني، سوف يتم سد جزء منه من خلال اصدار سندات محلية، واستخدام ارصدة الدولة.

الخطة الاقتصادية :

– ابرزت مصادر مجلس التنمية ان اعتمادات المشروعات المعتمدة في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٩١–١٩٩٥ المعدلة للمشروعات الانمائية التابعة للوزارات المدنية قد بلغت نحو ١٨٧٨ر٩مليون ريال عماني، وان نسبة الالتزامات الموقعة من بداية الخطة وحتى ١٩٩٣/٩/٣٠ قد بلغت نحو ٩٦٠ مليون ريال عماني او ما نسبته ٥١ بالمائة.

في المجالات المالية والمصرفية :

– تشير الاحصاءات الشهرية لوزارة التنمية – المنشورة في ١٩٩٤/٣/١٨ – الى أن الموجودات الاجنبية في البنك المركزي العماني قد انخفضت بنسبة ٨ر٢١٪ في نهاية عام ١٩٩٣ مسجلة ٧٢٠ر١ مليون ريال عماني مقابل ٩٢٠ر٤ مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٢.

– وتوضح نفس الاحصاءات زيادة النقد المتداول في السلطنة الى ٢٥٦ر١ مليون ريال عماني مقارنة مع

٨ر٢٤٥ مليون ريال عماني في نهاية عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٢ على التوالي بزيادة نسبتها ٢ر٤ بالمائة فيما سجل عرض النقد ارتفاعا بنسبة ٣ر٤٪ وبلغ مع نهاية عام ١٩٩٣، ١ر٤٥٠ مليون ريال عماني مقابل ٦ر٤٣١ مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٢ .

- كما سجلت السيولة المحلية ارتفاعا بنسبة ٢ر٣٪ لتصل الى ٥ر١٣١٥ مليون ريال عماني مقابل ١ر١٢٧٤ مليون ريال عماني في نهاية عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٢ على التوالي، فيما سجلت الارقام القياسية لمجموعة من العملات الموزونة بالواردات زيادة بلغت نسبتها ٤ر٣٪ وبلغت ٢ر١٢٦ مليون ريال عماني مقابل ٠ر١٢٢ ريال عماني خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٢ على التوالي.

- وتشير نفس الاحصاءات السابقة الى ارتفاع ودائع القطاع الخاص في البنوك التجارية العمانية في نهاية عام ١٩٩٣ الى ٣ر١٠٢٩ مليون ريال عماني مقارنة مع ٥ر٩٨٨مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ١ر٤٪، فيما ارتفعت القروض التي قدمتها البنوك العمانية خلال عام ١٩٩٣ للقطاع الخاص الى ٠ر١٠٩٨ مليون ريال عماني مقارنة مع ٧ر١٠٤٦ مليون ريال عماني لعام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٩ر٤٪.

- وبالنسبة لاوضاع المصارف العمانية بشكل عام اكد السيد رئيس مجلس محافظي البنك المركزي العماني ان اداء المصارف قد شهد تطورا ملحوظا خلال العام اذ ارتفع اجمالي موجودات هذه المصارف الى ٤ر٦٧٧١ مليون ريال عماني في نهاية شهر يوليو/تموز ١٩٩٣ مقارنة بـ ٤ر١٦٦٦ مليون ريال سعودي في نهاية يوليو/تموز ١٩٩٢ وهذا يشكل نسبة ارتفاع قدرها ٦ر٦٪، كما اشار الى ان ارباح البنوك في عام ١٩٩٣ سوف تشهد تحسنا اضافيا عما حققته خلال العام الماضي حيث بلغت ارباحها خلاله ٢ر٢٣ مليون ريال عماني.

- اكد وزير الخزانة، نائب رئيس مجلس محافظي البنك المركزي ان الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العماني تبلغ ٨ر٣ امثال العملة المتداولة، ومعنى هذا أن الريال العماني مغطى باكثر من ثلاث مرات من قيمته بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل.

- قرر البنك المركزي العماني في سبتمبر/ايلول ١٩٩٣ تحرير سعر الفائدة على الودائع بالريال العماني وتخفيض سعر الفائدة على القروض والسلفيات بالريال العماني بمقدار نصف نقطة مئوية من السقف الحالي البالغ ٥٢ر١١٪ ليصبح ٥٧ر١٠٪ في السنة وذلك اعتبارا من اول اكتوبر/تشرين اول ١٩٩٣.

- تم خلال العام اصدار سندات التنمية الحكومية حيث طرح اول اصدار لها في ١٠/٨/١٩٩٣، وبلغ اجمالي قيمة الاكتتاب فيها منذ بداية الاصدارات حتى منتصف شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٣، ٢٩٤ مليون ريال عماني، ومن المقرر وفق ما جاء في تقديرات الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩١- ١٩٩٥ التي تشارف على انهاء سنتها الثالثة ان يبلغ اجمالي قيمة الاكتتاب في سندات التنمية ٤٢٩ مليون ريال عماني.

– اصدر البنك المركزي العماني تعميما بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩ لكافة المصارف المرخصة حول تحرير اسعار الفائدة على الودائع وتخفيض سقف الفائدة على القروض بنسبة ٥ر٠٪ (نصف بالمائة) في السنة من النسبة المعمول بها وهي ٢٥ر١١٪ في السنة لتكون ٥٧ر١٠٪ في السنة وذلك ابتداء من الاول من شهر اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣.

– بين السيد الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني ان البنك المركزي العماني قدم عددا من الحوافز لتشجيع البنوك على الاندماج، ومن أهم هذه الحوافز اعطاء البنوك وديعة لفترة خمس سنوات تعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع الجديد للبنك المدمج، وكذلك السعي لدى الجهات الحكومية لاعفاء البنك المدمج من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات اضافية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ توقيع اتفاقية اندماج بنكي الاهلي العماني ومسقط، في بنك واحد زاد رأسماله عن ١٦ مليون ريال عماني.

– مدد البنك المركزي العماني بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣٠ الفترة التي سبق تحديدها لتحقيق نسبة ٩٠ بالمائة في تعمين وظائف القطاع المصرفي الى عامين اخرين، علما بان نسبة التعمين قد بلغت ٧٨٪ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١.

– تم في الربع الاخير من عام ١٩٩٣ توقيع بنك عمان التجاري ومؤسسة الصرف العماني على اتفاق تم به اندماجهما معا باسم بنك عمان التجاري، وذلك تنفيذا لسياسة السلطنة باندماج البنوك والمصارف المحلية.

– اعلن بنك تنمية عمان خلال العام مضاعفة رأسماله الى ٢٠ مليون ريال عماني لمقابلة الاحتياجات المستقبلية وتلبية رغبات العملاء.

– تم في نهاية العام الغاء الاعفاء الضريبي للشركات والمؤسسات العمانية وبدأ تطبيق قانون ضرائب الدخل على كل الشركات والمؤسسات الاقتصادية المملوكة للعمانيين وذلك بعد امهالها وتقديم فترات اعفاء متكرر لها امتدت لاكثر من ١٢ عاما.

– وقد اوضح مدير عام الضرائب ان الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين والمؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها او يشغلها شخص طبيعي عماني بمفرده سوف تسري الضريبة فيها ابتداء من عام ١٩٩٤ على ما يجاوز الثلاثين الف ريال عماني الاولى من صافي دخلها الضريبي، وتفرض الضريبة علي المبلغ التالي للثلاثين ألفا وحتى ١٧٠ الف ريال عماني بواقع ٥٪ اما ما يجاوز ١٧٠ الفا فسوف تدفع عنه ضريبة بواقع ٥ر٧٪.

– الغى خلال العام بنك الاسكان العماني نظام الفوائد على القروض الذي كان يعمل به منذ تأسيسه واستبدله بتقاضي رسوم خدمات مصرفية وادارية نظير الخدمات التي يقدمها للعملاء، وتتفاوت فئات

الرسوم حسب دخل المقترض لكنها تقل كثيرا عن نسب الفائدة التي كان البنك يتقاضاها حسب النظام السابق.

– قام بنك تنمية عمان خلال العام بتمويل ٤٨ مشروعا في مختلف القطاعات، بلغ حجم استثماراتها ٢٢ مليون ريال عماني.

السوق المالي :

– بين مدير عام سوق مسقط للاوراق المالية ان السوق بدأت في عام ١٩٩٣ بتجاوز الركود حيث رفعت حجم التداول خلال العام الى ٧٠ مليون ريال عماني مقارنة بنحو ٤٢ مليون ريال عماني فقط في عام ١٩٩٢ أي ان التداول ارتفع بنسبة ٧٠٪ مقارنة بعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، واظهر التداول في الاسبوع الآخر من العام هذا التطور وسجل حجم تداول يقترب من سبعة ملايين دولار في حين كان لا يتجاوز مليوني دولار في معظم اسابيع عامي ١٩٩١، ١٩٩٢.

– بدأت الحكومة العمانية خلال العام اجراءات تطوير سوق مسقط للاوراق المالية بهدف تنشيط دورها في دفع خطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتم في هذا الاطار الاستعانة بفريق عمل مكون من مجموعة من الخبراء المعروفين في اسواق المال العالمية.

– تم لأول مرة في السلطنة السماح لغير المواطنين العمانيين بالاستثمار في اسهم الشركات المساهمة العمانية وذلك من خلال صناديق الاستثمار المشترك مما سيكون له اثره في جذب الاستثمارات الاجنبية.

– تم خلال العام السماح للمستثمرين الخليجيين بامتلاك المزيد من الاسهم في الشركات المساهمة العمانيّة العامة بنسبة تصل ما بين ٢٥٪ الى ٤٩٪ من الاسهم الاجمالية طبقا لطبيعة تكوين الشركات ورؤوس اموالها.

– باشرت سوقا البحرين ومسقط للاوراق المالية خلال العام الاجراءات التنفيذية لاتفاقية تبادل تسجيل اسهم الشركات المدرجة في كلا السوقين. وتم تشكيل خمس لجان فنية لتوحيد او تقريب شروط ادراج الاسهم والافصاح المالي وعمليات المقاصة والتسويات وانجاز المعاملات ونقل شهادات الملكية وتبادل المعلومات. وتقرر ان تباشر اللجان عملها في مطلع العام ١٩٩٤ على ان يبدأ سريان الاتفاقية في بداية العام١٩٩٥.

– تم خلال العام طرح اسهم شركتين في مجالي النحاس والفنادق للاكتتاب العام، سوف يتم تسجيلهما في العام القادم في سوق مسقط للاوراق المالية.

– شهدت سوق مسقط للاوراق المالية خلال العام اصدارات واستثمارات جديدة مقدارها ٣٠٠ مليون دولار سترتفع الى ٨٠٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

– افتتح في نهاية العام المبنى الجديد لسوق مسقط للاوراق المالية المجهز باحدث اجهزة الاتصالات المربوطة بالاقمار الصناعية لتسهيل الاتصال بالبورصات العالمية.

وفي مجال النفط والغاز:

– حقق قطاع النفط خلال العام رقما قياسيا جديدا في معدل الانتاج حيث بلغ مستواه ٨٠٠ الف برميل يوميا تساهم شركة تنمية نفط عمان ٧٥٠ الف برميل يوميا في الوقت الذي تقوم فيه الشركات المنتجة الثلاث الاخرى (الف اكتيان عمان، وجابكس عمان، واكسيدنتال عمان) بانتاج حوالي ٥٠ الف برميل يوميا.

– اعلنت مصادر وزارة النفط والمعادن ان الاحتياطيات النفطية المؤكدة قد اصبحت ٤ر٧٤ مليار برميل، بفضل اكتشافات حقول جديدة بلغ عددها ١٧ حقلا في عام ١٩٩٢ موزعة على شمال وجنوب السلطنة من قبل شركة تنمية نفط عمان (كبرى الشركات العاملة في السلطنة) اضافة الى شركات اخرى (الف اكتيان عمان وجابكس عمان واكسيدنتال عمان) التي حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في مناطق مختلفة من السلطنة.

– قدرت مصادر وزارة النفط والمعادن الاحتياطي المؤكد من الغاز في السلطنة بنحو ٢٠ تريليون قدم مكعب من الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب، كما بينت ان العمر الافتراضي للغاز في السلطنة ٣٥ سنة تقريبا، بالاضافة الى مشروع تسييل الغاز لمدة ٢٠ سنة على اقل تقدير، والمقرر ان تبدأ السلطنة بتصدير منتجاته اعتبارا من عام ١٩٩٩، وتبلغ تكلفته الاجمالية ٩ مليارات دولار امريكي.

– اعلنت سلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٧ انها ستخفض انتاجها النفطي بنسبة ٥٪ الى ١٠٪ اعتبارا من اوائل ١٩٩٤، وذلك ضمن محاولة لاقناع منتجين اخرين من خارج منظمة اوبك بضرورة خفض انتاجهم عملا على رفع اسعار النفط العالمية المتدنية.

– وقعت سلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٣/٦/٩ اتفاقية مع عدد من الشركات العالمية لانشاء شركة عمانية للغاز الطبيعي، يأتي تأسيسها نتيجة اكتشاف احتياطي هائل من الغاز الطبيعي في مناطق وسط السلطنة تفوق الاحتياجات المستقبلية للاستهلاك المحلي ويقدر بحوالي ٢٠ تريليون قدم مكعب.

– تم خلال العام بدء مشروع تطوير حقل الخوير بالانتاج، كما تم البدء في مشروع تنمية حقل نجا البحري الواقع في اقصى شمال المياه الاقليمية العمانية بالخليج العربي بمنطقة مندم.

– وقعت سلطنة عمان خلال العام اتفاقا يقضي بقيام كونسورتيوم من ست شركات بدراسة خيارات لانشاء خط انابيب للغاز يربط السلطنة بالهند، بتكلفة تقدر بنحو ٤ مليارات دولار امريكي، وبطاقة نقل ما بين ١ر٨ مليار ومليارى قدم مكعب من الغاز يوميا، سوف يساعد على تلبية طلب الهند المتزايد على

الطاقة.

– وقعت سلطنة عمان والهند مذكرة تفاهم بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٣ لبناء خط انابيب غاز تحت الماء من السلطنة الى الهند يبلغ طوله ٩٠٠ ميل وقطره ٤٢ بوصة، سيتم مده عبر الجرف القاري مما يعني انه سيتبع الخط الساحلي لباكستان وربما ايران حتى الهند.

– بلغ عدد مناطق الامتياز التي تم منحها حتى عام ١٩٩٣ احدى وعشرين منطقة بموجب تسع اتفاقيات شاركت فيها الحكومة مع ست عشرة شركة نفطية من الشركات الاوروبية والامريكية والاسيوية.

– اعلنت وزارة النفط والمعادن انه تم خلال العام تركيب معدات اضافية لمصفاة نفط عمان لانتاج بنزين خال من الرصاص بنهاية عام ١٩٩٤.

– اشارت المصادر المسئولة ان عددا من المستثمرين الاجانب اظهروا اهتمامهم بانشاء مجمع بتروكيماويات في عمان بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار، لانتاج ٣٠٠ الف طن من البوليبرلين والبوليثيلين.

– تقرر خلال العام أن تقدم شركة مصفاة نفط عمان منتجاتها النفطية بجانب شركتي شل وبي بي اللتين تسوقان منتجاتهما النفطية في السوق المحلي.

– قامت مجموعة من البنوك المحلية والأجنبية بقيادة بنك ظفار العماني الفرنسي بتقديم قرض قيمته ٣٤ مليون دولار امريكي الى شركة مصفاة نفط عمان لتمويل مشروع يهدف الى تطوير طريقة الانتاج الحالية الى طريقة اخرى اكثر تقدما تترتب عليها تخفيضات كبيرة في تكلفة الانتاج نظرا الى انها ستخفض من فترة الايقاف المخصصة لاجراء الصيانة الدورية وتقلل بذلك من الاجر الاضافي وتوفر وقتا اكبر لعمليات الانتاج ومن ثم رفع منتجاته كما ونوعا.

– عقد في مسقط بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣ اجتماع لوزراء النفط في الدول الاعضاء بمنظمة اوبك والدول المستقلة المصدرة للنفط، تم به مناقشة موضوع فرض ضريبة الطاقة والكربون من قبل الدول المستهلكة، وذكر البيان النهائي للاجتماع أن تطبيق هذه الضريبة سوف يعمل على زعزعة اسواق النفط، ومستقبل نمو الطلب عليه، وسوف يؤدي ذلك الى خفض ايرادات الدول المنتجة للنفط ويحد من الفرص المتاحة امامهم لتخفيف اثر ذلك على اقتصادياتها.

– افادت مصادر شركة تنمية نفط عمان ان عدد العمانيين العاملين في الشركة يبلغ اكثر من ٢٨٠٠ شخص وهو ما يعادل نسبة ٦٤ بالمائة.

– وقعت السلطنة خلال العام اتفاقا للتنقيب عن النفط والانتاج مع جمهورية كازاخستان (السوفياتية سابقا) تبلغ حصة السلطنة من نفقات تنفيذه ٢ر٧ مليار دولار امريكي ويتوقع ان ينتج ١٦٠ الف برميل يوميا.

– تقرر خلال العام انشاء مصنع لمعالجة غاز البيوتين في يبال لانتاج غاز الطبخ لسد حاجة السوق

المحلية اذ ستبلغ طاقته الانتاجية ٥٥ طنا يوميا.

وفي مجال التعدين:

- واصلت وزارة النفط والمعادن خلال العام تركيزها على عمليات التنقيب عن المعادن المختلفة حيث استمرت اعمال التقييم ودراسات الجدوى الاقتصادية بخصوص مشروع النحاس بحيل السافل والراكي بولاية ينقل من السلطنة والتي اوكلت الى شركة عمان للتعدين.

- واصلت شركة عمان للتعدين اعمال التنقيب والمسح الجيولوجي والحفر الجوفي الماسي ودراسة نتائج الحفر لتحديد الاحتياطي الكلي القابل للاستخراج ووضع التصاميم النهائية للمناجم في الموقعين السابقين، ويتوقع ان يبدأ الانتاج فيهما من الذهب في بداية عام ١٩٩٤ بمعدل نصف طن سنويا اضافة الى ١٣ الف طن من النحاس سنويا.

- اوضحت احصائيات وزارة النفط والمعادن ان خام الكروم يوجد في ما يزيد على ٤٥٠ موقعا في مختلف مناطق السلطنة، يقدر الاحتياطي بها بنحو مليوني طن متري.

- بينت وزارة النفط والمعادن ان انتاج الذهب الذي يقدر بنحو ١٠٠ كيلوغرام في السنة سوف يرتفع في الاعوام القليلة القادمة المقبلة ليصل الى ٥٠٠ كيلوغرام في العام ١٩٩٤، و ٧٥٠ كيلوغراما في عام ١٩٩٥، وتتركز خامات الذهب في عدد من مناجم النحاس في شمال غرب السلطنة، وفي منطقة روي وتقدر كمياتها المؤكدة بنحو ٦٥٠ الف طن، وتشير الدراسات الجيولوجية بانه يمكن انتاج ٥ جرامات من الذهب الخالص و ٥ر٦ جرام من الفضة من كل طن.

- بلغ انتاج النحاس خلال العام ١٤ الف طن ويتوقع تصاعده الى ٢٠ الف طن في خلال السنوات القادمة بعد ان تم اكتشاف مناجم جديدة يجرى تطويرها.

- رفعت شركة عمان للتعدين انتاجها السنوي من الواح النحاس الكاثودي من ١١ الف طن الى ١٦ الف طن، كما تخطط الشركة لرفع الانتاج المستقبلي الى ٢٥ الف طن ثم الى ٣٠ الف طن خلال السنوات القادمة.

وفي مجال الصناعة:

- بلغت جملة الاستثمارات الصناعية في السلطنة في بداية العام نحو ٤١٤ مليون ريال عماني بينما بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة ٣٧٤٢ منشأة مقابل ٤٠٣ منشأت في عام ١٩٨٠ في حين بلغت جملة الاستثمارات ٣١ مليون ريال عماني. وقد بلغت بهذا نسبة الزيادة في عدد المنشآت خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية ٩٠٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات الصناعية الى اكثر من ١٣٠٠٪ خلال الفترة نفسها.

- تم خلال العام افتتاح اول مصنع عماني لانتاج قوارب الصيد الحديدية بمنطقة غلا بمحافظة مسقط.

- احتفل بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٥ بتوزيع الكؤوس على المصانع الفائزة بكأس صاحب الجلالة السلطان لعام ١٩٩٣ وهي مصانع شركة المطاحن العمانية، والشركة الوطنية للمنظفات الصناعية وشركة مصانع الأمل والشركة العمانية لزيوت المحركات وشركات اميانتيت كما منحت خمسة مصانع اخرى شهادات تكريم وهي شركة اسمنت عمان وشركة ريوت للاسمنت وشركة صناعة الكابلات العمانية، والشركة الوطنية العمانية لمنتجات الالبان والشركة الوطنية لصناعة البسكويت.

- بدأت خلال العام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالترويج لأنشاء شركة خليجية صناعية مساهمة في سلطنة عمان برأسمال قدره ٤٠ مليون ريال عماني باسم "عبر الخليج للاستثمار الصناعي"، وتهدف الشركة الى استثمار اموالها في الانشطة الصناعية المختلفة المتاحة في دول مجلس التعاون الخليجي.

- بلغ خلال العام عدد المشروعات في المنطقة الصناعية بريوت بمحافظة ظفار التي افتتحت في نهاية عام ١٩٩٢، ١٢ مشروعا.

- تشمل المرحلة الاولى من المنطقة الصناعية بريوت بمحافظة ظفار بناء ٣١ هكتارا مقسمة الى ٥٦ قطعة صناعية تتراوح مساحاتها ما بين ١٣٥٠ مترا و ٦٠٠ متر مربع تتضمن كافة المرافق الاساسية.

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٧ افتتاح مصنع شركة فولتامب للمحولات الكهربائية بمنطقة الرسيل الصناعية والذي بلغت تكلفته ٨٠٠ الف ريال عماني، ويستطيع ان ينتج نحو ٨٠٠ محول في العام.

- تم خلال العام تأسيس شركة للصناعات النحاسية برأسمال قدره ١ر٥ مليون ريال عماني، بهدف انشاء صناعة القضبان والاسلاك والمقاطع من النحاس وخلافه والقيام بجميع الاعمال المتصلة او الملحقة او المتممة لهذا الغرض بهدف بيع المنتج داخل عمان وخارجها.

- اصدرت خلال العام وزارة التجارة والصناعة ٣٠ مواصفة قياسية عمانية خليجية موحدة في مجال الحماية والصحة المهنية والصناعية وقد اشتملت هذه المواصفات على اشتراطات السلامة والمتطلبات الوقائية في اماكن العمل المختلفة مثل اماكن حفر وانتاج وتصنيع ونقل النفط واجراءات التعامل مع المواد الخطرة في الصناعة مثل الغازات والسوائل القابلة للاشتعال والغازات البترولية المسالة سواء في محطات الخدمة او المصانع او المصافي او المعامل الكيميائية.

- اعلن خلال العام بان شركة اسمنت عمان سوف تطرح في بداية العام القادم اسهما جديدة تقدر قيمتها بـ ٣٠ مليون ريال عماني تساعدها في تنفيذ مشروعات التوسع الجديدة في مصنعها القائم بمنطقة الرسيل الصناعية، وسوف تصبح الشركة بعد التوسع من اكبر الشركات العمانية من حيث رأس المال حيث سوف يبلغ رأسمالها ٥١ مليون ريال عماني.

- تهدف الخطة الصناعية في السلطنة الى تحقيق نمو بنسبة ٨ر١٢٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الحالية وحوالي ١٠٪ معدل نمو سنوي خلال الخطة الخمسية المقبلة.

- بدأ في نهاية العام العمل في انشاء المرحلة الاولى من منطقة نزوي الصناعية التي تضم البنية الاساسية للمنطقة وعددا من المصانع الجاهزة وقطع الاراضي التي ستوزع للمستثمرين لاقامة مشاريعهم عليها.

- اصدر السيد وزير التجارة والصناعة عددا من القرارات باعفاء الشركات والمؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من المواد الاولية او فرض نسب جمركية على واردات المنتجات الاجنبية المشابهة للمنتجات الوطنية وذلك في اطار دعم وتشجيع الصناعة العمانية.

- تم خلال العام انشاء المؤسسة العامة للمناطق الصناعية بهدف تنمية وادارة المناطق الصناعية التي تنشئها وزارة التجارة والصناعة من اجل المساهمة في تطوير الصناعة وتشجيع القطاع الخاص للاتجاه نحو التصنيع والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

- اعدت خلال العام المؤسسة العامة للمناطق الصناعية خطة للترويج للاستثمار الصناعي في السلطنة في كل من دول الشرق الاقصى واوروبا.

- وقع وزير التجارة والصناعة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٧ على اتفاقية للخدمات الاستشارية مع المكتب الوطني الهندسي وذلك للقيام باعمال التصميم والاشراف على مشروع منطقة نزوي الصناعية التي تبلغ مساحتها الكلية ٨٠ هكتارا ومساحة المرحلة الاولى ٢٠ هكتارا.

- قامت خلال العام غرفة تجارة وصناعة عمان بتطوير وحدة الاستشارات الصناعية بما يمكنها من المساهمة في تنمية الصناعات العمانية، حيث ستقوم هذه الوحدة بتوفير المعلومات لفرص استثمارية جديدة، واسواق تصديرية، ومتطلبات هذه الاسواق، بالاضافة الى جذب المستثمرين الاجانب لاقامة مشروعات مشتركة وتقديم المشورة لهم في كيفية متابعة الاستثمار الصناعي في السلطنة.

في مجال الزراعة والثروة السمكية:

- تقدر المساحة المزروعة في السلطنة بمائة وخمسين الف هكتار اضافة الى مساحات اخرى قابلة للزراعة تقدر بحوالي ٤٠ الف هكتار، ويعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء هدفا قوميا استراتيجيا تسعى الخطط التنموية الزراعية الى تحقيقه وابرز هذه الخطط زيادة الانتاجية الزراعية من نفس الوحدة المساحية المزروعة دون اللجوء الى استصلاح أراض جديدة وذلك تمشيا مع طاقة الموارد المائية المتاحة في البلاد.

- بلغ عدد الشركات العاملة في مجالات الثروة السمكية ٣٩٥ شركة منها ٣٨ شركة من الفئة الممتازة

و٥٨ شركة من الفئة الاولى و ٥٣ من الفئة الثانية و ٤٤ من الفئة الثالثة و ٢٠٢ من الفئة الرابعة.

– تتميز السلطنة بساحل بحري طويل يبلغ ١٧٠٠ كيلومتر امتدادا من رأس مسندم وحتى محافظة ظفار وهو ما يوفر للسلطنة مساحة هائلة من المياه تقدر بـ ٣٥٠ كيلومترا غنية بثروات سمكية كبيرة ومتعددة ساهمت الدولة في تشجيع القطاع الخاص على استثمارها بشكل ايجابي من خلال تطوير اساليب الصيد وادارته وانشاء مركز متخصص للبحوث السمكية وتوفير البنية الاساسية من مخازن للتبريد وارصفة بحرية وشبكة ذات كفاءة عالية من الطرق الدولية مما زاد حجم الانتاج المحلي من السمك واعطى فائضا تصديريا يتزايد كل عام.

– بلغت صادرات الاسماك العمانية خلال العام نحو ٢٩ر٦ الف طن قيمتها ١٣ر٤ مليون ريال عماني، وتأتي منطقة الباطنة في مقدمة المناطق التي يحصل منها على الاسماك في السلطنة، وتعتبر دولة الامارات العربية، وكوريا الجنوبية، واليابان والسعودية واليونان وفرنسا وايطاليا وهونج وكونج والولايات المتحدة وهولندا اهم عشر دول مستوردة للاسماك العمانية.

– وقع خلال العام وزير الزراعة والثروة السمكية اتفاقية بغرض انشاء ١٧ سدا في مواقع مختلفة من الجبل الاخضر، كما قامت الوزارة ايضا باجراء دراسة استشارية لاصلاح وصيانة ١٢ فلجا رئيسيا بعدد من الولايات، كذلك شهد العام انجاز سد وادي صحنوت في محافظة ظفار، وبدأ العمل بانشاء عدد آخر من السدود هي سد وادي الحواسنة وبني عمر في ولاية الخابورة.

– قدم بنك عمان للزراعة والاسماك خلال العام ٩٧٧ قرضا بقيمة ٣٨٩٥ الف ريال عماني، بالاضافة الى حضوره في مجالات التوعية والارشاد للمزارعين والصيادين.

– اتخذت وزارة الزراعة والثروة السمكية عدة اجراءات لاستغلال المياه الجوفية واستخداماتها في عمليات التوسع الزراعي، واشتملت هذه الاجراءات على بناء ٦١ سدا حتى عام ٢٠٠٠، وعدم اعطاء تصاريح جديدة لحفر الابار، ووضع ارشادات لتحديد الاحتياجات المائية الفعلية للنبات.

– اقيم معرض الزراعة والاسماك والتصنيع الغذائي الدولي خلال ١١– ١٩٩٣/١٠/١٥ بمركز عمان للمعارض وشاركت به اكثر من ٢٥ دولة عرضت الجديد في مجال التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج الزراعي والسمكي والتصنيع الغذائي مع تركيز خاص على وسائل وطرق الري الحديثة.

– اعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية عن قيامها باعداد دراسة جدوى لمشروع خاص بتصنيع السكر السائل والسكر الجلوكوز وعسل التمر والخميرة والكحول الطبي من النخيل العماني.

– كذلك اعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية عن تنفيذ دراسة جدوى اخرى لمشروع يهدف الى الحصول على الالواح الخشبية والاثاث من جذوع النخيل.

– ومن المشاريع الاخرى التي تهتم بها وزارة الزراعة والثروة السمكية، مشروع زراعة الانسجة لانتاج

الفسايل، ويهدف الى توفير فسايل النخيل من خلال برنامج الاحلال والتجديد، ومشروع انشاء بنك لاصناف النخيل العمانية لاختيار الافضل وتعميمه على البلاد.

- يصل عدد النخيل في السلطنة الى ٨ ملايين شجرة مثمرة، بلغ انتاجها ١٥٠ الف طن يتجه اغلبه للتصدير خاصة لدول الخليج العربي وبريطانيا والهند واليابان والدول الافريقية.

- قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية خلال السنة الزراعية ١٩٩٣/٩٢ باجراء تعداد زراعي شامل غطى جميع المناطق الزراعية بالسلطنة من اجل توفير البيانات الزراعية وفق العد الشامل لجميع الحيازات الزراعية من مزارع وحظائر ومواشي وغيرها.

- من اجل ان تتواصل مسيرة التنمية الزراعية في السلطنة يخصص كل عام شهران للزراعة لشحن الهمم في وزارة الزراعة والثروة السمكية ومن اجل تكثيف جهودها في العمل الارشادي لرفع الانتاجية ولزيادة التفاعل بين الوزارة والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين.

في مجال التجارة :

- بلغت قيمة الصادرات العمانية الكلية (بما فيها النفطية) (كما جاء في النشرة الشهرية لوزارة التنمية بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٤) لعام ١٩٩٣، ٧ر٢٠٣٧ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٠ر٢٠٩٦ مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٢ بنسبة انخفاض مقدارها ٨ر٢٪، وبلغت قيمة اجمالي الواردات العمانية في نهاية عام ١٩٩٣ ، ٨ر١٥٨١ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٢ر١٤٤٩ مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٢ بزيادة مقدارها ٦ر١٣٢ مليون ريال عماني، وبنسبة زيادة مقدارها ١ر٩٪.

- بلغت قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام ١٩٩٣ كما جاء في المصدر السابق ذكره حوالي ٥ر١٢٢ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٧ر٩٦ مليون ريال عماني خلال عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٨ر٢٥ مليون ريال عماني بنسبة زيادة قدرها ٧ر٢٦٪.

- من المؤشرات الرئيسية لزيادة الصادرات العمانية المنشأ هو ارتفاع صادرات النحاس الى ٣ر١٥ مليون ريال عماني مقابل ٤ر١٠ مليون ريال عماني عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة ١ر٤٧٪، كذلك زيادة صادرات المنتجات النباتية (بما فيها الخضروات والفواكة والتمور) بما نسبته ٣ر١٢٪، كما زادت خلال نفس الفترة صادرات المنتجات الكيماوية بنسبة ٤ر٢٣٪.

- شهدت تجارة اعادة التصدير نشاطا ملحوظا خلال عام ١٩٩٣ حيث ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها الى ٣ر٣٢٠ مليون ريال عماني بعد ان كانت تساوي ٥ر٢٥٣ مليون ريال عماني عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة قدرها ٤ر٢٦٪ .

ومن اهم السلع المعاد تصديرها هي معدات النقل التي سجلت زيادة قدرها ٥ر٢٧٪، والسجائر التي

بلغت نسبة الزيادة فيها حوالي ١ر٥١٪.

- من المؤشرات الرئيسية لاهم الواردات العمانية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ هي واردات معدات النقل والتي بلغت نسبة الزيادة فيها ٢ر١١٪، وواردات الحيوانات والمنتجات الحيوانية والتي بلغت نسبة الزيادة فيها ٦ر٦٪، وفي المقابل انخفضت واردات الآلات والاجهزة الكهربائية بنسبة ٣ر٤٪ وواردات المنتجات النباتية بنسبة ٩ر٥٪.

- تتوزع واردات السلطنة بجميع انواعها على اكثر من ٩٩ دولة من العالم، وتتصدر دولة الامارات العربية المتحدة قائمة الدول المصدرة للسلطنة فخلال عام ١٩٩٣ بلغ قيمة ما استوردته السلطنة منها ٧ر٤٤٣ مليون ريال عماني وذلك يشكل ما نسبته ٠ر٢٨٪ من مجموع الواردات العمانية الكلية، وتأتي اليابان بالمركز الثاني في قائمة الدول المصدرة الى السلطنة حيث بلغت قيمة الواردات منها حوالي ٦ر٢٣٠ مليون ريال عماني مشكلة ما نسبته ٩ر٢٠٪ من مجموع الواردات العمانية الكلية.

- انعكس التقلب في اسعار النفط ونزولها خلال العام الى ما دون ١٥ دولارا امريكيا على قيمة الصادرات العمانية النفطية بنسبة ٢ر٣٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٢، فبعد ان كانت قيمة الصادرات العمانية النفطية تساوي ٩ر٨٣٦ مليون ريال عماني خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ انخفضت الى ٤ر٨١٠ مليون ريال عماني في النصف الأول من عام ١٩٩٣.

- حقق نظام تمويل وضمان اعتمادات التصدير في سلطنة عمان نجاحا ملموسا في تنمية الصادرات العمانية الى الخارج، حيث تجاوزت قيمة الصادرات العمانية المنشأ التي تم تصديرها في ظل النظام الجديد ٢٦ مليون ريال عماني قامت ٢٤ شركة عمانية بتصديرها للخارج.

- تم خلال العام فتح باب الاكتتاب في الشركة العمانية الدولية للتسويق، وهي اول شركة من نوعها تؤسس في السلطنة وتتمثل اغراضها الاساسية في تسويق المنتجات العمانية في الداخل والخارج والقيام بتقديم خدمات التسويق والتدريب وتوفير فرص محددة لتسويق الصناعات والبحث عن طريق لتطوير منتجات جديدة.

- تم في بداية العام التوقيع في مدينة مسقط على اتفاقية خط ائتمان بين برنامج تمويل التجارة العربية وبنك تنمية عمان بوصفه احدى الوكالتين الوطنيتين المعتمدتين في السلطنة، وتبلغ قيمة خط الائتمان الذي يوفره البرنامج بموجب هذه الاتفاقية عشرة ملايين دولار امريكي ويهدف الى تمكين بنك تنمية عمان من اعادة تمويل صادرات عمانية صناعية مؤهلة الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ودولة البحرين، وتتألف هذه الصادرات من منتجات الألمنيوم، والبلاط والمنظفات ومنتجات غذائية مختلفة.

- تم في بداية العام توقيع بروتوكول تجاري مشترك بين وفد من رجال الاعمال والتجارة العمانيين قام

بزيارة لليمن واتحاد الغرف التجارية اليمنية وممثلين من القطاع الخاص في البلدين.

– في اطار الزيارة السابق ذكرها وجد الجانبان العماني واليمني ضرورة اقامة منطقة حرة على مشارف الحدود المشتركة لتسهيل التبادل التجاري بين المواطنين وتسهيل انتقال السلع، وان يتم منح المنتجات المحلية للبلدين الافضلية والأولوية في التعامل وتعزيز ذلك بالتسهيلات والاعفاءات الجمركية.

الخصخصة :

– اعلنت حكومة سلطنة عمان خلال العام خطتها الرامية الى تحويل اصولها في مؤسسات القطاع العام الى ملكية القطاع الخاص.

– وفي هذا الاطار صدر في سبتمبر/ايلول ١٩٩٣ اعلان بطرح اسهم الحكومة في الشركة الوطنية للتأمين، وفي شركة فنادق الخليج التي تشمل فندق مسقط انتركونتيننتال وفندق مسقط هوليداي ان وفندق السيب نوفوتيل للبيع للقطاع الخاص، وتلا ذلك ايضا حسب البرنامج المعلن اعلان بطرح ١٥٪ من اسهم الحكومة في شركة اسمنت عمان للبيع لمؤسسات القطاع الخاص وافراد الجمهور.

– اعلنت شركة المحفظة العمانية للاوراق المالية التي تتولى عمليات الاصدار للشركات السابق ذكرها على ان طلبات الاكتتاب بلغت ضعف حجم الاسهم المعروضة للبيع، وقد بلغ عدد الاسهم المطروحة بالنسبة لشركة التأمين الوطنية ٧٤٤٤٥٠ سهما، وبلغ عدد الاسهم المطروحة بالنسبة لشركة فنادق الخليج ٦٤٠٢٠ سهما تم الاكتتاب فيها بالكامل.

– اعلن البنك المركزي العماني بتاريخ ١٩٩٣/١١/٦ عن طرح حصة الحكومة في البنك الوطني المحدود للاكتتاب للمواطنين العمانيين، وتبلغ حصة الحكومة فيه ٣٫٩٥٤٫٢٩٢ سهما اسميا بقيمة ريال عماني واحد مضافا اليها مصروفات بواقع ١٠٠ بيسه لكل سهم .وقد حددت مدة طرح الاسهم للاكتتاب من ١٩٩٣/١١/١٥الى١٩٩٤/١/٣١.

– صرح في نهاية العام السيد وزير الزراعة والثروة السمكية بان هناك دراسات لتحويل الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية الى القطاع الخاص.

– صرح في نهاية العام السيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بان اللجنة وافقت على بيع هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومصفاة نفط عمان على ان تمتلك الحكومة الحصة الاكبر من الاسهم في هذه المؤسسات، وان تطرح بقية الاسهم للاكتتاب العام للمواطنين.

وقائع واحداث اخرى:

– وافقت خلال العام غرفة تجارة وصناعة عمان والغرفة التجارية والصناعية للجنوب بصفاقص على

تأسيس شركة استثمار تونسية عمانية مختلطة برأسمال قدره ١٠ ملايين دولار امريكي مقسمة بالتساوي بين مساهمين عمانيين وتونسيين.

- وقعت سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ اتفاقية تأسيس شركة عمان والامارات للاستثمار القابضة برأسمال ٣٠ مليون ريال عماني، خصص للبلدين ٣٠٪ منه بالتساوي وطرحت النسبة المتبقية للاكتتاب العام الذي تم في نهاية العام وتم به تغطية ٨-١٠ اضعاف المبلغ المطلوب.

- وقد حددت اغراض الشركة السابق ذكرها في توظيف الاموال في مختلف اوجه الاستثمار في السلطنة وفي دولة الامارات العربية المتحدة والقيام بالخدمات المتعلقة والمتصلة بها في سبيل تأسيس المشاريع في مختلف القطاعات والترويج لها وتمويلها.

- اعلنت سلطنة عمان في خلال العام عن انشاء خطوط جوية خاصة بها تحت اسم الطيران العماني.

- انجزت وزارة الكهرباء والمياه دراسة شاملة لايصال الخدمة الكهربائية لجميع انحاء السلطنة بحلول عام ٢٠٠٠ .

- اعلن خلال العام عن انشاء محطة جديدة لتحلية المياه بمحطة الغبرة الحالية بتكلفة ٣٥ مليون ريال عماني لتنتج ٦ ملايين جالون يوميا.

- وقعت وزارة الكهرباء والمياه اتفاقية لتوسعة محطة كهرباء الغبرة (المرحلة الرابعة) وتبلغ تكلفتها الاجمالية ٤٧ مليون ريال عماني، وتضيف التوسعة الجديدة الى طاقة المحطة ١٩٠ ميجاوات.

- تم خلال العام تأسيس شركة مساهمة عمانية عامة باسم شركة الفنادق الداخلية برأسمال قدره مليون ريال عماني.

- تم خلال العام دمج فندقي الفلج ونوفوتيل بمسقط، واعلن ان الدمج سيعمل على توفيرحوالي ٣٥٠ الف ريال عماني سنويا، كما سيزيد القوة الشرائية للفندقين من السوق العمانية.

- ارتفعت ايجارات المساكن المستأجرة مع نهاية الربع الثالث من العام ١٩٩٣ في مسقط بنسبة ٨٪.

- فرضت سلطنة عمان قيودا خلال العام على توظيف الاجانب في القطاع الخاص ومنعتهم من العمل في وظائف عادة ما يشغلها العمانيون وذلك في محاولة للحد من العمالة الاجنبية المتزايدة.

- اظهرت النتائج الرسمية لأول تعداد للسكان تجريه سلطنة عمان ان عدد السكان في السلطنة هو ٢ر٠١٧ر٥٩١ بلغ عدد المواطنين منهم ٧٤٪ في حين بلغ عدد غير العمانيين ٢٤٪.

احداث سياسية :

- ساهم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان باعمال مؤتمر القمة الرابعة عشرة لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية – التي سبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير، كما قام بزيارة لدولة الامارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

– زار خلال العام عدد من الزعماء والسياسيين العرب والاجانب سلطنة عمان من بينهم ملك الاردن والرئيس المصري ورؤساء وزراء الهند ولبنان وبريطانيا ونائب الرئيس اليمني.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢ التوقيع على عقد ترسيم الخط الحدودي بين السلطنة والجمهورية اليمنية، وذلك تنفيذا لاتفاقية الحدود الدولية الموقعة بين البلدين في ١٩٩٢/١٠/١ وجاء ذكرها في التقرير السابق.

– فازت سلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ بعضوية مجلس الامن للسنتين القادمتين بحصولها على اغلبية ١٧٤ صوتا من اصل ١٧٦ صوتا.

– كرس خلال العام مجلس الشورى دوره وتقاليده في الممارسة الديمقراطية.

القروض :

الجهة المقرضة تاريخ التوقيع قيمة القرض عملة القرض المشروع المستفيد

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جهات التمويل العربية:				
برنامج تمويل التجارة العربية	١٩٩٣	١٠ ملايين	دولار امريكي	بنك تنمية عمان
ثانيا : جهات تمويل أخرى:	–	–	–	–

٤٠١٢ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٢ امكانات الاستثمار المتاحة فى القطاعات المختلفة :

وفقا للمصادر الرسمية في السلطنة تتوفر فرص الاستثمار التالية :

القطاع الصناعي :

- تصنيع الليمون: مركز الليمون للمنظفات الآلية وعصير الليمون.
- تصنيع التمور: الكحول الطبي والزيت، الخل الطبيعي، الحلويات والمشروبات .
- تصنيع جوز الهند : الآيس كريم .
- تصنيع الموز: صناعة النشا والوجبات الغذائية.
- تصنيع جلود الحيوانات .
- تصنيع العلف البروتيني: مخلفات الاسماك ومخلفات اللحوم .
- تصنيع العلف النباتي: العلف الجاف والعلف الأخضر ومخلفات الفواكه كالموز والبلح .
- تصنيع زيت السمك.
- تصنيع الوجبات السمكية الجاهزة .
- تعليب الاسماك.
- العبوات: البلاستيكية والزجاجية والقصديرية .
- تصنيع غذاء الاطفال.
- صناعة المكرونة والمعجنات المختلفة.
- صناعة وجبات الافطار الكورن فلكس .
- صناعة المصابيح الكهربائية.
- صناعة قضبان النحاس.
- صناعة الانابيب النحاسية .
- صناعة اسلاك الهاتف .
- الصناعة الهندسية لقطع الغيار.
- صناعة المواد الكيماوية: حامض الهيدروكلوريك، غاز الكلور، الصودا الكاوية .
- مجمع للبتروكيماويات .
- مستلزمات طبية.

القطاع الزراعي والثروة السمكية :

- انتاج اللحوم الحمراء.
- انتاج الالبان .
- انتاج اعلاف الحيوانات.

- زراعة القمح والفواكه والنخيل .
- تربية الدواجن .
- استصلاح الاراضي الزراعية .
- تربية الماشية وتسمينها .
- صيد وتصنيع الاسماك .
- انشاء مراكز تبريد خاصة للاسماك.
- انتاج عسل النحل .

قطاع المعادن والمحاجر :

- التنقيب عن المعادن.
- انتاج الرخام.

قطاع السياحة :

- اقامة فنادق ومرافق سياحية في المنطقة الجنوبية بالسلطنة لما تتميز به من اعتدال في مناخها وخضرة في جبالها وما تنعم به من معالم سياحية اخرى مثل الآثار التاريخية ..الخ.
- مراكز تخييم بالمناطق الوعرة.
- مرسى للقوارب.
- فنادق ريفية.

٢٠٤٠١٢ المشروعات المعروضة للاستثمار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية (ريال عماني)
مشروع مراوح السقف	وزارة التجارة والصناعة	-	دراسة جدوى اقتصادية	١ر٨٧ الف
مشروع مراوح الشفط	وزارة التجارة والصناعة	-	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر٥٠ الف
مشروع تصنيع المسامير البرغية	وزارة التجارة والصناعة	-	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر٤١ الف
مشروع اسياخ اللحام	وزارة التجارة والصناعة	-	دراسة جدوى اقتصادية	٣ر١١٢ الف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية (ريال عماني)
مشروع الملفات الصندوقية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر٧٢ الف
مشروع القطن الطبي والضمادات	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٣ر١٢٥ الف
مشروع صناعة الدمي (لعب العرايس)	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر٦٢ الف
مشروع كلوريد الكالسيوم	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر٥٥ الف
مشروع افران الطبخ	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٨ر١٧٧ الف
مشروع هوائي التلفزيون	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر٨٥ الف
مشروع قفازات الامان	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٩ر٧٢ الف
مشروع الموازين الالكترونية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٠٢,٠ الف
مشروع سيلكات الصوديوم	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٦١,٦ الف
مشروع اطارات النظارات	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٦ر٥٣ الف
مشروع راتنجات الالكيد	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١١٣,٨ الف
مشروع الأوعية الفخارية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٧ر١٤٧ الف
مشروع عيدان البخور	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٩ر٨٤ الف
مشروع مسبك المعادن اللافلزية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٨ر١٤١ الف
مشروع مسبك المعادن الفلزية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٠ر١٨١ الف

٥٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف ريال عماني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار عماني)
٤	زراعة صناعة	١٩٩٣	٧٠٠	اردنيون سوريون اماراتيون لبنانيون بحرينيون	٥٠٠ر٧٣ ٥٠٠ر٦٢ ٥٠٠ر٧٦ ٥٠٠ر٧٣ ٥٠٠ر٧٣

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٣

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي ممارساتها القمعية، وفرضت خلال العام طوقا امنيا على الاراضي المحتلة مما اثر سلبا على مستوى المعيشة وعلى الحياة الاقتصادية بشكل عام.

وفي الجانب الاخر واصلت الانتفاضة الفلسطينية مسيرتها للعام السادس على التوالي مؤكدة قدرتها على ارساء دعائم نمط من الاقتصاد معتمد قدر الامكان على الذات.

وعلى الصعيد السياسي تم التوصل الى اتفاق خيار غزة – اريحا اولا، الذي ينص على انسحاب سلطات الاحتلال الاسرائيلي من منطقتي غزة واريحا، وتشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات، وتؤدي الى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية مبنية على قراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨، وفيما يلي اهم ما سجله العام من مستجدات :

١٠١٣ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتم الاعلان خلال العام عن تشريعات أو اجراءات لها اثر على مناخ الاستثمار.

٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية:

– وقعت كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية قبل نهاية هذا العام على اتفاقية اقتصادية لتنظيم التعاون بين الحكومة الاردنية وسلطات الحكم الذاتي الناشئة.

– تم التوقيع على انشاء مجلس لرجال الاعمال المصريين والفلسطينيين يمثل الجانب المصري فيه اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الاعمال المصريين، ويمثل الجانب الفلسطيني الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية والغرفة التجارية في غزة وعدد من المستثمرين ورجال الاعمال الفلسطينيين وحدد لهذا المجلس ان يكون بمثابة حلقة اتصال مع الجهات المعنية لتذليل العقبات والمشاركة في المفاوضات الرسمية في النواحي الاقتصادية.

– كذلك تم في هذا الاطار الاتفاق على انشاء بنك فلسطيني – مصري لتمويل ودعم المشاريع المشتركة وانشاء شركة مقاولات مصرية – فلسطينية للقيام بمهام اعمال البنية الاساسية في قطاع غزة والضفة الغربية.

٢٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

– عقدت اللجنة الفرنسية الفلسطينية المشتركة اجتماعا لها في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس يومي ١٧ و١٨ اذار/مارس ١٩٩٣ تم الاتفاق خلاله على الاجراءات اللازمة لمنح ضمانات للتجارة الخارجية في لاراضي المحتلة بضمان مؤسسة كوفاس وتقديم منح تدريبية مكثفة لمئة كادر فلسطيني في مختلف المجالات.

– تم توقيع اتفاقية تجارية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ بين غرفة التجارة الاوروبية الفلسطينية ومقرها مدينة القدس المحتلة ووكالة التجارة الدولية للدول المتقدمة التي تعتبر الذراع الاستشاري في مجال التجارة لادارة التنمية الخارجية التابعة للحكومة البريطانية، تم بموجب هذه الاتفاقية تأسيس شركة فلسطينية في لندن لترويج التجارة الفلسطينية في العاصمة البريطانية والدول الاوروبية الاخرى.

– تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين الاتحاد العام للغرف التجارية العربية في القدس المحتلة وجمعية رجال الاعمال والصناعات العربية الامريكية في واشنطن من اجل تمكين اصحاب المصانع في الضفة الغربية لتسويق منتجاتهم في امريكا.

– تم الاتفاق بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٩ على تشكيل لجنة اسبانية – فلسطينية مشتركة اثناء زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاسبانيا، كما تم الاتفاق على فتح مكتب في مدينة القدس للتعاون مع سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني.

٣٠١٣ وقائع واحداث:

الاداء الاقتصادي:

– اوضح تقرير اصدرته الاونكتاد ان الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢ شهدت انخفاضا في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بمعدل ١٠٪ سنويا، وهبوطا في حجم الصادرات الفلسطينية للخارج بنسبة ١٠٪ ، واشار التقرير الى ان هبوط حجم الواردات ادى الى تقليص العجز التجاري الفلسطيني من مليار دولار في عام ١٩٨٧ الى ٧٤٠ مليون دولار عام ١٩٩١، وقد ادى تراجع الواردات الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من اتباع سياسة الاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ودخل الفرد السنوي بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و١٢٪.

– كما كشف نفس التقرير الذي تناول تأثير السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة حتى منتصف هذا العام، ان معدلات البطالة الجامحة في الاراضي الفلسطينية المحتلة تضاعفت وقفزت من ٤٠٪ في قطاع غزة و٢٥٪ في الضفة الغربية في نهاية العام الماضي ١٩٩٢ الى ٥٥٪ في قطاع غزة

و٣٥٪ في الضفة الغربية في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٣ وتجاوزت ٧٠٪ داخل المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

– كذلك اشار نفس التقرير الى ان المؤشرات المقارنة لاقتصاد الاراضي المحتلة مع كل من اسرائيل والاردن تظهر بوضوح تأخر نقاط الانطلاق وضخامة التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية حيث لم يتعد الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ٢ر٢ مليار دولار او ما يعادل ٨ر٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي البالغ ١ر٥٩ مليار دولار، ونحو ٦ر٥٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي الاردني البالغ نحو ١ر٤ مليار دولار، فيما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل نحو ١٢ ألف دولار سنويا بما يمثل ١٤ ضعف متوسط نصيب الفرد في قطاع غزة و٧ أضعاف متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية، وقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي ٨ر٢١٪ بينما لم تتعد ٣ر٧٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحصار الاقتصادي الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة:

– فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي طوقا امنيا على الاراضي العربية المحتلة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٩ اثر سلبا على مستوى المعيشة الذي تدنى الى دون خط الفقر وادى الى فقدان اكثر من ١٢٠ ألف عامل عملهم في اسرائيل، كما ادى الى عدم السماح للمنتجات الفلسطينية بالدخول الى اسرائيل وبالتالي كسادها وتدهور اسعارها، كذلك تأثرت قطاعات اخرى من الحصار بشكل حاد وخاصة قطاع المواصلات الذي قدرت خسارته باكثر من ٦٠٠ ألف دولار يوميا.

– قدر اقتصادي فلسطيني خسائر الحصار الاقتصادي الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو ٢٨٠ مليون دولار سنويا في اجور العمال، وبنحو ٢٢٠ مليون دولار سنويا في قيمة الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل.

التنمية الاقتصادية:

– في ندوة مساعدة الشعب الفلسطيني المنعقدة في باريس خلال الفترة من ٢٦ – ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ قدم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية دراسة مفصلة حول البرنامج الانمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني للفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٠ بملايين الدولارات كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد الاستثمارية حسب القطاعات في البرنامج الانمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني للفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٠ (بملايين الدولارات)

القطاع الرئيسي والفرعي	الاستثمار (مليون دولار بأسعار عام ١٩٩١)
٠١ المياه والزراعة	١١٩٨
١,١ المياه	٢٢٥,٥
٢,١ الزراعة	٩٧٢,٥
٠٢ الصناعة	٤٠٥
١,٢ توسيع الصناعة التحويلية	١١٠
٢,٢ الصناعات الجديدة	١٤٤
٣,٢ الصناعة المتقدمة تكنولوجيا	٦٤
٤,٢ الصناعة الاستخراجية	٧٩
٥,٢ الصناعة المنزلية	٨
٠٣ الطاقة	٦٢٥
٠٤ البناء والتعمير	٥٧٨٩
١,٤ برامج الاسكان العام والخاص	٣٧٥٠
٢,٤ البناء للأغراض الاخري، واليات ومعدات البناء	٢٠٣٩
٠٥ خدمات البنية التحتية	٢٩٠٦
١,٥ التعليم، البحوث، لتدريب، العلوم والتكنولوجيا، البيئة	٦٠٦
٢,٥ الصحة العامة	٤٨٠
٣,٥ النقل، الاتصالات، التخزين	١٤٩٥
٤,٥ المرافق العامة (المجارير، الخ)	٣٢٥
٠٦ الخدمات الاخرى	٧٢٥
١,٦ الرعاية الاجتماعية والاستجمام، الثقافة والفنون الجميلة	٢٤٠
٢,٦ السياحة، الفنادق، الخدمات ذات العلاقة	٢٧٧
٣,٦ التجارة والتسويق	٣٠
٤,٦ التنظيم الحكومي، الخدمة المدنية، السلطات المحلية	٥٠
٥,٦ العملة، المال، المصارف التجارية، المصارف الاستثمارية	١٢٨
اجمالي جميع القطاعات	١١٦٤٨*

* ملاحظة :ترتفع قيمة الاستثمارات الاجمالية الى حوالي ١٤ مليار دولار مقدرة بأسعار عام ١٩٩٤ (السنة الأولى من البرنامج)

– وكان البنك الدولي للانشاء والتعمير قد اقترح في دراسة انجزها في شهر تموز/ يوليو هذا العام توظيف ثلاثة مليار دولار على مدى عشر سنوات لاعادة تأهيل الاراضي الفلسطينية المحتلة وذلك على مرحلتين، الاولى بتكلفة ٣ر١ مليار دولار وتنفق على مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس الاولى، اما الثانية فتبلغ ٧ر١ مليار تنفق على توسيع مشاريع البنية التحتية في السنوات الخمس اللاحقة.

وقد وضعت الدراسة خطوات فورية ومتوسطة وطويلة الامد لمعالجة الاختلال القائم في الاقتصاد الفلسطيني.

– ابدت منظمة التحرير الفلسطينية تحفظها على المبلغ السابق المقدر للبرنامج الاستثماري لانه اقل بكثير من الاحتياجات الفعلية لاعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وتمكينه من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو يصبح فيها قريبا من مستوى الدول العربية.

– اعد البنك الدولي خلال العام تقريرا اقتصاديا مفصلا يتناول الاحتياجات الاستثمارية للاراضي العربية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية في ضوء المتغيرات التي طرأت نتيجة لتوقيع اتفاق المبادىء الفلسطيني – الاسرائيلي في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

– أوضح مسؤول بمكتب البنك الدولي في القاهرة ان المجالات الاساسية للاستثمار، حسبما ورد في التقرير الجديد تركزت في اعادة تأهيل وتحسين نوعية البنية الاساسية العامة كشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل البري والتعليم والصحة والاتصالات.

– وتابع المسؤول ان التقرير اشار الى قدرة الاراضي المحتلة على توليد نمو اقتصادي متواصل اذا ما توافرت ادارة جيدة وخدمات عامة موسعة ودور فاعل للقطاع الخاص وانفتاح تجاري مع الدول العربية المجاورة في المنطقة، والاستفادة من الامكانات الكبيرة الموجودة كالمهارات والكفاءات والتحويلات المالية للفلسطينيين العاملين في الخارج .

– اصدر السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير في نهاية العام قرارا بانشاء المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار ليكون مسؤولا عن ادارة المساعدات المخصصة لتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرأس هذا المجلس السيد عرفات ويضم ١٤ عضوا من القيادات الفلسطينية من داخل الاراضي المحتلة وخارجها وحددت مهامه بتشخيص اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاعمار ورقابة وادارة تنفيذها على اساس من الشفافية والوضوح والكفاءة. ومن المتوقع ان يتم في اطار هذا المجلس تعيين مدراء للوحدات الفنية والموظفين في بداية العام ١٩٩٤.

الاستثمار:

– زار الاراضي العربية المحتلة في نهاية العام فريق من المستشارين البريطانيين في الشؤون الاقتصادية

والمالية لمتابعة مشروع المقترحات البريطانية حول سبل الاستثمار والتمويل في هذه المناطق والذي تم عرضه في الاجتماع الاخير الذي عقدته مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية الاقليمية في العاصمة الايطالية روما وذلك بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية في المناطق العربية.

– عقدت خلال العام شركة (الاخوة العرب) ومقرها القاهرة اتفاقا مع شركة فرنسية لاقامة ثلاثة مشاريع اقتصادية في قطاع غزة المحتل بتكلفة ٧٠ مليون دولار وسيشرع في اقامتها خلال شهر نيسان/ابريل من العام المقبل ١٩٩٤ وتشمل المشاريع الثلاثة، مصنعا للحديد والصلب، ومصنعا لتعبئة وتغليف مواد غذائية بالاضافة الى سوق تجاري. وسوف تساهم الشركة الفرنسية بنسبة ٧٥٪ من تكاليف المشاريع الثلاثة بينما تقوم الشركة المصرية بتغطية ٢٥٪.

– عقد خلال الفترة من ٩/٢٤ – ١٩٩٣/١٠/١ ورشة عمل للاستثمار في الاراضي المحتلة بهدف التعرف على الظروف الاستثمارية في الاقتصاد الفلسطيني تمهيدا لعقد المؤتمر الفلسطيني الاول للاستثمار المزمع عقده في ربيع عام ١٩٩٤.

– اتفق عدد من رجال الاعمال المصريين والفلسطينيين على انشاء شركة مشتركة للمقاولات للتقدم بعطاءات لمشروعات اعادة بناء البنية الاساسية في قطاع غزة المحتل.

– سدد عدد من رجال الاعمال الفلسطينيين مبلغ مائة مليون دولار من رأسمال (شركة فلسطين للتنمية والاستثمار) الذي حدد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وسوف يتم تسجيل هذه الشركة كشركة قابضة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسحاب اسرائيل من المنطقتين، وستركز على دعم النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة في مجال الاستثمار السياحي والصناعي عن طريق المساهمة مع الشركات القائمة الناجحة بنسبة لا تزيد عن ٤٩٪ وتأسيس شركات جديدة بالمساهمة مع مستثمرين ورجال اعمال من الداخل.

– قامت مجموعة بانستو الاسبانية، بعقد اتفاق مع بعض الاطراف المغربية والفلسطينية والاسرائيلية لتكوين مجموعة استثمارية لتنمية غزة – اريحا، وسميت باسم (سلام ٢٠٠٠) وتم الاتفاق على ان تبدأ هذه المجموعة نشاطها بـ ٦٠ مليون دولار.

– قامت شركات امريكية كبرى مثل مرجان ستانلي وسالمون برازرز بارسال بعثات استكشافية للاراضي الفلسطينية المحتلة لبحث فرص الاستثمار في تلك المناطق تمهيدا للاستثمار في مشاريع تنموية.

– قام خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر وفد من رجال الاعمال الفلسطينيين المقيمين في الخارج، بزيارة الاراضي المحتلة في مهمة لتقصي الحقائق والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتوافرة في تلك الاراضي.

القطاع المصرفي :

- تمكن رجال اعمال فلسطينيون لاول مرة منذ عام ١٩٦٧ من الحصول على ترخيص لانشاء بنك محلي للقيام بكافة الانشطة المصرفية وقبول الودائع بالدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي والدولار الامريكي، ويأمل القائمون على البنك التجاري الفلسطيني ان يلعب دورا رئيسيا في خدمة الاقتصاد المحلي من خلال توفير قنوات التمويل والاستشارات لقطاعي التجارة والصناعة، ويضم المؤسسون نخبة من رجال الاعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية ودول الخليج العربي وامريكا، وقد حدد رأسمال البنك بعشرة ملايين دينار اردني، وسوف يباشر نشاطه من مقره الرئيسي في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة مع بدء تنفيذ الحكم الذاتي الذي تم التوصل اليه بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣.

- بدأت البنوك الاردنية بترتيب اوضاعها تمهيدا لفتح فروعها في الضفة الغربية وذلك بعد ان توصل الجانبان الاردني والفلسطيني الى الاتفاق الذي سبق ذكره والذي نص على ان تكون فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة البنك المركزي الاردني ورقابته بالاضافة الى فروع البنك العقاري العربي - بنك مصري - من المتوقع ان يعيد نشاطه في خمس مدن فلسطينية.

- اعلنت مصادر اردنية رسمية ان الاردن لن يتخذ اي خطوة لاعادة فتح فروع المصارف الاردنية التي كانت اغلقت عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ قبل التشاور والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، اما بالنسبة للبنوك الاردنية التي تأسست بعد عام ١٩٦٧ في الاردن فلن يسمح لها بفتح فروع لها في الاراضي المحتلة في المرحلة الاولى.

- انهى البنك المركزي الاردني في نهاية العام استعداداته لفتح فرع له في الضفة الغربية لممارسة الاعمال الرقابية على القطاع المصرفي في المناطق التابعة للحكم الذاتي الفلسطيني، كما رشح البنك المركزي ستة موظفين لعضوية لجنة متخصصة طلب صندوق النقد الدولي من محافظ البنك المركزي الاردني تشكيلها للقيام بمهام تقديم تقارير دورية عن اداء الوحدات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومتابعة الكيفية التي سيتم بها اقراض الاموال والمساعدات التي سيوظفها صندوق النقد الدولي في مناطق الحكم الذاتي في اطار الخطط الدولية الرامية لتطوير وبناء مناطق الحكم الذاتي.

- اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ان معظم المراحل الاساسية لقيام بنك التنمية الفلسطينية قد اكتملت، واعلنت ان مهامه تتلخص بتقديم التسهيلات المالية للمستثمرين في مختلف القطاعات، وان رأسماله نحو ١٠٠ مليون دولار.

قطاع الصناعة :

- اكدت مصادر اقتصادية فلسطينية ان الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي حول الضفة

الغربية وقطاع غزة قد اثر سلبا على اداء الصناعات الفلسطينية وهددها بالانهيار، خاصة صناعة الملابس، الاحذية الجلدية والبلاستيكية، الصناعات الغذائية، المنتجات الهندسية الخفيفة مثل مواد اللحام والمسامير والمناشير الدائرية والشريطية، مكائن طحن البن، مكائن الوزن، الاثاث، الانابيب البلاستيكية، التبغ والسجائر، الادوية، الصابون، المنظفات الكيماوية، المشروبات الغازية والروحية، الصناعات اليدوية الخشبية.

- استطاع خلال العام احد رجال الاعمال الفلسطينيين من الحصول على ترخيص لاقامة مصنع للاسمنت في مدينة نابلس احدى اكبر مدن الضفة الغربية من المتوقع ان تصل طاقته الانتاجية الى ما يزيد عن ٦٠٠ ألف طن سنويا، وبذلك يغطي احتياجات الضفة الغربية من هذه المادة التي كانت توفرها احدى شركات الاسمنت الاسرائيلية.

- بالرغم من الاجراءات الاسرائيلية المتتابعة والمستمرة لاضعاف القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية الا ان بعض الشركات والمشروعات الفلسطينية امكن لها ان تستمر وتحافظ على وجودها في ظل هذا المناخ المعادي بسبل مختلفة، ومن ابرز الامثلة في هذا المجال دمج شركتين من كبرى صناعات الادوية في الضفة الغربية هما شركة بيرزيت لصناعة الادوية وشركة فلسطين لصناعة الادوية، وذلك من اجل الارتقاء بصناعة الدواء في الاراضي العربية المحتلة وارساء قاعدة لصناعة فلسطينية متطورة في هذا المجال، وتحسين فرص التصدير والقدرة التنافسية سواء في الاسواق العربية او الدولية.

- اعلن مسؤول في برنامج الامم المتحدة الانمائي عن الانتهاء من اقامة مصنعين حديثين لتصنيع الحمضيات والخضروات الطازجة في قطاع غزة ساهم فيهما البرنامج ويمكن ان يشكلا الخطوة الاولى في عملية انتعاش القطاع الصناعي في الاراضي العربية المحتلة.

قطاع التجارة :

- استمر خلال العام العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي بين الاراضي المحتلة واسرائيل بسبب فرض القيود التجارية على الصادرات الفلسطينية.

- تم خلال الفترة من ٨ - ١٩٩٣/٢/١٥ اقامة معرض تجاري فلسطيني في لندن، تم فيه عرض منتجات صناعية وزراعية فلسطينية للمرة الاولى في بريطانيا، وذلك بهدف احياء الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وقد تم اقامة المعرض في مبنى غرفة التجارة العربية البريطانية بدعم من وزارة الخارجية البريطانية، وشارك فيه ٢٦ شركة فلسطينية بحضور ممثلين عن تلك الشركات لاتاحة الفرصة امام مندوبي المؤسسات البريطانية والاوروبية والعربية التفاوض على عمليات الشراء، وقد شمل المعرض الاقمشة والالبسة الحديثة، صناعة الاحذية، الصناعات الغذائية المعلبة، اللوازم الهندسية، الصناعات

اليدوية من محفورات واصداف وادوات خشبية ومطرزات ومنتوجات زراعية.

– قام خلال العام مستشار الغرفة التجارية الدولية بزيارة الغرفة التجارية الاوروبية الفلسطينية في القدس وبحث مع المسؤولين فيها سبل تنشيط مركز البضائع الفلسطينية والاهتمام بجودتها واهليتها لدخول الاسواق الاوروبية.

– اسست منظمة التحرير الفلسطينية مركزا تجاريا فلسطينيا دائما في مدينة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة، يغطي منطقة الخليج العربي وآسيا، وهو اول مركز تجاري فلسطيني في سلسلة مراكز تجارية تنوي الدائرة الاقتصادية في المنظمة افتتاحها في عدد من المدن والمراكز التجارية الهامة خاصة في الدول العربية.

قطاع الزراعة :

– شهد قطاع الزراعة في قطاع غزة تغيرات تعود في معظمها الى ازدياد الملوحة في بساتين الحمضيات بسبب الضخ المكثف من الآبار الساحلية الضحلة بواسطة المستوطنات الاسرائيلية المجاورة مما اجبر المزارعين على التركيز على زراعة الخضروات والزهور ذات القيمة الكبيرة تحت البيوت البلاستيكية واستخدام تقنيات ري وزراعة متطورة نتج عنها محاصيل تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية في السوق الأوروبي.

– بالرغم من تقنين استخدام المياه بواسطة السلطات الاسرائيلية تعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية من المناطق الزراعية الرائدة في الشرق الأوسط لانتاج مختلف أنواع الخضروات الراقية الجودة وذات القدرة التنافسية العالية حتى للمنتوجات الاسرائيلية المشابهة ذات الدعم الحكومي الكبير، وقد انتجت منطقة الأغوار أكثر من ألف طن من الخضار التصديرية الفائضة عن السوق المحلي ولكن العوائق الاسرائيلية سواء الناتجة عن الحصار الأمني المتواصل والتحكم الشديد في قنوات وتسهيلات النقل والتسويق التصديري أدت الى خسائر فادحة للمزارعين الفلسطينيين .

– نتيجة لفعاليات الانتفاضة في الاعتماد على الذات ورجوع العمال الفلسطنيين للعمل في أرضهم فقد تم استصلاح آلاف الدونمات من الأراضي وزرعها بالأشجار المثمرة كما زاد الاستثمار والمجهودات في تربية الأبقار الحلوب والأغنام ودجاج البيض واللحم مما رفع من نسبة الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الحيوانية لأول مرة بعد (٢٥) سنة من الاحتلال الاسرائيلي المديد .

– في قطاع غزة يعتبر قطاع صيد الأسماك وتصنيعها من القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية الزراعية الفلسطينية وتشغيل القوى العاملة في قطاع غزة الا أن امكاناته قد تدهورت بشكل كبير منذ عام ١٩٦٧ بسبب القيود الاسرائيلية الشديدة المفروضة على مناطق الصيد الفلسطينية مما

الحق خسائر فادحة للاقتصاد الوطني الفلسطيني وبطالة واسعة في صفوف الصيادين والعاملين في تجهيز وتصنيع الأسماك .

وقائع واحداث اخرى :

– قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ برئاسة مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بزيارة عمل الى سويسرا الاتحادية حيث اجرى مباحثات هامة مع المسؤولين في وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في مقر القصر الكونفدرالي في بيرن، وقد اكد الجانب السويسري على اهتمامه بتدعيم التعاون وتقديم المساعدات المالية والفنية لتمكين الشعب الفلسطيني من اعادة بناء اقتصاده.

– ينتظر نحو ٩٠ ألف فلسطيني قرار لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة ومقرها جنيف لتلقي التعويضات المناسبة عن خسائرهم بسبب الغزو العراقي للكويت والتي تبلغ نحو ٣ مليارات دولار، وتشمل التعويضات ما فقده هؤلاء من اثاث او رواتب او اذى شخصي .ومن المتوقع ان يتم تحويل التعويضات من مبيعات البترول العراقي ومن الاصول العراقية المجمدة.

– اغلقت الحكومة الاسرائيلية الحدود بينها وبين الاراضي العربية المحتلة ووضعت قيودا صارمة على تنقل العمال العرب الى داخل اسرائيل في اواخر شهر اذار/مارس من هذا العام في خطوة للضغط على السكان العرب بسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وقد ادى هذا الاجراء الى تدهور الاوضاع الاقتصادية للسكان العرب .وقد حذر تقرير اعدته مؤسسة اوكفام الخيرية البريطانية من احتمال حدوث مجاعة في المناطق العربية المحتلة ما لم تتخذ تدابير فورية للحيلولة دون ذلك.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٢/٧ توقيع اتفاقية قرض ميسر بين البنك الاسلامي للتنمية وجمعية عزون التعاونية في الضفة الغربية، كما تم في الوقت نفسه توقيع اتفاقية ضمان هذا القرض بين منظمة التحرير الفلسطينية والبنك الاسلامي للتنمية، وتعتبر هذه اول اتفاقية قرض توقع بين البنك الاسلامي للتنمية واحدى المؤسسات الفلسطينية داخل الوطن المحتل بكفالة منظمة التحرير الفلسطينية، وتبلغ قيمة هذا القرض ٦٢٢ ألف دينار اسلامي اي ما يعادل نحو ٨٥٠ ألف دولار امريكي، يخصص لاقامة مشروع لتعبئة زيت الزيتون وعمل المخللات وتعليب الخضروات بكافة انواعها.

– تم في رام الله الاعلان عن تأسيس اول شركة تأمين فلسطينية تغطي نشاطاتها مدن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تحت اسم (شركة التأمين الوطنية)، برأسمال خمسة ملايين دولار، وجدير بالذكر ان حجم سوق التأمين في الاراضي المحتلة يقدر بنحو ٦٠ مليون دولار سنويا.

– عقدت ندوة مساعدة الشعب الفلسطيني في باريس خلال الفترة من ٢٦ – ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٣

بناء على قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة رقم ١٧٠/٤٧ الصادر بتاريخ ٢٢ كانون اول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن رعاية لجنة ممارسة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحدد الهدف من انعقاد اللجنة بتعبئة العون الضروري للنهوض بتنمية الاقليم الفلسطيني المحتل، والذي جاءت احتياجاته الملحة نتيجة مباشرة للاحتلال الاسرائيلي وعمليات الانتهاك والاستلاب والتهميش للاقتصاد والموارد الفلسطينية.

الاحداث السياسية:

– شهد هذا العام استكمال المفاوضات العربية الاسرائيلية المعلنة وفي الوقت نفسه تم الاعلان عن مباحثات فلسطينية اسرائيلية سرية تمخض عنها التوصل الى اتفاق اطلق عليه خيار غزة – اريحا اولا، وتم التوقيع عليه بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ في الولايات المتحدة برعاية حكومتي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، واشتملت الاتفاقية على سبعة عشر بندا بالاضافة الى عدد من الملاحق.

– ومن بين ما تنص عليه الاتفاقية انسحاب سلطات الاحتلال الاسرائيلي من منطقتي غزة واريحا بعد شهر من الاتفاق وتشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات، وتؤدي الى تسوية نهائية مبنية على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، كما نصت على اجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام، وذلك خلال فترة لا تتعدى فترة تسعة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية.

– لاقت الاتفاقية قبولا واسعا لدى الاوساط الفلسطينية والعربية والاسرائيلية وقد تم اقرارها من قبل السلطات الاسرائيلية والسلطات الفلسطينية.

– اكدت مصادر فلسطينية في نهاية العام ان الاستعدادات قد بدأت بالفعل للتحضير للمرحلة الاولى لتنفيذ اتفاق غزة – اريحا اولا باعداد قوائم الفلسطينيين الذين سيعودون الى موطنهم واختيار بعضهم للمشاركة كقيادة وضباط وجنود لجهاز الشرطة والحرس الوطني في غزة واريحا.

القروض :

– في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام الفلسطينية الاسرائيلية تم التصريح بمنح قروض لسلطة الحكم الذاتي بعد تنفيذ الاتفاق، وتشمل القروض والمنح التالية:

الجهات المانحة	تاريخ التوقيع	قيمة المنحة (بالألف)	عملة المنحة	المشروع المستفيد
أولاً: جهات عربية:				
ثانيا : جهات غير عربية:				
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٣	٥٠٠٠	دولار	دعم القطاع السياحي
المفوضية الاوروبية	١٩٩٣	١٥٠٠٠	وحدة نقد اوروبية	تمويل قطاع الصحة والتعليم والبيئة
البنك الدولي	١٩٩٣	٤٠٠٠٠	د. امريكي	تمويل مشروعات انمائية
الحكومة الاسترالية	١٩٩٣	٣٢٥	د. استرالي	مساعدات عن طريق الاونروا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٣	٣٠٠٠	د. امريكي	دعم قطاع الزراعة
الحكومة الاسبانية	١٩٩٣	٨٠٠٠	د. امريكي	تمويل مشاريع انمائية
الحكومة الايطالية	١٩٩٣	١٢٠٠٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
حكومة النرويج	١٩٩٣	١٧٥٠٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
الحكومة البريطانية	١٩٩٣	٦٥٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
حكومة الدنمارك	١٩٩٣	٤٠٠٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
حكومة النمسا	١٩٩٣	١٠٧٠٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
حكومة السويد	١٩٩٣	٢٥٠٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
حكومة سويسرا	١٩٩٣	٤٠٠٠٠	د. امريكي	تمويل البرامج الانمائية
الحكومة اليابانية	١٩٩٣	٥٠٠٠٠٠	د. امريكي	مساعدات خلال عامين
الحكومة الكندية	١٩٩٣	٥٥٠٠٠	د. كندي	مساعدات علي مدي ٥ سنوات
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٢٥٠٠٠	د. امريكي	تمويل مشاريع انمائية

٤٠١٣ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٣ امكانات الاستثمار فى القطاعات المختلفة:

وفيما يلي اهمها:

القطاع الزراعي:

- تتركز فرصه حول التوسع باستصلاح اراضي جديدة واستغلالها بزراعة الاشجار المثمرة وتطوير المراعي العامة الشاسعة واستغلالها في تربية الاغنام، وبتنمية مصادر مياه سطحية وجوفية جديدة

والاستفادة منها في زراعة الخضروات المبكرة والزهور والاعشاب الطبية تحت البيوت المحمية، وفي زراعة الاشجار شبه الاستوائية، وفي زراعة الاعلاف وتربية الابقار الحلوب، هذا بالاضافة الى استغلال الثروة السمكية في شواطيء قطاع غزة وانشاء مشاريع تربية الاسماك في برك داخلية طبيعية او اصطناعية، كما لا تزال هناك امكانيات كبيرة بانشاء مشاريع الدواجن لتلبية الطلب المحلي على البيض واللحوم.

القطاع الصناعي:

وتتمثل اهم الفرص الاستثمارية فيه بالآتي:

- الصناعات التي تهدف الى التشغيل المكثف للايدي العاملة المحلية في قطاعات النسيج والملابس والجلود والأحذية.
- الصناعات التي تهدف الى استغلال الفائض من المنتجات الزراعية وتعليب الاسماك.
- الصناعات المتكاملة والمترابطة التي تهدف الى تزويد مستلزمات وتسويق الانتاج الزراعي والصناعي والخدمات المتطورة.
- الصناعات المعتمدة على المواد الاولية والخامات المحلية.
- الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والاسكان.
- الصناعات التعويضية، اي تلك التي تؤدي الى الاستعاضة عن الاستيراد، وتنمية القدرة على التصدير.
- صناعات المناطق الحرة الموجهة كليا للتصدير الخارجي .
- الصناعات التحديثية التي تستخدم تكنولوجيا متطورة في قطاعات الكمبيوتر والاتصالات والأجهزة الدقيقة.

قطاع السياحة:

وتتمثل فرصه الاستثمارية بالآتي:

- تطوير الانشطة السياحية المرتبطة بمواسم الحج لدى الطوائف المسيحية.
- انشاء الفنادق والشركات السياحية ووكالات الاسفار.
- تطوير الصناعات المتصلة بالسياحة كالصناعات التقليدية التي تعتمد على الصدف وخشب الزيتون وترتبط بالاماكن المقدسة.

قطاع التجارة والخدمات:

وتتمثل فرصه الاستثمارية بما يلي:

- انشاء المرافق الخاصة بالخدمات السابقة للتسويق كالتدريج والتشميع والتعليب.
- انشاء شركات متخصصة بالتجارة المحلية والخارجية.
- انشاء مراكز تسويقية زراعية وصناعية وخدماتية متكاملة.

القطاع المالي:

وتتمثل فرصه بما يلي:

- انشاء مؤسسات مالية كبنك الاسكان، وبنك صناعي، وبنك زراعي، وصندوق تمويل للصادرات وغيرها.

٢٠٤٠١٣ المشروعات المعروضة للاستثمار:

وهي نفسها التي عرضت في تقريرمناخ الاستثمارفي العام الماضي وبيانها كمايلي:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرةعن المشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
تصنيع الجفت وتطوير صناعة الصابون	-	نابلس	دراسة جدوى	١ر٥٨٨ مليون دينار اردني
صناعة الكبيس	-	رام الله	دراسة جدوى	١ر١٣٣ مليون دينار اردني
صناعة مربيات الفواكه	-	الخليل	دراسة جدوى	٤٢٦ الف دينار اردني
صناعة الالبان والاجبان	-	اريحا / الخليل	دراسة اولية	٢ر٩٣٥ مليون دينار اردني
صناعة تجميد الخضروات	-	اريحا	دراسة اولية	١.٦٩٥ مليون دينار اردني
مصنع دهان	-	نابلس / غزة/ الخليل	دراسة جدوى	٥٠٠ الف دينار اردني
صناعة قطع غيار الالات الزراعية	-	بيت ساحور	دراسة جدوى	٩٧٢ الف دينار اردني
الصناديق المموجة	-	غزة	دراسة اولية	٥ر٥٨٠ مليون دينار اردني
صناعة الملابس الجاهزة	-	القدس / غزة نابلس	دراسة جدوى	٣٥٤ الف دينار اردني
صناعة الحرامات الصوفية	-	القدس / غزة	دراسة جدوى	٤٦٦ الف دينار اردني
مصنع العجائن الغذائية (مكرونة)	-	غزة	دراسة اولية	٩ر٧٦ مليون مارك الماني
تطوير ورشة صناعية	-	غزة	دراسة اولية	٣٠ الف دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مستودع تبريد	–	غزة	دراسة جدوى	٣٠ الف دولار
مصنع للطوب الاسمنتي	–	غزة	دراسة جدوى	٣٠ الف دولار
تطوير ورشة ميكانيك وكهرباء سيارات	–	غزة	دراسة اولية	٩ر٢٥٠ الف دولار
مصنع لانتاج المرتديلا وتصنيع اللحوم	–	غزة	دراسة اولية	٣٢٩ الف دولار
مزرعة دجاج ابيض	–	غزة	دراسة اولية	٤٢ الف دولار
مصنع لصناعة الكرتون للصناديق والعلب	–	غزة	دراسة اولية	١ر٤ مليون دولار
وحدة صناعية اتوماتيكية للكرتون	–	غزة	دراسة اولية	٤٠ الف دولار
طباعة وتجهيز الملصقات الصغيرة	–	غزة	دراسة اولية	٩٠ الف دولار
مزرعة تسمين خراف	–	غزة	دراسة اولية	٢٧ر٣ الف دولار
تطوير مصنع شركة بلسم للأدوية	–	رام الله	دراسة اولية	٥٥٠ الف دولار
مزرعة دجاج وأبقار	–	بيت صفافا	دراسة اولية	٤٠ الف دولار
تطوير ورشة ميكانيكية متخصصة	–	غزة	دراسة اولية	٨٧٦ الف دولار
مصنع لانتاج لوحات توزيع كهرباء	–	غزة	دراسة اولية	٨٠ الف دولار
تطوير مصنع شركة الهلال للسمنة	–	غزة	دراسة اولية	٤٥٤ الف دولار
مطحنة	–	رام الله	دراسة اولية	٥٠٠ الف دولار
مصنع جوارب	–	غزة	دراسة اولية	٣١ر٥ الف دولار
ورشة الكترونية وكهربائية	–	غزة	معلومات اولية	٣٦ر٦ الف دولار
مصنع لانتاج بطاطس شيبسي	–	رام الله	دراسة اولية	٣٥٠ الف دولار
مصنع نسيج	–	بيت ساحور	دراسة اولية	٢٠٩ الف دولار
مواد بناء	–	غزة	دراسة اولية	٦٠ الف دولار
تطوير مسبكة	–	غزة	دراسة اولية	٥٠ الف دولار
مزرعة أبقار	–	غزة	دراسة اولية	٤٣ الف دولار
مصنع اعلاف	–	رام الله	دراسة اولية	٥٠ الف دولار
مصنع لرب البندورة	–	رام الله	دراسة اولية	٢٧٢ الف دولار
معمل بلاط	–	البيرة	دراسة اولية	١٤٠ الف دولار
مصنع البان	–	الخليل	دراسة اولية	٥١٤ الف دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
مصنع دهانات	–	نابلس	دراسة جدوى	١ مليون دينار اردني
مصنع اعلاف	–	غزة	دراسة اولية	١٠٠ الف دولار
ورشة تسنين قطع مواسير / حديد	–	غزة	دراسة اولية	٩٠ الف دولار
مزرعة البان	–	الخليل	دراسة اولية	٧٨.٧ الف دينار اردني
مزرعة دجاج	–	رام الله	دراسة اولية	٨٠ر٨ الف دولار
مطحنة حبوب	–	غزة	دراسة اولية	١٠٠ الف دولار
مصنع تطوير اعلاف	–	غزة	دراسة اولية	١١٥ الف دينار اردني
مصنع اعلاف	–	غزة	دراسة اولية	١٤٢ر١ مليون دينار اردني
تطوير شركة الغزال	–	بيت ساحور	دراسة جدوى	١١٨ر٢ مليون دينار اردني
مصنع لوحات كهربائية	–	رام الله	دراسة اولية	١٦٤ الف دينار اردني
كوابل واسلاك كهربائية	–	نابلس	دراسة اولية	٢٥٧ الف دينار اردني
تطوير مصنع فرشات	–	القدس	دراسة اولية	١٠٠ الف دينار اردني
تطوير شركة حجار جلخ	–	بيت لحم	دراسة اولية	٢٩٠ الف دينار اردني
تطوير منتجات كيماوية	–	بيت ساحور	دراسة اولية	٢٦٣ الف دينار اردني
مصنع للمحاليل الطبية	–	القدس	دراسة اولية	٢ر٠٤٦ مليون دولار
مصنع كرتون بيض	–	رام الله	دراسة اولية	٣٩٠ الف دينار اردني
ثلاجة خضار	–	نابلس	دراسة اولية	٢٣٦ الف دينار اردني
مواد تنظيف كيماوية	–	رام الله	دراسة اولية	١٣٧ الف دينار اردني
مصنع الخشب الاسمنتي	–	القدس	دراسة جدوى	٣ر٥ مليون دولار
مصنع اعلاف	–	الضفة الغربية	دراسة اولية	٤ ملايين دولار
استصلاح اراضي لزراعة اشجار فاكهة	–	الخليل	معلومات اولية	مليون دولار
مصنع البان	–	الضفة الغربية	دراسة اولية	مليون دولار
تكرير المياه للري	–	البيرة وغزة/ خان يونس	دراسة اولية	١٠ مليون دولار
تطوير صيد اسماك وتطوير مرفأ للصيد	–	غزة	دراسة جدوى	٣ مليون دولار
ري بطريقة التقطير	–	غزة/ووادي الاردن	دراسة اولية	٢ر٥ مليون دولار
مركز ابحاث زراعي تطبيقي	–	القدس	دراسة جدوى	٢ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
مختبر تحاليل للتربة والمياه والمحاصيل	–	نابلس	دراسة اولية	٥ر١ مليون دولار
تطوير مصنع البان	–	عبسان/ غزة	دراسة جدوى	٢٦٠ الف دولار
استصلاح اراضي تعاوني	–	نابلس	دراسة اولية	٢ر٧ مليون دولار
مصنع اسمنت	–	الخليل	دراسة جدوى	٥٠ مليون دولار
مصنع لتعبئة وتصدير زيت الزيتون	–	رام الله	دراسة اولية	مليون دولار
مصنع اعلاف	–	القدس	دراسة اولية	٢ مليون دولار
مصنع تعليب خضروات وعصائر	–	طولكرم	دراسة جدوى	٥ر١ مليون دولار
انتاج حطب وقود صناعي من	–	الخليل.	دراسة اولية	٥٠٠ الف دولار
خامات محلية	–			
اغذية اطفال	–	غزة/ الضفة	دراسة اولية	٣٠٠ الف دولار
مطاحن وصوامع القمح	–	غزة	دراسة اولية	٢٠ مليون دولار
مركز حرف يدوية تقليدية	–	القدس	دراسة اولية	٣٥٠ الف دولار
تطوير مصنع بسكويت	–	غزة	دراسة جدوى	٢١ر١٧٥ الف دولار
مراكز تسويقية ومشروع تدريبي	–	الضفة/ غزة	دراسة اولية	٣ ملايين دولار
مرفأ غزة التجاري	–	غزة	دراسة اولية	١ مليون دولار
تطوير مصنع معدات زراعية	–	جنين	دراسة اولية	٥٠٠ الف دولار
صباغة اقمشة	–	غزة	دراسة اولية	٥٠٠ الف دولار
صناعة الصابون من مخلفات زيت الزيتون	–	الخليل	دراسة جدوى	مليون دولار
مصنع عصير بندورة مركز	–	اريحا	دراسة اولية	مليون دولار
مصنع رب البندورة	–	رام الله	دراسة جدوى	٢ر٧١٧ مليون دولار
تطوير مصنع منتجات زراعية	–	القدس	دراسة جدوى	١٠٠ الف دولار
تطوير مصنع منتجات غذائية	–	بيت ساحور	دراسة اولية	١٠٠ الف دولار
مصنع لتصنيع الاوكسجين	–	جنين	دراسة اولية	٣٥٠ الف دولار
مصنع خشب اسمنت	–	القدس	دراسة اولية	٣ر٥ مليون دولار
مزرعة ومصنع البان تعاوني	–	رام الله	دراسة جدوى	٧٦٠ الف دولار
مزرعة مواشي لانتاج الالبان	–	رام الله	دراسة اولية	٣٠ الف دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
انتاج خط جديد لشركة القدس للادوية	–	رام الله	دراسة اولية	١ر٥٨٥ مليون دولار
تطوير شركة فلسطين للأدوية البيطرية		رام الله	دراسة اولية	١٨٠ الف دولار
انتاج الغازات للأغراض الطبية والصناعية	–	طولكرم	دراسة جدوى	٢ مليون دولار
مركز برمجة كمبيوتر متطور	–	رام الله	دراسة اولية	١٠٠ الف دولار
صيانة معدات كهربائية والالكترونية	–	غزة	دراسة اولية	١٢٠ الف دولار
مخازن تبريد للمنتجات الزراعية	–	غزة / الضفة	دراسة اولية	٣٠٠ الف دولار
تصنيع وتخزين الاعلاف	–	غزة / الضفة	دراسة اولية	١٠ ملايين دولار

٥٠١٣ الاستثمارات العربية الوافدة:

لا توجد استثمارات عربية مباشرة في فلسطين المحتلة، ولكن حال تولي السلطة الفلسطينية مقاليد الأمور الاقتصادية للشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية اعلان المبادئ فستكون هناك برمجة لتنفيذ البرنامج الانمائي الفلسطيني واطار قانوني مشجع لاستثمارات القطاع الخاص سواء الفلسطيني المحلي أو العربي الشقيق بحيث يتوقع أن يساهم القطاع الخاص بحوالي ٦٠ ٪ من حجم الاستثمارات الكلية المخصصة للبرنامج وفي جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

(١٤)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة قطر
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة قطر
لعام ١٩٩٣

واصلت الحكومة القطرية جهودها في تنفيذ عدة مشروعات حيوية خاصة بمشروع حقل الشمال ، وتوقيع عدة اتفاقيات خاصة بتصدير الغاز المسال القطري للأسواق العالمية ، كما واصلت جهودها في توسيع بعض الصناعات القائمة ، وكذلك انشاء بنك مركزي وشركة للخطوط الجوية ، واعداد دراسة لانشاء سوق للأسهم المحلية .

وفيما يلي رصد لأهم مستجدات مناخ الاستثمار لهذا العام :

١٠١٤ تشريعات واجراءات حكومية :

– يمكن ايجاز أهم التشريعات والاجراءات التي اتخذتها الدولة خلال هذا العام والتي لها علاقة بالمناخ العام للاستثمار فيها، فيما يلي :

– في القطاع الزراعي صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ الذي يحظر تجريف الاراضي الزراعية أو نقل تربتها، وذلك باستثناء الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة أو عندما يكون الغرض من ذلك هو تحسين الارض زراعيا أو المحافظة على خصوبتها على أن يتم التجريف بترخيص من وزير الشئون البلدية والزراعة.

– أما فيما يتعلق بالتجارة فقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهن الصيدلة والوسطاء ووكلاء مصانع وشركات الادوية، وبمقتضى هذا التعديل يحظر تجهيز أو تركيب أو بيع أي دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية بغرض الوقاية أو العلاج أو التشخيص الا لمن ترخص له الجهات المختصة بذلك، ومن ناحية أخرى فان التعديل يجيز للجهات المختصة التصريح لغير المؤسسات الصيدلية ببيع المستحضرات الصيدلية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العامة، وفي هذه الحالات يشترط أن يكون البيع بواسطة صيدلي.

كما صدرت عدة قرارات عن مجلس الوزراء بتحديد المواصفات الواجب توافرها في بعض السلع والمواد.

وصدر كذلك المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم ممارسة أنشطة الدعاية والاعلان والعلاقات العامة والانتاج الفني والمصنفات الفنية ويشترط هذا القانون لممارسة أي من تلك الأنشطة الحصول على ترخيص من ادارة الرقابة بوزارة الاعلام والثقافة وتكون مدة الترخيص سنة قابلة للتجديد،

ويشترط في طالب الترخيص أن يكون قطريا (واذا كان شركة وجب أن يكون ٥١٪ من رأس مالها على الأقل قطريا) وأن يكون كامل الأهلية محمود السيرة حسن السمعة والسلوك.

أما فيما يخص وسائل فض المنازعات فقد صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن نظام الصلح في حالات مخالفة قوانين البلدية ويجيز هذا التعديل للبلديات الصلح في بعض الجرائم البلدية، وذلك سواء قبل رفع الدعوى الجنائية أو بعد ذلك وقبل الفصل فيها نهائيا، وسواء كانت الجريمة مخالفة أو جنحة وكان معاقبا عليها بالغرامة أو بالحبس أو بالغرامة أو بكلاهما، غير أن هذا القانون لا يجيز الصلح في الجرائم البلدية المعاقب عليها بالحبس وجوبا أو بعقوبة تكميلية وجوبية .

وفي مجال العمل أصدر وزير العمل والشئون الاجتماعية والاسكان القرار رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ بتنظيم اجراءات استخراج ترخيص استقدام عمال من الخارج لحساب الغير، وبموجب هذا القرار تتولى ادارة العمل بالوزارة اصدار تلك التراخيص وذلك بناء على طلبات أصحاب الشأن وعلى من تتم الموافقة على منحه الترخيص أن يودع كفالة مصرفية قدرها مائة الف ريال قطري* لصالح الوزارة في أحد البنوك المحلية، ويكون الترخيص صالحا لمدة سنتين قابلة للتجديد، ومن جهة أخرى فقد أورد القرار الشروط الواجب توافرها في المكتب الذي تتم فيه مزاولة نشاط استقدام العمال من الخارج لحساب الغير كما يمنع القرار أصحاب المكاتب من تقاضي أي مقابل من العامل نظير احضاره ويلزمه بتحرير عقد استقدام مع صاحب العمل يتضمن مدة العقد والأجرة وأتعاب المكتب، كما يلزمه بتحرير عقد عمل للعامل معد سلفا وموقع عليه من صاحب العمل ومصدق عليه من الجهات الرسمية.

أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم فقد صدر المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضريبة الدخل الذي فرضت بمقتضاه الضريبة على دخل المكلف الناشيء عن نشاطه في اقليم الدولة عن كل سنة ضريبية ويشمل ذلك على الأخص الارباح المحققة عن العقود التي تنفذ في قطر وأرباح بيع أصل من أصول المنشأة وعمولات الوكالات الناتجة عن اتفاقيات التمثيل او الوساطة سواء تحققت داخل قطر أو خارجها واتعاب الاعمال الاستشارية والتحكيم أو الخبرة، وايجار العقارات والمبالغ المتحصلة من بيع أو تأجير أو امتياز الاستعمال أو استغلال اية علاقة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع والديون المعدومة التي يستردها المكلف وصافي أرباح التصفيات واستثناء مما تقدم تخضع للضريبة الفوائد والعوائد المصرفية المتحققة خارج قطر اذا كانت مستحقة على مبالغ ناتجة عن نشاط المكلف في اقليمها. ويلزم القانون المكلف باعداد حساباته لفترة محاسبية مطابقة للسنة الضريبية مع الاحتفاظ بالسجلات والمستندات الخاصة بنشاطه لمدة الخمس السنوات التالية لآخر سنة ضريبية، كما

---

*الريال القطري يعادل ٢٧٥ر٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١

يقرر القانون أن الدخل الخاضع للضريبة يحدد بعد خصم المصروفات والتكاليف التي انفقت لتحقيق الدخل الاجمالي وخصوصا الفوائد والايجارات المدفوعة والرواتب والأجور ومكافآت نهاية الخدمة والضرائب والرسوم عدا ضريبة الدخل والديون المعدومة ومصاريف الصيانة والترميم والخسائر الناجمة عن بيع الأصول واستهلاكات الاصول والهبات والتبرعات والاعانات والاشتراكات للاعمال الخيرية أو الانسانية أو العلمية أو الثقافية أو الرياضية، كما يلزم القانون الجديد كل من يزاول نشاطا خاضعا للضريبة بأن يقدم لادارة الضرائب بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة اقرارا يبين فيه الدخل الخاضع للضريبة وقيمتها ويجب أن يقدم الاقرار خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة الضريبية أو الفترة المحاسبية، وتحتسب الضريبة سنويا وفقا للشرائح والنسب التالية :

أقل من ١٠٠ر٠٠٠ريال	اعفاء
أقل من ١٠٠ر٠٠١ ريال الى ٥٠٠ر٠٠٠	١٠ ٪
أقل من ٥٠٠ر٠٠١ ريال الى ١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٥٪
أقل من ١ر٠٠٠ر٠٠١ ريال الى ١ر٥٠٠ر٠٠٠	٢٠٪
أقل من١ر٥٠٠ر٠٠١ ريال الى ٢ر٥٠٠ر٠٠٠	٢٥٪
أقل من ٢ر٥٠٠ر٠٠١ ريال الى ٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٠٪
أقل من ٥ر٠٠٠ر٠٠١ ريال فأكثر	٣٥٪

كما تضمن القانون الاحكام المتعلقة بالاعفاءات الضريبية وقرر انشاء لجنة خاصة في وزارة المالية والاقتصاد والتجارة تختص بدراسة طلبات الاعفاء واعداد التوصيات بشأنها، وتضمن القانون كذلك اجراءات التظلم والطعن والتي تختص بالفصل في التظلمات المقدمة من المكلفين بشأن قرارات ربط الضريبة والتظلمات المتعلقة بالمبالغ الاضافية التي تفرضها ادارة الضرائب بالوزارة، والجدير بالذكر أن العمل بهذا القانون قد بدأ فعلا اعتبارا من ١٩٩٣/١/١.

كما صدر قرار وزير المواصلات والنقل رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ بتحديد رسوم واجور الخدمات البريدية وقد تضمن هذا القرار جداول لتحديد رسوم بعائث بريد الرسائل والطرود البريدية والبريد الممتاز والبريد الالكتروني.

أما في المجال المصرفي فقد صدر المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ بانشاء مصرف قطر المركزي الذي عهد اليه تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وتنفيذها وفق الخطة العامة للدولة وبالمساعدة على دعم الاقتصاد الوطني واستقرار النقد، وقد حدد رأس مال المصرف بمبلغ ٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ (خمسين مليون ريال) قابلة للزيادة، هذا وقد تضمن القانون عدة فصول تناولت بالتفصيل ادارة المصرف والمسائل المتعلقة بالنقد كاصداره وشكله وغطائه، كما تناولت التعامل بالعملات الأجنبية

والذهب وعلاقة المصرف بالبنوك العاملة ومراقبتها وعلاقته بالحكومة وحسابته.

– وفيما يخص الثروات البحرية صدر المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحيه في قطر ويقضي التعديل بمعاقبة كل مسئول عن سفينة صيد أجنبية يخالف أحكامه بغرامات مالية تتنوع مبالغها باختلاف انواع واحجام تلك السفن مع الحكم بمصادرة معدات الصيد وما في مخازن السفينة من اسماك بالاضافة الى حجز السفينة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر. كما يتضمن هذا التعديل أحكاما مفصلة بشأن العقوبات في حالات العود .

٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٦ على تعديل المادتين (٦ ، ١٠) من دستور منظمة العمل العربية ، الذي أقره مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة عشرة التي عقدت في مدينة الرباط في شهر مارس/ آذار ١٩٨٩ .

– تم خلال العام الاتفاق ما بين دولة قطر وجمهورية السودان على احياء كافة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية والصحية الموقعة بين البلدين والعودة بها كما كانت من قبل .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٠ على وثيقة تعاون بين غرفة قطر والغرفة التجارية والصناعية للجنوب التونسي ، وتقضي الوثيقة بوضع كل الوسائل الكفيلة بتسهيل الاتصالات والتقارب التقني والتكنولوجي والتجاري والمالي لفائدة مؤسسات البلدين والاستفادة من الفعاليات الاقتصادية التي تنظمها الغرفتان بما يخدم التنمية الاقتصادية في البلدين .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٢ على اتفاق التعاون بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مصر العربية الموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨.

٢٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم خلال شهر مايو/آيار ١٩٩٣ التوقيع على اتفاقية للنقل الجوي بين دولة قطر وألمانيا الاتحادية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ الترخيص لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة في ابرام اتفاقية قرض بمبلغ ٥٣١/٥٧ ر٩٤٧ر٣٨٥ دولارا أمريكيا مع بنك مورجان جرينفل وشركاه المحدود ومجموعة البنوك المشاركة معه ، وادارة ضمان ائتمان الصادرات ECGD .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ على اتفاقية تنمية الحقل والايرادات العامة الموقعة بين حكومة

دولة قطر والمؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة موبيل كيو.ام .للغاز انك الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠

– تم خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ التوقيع على اتفاق بين شركة قطر للغاز المسال المحدودة (قطر للغاز) ومجموعة من البنوك اليابانية بشأن الشروط الرئيسية لقرض بضمان المشروع تبلغ قيمته نحو ملياري دولار أمريكي تحصل عليه الشركة من هذه البنوك لتمويل بناء مصنع تسييل الغاز ومرافقه .

٣٠١٤ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث على الصعيد الاقتصادي ، فيما يلي بيان بأهمها :

الموازنة العامة للدولة:

– اعتمدت الموازنة العامة للدولة ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ، وقدرت جملة ايراداتها العامة بنحو ٣ر١٠ مليار ريال قطري ، فيما بلغت المصروفات العامة نحو ٧ر١٣ مليار ريال قطري .

– ونتيجة لزيادة النفقات المقدرة عن الايرادات المقدرة بلغ عجز الموازنة حوالي ٧ر٢ مليار ريال قطري ، وباضافة التزامات خارج الموازنة فان اجمالي العجز يصبح حوالي ٩ر٢ مليار ريال قطري .

– روعي عند تخصيص الاعتمادات للمشروعات الرئيسية العامة القائمة تخصيص مبالغ للمشروعات الجديدة ذات الأهمية والضرورة القصوى ، وبلغت الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة حوالي ٧ر٢ مليار ريال قطري ، بزيادة ٢٥ ٪ عما رصد لها في موازنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣.

الأداء الاقتصادي:

يلاحظ من النشرة الاحصائية الفصلية الصادرة عن مؤسسة النقد القطري خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣ أن الأرقام الأولية للناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١ قد بلغت بالأسعار الجارية ٢٤٢٨٩ مليون ريال قطري ، مقابل ٢٦٧٩٢ مليون ريال قطري في عام ١٩٩٠ أي بانخفاض نسبته ٣ر٩٪ .

– يكشف التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي حسب نفس المصدر عن أن قيمة ناتج قطاع النفط قد بلغت في عام ١٩٩١ نحو ٨٢٥٠ مليون ريال قطري مقابل ١٠١٨٧ مليون ريال قطري في عام ١٩٩٠ أي بانخفاض نسبته ١٩٪ .

– ويلاحظ من الأرقام الأولية للقطاعات غير النفطية أن قيمة ناتجها في عام ١٩٩١ ، قد بلغت ١٦٠٣٩ مليون ريال قطري مقابل ١٦٦٠٥ في عام ١٩٩٠ أي بانخفاض نسبته ٤ر٣٪ .

– على الرغم من الانخفاض في قيمة ناتج القطاعات غير النفطية الا أن أهميتها النسبية مجتمعة في

الناتج المحلي الاجمالي قد زادت من ٦٢٪ في عام ١٩٩٠ الى ٦٦٪ في عام ١٩٩١ .

- يلاحظ من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١ أن قطاع الصناعات التحويلية قد تبوأ مركز الصدارة اذ بلغت مساهمته ٣١٢٠ مليون ريال قطري ، وأتي بعده قطاع المال والتأمين وخدمات أخرى ٢٦١٠ مليون ريال قطري ، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ١٥٢٨ مليون ريال قطري ، وقطاع التشييد والبناء ٩٥٠ مليون ريال قطري ، وقطاع النقل والمواصلات ٦٩٧ مليون ريال قطري ، وقطاع الكهرباء والماء ٤١٥ مليون ريال قطري وقطاع الزراعة والغابات وصيد البحر ٢١٥ مليون ريال قطري .

في القطاع المصرفي :

- بينت الحسابات المالية لمؤسسة النقد القطري ، وفق النشرة الاحصائية الفصلية التي أصدرتها مؤسسة النقد القطري خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٣ أن الموجودات/ المطلوبات للمؤسسة قد بلغت في نهاية شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٣ نحو ٣ر٢٧٥٤ مليون ريال قطري ، مقابل ٦ر٢٨١٠ مليون ريال قطري في نفس الشهر من عام ١٩٩٢ .

- بينت الميزانية الخاصة بالبنوك العاملة وفق النشرة السابقة أن الموجودات/ المطلوبات للبنوك التجارية القطرية قد بلغت في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٣ نحو ٩ر٢٨٥٢٦ مليون ريال قطري بالمقارنة مع ٨ر٢٧٠٨٥ مليون ريال قطري في نفس الشهر من عام ١٩٩٢ .

- بلغ حسب المصدر السابق ذكره اجمالي أرصدة البنوك التجارية القطرية في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٣ لدى مؤسسة النقد القطري ٣ر٥٨٧ مليون ريال قطري ، وأرصدتها لدى البنوك في الخارج ٣ر٤٦٩٠ مليون ريال قطري .

- زادت حركة التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي القطري - حسب المصدر السابق ذكره- من ٢ر١٧٩٢٠ مليون ريال قطري في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٢ الى ١ر١٩٥١١ مليون ريال قطري في نفس الشهر من عام ١٩٩٣ .

- بلغ اجمالي الودائع في المصارف القطرية - حسب المصدر السابق ذكره - في نهاية شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٣ نحو ٥ر١٧٨٣٧مليون ريال قطري ، ٩ر١٤٢٧٩مليون ريال قطري خاصة بالقطاع الخاص، ٦ ر٣٥٥٧ مليون ريال قطري خاصة بالقطاع العام .

- ارتفع عرض النقد (م٢) - حسب المصدر السابق ذكره - من ٣ر١٤٩٥٣ مليون ريال قطري في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٢ الى ٧ر١٥٦٨٦مليون ريال قطري في نفس الشهر من عام ١٩٩٣ .

- تم بتاريخ ١٩٩٣/٨/٥ انشاء مصرف قطر المركزي برأسمال قدره ٥٠ مليون ريال قطري ، وحددت

أهدافه بتوجيه السياسة النقدية والائتمان المصرفي بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وممارسة امتياز اصدار النقد وتداوله، والعمل على استقرار قيمة النقد وحرية تحويله الى العملات الأخرى ، وتنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وفقا لأحكام القانون ، والقيام بوظيفة مصرف الحكومة ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون انشاء البنك ، والعمل كمصرف للبنوك العاملة في الدولة ، وحفظ وتشغيل الأموال الاحتياطية المرصودة لتغطية النقد .

– باشر مصرف قطر المركزي عمله كبديل لمؤسسة النقد القطري بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٨.

– أعلن بنك الدوحة خلال العام عن مضاعفة رأسماله ليرتفع الى ٧ر٧٨ مليون ريال قطري ، تمت تغطية ٨٠٪ منه من جانب المساهمين القدامى .

– ارتفعت موجودات بنك قطر الدولي الاسلامي خلال العام الماضي بنحو ٦٥٪ وهو العام الثاني لتأسيسه.

– أجرت مؤسسة النقد القطري (قبل تحويلها الى بنك مركزي) مسحا شاملا للتعرف على ملاءة رأس المال لدى الجهاز المصرفي القطري بوضع معايير لقياس هذه الملاءة ، لتتكيف مع قرارات لجنة بازل، ونتج عن ذلك أن جميع البنوك الوطنية تتجاوز الملاءة الدولية بنسبة تفوق ١٥٪ ، ويعود ذلك الى ضخامة رؤوس أموال البنوك الوطنية نسبيا .

– وعلى ضوء المسح السابق أصدرت مؤسسة النقد القطري في بداية العام تعليمات الى البنوك باعتبار نسبة الملاءة الدولية بالحد الأدنى ٨٪ على أن يجري العمل بها ابتداء من ١٩٩٣/١/١، وتستثنى من ذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة في قطر التي تطبق مراكزها الرئيسية النسبة التي قررتها لجنة بازل .

في المجالات المالية :

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨ تعديل سعر فائدة الريال القطري للمرة الثالثة ، وأكدت المصادر المسئولة على أنه سيعاد النظر في الأسعار من فترة لأخرى في ضوء التطورات الاقتصادية .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٤ تعديل بعض أحكام وشرائح الضريبة على الدخل في دولة قطر لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في البلاد .

– في اطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية تم تخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية بحيث يصبح الحد الأقصى لها ٣٥٪ بدلا من ٥٠٪، ويوفر هذا النظام نسبا تصاعدية بدلا من النظام القائم على رفع ضرائب مقطوعة ، وقد أقر مجلس الوزراء القطري النظام الجديد الذي يقسم الشرائح الضريبية الى سبع شرائح، وينطبق هذا النظام على حصة الشركاء الأجانب من الأرباح السنوية للمشروعات المشتركة في قطر .

– أعدت مؤسسة النقد القطري بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ دراسة أولية تستهدف اصدار عملة قطرية جديدة ليبدأ تداولها في نهاية عام ١٩٩٤ .

– احتلت قطر مركزا متقدما في قائمة الدول التي تتمتع بجدارة الائتمان على مستوى العالم، وحصلت على الترتيب رقم (٣٢) بمعدل ائتمان بلغ ١٩ر٥٢ درجة ، وقد نشرت قائمة بهذا الترتيب مجلة المستثمر التي تعتبر مرجعا عالميا في اعداد المؤشرات الائتمانية التي يعتد بها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع الأخذ في الاعتبار متوسط المعدل الاقليمي لجدارة الائتمان يبلغ ٢ر٣٨ درجة .

قطاع النفط والغاز:

بلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بما يزيد على ٢٥٠ ترليون قدم مكعب .

– تمتلك قطر ثلاثة مشاريع للغاز تنتج ما بين ٢٢ و ٢٥ مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل سنويا ، كما تنتج ما يزيد على ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي غير المسيل سنويا.

– وقع وزير الطاقة والصناعة بتاريخ ١٩٩٣/٤/١١ على خطاب نوايا لبيع ٥ر٢ مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي القطري لمؤسستي أنرون للتنمية ، وأنرون للطاقة الأمريكيتين ، ابتداء من عام ١٩٩٧ ، ولمدة ربع قرن .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١/٣ تأسيس الشركة القطرية الأوروبية للغاز المسال المحدودة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال قطري ، اشتركت به المؤسسة العامة القطرية للبترول، وشركة سنام (اس بي اي) ، ونيلسون بنكر هنت .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ تأسيس شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال المحدودة ، برأسمال قدره ٢ مليار دولار أمريكي ، مشاركة بنسبة ٧٠٪ للمؤسسة العامة القطرية للبترول و ٣٠٪ لمؤسسة موبيل الأمريكية.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١/٣١ التوقيع على اتفاقية تم على أساسها دخول شركة موبيل الأمريكية شريكا جديدا في شركة قطر للغاز المسال .

– استكملت خلال العام شركة قطر للغاز المسال المحدودة ترتيبات نقل ما يقرب من ٤ ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال من رأس لفان الى شركة كهرباء تشوبو اليابانية ابتداء من عام ١٩٩٧.

– وقعت شركة قطر للغاز المسال خلال شهر اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ على عقد استئجار ٧ ناقلات لمدة (٢٥) عاما من مجموعة شركات يابانية، وسوف يتم بناء هذه الناقلات في اليابان، كما سوف يتم تسليم أول ناقلتين منها في عام ١٩٩٦ .

– وقعت شركة قطر للغاز المسال بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦ على عقدين لتصنيع وتركيب كامل منشآت

المحطة البحرية في حقل الشمال بطاقة ٨٠٠ مليون متر مكعب يوميا ، وذلك لمد مصنع تسييل الغاز الذي سيتم تشييده في رأس لفان بالغاز .

– واصل العمل تقدمه خلال العام في ميناء رأس لفان ، ويتوقع أن ينجز رصيف المعدات الثقيلة بالكامل في شهر ابريل/نيسان ١٩٩٤ ، ورصيف الغاز المسال رقم (١) في عام ١٩٩٦.

– أعلنت الشركة القطرية الأوروبية للغاز المسال أن قيمة استثمارات مشروعات الغاز التي سيتم تنفيذها في عقد التسعينات تقدر بنحو ٧ر١٧ مليار دولار أمريكي.

– اكتشفت خلال العام شركة "الف "النفطية الفرنسية في قطر حقلا نفطيا ، من المتوقع أن يبدأ الانتاج فيه خلال عام ١٩٩٤ ، بحدود ٣٠ – ٥٠ ألف برميل يوميا .

– عقدت بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ ندوة قطرية – بريطانية للنفط والغاز ، بحضور وزير الطاقة والصناعة القطري ، ووزير الطاقة البريطاني ، وبمشاركة (٢٣) شركة بريطانية ، (٣٠٠) خبير ، وقد ناقشت الندوة فرص الاستثمار المشترك بين البلدين في مجال الطاقة .

– استضافت دولة قطر خلال الفترة من ٩ – ١٩٩٣/٢/١٠ "المؤتمر الاقليمي لتعاونيات مواجهة التسرب النفطي".

– عقدت بالدوحة بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٩ ندوة «علوم وتكنولوجيا الغاز المسال وناقلاته ».

– زار وزير الطاقة والصناعة اليابان لدعم جهود تسويق الغاز القطري ، كما زار كوريا الجنوبية ، وتم توقيع خطاب نوايا بين المؤسسة العامة القطرية للبترول ، ومؤسسة كوريا للغاز ، لبيع الغاز المسال القطري للمؤسسة الكورية ، كذلك زار النرويج وايران ، وأجرى مباحثات ناجحة في مجالات التعاون الصناعي في الغاز والنفط .

– أعلنت المؤسسة العامة القطرية للبترول بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٠ أن موازنة مشروع تطوير حقل غاز الشمال تبلغ ٣ مليار دولار أمريكي .

– وقع وزير الطاقة والصناعة بتاريخ ١٩٩٣/١/٣١ على اتفاقيات تكامل مشروعي قطر للغاز وتنمية حقل غاز الشمال ، مما يساعد على فتح آفاق جديدة لصادرات الغاز القطري للأسواق العالمية .

– عقدت بالدوحة بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٩ ندوة حول "علوم وتكنولوجيا الغاز المسال وناقلاته "، نظمتها هيئة جير مانشر لويد الألمانية بالتعاون مع المؤسسة العامة القطرية للبترول .

قطاع الصناعة :

ذكر مسئول في وزارة الصناعة والطاقة أن عدد المشروعات الصناعية التي منحت تراخيص في القطاع الخاص للفترة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٩١ بلغ (١١٧) مشروعا برؤوس أموال مستثمرة تصل الى نحو ٩ر١

مليار ريال قطري.

- منحت وزارة الصناعة والطاقة خلال العام تراخيص لاقامة (٢٥) مشروعا صناعيا جديدا يبلغ رأس المال المستثمر المقدر لاقامتها نحو ٢١٤ مليون ريال قطري ، وتتعلق هذه المشروعات بانتاج البلاستيك والأواني المختلفة والأثاث وتجميع الساعات بأنواعها المختلفة والقرميد الحجري والأبواب الالكترونية والمنظفات والزيوت النباتية وتبطين وتجديد الاطارات .

- انضمت خلال العام الى مجموعة الصناعة القطرية صناعة جديدة لأول مرة هي صناعة رغوة الحرائق.

- أعلنت شركة قطر للأسمدة الكيماوية في نهاية العام أنها شرعت في مشروع توسعة لانشاء مصنع ثالث لانتاج الأمونيا واليوريا لتصبح بعد تشغيله المتوقع عام ١٩٩٦ أكبر منتج للأسمدة الكيماوية في منطقة الشرق الأوسط ، وتبلغ تكلفة المصنع الجديد ٥٠٨ ملايين دولار أمريكي ، وسوف تبدأ الأعمال التنفيذية فيه خلال الربع الأول من عام ١٩٩٤ .

- تم خلال العام تنفيذ مشروع توسعة مجمع البتروكيماويات ، الذي يتضمن زيادة انتاج الأثيلين الى ٥٠٠ ألف طن سنويا ، وزيادة انتاج البولي اثيلين منخفض الكثافة الى ٣٦٠ ألف طن سنويا .

- كشف تقرير اصدرته شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) أن الشركة قد حققت أرقاما قياسية في الانتاج والأداء خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٣ ، حيث بلغت الزيادة في الانتاج ١ر٨٪ في وحدة الأفران ، و ٨٪ في وحدة عروق الصلب ، و ٤ر٩٪ في وحدة الدرفلة ، و٢٪ في وحدة الاختزال المباشر.

- أعلنت شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) في بداية العام أنها بصدد اجراء تعديلات على خطوط الانتاج لتحقيق زيادة انتاجية الى مائة ألف طن سنويا كمرحلة أولى ، تتبعها عملية توسعة شاملة للوصول باجمالي الانتاج الى نحو مليون طن سنويا.

- أعلن في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ أن الحكومة القطرية تعمل على اعادة صياغة وتطوير قانون التنظيم الصناعي المطبق ، كما أنها بصدد اقامة المزيد من المناطق الصناعية ، وتخطط لانشاء بنك للاستثمار الصناعي مشترك مع القطاع الخاص .

- أكد مسئول بوزارة الصناعة والطاقة أن الوزارة قد بدأت خلال العام باعداد دراسة جدوى لاقامة منطقة حرة صناعية في قطر تتكامل أنشطتها مع المنطقة الحرة بجبل علي بامارة دبي وليس للمنافسة معها.

- أعلن بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩ عن فوز شركة (كريت ليكس) الأمريكية بعقد تجهيز مصنع الدقيق الجديد بقيمة ٥ر٢٢ مليون ريال قطري ، وسوف يبدأ انتاج هذا المصنع خلال شهر آذار/مارس ١٩٩٥ .

- صرح مصدر رسمي في وزارة الصناعة والطاقة أن الحكومة القطرية ترحب بالمشاركة الأجنبية في

المشروعات الصناعية المشتركة سواء كانت هذه المشاركة من خلال توريد التكنولوجيا أو التسويق أو المساهمة في رأس المال ، وأشار في الوقت نفسه الى أن هناك عددا من الحوافز يقدم لتلك المشاريع أهمها تقديم الغاز الطبيعي المستخرج من حقل غاز الشمال بسعر منخفض مقداره ٥٠ سنتا أمريكيا لكل مليون وحدة حرارية حتى نهاية عام ١٩٩٩ ، وتوفير البنية التحتية المتطورة ، وايجاد مواقع للمشاريع الصناعية بايجار رمزي قدره ريال قطري واحد لكل متر مربع سنويا ، وكذا اعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار من الرسوم الجمركية ، واعفاء الصادرات من رسوم التصدير ، والاعفاء من دفع الضرائب على الأرباح ، بالاضافة الى اعفاء رواتب العاملين الأجانب من ضريبة الدخل ، وعدم وجود قيود على تحويل النقد الأجنبي .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣ مد امتياز استغلال التربة والجبس والجير اللازم لصناعة الأسمنت الممنوح لشركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت لمدة ثلاثة وعشرين عاما تبدأ من ١٩٩٢/١٠/٩.

– بدأت بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٨ الشركة القطرية السعودية للجبس في طرح انتاجها في الأسواق بطاقة انتاجية تبلغ ٢ طن يوميا .

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٦ لقاء مفتوح لمناقشة مشاكل الصناعة الوطنية حضره وزير الطاقة والصناعة ، ورئيس غرفة تجارة وصناعة قطر ، وتم به مناقشة كافة المشاكل التي تواجه الصناعة القطرية ، والحلول المقترحة لها ، كما أعلن خلال الاجتماع عن دراسة أعدتها وزارة الصناعة والطاقة خاصة بانشاء أول بنك صناعي في البلاد برأسمال قدره ٣٠٠ مليون ريال قطري .

– أعلنت خلال العام شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت بأنها بصدد بناء مصنع جديد للاسمنت تبلغ طاقته الانتاجية ٢٠٠٠ طن يوميا وتبلغ كلفته ١٠٠ مليون دولار أمريكي .

– كشف خلال العام مسئول صناعي قطري عن أن شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) التي تمتلك الحكومة القطرية ٧٠٪ من رأسمالها تعتزم انشاء مصنع للحديد والصلب بكلفة نحو مليار ريال قطري ، وبطاقة انتاجية ٥٠٠ ألف طن سنويا.

وفي قطاع التجارة:

أوضحت الأرقام الاحصائية للتجارة الخارجية الصادرة عن احدى الدراسات الرسمية في خلال عام ١٩٩٣ ، ان قيمة الصادرات القطرية قد بلغت في عام ١٩٩٢ نحو ١٣ر٦ مليار ريال قطري ، بينما بلغت قيمة الواردات نحو ٧ر٣٤ مليار ريال قطري ، وبلغت قيمة صادرات النفط الخام خلال نفس العام حوالي ٩ر٥٢ مليار ريال قطري .

– أظهرت نفس الدراسة السابق ذكرها أن دولة قطر قد استوردت سلعا في عام ١٩٩٢ من دول خليجية

أخرى بلغت قيمتها ٧٨٠ مليون ريال قطري ، كما استوردت سلعا من دول المجموعة الأوروبية بحوالي ٢ر٦٣ مليار ريال قطري ، ومن الدول الأسيوية بحوالي ١١ر٢ مليار ريال قطري .

– ارتفع الفائض في الميزان التجاري القطري في عام ١٩٩٢ بنسبة ٣١٪ عن العام الذي سبقه ليصل الى ٦ر٣ مليار ريال قطري مقابل ٤ر٨ مليار ريال قطري في عام ١٩٩١ .

– أوضحت الأرقام الاحصائية الأولية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء في نهاية عام ١٩٩٣ أن قيمة الصادرات خلال عام ١٩٩٣ قد بلغت ٦ر١٣ مليار ريال قطري ، معظمها من النفط والمنتجات النفطية ، والمواد الكيماوية الى مختلف الأسواق العالمية .

– بلغت قيمة الصادرات من الملابس الجاهزة خلال العام – حسب المصدر السابق ذكره – حوالي ٤٨ مليون ريال قطري منها ٤٤ مليون ريال قطري للسوق الأمريكية وحدها ، كما بلغت الصادرات من الحديد والصلب ٥٠٢ مليون ريال قطري صدر معظمها لأسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

– دارت خلال عام ١٩٩٣ لقاءات ومباحثات اقتصادية وتجارية مكثفة بين رجال الأعمال القطريين ، ووفود من ايطاليا ، ورومانيا ، والنمسا ، وبريطانيا ، وفيتنام ، وألمانيا ، وجنوب أفريقيا ، استهدفت كلها تنمية الصادرات القطرية في الأسواق الخارجية .

– عقدت الجولة الثانية من المفاوضات التجارية بين المسئولين القطريين ونظرائهم الأمريكيين في واشنطن خلال المدة من ٢١ – ١٩٩٣/٤/٢٢ بشأن القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على واردات الملابس من قطر ، وقد سعت دولة قطر الى تفادي هذه القيود الكمية من خلال الانضمام الى اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) .

– افتتح بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٨ معرض قطر التجاري الدولي بمشاركة (٣٥٠) شركة صناعية وتجارية وخدماتية تمثل (٢٩) دولة منها أربع دول تشارك بصفة رسمية هي باكستان وايران والهند والأردن وتمثلها (٥٧) شركة.

سوق الأسهم المحلية :

– أكد مصدر مسئول في مؤسسة النقد القطري (قبل تحويلها الى بنك مركزي) أن دولة قطر تدرس جديا انشاء سوق للأسهم لمجاراة التغييرات الجذرية في الهياكل الاقتصادية والمالية لدول المنطقة، وأن دراسة قد أعدت في هذا الشأن بالمشاركة مع وزارة المالية والاقتصاد والتجارة ، وعدة وزارات أخرى .

وقائع وأحداث أخرى :

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٩ مؤتمر رجال الأعمال الخليجي الأمريكي بمشاركة (١٨) من رجال الأعمال

والمسئولين القطريين ، وتمت مناقشة ورقة قطرية حول «مناخ الاستثمار الخليجي».

– اجتمعت في الدوحة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٥ الجمعية العمومية للاتحاد العربي للحديد والصلب .

– افتتح وزير المواصلات والنقل بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢ معرض ايطاليا في قطر الذي شهد أكبر تجمع للشركات الايطالية الحكومية والخاصة في الدوحة .

– افتتح وزير المواصلات والنقل بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٨ معرض قطر الدولي الأول لأنظمة المعلومات والاتصالات والنظم المكتبة .

– افتتح وزير الشئون البلدية والزراعة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ مركز الملاحة للخدمات البحرية والذي تكلف ١١ مليون ريال قطري ، واستغرق تنفيذه أكثر من عام .

– افتتح وزير المالية والاقتصاد والتجارة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ معرض الفردان الدولي الثامن للمجوهرات والساعات الذي شاركت فيه (٣٥) شركة عالمية متخصصة .

– تم في نهاية العام توقيع عقد بناء محطة رأس أبوفنطاس لتوليد الكهرباء وتحلية المياه (ب) بتكلفة قدرها أربعة آلاف مليون ريال قطري .

– عقد في بداية العام في مدينة الدوحة المؤتمر الدولي الأول لنظم المعلومات الجغرافية لعام ١٩٩٣ حول استغلال مصادر المعلومات في الشرق الأوسط .

– تم خلال العام تأسيس شركة الخطوط الجوية القطرية .

– تم خلال العام انتخاب دولة قطر بالاجماع عضوا أصيلا في مجلس ادارة منظمة العمل الدولية للفترة ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ وذلك خلال اجتماعات الدورة الثمانين لمؤتمر العمل الدولي الذي عقد في يونيو/حزيران ١٩٩٣.

– أسقطت دولة قطر ديونها المستحقة على موريتانيا ، وقررت في الوقت نفسه المساهمة بنحو ١٠ ملايين دولارأمريكي في بعض المشروعات الموريتانية .

– تم في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ انتخاب دولة قطر للجنة الرئاسية للمؤتمر السابع والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

– تم في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ انتخاب دولة قطر لرئاسة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

– استضافت جامعة قطر في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ أول مؤتمر دولي للكيمياء شاركت فيه نخبة من كبار العلماء في هذا المجال من مختلف دول العالم .

– تم في بداية العام تأسيس شركة قطر الوطنية للفنادق برأسمال حكومي قدره ٧٩٧ مليون ريال قطري، بهدف الاستثمار في المجال الفندقي والسياحي من بناء أو تأسيس أو تملك الفنادق والمطاعم والموتيلات

والمقاهي والاستراحات العامة في دولة قطر أو خارجها .

أحداث سياسية :

– ترأس سمو أمير دولة قطر وفد بلاده الى قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ ٢٠ – ١٩٩٣/١٢/٢٢.

– طورت دولة قطر علاقاتها الاقليمية والخارجية ، وبدأت خلال العام تحركات تجاه جمهورية اليمن، وجمهورية العراق ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما قام مسؤولوها بزيارات عديدة لسلطنة عمان، ودولة الامارات العربية المتحدة .

– كذلك تطورت الاتصالات خلال العام بين دولة قطر وايران وتم تبادل رسائل بين وزراء في الحكومة وبين رئيسي مجلس الشورى في البلدين وكذلك جرى التباحث في مشروعات تعاون مشتركة .

– زار عدد من المسئولين العرب والأجانب دولة قطر خلال العام ، حيث أجروا مع نظرائهم القطريين مباحثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها .

– تم خلال العام اعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد والتجارة وتقسيمها الى ست ادارات للمالية والجمارك والشئون الاقتصادية والشئون التجارية والشئون الادارية ، والمواصفات ، بالاضافة الى مكتبين لضريبة الدخل ، واستثمارات الحكومة ، ووحدة للحاسب الآلي .

٤٠١٤ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٤ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتضمن خطة التصنيع عددا من الفرص الاستثمارية التالية لاقامة مشروعات مشتركة :

– الاثيلين جلا يكول.

– معدن الألونيوم.

– معدن المغنيسيوم.

– السبائك الحديدية.

– اقطاب الجرافيت.

– حامض الفسفوريك.

– أسمدة NPKIDAP

– أسلاك النحاس.

– ألفيرو منجنيز ، السليكو منجنيز .

- الزجاج المسطح .
- كربيد السليكون .

بالاضافة الى الفرص الاستثمارية التالية المتاحة أمام القطاع الخاص -:

- ضمادات وقفازات وكمامات جراحية
- كبريتات الحديد والمغنسيوم والألمونيوم
- كبريتات الصوديوم اللامائية
- حبر الطباعة الأسود
- صبغ أكسيد الحديد
- المطهرات الصناعية
- صمامات حديد زهر
- المظاريف وأغلفة الطرود
- مرشحات المياه .
- رقائق من نوع الفورمايكا
- حقائب بلاستيكية .
- بوظة اللبن (الزبادي)
- المرجرين النباتي .
- قرميد الأسقف الخرساني .

٢٠٤٠١٤ المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع*	اجمالي الاستثمارات التقديرية للمشروع (بدون أرض)
مشروع لانتاج وحدات متكاملة لترشيح المياه من البلاستيك وأجزاء الترشيح من مواد منسوجة كقطع الغيار	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١,٣٦ مليون دولار امريكي ٤,٩٧ مليون ريال قطري

* تم اعداد هذه الدراسات من قبل مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الاستثمارات التقديرية للمشروع (بدون أرض)
مشروع لانتاج رقائق من نوع الفورمايكا من مادة الميلامين فورمالدهايد	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٤ر٤٥ مليون دولار امريكي ١٦ر٢٧ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج حقائب السفر والحقائب الشخصية من البلاستيك	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٢ر٤٦ مليون دولار امريكي ٨ر٩٧ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج السجاد غير المنسوج (الموكيت)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١٠ر٦٩ مليون دولار امريكي ٣٩ر٠٣ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الفطر الطازج (مشروم) وتعبئته	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١ر٢٢ مليون دولار امريكي ٤ر٤٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج مشروب الشعير الخالي من الكحول	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١١ر٤٩ مليون دولار امريكي ٤١ر٩٣ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج بسكويت الأرز والحبوب الاخري المنفوشة	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠ر٦٨ مليون دولار امريكي ٢ر٤٧ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج بوظة اللبن (الزبادي)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١ر٠٣ مليون دولار امريكي ٣ر٧٥ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الكيك الهش المحشو (وافل) «طازج أو مجمد»	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١ر٣٥ مليون دولار امريكي ٤ر٩٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الكيك الهش اللين (وافل) «طازج أو مجمد»	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠ر٥٤ مليون دولار امريكي ١ر٩٦ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج المارجرين النباتي	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١ر٢٢ مليون دولار امريكي ٤ر٤٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج مقاطع من الصلب الخفيف (ورشة لاعادة الدرفلة)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر دولة قطر	دراسة أولية دراسة أولية	٣١ر٤٨ مليون دولار امريكي ١١٤ر٨٩ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الأواني المنزلية من الألمونيوم المطلي بمادة غير لاصقة	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠ر٠٤ مليون دولار امريكي ١٨ر٤٠ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج قرميد الأسقف الخرساني الخفيف	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠ر٠٤ مليون دولار امريكي ٠ر١٥ مليون ريال قطري

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الاستثمارات التقديرية للمشروع (بدون أرض)
مشروع لانتاج مواد منع التآكل في الخرسانة «طريقة زد»	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٢ر٢١ مليون دولار امريكي ٨ر٠٨ مليون ريال قطري

٥٠١٤ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

(١٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الكويت
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الكويت
لعام ١٩٩٣

حقق العام انجازات اقتصادية ملحوظة خاصة في مجال النفط، وسوق الكويت للاوراق المالية، ومعالجة اوضاع المديونيات الصعبة، والبدء في تنفيذ الخصخصة، واصلاح واعادة تأهيل مرافق انتاج الكهرباء والماء، والتوقيع على مذكرة تفاهم لانشاء مجمع للبتروكيماويات، ومواصلة اصدار ادوات الدين العام، واعداد تقرير من قبل لجنة منبثقة عن مجلس الوزراء حول المشاكل الهيكلية والعقبات التي تعترض مسيرة الاقتصاد وسبل معالجتها.

وفيما يلي اهم ما سجله العام من مستجدات:

١٠١٥ تشريعات واجراءات حكومية:

فيما يلى ملخص بأهم التشريعات والاجراءات الحكومية ذات العلاقة بمناخ الاستثمار والصادرة خلال هذا العام :

– في مجال التجارة صدرت لائحة شهادات الصلاحية لتصدير المواد الغذائية المستخدمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج وتعرف هذه اللائحة تلك الشهادة بانها الشهادات الصادرة عن جهه حكومية أو مصدقة منها في أى من دول المجلس بالشكل المرفق بالائحة والذى يتضمن بيانات الارسالية واسم المستورد وعنوانه وبلد المنشأ والصنف والعبوة والكمية وتاريخ الانتاج وتاريخ الانتهاء ، وتلزم اللائحة دول المجلس بابلاغ امانته العامة بالجهه المختصة باصدار تلك الشهادة فيها ، كما تلزم المصانع الخليجية الراغبة في التصدير الى باقى دول المجلس بتقديم طلبات الى الجهه المختصة للحصول على تلك الشهادة بشرط ان تكون منتجاتها مطابقة للمواصفات القياسية الخليجية ، وعلى أن تتعهد الجهات المختصه قبل اصدار مثل تلك الشهادات بالتفتيش على تلك المصانع والتأكد من أنها تطبق المواصفات الخليجية المتعلقة بالمنتوجات المراد تصديرها ، وبالاضافه الى ذلك تلتزم الجهات المختصة في دول المجلس ، بالتفتيش دوريا على المصانع بما لا يقل عن ثلاثة مرات خلال فترة صلاحية الشهادة ، علما بأن صلاحية تلك الشهادة مدتها سنة من تاريخ الاصدار ، كما تلتزم دول المجلس بقبول تلك الشهادات واعتمادها.

هذا وقد أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم ٤٥٣ بالعمل باحكام هذه اللائحة والنموذج المرفق بها وفوض بلدية الكويت باصدار الشهادة المنصوص عليها فيها والزم المصانع المنتجة للمواد

الغذائية التقيد بالمواصفة القياسية م ق ك / ١٩٨٥/ م ق خ ١٩٨٤ المتعلقة بالشروط الصحية للمصانع والعاملين بها ، على أن يعمل باللائحة والنموذج المرفق بها اعتبارا من ١٩٩٣/١/١.

كما صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٩٢ بتمديد وقف تطبيق الحماية الجمركية لجميع المنتجات الصناعية المحلية حتى تاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ ثم صدر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ بتمديده حتى ١٩٩٣/١٢/٣١.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٢٧ صدر القرار الوزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ والذي يتضمن حظر استيراد او ترويج أو تصنيع أو تسويق أو عرض أية سلعة أو منتج أيا كان مرسوم أو مطبوع عليه صور أو رسومات مخلة بالاداب العامة أو تخالف النظام العام.

وأصدر وزير العدل والشئون الادارية القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٩٣ بانشاء مكتب بادارة التسجيل العقارى والتوثيق يختص بتوثيق المحررات المتعلقة بتأسيس الشركات أو تعديلها أو انهائها والعقود التى يوجب القانون توثيقها وتلك المتعلقة بالائتمان في كل المجالات الاقتصادية .

وبتـــاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ أصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم ٩٣ لعام ١٩٩٣ بتمديد منع استيراد انابيب الصلب السوداء الملحومة من قياس ٦ بوصات الى ٤٨ بوصة قطر خارجى المغلفة بمادة البيتومين وغير المغلفة بها حتى ١٩٩٣/١٢/٣١.

وأصدر الوزير كذلك القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ بحظر استيراد أو ترويج أو تسويق أو عرض منتج زيت الحبة السوداء (حبة البركة) ومنتجاتها اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/٣/٢٨.

كما اصدر القرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ باستمرار منع استيراد غاز الاكسجين بنوعية الصناعى والطبى حتى نهاية العام .

وبتـــريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٣ بالغاء العمل بالقرار الوزارى السابق الذي كان يقضي بمتع استيراد كافة انواع انابيب الاسبست.

كما أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن اعتمادها لعدة مواصفات قياسية متعلقة بالعديد من المواد والسلع منها دهانات الالمنيوم للاغراض العامة وشبابيك التسوير المعدنية والاسلاك الشائكة المجلفنة بالزنك والاسمدة العضوية وطرق اختبار البترول وغيرها .

واصدر وزير الصحة خلال هذا العام عدة قرارات حدد بموجبها اسعار بعض الادوية والمستحضرات الصيدلانية التى لم يسبق تسعيرها من قبل .

وبتـــاريخ ١٩٩٣/٩/٥ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٣ في شأن الشركات التي يشترك في ملكيتها كويتيون وغير كويتيين وقد اجاز هذا القانون للشريك الكويتي في شركات التضامن والتوصية والشركات ذات المسئولية المحدودة التي أسست قبل التحرير أن يطلب من المحاكم المختصة اخراج الشريك غير

الكويتي وذلك خلال سنة من تاريخ العمل باحكامة (أي اعتبارا من ١٩٩٣/٩/١٢) في حالة تغيب ذلك الشريك عن البلاد مدة متصلة تجاوز ستة أشهر أو اذا ما أصبحت اقامته فيها غير مشروعة وكان من شأن ذلك تعريض نشاط ومصالح الشركة للخطر ، شريطة أن يتضمن طلب الاخراج تقييما لنصيب الشريك غير الكويتي. هذا وقد تضمن القانون الاحكام والاجراءات الواجب تطبيقها في الحالات التي ينشأ عنها اخلال الحد الأدنى من الشركاء واللازم لبقاء الشركة ، وتقييم حصص الشركاء الذين يحكم باخراجهم بالاضافة الى اجراءات رفع الدعاوى القضائية في هذا الخصوص.

كما أصدر وزير الصحة القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٣ متضمنا اللائحة الخاصة بتنظيم استيراد وحيازة واستخدام الاجهزة التي تصدر أشعة غير مؤذية ، وقد حددت هذه اللائحة الأجهزة التي تسري عليها، وحظرت استيرادها دون الحصول على ترخيص من اللجنة الدائمة للوقاية من الاشعة غير المؤذية ، كما يحظر القرار الافراج عن تلك الأجهزة بعد وصولها الى البلاد الا باذن من قسم الوقاية من الاشعاع . ومن جهه أخرى حدد القرار أجهزة معينة وأوجب الحصول على تراخيص لاستعمالها وتراخيص أخرى لامكان استخدامها ولم يقومون بتشغيلها وذلك وفق الشروط والمواصفات المفصلة في القرار واخيرا حدد القرار الرسوم الواجب تحصيلها مقابل اصدار تلك التراخيص .

وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/٤ صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧١ لسنة ١٩٩٣ بتنظيم قواعد تصدير الروبيان والاسماك المجمدة ويلزم هذا القرار الشركات والمؤسسات والافراد المرخص لهم بالتصدير الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة قبل كل عملية تصدير ولكنه يعفى المرخص لهم من هذا الشرط بالنسبة لما يصطادونة من روبيان واسماك بواسطة سفنهم ، ومن جهة أخرى يوجب القرار أن تستوفي الصادرات الشروط الصحية المقررة وأن يتم التقيد بشأنة بالنسب والمعايير التي تحددها الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية من حيث الكميات والانواع والاحجام مع التزام المصدرين بتزويد الوزارة ببيان نصف سنوي مفصل عن الكميات التي صدروها والجهات التى تم التصدير اليها .

وصدر قرار مكتب المقاطعة التابع للادارة العامة للجمارك رقم م م / أ (٩٣/٥٠) بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٨ برفع الحظر والعقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا وبمقتضى هذا القرار سمح للسفن والبواخر التي ترفع علم جنوب افريقيا بدخول الموانىء الكويتية كما سمح لتلك التي ترفع العلم الكويتي بدخول موانىء جنوب افريقيا ، وتضمن القرار كذلك السماح للبضائع والمواد التى منشؤها جنوب أفريقيا بدخول دولة الكويت وبالمقابل سمح القرار بالتصدير من دولة الكويت الى جنوب افريقيا.

كما أصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٣ بحظر استيراد السلع والمنتجات المدون عليها اجراء مسابقات أو تقديم هدايا مجانية ما لم يكن مصرح بها من قبل الوزارة.

- أما فيما يخص الزراعة فقد أصدرت الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية القرار رقم ١١٦

لسنة ١٩٩٣ بتشكيل لجنة لمكافحة الجراد الصحراوي وأسندت لها مهام حصر الامكانات المتوفرة في الهيئة لاغراض المكافحة وتوفير المعلومات الضرورية عن تحركات الجراد مع وضع خطة للمكافحة في حالة وصوله للبلاد بالتنسيق مع الجهات الآخرى بالدولة.

كما أصدرت الهيئة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٧ القرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل لجنة لتسويق الانتاج الزراعي الوطني وقد حددت اختصاصات هذه اللجنة بدراسة المسائل المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية الوطنية ودراسة أوضاع التسويق وحصر فرصه وكذلك دراسة أوضاع الاستيراد الحالية وآثارها السلبية على المنتجات الوطنية بالاضافة الي مراجعة التشريعات المنظمة لاستيراد المنتجات الزراعية الطازجة من الخارج وبحث افضل الطرق لارساء نظام تسويقي ناجح ومستقر مع اقتراح السياسات التسويقية والياتها.

- وعلى صعيد تشريعات العمل والضمان الاجتماعي فقد أصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل للقواعد رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٣ والذي صرح بموجبه لاصحاب العمل استقدام عمال من الخارج وفقا للقواعد التي تحددها القرارات الوزارية المنظمة لذلك ، وقد تم بموجب هذا القرار الغاء القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٤ والذى كان يقضى بقصر اصدار تصاريح العمل على قطاعات معينة. ثم صدر القرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٣ باضافة نص جديد للقرار السابق يجيز تحويل اقامة العاملين في القطاع الأهلى الى الجهات الحكومية ويمنع الغاء وتحويل الاقامة فيما عدا ذلك .

كما صدر عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية القرار رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بشأن شروط وقواعد رد مكافأة التقاعد وضم المدد التي صرفت عنها وحالات الاعفاء من الرد ويقضي القرار بانه في حالة عودة المستفيد الى الخدمة أو الاشتراك في التأمين مع تأدية مكافأة تقاعد له عن مدة خاضعة للتأمين فيجب لضم المؤمن ان يرد المكافأة دفعة واحدة او على أقساط شهرية تعادل ١٠٪ من المرتب أو شريحة الاشتراك عند تقديم الطلب وذلك وفقا للضوابط التفضليلية التي يتضمنها القرار، كما يقضي القرار بالاعفاء من رد المكافأة المطلوب ردها بالتقسيط أو ما يتبقى منها في حالات وفاة المؤمن علية أو المستفيد أو صاحب المعاش أو عجزه كليا ولو كان ذلك بعد انتهاء الخدمة أو الاشتراك بالنسبة للمؤمن عليه أو المستفيد ويجيز القرار طلب ضم المدد التي صرفت عنها مكافآت تقاعدية وذلك خلال سنتين اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/٥/١.

وفي نفس التاريخ صدر قرار المؤسسة بشأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل به ويجيز هذا القرار للمؤسسة أن تستبدل نقودا بحقوق الخاضعين لقوانين التأمينات الاجتماعية وأصحاب المعاشات التقاعدية في معاشاتهم التقاعدية ، ويشترط القرار لقبول طلب الاستبدال أثناء الخدمة أو الاشتراك وفقا للشروط المفصلة فيه ويلزم صاحب العمل باقتطاع قيمة الجزء

المستبدل من المعاش الافتراضي من مرتب المؤمن عليه شهريا وسداده للمؤسسة في مواعيد اداء الاشتراكات الشهرية. هذا وقد ارفقت بالقرار عدة جداول تحدد القيمة الاستبدالية للمعاش والمبالغ المطلوب ردها للمؤسسة مقابل المعاش المطلوب وقف استبدالة .

– ومن ناحية اخرى صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم العمل في القطاع الأهلى ويسرى هذا القرار على أصحاب الاعمال الذين يستخدمون عمالا كويتيين أو غيرهم كما يسري على العمال واصحاب المهن والشركاء في الشركات الكويتية وأصحاب المهن والحرف الذين تأذن لهم الوزارة بالعمل ، ويقضى القرار بضرورة تسجيل تراخيص ممارسة النشاط لدى الوزارة ، ويشترط كذلك أن يكون المفوض بالتوقيع كويتي الجنسية أو من مواطنى دول مجلس التعاون على أن يكون التوقيع معتمدا من الجهات المختصة حسب الاحوال ، ومن جهة أخرى يلزم القرار أصحاب العمل العمل باخطار الوزارة بالتعديلات التي تطرأ على منشآتهم أو تراخيصها ، كما يلزم القرار الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون العاطلين عن العمل بتسجيل اسمائهم لدى مكتب تنمية العمالة الوطنية ويوجب على المكتب ايجاد فرص العمل المناسبة لهم ويحظر القرار منح تراخيص بجلب عمالة أجنبية في حالة وجود عمال كويتيين أو خليجيين يمكنهم شغل الوظائف المطلوب الترخيص بشأنها.

وبتاريخ ١٨/٨/١٩٩٣ أصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والذى اعطى بموجبه للوزارة الحق في رفض طلب التصريح أو الاذن بالعمل أو تجديده أو تحويله وفي طلب الغائه وذلك وفقا لما تقتضية المصلحة العامة ، ويلزم القرار صاحب العمل في مثل هذه الحالات باعادة العامل الى بلده فورا ، كما يجيز القرار للوزارة اجراء التحويل دون موافقة صاحب العمل أو الرجوع اليه في حالة وقف ملفه أو غلقه نهائيا أو عند رفض التحويل دون مبرر مشروع.

كما أصدر الوزير قراره رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بشأن لائحة الضمان المالي للعاملين في القطاع الاهلى والتفويض بالسحب منه وتسري احكام هذه اللائحة على اصحاب العمل المرتبطين بعقود لتفيذ مشروعات حكومية وغيرهم من الذين يزاولون أعمال المقاولات بالاضافة الى الانشطة الاخرى التي ترى الوزارة تقديم ضمان مالي عنها ، وقد حدد القرار الضمان المالي المطلوب وفقا لعدد العمال الذين يطلبهم صاحب العمل وذلك على النحو التالي: من ١–٥٠٠ عامل/ ٢٥٠ دينارا كويتيا عن كل عامل ومن ٥٠١–١٠٠٠ عام/٢٠٠ دينارا كويتي عن كل عام و١٠٠١ فاكثر/ ١٥٠ دينارا كويتيا عن كل عامل ، الا أن القرار يجيز للوزارة الاكتفاء بنسبة ٢٥٪ من قيمة الضمان من أصحاب العمل المرتبطين بعقود حكومية وبنسبة ٥٠٪ من غيرهم اذا ثبت حسن التزامهم ومعاملاتهم معها خلال السنة السابقة لطلب الضمان هذا ويتضمن القرار تفصيلات الاجراءات المتعلقة بطلب الضمان وتنفيذه. أما بالنسبة لتشغيل غير الكويتيين فيجيز القرار ذلك شريطة عدم وجود كويتي أو من في حكمه ممن يمكنهم القيام بالعمل

المطلوب ، وتوفر مبررات احتياج العامل حسب نشاط صاحب العمل ، وتوافق مهنة العامل مع ذلك النشاط هذا ويتضمن القرار تفاصيل اجراءات تسجيل العمال والوثائق اللازمة لذلك ويحمل اصحاب الاعمال المسئولية الكاملة عن العمال الذين يؤذن له بجلبهم طيلة سريان الاذن بعملهم ، ولا يجيز تحويل اذن العمل الا في حالات معينة كما في حالات حل المنشأة او تصفيتها أو افلاسها أو دمجها في غيرها، وسحب المشروع المتعاقد عليه مع الحكومة ، وحالة الانتقال للعمل مع الحكومة والعكس بالاضافة الى الحالات التي يقررها الوزير، كما يتضمن القرار الاحكام الخاصة بالغاء اذن العمل وحالاته واجراءاته ، كما يلزم القرار أصحاب الاعمال الذين يتعاقدون على تنفيذ مشروعات حكومية والذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح لاستقدام عمالة أجنبية لتنفيذ تلك المشروعات ، يلزمهم باستخدام طائرات الخطوط الجوية الكويتية أو طائرات الشركات الوطنية التي تجلب منها العمالة وذلك في نقل البضائع والركاب من والى الكويت .

– وفي اطار تنظيم المعاملات المصرفية والمالية والنقدية فقد أصدر مجلس ادارة بنك الكويت المركزى القرار رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بتعيين الحدود القصوى لاسعار الفائدة الاتفاقية ويقضي القرار بان يكون الحد الاقصى لسعر الفائدة الاتفاقية بما لا يزيد عن ٥ر٢٪ سنويا على سعر الخصم الذى يحدده ويعلنة مجلس ادارة البنك ، وذلك على كل معاملات الاقراض بالدينار الكويتي التي لا تزيد مدتها على سنة واحدة ، الا أنه يجيز للمقرض أن يتقاضى مقدما فائدة ارتباط سنوية لا تزيد عن ٥ر٪ على كل حدود التسهيلات الائتمانية التي يقررها لمدينه على شكل سحب على المكشوف ، ومن جهة أخرى يقضي القرار أن يكون الحد الاقصى السنوي لسعر الفائدة الاتفاقية بما لا يتجاوز ٤٪ على سعر الخصم الذى يعلنه البنك على معاملات الاقراض بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها علي سنة واحدة. أما القروض الاستهلاكية فقد تقرر أن يكون حدها الاقصى مساويا لسعر الخصم ، غير أنه يجوز للجهات المقرضة اقتطاع مبلغ الفائدة مقدما من مبلغ القرض وأن تحتسب الفائدة على كل مبلغ القرض ومدته ، هذا وقد أستثنى القرار من الخضوع الى احكامه معاملات القروض المقدمة لغير المقيمين والمعاملات الجارية في السوق الداخلية بين البنوك والمعاملات المحررة بعملات اجنبية.

وبتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٥ أصدر المجلس كذلك القرار رقم ١٩٩٣/٢ بتعيين الحدود الدنيا لاسعار الفائدة على الودائع ويقضي هذا القرار بان يكون سعر الفائدة على ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى البنوك، والتي تقل مدتها عن ثلاثين يوما بالاتفاق فيما بينهما ، أما الودائع التي تكون مدتها تزيد عن ثلاثين يوما فان الحد الادنى لسعر فائدتها هو سعر الخصم الذى يحدده مجلس ادارة بنك الكويت المركزى ، الا أن الحدود الدنيا لاسعار الفائدة لا تسرى على معاملات الودائع الجارية في السوق الداخلية بين البنوك ، ومن جهة أخرى فقد حدد القرار الحد الادنى لسعر الفائدة على حسابات التوفير

بنسبة ٤ر٥ سنويا ، وبتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ صدر قرار بنك الكويت المركزى رقم ٩٣/٣ والذي خفض سعر الفائدة الأخيرة ليصبح ٥ر٣٪.

كما اصدر المجلس قرارا آخر بذات التاريخ يرتب بمقتضاه حق بنك الكويت المركزى في تقاضى سعر خصم بنسبة ٧٪ سنويا على الاوراق التجارية التي تقدمها البنوك العاملة في الكويت اليه ويقبل خصمها أو اعادة خصمها ، غير أنه وبتاريخ ١٩٩٣/٧/١١ أصدر مجلس ادارة البنك المركزى قرار آخر بتعديل سعر الصرف المبين أعلاه ليصبح السعر ٧٥ر٦٪ ، ثم جرى تعديل هذا السعر مرة أخرى بتاريخ ١٩٩٣/٩/١١ ليصبح ٢٥ر٦٪ واخيرا تم تعديل السعر ليصبح ٧٥ر٥٪ بتاريخ ٩٣/١١/٢١.

وبتاريخ ١٩٩٣/٩/٦ صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها وقد أذن بمقتضاه لبنك الكويت المركزى بشراء اجمالى التسهيلات النقدية المقدمة من البنوك المحلية وشركات الاستثمار وبيت التمويل قبل ١٩٩٠/٨/٢ الى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والعملاء الكويتيين وذلك مقابل سندات على الدولة أو مضمونة منها تستحق خلال مدة لا تجاوز عشرين سنة اعتبارا من ١٩٩١/١٢/٣١ مع دفع عائد على تلك السندات .هذا وقد تضمن هذا القانون احكاما تفصيلية تبين كيفية انتقال تلك الديون الى الدولة والفوائد المستحقة على المديونية المشتراة وجدولة تلك المديونية وتسديد اقساطها وضمانات الوفاء بها وافلاس العميل عند توقفه عن الدفع بالاضافة الى العقوبات المقررة لمخالفة احكام القانون والاجراءات التحفظية لضمان حسن تنفيذه .هذا وقد صدر في هذا الخصوص كذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٩٣ باصدار البابين الاول والثانى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون وقد تضمنت اللائحة القواعد والاجراءات التى يتم بها شراء المديونيات واصدار السندات وكذلك القواعد العامة للسداد النقدى الفورى حتى ١٩٩٥/٩/٦ وقواعد معالجة التسديدات التي تمت خلال الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتى ١٩٩٣/٩/٦ والتسديدات خلال الفترة من ٩/٧/ ١٩٩٣ حتى ١٩٩٥/٩/٦.

كما اصدر وزير التجارة والصناعة قرارة رقم ٢٣٥ لعام ١٩٩٣ بشأن ضوابط تملك مواطنى دول مجلس التعاون للاسهم الكويتية ويقضي هذا القرار بالسماح لهم بتملك وتداول الاسهم في شركات المساهمة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ،الا أن نسبة تملكهم لاسهم البنوك وشركات التأمين يجب الا تزيد عن ٤٩٪ منها ، كما يقضى القرار بألا تزيد نسبة ما يتملكونه عن الحد الاقصى المقرر للكويتيين وفي حدود النظام الاساسي لكل شركة ويجيز القرار تمثيل مواطنى مجلس التعاون في مجالس ادارات الشركات المساهمة بنسبة ما يملكونه من اسهم فيها شريطة أن يكون الرئيس كويتيا ، ويكون لهم ما للكويتيين وما عليهم من واجبات الا أن القرار يحظر تداول اسهم شركات المساهمة التي يسمح لهم بتملكها خارج سوق الكويت للاوراق المالية ، كما يقضى القرار بان تسري قواعد التداول والمقاصة

ونقل الملكية المعمول بها في تلك السوق على العمليات التي يقوم بها مواطنو دول مجلس التعاون .

– أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٩٣ والذى فوض بمقتضاه وزير التجارة والصناعة في الموافقة على الاعفاء من الرسوم الجمركية على الالات والمعدات وقطع الغيار التي تحتاجها المنشآت الصناعية وكذلك المواد الاولية والبضائع نصف المصنعة التي تحتاجها تلك المنشآت وذلك وفقا لما توصي به لجنة تنمية الصناعات.

٢.١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ على ميثاق حقوق الطفل العربي الذي صادق عليه مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب بالقرار رقم ١٥٩ الصادر في دورته الحادية عشرة، مع التحفظ على الفقرة (١٠) من البند (ب) من هذا الميثاق.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٣ على اتفاقية النقل البحري الدولي للركاب والبضائع بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة بمدينة القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢.

– تم الاتفاق بتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ بين دولة الكويت ودولة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة على اقامة كيبل بحري من الالياف الزجاجية تبلغ تكاليفه ٥٠ مليون دولار امريكي لتعزيز شبكة الاتصال بين الدول الثلاث، وسوف تتقاسم الدول الثلاث تكلفة المشروع الذي ستكون سعته المتوقعة ٨ آلاف دائرة هاتفية تعمل على مدار الساعة.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٨ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الكويت وسلطنة عمان.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٤ على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية لتسهيل الواردات والصادرات في سورية بمبلغ ٥٠ مليون دولار.

– تم التوقيع على اتفاقية نفطية بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية، تقضي بتزويد لبنان بالمحروقات اللازمة لتنشيط الحركة الاقتصادية.

٢.٢.١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٥ على البروتوكول الموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦ والخاص بتعديل الفقرة (أ) من المادة ٥٠ من الاتفاقية الدولية للطيران المدني المحررة في ١٩٤٤/١٢/٥، والذي يقضي بزيادة اعضاء مجلس المنظمة من ثلاثة وثلاثين عضوا الى ستة وثلاثين عضوا.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٣ على الاتفاق التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة رومانيا

الموقع في الكويت بتاريخ ١٩٩١/٥/٢١ .

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ على اتفاق بين دولة الكويت والمملكة الهولندية باضافة مادة جديدة الى اتفاق تنظيم الخدمات الجوية بين البلدين.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ على الاتفاق بين حكومة دولة الكويت وجمهورية باكستان الاسلامية بشأن الخدمات الجوية الموقع في كراتشي بتاريخ ١٩٨٦/٨/٤ والاتفاق المعدل له الموقع بين الطرفين في كراتشي بتاريخ ١٩٩٢/٥/٤.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ على اتفاق بين دولة الكويت وجمهورية المانيا الاتحادية باضافة ملحق الى اتفاق النقل الجوي بين البلدين الموقع بتاريخ ١٩٩٠/١/٤، وعلى اتفاق تعديل جدول الطرق الجوية بينهما الموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧.

- تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٧ التوقيع على اتفاقية بين دولة الكويت ولوكسمبورغ في مجال النقل الجوي.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٣ على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الجمركي التي تم التوقيع عليها في بروكسيل بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٥ وملحق الاتفاقية الخاصة باهلية المجلس القانونية وامتيازاته وحصاناته.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٣ على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الموقعة في مدينة بازل - سويسرا بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣ وعلى الملاحق الخاصة بهذه الاتفاقية.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٢ على تعديل ميثاق المنظمة البحرية الدولية للاقمار الصناعية (انمارسات)، واتفاق التشغيل المتعلق بها على الوجه الذي اقرته جمعية المنظمة في اجتماعها السادس غير العادي الذي عقد في لندن خلال الفترة من ١٧ - ١٩/١/١٩٨٩.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٠ على اتفاق بين دولة الكويت وجمهورية سنغافورة الموقع بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٦ بتعديل اتفاق تنظيم حركة النقل الجوي بين البلدين الموقع بتاريخ ١٩٨٧/٢/٦ وجدول الطرق الملحق به.

- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية بولندا لتشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥ والبروتوكول الملحق بها.

- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٧ على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين الادارة العامة للجمارك بالكويت، وادارة خدمات الجمارك الامريكية.

- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١/١٣ على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بين دولة الكويت وايطاليا تستهدف تعزيز مجالات الاستثمارات بين البلدين وحمايتها وايجاد المناخ المناسب لها.

٣.١٥ وقائع واحداث :

شهد العام عددا من الوقائع والاحداث نشير الى اهمها فيما يلي:

الاداء الاقتصادي:

– ذكر تقرير صدر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٥ ان اداء الاقتصاد الكويتي من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٢ قد شهد عدة تطورات اقتصادية مهمة منها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المحلي عام ١٩٩٢ بشكل حاد وبنسبة مائة بالمائة عن عام ١٩٩١، مع استقرار نسبي لمستويات الاسعار المحلية وتراجع في الميزان التجاري.

– وبين التقرير ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٦٣٦٧ مليون دينار* عام ١٩٩٢ مسجلا زيادة قيمتها ٣١٨٣ر٤ مليون دينار عن عام ١٩٩١.

– وعزا التقرير هذه الزيادة الى تعزيز اداء القطاعات الاقتصادية المحلية والاسراع في اعادة تأهيل قطاع النفط وتحقيق زيادة في معدلات الانتاج في ذلك القطاع.

– اقرت بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢ الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٤/٩٣، وقدر فيها ان يبلغ حجم النفقات ٣ر٩٣٧ مليار دينار كويتي، مقابل ٤ر٢١٨ مليار دينار كويتي قيمة النفقات المتوقعة للسنة المالية الحالية ١٩٩٣/٩٢، اي بانخفاض قدره ٦ر٦٪، كما قدر فيها ان يبلغ حجم العائدات النفطية وغير النفطية ٢ر٧١٤ مليار دينار كويتي، اي بزيادة مقدارها ٤٩٥ مليون دينار كويتي عن العائدات المتوقعة للسنة المالية الحالية ١٩٩٣/٩٢، والبالغة ٢ر٢١٨ مليار دينار اي بزيادة ٣ر٢٢٪.

– وبذلك يكون العجز الحقيقي المتوقع للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣، ١ر٢٢٣ر٣١٩ مليار دينار كويتي مضافا اليه المصاريف التكميلية بحيث يبلغ اجمالي العجز المتوقع ١ر٤٩٤ر٦٨٧ مليار دينار كويتي، اي بانخفاض قدره ٥٠٥ر٣١٣ مليون دينار كويتي، ونسبته ٣ر٢٥٪ عن العجز المتوقع للسنة المالية الحالية ١٩٩٣/٩٢ والبالغ ملياري دينار كويتي.

الاصلاح والتنمية :

– اعدت لجنة دراسة وتحسين الاداء الاقتصادي المنبثقة عن مجلس الوزراء تقريرا حول المشاكل الهيكلية والعقبات التي تعترض مسيرة الاقتصاد المحلي وسبل معالجتها.

– تناول هذا التقرير بالتحليل ابرز المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، كما القى الضوء على العقبات الرئيسية التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

---

* الدينار الكويتي يعادل ٣ر٣٤٥ دولار امريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١

وقد انقسم هذا التقرير الى جزءين متكاملين، يتناول الجزء الاول منهما بالتحليل ابرز المشاكل الهيكلية، وما نجم عنها من اختلالات في الاقتصاد المحلي، اما الجزء الثاني فقد افرد لالقاء الضوء على العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل القطاعات الاقتصادية.

– وقد تركز ما ورد في الجزء الاول حول المحاور الرئيسية التالية :استمرار العجز في الميزانية العامة للدولة، وتأتي هذه المشكلة في مقدمة التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي لا سيما بعد تحول هذا العجز من مجرد عجز دفتري في الثمانينيات الى عجز حقيقي في المرحلة الراهنة، حيث ان مستويات الانفاق العام تفوق مستوى الايرادات العامة الحالية، والمتوقعة في المستقبل المنظور في ظل التراجع الملحوظ في الاحتياطيات العامة للدولة.

– وقد ركز المحور الثاني من الجزء الاول من التقرير على هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، حيث ذكر التقرير ان نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو ٧٥ ٪ في عام ١٩٩٢، مما ترتب عليه من تدن في كفاءة الادارة ومستوى الانتاج لكثير من السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام، وأدى الى تزايد الانفاق العام.

– وتناول المحور الثالث الدور الهامشي للقطاع الخاص حيث ان دوره استمر في التضاؤل حتى اصبح يعتمد على الانفاق الحكومي في تحديد توجهاته الاستثمارية، كما اصبح يستند في تشغيل واستمرار مشاريعه على الدعم الحكومي.

– وناقش المحور الرابع الافرازات السلبية لسياسات الدعم، حيث رافق هذه السياسات ارتفاع معدلات استهلاك السلع والخدمات المدعومة، وبالتالي ارتفاع الانفاق العام من جهة، كما ادى ذلك الى اضعاف مقدرة القطاع الخاص على منافسة الانشطة المدعومة من جهة اخرى.

– وتركز المحور الخامس على تدني مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة الوطنية مما ادى الى ارتفاع حصة الرواتب والاجور في الانفاق العام لتبلغ ٥٠ ٪ في السنة المالية ١٩٩٣/٩٢.

– اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من التقرير فقد تناول العقبات التي تواجه القطاعات الاقتصادية المحلية بالتشخيص وسبل المعالجة وابرز ما جاء فيه:

• وجود مصاعب تواجه القطاع المصرفي، واهمها تراجع مصادر الاموال المتمثلة في ودائع القطاع الخاص او عدم نموها بمعدلات مناسبة، ويضاف الى ذلك تردد وحدات القطاع في منح الائتمان المصرفي والمالي لعدة اسباب منها عدم وضوح الرؤية حتى الان بشأن التصورات النهائية لمعالجة مشكلة المديونيات الصعبة، وبعض المشاكل الناجمة عن التغيرات في الهياكل المالية لتلك الوحدات والاثار السلبية في ربحيتها.

• وجود مصاعب تواجه سوق الاوراق المالية واهمها ضعف قاعدة الاصدار، وتركز النشاط في عدد

محدود من الاسهم، ومحدودية الدور الاقتصادي للشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام في الاقتصاد المحلي.

• اما في قطاع البناء والتشييد فقد بين التقرير انه يعاني من عدة مشاكل، منها ما نجم عن تعرض المنشآت العاملة في هذا القطاع الى السرقة والنهب والتخريب على ايدي القوات العراقية، بالاضافة الى ان نموه قد استند كليا خلال السنوات الماضية على الانفاق الحكومي الذي يتوقع له ان يخفض مما يعني تقلص الفرص المتاحة للقطاع في المدى المتوسط.

– وتناول التقرير القطاع العقاري كمثال على الاثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب الغزو العراقي حيث ادى تقلص عدد السكان الى تراجع ملموس في اسعار العقارات وبالتحديد وحدات قطاع الاستثمار السكني.

قدم التقرير العديد من التوصيات لعلاج هذه المعوقات يمكن تلخيص اهمها فيما يلي:

• اعادة النظر وبصورة جذرية في كل من اسلوب تسعير السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، واشكال الدعم الاخرى، واقتصار دور الدولة في النشاط الاقتصادي على رسم السياسات الاقتصادية العامة، وسن القوانين والتشريعات والاضطلاع بتوفير الامن والدفاع.

• نقل بعض الانشطة التي يضطلع بها القطاع العام الى القطاع الخاص .

• اعادة النظر في سياسة الدعم للدولة، ليأخذ في الاعتبار تقديم دعم مالي مباشر الى الافراد والجهات التي تستحق ذلك الدعم، والابتعاد عن التدخل في عمل آلية السوق في تحديد اسعار السلع والخدمات.

• ترشيد سياسة التوظيف الحكومي، وتبني بعض السياسات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على استيعاب اكثر عدد ممكن من العمالة الوطنية.

• حسم موضوع المديونيات الصعبة مما سيكون له آثار ايجابية بشأن معالجة الكثير من مشاكل القطاع المصرفي ولا سيما في ظل استقرار الاوضاع الامنية في الوقت الراهن.

• تفعيل الدور التنموي لسوق الكويت للاوراق المالية وذلك من خلال دوره كوسيط بين المدخرات الوطنية، ومجالات الاستثمارات المحلية، وهذا لا يتأتى الا بوجود وحدات انتاجية واستثمارية ناجحة وفاعلة تشجع على توجه المدخرات نحوها.

• انعاش قطاع التشييد والبناء عن طريق تشجيع وحدات المقاولات المحلية الصغيرة على الاندماج لتكوين وحدات كبيرة ذات امكانيات آلية وادارية ومالية مناسبة، كذلك اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتشجيع العمالة الكويتية في كافة مستويات المهن على الاتجاه نحو قطاع التشييد والبناء عن طريق تحفيز وحدات هذا القطاع لاستيعاب العمالة الكويتية، وتخفيف نسبة العمالة الوافدة عن طريق الحث على استخدام اساليب انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية.

• التوجه نحو الصناعة كأحد الخيارات الرئيسية لحل جوانب مهمة من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي، اذ تساهم الصناعة في تنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير فرص العمل والوظائف للاعداد المتزايدة من قوى العمل التي يتوقع دخولها سوق العمل.

– عقد في الفترة من ٣ الى ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ المؤتمر العلمي الاول للاقتصاديين الكويتيين حيث قدم العديد من اوراق البحث التي تناولت احوال الاقتصاد الكويتي الحالية وسبل تحسينه وانعاشه، وقد تم التطرق الى الاستثمارات الخارجية وتقييم ادائها باعتبارها احد المصادر البديلة للدخل.

– كما تم التطرق للسياسة المالية والموازنة العامة حيث تم استعراض آثار الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت التي اعقبته وفترة اعادة البناء على الموازنة العامة واحتياطيات الدولة.

– وتم استعراض قضية السكان والعمالة في الاقتصاد الوطني حيث تمت مناقشة التغيرات التي طرأت على التركيبة الديمغرافية للدولة، بالاضافة الى التغير الذي طرأ على سوق العمل من حيث نسبة العمالة الوطنية الى العمالة الكلية وكذلك تركيب العمالة الوافدة.

– صرح امين عام المجلس الاعلى للتخطيط بان المجلس تباحث مع مسئولين في وزارة التخطيط حول الخطوات التي تمت في اتجاه اعداد الخطة الخمسية الانمائية للسنوات من ١٩٩٥/٢٠٠٠، استنادا الى المقومات الاساسية الواردة في استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت من ناحية وما تضمنته الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية من ناحية اخرى، وصرح بان المصدر الرئيسي للخطة الخمسية القادمة هو المفهوم الاقتصادي اعتمادا على مبدأ (بناء الثروة وليس توزيعها او استهلاكها).

القطاع المالي والمصرفي:

– صدر خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٣ قراران جديدان لبنك الكويت المركزي، بتخفيض سعر الخصم على الاوراق التجارية المقدمة اليه من البنوك المحلية، وذلك برفع نقطة مئوية (من ٧٪ الى ٧٥ر٦٪) في ١١ تموز/يوليو ١٩٩٣، وبنصف نقطة مئوية من (٧٥ر٦٪ الى ٢٥ر٦٪) في ١١ ايلول/سبتمبر من العام ذاته، وكان البنك المركزي قد اجرى تخفيضين في الربع الثاني من العام ١٩٩٣ بنصف نقطة مئوية، وبذلك يكون اجمالي التخفيضات الثلاثة التي اجريت على سعر الخصم خلال الفترة من ٢١ نيسان/ابريل الى ١١ ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ قد بلغ نقطة وربع النقطة المئوية من (٥ر٧٪ الى ٢٥ر٦٪)، وقد ادت هذه التخفيضات في سعر الخصم – باعتباره سعرا محوريا – الى تخفيض بشكل تلقائي لكل من الحد الادنى لاسعار الفائدة على الودائع الدينارية، والحدود القصوى لاسعار الفائدة على معاملات الاقراض المحررة بالدينار الكويتي وفق هوامش محددة.

– قرر مجلس ادارة بنك الكويت المركزي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ تخفيض سعر خصم واعادة

خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي الكويتي بمقدار نصف نقطة مئوية ليصبح بنسبة ٧٥ر٥٪ في رابع قرار تخفيض منذ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

– وقد جاءت القرارات المذكورة بتخفيض اسعار الفائدة المحلية في اطار اهداف السياسة النقدية الرامية الى تعزيز مركز النشاط في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وذلك من خلال توافر مستويات من السيولة المحلية بتكلفة معقولة، والعمل على مواكبة مستويات اسعار الفائدة المحلية للتطورات التي تشهدها اسعار الفائدة العالمية على العملات الرئيسية، ودون التأثير سلبا في قاعدة الودائع الدينارية، اضافة الى الحفاظ على الاسترداد النقدي في البلاد.

– وصل عرض النقد الى ما قيمته ٤ر٥٦٣٩مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٣ مسجلا بذلك زيادة ملحوظة بلغت ٨ر١٩٣ مليون دينار (او ٦ر٣٪) من الربع السابق، وتعزى هذه الزيادة بأكملها الى الارتفاع الذي سجله شبه النقد وبما قيمته ٣ر١٩٥ مليون دينار (او ٤ر٤٪) في حين اتسمت الكتلة النقدية باستقرار نسبي واضح، اما النقد المتداول فقد بلغ ما قيمته ٢ر٣٥٧مليون دينار مسجلا بعض التراجع عن الربع السابق (بنحو ٦ر٢٨ مليون دينار) ومتجها بذلك التراجع نحو مستوياته الاعتيادية التي كانت سائدة خلال مرحلة ما قبل الغزو العراقي لدولة الكويت.

– حققت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية زيادة ملموسة بلغت قيمتها ٤ر٢٢٢ مليون دينار، ونسبتها ٤ر٤٪ عن الربع السابق، لتصل الى نحو ٢ر٥٢٨٢ مليون دينار، وقد جاءت الزيادة في تلك الودائع من ارتفاع كل من الودائع الدينارية (٦ر١٣١مليون دينار او ١ر٣٪)، والودائع المحررة بالعملات الاجنبية (٩ر٩٠مليون دينار او ٩ر١٠٪)، وقد تركز ارتفاع الودائع الدينارية في كل من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب، الامر الذي يشير الى انه لم يكن لتخفيض الحد الادنى لسعر الفائدة على الودائع تأثير سلبي على قاعدة الودائع الدينارية.

– اما عن حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) الى القطاعات الاقتصادية المحلية في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٣، فقد بلغ اجمالي حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة (النقدية وغير النقدية بما في ذلك القروض الاستهلاكية) خلال الفترة منذ التحرير وحتى نهاية الربع المذكور، ما قيمته ٢٨٣١ مليون دينار، منها ١٢٠٩ ملايين دينار (٧ر٤٢٪) في شكل تسهيلات نقدية، ولقد بلغ حجم المستخدم من تلك التسهيلات نحو ١٤٩٢ مليون دينار، اي ما نسبته ٥٣ ٪ من الحدود الممنوحة، ومنه ٧٨٥ مليون دينار في صورة تسهيلات نقدية، (بما نسبته ٦٥ ٪ من الحدود النقدية الممنوحة)، وتشكل القروض الاستهلاكية نحو ٢٧٩ مليون دينار من التسهيلات النقدية المستخدمة.

– صرح السيد محافظ بنك الكويت المركزي ان مجلس ادارة البنك قد وافق من حيث المبدأ على اقتراح

دمج كل من بنك الكويت الصناعي والبنك العقاري الكويتي.

– بلغت قيمة المدفوع من البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي لاغراض تمويل واردات الكويت خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٣، سواء عن طريق الاعتمادات المستندية او بوالص التحصيل او اوامر الدفع الاخرى، نحو ٢٩٢ر٧ مليون دينار مقابل ٣٠٧ ملايين في الربع السابق، ولقد لوحظ استقرار واضح في الاهمية النسبية لكل من الدولار الامريكي والين الياباني في عمليات التمويل، حيث سجلت هذه الاهمية النسبية ارتفاعا طفيفا للدولار (من ٣ر٥١٪ الى ٥ر٥١٪) وتراجعا محدودا للين (من ٨ر١٢٪ الى ٥ر١٢٪).

– اشارت النشرة الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ان قيمة المدفوع لتمويل واردات الكويت من خلال البنوك المحلية بلغت ٩ر٩٣ مليون دينار، مقارنة بما قيمته ٢ر٩٨ مليون دينار في شهر تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٩٣.

– وبالنسبة لتطورات سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية (وفقا للنشرة النقدية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي) على استقراره النسبي في شهر تشرين الاول/اكتوبر من عام ١٩٩٣ ويستدل على هذا الاستقرار النسبي من خلال التحركات المحدودة للدولار مقابل الدينار خلال الشهر المذكور حيث لم يتجاوز الفرق بين اعلى وادنى سعر للدولار مقابل الدينار (٣١ر٢٩٩فلسا و٢٠ر٢٩٨ فلسا لكل دولار) نحو ١١ر١ فلس، مقابل فرق بلغ ٧٣ر١فلس في الشهر السابق، كما ويمكن مقارنة تقلبات الدولار مقابل الدينار في نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر المذكور ضمن هامش ضيق، وبمعدل ٩ر٠٪ في حين تقلب الدولار مقابل عملات رئيسية اخرى بمعدلات اعلى، حيث ارتفع الدولار بمعدلات بلغ اعلاها ٩ر٣٪ مقابل الفرنك السويسري وادناها ٨٣ر١٪ مقابل الين الياباني.

– وبالنسبة لاصدارات ادوات الدين العام فقد قام البنك المركزي خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٣، ونيابة عن وزارة المالية، باصدار ١٣ اصدارا من اذونات الخزانة قيمتها ١ر١٣٩٢مليون دينار، في حين استحق من الاصدارات السابقة ما قيمته ٨ر١٣٤٨مليونا، ليرتفع بذلك الرصيد القائم لاذونات الخزانة بنحو ٣ر٤٣مليون دينار (٥ر٢٪)، وليصل في نهاية الربع المذكور الى ٣ر١٣٨٧مليونا، هذا ولم تصدر او تستحق اية اصدارات من سندات الخزانة خلال ذلك الربع، وبالتالي ظل الرصيد القائم لهذه السندات على مستواه البالغ ٥ ملايين دينار في نهاية الربع السابق، وبناء على ما سبق، فقد ارتفع الرصيد القائم لادوات الدين العام (اذونات وسندات خزانة) ليصل في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٣ الى ما قيمته ٣ر١٧٩٢مليون دينار.

– قد اصدر البنك المركزي خلال شهري تشرين اول/اكتوبر وتشرين ثاني/نوفمبر ما قيمته ٩ر١١٥٨مليون دينار من اذونات الخزانة في حين استحقت اذونات بقيمة ١٠٣٧ مليون دينار مما اوصل

الرصيد القائم لادوات الدين العام الى ٢ر١٩١٤ مليون دينار.

– حققت الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) في شهر تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٣ زيادة ملحوظة قدرت بنحو ٨ر٢٣ مليون دينار وبنسبة ٣ ٪ ليصل اجمالي هذه الميزانية الى ما قيمته ٤ر٨٥٠٣ مليون دينار مقابل ٥ر٨٤٧٩ مليون دينار في نهاية الشهر الذي سبقه.

– قررت الجمعية العامة غير العادية لبنك الكويت الوطني زيادة رأسماله عن طريق اصدار اسهم منحة بواقع ١٠ ٪ ليصبح ١٥٥ر٥٥٧ر١٢١ دينارا.

– صرح محافظ البنك المركزي بان العام ١٩٩٤ سيشهد اصدارا جديدا لاوراق النقد الكويتية بدلا من العملات الموجودة حاليا، واوضح انه قد تم اضافة العديد من وسائل الامن المرئية وغير المرئية للتأمين ضد اية محاولات للتزييف.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٦ على الزيادة في رأس مال مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير التي اقرها مجلس محافظي المؤسسة بقراره رقم ١٤٥ الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، وعلى اكتتاب دولة الكويت في حصتها في هذه الزيادة وتبلغ (٤١٤ر٥) سهما قيمة كل سهم ١٠٠٠ دولار (ألف دولار) وقيمتها الاجمالية ٤١٤ر٠٠٠ر٥ دولار.

– صرح محافظ البنك المركزي بانه قد تم وضع قيود على القروض الاستهلاكية المتزايدة التي تقدمها المصارف التجارية، وتتمثل هذه القيود في عدم تجاوز القروض الاستهلاكية التي يقدمها اي مصرف من عشرة في المائة من ودائع القطاع الخاص فيه، كما سيتعين على العميل ان يقدم من الوثائق ما يثبت للمصرف ان القرض استعمل في الغرض الذي تم الحصول عليه من اجله، كما يتوجب عليه ان يعلم المصرف بكل التزاماته المالية الرئيسية الاخرى، ويجب الا تتعدى اقساط السداد ٢٥٪ من الراتب الشهري للمقترض، ويمكن للمستهلك الحصول على اكثر من قرض شرط الا تتعدى جملة اقساط السداد ٥٠ ٪ من راتبه الشهري، ويجب الا يتعدى حجم القرض الواحد عشرة امثال الراتب الشهري، او مكافأة نهاية الخدمة او ١٠ر٠٠٠ دينار ايهم اقل واقصى فترة للسداد ٣٠ سنوات.

– اعلن عن قرب تطبيق نظام الصرف الالي المشترك بين البنوك المحلية، واعلن ان هذا النظام المكون من ثلاث مراحل سيسمح لعملاء البنوك في المرحلة الاولى منه باستخدام بطاقات السحب الآلي الخاصة بهم في سحب المبالغ النقدية بحدود معينة من جميع اجهزة الصرف الالي التابعة للبنوك وفروعها المنتشرة في انحاء البلاد، وستبدأ البنوك في المرحلة الثانية بطرح بطاقة للمشتريات العامة على غرار بطاقات الائتمان العالمية الا ان الخصم من رصيد العملاء سيكون بشكل يومي، وستقوم الشركة التي انشأتها البنوك فيما بينها لتطبيق نظام الصرف الالي المشترك في المرحلة الثالثة والاخيرة بتركيب اجهزة صرف آلي اضافية خاصة بها في الاسواق التجارية لزيادة اجهزة الصرف الالي وتحسين مستوى الخدمات

المقدمة.

– حصل بنك الكويت الوطني من بنك الكويت المركزي على اذن بالقيام بعمليات الصرف الاجنبي لحسابه لاول مـــرة منذ اذار/مارس ١٩٩١، ففي مبادرة وصفت بانها تدل على الثقة، سمح للبنك بالتعامل في السوق الفورية والاجلة بكل العملات الرئيسية ولكن ليس بالدينار الكويتي.

– عقد في الكويت بتاريخ ١٩٩٣/١١/١ مؤتمر الدمج في قطاع البنوك والمؤسسات المالية تم من خلاله الوصول الى تصور مشترك حول عمليات الدمج وفحص مضامينها ومفرداتها، وتحديد ما يبرر الدمج من حيث مساعدة المؤسسات المندمجة على النجاح في اعمالها الى جانب فحص الادوات الاستراتيجية والمالية اللازمة لتقييم عروض الدمج، مع دراسة وتقييم الجوانب القانونية والاقتصادية والمحاسبية والسياسية المتعلقة بعروض الدمج، وفحص المسائل التنفيذية في المرحلة التي تتبع اتمام عمليات الدمج، ومسائل التكامل بين الوحدات المندمجة وما يصاحبها من مشاكل ادارية.

– اقر مجلس الامة في بداية العام مشروع قانون لحماية الاموال العامة يقضي بانزال عقوبات تصل الى حد السجن المؤبد بحق المتلاعبين بالممتلكات العامة، ويفسح المجال امام العفو عن من يعيد اموالا مختلسة قبل وصول قضيته الى القضاء .

– وقعت الكويت وتسعة بنوك فرنسية ودولية بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٥ على اتفاقية تسهيلات مصرفية بقيمة خمسة مليارات فرنك فرنسي يتوقع ان يتم استخدامها لتمويل صادرات خدمات وسلع فرنسية الى الكويت.

قرر البنك التجاري الكويتي خلال العام رفع رأسماله عن طريق طرح اسهم جديدة واسهم منحة الى ٤٠٣ ٤٠٤ر٩٩ مليون دينار.

– توقع محافظ البنك المركزي في لقاء صحافي ان يكون للسماح لرأس المال الاجنبي بتملك ما لا يزيد عن٤٠ ٪ من رأس مال البنوك المحلية آثار ايجابية على تلك البنوك خصوصا في مجال الخبرة المصرفية ذات الطابع العالمي وحصولها على خطوط ائتمان دولية.

– قرر البنك التجاري الكويتي رفع رأسماله عن طريق طرح اسهم جديدة واسهم منحة الى ٥ر٩٩ مليون دينار كويتي.

– اعلن في اجتماع محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعقود في ابوظبي بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٠ عن ضم الدينار الكويتي لنظام ترتيبات اسعار صرف دول مجلس التعاون.

– تم خلال العام اقرار قانون لتسوية المديونيات المعدومة التي تبلغ نحو ٢٠ مليار دولار امريكي، ويبلغ عدد المقترضين ٩٥٤٦ شركة وفردا من كبار الشركات ورجال الاعمال، ويتعين على المقترضين حسب هذا القانون ان يختاروا بين وسيلتين للسداد، يتم بالاولى اسقاط جزء من الدين ثم سداد الجزء المتبقي

على مدى عامين من بدء البرنامج في ١٩٩٤/٤/١، وتتم بالوسيلة الثانية سداد المبلغ كله من دون فوائد على مدى ١٢ عاما بدء من التاريخ نفسه.

السوق المالي:

- بلغت كمية الاسهم المتداولة في سوق الكويت للاوراق المالية خلال عام ١٩٩٣ (٢ر٩١٥ر١٢٦ر٨٣٣) سهما بقيمة نقدية (٧٨٨ر٠٩٩ر٠٧٠ر٤٩١) دينارا كويتيا موزعة على (٥٩٠٢٣) صفقة علما بان كمية الاسهم المتداولة خلال الربع الاخير من عام ١٩٩٢ حيث تم بدء التداول اعتبارا من ١٩٩٢/٩/٢٨ قد بلغت (٣٠٢ر٨٧٧ر١٤٢) سهما بقيمة اجمالية (١١٦ر٥٠٠ر٤٩٨ر٧٧٦) دينارا كويتيا موزعة على (٩١٠٠) صفقة.

- وقد شمل التعامل اسهم ٤٥ شركة ارتفعت اسعار اسهم ٢٣ شركة منها مقابل انخفاض اسعار اسهم ١٣ شركة، وقد تم التداول على اسهم شركة واحدة لاول مرة منذ اعادة افتتاح السوق، كما تم ادراج اسهم ٨ شركات للتداول خلال العام الماضي.

- اما عن ترتيب القطاعات المتداولة فقد تصدر المركز الاول قطاع البنوك حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله (١ر١٧٥ر٣١٧ر٣٨٣) سهما، بنسبة ٤٠ر٣٢٪ قيمتها النقدية (٣٩٦ر٠٢١ر٢٨٠ر٩٠٥) دينار كويتي، بنسبة ٥٠ر٢٥٪، موزعة على (٣٠٢٠٤) صفقات نسبته ٥١ر١٧٪ من الاجمالي.

- يليه في المركزي الثاني جاء قطاع العقار حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله (٥٧٧ر٧١٠ر١٧١) سهما، بنسبة ١٩ر٨٢٪ بقيمة نقدية (٦٢ر٠٨٩ر٣٤٨ر٦٧٦)، دينارا كويتيا، بنسبة ٧ر٨٨٪ موزعة على (٧٤٤٢) صفقة نسبتها ١٢ر٦١٪ من الاجمالي.

- كما جاء قطاع الخدمات بالمركز الثالث، حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله (٣٨٢ر٣٧٤ر٨٥٨) سهما، بنسبة ١٣ر١٢٪ قيمتها الاجمالية (١٨٠ر٣١٦ر٨٦٦ر٧٥٠) دينارا كويتيا، بنسبة ٢٢ر٨٨٪ موزعة على (١٠٥٠٢) صفقة نسبتها ١٧ر٧٩٪ من الاجمالي.

- يليه مباشرة جاء قطاع الاستثمار بكمية اسهم متداولة قدرها (٣٢٤ر٩٣٠ر٠٤٩) سهما، بنسبة ١١ر١٥٪، قيمتها النقدية (٤٧ر٠٠١ر٦١٤ر٧٢١)، دينارا كويتيا بنسبة ٥ر٩٦٪ موزعة على (٣٩٠٧) صفقات، نسبتها ٦ر٦٢٪ من الاجمالي.

- في حين احتل المركز الخامس قطاع الشركات غير الكويتية، حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله (٢٢٥ر٨٨٤ر٧٩٩) سهما، بنسب ٧ر٧٥ ٪ بقيمة اجمالية (١٤ر٩٢٢ر٠٩٤ر٢٧٤) دينارا كويتيا، بنسبة ١ر٨٩٪ موزعة على (١٤٧٥) صفقة نسبتها ٢ر٥٠٪ من الاجمالي.

- اما قطاع الاغذية فقد جاء بالمركز السادس، حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله

(١٩٤ر٩٢٩ر١٧١) سهما، بنسبة ٩٠ر٥٪ قيمتها النقدية (٦٠ر٥٥٧ر١٥٦ر٦١) دينارا كويتيا، بنسبة ٧٦ر٧٪ موزعة على (٣٧٢٨) صفقة، نسبتها ٣٢ر٦٪ من الاجمالي.

– وفي المركز قبل الاخير جاء قطاع الصناعة، حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله (٩٤٠ر٣٢٣ر٤٧) سهما، بنسبة ٦٢ر١٪، قيمتها النقدية (٨٣٠ر٨٣٢ر٥٤٢ر٢٢) دينارا كويتيا، بنسبة ٨٦ر٢٪، موزعة على (١٥٣٠) صفقة نسبتها ٥٩ر٢٪ من الاجمالي.

– وفي المركز الاخير جاء قطاع التأمين، بكمية اسهم متداولة قدرها (٤٣٩ر٦٥٦ر٩) سهما، بنسبة ٣٣ر٠٪ قيمتها الاجمالية (٣١٥ر٢٧٦ر٠٤٨ر٤) دينارا كويتيا، بنسبة ٥١ر٠٪ موزعة على (٢٣٥) صفقة نسبتها ٤٠ر٠٪ من الاجمالي.

– اعلن وزير التجارة والصناعة الكويتي بانه سيتم ادخال نظام صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية واشار في تصريح صحفي الى ان ادارة السوق قدمت تصورها حول آلية عمل صناديق الاستثمار بهذا الشأن للجنة سوق الاوراق المالية.

– وفي تطور مرتبط بالموضوع قامت الشركة الكويتية للاستثمار في شهر ايار /مايو عام ١٩٩٣ بفتح باب الاكتتاب في صندوق الاستثمار الاول الذي ستديره الشركة، ويبلغ رأسماله ٢٥ مليون دينار، ومدته ١٥ سنة، وقد صرح مصدر مسئول في الشركة بان هذا الصندوق سيكون اول صندوق استثماري يسجل في سوق الكويت للاوراق المالية، واول صندوق يسمح فيه للاجانب المقيمين في الكويت بالتسجيل فيه، واشار الى ان الصندوق الجديد سيشمل كل القطاعات الموجودة في سوق الكويت للاوراق المالية.

– شهد سوق الكويت للاوراق المالية نشاطا ملحوظا خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٣ يستدل منه عن تطور المؤشرات الرئيسية الثلاثة، حيث ازدادت قيمة الاسهم المتداولة بنسبة ١١٧ ٪ عنها في الربع السابق لتصل الى ٣١٨ مليون دينار، كما بلغت كمية الاسهم المتداولة خلال الربع الثالث المذكور ١٢٧١ مليون سهم، محققة زيادة ملحوظة ايضا بلغت نسبتها ١٢٦٪، في حين بلغ عدد الصفقات نحو ٢٤ ألف صفقة وبارتفاع نسبته ٩٣ ٪ عن الربع السابق .وقد بلغ عدد الشركات المدرجة اسهمها في السوق ٤٢ شركة وهو ما يمثل ٧٩ ٪ من عدد الشركات التي كانت اسهمها مدرجة في السوق قبل الغزو العراقي.

– اصدر وزير التجارة والصناعة الكويتي قرارا بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربية بتملك اسهم شركات كويتية واحقية تمثيلهم بمجالس ادارات هذه الشركات بنسب ما يتملكون من اسهم.

– وقد نص القرار على ان يسمح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك وتداول الاسهم في شركات المساهمة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، اما بالنسبة لاسهم البنوك وشركات التأمين فلا يجوز ان تزيد نسبة تملكهم على ٤٩٪ من هذه الاسهم.

- كما انه يجوز تمثيل مواطني مجلس التعاون في مجالس ادارة الشركات المساهمة بنسبة ما يملكونه من اسهم هذه الشركات على ان يكون الرئيس من الكويتيين.

- اصدر وزير التجارة والصناعة في بداية العام قرارا بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك اسهم شركات كويتية واحقية تمثيلهم بمجلس ادارة هذه الشركات بنسبة ما يتملكون من اسهم.

قطاع النفط:

- اعلن خلال العام عن موافقة الجمعية العمومية للشركة الوطنية للخدمات البترولية عن اعلان التأسيس النهائي للشركة، كشركة مساهمة كويتية مقفلة، تقوم بخدمات الصناعة النفطية، وحدد رأسمال الشركة بمبلغ ٢ مليون دينار كويتي، موزعا على ٢٠ مليون سهم، قيمة كل منها مائة فلس، على ان تكون جميع الاسهم نقدية، وتمتلك منها شركة الاستثمارات الصناعية ٥ ملايين سهم، مما يخولها حق تعيين عضو واحد في مجلس الادارة المكون من ستة اعضاء.

- اعلنت مؤسسة البترول الكويتية أنها ستخفض اسعار جميع منتجاتها النفطية اعتبارا من ١٩٩٣/٦/١٥، وعليه فقد انخفض سعر النافتا ٣ر٠ سنت الى ٨ر٤٥ سنتا للجالون، في حين انخفضت اسعار وقود الطائرات والكيروسين والسولار بواقع ٥ر٢سنت الى ٥٨ سنتا و٥٧ سنتا و٩ر٥٦ سنتا على التوالي.

- احتفلت شركة البترول الوطنية الكويتية في ١٩٩٣/١١/١٧ باعادة تشغيل مصفاة نفط الشعيبة بطاقة تكريرية تبلغ ١٢٠ ألف برميل يوميا، وبذلك اصبحت الطاقة التكريرية لمصافي النفط الثلاث العاملة في الكويت هو ٥٣٥ ألف برميل يوميا، سترتفع مع نهاية عام ١٩٩٤ الى حوالي ٧٥٠ ألف برميل يوميا.

- يضاف الى هذا ان هناك جزءا اخر من الانتاج النفطي يتم تكريره في مصافي تابعة للكويت في الخارج، ففي روتردام يتم تكرير ما مقداره ٧٠٧٨٩ برميل يوميا، وفي الدنمارك يتم تكرير ما مقداره ٥٩٥٠٠ برميل يوميا، وفي ايطاليا يتم تكرير ما مقداره مئة الف برميل يوميا.

- وافقت الكويت على تخفيض انتاجها النفطي من مليوني برميل يوميا الى ١ر٦ مليون برميل، خلال الربع الثاني من العام ١٩٩٣، وذلك ضمن اتفاق لمنظمة اوبيك على تخفيض الانتاج الكلي بمقدار مليون برميل يوميا.

- تم حتى ١٩٩٣/١١/٥ شفط حوالي ٣ر١٧ مليون برميل من نفط البحيرات النفطية في الكويت التي تكونت اثر تفجير ابار النفط الكويتية قبل تحرير الكويت، وبين مسؤول في شركة نفط الكويت ان كمية النفط المتبقية في البحيرات تصل لحوالي ٧ر٤ مليون برميل، ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من شفطها في اذار/مارس العام ١٩٩٤.

- استضافت دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ الاجتماع الرابع لفريق عمل نظام الترابط بين مختبرات مصافي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتمت مناقشة التجربة، ووسائل التغلب على العقبات التي تعترض مسيرتها والوصول الى الصيغة الامثل لتبادل المعلومات، وتحسين النتائج، بما ينعكس ايجابيا على دور مختبرات المصافي الخليجية.

- اتفقت ست شركات غربية على التقدم بكنسورتيوم نفطي للبدء في التنقيب عن النفط وتطوير الحقول الكويتية، والشركات التي تقدمت بهذا العرض هي شركات بريتش جاز وتوتال ورويال وتش وشل واجيت وموبيل وبريتش بتروليوم وشيفت اويل النرويجية.

- كشف وزير النفط الكويتي ان شركتي توتال والف الفرنسيتين اقترحتا على الكويت المشاركة في شبكات توزيع وتكرير نفطية تملكها الشركتان في مناطق مختلفة من افريقيا واوروبا وجنوب شرق آسيا.

- تسلمت الكويت في بداية العام سبع ابار نفطية في حقل الرتقة في شمال البلاد وجميعها تقع جنوب خط الجامعة العربية اي داخل الاراضي الكويتية عندما كانت قوات الجامعة العربية ترابط على الحدود الكويتية ابان الازمة الاولى مع العراق في بداية الستينيات.

- وقعت دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٣/٩/١١ اتفاقية تقوم بمقتضاها مؤسسة البترول الكويتية لاول مرة بتوريد نحو ٣٠٧ر٥ مليون طن متري من النفط الخام الى المؤسسة الوطنية لادارة العمليات البترولية بساحل العاج وبمعدل ١٠٢ر٥ مليون طن سنويا على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

- كشف وزير النفط بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ النقاب عن وجود مكامن نفطية جديدة في الكويت، وعن خطة خمسية سيتم تنفيذها في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٨ بهدف استكشاف الامكانات النفطية للمكامن العميقة.

القطاع الصناعي :

- استطاعت شركة الاسمدة الكويتية خلال العام ١٩٩٣ تشغيل بعض وحدات انتاج اليوريا وذلك بعد اعادة تأهيل المنشآت النفطية التي تعرضت لتدمير شديد اثناء الغزو العراقي.

- شاركت دولة الكويت بتاريخ ١٩٩١/٢/١٦ في مؤتمر عقد بطوكيو حول التصنيع والحد من التلوث الصناعي في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية.

- تعاقدت مجموعة شركات كويتية متخصصة في الانشاءات والمقاولات مع مجموعة نمساوية المانية للعمل معها كشركة منظمة للمشاريع والعقود ومشاركة في العمليات بمنطقة الشرق الاوسط وللبدء في تطوير مشاريع صناعية وانشائية بمنطقة الخليج، وتمت الموافقة على انشاء الشركة الجديدة برأسمال مقداره ٧٠ مليون دولار وسيكون مقرها ما بين دبي وفيينا وتبلغ مساهمة الجانب الكويتي والخليجي ٢٣

مليون دولار.

– اعد المكتب الاستشاري الصناعي بناء على تكليف من اتحاد الصناعات الكويتية دراسة متكاملة حول (الاستراتيجية والسياسات الصناعية في دولة الكويت)، وترمي الدراسة الى مراجعة اوضاع قطاع الصناعات التحويلية، وبحث معوقات النمو الصناعي، واقتراح استراتيجية عامة لتنمية القطاع الصناعي في الكويت، اشتملت على السياسات الصناعية التي تحقق اهداف الاستراتيجية، وتطوير الدعم الحكومي وسبل تنمية الاستثمار الصناعي، كما هدفت الى تطوير هيكل ادارة الصناعة، وقد تضمنت توصيات الدراسة انشاء منطقة صناعية حرة في جزيرتي وربة وبوبيان وان تكون نسبة مشاركة الكويت في المشاريع المقامة في هذه المنطقة الحرة ٥١ بالمائة وحصة الشريك الاجنبي ٤٩ بالمائة.

– بلغت خسائر القطاع الصناعي الكويتي من جراء الغزو العراقي ما يقارب ١ر٨ مليار دولار، وذلك حسب تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي قدرت المبالغ المستثمرة في قطاع الصناعة قبل الغزو بثلاث مليارات دولار.

– اعلن وزير تجارة وصناعة الكويت في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٩٩٣/١١/١ عن استراتيجية عامة للوزارة، هي الاطار العام الذي تتبلور فيه رسالة الوزارة ورؤيتها لدورها المستقبلي في نهضة المجتمع، وتعد هذه الوثيقة المرشد العام لعمل الوزارة خلال السنوات القادمة، وهي ايضا اساس قياس تقدم الانجاز وتقييم مدى مساهمة الوزارة في تحقيق الاهداف الوطنية العليا.

– اعلن وكيل وزارة التجارة والصناعة عن تشكيل هيئة هامة للمناطق الصناعية، لادارة شئون المناطق الصناعية للعاصمة وسيرأسها وزير التجارة والصناعة، ويأتي تشكيل هذه الهيئة في اطار خطة لدعم الايرادات غير النفطية والعمل على تحفيز القطاع غير النفطي لخفض العجز في الميزانية لسنة ١٩٩٣/ ١٩٩٤.

– وقعت شركة صناعة الكيماويات البترولية بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٨ على مذكرة تفاهم مع شركة يونيون كارباید الامريكية لتأسيس مشروع مشترك لانشاء وتشغيل مجمع البتروكيماويات في الكويت يتوقع الانتهاء من بنائه عام ١٩٩٧، ويشمل المجمع وحدة لانتاج ٦٥٠ ألف طن من الاثيلين سنويا، ووحدة اخرى لانتاج ٤٥٠ ألف طن من الانواع المختلفة من البولي ايثلين سنويا، ووحدة ثالثة لانتاج ٣٥٠ ألف طن من الاثيلين جلايكول سنويا، وتبلغ تكاليف انشاء هذا المشروع ٧٠٠ مليون دينار كويتي، او ما يقارب ١ر٢ مليار دولار، وسوف تكون نسبة مشاركة يونيون كارباید في المشروع ٤٥ ٪ والحكومة الكويتية ٤٥ ٪ و١٠ ٪ للقطاع الخاص.

– عقد بالكويت في بداية العام المؤتمر الرابع للصناعيين الخليجيين تحت شعار (التحديات والفرص) وقد هدف الى تحديد ملامح التحديات التي تواجه التنمية الصناعية الخليجية في التسعينات ووضع تصور

للمسارات المحتملة للعوامل المؤثرة على تطوير الصناعة الخليجية.

– صرح رئيس اتحاد الصناعات الكويتية بان الاتحاد يعمل مع البنك الصناعي على دراسة انشاء شركة تسويقية تقوم بتسويق منتجات المصانع الكويتية في الاسواق المحلية والخارجية.

– اعلن وزير التجارة والصناعة بتاريخ ١٩٩٣/١١/١ استراتيجية جديدة للتجارة والصناعة يبدأ تنفيذها اعتبارا من ١٩٩٤/١/١ وتستمر حتى عام ٢٠٠٠، وبين ان هذه الاستراتيجية سوف تفتح المجال امام تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمارات في الكويت، واوضح ان دعم الوزارة للصناعات المحلية وتقديم اراض باسعار رمزية سيعطى للصناعات التي تساهم في اجمالي الناتج المحلي، وسيحجب عن الصناعات التي لا تساهم في الناتج، والتي لا يستفيد منها الا صاحبها.

– احتفلت شركة صناعة الكيماويات البترولية خلال العام بمرور ثلاثين عاما على تأسيسها حيث تأسست بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٣ لاستغلال الغاز الطبيعي المصاحب للنفط لانتاج الامونيا.

– اصدرت وزارة التجارة والصناعة الاصدار الثاني من دليل الكويت الصناعي وتضمن فهرسا بالمصانع القائمة في الكويت موزعة على حسب تخصصاتها بالاضافة الى قوانين الصناعة وتعديلاتها والاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون .

قطاع الكهرباء والماء :

– انفقت وزارة الكهرباء والماء الكويتية اكثر من مليار دولار على اصلاح واعادة تأهيل مرافق انتاج الكهرباء والماء، ومع ذلك فان طاقة التوليد التي امكن الوصول اليها حاليا لا تزال تقل بنسبة ٣٠ ٪ عن مستوى الطاقة المولدة قبل الغزو العراقي والتي بلغت ٧١٠٠ ميجاواط.

– سيتم انشاء شركة باسم (شركة كهرباء الكويت) برأسمال يقدر بـ ١٠٠ مليون دينار كويتي تتولى اعادة بناء محطة الشعيبة للكهرباء والتي دمرت اثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت، وسوف تمتلك تسع شركات كويتية نسبة ٦٥ ٪ من رأسمال الشركة في حين ستشارك كل من شركتي اندون وينغ الامريكية وميدلاندز البريطانية بالجزء المتبقي من رأس المال.

القطاع التجاري :

– اشارت احصاءات رسمية كويتية ان الكويت سجلت خلال عام ١٩٩٢ عجزا تجاريا قدره ٢٣٨ر٥٨ مليون دينار نجم عن الاضرار التي خلفها الغزو العراقي خصوصا في المجال النفطي.

– صرح مدير ادارة الاحصاءات التجارية والخدمات في الادارة المركزية للاحصاء ان مجمل التبادل التجاري خلال الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٩٣ بلغ ٩٠٦ر٥٥٥ مليون دينار، مقارنة بـ ١ر٠٠٥

مليار دينار تم تسجيلها خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٣ اي بتراجع يصل الى حوالي ٩٩ مليون دينار.

– تم خلال العام تمديد منع استيراد انابيب الصلب السوداء الملحومة قياس ٦ – ٤٨ بوصة حتى نهاية عام ١٩٩٣، واستمرار منع استيراد غاز الاكسجين والطبي حتى نهاية العام نفسه، وتمديد وقف تطبيق الحماية الجمركية لجميع المنتجات والصناعات المحلية حتى ١٩٩٣/٣/٣١.

– اجاز قانون جديد صدر خلال العام للشريك الكويتي في شركة التضامن وشركة التوصية بنوعيها والشركة ذات المسئولية المحدودة التي تم تأسيسها قبل تحرير الكويت ان يطلب من المحكمة المختصة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون – اخراج الشريك الاجنبي غير الكويتي بسبب غيابه مدة متصلة تجاوز ستة اشهر عن البلاد او بسبب ان اقامته فيها اصبحت غير مشروعة لاخلاله بقوانين البلاد بما في ذلك قانون الاقامة.

– تم خلال العام افتتاح المركز التجاري المصري الدائم بدولة الكويت، الذي يقع على مساحة ٢١٢٥ مترا مربعا، تعرض بها المنتوجات المصرية مثل الاثاث والمواد الغذائية والزراعية والغزل والمنسوجات والملابس والمفروشات والادوات الصحية ولوازم البناء والديكور والسلع الصناعية.

– افتتح بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ معرض الكويت التجاري والنفطي الدوليين واشترك به ٥٦٣ شركة من دول عربية واجنبية مختلفة عرضت منتجاتها في شتى القطاعات والخدمات الاقتصادية.

– في اطار خطة تطوير الخدمات في مطار الكويت تم خلال العام توقيع عقد انشاء سوق حرة بمطار الكويت تبلغ مساحتها ٨٧٢ مترا مربعا تخدم جميع الركاب المغادرين وركاب الترانزيت حيث ستكون جميع السلع التي تباع فيها معفية من الرسوم الجمركية.

– اعلن بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣٠ مدير ادارة التراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة ان الوزارة قامت باصدار تراخيص تجارية لاكثر من ١٦ ألف مواطن بعد التحرير، يوجد من بين المرخص لهم عدد كبير من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– شاركت دولة الكويت في معرض دمشق الدولي في دورته الاربعين وذلك بعرض منتجات ٣٠ مؤسسة صناعية وتجارية كويتية.

– وافق مجلس الوزراء الكويتي بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٩ على اقامة منطقة تجارية حرة بدولة الكويت، كخطوة تندرج ضمن اطار الاجراءات الهادفة الى تنشيط الحركة التجارية، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني في البلاد.

قطاع الزراعة:

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٧/١ التوقيع على اتفاقيتين ما بين الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية

ومعهد الكويت للابحاث العلمية، تختص الاتفاقية الاولى بدراسة مشروع تطوير المبيدات الحيوية لمكافحة الآفات الزراعية وتبلغ تكلفتها ١٨٠ ألف دينار، وتنفذ على مدى ثلاث سنوات، وتعنى الاتفاقية الثانية بدراسة حركة التدني وتتبع المبيدات على الخضروات في الكويت وتبلغ تكلفتها ١٦٤ ألف دينار ومدتها ثلاث سنوات.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٣/٩ افتتاح معرض الكويت الزراعي بارض المعارض الدولية.

– ضمن اطار حرص الدولة على تخفيف الاعباء عن المواطنين ورفع المعاناة عنهم، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعفاء اصحاب المزارع في منطقتي الوفرة والعبدلي من دفع الايجارات المستحقة عن السنوات المالية ٩٢/٩١، ٩٣/٩٢، ٩٤/٩٣ نظرا للاضرار الكبيرة التي اصابت تلك المزارع من جراء الاحتلال العراقي، وقرر تأجيل تحصيل القيمة الايجارية من مزارع العبدلي على ضوء الظروف الامنية المتعلقة بتلك المنطقة.

– قامت خلال العام الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بتنفيذ اكبر مشروع للنهوض بقطاع الانتاج الحيواني بهدف حماية الثروة الحيوانية بالبلاد والتحسين الوراثي للقطعان المنتجة محليا، ويأتي ذلك ضمن الاتفاقية التي وقعتها الهيئة مع شركة تمثل الحكومة الاسترالية للقيام ببحث الوضع الحالي واقتراح خطة لتطوير العمل والتصدي للامراض التي تصيب الانتاج الحيواني بالكويت.

الخصخصة :

– ابلغ البنك الدولي دولة الكويت ان خصخصة الخدمات العامة هي الطريقة الوحيدة لانقاذ الاقتصاد الوطني وزيادة الايرادات وخفض العجز في الميزانية، وكانت الحكومة قد طلبت من البنك الدولي اعداد تقرير مفصل عن امكانية التحول الى القطاع الخاص في الكويت عن طريق بيع المؤسسات والشركات الحكومية للقطاع الخاص.

– وذكر التقرير ان كل شيء تقريبا يمكن ان يتحول الى القطاع الخاص ضمن خطة واضحة، واعتمادا على دراسات متأنية وقدم التقرير توصيات حول كيفية تنفيذ خطة عامة للخصخصة، وللتغلب على العوائق التي تواجهها، فقد اقترح التقرير ان تقوم الدولة بدفع بدلات مالية للكويتيين الذين يفضلون الالتحاق بالقطاع الخاص، وترك الوظائف الحكومية موفرة بذلك الراتب الاساسي الذي كانت الدولة تدفعه لهم.

– كما اوصى التقرير بالسماح للاجانب بتملك اسهم الشركات التي يتم تداولها تماما مثل الكويتيين، واوصى كذلك بعدم قيام الحكومة بتقديم الدعم لعمليات شركات القطاع الخاص، او تقديم حوافز مادية للاستثمارات المحلية او الاجنبية في البلاد.

– كما اوصى بتحرير نظام التراخيص التجارية والصناعية وباستبدال قانون الشركات الحالي مما

يتماشى مع روح التقدم في الكويت.

– بين وزير المالية ووزير التخطيط في معرض رده على سؤال برلماني ان الحكومة الكويتية باعت حصتها في عشر شركات وطنية للقطاع الخاص، وقررت دمج اربع شركات في اثنتين، وتمت تصفية اربع شركات اخرى، وذكر ان الهيئة العامة للاستثمارات باعت حصتها حيث تبلغ ٢٥ ٪ فأكثر في شركات تعبئة مياه الروضتين، والمركز المالي الكويتي، والاهلية للاستثمار والخليج لصناعة الزجاج، والصالحية العقارية والسيف للوساطة المالية والخليج للوساطة المالية والوطنية للوساطة المالية والشرق للوساطة المالية والكويتية للاغذية (امريكانا).

– واشار الى انه تقرر دمج شركة بيت الاوراق المالية مع مجموعة الاوراق المالية كما تقرر دمج الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية مع الشركة الكويتية للاستثمار، واضاف بانه تمت تصفية شركات النقل البري والاسمدة العضوية والكويتية للصناعات الدوائية ومجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية.

قطاع النقل الجوي :

سمحت الحكومة الهندية لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الخليج بتملك حصة ٢٠٪ في شركة الطيران الهندية (جت اير) .

– أعلن رئيس مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية عن أن شركة مشتركة كويتية سورية متعددة الأغراض في مجال الطيران ستبدأ أعمالها في منتصف العام ١٩٩٤ ، وستكون الشركة لأغراض تشغيل وتسيير خطوط بعيدة المدى الى أمريكا الجنوبية واستراليا ووحدات الخدمات الأرضية في المطارات السورية وانشاء فندق في دمشق ، وستبلغ مشاركة الجانب الكويتي ٤٩٪ أما مساهمة الجانب السوري ٥١٪ وسيكون مقر الشركة في دمشق

– قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة طيران شروق المصرية – الكويتية عن زيادة رأسمالها الى ٤٠ مليون دولار من رأسمالها المصرح به وهو ١٠٠ مليون دولار للبدء في تشغيل رحلات منتظمة لشروق اضافة الى نشاطها الحالي برحلات الشارتر.

– اتفقت سلطات الطيران المدني الكويتي والمصري على تطبيق سياسة متحررة من كافة القيود لتمكين شركات الطيران الوطنية التابعة للبلدين من تطوير وتنمية تشغيلها بين الكويت ومختلف النقاط في جمهورية مصر العربية تلبية للمتطلبات المتزايدة في مجال السياحة ولجمهور المسافرين والشاحنين.

وقائع واحداث اخرى:

خففت الحكومة الكويتية القيود والاجراءات على احضار عائلات الوافدين والاجانب في خطة وصفت

بانها ستعزز الاقتصاد الوطني، وقد تم تخفيض الرسوم التي يتعين على الوافدين الاجانب دفعها للحصول على تأشيرات الاقامة لعائلاتهم .حيث يتعين على العاملين في القطاع الخاص رسوم اقامة سنوية تبلغ ١٠٠ دينار لكل من الزوج والزوجة واول طفلين و٢٠٠ دينار لكل طفل يزيد عن ذلك على ان يتم تخفيض هذه الرسوم في السنة الثانية والسنوات التالية الى عشرة دنانير .في حين لا يتعين على العاملين في القطاع العام دفع رسوم عن زوجاتهم وعما يصل الى ٣ اطفال وان يدفع مبلغ ١٠٠ دينار عن كل طفل يزيد عن ذلك العدد على ان يتم تخفيض هذه الرسوم الى عشرة دنانير سنويا.

– ويجب ان يكون الحد الادنى للراتب الشهري للوافد الذي يريد احضار عائلته ٦٥٠ دينارا اذا كان من العاملين في القطاع الخاص و٤٥٠ دينارا اذا كان من العاملين في القطاع العام.

– بلغ عدد سكان الكويت وفقا لاخر احصاء مليونا ونصف المليون نسمة منهم ٦٤٣ الفا من الكويتيين اي بنسبة ٩ر٤٢٪.

– بلغ العدد الاجمالي للعمالة الوافدة في الكويت ٣٣٩ر٦٢٦ شخصا منهم ٣٢١ر٩٨٦ من الذكور و١٧ر٧٤٩ من الاناث، واستأثرت مصر بالمركز الاول من حيث عدد العمالة العربية حيث بلغ عدد العمالة المصرية ٨٧ر٦١٥ شخصا، تليها سورية بواقع ٣٢ر٤١٣، ولبنان ١٣ر٧١٣، والاردن ٦ر٨٧٦ شخصا.

أحداث سياسية:

– زار الكويت خلال العام عدد من رؤساء الدول ورؤساء حكومات ومسئولي الدول الشقيقة والصديقة بهدف توطيد العلاقات الثنائية في المجالات السياسة والاقتصادية.

– ترأس الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت وفد بلاده الى قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ ٢٠ – ١٩٩٣/١٢/٢٢.

– اعلنت الكويت عن قرارها بانهاء مقاطعتها لجنوب افريقيا والسماح باقامة علاقات سياسية وثقافية واقتصادية مع بريتوريا.

– بدأت في ١٩٩٣/٢/١٥ الانتخابات التكميلية لمجلس الامة الكويتي في دائرتين من الدوائر الانتخابية.

– حددت الحكومة الكويتية احدى عشرة قضية اساسية ضمن اولويات عملها للمرحلة المقبلة واحالتها الى مجلس الامة في برنامج العمل للفترة من ٩٣/٩٢الى ٩٥/,٩٦

– وتأتي قضية الاسرى المحتجزين في مستهل برنامج العمل تأكيدا لاهميتها، كما سيكون استكمال الجوانب القانونية لعملية اتمام ترسيم الحدود بين الكويت والعراق في بؤرة اهتمامات الحكومة، وفي مجال السياسة الخارجية حددت الحكومة الثوابت المبدئية القائمة على تعزيز العلاقات الطيبة مع الدول الشقيقة والصديقة وتحقيق البعد العربي عن طريق اعلان دمشق والبعد الدولي عن طريق الاتفاقيات

الدفاعية الثنائية مع امريكا وبريطانيا وفرنسا ودول اخرى.

– وفي مجال القضايا الامنية اكد البرنامج ان تحقيق الامن والاستقرار في البلاد هو مسئولية جماعية، اما في المجال الدفاعي فيتركز العمل على اعادة بناء وتأهيل وتطوير القوات المسلحة مع التركيز على العنصر البشري.

– انتهت اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود بين الكويت والعراق في العشرين من ايار/مايو ١٩٩٣ من المهمة الموكلة اليها، وفي احتفال اقيم في مقر الامم المتحدة، تسلم امين عام المنظمة الدولية التقرير النهائي للجنة تمهيدا لايداعه ضمن الوثائق الرسمية للامم المتحدة.

القروض:

– واصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نشاطه كالمعتاد في تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية بالاضافة الى الخدمات المتصلة بها بما في ذلك مراجعة المشروعات المقترحة وتقييمها.

– وبلغت قيمة قروضه المعقودة خلال العام ١٩٩٢/١٩٩٣، حوالي ١٤٧٫٦ مليون دينار كويتي شملت قطاعات النقل والمواصلات والزراعة والكهرباء والصناعة والمياه والمجاري، واستفادت من هذه القروض ثلاث دول عربية وسبع دول افريقية، واربع دول آسيوية، واربع دول في امريكا اللاتينية والكاريبي ودولة اوروبية.

– وبانتهاء السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣ يكون الصندوق قدم ٤٢٨ قرضا خلال الفترة من ١٩٦٢/١/١ الى ١٩٩٣/٦/٣٠ وذلك بقيمة اجمالية قدرها حوالي ٢٠٦٨٫٥ مليون دينار كويتي، وقد بلغت القيمة المحسوبة من اجمالي القروض لحساب تنفيذ المشروعات حوالي ١٣٩٦ مليون دينار كويتي، وبلغ عدد الدول المستفيدة من هذه القروض ٦٩ دولة بينها ١٥ دولة عربية، ٣٠ دولة افريقية، ٢٠ دولة آسيوية واوروبية، و٤ دول في امريكا اللاتينية والكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من اجمالي القروض ٥٥ ٪، والدول الافريقية ١٦٫٩٪، ودول اسيوية واوروبية ٢٧٫٣٪، ودول امريكا اللاتينية والكاريبي ٠٫٨٪.

٤.١٥ فرص الاستثمار المتاحة:

١.٤.١٥ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

وفيما يلي اهمها:

القطاع الصناعي:

وتتمثل اهم فرص الاستثمار فيه حسب مصادر بنك الكويت الصناعي بما يلي:

– الصناعات التصديرية التي لا تواجه عقبة ضيق السوق المحلية، مثل صناعة الاكياس الاسمنتية، صناعة دبغ الجلود، صناعة الصوف الزجاجي، المباني الجاهزة الفولاذية ..الخ.

– الصناعات التي توفر منتجات لقطاعات الخدمات المختلفة في الكويت كقطاع البناء والتشييد، والكهرباء والماء والصحة والتعليم ..الخ، حيث تمثل هذه القطاعات سوقا محلية ضخمة لعدد لا بأس به من الصناعات المهمة التي يمكن ان تقوم على اساس اقتصادي كفؤ ومعايير مالية سليمة.

– الصناعات التي لا يتوفر لها حجم من الطلب الاستهلاكي المحلي يسمح باقامتها على اسس ومعايير اقتصادية ومالية سليمة، وهي تلك الصناعات التي تشبع حاجات اساسية.

– الصناعات الاستراتيجية الضرورية لتوفير بيئة من الطمأنينة والاستقرار.

القطاع الزراعي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار في المجالات التالية:

– استصلاح ومسح الاراضي لزيادة الرقعة الزراعية.

– انشاء مزارع لانتاج الخضار، والحبوب وتربية المواشي والدواجن.

٢.٤.١٥ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتم الاعلان عن اية مشروعات في خلال العام.

٥.١٥ الاستثمارات العربية الوافدة:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (د. ك)	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم (الف دينار كويتي)
٢٢	زراعي	١٩٩٣	–	سعوديون	١٩٢٫٨
	مصرفي			اردنيون	٩٨٫٤
	مالي			عمانيون	٤٩٫٠
	صناعي			لبنانيون	٤٩٫٠
	عقاري			مصريون	٤٦٫٨
	تجارة			بحرينيون	٢٠٫٠
	وخدمات			سوريون	٢٥٫٠

(١٦)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٩٣

دعمت الحكومة اللبنانية مناخ الاستثمار في لبنان خلال عام ١٩٩٣ بجملة هامة من القوانين والتشريعات والاجراءات الهادفة الى تحقيق النهوض الاقتصادي وتيسير انطلاقة عملية اعادة الاعمار والانماء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، وقد تركزت هذه القوانين والاجراءات في مجالات عديدة أبرزها الاصلاح الضريبي والاداري ، ومنح الاعفاءات والمزايا والضمانات للاستثمارات الأجنبية ، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات في لبنان ، ومباشرة تنفيذ خطط طموحة لتهيئة البنية الأساسية .

هذا وقد حققت الحكومة اللبنانية ، من خلال بلورة وتنفيذ سياستها الاقتصادية المحددة الأهداف والوسائل ، العديد من المنجزات الاقتصادية والاستثمارية والاعمارية الايجابية ، لعل أهمها استقرار الأوضاع النقدية ، وانحسار الضغوط التضخمية وعودة الانضباط المالي ، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، وانتعاش النشاط المصرفي .

وقد ساهمت هذه العوامل بالاضافة الى وضع الحكومة لبرنامج اعماري مدعوم محليا ودوليا ، في جذب الاستثمارات الخاصة والمساعدات وحفز مصادر التمويل العربية والاقليمية والدولية على توفير القروض والمنح.

١٠١٦ تشريعات واجراءات حكومية :

أقرت الحكومة العديد من الاجراءات وأصدرت مجموعة من التشريعات التي عالجت بموجبها أوجه المناخ الاستثماري والاقتصادي العام، وذلك بالتفصيل التالي :

– فيما يتعلق بالرسوم والضرائب ادخلت تعديلات عديدة على قانون ضريبة الدخل، وقد شملت هذه التعديلات تخفيض نسب الضرائب على الرواتب والأجور بحيث أصبحت هذه النسب تتراوح بين ٢٪ كحد أدنى و ١٠٪ كحد أقصى، بعدما كانت سابقا تتراوح بين ٢٪ و ٣٢٪، علما أن الشطر الأدنى ارتفع من ٦ أضعاف الحد الأدنى للأجور الى ٤٢ ضعفا، في حين ارتفع الشطر الأعلى من ٣٨٢ ضعفا للحد الأدنى الى ما فوق ٦٣٥ مرة من الحد الأدنى والافادة الكبرى التي لحقت بأصحاب الرواتب والأجور هي مضاعفة التنزيلات لجهة اعفاء ضعفي الحد الأدنى للأجور من الضريبة بالنسبة للأجير الأعزب واعفاء الزوجة مما يوازي قيمة الحد الأدنى .أما التنزيلات على الأولاد فأصبحت توازي ٢٠٪ بدل ١٠٪ من الحد الأدنى للأجور .كما شملت هذه التعديلات تخفيض الضريبة على شركات الأفراد (التجارية والصناعية)

مما يوازي ٥٠٪ كحد أقصى الى حوالي ١٤ر٩٪، وشركات الأموال من حد أقصى قدره ٤٠ر٨١٪ الى ١٠٪ من دون أية علاوة .وتجدر الاشارة الى أن الحكومة كانت قد أصدرت قرارا خلال شهر مايو/١٩٩٣ يقضي بالزام المكلفين المسؤولين عن اقتطاع ضريبة الدخل بتأديتها على دفعات فصلية خلال السنة التي يتحقق خلالها الايراد وقبل صدور جداول التكليف أو أوامر القبض. وتسري غرامات التأخير عن الدفع في هذه الحالة إبتداء من تاريخ انقضاء مهلة التسديد المحددة لكل من الدفعات المذكورة. ومن جهة أخرى فقد منحت الحكومة لمدة ثلاث سنوات حق التشريع في المجال الجمركي بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء .وفيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، للحكومة أن تمارس هذا الحق مباشرة أو تنيب المجلس الأعلى للجمارك لممارسته.

– أما في مجال الادارة فقد أقرت الحكومة مشروع قانون لرفع الحصانة عن الموظفين في القطاع العام، وذلك من أجل تطهير الادارات العامة والسعي لرفع مستويات الأداء في ادارات الدولة، هذا وتسعى الحكومة لرفع كفاية وكفاءة العاملين في القطاع العام من خلال عمليات اعادة التأهيل والتدريب، فضلا عن الجهود الجارية حاليا لادخال المكننة في كافة الادارات والمؤسسات العامة.

– وفيما يتعلق بالقطاع المالي قررت الحكومة اصدار سندات دين بالعملات الأجنبية لتوفير نحو ٣٠٠ مليون دولار من أصل ١ر٩ مليار دولار كلفة تنفيذ خطة انماء الضواحي والجادات. وستوجه هذه السندات للمغتربين اللبنانيين وللمستثمرين العرب والأجانب. ومن المخطط أن تقوم المصارف اللبنانية التي لها مؤسسات شقيقة في الخارج بالترويج لتلك السندات، بما في ذلك التنسيق مع مراسلي المصارف اللبنانية لدى المصارف الاجنبية، وتبلغ آجال هذه السندات في المرحلة الأولى سنتين.

كما أصدرت الحكومة خلال النصف الأول من العام الحالي قرارا يقضي باصدار سندات خزينة بالمناقصة .وتبعا لذلك، فقد باشرت مديرية التسليف في مصرف لبنان اصدار هذه السندات من فئة ثلاثة أشهر اعتبارا من ١٩٩٣/٥/٦.

وعدلت الحكومة بعض أحكام المرسوم الخاص بفرض عقوبات على مخالفة القوانين المالية لا سيما في حالات التهرب الضريبي، وذلك على النحو الآتي :

١– في حالة التهرب من دفع أي ضريبة أو رسم، أو في حالة تقديم بيانات ناقصة أو كاذبة عن مداخيله وأرباحه الخاضعة للضريبة، يعاقب المخالف بغرامة تتراوح بين مليون وعشرة ملايين ليرة لبنانية أو بالسجن من ستة أشهر الى سنة. وفي حال التكرار، تفرض على المخالف العقوبتان معا .وفي جميع الأحوال، يتوجب على المخالف تأدية عشرين ضعف الضريبة أو الرسوم التي ارتكبت بشأنها المخالفة.

٢– في حالة التزوير للسجلات أو الحسابات للتهرب من دفع أي ضريبة أو رسم أو جزء منهما، يعاقب

المخالف بالسجن من ستة أشهر الى ثلاث سنوات أو بغرامة تتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثين مليون ليرة لبنانية* . وفي حال التكرار تفرض على المخالف العقوبتان معا، وفي جميع الأحوال، يتوجب على المخالف تأدية ثلاثين ضعف الضريبة أو الرسم التي ترتكب بشأنها المخالفة.

٣- في حالة تخلف المكلف أو تأخره عمدا عن تسديد كامل قيمة الضرائب والرسوم المستحقة للدولة لمدة تزيد عن الشهر بالرغم من انذاره، يعاقب بغرامة تتراوح بين مليون وعشرين مليون ليرة لبنانية أو بالسجن من ثلاثة أشهر الى سنة، وفي حال التكرار تفرض العقوبتان معا، وفي كل الأحوال، يتوجب على المخالف تسديد عشرين ضعف الضريبة أو الرسم اللذين لم يسددا.

كما اصدر مصرف لبنان قرارا أجاز فيه فتح حسابات ودائع لدى الاطلاع أو لأجل بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان لصالح المصارف والمؤسسات المالية والأشخاص الذين تجيز لهم ذلك القوانين والأنظمة اللبنانية المرعية الاجراء. ويعفى أصحاب هذه الحسابات من دفع أية عمولة، ويدفع مصرف لبنان فوائد على هذه الحسابات تحدد معدلاتها اليومية تبعا لتطور معدلات الفوائد العالمية.

- وفي مجال الزراعة أصدرت الحكومة عدة قرارات تقضي بالترخيص للمهندسين الزراعيين بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية، وكذلك الترخيص بممارسة مهنة بيع الأدوية الزراعية من قبل العموم، اضافة الى الترخيص بانشاء جمعيات تعاونية زراعية ولصيد الأسماك.

وأصدرت الحكومة كذلك قرارا خاصا بتنظيم الروزنامة الزراعية للمنتجات اللبنانية الاصل، بحيث منعت استيراد بعض المنتجات كالحمضيات والتفاح والخرما، وأخضعت استيراد بعض المنتجات الاخرى لاجازة مسبقة من وزارة الزراعة كالزيتون والبطاطا والبصل..وسمحت باستيراد منتجات أخرى خلال اوقات محددة كالبندورة والخيار والكوسا واللوبياء والعنب والدراق والاجاص.

كما صدر مرسوم جمهوري يتعلق بتعديل تنظيم أعمال استصلاح الاراضي الزراعية بواسطة المشروع الأخضر، وبموجب هذا المرسوم يحق للمزارعين استصلاح أراضيهم بواسطة المشروع الأخضر لقاء مساهمة نقدية تدفع من قبلهم في صناديق وزارة المالية، ويتولى المشروع الأخضر دفع نفقات الاستصلاح من حسابه في مصرف لبنان على أن تحدد نسبة المساهمة التي يدفعها المزارع وفقا لما يلي

١٠٪ عن الاعمال التي تبلغ تكاليفها لغاية مليون ليرة

١٥٪ عن الاعمال التي تبلغ تكاليفها بين مليون واحد ومليوني ليرة

٢٠٪ عن الاعمال التي تزيد تكاليفها عن مليونين ولغاية أربعة ملايين ليرة.

وعلى ان لا تتجاوز قيمة الأعمال لدى المزارع الواحد الاربعة ملايين ليرة لبنانية في مختلف المناطق

---

* الدولار الأمريكي يعادل ١٧٢٠ ليرة لبنانية كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

اللبنانية. كما يحق للمزارعين الذين لم يحصلوا على الحد الأقصى للقروض التي تستحق لهم الاستفادة من الرصيد المتبقي لهم من القرض السابق.

– أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد أقرت الحكومة مشروع القانون الخاص بتفعيل مصرف الاسكان الذي كان قد توقف عن العمل منذ العام ١٩٨٨. وقد أحدثت الحكومة عدة تعديلات في قانون هذا المصرف، تمثلت في النواحي التالية :

- زيادة رأسماله من ٥٠ مليونا الى ٨ مليارات ليرة .
- المساهمة في رأس المال أصبحت ٢٠٪ للدولة والضمان الاجتماعي و ٨٪ للقطاع الخاص (مصارف خاصة)، بعدما كانت مساهمة الدولة والضمان ٥١٪ سابقا .
- تمكين المصرف من اصدار سندات دين بكفالة الدولة تصل الى ضعفي قيمة رأسماله كحد أدنى والى ٦ أضعاف رأسماله كحد أقصى .
- اعفاؤه من الضرائب على مداخيله وأرباحه المحققة .
- تخويله توظيف أمواله في المجالات المناسبة والمربحة .
- الزام صندوق الضمان الاجتماعي تخصيص نسبة من موارده واشتراكاته لتوظيفها في مشاريع اسكانية لدى مصرف الاسكان .
- الزام مصرف لبنان بتخصيص نسبة ٥٠٪ من قيمة اكتتابات المصارف بسندات الخزينة ووضعها بادارة مصرف الاسكان وذلك لتمويل المشاريع الاسكانية .
- ايداع كل الأموال التي تخص مشاريع الاسكان من وزارة الاسكان والصناديق والتعاونيات الاسكانية أو المؤسسات العامة لدى مصرف الاسكان .
- الايداع نقدا لدى مصرف الاسكان لأموال شركات التأمين المفروض ايداعها لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة.

كما أقرت الحكومة مشروع قانون انشاء مصرف الانماء الزراعي .وقد تمثلت أبرز نواحيه فيما يلي :

- رأسمال المصرف ٥٠ مليار ليرة تساهم الدولة بنحو ٥٠٪ منه .
- غرض المصرف تمويل المشاريع الزراعية وتوفير القروض للمزارعين .
- يقوم المصرف بقبول الودائع وفتح حسابات ادخار وكذلك الهبات والمساعدات، ويمول المشاريع الزراعية من خلال القروض للمزارعين .
- يجب على المصرف ان ينشىء ضمن مهلة ثلاث سنوات من تاريخ بدء أعماله فرعا واحدا على الأقل في كل محافظة .
- يمكن للمصرف ان يصدر سندات دين بكفالة الحكومة تصل الى ٦ أضعاف رأسماله .

- يعفى المصرف من الضرائب على أرباحه ومداخيله خلال السنوات العشر الأولى من تاريخ تأسيسه .
- يتمتع المصرف بالاستقلالية وحرية التصرف والمرونة في العمل الاداري.

وصدر في اوائل العام الحالي، قانون اندماج المصارف وهو يهدف الى تحقيق الدمج بين الوحدات المصرفية الصغيرة والضعيفة نسبيا، وذلك من خلال اعطاء المصرف الدامج عدة حوافز تشجيعية لعل ابرزها اعطاؤه – من قبل مصرف لبنان – القروض اللازمة بشروط ميسرة، واعفاؤه من ضريبة الدخل بمبلغ يساوي العبء المترتب ضريبيا على جزء من أرباحه وبما لا يتعدى مبلغ المليارى ليرة فوق كلفة عملية الدمج..

ومن جهته فقد أصدر مصرف لبنان خلال شهر مارس من هذا العام تعميما ينص على ضرورة سعي شركات الصرافة المرخصة وتلك المبلغة الترخيص والتي لم تستكمل بعد معاملات تأسيسها ضمن المهلة الممنوحة لها أن تعمد خلال فترة تنتهي بنهاية شهر يونيو من هذا العام الى تسوية أوضاعها وتزويد مصرف لبنان بميزانياتها الموقوفة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١.

كما أصدر مصرف لبنان خلال شهر مايو من هذه السنة تعميما للمصارف يطلب فيه منها ان تخطر لجنة الرقابة على المصارف وأن تأخذ موافقتها المسبقة عند شرائها لمراكز قطع ثابتة مقابل زيادات نقدية في رساميلها أو مقابل احتياطات حرة وكذلك عن تاريخ ومبلغ ونوع العملة التي كونت بها مراكز القطع. كما يطلب هذا التعميم من المصارف، عند تصفيتها لأي من هذه المراكز بموافقة مصرف لبنان، ان تخطر اللجنة المنوه عنها آنفا خطيا عن تاريخ تصفية المراكز وعن قيمتها البيعية.

وأصدر مصرف لبنان كذلك خلال شهر فبراير من هذا العام تعميما للمصارف يطلب فيه منها عدم ادراجها فروقات التحسين الناتجة عن اعادة تخمين الموجودات الثابتة ضمن الميزانية المعدة للنشر عن أعمال العام ١٩٩٢ وحتى اشعار آخر. وجاء هذا التعميم بعدما تبين لمصرف لبنان أن بعض المصارف قد لجأ خلال السنة المنصرمة الى تخمين موجوداتها الثابتة بما يتنافى مع الأصول المصرفية الجديدة.

ومن جهة أخرى أعلن مصرف لبنان عن النظام الجديد للمصلحة المركزية للمخاطر المصرفية الذي يعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/١١/١ وبموجب هذا النظام تشترك حكما في المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية المنشأة لدى مصرف لبنان جميع المصارف والمؤسسات المالية المسجلة بحسب الأصول. وعلى المشتركين ان يقدموا الى المصلحة المذكورة، في مطلع كل شهر، بيانا بالاعتمادات الممنوحة لزبائنها وبمقدار استعمال كل منها خلال الشهر السابق بأحد الأشكال التالية : الحسم – تسليفات بكفالات عينية أو شخصية – سندات تجارية – تسليفات مكشوفة أو على اعتمادات مستندية – كتب كفالة – تكفل وكفالات .وتقدم هذه البيانات بحسب النماذج الموضوعة من قبل المصلحة المذكورة، غير أن الأحكام المتقدمة لا تطبق عندما لا يتجاوز مجموع الاعتمادات الممنوحة لشخص واحد مبلغ عشرة ملايين ليرة

لبنانية علما بان البيانات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية الى المصلحة تتسم بطابع السرية المطلقة ولا تستعمل الا لاعلام المصارف والمؤسسات المالية التي تطلب ذلك عن مجمل الاعتمادات الممنوحة لكل زبون .وعلى أن توزع نفقات المصلحة بين المشتركين بناء على جدول تنظمه هذه المصلحة وفقا لاصول تقترن بموافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان.

كما أصدر مصرف لبنان قرارا يقضي بتحديد معدل حسم السندات التجارية المحررة بالدولار الأميركي والتي لا تتعدى مدة استحقاقها الستة أشهر بمعدل الفائدة الفضلى على الدولار الأميركي لمدة ستة أشهر لدى مصرف سيتي كورب مضافا اليها ٢٪.

وأصدر مصرف لبنان كذلك اعلانا لجميع المؤسسات والشركات المالية المسجلة وغير المسجلة لديه، والتي تزاول في لبنان أو من خلاله مع الخارج، لحساب الغير، احد أو بعض النشاطات المالية التالية: نشاطات الهولدنغ، النشاطات الائتمانية، ادارة الأموال والتوظيفات والاستثمارات، الوساطة المالية وادارة القروض المشتركة، اصدار وترويج صكوك المديونيات بمختلف أنواعها، عمليات الايجار التمويلي، عمليات اعادة شراء وبيع الأدوات المالية، التسليف والاقراض بمختلف أنواعه، عمليات السواب من قطع وفائدة وغيرها من العمليات المرتبطة بالنشاطات المالية والمصرفية، فانه على هذه المؤسسات والشركات ان تزود مصرف لبنان خلال مدة اقصاها ٣٠ يوم عمل بالوثائق والمستندات التالية :

شهادة تثبت تسجيل أو قيد المؤسسة أو الشركة لدى المراجع المختصة، نسخة مصدقة وفقا للأصول عن كل محاضر الجمعيات العادية وغير العادية السنوية ومحاضر اجتماع الشركاء والتقارير السنوية وتقارير مفوضي المراقبة المنظمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة وكذلك البيانات المحاسبية والاحصائية.

وصدر مرسوم عن وزارة المالية حدد معدل رسم الضمان السنوي في سنة ١٩٩٣ المتوجب على المصارف العاملة في لبنان دفعه للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع بـ ٥ر١٪ من مجموع الحسابات الدائنة لكل من هذه المصارف بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١.

– وفي مجال النقل أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بانشاء مؤسسة عامة تدعى "مؤسسة استثمار مرفأ بيروت" مركزها بيروت، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري، وترتبط بوزارة الأشغال العامة والنقل وتخضع لاشرافها الاداري، وتتولى المؤسسة ادارة واستثمار المنشآت والتجهيزات في المرفأ. وصدر كذلك مرسوم يقضي باعفاء الانشاءات والمعدات والتجهيزات المستوردة لصالح ادارة واستثمار هذا المرفأ للاستعمال داخل المرفأ من الرسوم الجمركية.

كما صدر مرسوم تصديق تعديل تخطيط أوتوستراد الحلقة المحيطة بمدينة بيروت (قسم تحويطة الغدير – المطار – المدينة الرياضية ومتفرعاته) وتصديق تخطيط اوتوستراد مدخل مدينة بيروت الجنوبي من الحلقة المذكورة (قسم خلدة – تحويطة الغدير الحدث).

صدر كذلك قانون يفرض على سيارات النقل السياحية والشاحنات غير اللبنانية بجميع أنواعها والتي تدخل لبنان، رسوم خدمات جمركية توازي بالعملة الصعبة الرسوم المفروضة على السيارات اللبنانية في الدول الأخرى، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

– وفي نطاق العمل صدر مرسوم تعيين الحد الأدنى الرسمي لاجور المستخدمين والعمال واعطاء العاملين في القطاع الخاص زيادة غلاء معيشة، بحيث يصبح الحد الأدنى ٢٠٠ ألف ليرة ويقضي المرسوم بان تضاف الى الأجور زيادة غلاء معيشة مقدارها ٧٠٪ على الجزء الأول من الراتب حتى مبلغ ١٥٠ ألف ليرة، و ٣٥٪ على الجزء الثاني من الراتب الذي يزيد على مبلغ ١٥٠ ألف ليرة حتى ٣٠٠ ألف ليرة، و ١٥٪ على الجزء الثالث من الراتب الذي يفوق مبلغ ٣٠٠ ألف ليرة .ويعمل بهذا المرسوم اعتبارا من ١٩٩٤/١/١.

٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

– تم التوقيع على اتفاق تجاري مع المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية عموما والتجارية خصوصا ، وكذلك لتذليل العقبات التي تعوق نشاط القطاع الخاص في المجال التجاري بين البلدين.

– تم توقيع اتفاق تعاون مع الجمهورية العربية السورية في مجالات النقل والترانزيت انطلاقا من الاتفاقات الثنائية وتمشيا مع اتفاق تنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية ، مما يحقق حرية التنقل لوسائل النقل المسجلة في كلا البلدين دون عقبات .

– تم التوقيع على اتفاق مع جمهورية مصر العربية في المجال الفني وانتقال الأيدي العاملة ، ينص على تحميل أصحاب العمل في كلا البلدين نفقات سفر العامل من بلده الأصلي الى مكان عمله عند التعاقد معه لأول مرة ، وكذلك نفقات عودته ، كما ينص الاتفاق أيضا على شمول عقود الاستخدام على بيانات واضحة تحدد نوع العمل ومدة الاستخدام ، ويقضي الاتفاق بانتهاء عقود العمل فور انتهاء مدتها دونما حاجة لاخطار سابق حيث يتوجب على صاحب العمل اخطار العامل كتابة اذا رغب في تمديد العقد ، وأعطى الاتفاق الحق للعامل بتحويل مدخراته الى بلده الأصلي وفقا للقوانين المالية.

– تم الاتفاق بين حكومتي لبنان ودولة الكويت على تزويد لبنان ٢٥ ألف برميل نفط يوميا من النفط الخام ولمدة سنة بأسعار مخفضة ، على أن يجري تكريرها في مصفاة أوروبية متعاقدة مع الكويت .

٢٠٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– تمت المصادقة على البروتوكول التجاري الموقع بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥ في بروكسل بين لبنان ودول المجموعة الأوروبية للفحم والصلب اثر انضمام أسبانيا والبرتغال الى المجموعة في بداية عام ١٩٨٦ ، وبموجب هذا البروتوكول ، تستفيد منتجات الفحم والصلب اللبنانية من الميزات المنصوص عليها في الاتفاقيات بين دول المجموعة .

– تم خلال العام تشكيل لجنة مشتركة لبنانية تركية لتنفيذ الاتفاق الذي عقد بين لبنان وتركيا بتاريخ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ في أزمير .

– تم التوقيع خلال العام على اتفاق تجاري لبناني – تشيكي ينص على تسهيل التجارة بين البلدين ، وتشجيع الاشتراك في المعارض وتسهيل النقل البحري ، ومعاملة بعضهما معاملة الدول الأكثر رعاية ، والغاء الاتفاق الذي كان ساريا مع تشيكوسلوفاكيا لانقسامها الى دولتين .

– تم التوقيع على محضر محادثات لبنانية – صينية تركزت على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ، ورغبة الصين في المشاركة في اعادة الاعمار عبر المناقصات ، اضافة الى ضرورة تعديل الاتفاق التجاري الذي يعود لعام ١٩٧٢ .

– تم التوقيع على اتفاق تجاري بين لبنان وبولونيا حل مكان اتفاقية الكليرنغ المعقودة منذ الستينيات بين البلدين ، ويقضي هذا الاتفاق باعطاء بعض الاعفاءات الجمركية الجزئية والكلية لبعض المواد والمنتجات المنوي تبادلها ، وخصوصا المواد والسلع الزراعية ، وتشكيل لجنة مشتركة لاعادة النظر ببعض بنود الاتفاق اذا اقتضت الحاجة ، كما ينص على تطوير التعاون التقني والفني واقامة المعارض ، وعقد الصفقات التجارية بالعملات القابلة للتحويل ، كما يتناول معاملة البلد الأكثر رعاية بين الدولتين .

٣٠١٦ وقائع وأحـــداث:

سجل العام العديد من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

الأداء الاقتصادي:

للعام الثالث على التوالي لبدء مرحلة السلام والاعمار ، تبرهن المؤشرات الاقتصادية على المرونة الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني في مواكبة المستجدات المحلية والاقليمية والدولية .اذ بلغ معدل النمو حوالي ٧٪ عام ١٩٩٣، كما يستدل على ذلك من تنامي أرقام الناتج المحلي الاجمالي البالغ ٤ر٢٤ مليار دولار ، وهي نتائج مهمة عند قياسها بمعدلات النمو المحققة على الصعيد العالمي البالغة نحو ٢٪ ، وحتى عند قياسها بمعدل النمو الذي حققته نمور آسيا البالغ نحو ٥٪ .

اعادة الاعمار:

- توصلت الحكومة اللبنانية في أوائل العام الى وضع اطار لسياسة اقتصادية عامة محددة الأهداف والوسائل لتحقيق النهوض الاقتصادي والشروع في عملية اعادة الاعمار والانماء المتوازن بين المناطق في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين.

- تم اقرار الصيغة النهائية لخطة النهوض الاقتصادي المتمثلة أساسا في "برنامج اعادة التأهيل الوطني "للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ، بعد أن أدخلت عليها تعديلات عدة من قبل البنك الدولي ، منذ أن تم وضعها في صيغتها الأولى في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ وتبلغ تكاليفها نحو ٢ر٧ مليار دولار بالأسعار الجارية ، موزعة على أولويات انفاق تغطي خمسة عشر قطاعا ومرفقا ، وقد رافق اقرار الخطة اطلاق مشروع أولي بعيد المدى لخطة اعمار عشرية تمتد من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٢ ، تصل نفقاتها الاجمالية الى نحو ١٣ مليار دولار أمريكي (بالأسعار الجارية) .

- تنص الخطة على برنامج للقطاع العام من أجل تأمين البنية التحتية المادية جرى توزيعه بواقع ١٨٠٠ مليون دولار لتأهيل معامل الكهرباء والشبكات ، ورفع قدرة الطاقة الى ١٣٠٠ ميغاوات ، ٨٣٥ مليون دولار لتوسيع شبكات الصرف الصحي وتأهيل القائم منها ، ١٨٠ مليون دولار لمعالجة النفايات ، ٦٢٠ مليون دولار لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتجهيز شبكة بسعة ٥٥٠ ألف خط ومعالجة الخدمات البريدية ، ٢٨٤٥ مليون دولار لتأهيل شبكة الطرق وتنفيذ الطريق الدائري لمدينة بيروت وتأهيل المرافيء والمطار ، ٤١٥ مليون دولار لتأمين المياه ، ١١٣٥ مليون دولار للتعليم العالي والمدارس ، ٦٠٠ مليون دولار للمستشفيات الحكومية والمراكز الصحية الجديدة ، ٩٥٠ مليون دولار لتأهيل الوحدات السكنية المدمرة وبناء مساكن شعبية واعطاء قروض سكنية ، ٥٨٥ مليون دولار للقطاع الزراعي ، ٣٥٠ مليون دولار للقطاع الصناعي ، ٧٠ مليون دولار للقطاع النفطي وتأهيل مصفاتي النفط ، ٢٠٠ مليون دولار لتأهيل خدمات القطاع الخاص ودعم المرافق السياحية ، ١٧٠ مليون دولار للمباني الحكومية .

- حددت الخطة ثلاثة مصادر للتمويل هي: الفائض المتوقع في الموازنة بدءا من العام ١٩٩٦ ، الاستقراض الداخلي الذي سيتكون من سندات الخزينة وسندات دين يكتتب فيها اللبنانيون من مقيمين ومغتربين ، ومن غير اللبنانيين ، التمويل الخارجي الذي سيكون على شكل هبات وقروض ميسرة وقروض تجارية على أن تخصص القروض التجارية للقطاعات الاستثمارية ذات المردود السريع كالاتصالات والكهرباء والمطار والمرافيء .

- قسمت الخطة مراحل الانفاق على ثلاث فترات :

• الفترة الأولى : ١٩٩٣ - ١٩٩٥ :

وتقدر النفقات خلالها بحوالي ٢٠٧ بلايين دولار تؤمن من : الاستقراض الداخلي ١٣ في المئة ، من

الهبات ٢١ في المئة ، ومن الاستقراض الخارجي ٦٦ في المئة .

- **الفترة الثانية :١٩٩٦ - ١٩٩٨ :**

وتقدر النفقات خلالها بأربعة بلايين دولار منها :٣٨ في المئة من فائض الموازنة ، و ١٠ في المئة من الهبات الخارجية ، و ٥٢ في المئة من الاستقراض الخارجي .

- **الفترة الثالثة :١٩٩٩ - ٢٠٠٢ :**

وتقدر قيمة الانفاق الاستثماري فيها بحوالي ٦٠٢ بليون دولار (بالأسعار الجارية طبعا) وتؤمن بنسبة ٦٥ في المئة من الهبات الخارجية و ٣٥ في المئة من الاستقراض الخارجي .

- تم خلال العام الانتهاء من توقيع مجموعة من اتفاقات القروض مع حكومات أجنبية ومؤسسات دولية وعربية ثنائية ومتعددة الأطراف ، بلغت قيمتها الاجمالية أكثر من مليار دولار تمثل نحو ٤٠ في المئة من اجمالي نفقات برنامج اعادة التأهيل (الثلاث) ، وتتوزع هذه القروض بين قروض تجارية وقروض ميسرة، بالاضافة الى جزء بسيط من المساعدات ، وحسب مصادر مجلس الانماء والاعمار يصل عنصر الهبة في القروض الموقعة الى نحو ٣٥ في المئة ، وتتراوح فترات السماح بين ٤ و ٦ سنوات فيما تتراوح فترات التسديد بين ١٢ و ٣٠ سنة .

- يتضمن برنامج اعادة التأهيل نحو (١٣) مشروعا . انجزت بالنسبة للعديد منها (لاسيما مشاريع الكهرباء والاتصالات والنقل والمرافق) الملفات التقنية ودفاتر المواصفات وشروط التنفيذ والتلزيم والمناقصات ، وقد بدأت أعمال التلزيم في عدد من المشاريع المحورية ، كالاتصالات مثلا ، وأجريت مناقصات لمشاريع الكهرباء ، ويتوقع أن يبت بها بشكل نهائي خلال العام .

- وفي هذا المجال تم التعاقد مع ثلاث شركات عالمية لانجاز شبكة هاتفية بطاقة مليون خط يقدر انجازها خلال ١٨ - ٢٤ شهرا اضافة الى مشروع تجهيز لبنان بـ ٢٥٠ ألف خط هاتفي خلوي يمكن أن تتوافر خلال ستة أشهر من قبل الشركتين على فترة ١٥ سنة تعود بعدها الشبكة والتجهيزات للدولة ، وهكذا شبكة تؤمن مستويات الاتصال لرجال الأعمال المقيمين الذين قد يعودون الى لبنان في حال اقتناعهم بتوافر الخدمات الأساسية على مستوى من الكفاية .

- وهذه الخطوات اضافة الى مساعي اصلاح الشبكة الكهربائية وصيانة المولدات واضافة وحدات لتوليد ٣٠٠ ميغاوات اضافية تمكن من تأمين الحاجات بصورة مستمرة في نهاية ١٩٩٤ ، هي جزء من برنامج اعادة التأهيل والاعمار الذي جرى درسه باستفاضة منذ عام ١٩٩٠ .

- عقد في بيروت خلال يومي ١٥ و ١٩٩٣/٦/١٦ مؤتمر "اعادة الاعمار في لبنان وفرص الاستثمار والتصدير" بتنظيم من غرفة التجارة والصناعة في بيروت ومجلس الانماء والاعمار ومجلة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد شارك في هذا

المؤتمر حشد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين اللبنانيين والخليجيين ، وكذلك عدد من المؤسسات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية المعنية بالاستثمار واعادة الاعمار .

– وتمحورت المواضيع التي أثيرت في هذا المؤتمر حول خطة النهوض الاقتصادي في لبنان ، ومناخ الاستثمار فيه ، وتجارب المجموعات والشركات الاستثمارية والضمانات والتمويل للأغراض الاعمارية ، ودعم فرص التصدير .

– وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات أهمها التأكيد على أهمية السعي لانشاء شركة استثمار لبنانية خليجية مهمتها بلورة فرص الاستثمار والترويج لها والاسهام فيها ، ووجوب العمل على تفعيل السوق المالية في لبنان وتبني برنامج لتخصيص بعض وحدات القطاع الحكومي، وضرورة السعي لانماء الصناعة اللبنانية ودعم قدرتها التصديرية ، وذلك من خلال التعاون بين الصناعات العربية والخليجية من جهة والصناعات اللبنانية من جهة أخرى ، وتكوين مشاريع مشتركة بين الطرفين ، وتسهيل تبادل المنتجات.

– أعد مجلس الوزراء مشروع قانون لانشاء شركات مختلطة بين القطاعين العام والخاص في مجال تجهيز البنى الأساسية وادارة المرافق العامة كمصافي النفط ومحطات توليد الطاقة وخدمات البريد والنقل .وتضمن المشروع اعطاء الحكومة صلاحية اصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية لتمويل حصة الدولة في هذه الشركات التي يجب الا تقل عن ٥٢٪ .

– أقرت اللجان النيابية مشروع انماء ضواحي بيروت الذي يهدف الى رفع مستوى الخدمات في بيروت والضواحي ، وتأهيل الأوتوستترادات والطرقات ، واقامة محطة تحويل كهربائية للضاحية الجنوبية ، وانشاء السوق المركزي وتوفير النقل المشترك وكلفته الاجمالية ١٫٩٣٣ مليار دولار أمريكي .

– بدأت في مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٩٣ عملية الاكتتاب في رأسمال الشركة اللبنانية لتطوير وسط بيروت واعادة اعمار (سوليدير)، والتي استمرت لغاية العاشر من شهر يناير/كانون الثاني من عام ١٩٩٤ ، يبلغ رأسمال الشركة ١٫٨٢٠٫٠٠١٫٢٩٠ دولار منها ١٫١٧٠٫٠٠١٫٢٩٠ دولار عبارة عن مساهمات عينية مخصصة لأصحاب الحقوق في الوسط التجاري من ملاك ومستأجرين ، والباقي أي ٦٥٠ مليون دولار هو رأس مال نقدي موزع على ٦٫٥ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم قدرها ١٠٠ دولار، وهذا المبلغ طرح للاكتتاب العام أمام اللبنانيين والشركات اللبنانية ، والدولة اللبنانية والمؤسسات العامة ، والمؤسسات العربية الرسمية وشبه الرسمية ورعايا الدول العربية ، وحظر القانون الخاص بالمشروع على أي شخص طبيعي أو معنوي امتلاك أكثر من ١٠٪ من رأسمال الشركة مباشرة أم غير مباشرة .

وتم الاكتتاب في رأس مال الشركة من خلال (٢٣) مصرفا لبنانيا تم الاعلان عنها اضافة الى بعض

المصارف خارج لبنان وهي بنك باريبا ، البنك الفرنسي للشرق ، البنك السعودي الفرنسي ، البنك الأهلي التجاري السعودي ، البنك العربي ، والبنك السعودي الأمريكي ، وبنك عودة .

– وقد أسفرت حصيلة الاكتتاب في أسهم شركة سوليدير عن مبلغ وقدره ٩٢٦ مليون دولار ، وهو ما يفوق المبلغ المقرر لرأسمال الشركة النقدي (أي ٦٥٠ مليون دولار) ، وبذلك يكون فائض الاكتتاب نحو ٢٧٦ مليون دولار ، وقد اكتتب اللبنانيون بمبلغ قدره ٦٠٠ مليون دولار ، والرعايا العرب بمبلغ قدره ٣٢٦ مليون دولار ، وقد تقرر ارجاع ما قيمته ٢٧٦ مليون دولار الى الرعايا العرب والسماح لهؤلاء بالاكتتاب فقط بمبلغ وقدره ٥٠ مليون دولار .

– أظهرت دراسة جدوى خاصة أعدتها سوليدير حول المشروع أن المعدل الوسطي لعائدات الأسهم خلال السنوات ١٩٩٤ – ٢٠١٨ يبلغ نحو ١ر١٨٪ ، وتوقعت الدراسة تطور العائدات من ٥ر٦٪ خلال السنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٨ الى ٢ر٤١٪ خلال السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ ، حيث يتم خلال هذه الفترة اكتمال أعمال البنية الأساسية ، وبدء عملية البيوعات العقارية ، تتجه بعد ذلك العائدات الى الانخفاض التدريجي لتتراوح بين ١ر٣٣ و٧ر٣٤ خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ ، وتستقر عند ٥ر٦٪ حتى عام ٢٠١٨ ، وقدرت الدراسة الأرباح السنوية بحوالي ١١٩ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى ، ترتفع بعد ذلك الى حوالي ٥٩٠ مليون دولار ، ونوهت الدراسة بالاستقرار والاستقلال الماليين للشركة نتيجة اعتمادها بالكامل على رأسمالها لتمويل أنشطتها وعدم احتياجاتها الى الاقتراض وهذه الميزة لاتتوفر عادة للشركات العقارية .

الموازنة العامة للدولة :

– بلغت أرقام مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ الذي أقره مجلس الوزراء ٣٤٠٠ مليار ليرة للجزءين الأول والثاني ، و٨٩٤ر٤١٥ مليارا للموازنات الملحقة ، وتقدر الواردات بحوالي ٣ر١٧٠١ مليار بعجز مرتقب قدره ٩٦ر٤٩٪ وقيمته ١٦٩٨ مليار ليرة.

– حظيت وزارة الدفاع بنحو ٦ر٢٥٪ من الموازنة العامة ووزارة الداخلية ٦ر١٠٪ ، ووزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة ٦ر٩٪ ووزارة الصحة ٩ر٥٪ ، ووزارة الأشغال العامة ٨ر٥٪ .

– بلغت قيمة النفقات العامة الفعلية خلال العام ١٩٩٣ حوالي ٣٠٢٦ مليار ليرة ، مقابل نفقات للعام ١٩٩٢ بلغت نحو ٢٢٤٢ مليارا ، أي بزيادة معدلها ٩ر٣٤٪ ، وبذلك تقل الأرقام الفعلية للنفقات عن الأرقام المقدرة لها في الموازنة العامة ، الأمر الذي يعكس نجاح الحكومة في ضبط وترشيد انفاقها العام

– بلغت قيمة الواردات العامة الفعلية خلال العام ١٩٩٣ حوالي ١٧٩٢ مليار ليرة مقابل واردات للعام ١٩٩٢ بلغت ٩٨٢ مليارا ، أي بزيادة نسبتها ٥ر٨٢٪ ، وبذلك تكون الأرقام الفعلية للواردات قد زادت عن

الأرقام المقدرة.

– وبذلك يكون العجز الفعلي قد بلغ نحو ١٢٣٤ مليار ليرة خلال العام ١٩٩٣ أي ما معدله ٧ر٤٠٪ ، مقابل عجز مقداره ١٢٦٠ مليارا وبنسبة ٢ر٥٦ للعام ١٩٩٢ .

الدين العام الداخلي :

– بلغت قيمة الدين العام الداخلي في نهاية العام نحو ٥٦٧٧ مليار ليرة ، مقابل ٤٤٤٥ مليارا للعام ١٩٩٢ ، أي بزيادة قدرها ٧ر٢٧٪ ، وهذا معدل مقبول جدا بالمقارنة مع النمو السرطاني خلال السنوات الأخيرة والذي كان أكثر من ١٠٠٪ ، وقد توزع هذا الدين في العام ١٩٩٣ بين قروض من مصرف لبنان بمعدل ٨ر٢٪ ، واكتتاب في سندات الخزينة من قبل مصرف لبنان والمصارف والجمهور والمؤسسات العامة والمالية بمعدل ٢ر٩٧٪ ، وفي مقابل ذلك ، فان الدين العام الخارجي لايزيد عن ٦٠٠ مليون دولار .

– بلغت الفوائد المترتبة على الدين العام الداخلي خلال العام ١٩٩٣ نحو ٧٩٥ مليار ليرة مقابل ٥١٦ مليارا للعام ١٩٩٢ ، أي بزيادة نسبتها ١ر٥٤٪ ، ومعظم هذه الفوائد تترتب على سندات الخزينة اللبنانية.

في القطاع المالـــي :

– بلغت القيمة الاجمالية لسندات الخزينة في نهاية العام حوالي ٤ر٦٠٢٤ مليار ليرة لبنانية ، مقابل حوالي ٤ر٤٧٥٤ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٢ ، أي بزيادة نسبتها نحو ٧ر٢٦٪ ، وبتوزيع السندات على فئات المكتتبين يلاحظ ارتفاع حصة مصرف لبنان من ٣٪ الى ٩٥ر٦٪ ، وهي نسبة كبيرة لأنها تزيد الضغوط التضخمية ، وانخفضت حصة المصارف بشكل طفيف من ٨٦ر٧٧٪ الى ٦٦ر٧٣٪ ، أما الجمهور فقد حافظ تقريبا على حصة كبيرة بلغت ١٠ر١٦٪ مقابل ١٢ر١٧٪ ، وارتفعت حصة المؤسسات المالية والمؤسسات العامة مجتمعة من ٠٢ر٢٪ الى ٣ر٣ ٪ .

– بدأ مصرف لبنان بتطبيق عمليات المقايضة في السندات أو ما يسمى "بالسواب "، التي تهدف الى فسح المجال للمستثمرين لبيع الفوائض لديهم من السندات في استحقاقات معينة ، في مقابل شراء سندات بديلة في استحقاقات مختلفة ، من أجل توزيع مناسب لاستحقاقات السندات يتفق وسياسة ادارة سيولة المصرف ، بحسب التدفق النقدي المرتقب .

– أعدت الحكومة اللبنانية لمشروع اصدار سندات دين بالعملات الأجنبية لحساب الدولة اللبنانية لتوفير نحو ٣٠٠ مليون دولار للمساهمة في توفير جزء ضروري من الكلفة الاجمالية لتنفيذ خطة انماء الضواحي والجادات في لبنان ، والمقدرة بنحو ١٩٠٠ مليون دولار، ومن المرتقب أن يكون اصدار هذه

السندات في الربع الأول من عام ١٩٩٤ .

– والمتوقع أن تكون هذه السندات موجهة حصرا لاستقطاب مدخرات اللبنانيين في الخارج ، والاستثمارات والأموال العربية والأجنبية ، وذلك من خلال منح حوافز عدة لاسيما لناحية معدلات الفوائد، وأن تقوم المصارف اللبنانية والتي لها فروع في الخارج ، فضلا عن مراسليها في المصارف الأجنبية ، بالترويج لتلك السندات لتوسيع قاعدة المساهمين ، وسيكون أجل هذه السندات في التجربة الأولى سنتين فقط .

– قاربت كتلة النقد (M٣) من ٩ مليارات دولار ، وبنمو نسبته ٣٢٪ ، كما بلغت القاعدة النقدية ٧٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ مقابل ٧٨٩ مليونا عام ١٩٩٢ أي بتراجع نسبته ٤ر٢٪ ، وهذه الأرقام تعني أنه في الوقت الذي قامت به المصارف بضخ النقد الى السوق لحفز النمو الاقتصادي ، قلص مصرف لبنان من ضخه للنقد الى السوق لحجم الضغوط التضخمية ، بحيث أن الزيادة في عرض النقد على النحو المذكور لم تنعكس ارتفاعا في مستوى الأسعار العام بمعدلات مماثلة ، حيث ان معدل التضخم انحصر خلال العام ١٩٩٣ كله في حدود ١٠ ٪ كحد أقصى مقابل أكثر من ١٣٠٪ عام ١٩٩٢ .

– تابع سعر صرف الليرة تحسنه الذي كان بدأه منذ أواخر العام ١٩٩٢ ، في أجواء سوقية غابت عنها التوقعات المتهجمة التي كانت في الماضي تتحكم في سوق القطع ، فقد تراجع سعر الدولار من ١٨٣٨ ليرة عام ١٩٩٢ الى ١٧١١ ليرة عام ١٩٩٣ ، مما يشير الى استعادة الليرة لنحو ٧٪ من قيمتها المفقودة في عام واحد مستفيدة في ذلك من قدر وافر من الاحتياطي النقدي يناهز ١ر٦ مليار دولار ، ومعزز بانحسار ملحوظ في درجة دولرة الاقتصاد ، سواء بالاستناد لدولرة التسليفات المصرفية التي استقر معدلها في حدود ٩٠٪ بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، أو دولرة الودائع التي ثبتت في حدود ٦٦٪ ، وحتى دولرة العرض النقدي التي استقرت في حدود ٦٠٪ ، علما أن حجم الودائع بالعملات الأجنبية قارب ٧ر٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، بازدياد معدله ٥ر٤٢٪ عن مثيله في العام ١٩٩٢.

– ازداد مجمل نشاط المصارف التجارية العاملة في السوق اللبناني (وعددها ٧٤ مصرفا) خلال العام ١٩٩٣ والمعبر عنه بتطور اجمالي الميزانية الموحدة لهذه المصارف ، اذ أن حجم هذه الميزانية ناهز ٣ر١٨ تريليون ليرة مقابل نحو ٦ر١٤ تريليونا في نهاية العام ١٩٩٢ ، أي بازدياد قدره ٢٥٪ ، وعند تقييم هذه الميزانية بالدولار ، يلاحظ ارتفاع أرقامها بما نسبته ٤ر٣٤٪ لتناهز ٧ر١٠ مليار دولار .

– زادت ودائع الجهاز المصرفي خلال العام ١٩٩٣ بما نسبته ٦ر٢٦٪ ، بحيث وصل مجموعها الى أكثر من ٣ر١٥ تريليون ليرة ، مقابل نحو ٢ر١٢ تريليون في العام ١٩٩٢ ، وعند تقييم هذه الودائع بالدولار ، تبين أنها ازدادت بما نسبته ٤ر٣٦٪ لتبلغ نحو ٩ مليارات دولار .

– زادت التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من نحو ٥ تريليون ليرة عام ١٩٩٢ الى أكثر

من ٣ر٦ تريليون عام ١٩٩٣ أي بارتفاع قدره ٤ر٢٣٪. وعند تقييم هذه التسليفات بالدولار ، يتبين ارتفاعها الى أكثر من ٧ر٣ مليار دولار أي بزيادة قدرها ٣٢٪ عن عام ١٩٩٢ .

– عززت المصارف التجارية من معدل رسملتها ليبلغ نحو ٥ر٢٪ عام ١٩٩٣ ، مقابل ٨ر١٪ عام ١٩٩٢ ، اثر ازدياد حجم الرساميل الدائمة للمصارف بنحو ٣٦٤ مليار ليرة الى أكثر من ٤٥٨ مليارا أي بما نسبته ٨ر٢٥٪ ، وصاحب ازدياد معدل الرسملة ثبات نسبي بمعدلات السيولة والائتمان الى الودائع وذلك في حدود ٧٠٪ و ٤٢٪ على التوالي في كل من عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

– حصلت خلال فترة الأشهر الستة الأولى من العام تطورات مصرفية عدة منها ما يتصل بشراء بنك طعمة من قبل فرنسبنك ، وشراء غلوب بنك من قبل الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ، و شراء بعض المستثمرين الاماراتيين لنحو ٨٠٪ من أسهم البنك اللبناني للتجارة ، بمبلغ يعادل نحو ١٢٠ مليون دولار ، و شراء مصرف لبنان لأسهم بنك الشرق في كبيتال تراست بنك ، وبما يشكل نحو ٣ر٤٢٪ من رأسماله ، وبمبلغ يعادل ١ر٩ مليون دولار ، و شراء مجموعة من الممولين اللبنانيين لفرع بنك الاعتماد والتجارة الدولي في لبنان .

– تم خلال العام تعديل تسمية "يوروميد بنك "ليصبح "كريدي ليونيه – لبنان "، ومباشرة هذا الأخير لأعماله.

– بلغت الفوائد على الودائع بالليرة خلال العام كالآتي : تحت الطلب ٨٪ ، مجمدة لشهر ١٢٪، لـ ٣ أشهر ١٥٪ ، لـ ٦ أشهر ١٦٪ ، لسنة ١٧٪ ، أما الفوائد على التسليفات بالليرة فتتراوح بين ٢٧٪ و ٣٠٪، والفوائد على التسليفات بالدولار تتراوح بين ٩٪ و ١٤٪ ، والفوائد على الودائع بالدولار تتراوح بين ٥٠ر٢٪ و ٣٪ ، والفائدة الفضلى على التسليفات بالدولار ٦٪ ، والفائدة الفضلى على الليرة تصل الى مستوى ٢٦٪ ، تبعا لمعدل الفوائد على سندات الخزينة .

– عمدت بعض المصارف في ظاهرة هي الأولى من نوعها طوال سنوات الأحداث وبعدها ، الى ترغيب الجمهور اللبناني للاقتراض تلبية للحاجات الاستهلاكية الشخصية المتنوعة والتي يعجز الجمهور عن تلبيتها لعدم توافر المدخرات اللازمة لديه ، وتتراوح آجال هذه القروض بين ٦ أشهر وحتى ٣٦ شهرا ، وتبلغ نسبة الفائدة السنوية التي تتقاضاها المصارف على هذه القروض ما بين ٢٠ و ٣٠٪ على القروض الممنوحة بالليرة ، وبين ١٢ر١٥٪ على القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية ، وتضاف اليها نسبة تتراوح بين ٢ أو ٣٪ يطبق عليها عمولة ومصاريف .

– أعلنت المؤسسة الوطنية لضمان الودائع أنها قررت دفع الضمانة كاملة للمودعين في المصارف المعسرة وحدها ، لأقصى ٥ ملايين ليرة على أساس ١ر٥ مليون كدفعة أولى ، اعتبارا من أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ ، والثانية خلال شهر من تاريخ دفع الدفعة الأولى وذلك بموجب سند لأمر .

– انشأ اتحاد المصارف العربية صندوق مساهمة في الأغراض الاعمارية والانمائية في لبنان تتكون موارده من هبات مالية تدفعها المصارف الأعضاء ثم تدفع بعد ذلك للحكومة اللبنانية للمساهمة في اعمار قرية لبنانية منكوبة .

قطاع التأمين :

– ما ان بدأت تباشير السلام تلوح في الأفق ، حتى بدأ قطاع التأمين يشهد اقبالا من المستثمرين اللبنانيين والعرب . وباشرت بعض شركات التأمين الأجنبية التي كانت تعمل في لبنان قبل الحرب بايفاد مبعوثين لها بهدف الاستطلاع عن واقع سوق التأمين .

– قرر مجلس ادارة جمعية شركات الضمان ، رفع الحد الأدنى لرأسمال الشركة الى ١ر٥ مليار ليرة لبنانية ، والحد الأدنى للضمان النقدي الى نصف مليار ليرة .

– قررت وزارة الاقتصاد والتجارة سحب تراخيص (٢٢) شركة تأمين مسجلة في لبنان ، ومتوقفة عن العمل منها شركات لبنانية وأجنبية ، وذلك بسبب عدم التزام هذه الشركات بتطبيق أحكام القانون القاضي بزيادة رأس المال ورفع قيمة الاحتياطي الالزامي الذي يفترض ايداعه لدى الوزارة وقيمته ٩٠ مليون دولار عن الفروع الأربعة العاملة ، والجدير ذكره هنا أن مشروع القانون المقترح يقضي بزيادة رأس المال من ٣٠٠ مليون ليرة الى ملياري ليرة ، تؤمن تسويتها خلال مدة ٤ سنوات ، وبمعدل ٢٥٪ كل سنة ، اضافة الى زيادة الاحتياطي الالزامي من ٩٠ مليون ليرة الى ٧٥٠ مليون ليرة لبنانية .

– ومما يذكر في هذا المجال ، أن زيادة المبالغ الاحتياطية المفترض ايداعها لدى وزارة الاقتصاد والتجارة انما هي نتيجة لزيادة عدد فروع التأمين العاملة من ٤ فروع الى ٦ ، فباتت تشتمل على الحياة، الحريق ، الحوادث العامة ، السيارات ، الأخطار الزراعية ، السندات والقروض .

قطاع الزراعة :

– يعاني القطاع الزراعي في لبنان من مشاكل عدة تكبل نشاطه وانطلاقته ، أبرزها ارتفاع كلفة الانتاج، واغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية الأجنبية ، وتدأب وزارة الزراعة على حل هذه العراقيل ، فتمكنت من رفع الموازنة المخصصة لهذا القطاع من ٣١ مليار ليرة لبنانية الى ٧٢ مليار ، كما وضعت خطة ثلاثية للأعوام ١٩٩٣ – ١٩٩٥ للنهوض بالقطاع .

– خصص مجلس الانماء والاعمار ضمن خطة النهوض الاقتصادي مبلغ قدره ٨١ مليون دولار لاعادة تأهيل البنية المهدمة من مختبرات ومراكز زراعية ، وتمويل التسليف الزراعي والتحريج ، ومكافحة الحرائق ، كما وافق مجلس الوزراء على رصد ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية لشراء نصوب الزيتون ، و ٣٠٠

ليرة لمكافحة الأمراض التي تصيب الأراضي الزراعية .

– صادق مجلس الوزراء اللبناني على مشروع قانون معجل بانشاء المصرف الوطني للانماء الزراعي ، الذي وضعته اللجنة الوزارية بعد اعادة صياغة المرسوم الاشتراعي رقم (٦٦) الصادر في تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥ ، بما يتلاءم مع حاجات المزارع اللبناني .

– ويهدف القانون الجديد الذي يتألف من (١٤) مادة ، بالدرجة الأولى الى منح المصرف الوطني للانماء الزراعي الاستقلالية وحرية التصرف ومرونة في العمل الاداري والمصرفي .

– ويبلغ رأسمال المصرف الجديد ٥٠ مليار ليرة لبنانية تساهم الدولة بـ ٥٠ في المئة منه ، ويجوز للمصرف قبول الودائع وفتح حسابات الادخار وقبول الهبات والمساعدات وتمويل المشاريع الزراعية والمزارعين ، وتقوم الدولة بضمان ودائع المصرف بحيث يتوجب دفعها للمودعين في مختلف الأحوال التي يتوقف فيها المصرف عن الدفع بما في ذلك حالة الافلاس ، واعفاء المصرف من أية ضرائب على مداخيله وأرباحه خلال السنوات المالية العشر الأولى من تاريخ تأسيسه النهائي ، الى جانب حقوق المصرف في امتلاك عقارات دون أن تسري عليه قوانين المساحات القصوى واعفاءات عقارية أخرى نص عليها مشروع القانون .

– وقعت وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أربعة اتفاقات ، قيمة الأول ٣٥٠ ألف دولارا أمريكيا لتمويل مشروع يهدف الى انشاء تعاونيات لصيادي الأسماك في كل المرافىء اللبنانية وتجهيزها ، ويمثل الاتفاق الثاني مساعدة فنية للوزارة المذكورة أعلاه قيمتها ٢٥٥ ألف دولار لتنفيذ مشروع مدته (١٤) شهرا ، يهدف الى رفع مستوى أداء الوزارة في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية ومتابعة البرامج الانمائية التي تنفذها ، ويقضي الاتفاق الثالث بتقديم هبة الى مؤسسة الأبحاث العلمية والزراعية وتجهيزها بالمعدات والآليات التي تحتاج اليها لغربلة البذور المؤصلة وتصنيفها وخصوصا بذور القمح والشعير وتبلغ قيمة المشروع ١٨٥ ألف دولار ، ويتعلق الاتفاق الرابع بتدريب موظفي الوزارة وتأهيلهم في كل الحقول الفنية والادارية ، وتبلغ كلفة تنفيذه ٢٩٧ ألف دولار .

– قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي منحة قدرها ٥٠٠ ألف دولار أمريكي لدعم زراعة الزيتون في جنوب لبنان ومنطقتي عاليه والشوف .

– تقدم فريق مؤلف من ممثلين عن منظمة الفاو والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، بخطة انماء شاملة لمنطقة بعلبك الهرمل سيتم تنفيذها على ٣ مراحل ، تنفذ المرحلة الأولى خلال العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لتأهيل الحيازات الصغيرة وأقنية الري والطرق الزراعية والارشاد وتقديم خدمات لمكافحة الأوبئة ، وتنفذ المرحلة الثانية خلال ١٩٩٤ – ١٩٩٥ وهي تشمل أعمال تحسين وسائل الري والبنية التحتية الريفية ، والاهتمام بالصناعات الزراعية ، وتنفيذ المرحلة الثالثة خلال الأعوام ١٩٩٥ –

١٩٩٧ وتشمل تحقيق التنمية المستديمة للمنطقة وتوسيع قاعدتها الاقتصادية وتصنيع المنتجات الزراعية وزيادة شبكات الكهرباء ورفع مستوى الأبحاث العلمية .

– بلغت قيمة التسليفات المصرفية للقطاع الزراعي ما نسبته ٢٪ فقط من مجمل تسليفات المصارف التجارية لعام ١٩٩٣ أي ما قيمته ١٢٦ر٦ مليار ليرة مقابل نحو ١٠٣ مليارات عام ١٩٩٢ أي بزيادة قدرها ٢٣٪ .

قطاع الصناعـــة :

– استفاد القطاع الصناعي من قروض واستثمارات خارجية لاعادة بناء المصانع وتفعيل قدراتها ، من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ، تبلغ قيمتها ٤٥ مليون دولار ، وتتم عملية الاقراض عبر خمسة مصارف تجارية اختارها البنك الدولي بمعدل تسعة ملايين لكل مصرف. وهي : بنك لبنان والمهجر، بنك بيبلوس ، فرنسبنك ، بنك بيروت والبلاد العربية ، وبنك عودة وبفائدة تتراوح بين ٦ و ٨٪ ولمدة سنتين الى ثلاث سنوات .كما حصل مصنع "يونيسيراميك "في مطلع العام ، وبشكل مباشر على قرض قيمته ستة ملايين دولار مدته سبع سنوات ، وبفائدة سنوية مقدارها ٥ر٦٪ مع فترة سماح لسنتين لزيادة انتاجه الى ٣ ملايين متر مربع من البلاط ، معظمها للتصدير .

– وضع "صندوق دلة البركة لاعمار لبنان "الذي يبلغ رأسماله ٥٠٠ مليون دولار ، تفاصيل مشروعات خاصة بانشاء (٢٨) شركة ومصنعا في القطاعات الصناعية والعقارية والتجارية في لبنان ، منها مصنع حديث لانتاج المرمر والرخام والبلاط ، تبلغ كلفته ٦ ملايين دولار ، يساهم بنصفها الصندوق ، ومصنع لانتاج علب الألمنيوم المستخدمة في تعليب المشروبات الغازية كلفته ٥ ملايين دولار ، وأول مصنع لانتاج وتوزيع الخرسانة الجاهزة للبناء ، ومصنع للاسمنت تقدر كلفته بـ ١٠٠ مليون دولار يساهم الصندوق فيه بـ ٢٥ مليون دولار ، وهناك أيضا مزرعة ألبان حديثة كلفتها ٢٥ مليون دولار يساهم الصندوق فيها بـ ١٠ ملايين دولار ، ومشروع انشاء مصنع تعليب للفاكهة كلفته ٣ ملايين دولار ، ومصنع لأدوات التجميل والعطور كلفته ٤ ملايين دولار .

– أحالت الحكومة الى المجلس النيابي مشروع تعديل قانون مصرف الانماء الصناعي والسياحي على أن تساهم الدولة بنسبة ٢٠٪ من رأسماله، والقطاع الخاص بنسبة ٨٠٪ ويرفع رأسماله الى ٢٠٠ مليار ليرة

– عكفت الحكومة خلال العام على دراسة انشاء مجلس المصدرين الذي سيرعى عملية التسويق ، اضافة الى احياء معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات .

– أدخلت لجنة المال والموازنة النيابية تعديلا على مشروع القانون المتعلق باعطاء الأفضلية للصناعة

اللبنانية ، بجعل نسبة الأفضلية ١٠٪ بدلا من ١٥٪ ، واختصار المدة الواردة في المشروع من خمس سنوات الى سنتين في حين يبقيها على ١٥٪ بالنسبة للمواد والتجهيزات التي تدخل في المشروع، والشروط المطلوبة ان يمثل عنصر القيمة المضافة في السلعة ٢٠٪ .

– بلغت قيمة التسليفات المصرفية للقطاع الصناعي ما نسبته ٩٪ من مجمل تسليفات المصارف التجارية خلال العام ١٩٩٣ أي ما قيمته ٥٧٠ مليار ليرة مقابل نحو ٤٦٢ مليارا عام ١٩٩٢ أي بزيادة قدرها ٤ر٢٣٪.

قطاع البناء والاسكان :

– قدرت الحاجات السكنية في لبنان ولغاية العام ٢٠٠٥ ، بحوالي ٥٠٠ ألف مسكن ، وذلك لتأمين الطلب على المساكن الناتج عن زيادة عدد السكان ، وسد النقص السابق ، أي بمعدل ٣٥٧١٥ مسكنا كل سنة بدءا من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٥ .

– خصصت خطة النهوض الاقتصادي التي وضعها مجلس الانماء والاعمار ومدتها عشر سنوات (للعام ٢٠٠٢) مبلغ ٩٥٠ مليون دولار لقطاع الاسكان ، يتم تنفيذها خلال مرحلتين، الأولى (١٩٩٣ – ١٩٩٥) وكلفتها ٣٩٢ مليون دولار ، والثانية (١٩٩٦ – ٢٠٠٢) وكلفتها ٥٥٨ مليون دولار .

– وضعت وزارة الاسكان خطة قدرت كلفتها بأكثر من مليارين و ٤٥٠ مليون دولار موزعة بواقع مليار و٢٣٠ مليون دولار للترميم واعادة البناء ، ومليار و٢٢٠ مليون دولار للوحدات السكنية الجديدة .

– انجز القانون المتعلق بقروض الترميم واعادة البناء للأبنية السكنية التي تضررت من جراء الأحداث وبوشر صرف المستحقات بواقع ٦٠٠ ألف ليرة لترميم الوحدة السكنية و ٨٦٠ ألف ليرة للأقسام المشتركة. أما بالنسبة لاعادة البناء فحددت كلفة المتر المربع بـ ٢٢ ألف ليرة بحد أقصى قدره ٢٤ مليون ليرة.

– صدر القانون الخاص بتفعيل واحياء مصرف الاسكان متضمنا تعديلات عدة ، كان منها زيادة رأسماله من ٥٠ مليون ليرة حاليا الى ٨ مليارات ليرة بعد اعادة تقييم موجوداته ، بحيث تكون مساهمة الدولة والضمان الاجتماعي في هذا الرأسمال بنسبة ٢٠٪ (بعدما كانت سابقا ٥١٪) وتكون مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٨٠٪ .

– في اطار التعاون بين لبنان وجمهورية مصر العربية وبهدف تقدير الأضرار التي لحقت بقطاع الاسكان وبالتالي دراسة الحاجات السكنية ، تم الاتفاق (المبدئي) بين وزارتي الاسكان اللبنانية والمصرية على تمويل وانشاء ستة آلاف وحدة سكنية في مختلف المناطق اللبنانية مع البنى التحتية والمرافق العائدة لمواقعها وذلك من قبل البنوك والشركات المصرية ، وكذلك تمويل تنفيذ بعض مشاريع الصرف الصحي ،

وتقديم المساعدة في مجال الخبرات الاسكانية وتدريب موظفي الوزارة على بعض الاختصاصات اضافة الى تقديم تجهيزات فنية وتقنية الى الوزارة .

– استضاف لبنان خلال العام وفد وزارات الاسكان والتعمير العرب من أجل الاطلاع على ما يحتاجه قطاع الاسكان في لبنان ودراسة ما يمكن أن تقدمه الدول العربية لمساعدته في اعادة الاعمار .

– حققت عائدات الرسوم العقارية خلال العام رقما قياسيا مقارنة مع أرقامها لعام ١٩٩٢ ، وكذلك بالمقارنة مع تقديرات عائداتها في الموازنة العامة للعام١٩٩٣ فقد بلغت نحو ٦ر١٧٧ مليار ليرة ، أي ما يوازي ٧ر١٠٢ مليون دولار ، مقابل ١ر٩٣مليار ليرة عام ١٩٩٢ أي ما يوازي ٩ر٥٣ مليون دولار ، أي بزيادة معدلها ٨ر٩٠٪ مقومة بالليرة وزيادة معدلها ٢ر٩٠٪ مقومة بالدولار .

– بلغ عدد عمليات بيع العقارات حسب تقديرات مديرية الشؤون العقارية خلال العام ١٩٩٣ حوالي ٥ر٣١ ألف عملية مقابل ١٣٣ر٤٠ ألف عملية في العام ١٩٩٢ ، أي بتراجع قدره ٦٣٣ر٨ ألف عملية ونسبته٢٧٪.

– بلغت قيمة التسليفات المصرفية لقطاع البناء نحو ٦٣٣ مليار ليرة عام ١٩٩٣ مقابل ٥١٣ مليارا عام ١٩٩٢ أي بزيادة قدرها ٤ر٢٣٪ وقد شكلت هذه التسليفات ما نسبته ١٠٪ من مجمل التسليفات المصرفية.

– شهد قطاع البناء توسعا ملحوظا خلال العام ١٩٩٣ لاسيما خلال الشهر الأخير منه اذ بلغت المساحات المرخص بها للبناء لدى نقابتي المهندسين في بيروت وطرابلس حوالي ٥ر١٥مليون متر مربع مقابل حوالي ٧ر١٢ مليون متر مربع عام ١٩٩٢ محققة زيادة نسبتها نحو ٩ر١٨٪ .وقد بوشر التنفيذ في الغالب الأعم من هذه المساحات للاستفادة من الطلب الكثيف من ناحية ومن المهلة المعطاة لتنفيذ قانون تسوية مخالفات البناء .

قطاع النقـــل :

– وضعت وزارة النقل مشروع مرسوم يقضي بفرض رسوم خدمات على السيارات والشاحنات غير اللبنانية ومعاملتها مثل المعاملة التي تلقاها السيارات اللبنانية في الدول الأخرى .

– تم وضع عدة مشاريع لتنظيم الترانزيت بين لبنان والأردن وتركيا ، كما تم انشاء الغرفة البرية لمكافحة التهريب بين سوريا ولبنان .

– قام مجلس الانماء والاعمار بدرس الحاجات الملحة لمشاريع الخدمات في مدينة بيروت ، وهي تشمل شبكات المجاري والمياه ، وتزفيت طرقات العاصمة والأرصفة والانارة وتأهيل محطات التحويل العائدة للانارة العامة والأشغال والتجهيزات ، بلغت الكلفة التقديرية لهذه المشاريع حوالي ٣٠ مليون دولار .

– أحالت الحكومة الى المجلس النيابي مشروع قانون لتطوير ضواحي بيروت من (١١) بندا تتضمن سلسلة من المشاريع الانمائية والانشائية والتأهيلية منها انشاء شبكة اوتوسترادات وانشاء سوق خضار مركزي ومحطة تحويل كهربائية بكلفة اجمالية تصل الى ٦٦٠ مليون دولار ، على ان يمول هذا المشروع عبر الاستفادة من عقارات الدولة والادارات غير المستثمرة .

– أقر مجلس النواب فتح اعتمادات في موازنة وزارة الأشغال بقيمة ٨٠ مليار ليرة لتنفيذ الأشغال الضرورية في الطرقات والمباني الرسمية ترتكز على التوزيع العادل لتحقيق مبدأ الانماء المتوازن بين المناطق.

– وضعت خطة لايجاد نقل مشترك في منطقة بيروت الكبرى تشمل نحو ٢٤٠ كلم موزعة على (٢٩) خطا تؤمنها (٤٥٠) أوتوبيسا ، منها (١١٠) أوتوبيسات جاهزة للعمل .

– قدرت واردات النقل المشترك خلال الفصل الأول من العام ١٩٩٣ بـ ٩ر٣٢٦ مليون ليرة بزيادة مقدارها ٣ر١٩٢ مليون ليرة عن واردات الفصل الأول من العام ١٩٩٢ .

– بدأ خلال النصف الأول من العام تطوير مطار بيروت والاعداد لانشاء مدرجين يتسع كل منهما لنحو ٣٥ ألف عملية هبوط واقلاع ، ومبنى للركاب يتسع لستة ملايين مسافر في السنة مؤلف من (٣٣) بوابة ومساحته ٩٤ ألف م٢ ، أما في المستقبل فسيتم انشاء ثلاثة مبان تستقبل ١٦ مليون مسافر في السنة ، تقدر الكلفة الاجمالية للخطة بحوالي ٤٣٠ مليون دولار أمريكي . وتتجه الحكومة لانشاء ادارة مستقلة لمتابعة تنفيذ المشروع .

– أعدت شركة طيران الشرق الأوسط برنامجا مدته خمس سنوات لتحديث اسطولها بمعدل ثلاث طائرات سنويا .

– استمر الجدل خلال العام حول مشروع انشاء مؤسسة عامة لاستثمار مرفأ بيروت لاعتبارات تتعلق بطبيعة الادارة المطلوبة باعتبار المرفأ مرفقا من شأنه جلب الاستثمارات كونه يحقق مداخيل عالية ، وهناك عدة صيغ لادارة المرفأ يجري البحث فيها منها انشاء شركة مختلطة من الدولة والقطاع الخاص تتولى تجهيز وادارة واستثمار المرفأ على أن تملك الدولة ٥١٪ من الأسهم ، والقطاع الخاص ٤٩٪ .

– أعدت وزارة النقل مشروعا لتوحيد المرافىء اللبنانية واقامة مناطق حرة فيها ، وربطها ببعض عبر سكة الحديد ، وتم خلال العام عقد اجتماعات تمهيدية لانشاء المجلس الأعلى الموحد للمرافىء اللبنانية ، كما أن وزراء النقل والاقتصاد والمال بحثوا في احياء المناطق الحرة .

– جرى خلال العام اقفال المرافىء غير الشرعية في الشمال والاهتمام بمرافىء الصيد فيه عبر ترميم واستكمال مرفأ العبده (٤٥ مليون ليرة) ليستوعب ٤٠٠ مركب صيد ، واصلاح ميناء البترون (٦٠٠ مليون ليرة) .

– سجل مرفأ بيروت حتى يوليو/تموز من العام ١٩٩٣ دخول (١٨٩٣) باخرة ، وبلغ حجم البضائع ٣١ مليونا و ٢١٩ ألفا و ٨٦٦ طنا ، وبلغ عدد المستوعبات المفرغة (٤٥٦٥٦) مستوعبا ، وعدد المستوعبات المشحونة (٥٢٢٤٧) مستوعبا ، أما باقي المرافىء فلقد سجلت دخول (٦١٩) باخرة ، وحركة بضائع بلغت ١٦٨٥٧٤٢ طنا وعدد ركاب بلغ (٣٩٥٦) راكبا عبر البواخر السياحية في جونيه .

قطاع السياحة :

– يبلغ عدد الفنادق التي تعمل في لبنان (٣٢٠) فندقا من أصل (٥٢٦) ، والباقي اما مهدم أو مشغول من قبل المهجرين ، ومعظم الفنادق المتوقفة عن العمل تقع في الوسط التجاري وفي مصيفي بحمدون وعاليه وبعض مناطق كسروان .

– اتفق ممثلو فنادق لبنان وسوريا على اعداد برامج سياحية مشتركة كما اقيمت ندوة التكامل السياحي بين سوريا ولبنان ، أوصت بتوحيد التشريعات والأنظمة السياحية والفندقية والنقل السياحي بين البلدين.

– جرى توقيع اتفاق لترميم فندق الفينيسيا اللبناني برعاية الدولة ، بين أصحابه ، وممثلي شركة انتركونتيننتال الأمريكية لقاء ادارته ، وستبدأ أعمال الترميم التي قدرت بحوالي ٥٠ مليون دولار في نهاية العام وتستمر (١٨) شهرا ، وهذا الفندق كان من أفخم الفنادق في لبنان قبل الحرب ، وهو يضم (٦٠٠) غرفة مطلة على البحر في موقع مشرف .

– أوصت لجنة السياحة اللبنانية بـ ٢٠ مليون دولار لوزارة السياحة لاعادة تأهيل البنية التحتية للوزارة وللآثار والأمكنة السياحية ، كما أن وزير الثقافة والتعليم العالي طلب ادراج موضوع ترميم المتحف في أولويات مجلس الانماء والاعمار للسنوات الخمس المقبلة ورصدها ما يعادل ٨ ملايين دولار ، كذلك اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتأليف لجنة من وزارة الثقافة والسياحة والمالية لبرمجة تأهيل المواقع السياحية والأثرية في موازنتي ١٩٩٣ – ١٩٩٤ .

– أصدرت وزارة السياحة خلال العام قرارات عدة منها الطلب من مكاتب السفر والسياحة التقيد بالتشريعات السياحية ، وتسوية أوضاعها تحت طائلة المسؤولية ، وتقديم كفالاتها النقدية المحددة بخمسة ملايين ليرة لجميع الفئات .

– من المتوقع قدوم ٥٠٠ ألف مغترب حسب البيانات الصادرة من (١١) شركة طيران عربية ودولية ، اضافة الى ١٥ ألف عربي من المتوقع أن ينفقوا ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار لاجراء اصلاحات على منازلهم ومكاتبهم و ١٧٥ مليون دولار انفقت على شراء عقارات ، هذا عدا انفاقهم الشخصي .

قطاع التجـــارة:

– أثير خلال العام جدل واسع حول أسعار الترابة ، بعد ارتفاع أسعارها الى أكثر من ١١٠ دولارات للطن في حين يبلغ السعر العالمي للطن حوالي ٦٠ دولارا .بعد اضافة الرسوم الجمركية عليه .ولتجاوز هذه المشكلة فتحت وزارة الصناعة أبواب الاستيراد ، وتم تأهيل (١٢) شركة لاستيراد ٤٥٠ ألف طن بسعر ٥٥ دولارا للطن .

– درس مصرف لبنان وجمعية المصارف اللبنانية خلال العام الخطوات العملية لانضمام لبنان الى برنامج تمويل التجارة العربية بما يمكنه من الافادة من التمويل المتاح للبنان وقدره حوالي ١٥ الى ٢٠ مليون دولار .

– بلغ حجم التجارة الخارجية حسب البيانات الجمركية للعام ١٩٩٣ ، نحو ٣٩٩٦ مليون دولار أمريكي ، وقد توزع هذا الحجم بين استيراد قدره ٣٦٢٤ مليونا ، وتصدير مقداره ٣٤١ر٨ مليونا ، وعند تقييم هذه الأرقام بالليرة اللبنانية ، يتبين أن المستوردات اللبنانية قد بلغت نحو ٢٨٩٩ مليار ليرة ، والصادرات اللبنانية نحو ٥٩٨ مليارا ، الأمر الذي يعني أن المستوردات تساوي حوالي ٤ر٨ مرات الصادرات .

– يتضح من تركيبة الواردات أن المركبات على اختلاف أنواعها استحوذت على ما نسبته ١٠ر٤٥٪ تلاها الوقود والزيوت ٣٦ر٩٪ ، ثم الآلات والأجهزة والأدوات ١٧ر٨٪ ، والحديد والصلب ومصنوعاتها ٤٥ر٦٪ ، والآلات والأجهزة الكهربائية ٧٩ر٤٪ .

– أبرز الدول المصدرة الى لبنان كانت ايطاليا التي استحوذت على حصة قدرها ٥٢ر١٢٪ ، تلتها الولايات المتحدة بحصة ٩٧ر١٠٪ ، ثم ألمانيا الغربية ٥٥ر٩٪ ، وفرنسا ١٠ر٨٪ ، وسوريا ٣٧ر٥٪ .

– أما بالنسبة للصادرات فقد استحوذت الألبسة والنسيج على ما نسبته ٩ر٩٪ ، ثم الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ٢ر٨٪ ، وأشغال التجارة والمراجل والآلات وصهر الحديد ما نسبته ١ر٦٪ و ٦٪ على التوالي ، والأحذية ٩ر٣٪ .وقد توزعت الصادرات اللبنانية على كل من السعودية بحصة قدرها ٩١ر١٣٪ وسوريا ٢٢ر١١ والامارات وفرنسا ٤٢ر٦٪ لكل منهما ، والكويت ٧٤ر٥٪ .

– ازدادت قيمة التسليفات المصرفية الممنوحة لقطاع التجارة والخدمات من نحو ٤٠٥٣ مليار ليرة عام ١٩٩٢ ، الى نحو ٨٠١٤ مليارا عام ١٩٩٣ ، أي بزيادة نسبتها ٧ر٩٧٪ ، وقد شكلت هذه التسليفات ما نسبته ٧٩٪ من مجمل التسليفات الممنوحة للقطاعات كافة .

– حقق ميزان المدفوعات خلال العام ١٩٩٣ فائضا كبيرا ناهز ٦٠٠ مليون دولار مقابل فائض مقداره ٥٣ر٧ مليون دولار في العام ١٩٩٢ أي بزيادة قدرها ١١ر٢ ضعفا .وهذا يعكس في الواقع تحسن تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية الى لبنان .

وقائع وأحداث أخرى:

- رصدت خطة النهوض الاقتصادي التي وضعها مجلس الانماء والاعمار مبلغ قدره ٤١٥ مليون دولار لتأهيل وتوسيع مصادر المياه ومحطات التنقية وشبكات توزيع المياه الحالية ، اضافة الى تأمين مصادر جديدة لانتاج وتوزيع المياه في لبنان .
- بلغت موازنة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٣ ، ٣٠ مليار ليرة لبنانية بزيادة قدرها ٢٫٦ مليار ليرة لبنانية عن موازنة العام ١٩٩٢ .
- انشئت خلال العام وزارة خاصة بالمهجرين في لبنان بهدف دعم عودتهم الى ديارهم ، وتأمين كل المستلزمات الضرورية لهم ، ومدهم بالمساعدة لاعادة اعمار منازلهم المهدمة .

أحداث سياسية:

- تعاقب على الحكم في لبنان خلال العام ١٩٩٣ ثلاث حكومات هي حكومة الرئيس عمر كرامي وحكومة الرئيس رشيد الصلح وحكومة الرئيس رفيق الحريري .
- تم خلال العام انتخاب مجلس نيابي جديد انتخب السيد نبيه بري رئيسا له .
- تم تعيين الأستاذ رياض سلامه حاكما لمصرف لبنان خلفا للشيخ ميشال الخوري .
- شارك لبنان خلال العام بأعمال مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في جولات عديدة .
- تعرض لبنان لعمليات عسكرية اسرائيلية طاولت عددا من قرى الجنوب ودمرت فيها البنى التحتية وأدت الى تهجير سكاني واسع .

القـــروض :

- يبين الجدول التالي القروض والهبات التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جـهـات التـمـويل العربية:				
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٣	٢٦ مليون	ليرة سورية	هبة لبناء خمس مدارس في الجنوب
المملكة العربية السعودية	١٩٩٣	٦٠ مليون	دولار امريكي	هبة
المملكة العربية السعودية	١٩٩٣	١٣٠ مليون	دولار امريكي	تمويل ١١ مشروعا اعماريا وانمائيا

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
المملكة العربية السعودية	١٩٩٣	٤ر٨ مليون	دولار امريكي	اصلاح التجهيزات الاساسية لمناطق المهجرين
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٣	٢٥ مليون	دولار امريكي	قرض ميسر لوزارة الاسكان
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٣	٥ ملايين	دولار امريكي	منحة اعادة تأهيل المقر الرئاسي
دولة الكويت	١٩٩٣	٦ر٣ مليون	دولار امريكي	منحة لاعادة بناء المنشآت الرياضية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	٢٢ مليون	دينار كويتي	مؤسسة كهرباء لبنان
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	٨ ملايين	دينار كويتي	ترميم اعادة بناء الأبنية المنفردة
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣	٣٠ الف	دينار كويتي	معونة لاعداد برنامج ودراسات زراعية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣	١٠٠ الف	دينار كويتي	منحة لتدريب كوادر حكومية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣	٣٥ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع تحديث الشبكات الهاتفية الدولية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣	١٢٨ مليون	دولار امريكي	مؤسسة كهرباء لبنان
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٣	١٥ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع الشرب في بيروت
صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٩٣	٩٢ مليون	دولار امريكي	قرض لتمويل مشروع اعادة اعمار وبناء المساكن في لبنان
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٣	١٨ مليون	ريال سعودي	اعادة المهجرين
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٣	٤٨٧ر٥ مليون	ريال سعودي	مدرج ضمن خطة النهوض الاقتصادي
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	٧ ملايين	دولار امريكي	تمويل مشروع خاص بالكهرباء
حكومة فرنسا	١٩٩٣	٦٥ مليون	فرنك فرنسي	مساعدات
حكومة فرنسا	١٩٩٣	٨٥ مليون	فرنك فرنسي	الهاتف، الكهرباء والتعليم المهني

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
حكومة فرنسا	١٩٩٣	٢٠ مليون	فرنك فرنسي	مساعدة لمؤسسة كهرباء لبنان
حكومة بلجيكا	١٩٩٣	١ر٨ مليون	دولار امريكي	قطاع النقل
حكومة بلجيكا	١٩٩٣	٣ ملايين	دولار امريكي	مساعدة لتنفيذ مشروع في الوسط التجاري
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	٣٠٠ الف	دولار امريكي	مساعدة لتأمين الحاجات الملحة في الجنوب
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	٣ مليون	دولار امريكي	اعادة بناء الكولدج هول
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٣	١٠ مليون	دولار امريكي	هبة لمساعدة المهجرين في لبنان
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٩٣	٤٠١ مليون	دولار امريكي	مساعدة لدعم نشاطات الجمعيات الانسانية
حكومة المانيا	١٩٩٣	مليون	مارك الماني	
حكومة المانيا	١٩٩٣	٦ ملايين	مارك الماني	منحة شراء تقاوي البطاطا
حكومة المانيا	١٩٩٣	١٥ مليون	مارك الماني	مساعدة اعادة بناء مباني المهنية العاملية
حكومة ايطاليا	١٩٩٣	٢٥ مليون	دولار امريكي	مساعدات
منظمة الفاو	١٩٩٣	٤٠٠ الف	دولار امريكي	مساعدت لتحديث مطار بيروت الدولي
صندوق الاوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٣	٥ ملايين	دولار امريكي	اعادة تأهيل مرفأ بيروت
صندوق الاوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٣	٨ ملايين	دولار امريكي	مشروع تربية المواشي والألبان
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)	١٩٩٣	٩٩٦ الف	دولار امريكي	انشاء المستشفي الحكومي في عكار
منظمة العمل الدولية	١٩٩٣	٨٦٥ الف	دولار امريكي	انعاش الانتاج الحيواني في البقاع
الامم المتحدة	١٩٩٣	١ر٠٨ مليون	دولار امريكي	تأهيل مركز التدريب المهني في الدكوانة
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٣	٢١٠ ملايين	دولار امريكي	وزارة المالية
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٣	٤٠ مليون	دولار امريكي	منها ٥٥ مليونا هبة والباقي قروض طويلة الاجل
				تزويد الوزارات بالخبراء والتجهيزات

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٣	٣٠٠ مليون	دولار	المتعلقة بالمعلوماتية
				مساعدة مياه الشفه واجراء دراسات
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٣	٥ر٣١ مليون	وحدة حسابية	لتقدير أضرار الحرب
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٩٣	٦٠ مليون	دولار امريكي	منحة للزراعة والطاقة والصناعة
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٩٣	٤٥ مليون	وحدة حسابية	قرض لقطاع المياه والمجارير
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٩٣	٥٤ مليون	دولار امريكي	تأهيل الكهرباء
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٩٣	٤ ملايين	دولار امريكي	تأهيل مرفأ بيروت
				مساهمة في رأس مال الصندوق
البنك الدولي	١٩٩٣	٣٥ مليون	دولار امريكي	الوطني للانماء الصناعي والسياحي
البنك الدولي	١٩٩٣	٦٠ مليون	دولار امريكي	للكهرباء
البنك الدولي	١٩٩٣	٢٥ مليون	دولار امريكي	مياه وصرف صحي
البنك الدولي	١٩٩٣	٣٠ مليون	دولار امريكي	المدارس المهنية
البنك الدولي	١٩٩٣	١٠ ملايين	دولار امريكي	للنفايات
البنك الدولي	١٩٩٣	١٣٨ مليون	دولار امريكي	مساعدات فنية
البنك الدولي	١٩٩٣	١٤ مليون	دولار امريكي	مرفأ بيروت
البنك الدولي	١٩٩٣	١٥٠ مليون	دولار امريكي	شبكة الهاتف
البنك الدولي	١٩٩٣	٥ر١ مليون	دولار امريكي	البني التحتية
حكومة ايطاليا	١٩٩٣	٤٠٠ الف	دولار امريكي	وزارة الصحة
حكومة ايطاليا	١٩٩٣	٣ر١ مليون	دولار امريكي	دعم الصناعة اللبنانية
				هبة للمتضررين من العدوان
حكومة فرنسا	١٩٩٣	٥٠ مليون	فرنك فرنسي	الاسرائيلي
حكومة فرنسا	١٩٩٣	٦٦١ مليون	فرنك فرنسي	هبة لتعزيز الجيش
				الكهرباء، المياه، الطاقة ومطار

٤٠١٦ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٦ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

– لم يتم خلال العام الاعلان عن فرص الاستثمار المتاحة في لبنان .

٢٠٤٠١٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

– لم يتم خلال العام الاعلان عن أية مشروعات ، غير أن الحكومة اللبنانية وضعت برنامجا لاعادة الاعمار – كما سبق ذكره – يشتمل على مشاريع حيوية في مختلف القطاعات الاقتصادية .

٥٠١٦ الاستثمارات الوافدة :

– لم يتم خلال العام الاعلان عن تراخيص مشاريع جديدة يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب .

(١٧)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
لعام ١٩٩٣

استمرت خلال عام ١٩٩٣ الأزمة القائمة بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بسبب اصرار هذه الدول على قيام ليبيا بتسليم مواطنين ليبيين الى القضاء الأمريكي أو البريطاني لاتهامهما في حادث سقوط طائرة أمريكية فوق اسكوتلندا عام ١٩٨٨ ، وبالاضافة الى تمديد الاجراءات المفروضة على الجماهيرية بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ ، فقد أصدر المجلس قرارا جديدا بتاريخ ١٩٩٣/١١/١١ يحمل رقم (٨٨٣) ويتضمن فرض اجراءات جديدة اعتبارا من يوم ١٩٩٣/١٢/١ أهمها : تجميد الأموال أو الموارد المالية الأخرى الليبية في الخارج ، وحظر تزويد ليبيا ببعض المعدات النفطية ، كما تضمن القرار النص على أن التجميد لاينطبق على الأموال أو الموارد المالية الأخرى ألاتية من بيع أو توريد أي نفط أو منتجات نفطية ، أو المنتجات والسلع الزراعية التي يكون منشؤها ليبيا وتصدر منها بعد الموعد المذكور ، بشرط أن تودع هذه الأموال في حسابات مصرفية مستقلة تفتح خصيصا لهذه الأموال ، وبالفعل فقد دخل هذا القرار حيز التطبيق اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

وعلى الصعيد الداخلي شهدت نهاية العام انعقاد أول دورة عادية للمؤتمرات الشعبية بعد العمل بالتقسيم الاداري الجديد للجماهيرية الذي صدر قانون بشأنه في نهاية العام الماضي ، واشتمل جدول أعمال هذه الدورة على مناقشة العديد من القضايا العامة ، ومشروعات القوانين واعداد الميزانية العامة لعام ١٩٩٤ ، ومن المتوقع انعقاد مؤتمر الشعب العام في بداية عام ١٩٩٤ لصياغة ما قررته المؤتمرات الشعبية بشأن تلك الموضوعات.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠١٧ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال عام ١٩٩٣ عدة قوانين وقرارات ذات علاقة بالنشاط الاقتصادي في البلاد، ويمكن تلخيص أهم هذه القوانين والقرارات فيما يلي:

– في مجال تنفيذ التوجهات الاقتصادية الجديدة أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٤ بشأن اصدار لائحة تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة، وقد نصت اللائحة على سريان أحكامها على كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية التي يتم تسييرها من قبل

الدولة، وتضمنت تحديدا للجان التمليك وتنظيمها واختصاص كل منها، بالاضافة الى بيان الأسس والضوابط التي يتم التمليك وفقا لها واجراءات الحصر والتقييم والتمليك.

- وفي مجال تنظيم الاستثمار أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٥٤١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٦ بتشكيل لجنة لدراسة مجالات الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية تختص بما يلي :

- تحديد المجالات التي يؤذن فيها بالاستثمار الأجنبي .
- اقتراح الأولويات والميزات التي تمنح لرؤوس الأموال الأجنبية وقواعد منحها .
- أسس وقواعد اشتراك المستثمر الأجنبي في ادارة المشروعات التي ينشئها أو يساهم فيها في الداخل وكيفية المشاركة مع الشركاء المحليين في مجالات الاستثمار المختلفة .
- تسهيل وتبسيط الاجراءات القانونية والادارية والمالية اللازمة لدخول واستثمار وتحويل عوائد رؤوس الأموال الأجنبية الواردة.
- شروط الاستثمار وضماناته بما في ذلك حق المستثمر في تحويل أرباحه وعائد نشاطاته
- كيفية توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو مجال تشجيع الصادرات.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٧ بانشاء الشركة الدولية للتجارة والاستثمار المساهمة، ويقضي القرار بأن تكون أغراضها والشركات التابعة لها هي استثمار أموالها في الداخل والخارج، وأن يكون مركز الشركة في مدينة طرابلس، وحدد رأس مالها بمبلغ ثلاثمائة مليون دينار ليبي* ، كما نص على منحها الصلاحيات التالية :

- تنفيذ سياسة الاستثمار في الداخل والخارج.
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشروعات المختلفة واحالتها للجهات المختصة للاستفادة منها.
- التعامل في الأوراق المالية الدولية والاحتفاظ بمحفظة متوازية منها .
- شراء وتملك الأموال المنقولة والثابتة بقصد الاستعمال أو التعامل فيها أو استثمارها .
- الاقراض وفقا للسياسة المعتمدة للاستثمار .
- القيام بكافة الأعمال التجارية والمالية والاستثمارية والصناعية والخدمية.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٦٠١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤ بتعديل القرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٩١ بانشاء المحفظة الاستثمارية طويلة المدى، وتضمن القرار تعديل المادة الثانية من القرار المذكور بحيث أصبحت تنص على أن تنمى أموال المحفظة بصفة مستمرة بما تحققه من ايرادات وما يحول اليها من موارد توظف جميعها في استثمارات داخلية، وقد كان نص المادة المذكورة قبل

---

* الدينار الليبي يعادل ٣ر٨٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

تعديلها يقضي بتوظيف أموال المحفظة جميعها في استثمارات خارجية.

وقد تضمن جدول أعمال الدورة العادية للمؤتمرات الشعبية التي انعقدت في نهاية العام مناقشة اصدار قانون جديد بشأن الاستثمار، ومن المتوقع أن يصدر هذا القانون في أوائل سنة ١٩٩٤.

- وفي مجال تنظيم المعاملات والتوسع في السماح بممارسة المهن الحرة صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣ بشأن محرري العقود (كتاب العدل) متضمنا قواعد وشروط ممارسة الأفراد لمهنة تحرير العقود وكيفية مزاولتها وتحديد أتعابها وسبل تأديب محرري العقود والغاء قيدهم من الجدول.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٦١٢ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٠ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور التي تضمنت الأحكام التفصيلية لممارسة هذه المهنة.

وفي هذا الاطار كذلك أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٨ بتقرير بعض الأحكام في شأن الوظيفة العامة، وهو ينص على حظر الجمع بين العمل في الخدمة العامة ومزاولة أي نشاط خاص مهما كان نوعه أو تحت أي مسمى سواء بترخيص أو بدونه حتى خارج أوقات الدوام الرسمي، كما نص القرار على حظر الجمع بين العمل في الوظيفة العامة والمشاركة في تأسيس التشاركيات (الشركات الخاصة).

- وفي قطاع التجارة أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٤٣١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ بشأن مباشرة نشاط تجارة الجملة، وهو ينص على جواز مباشرة هذا النشاط بواسطة تشاركيات وشركات تؤسس وفقا للأحكام والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية القرارات التنفيذية المنظمة لهذا النشاط.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٣ بالاجراءات التنفيذية للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن اعفاء البضائع ذات المنشأ العربي من قيود الاستيراد، وقد حدد القرار قواعد واجراءات وشروط التمتع بهذا الاعفاء.

- وفيما يتعلق بقطاع الصناعة أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٧ بانشاء جهاز الصناعات الهندسية، ونص القرار على أن يتولى هذا الجهاز اعداد الخطط والبرامج لانتاج الآلات والمعدات وقطع الغيار والعدد الهندسية، وتخويله اقامة المصانع والورش وشراء واستيراد الآلات والمواد اللازمة لهذا الغرض، كما نص القرار على أن يكون مقر الجهاز في مدينة طرابلس وعلى تبعيته لأمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة.

- وفي مجال قطاع الزراعة أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧ بانشاء الهيئة التنفيذية للاستيطان الزراعي، ونص القرار على أن تختص هذه الهيئة

بالاشراف على تنفيذ المشروعات الزراعية والصناعية والعمرانية بما يحقق برامج التوطين، كما نص القرار على أن يكون مقر الهيئة في مدينة سبها وعلى تبعيتها للجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي والثروة الحيوانية.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٩ بانشاء الهيئة العامة لاستثمار مياه المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم، ونص القرار على أن تختص هذه الهيئة بتنظيم استغلال واستثمار مياه المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم بما يحقق انتاج الحد الأقصى من المنتجات الزراعية والحيوانية، وخول القرار تلك الهيئة صلاحيات متعددة من بينها ادارة وتشغيل المشروعات الزراعية التي تقيمها مباشرة أو بالاشتراك مع شركات وطنية أو أجنبية، كما نص القرار كذلك على أن يكون مقر الهيئة في مدينة طرابلس وعلى تبعيتها لأمانة اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي والثروة الحيوانية.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة كذلك قرارها رقم ١٤٨ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ بتحديد وتنظيم كيفية توزيع الرسوم الاضافية الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩١ بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بمشروع النهر الصناعي العظيم واستثمار مياهه، وقد نص القرار على أن يتم توزيع تلك الرسوم على أساس تخصيص ٦٠٪ من قيمتها لجهاز تنفيذ وادارة المشروع العظيم و ٤٠٪ للهيئة العامة لاستثمار مياه النهر الصناعي العظيم.

- أما بالنسبة لقطاع المواصلات فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ بانشاء الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وقد نص القرار على أن تكون أيلولة منظومات الاتصالات السلكية واللاسلكية للشركة على سبيل الاستثمار بحيث تتولى الشركة تشغيلها وصيانتها، ويتم تقييمها بقصد تحديد حجم الاستثمار والعوائد، وتبقى ملكيتها للجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات، وتعامل المنظومات المستجدة وفقا لهذه القاعدة.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٦ بانشاء الهيئة العامة للنقل البحري والموانىء، ونص القرار على أن تتولى الهيئة تنفيذ السياسة العامة في مجال النقل البحري والموانىء والمنائر البحرية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك والاشراف على تنفيذها، كما نص القرار على أن يكون المقر الرئيسي للهيئة في مدينة طرابلس، وعلى أن تخضع لاشراف أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٣١ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٣ بانشاء مصلحة عامة للطرق والجسور تختص بتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشروعات انشاء وصيانة الطرق والجسور

والتقاطعات بالجماهيرية، ونص القرار على أن يكون مقر المصلحة في مدينة الزاوية، وأن تخضع لاشراف أمانة اللجنة الشعبية للمرافق والسياحة والمواصلات.

- وفيما يتعلق بالصيد البحري فقد أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي والثروة الحيوانية القرار رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ بحظر اصطياد ومسك السلاحف البرية والبحرية على اختلاف انواعها في كافة أنحاء الجماهيرية وحظر الاتجار فيها أو تصديرها الى الخارج.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية كذلك القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٥ بمنع استعمال شباك الحرير بمختلف أنواعها ومنتجاتها في عمليات الصيد البحري، وكذلك منع استعمال السنار من الأحجام ١١ فما فوق في هذه العمليات.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٥ بمنع الصيد بالجرف خلال شهري يوليو وأغسطس في المناطق الواقعة بين خط طول ١٢/١٥ درجة حتى آخر نقطة من المياة الخاضعة لسيادة الجماهيرية غربا والمناطق الواقعة بين خط طول ٢٤ درجة حتى آخر نقطة في المياه الخاضعة لسيادة الجماهيرية شرقا.

وبتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٨٣١ لسنة ١٩٩٣ بانشاء الهيئة العامة للمزارع المائية، ونص القرار على أن أغراض الهيئة هي تحقيق أهداف خطة التحول في مجالات الزراعة المائية وتدعيم الاقتصاد عن طريق تنمية الثروة المائية واستثمارها، كما نص على أن يكون المقر الرئيسي للهيئة في مدينة الخمس، وعلى أن تتبع أمانة اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية.

- وفيما يخص قطاع الطاقة أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ بالاذن في تأسيس شركة، وهو ينص على أن يؤذن للشركة الوطنية لحفر وصيانة آبار النفط في تأسيس شركة الرمال لخدمة آبار النفط المحدودة مشاركة مع شركة مربخ لتطوير وخدمات حقول النفط الدولية المحدودة برأس مال قدره ستة ملايين دولار أمريكي تساهم فيه الشركة الوطنية لحفر وصيانة آبار النفط بنسبة ٦٠٪ و ٤٠٪ للشريك الآخر.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة كذلك قرارها رقم ٨٦١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٥ بانشاء شركة الحصادة للأنابيب غرضها مد خطوط أنابيب نقل النفط والغاز ومنتجاتها ودراسة مسارات الأنابيب واعداد التصاميم الهندسية وصيانة شبكات الأنابيب ومرافقها، وحدد رأس مال الشركة بعشرين مليون دولار، وأن تكون مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، وأن يكون مركزها بمدينة البريقة.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٩ أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ بزيادة رأس مال شركة

الاستثمارات النفطية بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار أمريكي تكتتب فيها المؤسسة الوطنية للنفط بالكامل.

– وفي قطاع المصارف صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢١ بشأن المصارف والنقد والائتمان، وهو يتكون من ثلاثة أبواب : أولها يتعلق بمصرف ليبيا المركزي ويتناول انشاءه وادارته وأغراضه ووظائفه وحساباته واختصاصاته في مجالي اصدار النقد والرقابة على المصارف التجارية، ويتعلق الباب الثاني بالمصارف التجارية ويتضمن تأسيسها والاشراف عليها وواجباتها وبعض الأحكام العامة بشأنها، أما الباب الثالث فهو خاص بالرقابة على النقد حيث يتضمن أحكام التعامل في النقد الأجنبي وتحويله والعقوبات المقررة لمخالفة أحكامه. ومن أهم الأحكام الجديدة التي استحدثها هذا القانون ما يلي :

- جواز مساهمة الأشخاص الطبيعيين الليبيين في المصارف التجارية .
- جواز الاذن للمصارف غير الوطنية بفتح فروع أو وكالات أو مكاتب تمثيل داخل الجماهيرية.
- جواز احتفاظ الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بكل ما يملكونه أو يحوزونه من نقد أجنبي لدى المصارف التجارية.

وفي هذا الاطار أصدر مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥ قرارا بشأن الاحتفاظ بالنقد الأجنبي أو حيازته يتضمن الشروط والأوضاع المنظمة لهذا الاحتفاظ وطرق تغذية حسابات الأشخاص الليبيين بالنقد الأجنبي وكيفية استخدام هذه الحسابات، كما أجاز هذا القرار للمصارف التجارية وفروع المصارف غير الوطنية القيام بمنح ائتمان بالنقد الأجنبي والتعامل فيما بينها بالنقد الأجنبي.

وبتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٦ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٩٣ بالاذن للمصارف التجارية في تأسيس شركة مساهمة للاستثمار العقاري، ونص القرار على أن يكون اسم الشركة (شركة الاستثمار العقاري)، وأن يكون رأس مالها خمسة ملايين دينار، وأن تكون أغراضها المساهمة في حركة البناء والتعمير في مجال الاسكان وادارة المشاريع العقارية المختلفة والاستثمار في المجال العقاري داخل الجماهيرية، وأن يكون مقرها الرئيسي في مدينة الزاوية.

– أما في المجال الضريبي فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ بتحديد السلع الخاضعة لضريبة الانتاج، وقد حدد القرار هذه السلع بالبنزين بمختلف أنواعه والكيروسين والنفط والزيوت والشحوم وغاز الطيران والغاز السائل والمشروبات الغازية، وتضمن القرار تحديد فئة الضريبة بالنسبة لكل سلعة من هذه السلع.

– وفي اطار تنظيم المصالح العامة أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ بانشاء مصلحة التخطيط العمراني ومقرها مدينة طرابلس، وتتولى تنفيذ السياسة العامة

في مجال التخطيط العمراني واعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية في الجماهيرية والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الانتاج والخدمات العامة.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة كذلك القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/١١ بانشاء مصلحة الأملاك العامة ومقرها مدينة سرت، وتتولى وضع الخطط والبرامج العامة لكيفية التصرف والادارة والحماية للعقارات المملوكة للمجتمع والاشراف على بناء وشراء والانتفاع واستثمار العقارات المملوكة للجهات العامة سواء بالداخل أو بالخارج وادارتها وصيانتها ومتابعة حصرها ومسك السجلات المتعلقة بها واستثمار عوائدها.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ بانشاء مصلحة المشروعات العامة، مقرها مدينة سرت، وتتولى مباشرة كافة الاختصاصات المتعلقة بتنفيذ مشروعات قطاع المرافق والسياحة والمواصلات وغيرها من المشروعات التي تسند اليها وذلك من حيث الدراسة والتصميم والاشراف على التنفيذ.

وقد تضمنت القرارات الثلاثة السابقة النص على تبعية المصالح التي أنشئت بموجبها للجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات.

– وعلى صعيد الملكية العقارية أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٩٣ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية، وقد تضمنت اللائحة قواعد تملك الأراضي لاستثمارها بالبناء عليها وبيعها، وتملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المهني أو الحرفي أو الصناعي، والحالات التي يجوز فيها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة ذات النفع العام وشهداء الحرب والأسرى والمفقودين واليتامى تأجير المساكن المملوكة لهم، والشروط الخاصة بالحالات الاستثنائية التي يجوز فيها لمن يملك مسكنا أو قطعة أرض صالحة لبناء مسكن عليها أن يتصرف فيه بالبيع أو غيره من التصرفات الناقلة للملكية.

٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– صادقت ليبيا في ١٩٩٣/١/٢٣ على كل اتفاقات الاتحاد المغاربي.

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥ على محضر الدورة الثامنة للجنة المتابعة الليبية التونسية العليا ، وتضمن المحضر العمل والتأكيد على الدفع بالمبادلات التجارية وتدعيم انسياب السلع ، وتنشيط حركة التنقل البري والبحري ، واتخاذ الاجراءات والترتيبات الكفيلة بازالة جميع العوائق لتسهيل تنقل الأشخاص ، وعقد اجتماعات الخبراء المشتركة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال ، والتعاون في مجالات

الاستكشافات النفطية ، والتأكيد على ادخال المشاريع الوحدوية حيز التنفيذ وهي مشروع الربط الكهربائي والطريق السريع ، والمشروع الفلاحي في الواعرة ، وفي مجالات التنقل والاقامة والعمل والملكية العقارية.

- تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥ على محضر اتفاق للتعاون والتكامل بين الجماهيرية وتونس في قطاع الموارد البشرية والشئون الاجتماعية ، وتضمن المحضر تنشيط اللجان الفنية الخاصة بالتدريب والتأهيل واقامة الصناعات الدوائية المشتركة والمستلزمات الطبية .

- تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥ على محضر اتفاق في مجال التعاون الاقتصادي بين الجماهيرية وتونس ، وتضمن هذا المحضر العمل على تطوير اتفاقية تشجيع رؤوس الأموال والاستثمار المشترك ودعم السبل الكفيلة بتطوير المبادلات التجارية وتسهيل انسياب السلع بين البلدين .

- تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ على ثلاث اتفاقيات بين الجماهيرية وسوريا ، الأولى اتفاقية التكامل الاقتصادي وتنص على وضع الأساس للوحدة الاقتصادية بين البلدين، وتكامل الامكانيات الاقتصادية من خلال اقامة المشروعات المشتركة ، وتشجيع مواطني البلدين على الاستثمار الزراعي وامتلاك الأراضي في كلا البلدين ، وتنمية وتشجيع التبادل التجاري ، وازالة العراقيل الادارية التي تحول دون انسياب السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني ، والاتفاقية الثانية للتعاون في مجال الصحة والضمان الاجتماعي ، وتنص على التعاون في مجال تصنيع وتوحيد استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية، أما الاتفاقية الثالثة فهي خاصة بضمان الاستثمار .

- تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ على محضر اتفاق للتعاون بين اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي والثروة الحيوانية بالجماهيرية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، وينص المحضر على دعم الجهود المشتركة نحو تنسيق التعاون المستمر في المجال الزراعي والانتاج النباتي والحيواني والمراعي والبحوث الزراعية .

- تم التوقيع بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣ على محضر للتعاون بين مركز البحوث الزراعية في الجماهيرية ومركز البحوث الزراعية في مصر متضمنا دعم التعاون البحثي والارشادي والتدريبي وتنسيق الجهود في مجال البحوث والدراسات .

- تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٧ على محضر اجتماعات الدورة الثانية للهيئة الوزارية للتكامل بين الجماهيرية والسودان ، وينص هذا المحضر على تحديد أولويات المشاريع التي تستهدف الأمن الغذائي ، وتكليف الشركة الليبية السودانية للاستثمار والتنمية بتنفيذ هذه المشاريع ، وعلى استكمال الغرف التجارية المشتركة بين البلدين ، واستكمال الدراسات الخاصة بالمجالات المتعلقة بالأمن الغذائي وكذلك استكمال الطريق البري الذي يربط مدينة الكفرة الليبية بمدينة الفاشر السودانية

والاسراع بتسيير هذا الخط .

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧ على محضر اتفاق بين الجماهيرية ولبنان في المجال الزراعي يتضمن تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في المجالات الزراعية المختلفة والاتفاق على تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية المشتركة .

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٩ على محضر المتابعة لقرارات اللجنة العليا الليبية المصرية المشتركة ، ونص المحضر على متابعة تنفيذ الاتفاقيات المصادق عليها بين الجماهيرية ومصر ، ومتابعة قرارات اللجنة في مختلف مجالات التعاون والتكامل .

– تم التوقيع بتونس بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٦ على محضر اجتماع متابعة الاتفاقيات الموقعة بين الجماهيرية وتونس ، وتضمن المحضر اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لتجنب الآثار السلبية لتحرير المبادلات التجارية عن طريق تحقيق رقابة فعالة من كلا القطرين للنواحي الجمركية والصحية والبيطرية والحجر الزراعي.

٢٠٢٠١٧ اتفاقيات مع دول وهيئات غير عربية :

أبرمت الجماهيرية الاتفاقيات والترتيبات الآتية مع دول وهيئات غير عربية :

– محضر اجتماع الدورة التاسعة للجنة المشتركة بين الجماهيرية وكوريا الشمالية في بيونغ يانغ بتاريخ ١٩٩٣/١/٤ ، وينص على التعاون في مجالات التبادل التجاري والاستثمار المشترك والنفط والانشاءات والصحة والزراعة والثروة الحيوانية والتكوين والبحث العلمي والاعلام والثقافة .

– محضر اجتماع بين الجماهيرية والمجر في بودابست بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢ يتضمن الاتفاق على تطوير المبادلات التجارية والتعاون في مجال الاستثمارات الخارجية والمجال المصرفي .

– محضر اتفاق بين الجماهيرية وأسبانيا في مجال الزراعة وتعمير الأراضي والثروة الحيوانية في مدريد بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦ ، وينص على اقامة المؤسسات المشتركة في المجالات الزراعية والحيوانية وفتح مراكز للتدريب والتأهيل وتبادل الخبرات الزراعية وتوفير الآليات الزراعية والمائية .

– محضر اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الليبية الكوبية في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٥/٦، ويتضمن تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

– محضر اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المشتركة الليبية الفيتنامية في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٣، ويتضمن تنمية وتطوير التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمار المشترك والمصارف المشتركة والمزارع المائية وموانيء ومرافيء الصيد البحري والبريد والاتصالات والدراسات والبحوث العلمية والمجالات الاعلامية والثقافية .

- محضر اجتماعات الدورة السادسة للجنة الليبية الغانية المشتركة في أكرا بتاريخ ١٩٩٣/٦/٩، ويتضمن تعزيز التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ البرامج والشركات المشتركة .

- محضر التعاون المشترك بين الجماهيرية وأسبانيا في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٤ ، وقد تضمن التعاون في المجالات الاقتصادية والنفط والكهرباء والصناعة والزراعة والمرافق والمواصلات وزيادة حجم التبادل التجاري .

- محضر الاجتماع الثاني للجنة المتابعة الليبية الايرانية في مدينة مصراته بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢، الذي ينص على دعم التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والنفط والتدريب المهني والاستثمار .

- محضر اتفاق للدورة السابعة عشرة للجنة المشتركة الليبية التركية بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٧ الذي ينص على التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والتبادل التجاري بين البلدين .

- اتفاقيتان مع جمهورية مالي في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠ أولاهما اتفاقية للتعاون الاقتصادي ، والثانية اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار .

- محضر اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الليبية/المالية المشتركة في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠، ويتضمن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والدفع بعلاقات التعاون في مجالات التعليم وتنمية الموارد البشرية والتدريب المهني .

- محضر اجتماع الدورة الثالثة عشرة للتعاون بين الجماهيرية ومالطة في فاليتا بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٧، ويشتمل على التعاون بين البلدين في ميادين الطاقة والاستثمارات المشتركة والصناعة والصحة والجمارك والتبادل التجاري والمجال المصرفي والتعليم والتدريب المهني والاعلام والثقافة والمواصلات والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل البحري والزراعة .

- محضر اجتماعات الدورة العاشرة للجنة المشتركة بين الجماهيرية وكوريا الشمالية في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠ ، ويتضمن التعاون في مجالات التبادل التجاري والاستثمارات والانشاءات والصحة والزراعة وصناعة الغزل والنسيج والثروة البحرية والاعلام والثقافة والتعليم والشباب والبحث العلمي .

٣٠١٧ وقائع وأحـــداث :

شهدت الجماهيرية خلال العام العديد من الوقائع والأحداث وفيما يلي أبرزها:

انعقاد مؤتمر الشعب العام :

- قرر مؤتمر الشعب العام في ١٩٩٣/٣/٢٧ الغاء القيمة التعادلية من الذهب للدينار الليبي أسوة بما تم في جميع عملات دول العالم منذ اغسطس/آب عام ١٩٧١ حيث يتم تقييم كل عملة على أساس سلة

من العملات قابلة للتحويل أو وحدة حسابية كحقوق السحب الخاصة الصادرة عن صندوق النقد الدولي . وقد تحدد سعر الدينار الليبي لأول مرة بما يعادل ٢ر٨ وحدة من حقوق السحب الخاصة .

في قطاع الصناعة :

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥ التوقيع على عقد مع شركة فوست الباين النمساوية للمقاولات لتنفيذ الوحدة الثالثة لمصنع الاختزال المباشر لتصنيع الحديد المقولب بمجمع الحديد والصلب بمصراته بقيمة اجمالية قدرها ٦٥ مليون دينار ليبي ، وبتنفيذ هذا المشروع سيصل انتاج الجماهيرية من مادة الحديد والصلب الى حوالي ثلاثة ملايين طن سنويا .

- انعقد بمدينة بنغازي خلال الفترة من ١٣ - ١٩٩٣/٦/١٧ المؤتمر الأول لصناعة النسيج والملابس والجلود باتحاد المغرب العربي ، وناقش المؤتمر التصدي لمظاهر الاستغلال بقطاع النسيج والملابس والجلود باتحاد المغرب العربي ، وتوفير الظروف الملائمة للمرأة العربية في هذا المجال ، والعمل على اعداد دراسة تقنية وعلمية حول هذا القطاع .

- تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ افتتاح مصنع السراويل والملابس بسرت ، ويحتوي على ثلاثة خطوط انتاجية تضم (١١٠) آلة خياطة اجمالي انتاجها اليومي (٢٢٠) سروال .

- بدأ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٢ تشغيل مصنع الغاز بحقل أبو الطفل النفطي ، وتصل الطاقة التصميمية لهذا المصنع الى معالجة ٣٨٤ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا ، وبطاقة قصوى تصل الى ٢٥ ألف برميل من المكثفات .

- انعقدت خلال الفترة من ١٣ - ١٩٩٣/١٠/٢٤ بمركز البحوث الصناعية بتاجوراء الندوة الوطنية الأولى للتقييس وضبط الجودة ، وتضمنت الندوة عدة محاور من بينها المواصفات الوطنية و أخطاء القياس وتطور مفهوم تطبيقات الجودة ونشاط التقييس على المستوى العالمي والاقليمي وتقييم جودة المنتجات النسيجية بالجماهيرية .

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٨ تمليك مصنع الملابس الجاهزة بمدينة سوكنة للعاملين به .

في قطاع الزراعة :

- عقد بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٨ اجتماع مشترك بين عدد من الخبراء والفنيين بالجماهيرية ومجموعة من الخبراء الاستراليين نوقشت فيه أساليب تغذية الحيوانات ومكونات الأعلاف وزيادة التعاون في هذا المجال .

- انعقد بتاريخ ١٩٩٣/٦/٥ اجتماع اللجنة الفنية المشكلة لغرض انشاء محطة تحلية مياه البحر بمدينة

طرابلس بسعة تقديرية تبلغ ٢٥٠ ألف متر مكعب من المياه .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ على عقد لتوريد مضخات آبار المياه والأنابيب وملحقاتها الفنية بقيمة أربعة ملايين دينار .

– زار الجماهيرية خلال النصف الأخير من شهر أغسطس/آب ١٩٩٣ رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وعقد اجتماعات لبحث ودعم علاقات التعاون القائمة بين الجماهيرية والصندوق في المجالات الزراعية.

– انعقدت خلال الفترة من ١٨ – ١٩٩٣/٩/٢٠ ندوة الأمن المائي والمياه العربية المشتركة بمشاركة العديد من الهيئات العربية ذات العلاقة وأصدرت الندوة عددا من التوصيات المتعلقة بمشكلة عجز المياه في المنطقة العربية .

– فقدت ليبيا بسبب الحظر الدولي ٤٠٪ من انتاجها الزراعي والحيواني وبلغت جملة الخسائر الليبية في الفترة من بدء فرض الحظر الجوي في الخامس عشر من ابريل/نيسان حتى آخر يوليو/تموز نحو ملياري دولار أمريكي .

وفي مجال التجارة :

– أعلنت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٦ أنه تم انشاء غرف جديدة للتجارة والصناعة والزراعة في كل من مصراته وسبها ودرنه والزاويه وطبرق بالاضافة الى الغرفتين القائمتين من قبل ، وهما غرفتا طرابلس وبنغازي ، وطلبت من كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا ، سواء كان وطنيا أو أجنبيا القيد في سجلات الغرفة التي يتيح نشاطه في نطاقها الاداري .

– زادت قيمة المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بنسبة ١٧٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ، وبينت احصاءات اقتصادية رسمية نشرت في تونس أن المبادلات التجارية بين تونس وليبيا تضاعفت عشر مرات خلال ١٩٨٧ – ١٩٩٢ ، اذ زادت قيمتها الاجمالية من ٢٠ مليون دينار في عام ١٩٨٧ الى ٢٠٠ مليون دينار في عام ١٩٩٢ .

– قررت ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/٧/٥ اعفاء البضائع ذات المنشأ العربي من قيود الاستيراد والمنصوص عليها في القانون الليبي الذي صدر في العام ١٩٧١ ، وهذا القرار يعفي البضائع ذات المنشأ العربي متى كانت نسبة التصنيع المحلي فيها لاتقل عن ٤٠٪ .وأوجب ضرورة أن تكون هذه البضائع مطابقة للمواصفات القياسية والصحية والبيطرية والشروط المعتمدة وفقا للتشريعات الليبية ، وقد استثنى هذا القرار السلع المحتكرة والمقصور استيرادها بموجب قوانين وقرارات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة ،

والسلع المحظور استيرادها لأي سبب كان .

– افتتح بتاريخ ١٩٩٣/٣/٤ معرض طرابلس الدولي في دورته الوطنية الثانية بمشاركة العديد من الشركات والتشاركيات الوطنية ، والشركات العربية من مصر وسوريا والأردن والسعودية وتونس والجزائر والمغرب ، والشركات الاستثمارية التي تمثلها الشركة الوطنية للاستثمارات والعديد من الموزعين الأفراد .

– افتتح بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ معرض المنتجات السورية في اطار التكامل الاقتصادي بين الجماهيرية وسوريا ، ويحتوي المعرض على الصناعات التقليدية السورية ، بالاضافة الى الصناعات اليدوية والمنزلية والكهربائية والأقمشة ، وشاركت فيه (٤٥) شركة من الشركات السورية .

وفي قطاع المواصلات :

عقد بطرابلس خلال الفترة من ٦ – ١٩٩٣/٢/٧ المؤتمر التأسيسي لاتحاد المغرب العربي للاتصالات السلكية واللاسكلية تحت شعار مغرب عربي بدون حدود .

– عقد بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨ الاجتماع الأول لمجلس ادارة الشركة الليبية المصرية لانشاءات السكك الحديدية ، وتم خلال الاجتماع بحث ومناقشة السبل الكفيلة لتنفيذ خط السكك الحديدية طبرق/السلوم ووضع برنامج تنفيذ هذا الخط .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ على عقد مع احدى الشركات المتخصصة لانشاء وتوسيع مقسمات هاتفية في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، ويشمل العقد الذي يستمر العمل فيه مدة (٣٢) شهرا تنفيذ ١٨٢ ألف خط هاتفي في المدينتين .

– انعقدت بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ اجتماعات الدورة السادسة للمجلس الوزاري للبريد والاتصالات باتحاد المغرب العربي ، وتضمن البيان الختامي للاجتماعات العديد من التوصيات والاتفاقيات التي ذكرت بالجزء الأول من هذا التقرير .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ على عقد مع شركة ادور للاتصالات العالمية لتنفيذ مشروع منظومة الاتصالات اللاسلكية على التردد العالي جدا بعيد المدى بهدف تطوير وتحسين خدمات الملاحة الجوية وزيادة مدى التغطية الجوية بالاتصالات الجيدة ذات الدقة والكفاءة والوضوح ليتسنى استعمالها في الاتصالات وتبادل المعلومات فيما بين مراكز المراقبة الجوية والطائرات المتواجدة في المدى البعيد بالممرات المعتمدة لاقليم طيران الجماهيرية لتأمين سلامة حركة الملاحة الجوية بها .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١ افتتاح مطار معيتيقة المدني بمدينة طرابلس أمام الملاحة الجوية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٩/٩ على عقد لتنفيذ طريق النقل الثقيل الرابط بين ميدنتي أجدابيا وبنغازي

بطول ١٤٤ كيلومترا .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٨ افتتاح محطة الحافلات الدولية بمدينة بنغازي التابعة للشركة العامة للنقل السريع ، وتضم المحطة فندقا للاقامة ومكتبا للبريد ومكاتب للحجز الآلي اضافة الى مجموعة من المرافق الخدمية.

– تم التوقيع في شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٣ على عقد استشاري لتخطيط وتصميم طريق بين مدينة الجغبوب بالجماهيرية وسيوه بمصر بطول ١٥٠ كيلومترا .

– عقدت خلال يومي ٢٣ و ١٩٩٣/٩/٢٤ جلسة عمل بين مسئولين من شركة الخطوط الجوية العربية الليبية ، ووفد من شركة الحافلة الجوية الفرنسية (أيرباص) لمناقشة شراء شركة الخطوط الجوية العربية الليبية عدد (٢٥) طائرة من نوع أيرباص ، وتم الاتفاق على تحديد أنواع الطائرات ومناقشة مواعيد التسليم والدخول في برنامج استثماري مشترك لتنفيذ حظائر الصيانة والورش المساندة ، والطيران التشبيهي كمركز للخدمات الفنية لهذا النوع من الطائرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وتبلغ القيمة الاجمالية للعقد مليارين من الدولارات تقريبا .

– احتفل في مدينة طبرق بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠ بالبدء في تنفيذ مشروع خط السكك الحديدية الرابط بين مدينتي طبرق بالجماهيرية والسلوم بمصر بطول ١٨١ كيلومترا ، وسيتم ربط هذا الخط بشبكة السكك الحديدية في مصر عبر محطة تبادل بمنطقة السلوم ، كما يشتمل المشروع على انشاء تسع محطات للركاب بما فيها المحطة الرئيسية بمدينة طبرق .

وفي قطاع الطاقة والنفط :

– قررت ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/١/١٤ تخفيض انتاجها النفطي بمقدار ٥٠ ألف برميل يوميا اعتبارا من ١٩٩٣/١/١٥.

– أعلنت اللجنة الشعبية العامة للطاقة بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ أن شركة أجيب للنفط المحدودة وهي احدى الشركات النفطية العاملة في الجماهيرية قد حققت اكتشافا نفطيا جديدا بشرق حوض سرت الرسوبي ، وأفادت أن البئر الاستكشافية التي تم حفرها حققت معدلا انتاجيا يوميا يبلغ ٦٣٨٣ برميلا من النفط .

– أعلنت اللجنة الشعبية العامة للطاقة بتاريخ ١٩٩٣/٢/١ أن شركة فيبا للعمليات النفطية ، وهي احدى الشركات النفطية العاملة في الجماهيرية قد حققت اكتشافا للغاز بمنطقة عقد الامتياز رقم (٧٢) .

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٣/٢/٩ على عقد تنفيذ خط الربط الكهربائي بين الجماهيرية ومصر بطول ١٧٠ كيلومترا ، على أن يتم تنفيذه خلال (١٨) شهرا ، ويحقق هذا الربط تغذية الأعمال عن طريق التبادل الموسمي بين الشبكات ذات الاحتياطيات الصيفية والشتوية والاستفادة من اختلاف أزمنة حدوث

أحمال الدورة في الشبكتين لتغذية بعض الأعمال ، واستفادة كل شبكة من الاحتياطي الموجود في الشبكة الأخرى .

– انعقد بطرابلس خلال الفترة من ٤ – ١٩٩٣/٧/٦ المؤتمر الرابع للاتحاد الأفريقي لنقابات عمال النفط والكيماويات والمواد المشابهة .

– أعلن بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٤ أن شركة "اجيب" الايطالية والمؤسسة الوطنية للنفط قد توصلتا في شهر يوليو/تموز الى اتفاقات جديدة هامة تحصل الشركة الايطالية بمقتضاها على حصة أكبر من انتاج النفط من عقود مشاركة الشركة في ليبيا .

– واصلت المؤسسة الوطنية للنفط خلال العام بأعمال التنقيب في حقل مرزوق الذي يبلغ الاحتياطي المؤكد فيه ملياري برميل وتتفاوض مع مجموعة من ثلاث شركات أوروبية بشأن عقد لاستغلال هذا الحقل لانتاج نحو ١٥٠ ألف برميل يوميا .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧ افتتاح مشروع مستودع الوقود الثقيل بهدف تزويد محطات الكهرباء وتحلية المياه بزيت الوقود الثقيل مباشرة .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧ افتتاح مشروع تزويد مشروع النهر الصناعي العظيم بالغاز المصاحب للنفط من حقلي السرير ومسلة وذلك للايفاء باحتياجات محطة توليد الطاقة الكهربائية لمشروع النهر الصناعي العظيم التي تقدر بحوالي ١٨ الى ٢٥ مليون قدم مكعب في اليوم .

– انعقد بطرابلس خلال الفترة من ١٠ الى ١٩٩٣/١٠/١٣ المؤتمر الأول حول الأحواض الرسوبية لليبيا بمشاركة أكثر من ٦٠٠ باحث من مختلف دول العالم ، وقد صدرت عن المؤتمر توصية بتكثيف الدراسات والبحوث الجيولوجية والجيوفيزيائية واستخدام الأساليب المتطورة لتحديث عمليات الاستكشاف النفطي بالأحواض الرسوبية لليبيا .

– بدأ الانتاج في حقل أبو الطفل النفطي بطاقة قدرها ٣٨٤ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا.

– حققت مجموعة شركات أجيب الايطالية للنفط اكتشافا هاما للنفط والغاز في ليبيا في بئرها الواقعة على بعد ٩٠٠ كيلومتر جنوب شرقي العاصمة طرابلس وتقدر امكانيات البئر بحوالي ٥٫٠٠٠ برميل يوميا ونحو ٢٠٠٫٠٠٠ متر مكعب من الغاز .

وفي القطاع المالي والمصرفي:

– أصدرت ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/٤/٨ قانونا جديدا عدلت بموجبه أحكام السيطرة على النظام المصرفي وتبادل العملات وأعطت البنك المركزي صلاحيات أوسع في تلك المجالات ، ويسمح القانون الجديد للبنوك الأجنبية بفتح فروع ووكالات ومكاتب لها في ليبيا.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ الغاء القيمة التعادلية من الذهب للدينار الليبي كما جاء ذكره سابقا في الجزء الخاص بانعقاد مؤتمر الشعب العام .

الخوصصة (التمليك) :

– عقدت اللجنة المركزية لتمليك المنشآت والوحدات الاقتصادية العامة اجتماعها الأول بتاريخ ١٩٩٣/٧/٤ حيث ناقشت الأهداف المنشودة من وراء تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية والخدمية التابعة للقطاع العام للمواطنين وتحويلها الى شركات مساهمة شعبية ، كما ناقشت الأسس والشروط الفنية لعمليات تقييم هذه الوحدات ، وأفادت مصادر اللجنة انها تسعى للاعلان عن طرح العديد من الشركات ، والمنشآت للبيع للمواطنين .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ توقيع عدد من عقود تمليك الوحدات الانتاجية وتوزيع الثروة الحيوانية على المواطنين ، وتم بموجب هذه العقود تمليك عدد من محطات الدواجن والصوبات الزجاجية البلاستيكية للعاملين بها وتوزيع (٦٢٤٤٦) رأسا من الغنم ، و (٧٥٠٠) رأس من الابل على الراغبين في التملك ، وترك الخدمة العامة والمشاركة في فرق العمل الانتاجية .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ بمشروع جنوب زليطن توقيع (٣٥) عقدا من عقود توزيع الثروة الحيوانية على المواطنين ، حيث تم بموجب هذه العقود توزيع (٦٢٥) رأسا من الأغنام على العاملين بهذا المشروع الراغبين في الانفكاك من الخدمة العامة .

٤٠١٧ وقائع وأحداث أخرى :

– أخطرت ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧ السفارات الأجنبية لديها بأنها تعتزم طلب نقلها من طرابلس الى مدينة "رأس لانوف "في خليج سرت .

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ اجتماع ليبي ألماني لبحث دعم التعاون الاقتصادي بين البلدين .

– عقد بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٣ اجتماع اللجنة المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الجماهيرية ومصر ، وأفادت مصادر اللجنة أنه تمت صياغة مشروعات لتطوير الخدمات خاصة في قطاع الصحة والتعليم ، وأنه ستتم صياغة مجموعة من المشروعات الاستثمارية والتنمية السياحية والثروة الحيوانية وانشاء شركة لتنمية الصناعات .

– عقد بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٦ اجتماع بين الأمانات والقطاعات الوطنية بالجماهيرية ومكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمتابعة ومراجعة المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها في نطاق التعاون الفني بين الجانبين.

– قام وفد سياحي فرنسي بزيارة الجماهيرية خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو/آيار ١٩٩٣ ضمان البرنامج السياحي المشترك بين الشركة العربية الليبية للسفر والسياحة وشركة برو آرت العالمية ، وأفادت مصادر الشركة العربية الليبية للسفر والسياحة أنه تم الاتفاق على وصول مجموعات سياحية من فرنسا واستراليا وألمانيا الى الجماهيرية .

– أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٥ أنه يجب على جميع الشركات والمنشآت والتشاركيات والأنشطة الاقتصادية الفردية ضرورة تسجيل العاملين غير الوطنيين معهم بمكاتب الاستخدام التابعة للهيئة .

– انعقد بطرابلس خلال الفترة من ١٧ – ١٩٩٣/٧/١٩ الملتقى الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين في الجماهيرية وتونس الذي تنظمه الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بالجماهيرية ووكالة النهوض بالصناعة بتونس ، وقد صدر عن الملتقى العديد من التوصيات من بينها تسهيل كافة الاجراءات الجمركية والادارية أمام انسياب السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني ، والتركيز على الصناعات الخفيفة التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة في البلدين وتسيهل اجراءات تمويلها ، وتوحيد قوانين الاستثمار في البلدين بما يعطي نفس الحوافز والتشجيعات للمستثمرين ورجال الأعمال وتبادل المعلومات في القطاعات الصناعية والفنية لتحقيق مشاريع مشتركة ذات جدوى اقتصادية ، وضرورة تطبيق جميع الاتفاقيات المبرمة خاصة اتفاقيات الحريات الأربع والمتمثلة في حق التملك وحق العمل وحرية انتقال رأس المال وحرية انتقال السلع والخدمات ، وضرورة تحديد قوائم للسلع المسموح بها في الجماهيرية وتونس على أن يتم تبادلها بصفة دورية ، والعمل على انشاء نقاط صحية لضمان رقابة صحية على السلع المتبادلة .

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٦ افتتاح مزرعة عين كعام لتربية الأسماك بالخمس .

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ١٣ – ١٩٩٣/١٢/١٥ الندوة العلمية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينظمها المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب ، وتم خلال الندوة مناقشة ودراسة البحوث العلمية التي تركزت حول ثلاثة محاور أولها أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وثانيها تقويم مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية ، وثالثها مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية .

أحداث سياسية :

– اتفقت الجماهيرية وجمهورية قرغيزستان على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٥.

– قررت استراليا بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ اعادة علاقاتها التجارية مع الجماهيرية التي كانت قد جمدتها

عام ١٩٨٢.

- قررت البرتغال بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣٠ اعادة علاقاتها التجارية مع الجماهيرية التي كانت قد جمدتها منذ أواخر الثمانينات.

- اعترفت الجماهيرية بتاريخ ١٩٩٣/١/١ بجمهوريتي التشيك والسلوفاك.

القروض:

- لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

٤٠١٧ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٧ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

القطاع الصناعي:

قامت اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة باعداد كتيبات ارشادية للمشروعات الواردة بالخطة الخمسية (١٩٩١ - ١٩٩٥) للنشاط التشاركي تحتوي على بيانات فنية ، والحجم الاستثماري لها ، والمساحة اللازمة لاقامتها ، وفيما يلي بيان هذه المشروعات:

- أولا: الصناعات الغذائية:

- انتاج زيت الزيتون
- صناعة البسكويت
- صناعة الزبادي
- صناعة شرائح الخبيز
- صناعة مربيات الفاكهة المختلفة
- استخلاص الزيت من كسب ثمار الزيتون
- انتاج الحلوى السكرية بأنواعها
- انتاج الحلوى الملبس
- صناعة الخبز الجاف
- صناعة عصر ثمار الزيتون
- انتاج وتعبئة عصير الفواكه

- صناعة الخبيز الطبقي
- حمض الستريك
- استخلاص زيوت الطعام من بعض البذور
- انتاج عصائر الليمون وبعض مركزات الحمضيات
- انتاج معجون الطماطم المستعمل في الطهي
- انتاج عصائر الفاكهة المركزة
- تصنيع ثمار المانجو المركزة
- صناعة العلكة
- انتاج الخبز

ثانيا :صناعات الورق:

- انتاج المفكرات الشخصية
- انتاج المفكرات وكراسات التمارين والأظرف
- انتاج الصناديق الكرتونية
- انتاج مناديل الجيب
- انتاج مناديل الوجه
- انتاج مناديل الحمام على شكل لفات
- انتاج أكياس من ورق الكرافت
- انتاج طباعة الورق
- انتاج ورق الرسم الهندسي

ثالثا: الصناعات الكيماوية:

- انتاج الجلد الصناعي
- انتاج الأنابيب البلاستيكية ووصلاتها
- انتاج خراطيم المياه البلاستيكية
- انتاج الحبل البلاستيكي
- انتاج الحقن الطبية
- انتاج الجالونات البلاستيكية وأغطيتها

- انتاج القوالب من الرغوة المستعملة في المباني كعازل للحرارة والصوت والصرف
- انتاج قطع بلاستيكية كسقف معلق للمباني
- انتاج مستحضرات التجميل
- انتاج الصابون العطري.
- انتاج الصابون الأخضر
- انتاج الصابون السائل
- انتاج شعر المكانس
- انتاج الملح الطبي
- انتاج قواعد المكانس
- انتاج الخلطات العطرية
- انتاج الحقائب البلاستيكية
- انتاج النوافذ والأبواب البلاستيكية
- انتاج الطلاء الماري والورنيش
- انتاج فرش الأسنان
- انتاج أغطية الجدران من مادة البي في سي
- انتاج كربونات الصوديوم
- انتاج رقائق اللدائن من مادة البي في سي للأغراض الفلاحية
- انتاج دهانات الزيوت ومنتجات جاهزة الخلط.
- انتاج سيلكات الصوديوم

رابعا: الصناعات المعدنية والهندسية:

- صناعة البراغي
- صناعة الأسلاك الشائكة
- صناعة المسامير اللولبية والصواميل لأغراض العمليات الانشائية
- صناعة الدواليب والأرفف المعدنية
- سحب الأسلاك
- صناعة مكيفات الهواء المنزلية
- صناعة المفصلات المعدنية

- صناعة كواتم الصوت
- صناعة العربات اليدوية
- صناعة المعدات المعدنية اليدوية
- صناعة قلوب مبردات المحركات
- صناعة مشابك الورق
- صناعة الأسوار الشبكية والمسامير المختلفة
- صناعة الكراسي والطاولات المعدنية
- صناعة الفلاكات المعدنية
- صناعة حمالات الملابس المغطاة بطبقة بلاستيكية
- صناعة خزانات المياه المنزلية
- انتاج بطانات الاحتكاك

خامسا: مواد البناء:

- انتاج الرخام الصناعي
- انتاج البلاط الأرضي المطعم
- انتاج البلاط الأرضي
- انتاج بلاط الجدران المطلي
- انتاج جبس القوالب
- صناعة الأدوات الصحية
- قطع وجلي صخور الزينة
- انتاج الطوب الاسمنتي المجوف
- انتاج الطوب الحراري
- انتاج شرائح الجدران
- انتاج ورق زخرفة الخزف والزجاج
- انتاج الآجر
- انتاج الطلاء الزجاجي
- استخراج الجبس
- انتاج مواسير الألياف الزجاجية المسلحة

- انتاج المواسير الخزفية المطلية
- انتاج الأدوات والخزف والفخار
- انتاج حنفيات السيفونات
- انتاج الطوب الاسمنتي
- انتاج زجاج الأدوات المنزلية
- انتاج الزلط
- انتاج العوازل الكهربائية
- انتاج القوالب الحجرية المضغوطة
- انتاج ألواح الجبس.
- انتاج الطباشير المدرسي

سادسا: قطاع الصناعات النسيجية والجلدية :

- صناعة الحقائب الجلدية
- صناعة الملابس الجاهزة.
- صناعة بدلات العمل الوقائية
- صناعة أغطية كراسي السيارات
- صناعة التريكو.
- صناعة الأحذية الجلدية (رجال ، نساء ، أطفال).
- صناعة الأحزمة الجلدية
- صناعة الملابس الداخلية

القطاع الزراعي:

- زراعة الحبوب
- زراعة الخضروات
- اقامة المشاتل
- اقامة المزارع المحمية (الصوبات الزجاجية)

٢٠٤٠١٧ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتم خلال العام الاعلان عن مشروعات معروضة للاستثمار

٥٠١٧ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمشاريع جديدة يملكها أو يشارك فيها مستثمرون عرب.

(١٨)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٣

واصلت جمهورية مصر العربية مسيرتها في انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادي، فأنهت المرحلة الاولى منه، وفاق نجاحها فيما حققته من نتائج ما شهد به الجميع سواء على صعيد المؤسسات الدولية او الدول الاجنبية ، وكان من نتائج هذا النجاح ان اتفق على برنامج المرحلة الثانية ، وانعكس هذا القبول من جانب المؤسسات الدولية وايجابية الاداء الاقتصادي من جانب الحكومة المصرية في تنازل مصر عن حقها في السحب من الشريحة المخصصة لها من الصندوق، لعدم حاجتها اليها نظرا للفائض الكبير الذي حققته في ميزان المدفوعات وتوافر احتياطيات النقد الاجنبي.

اما عن الاصلاحات الهيكلية ، فقد اتخذت خطوات عديدة في هذا المجال، كما يركز برنامج المرحلة الثانية على انجاز المزيد منها لما تحتاجه من وقت سواء للدراسة او اتخاذ القرار بالتنفيذ او ظهور نتائجه، وسوف تغطي هذه الاصلاحات جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتنتهي بالانتقال الى نظام آلية السوق، وبتوسيع نطاق الملكية الخاصة بدلا من الملكية العامة ، وبتعاظم دور رأس المال الخاص والمستثمر الخاص على حساب رأس المال العام، الذي سيقتصر دوره على الخدمات والنواحي الاجتماعية.

وفيما يلي تفصيل لاهم التطورات التي تمت خلال العام :

١٠١٨ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام ١٩٩٣ تبني بعض التشريعات واتخاذ بعض الاجراءات الحكومية المؤثرة في المناخ العام للاستثمار بالدولة .وفيما يلي ملخص لأهم التشريعات والاجراءات الصادرة خلال هذا العام.

- ففيما يتعلق بالضرائب والرسوم صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ويقضي هذا التعديل باعفاء أرباح المشروعات الجديدة التي أقيمت أو تقام بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ، والممولة كليا أو جزئيا من أموال هذا الصندوق ويكون الاعفاء لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط.

- وصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة وذلك بزيادة ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون الدمغة الصادر بالقانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ بمقدار ٥٠٪.

– كما صدر القرار الجمهوري رقم (٧١) لسنة ١٩٩٣ بتعديل فئات الضريبة الجمركية المقررة بالتعريفة الجمركية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته على البنود من فئة ١٠٠٪ و ٨٥٪ الى ٨٠٪ فيما عدا بعض البنود التي تخضع لفئات مبينة في الجدول المرفق بالقرار، وفي نفس الاطار صدر القرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣ بتعديل التعريفة الجمركية المتعلقة بتجاوز نسبة التصنيع المحلي لحد معين والقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٣ بتخفيض تلك النسبة الى ٤٠٪ لبعض تلك الصناعات والقرار رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن تعديل فئة الضريبة على خدمات استخدام الطرق، والقرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٩٣ بشأن الرسوم القنصلية ونظام تحصيلها.

– كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ، كما صدر القرار رقم ٤١٣ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ باعادة البناء التنظيمي لمصلحة الضرائب، والقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٣ بشأن أعفاء بعض الخامات الدوائية الأساسية من الضريبة العامة على المبيعات.

– وفي المجال السياحي فقد صدر القانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

– أما فيما يتعلق بقطاع التجارة والشركات فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٣ بدمج بعض شركات قطاع الأعمال القابضة في بعض الشركات الأخرى وبنقل بعض شركات قطاع الاعمال العام التابعة الى بعض الشركات القابضة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية .

وصدر أيضا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٣ بنقل العاملين بشركات قطاع الأعمال العام القابضة التي أدمجت في شركات أخرى بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه آنفا الى الشركات الدامجة بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات بما في ذلك حقوقهم في صناديق التأمين الخاصة وما في حكمها.

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٣ باستبدال نص المادة (٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام ويقضي هذا القرار بان تسري في شأن ادماج شركات قطاع الأعمال العام التابعة للشركات القابضة أحكام المواد من ٢٨٩ الى ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وصدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ويتعلق هذا التعديل باحكام الرقابة على الواردات من السلع الغذائية والصناعية .

كما صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ بالسماح باستيراد وسائل نقل الأفراد والبضائع والمواد وجرارات الطرق بشرط ألا يتجاوز عمرها سنة بخلاف سنة الصنع حتى تاريخ الشحن، وحتى تاريخ التملك بالنسبة للمقيمين بالخارج لمدة تسعة أشهر على الأقل، أو سنة للشركات والجهات العاملة في الخارج لاستعمالهم الشخصي أو الخاص.
وصدر كذلك قرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن وقف استيراد بعض السلع بقصد الاتجار أو الانتاج أو الاستخدام الخاص أو الاستعمال الشخصي وتشمل هذه السلع المبيدات ومواد كيماوية مختلفة.

وأصدر وزير الاقتصاد القرارين رقم ٣٤٤ و ٤١٨ لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد اسعار استلام شركات تصدير الأقطان لأقطان محصول موسم ١٩٩٤/٩٣ شعرا، تسليم الاسكندرية طبقا للجدول المرافق للقرار.

وصدر قرار وزير التموين رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٣ بتنظيم تداول الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ المحلي والمستورد والقمح اللازم لانتاجه بكل من مطاحن قطاع الأعمال العام والخاص.

واصدر وزير التموين عدة قرارات بشأن الغاء حظر الاتجار في بعض السلع أو الغاء حظر نقل بعض السلع أو الغاء حظر نقل بعض السلع أو الغاء تنظيم تداول بعض السلع وكذا تحديد وزن عبوات بعض السلع المعدة للبيع للاستهلاك العائلي.

وصدر قرار وزير الصناعة رقم ٦١ لسنة ١٩٩٣ بشأن الغاء التسعير الجبري لمنتجات الألومنيوم من انتاج شركة مصر للألومنيوم.

كما أصدر وزير النقل والمواصلات والنقل البحري القرار رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ والذي يجيز لشركات القطاع الخاص المصرية مزاولة نشاط الشحن والتفريغ الآلي في ميناء الدخيله وتأدية جميع الأعمال المرتبطة بهذا النشاط وعلى وجه الخصوص انشاء واستغلال وادارة صوامع تخزين الحبوب في الميناء المذكور وذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة النقل البحري بشرط ان يكون طالب الترخيص شركة مساهمة مركزها الرئيسي في جمهورية مصر العربية ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٢٥ مليون جنيه مصري أو ما يعادلها.

– وفي مجال العمل والتأمينات الاجتماعية صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الاجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين.

– وصدر كذلك قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد قيمة الزيادة المستحقة على معاش الاجر الاساسي في حالة عودة صاحب المعاش للعمل.

– أما فيما يخص قطاع الزراعة فقد اصدر نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة القرار رقم ١٥٢٩ لسنة

١٩٩٢ بانشاء وحدة ذات طابع خاص تابعة لقطاع الانتاج بمركز البحوث الزراعية تتولى تسويق الانتاج الزراعي تحت اسم أسواق التنمية الزراعية .

– وفي اطار تنظيم الامور المصرفية والمالية والنقدية فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان.

وصدر كذلك قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ باستبدال نص المادة (٢) من القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩١ ويلزم النص الجديد شركات الصرافة التي يرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي باخطار الادارة العامة للرقابة على النقد الأجنبي بالبنك المركزي المصري باسم بنك واحد أو بنكين معتمدين تختارهما الشركة لفتح حساباتها لديهما سواء بالجنيه المصري أو النقد الأجنبي وتسمى هذه الحسابات حسابات صرافة .

كما صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ بشأن تداول العملات الورقية فئة خمسة وعشرين قرشا ويقضي القرار طرحها للتداول حتى ١٩٩٦/٦/٣٠ الى حين استنفاد الجاهز منها للطباعة تمهيدا لسحبها وتداول عملة معدنية بدلا منها.

وصدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري ويقضي هذا القرار بتعديل العائد السنوي على المجموعة أ منها الى ٥ر١٤٪ وعلى المجموعة ب ٥ر١٥٪ وذلك اعتبارا من ١٩٩٣/٣/١ اما الشهادات السابق اصدارها قبل هذا التاريخ فيبقى عائدها ٥ر١٧٪ حتى تاريخ الاستحقاق.

كما أصدر وزير الاقتصاد القرارات رقم ٤٠٤ ورقم ٤٢١ ورقم ٤٣٦ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي. وأصدر الوزير كذلك عدة قرارات بالترخيص بتأسيس اتحادات للعاملين المساهمين في بعض الشركات، والترخيص لبعض شركات الصرافة بالتعامل في النقد الأجنبي ولبعض البنوك بالتعامل في الجنيه المصري.

– وعلى صعيد القطاع الصناعي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٩٣ بأن تعتبر منطقة صناعية في تطبيق أحكام الفقرة الخامسة من المادة (١١) من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليها المنطقة الواقعة عند الكيلو ٢٦ جنوب طريق مطروح – الاسكندرية التابعة لمحافظة مرسى مطروح والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة والخريطة المرفقين بالقرار.

كما صدر قرار وزير الصناعة رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣ بالغاء الفقرة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بغرفة صناعة البناء والتشييد والتي تشمل صناعات مواد البناء والحراريات وصناعة التشييد والبناء وكذا الغاء الفقرة الخاصة بغرفة صناعة البناء والتشييد الواردة بالقرار الوزاري رقم

١٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تضم مواد البناء والحراريات والمقاولات والانشاءات، وانشاء غرفة صناعات مواد البناء وتضم الغرف الصناعية الواردة بالقرار الوزاري رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٧ على ان يسري بشأنها أحكام اللائحة الاساسية المشتركة للغرف الصناعية وتؤول اليها أموال غرفة صناعات البناء والتشييد.

وقرار وزير الصناعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن التزام المنتجين بالانتاج طبقا للتعديلات الجزئية التي ادخلت عام ١٩٩٣ على المواصفات القياسية رقم ١٩٩١/١٢٥١ الخاصة بدقيق القمح باستخراجاته المختلفة والصادر بشأنها القرار الوزاري رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه.

كما أصدر وزير الصناعة القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن التزام المنتجين بانتاج الأكياس الورقية لتعبئة الأسمنت طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٩٩٢/٢٢٥٣.

وصدر كذلك قرار وزير الصناعة رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ في شأن التزام المنتجين طبقا للتعديلات الجزئية التي أدخلت عام ١٩٩٢ على المواصفات القياسية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٩٠ الخاصة بالسكر المكرر والأبيض والصادر بشأنها القرار الوزاري رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٩١.

٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

ابرمت جمهورية مصر العربية خلال العام ١٩٩٣ اتفاقيات مع بعض الدول العربية والاجنبية والهيئات الدولية في مختلف المجالات نوجزها فيما يلي:

١٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت الموافقة على الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ بين حكومة مصر والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لانشاء مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية واوربا.

– تمت الموافقة على اتفاقية قرض اضافي بين حكومة مصر وصندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي لتمويل الفجوة التمويلية في مشروع استصلاح اراضي منطقة غرب النوبارية والساحل الشمالي الغربي والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٣.

– صدر القرار الجمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن الموافقة على اتفاقية نقل الركاب والبضائع بين حكومتي مصر وليبيا والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٦.

– تمت الموافقة على اتفاق انشاء لجنة مشتركة بين مصر والبحرين والموقع في المنامة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠.

– كما صدر القرار الجمهوري رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن الموافقة على اتفاقية النقل البحري بين البلدين والموقعة في القاهرة في نفس التاريخ.

– تمت الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومتي مصر والمملكة العربية السعودية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩.

٢٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– وقعت مصر والبرنامج الانمائي للامم المتحدة على وثيقة مشروع التعاون الفني بين وزارة التخطيط والبرنامج، والخاصة بتخطيط التنمية الاقليمية والبيئية الاساسية بتكلفة قدرها ١٠ ملايين جنيه* ، يتحمل البرنامج الانمائي منها ٨ ملايين، ويهدف المشروع الى دعم الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق اكبر قدر من مشاركة الاقاليم والمحليات في ادارة شئون التنمية ، واتاحة الفرصة امام القطاع الخاص للنمو في مواقع تحقيق الاستخدام الامثل للموارد، فضلا عن الربط بين المجتمعات العمرانية الجديدة ووظائفها وبين التنمية الشاملة للجمهورية .

– تمت الموافقة على اتفاقية منحة الاستيراد السلعي بين مصر والولايات المتحدة الامريكية الموقعة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤.

– تمت الموافقة على اتفاقية منحة التحويلات النقدية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية الموقعة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤.

– تمت الموافقة على منحة الدعم الفني لاصلاح السياسات القطاعية بين مصر وامريكا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤.

– تمت الموافقة على اتفاقية منحة لتمويل مكون التدريب بالعقد المبرم لتقديم الخدمات الاستشارية والاشراف على انشاء وبدء تشغيل المرحلة الاولى من الخط الثاني لمترو انفاق القاهرة بين حكومتي مصر وامريكا الموقعة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون السياحي بين مصر ورومانيا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢.

– تمت الموافقة على اتفاق النقل الجوي بين مصر واسبانيا وملحقه الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٢.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون السياحي بين مصر والارجنتين الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٥/١١.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين حكومتي مصر والبانيا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٢.

– تمت الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومتي مصر واوكرانيا الموقعة في

---

* الدولار الامريكي يعادل ٣٫٣٧٦ جنيه مصري كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢.

– تم التوقيع على اتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات بين مصر والجمهورية التشيكية وذلك رغبة في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدولتين على اسس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وتهدف الاتفاقية الى خلق وتشجيع الظروف المناسبة للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو البلدين، وتعتبر ايضا حافزا لتنشيط المبادرة التجارية في هذا المجال.

– تمت الموافقة على التعديل الثامن لاتفاقية منحة ادارة نظم الري بين حكومتي مصر وامريكا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢.

– تمت الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، مكون المنحة لترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة ، بين حكومتي مصر وامريكا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤.

– تمت الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن منحة بين حكومتي مصر وكوريا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠.

– تمت الموافقة على التعديل السادس لاتفاقية منحة مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى (مرحلة ثانية) بين حكومتي مصر وامريكا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤.

– تمت الموافقة على البروتوكول المالي لعام ١٩٩٢ وملحقه بين حكومتي مصر وفرنسا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٥.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون المالي لعام ١٩٩٢ بين حكومتي مصر والمانيا الاتحادية بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢.

– تمت الموافقة على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٩ والذي تتيح بمقتضاه حكومة السويد لحكومة مصر منحة لا ترد لتمويل مشروع التعاون الفني لتدريب العاملين بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي على اعمال مراجعة التصميمات لخطوط الانحدار ومحطات الرفع والطرد لعدد ٢٤ شبكة صرف صحي كمرحلة اولى و٢٢ شبكة صرف صحي للمرحلة الثانية .

٣٠١٨ وقائع واحداث :

شهد العام العديد من الوقائع الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان باهمها:

الاداء الاقتصادي:

– اعلن ممثل مجموعة دول الشرق الاوسط بمجلس ادارة صندوق النقد الدولي انه في نهاية عام ١٩٩٣

انخفض عجز الموازنة المصرية الى ٥ر٣ ٪، وان توقعات الصندوق تشير الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يصل الى ملياري دولار خلال العام نفسه، كما اعلن عضو مجلس ادارة الصندوق ان مصر لن تحتاج الى جدولة الديون مرة اخرى، وانها تقوم بسداد التزاماتها الخارجية في مواعيدها، وطبقا لما تم الاتفاق عليه بنادي باريس، وتقوم مصر ايضا بتمويل وارداتها من الخارج بالكامل، واكد العضو على ان نجاح البرنامج المصري للاصلاح الاقتصادي في مرحلته الاولى فاق كل التوقعات.

– زادت الحصيلة من النقد الاجنبي حيث ارتفع المتوسط اليومي لموارد السوق المصرفية الحرة من ٨ر٩ مليون دولار يوميا، الى ٥٠ مليون دولار يوميا، خلال عام ١٩٩٢، والى ٦٠ مليون دولار يوميا خلال الفترة من كانون ثاني/يناير – اب/اغسطس ١٩٩٣.

– كان من نتيجة الجهود التي بذلها مأمورو الضرائب واعادة تنظيم المأموريات ان زادت الضرائب المحصلة وبلغت حصيلة الضرائب على المبيعات خلال العام المالي ٩٣/٩٢ ، حوالي ٣ر٧مليار جنيه بزيادة قدرها مليار جنيه عن العام المالي السابق ٩٢/٩١ اي بنسبة ١٤٪.

– من المتوقع ان تصل قيمة الارباح المحققة لقطاع الاعمال في العام المالية ٩٤/٩٣ الى نحو نسبة ٥ ٪ من رأس المال المستثمر في شركات قطاع الاعمال، والبالغ ٨٠ مليار جنيه مما يتوقع بلوغه ٤ مليارات جنيه بعد خصم كافة الاعباء.

– تم تخفيض الديون المصرية بنسبة ١٥ ٪ وفقا لقرار نادي باريس، ويقدر بحوالي ٦ر٣ مليار دولار، وسيتم التخفيض بنسبة ٢٠ ٪ في حزيران/يونيو القادم وتقدر بنحو ٥ مليارات دولار، واكد اعضاء نادي باريس بان الشريحة الاولى التي ووفق على ان يبيعها الدائنون لمن يرغب ان يشتريها وحصيلة الشراء سوف تظل موجودة في مصر لتمويل مشروعات مصرية .

– ترتب على تحرير سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف وبعض الاجراءات الاخرى زيادة ضخمة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وكذلك في ودائع القطاع العائلي في الجهاز المصرفي، وقد اسهمت البنوك المصرية بدور اساسي في عملية الاصلاح الاقتصادي، وان التدفقات الشهرية من النقد الاجنبي تبلغ نحو مليار دولار وان احتياطي النقد الاجنبي قد تجاوز ١٥ مليار دولار.

– انخفض معدل التضخم خلال السنوات القليلة الماضية من نحو ٤ر٢١٪ في عام ٩٠/٨٩ الى اقل من ١٠٪ خلال العام الماضي ١٩٩٣/٩٢، كما ان عجز الميزانية اصبح ٥ر٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتحسن ميزان المدفوعات وتحقق فائض من موارد النقد الاجنبي.

– سددت مصر كل التزاماتها للبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية في مواعيدها المحددة .

– ترتب على النتائج الايجابية للاداء الاقتصادي ان الحكومة المصرية تنازلت عن حقها في السحب من الشريحة المخصصة لها من الصندوق، اما البرنامج الجديد، فيتضمن اعطاء دفعة جديدة للانتاج،

وتحقيق طفرة كبيرة في الصادرات وتحرير التجارة ، والغاء القيود السعرية ، والاعتماد على قوى السوق، ونقل ملكية المشروعات الى القطاع الخاص، على مراحل تتمشى مع قدرة السوق المصري وسرعة اصدار قانون الضريبة الموحدة .

التخطيط الاقتصادي :

– استهدفت خطة التنمية في العام المالي ١٩٩٤/٩٣ باعتباره العام الثاني من الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/١٩٩٢ ان يحقق الانتاج نموا بمعدل ٧ر٣٪ وان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا بنسبة ٩ر٣٪.

– قدرت جملة الاستخدامات الاستثمارية في الخطة خلال السنة المالية المشار اليها بمبلغ ٣٠ مليار جنيه منها استثمارات للجهاز الاداري والادارة المحلية والهيئات الحكومية تقدر بنحو ٣ر١١ مليار جنيه، ويضطلع قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص والتعاوني بتنفيذ ٧ر١٨ مليار جنيه.

– اما بالنسبة لتوزيع الاستخدامات الاستثمارية على الانشطة الاقتصادية فقد خصص لقطاع الصناعة والتعدين ٣ر٦ مليار جنيه، وخصص لكل من قطاعي الزراعة والري والصرف، والبترول ومنتجاته نحو ٧ر٢ مليار جنيه، كما قدرت الاستثمارات المخصصة لقطاع الكهرباء بنحو ٦ر٢ مليار جنيه، ومؤدى ذلك ان الاستخدامات الاستثمارية المخصصة للقطاعات السلعية تقدر بنحو ٦ر١٤ مليار جنيه، بنسبة ٥٠ ٪ من اجمالي الاستخدامات الاستثمارية المقدر للعام المالي باكمله، يضطلع قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص والتعاوني بنحو ٨ر١٠ مليار جنيه، بينما يقوم الجهاز الاداري والادارات المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية بنحو ١ر٤ مليار جنيه.

– وبالنسبة لقطاعات الخدمات الانتاجية فقد قدر لها استثمارات بمقدار ٦ مليارات جنيه يخص قطاع النقل والمواصلات والنخزين ٢ر٤ مليار جنيه.

– وبالنسبة لقطاعات الخدمات الاجتماعية فقد قدر لها استخدامات استثمارية خلال العام ١٩٩٤/٩٣ بنحو ١ر٩ مليار جنيه، يخص قطاعي الاسكان والمرافق ١ر٤ مليار جنيه، و ١ر٢ مليار جنيه على التوالي.

– تضمن مشروعات قانون الخطة تخصيص قروض ميسرة تبلغ ٨٥٠ مليون جنيه، منها ٧٧٥ مليون جنيه للاسكان الشعبي باسعار فائدة ميسرة ٦ ٪.

– استهدفت الخطة ان يصل الاستهلاك النهائي الكلي الى نحو ٧ر١٢٤ مليار جنيه، مقابل ٩ر١١٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ وان ينمو الاستهلاك النهائي الخاص بمعدل ٦ر٣٪، والاستهلاك النهائي الحكومي بمعدل ٩ر٥٪ والاستهلاك النهائي بمعدل ٩ر٣٪ .

– في مجال التعامل الخارجي تستهدف الخطة تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات في ميزان المدفوعات الى نحو ١ر٣ مليار جنيه، حيث تستهدف زيادة نمو الصادرات من بعض السلع

الزراعية بمعدل ٢٥ ٪.

– تستهدف خطة عام ١٩٩٤/٩٣ الحد من مقدار عجز الموازنة العامة للدولة ، بحيث تقدر نسبته بنحو ٣ ٪ بالمقارنة بنحو ٥ر٦٪ في خطة عام ١٩٩٣/٩٢.

– استهدفت الخطة الاعتماد على الموارد الذاتية بنسبة ٧ر٨٨٪، وعلى ان يقتصر الاعتماد على الخارج بنسبة ٣ر١١٪ فقط وتبلغ ٤ر٣ مليار جنيه.

– بلغ ما تم انفاقه في السنوات الماضية منذ بداية الخطة الخمسية الاولى على مشروعات البنية الاساسية نحو ١٩٨ مليار جنيه، منها ٩١ مليار جنيه للطرق والكباري والكهرباء والتليفونات والمياه، و٢٥ مليارا لمشروعات الاحلال والتجديد للمصانع المصرية ، وفي مجال الاسكان بلغ عدد الوحدات التي تم انشاؤها فيما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٢ نحو ١ر٧ مليون وحدة سكنية .

الاصلاح الاقتصادي:

– دخل الاقتصاد المصري مرحلة جديدة يتبلور فيها حجم الانجاز الذي تحقق خلال السنوات الماضية في امكانية تحقيق تنمية حقيقية ، فلقد اصبح اكثر قدرة من اي وقت مضى على التعامل مع مشاكل التنمية ، وعلى توفير ظروف افضل للاجيال القادمة ، وكما تأكد اثناء صياغة البرنامج التفصيلي لخطوات الاصلاح في الفترة القادمة ان تنمية الاقتصاد المصري ستعتمد على المستثمرين بالدرجة الاولى، حتى يمكن ضخ المزيد من الاموال في الاقتصاد لتوفير فرص عمل اكثر، وخلال المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادي والتي ستستمر لمدة ٣ سنوات يمكن للقطاع الخاص المصري وضع خططه المستقبلية .

– تقرر تطبيق نظام جديد لتشجيع العاملين في شركات قطاع الاعمال العام على زيادة الانتاج والانتاجية ورفع معدلات العائد والارباح عن طريق خفض تكاليف الانتاج، وتقليل نسبة الفاقد والهالك من مستلزمات الانتاج، ووقت العمل بحيث يرتبط النجاح في برنامج التطوير بحصول العاملين على جزء من العائد المادي المحقق، وتتضمن القواعد الجديدة حصول العاملين على ٤٠ ٪ من اية زيادة في قيمة الارباح التي تحققها الشركة بالمقارنة بالارباح المحققة في السنوات السابقة ، على اساس ان نسبة ال ٤٠ ٪ تمثل مساهمة العاملين في القيمة المضافة المحققة في النشاط.

– وقع وزير التعاون الدولي عن مصر وعن الامم الامتحدة الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية وثيقة المشروع الخاص ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتبلغ المشاركة الاجمالية لبرنامج الامم المتحدة ٦٠٠ ألف دولار والمجموعة الاوروبية ٨٠٠ ألف دولار وبنك التنمية الافريقي ٥٠٠ ألف دولار ومشاركة الحكومة المصرية في المشروع مبلغ مليون جنيه مصري.

– تقرر اتخاذ عدة اجراءات هامة لاصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الاعمال العام وتسديد ديون الشركات المتعثرة بدون تحميل الدولة اية اعباء مالية ، وقد وافق بنك الاستثمار القومي على اجراءات وسياسات جديدة تتضمن المساهمة في رأسمال الشركات المدينة للبنك، وذلك بعد تقييمها دفتريا واقتصاديا من جانب اللجان الفنية والقانونية المشكلة لذلك.

– اتفقت مصر والبنك الدولي على انشاء شبكة للضمان الاجتماعي تستهدف الحد من اثار الاصلاح على محدودي الدخل، بالاضافة الى المساهمة في اعادة تأهيل العمالة التي سيتم تحويلها للقطاع الخاص، ويتضمن البرنامج الجديد للاصلاح الاقتصادي خلال العامين القادمين خصخصة البنوك وشركات التأمين وذلك كجزء من خطة تحويل الشركات العامة الى القطاع الخاص، كما يهدف البرنامج الى زيادة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٧ ٪ في العام الحالي الى ٢٠ ٪ خلال السنتين القادمتين، بحيث يستطيع الاقتصاد المصري تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٥٪ عام ١٩٩٩/٩٧، ويستهدف البرنامج كذلك تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد سوق لا مركزي يعتمد على التصدير، مع التركيز في المجال الضريبي على الضرائب على الدخل والاستهلاك المحلي، وليس على الضرائب على التجارة الخارجية ، فضلا عن تقليل القيود على الايجارات في الشقق السكنية الخالية من خلال مراجعة الوضع الحالي للعلاقة بين المالك والمستأجر.

– اقر مجلس ادارة صندوق النقد الدولي في ١٩٩٣/٩/٢٠ الاتفاق الجديد بين مصر والصندوق والذي يسري لمدة ثلاث سنوات وحتى سبتمبر عام ١٩٩٦، واعلن الصندوق عقب انتهاء الاجتماع موافقته على تقديم قروض لمصر تغطي مدة سريان الاتفاق، وبموجبه يسمح لمصر بسحب ما يعادل ٤٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يوازي ٥٦٩ مليون دولار لدعم برنامج الحكومة المصرية للاصلاح الاقتصادي والمالي، وستقوم الحكومة لكي يتحقق التحسن المطلوب في الاستثمار والنمو، وفرص العمل باجراء اصلاحات هيكلية مدعومة بسياسات مالية ونقدية حكيمة ، وسياسات متعلقة للاقتراض الخارجي فضلا عن انتهاج السياسات والاساليب الملائمة لتحسين مركز الصادرات المصرية ، وتتمثل الاهداف الرئيسية لمصر خلال السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ في تحقيق معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي قدره ٢ ٪ وتخفيض معدل التضخم من متوسط يزيد على ١١ ٪، خلال عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٥ر٩٪.

– تضمنت وثائق المباحثات الاقتصادية الخاصة بالمرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي استهداف توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص للمشروعات خلال عامي ٩٣ و٩٤ وذلك ببيع اصول نحو ٥٠ شركة اجمالي اصولها نحو ٧ر٩٦٣٦ مليون جنيه، وتكشف الوثائق انه قد تم بيع ١٢ شركة وجرت مفاوضات لبيع ٣ شركات كما بدأت اجراءات بيع الانصبة الخاصة في شركة اسمنت السويس.

– من المنتظر ان تحصل مصر على ١٢ مليار دولار خلال ٣ سنوات بمعدل ٤ مليارات دولار كل عام

بموجب اتفاق المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادي وسيكون الجزء الاكبر من هذه المبالغ على شكل منح وقروض ميسرة بهدف زيادة معدلات التنمية والانتاج والصادرات ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل.

– صرح مصدر اقتصادي رفيع بان سياسات الاصلاح الاقتصادي الشامل التي تضمنها الاتفاق الاخير مع صندوق النقد، دخلت العديد من خطواتها الاولى الى مرحلة التنفيذ الفعلي، قبل توقيع مجلس ادارة الصندوق على الاتفاق، وان سياسات الاصلاح يتم تنفيذها وفقا لتوقيتات زمنية تم تحديدها، كما ان الاجراءات التنفيذية للمرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الشامل يجري اتخاذها وفي مقدمتها تخفيض نسبة العجز الاجمالي للموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ الى ٦ر٢٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي.

– وافقت فرنسا على طرح ١٠٠ مليون دولار من ديونها المستحقة على مصر للبيع ويعد هذا اول اختبار حقيقي في اسواق المال الدولية لثقة المستثمرين في برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري، وقد جاءت هذه الخطوة في اطار اتفاق بين وكالة ضمان قروض الصادرات الفرنسية (كوفاس)، وبين البنك المركزي المصري لطرح الديون للبيع على المستثمرين في مصر، ويعتبر الاتفاق مقدمة لسلسلة من الاتفاقات المماثلة للمستثمرين بشراء الديون وبيعها للبنك المركزي المصري، بارباح مضمونة وبشرط استخدام هذه الاموال في شراء نسبة من اسهم الشركات المصرية الموجودة بالفعل، او انشاء شركات جديدة ، وتنوي كوفاس بيع ٢ مليار دولار من الديون المقدمة الى مصر.

الموازنة العامة :

– بلغ اجمالي الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (شاملة استثمارات الهيئات الاقتصادية وبعض الاجهزة الاخرى ٣ر٦٥ مليار جنيه)، وقدرت جملة الايرادات المتاحة ٣ر٥٦ مليار جنيه وبذلك يكون العجز الكلي بالموازنة نحو ٩ مليارات جنيه، وسيتم تمويله بأذون على الخزانة ومن الجهاز المصرفي.

– قدرت الاستثمارات بالموازنة العامة للدولة في العام ١٩٩٤/٩٣ بنحو ٣٠ مليار جنيه، منها ٧ر١٨ مليار جنيه لقطاعات الاعمال والخاص والتعاوني، و٣ر١١ مليار جنيه للجهاز الاداري والمحافظات والهيئات الخدمية والاقتصادية .

– قدرت الاستخدامات الجارية بالموازنة العامة للدولة بمبلغ ٩ر٤٦ مليار جنيه، مقابل ٨ر٤٤ مليار جنيه في موازنة العام المالي ١٩٩٣/٩٢ ، ويخص الاجور منها ٦ر١١مليار جنيه مقابل نحو ١٠ مليارات جنيه في موازنة ١٩٩٣/٩٢.

– تضمنت النفقات الجارية في الموازنة العامة ٧ر١١ مليار جنيه فوائد مصروفات الدين العام المحلي، مقابل ٩ر١٢ جنيه في موازنة العام المالي السابق ١٩٩٣/٩٢، كما تضمنت فوائد ومصروفات الدين العام الخارجي ٥ر٨مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ يناهز ٣ر٥ مليار جنيه في موازنة ١٩٩٣/٩٢، وخصص للمعاشات نحو ٩ر٣ مليار جنيه مقابل ٤ر٣ مليار جنيه في عام ١٩٩٣/٩٢ ، اما الدعم فقد تراجعت اعتماداته الى ٦ر٣مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٩ر٣ مليار جنيه في عام ١٩٩٣/٩٢.

– قدرت الايرادات السيادية بنحو٣ر٣٢ مليار جنيه، بزيادة ٣ مليارات جنيه عن نظيرتها في عام ١٩٩٣/٩٢ ، البالغة ٣ر٢٩ مليار جنيه، وبلغت تقديرات الجمارك ١ر٦ مليار جنيه في موازنة العام ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٩ر٥ مليار جنيه في موازنة عام ١٩٩٣/٩٢، وايرادات الضرائب العامة ٩ر١٤ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٣ر١٣ مليار جنيه في موازنة ١٩٩٣/٩٢، كما قدرت حصيلة الضريبة العامة على المبيعات بنحو ٨ مليارات جنيه مقابل ٤ر٧ مليار جنيه في الموازنة العامة السابقة .

– تبدأ مصر مع بداية العام القادم ١٩٩٤، مرحلة جديدة من الاصلاح الضريبي حيث يبدأ تطبيق الضريبة الموحدة وهو ما يتطلب تغيير اساليب التعامل في مأموريات الضرائب والانتهاء من فحص جميع الملفات وحصر المراكز الضريبية للممولين لكافة انواع الضرائب.

الخصخصة :

– انتهت خلال العام عملية تقييم اصول ٢٥ شركة من شركات قطاع الاعمال العام، تمهيدا لطرحها للبيع وفقا لما تقرره الشركات القابضة ، ويجري تقييم اصول ٤٠ شركة اخرى بمعرفة مجموعة من اكبر بيوت الخبرة المصرية والاجنبية ، كما تقرر تمليك ١٠ ٪ من اسهم ٣ شركات في قطاع الاسكان والتعمير للعاملين بها.

– انتهى البنك الاهلي من بيع ٣٠ ٪ من حصته في البنك التجاري الدولي للعاملين بواقع ٥ر١٢٪ للعاملين بالبنك التجاري الدولي و٥ر١٧٪ للعاملين بالبنك الاهلي.

– وافق البنك المركزي المصري على قيام بنوك القطاع العام ببيع حصتها في رأسمال البنوك الاستثمارية ، والتي تعد في حكم البنوك الخاصة ، ويشارك فيها بالفعل ومنذ انشائها رأس المال الخاص، اما البنوك ذات الطابع المشترك فسيتم الابقاء عليها في الوقت الراهن، على ان يجري اعادة هيكلة بعضها لدعمها واصلاح هياكلها المالية ، ورفع رأسمالها بما يتفق مع القواعد المصرفية الدولية التي قررتها اتفاقية بازل ويجري اعداد لجان فنية لتقييم البنوك التي ستطرح اسهمها في سوق المال للبيع الذي سينتهي في منتصف عام ١٩٩٥.

– وطبقا لهذه الخطة سيعرض البنك الاهلي اسهمه في ٣ بنوك يملك فيها حصته ٥١ ٪، وهي البنك

التجاري الدولي وسوسيتيه جنرال والائتمان الدولي، كما يعرض بنك مصر حصته في ٣ بنوك وهي مصر الدولي ومصر اكستريور ومصر رومانيا، ويعرض بنك القاهرة حصته في القاهرة باركليز والقاهرة باريس والقاهرة الشرق الاقصى، ويعرض بنك الاسكندرية حصته في البنك المصري الامريكي والاسكندرية الكويت الدولي ومصر ايران، كما ستطرح بنوك القطاع العام الاربعة حصصها المشتركة في ٣ بنوك اخرى وهي التجاريون والاسلامي الدولي والتمويل السعودي.

– تقرر طرح اسهم ٣ شركات تابعة للبيع وهي شركة الاسكندرية للغزل والنسيج، والشركة العربية المتحدة ، وفرع لبيع السلع الاستهلاكية التابع لشركة صيدناوي، ويهدف القرار الى توسيع قاعدة الملكية لهذه الشركات وما يترتيب على ذلك من توفير سيولة نقدية جديدة تساعد الشركات على مواجهة التزاماتها المالية.

– تم اتخاذ اجراءات عاجلة لاستكمال تنفيذ الجزء الاول من برنامج الخصخصة ، المرتبط بتوسيع قاعدة الملكية الخاصة في شركات قطاع الاعمال العام، بحيث يتم بيع الاصول المتفق عليها في البرنامج والبالغ قيمتها الدفترية نحو ٣ مليارات جنيه قبل كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣، وتبلغ القيمة السوقية والفعلية المتوقعة لحصيلة البيع لهذه الدفعة من الاصول ما يتراوح بين ٩ مليارات و١٢ مليارا من الجنيهات، وقد ناقش المكتب الفني لقطاع الاعمال اجراءات البيع للشركات العامة والبالغ عددها ١٦، المطروحة للبيع وكادت البنوك تنتهي من اغلاق باب تلقي عروض البيع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

– تم اختيار ٣٩ مكتبا استشاريا دوليا ومحليا جديدا للمشاركة في تقييم شركات قطاع الاعمال المقرر بيعها للقطاع الخاص في المرحلة الثانية ، كما تقرر فتح المجال امام البنوك المحلية والعالمية للمشاركة في هذه الاجراءات بهدف اكتساب الخبرة في السوق المصري، وقد ضمت الدفعة الثانية ٢٥ شركة في مختلف المجالات، وتشمل شركات خاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، واصول شركات خاضعة لنفس القانون بالاضافة الى اسهم في شركات خاضعة لقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩.

– تقرر بيع اسهم شركات الاسمنت التابعة للشركة القابضة للاسمنت ومواد البناء في شركة السويس الاستثمارية للاسمنت، واتفقت الجمعيات العمومية للشركات على طرح حصتها للاكتتاب العام بالبورصة، وتبلغ قيمة هذه الحصة ٤٥ر٦ مليون جنيه، تمثل ٤٠ر٧٪ من رأس مال شركة السويس البالغ ١١٢ مليون جنيه، وسوف تطرح هذه الحصة في شكل ١١ر٤ مليون سهم، وتبلغ قيمة السهم ٤ جنيهات، ومن المنتظر ان يتم عقب الانتهاء من ذلك طرح ٣٠ ٪ من رأس مال الشركة للاكتتاب للعاملين في مجال الاسمنت.

– تقرر تحويل شركات تسويق الارز الى شركات مساهمة تطرح اسهمها بالبورصة على ان يتم تحديد نسب من هذه الاسهم لبيعها للعاملين بالشركات.

– تم بيع اول حصة لشركات قطاع الاعمال في المشروعات المشتركة حيث بيعت حصة الشركة المصرية

للكوكاكولا في شركة مصر للمياه الغازية (مصروب) وهي شركة مشتركة ، وقد تقرر البيع بنفس سعر التقييم لشركة مصروب.

– تتفاوض بعض الشركات العالمية التي تتولى منح حقوق المعرفة الفنية لبعض منتجات شركات قطاع الاعمال العام للمشاركة في ملكية هذه الشركات، وشراء جزء من اسهمها بحيث تتحول من مجرد صاحب امتياز للعلامة التجارية للمنتج المحلي الى مالك في رأس المال ومشارك في ادارتها، وكذا تتفاوض بعض الشركات العالمية الموردة للمواد الخام ذات المواصفات الخاصة اللازمة لضمان الجودة السليمة للانتاج لتتحول الى شريك في ملكية قطاع الاعمال العام.

– تم اختيار ٤٠ شركة متنوعة لبرنامج توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص، وتشمل شركات قانون ٢٠٣ في مجال الانتاج الصناعي والصحة والتجارة والاسكان والنقل والسياحة والسلع الاستهلاكية .

– اكدت المتابعة ان حصيلة ما تم بيعه من اصول وشركات عامة يصل الى ١ر٤ مليار جنيه.

– يدرس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر انشاء سكرتارية جديدة متخصصة في الاتحاد تتولى تنظيم عملية شراء العمال لاسهم الشركات التي يعملون بها والتي تطرح للبيع، وتشجيع تكوين اتحادات ملاك تتولى هذه العملية ، وقد اتفق رئيس الاتحاد مع وزير قطاع الاعمال والتنمية الادارية والبيئية على تخصيص حصة لا تقل عن ١٠ ٪ من الاسهم التي تطرح للبيع يشتريها العمال تدعيما لمبدأ توسيع دائرة التملك، ويأمل الوزير في ان يصل عدد اتحادات الملاك في نهاية السنة المالية ٩٣/١٩٩٤ الى ٤١٣ اتحادا بعد ان تم تكوين ٢٢ اتحاد ملاك يتم من خلالها تملك الاسهم للعمال.

جهود تشجيع الاستثمار:

– اصدر رئيس الوزراء قرارا باعفاء المشروعات المقامة على ساحل البحر الاحمر من جميع الضرائب على الدخل لمدة عشر سنوات وتمتعها بنفس الاعفاءات الممنوحة للمجتمعات العمرانية الجديدة بالمناطق النائية .

– اقرت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب مشروع تعديل قانون الاستثمار للعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية في مصر تماشيا مع تطبيق المرحلة الثانية من سياسة الاصلاح الاقتصادي، ويتضمن التعديل منع تدخل اية جهات رقابية في اعمال الشركات الاستثمارية الراغبة في العمل داخل مصر عدا الجهاز المركزي للمحاسبات، وبعد اخذ موافقة الهيئة العامة للاستثمار بهدف ازالة كافة العقبات من امام المستثمرين، واهمها تعدد الجهات الرقابية بالنسبة للمشروعات الاستثمارية ، كما يتضمن المشروع خفض عدد الموافقات التي يحتاجها المستثمر لانشاء المشروع لتصبح في اضيق الحدود الممكنة.

– تقرر اختصار وتبسيط اجراءات قيد المشروعات الصناعية في السجل الصناعي، وهذه الاجراءات تشتمل على خطوات محدودة ويمكن استلام شهادة القيد بالسجل خلال ٧٢ ساعة فقط من تاريخ تقديم النموذج مستوفيا ومستوفي مرفقاته.

– اقترب معدل الزيادة في الاستثمار في مصر هذا العام من ١٥ ٪ وهو نفس معدل العام الماضي، مما يؤكد استمرار التدفق الاستثماري ونجاح سياسة الحكومة وهيئة الاستثمار في جذب المستثمرين.

– تلقت محافظة سوهاج عروضا لمشروعات استثمارية بلغت ثلاثة مليارات من الدولارات في الاسبوع الاول بعد موافقة رئيس الوزراء على انشاء منطقة صناعية حرة بسوهاج، ويشترك فيها المستثمرون العرب والاجانب وابناء سوهاج المغتربون في الدول العربية واستراليا وغرب اوروبا وامريكا.

– تقرر تطبيق نظام جديد لتيسير وتبسيط اجراءات الاستثمار الصناعي في مصر يتضمن اعطاء موافقات فورية على اقامة المشروعات للقطاع الخاص في فترة لا تتجاوز ساعتين، في حالة تقديم طلب اقامة المشروع قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا، ويحصل المستثمر على الموافقة على طلبه صباح اليوم التالي اذا قدمه بعد الثانية عشرة ظهرا، بالاضافة الى الغاء تحصيل كافة الرسوم على المستثمرين مقابل المعلومات الفنية التي تقدم اليهم، وقد صرح بذلك نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع.

– انتهت هيئة الاستثمار من انشاء ٣ مكاتب لها بالمناطق الصناعية في محافظات سوهاج، والفيوم، والاسكندرية ، لتيسير الاجراءات على المواطنين خاصة الشباب الذين ينفذون مشروعات صناعية يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية ، وتقرر منح ١٠ سنوات مدة اعفاء ضريبي لمشروعات الشباب التي يقيمها اصحابها في هذه المناطق والمدن الجديدة والمنتفعين من القروض التي يقدمها الصندوق الاجتماعي، وتتراوح بين ١٠ الاف جنيه و٥٠ ألف جنيه للمشروع الفردي، وتصل الى ٢٠٠ ألف جنيه للمشروع الجماعي، بفائدة تتراوح بين ١٠٪ و١٢ ٪ مع فترة سماح عن السداد لمدة عامين.

– بدأت الهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ البنية الاساسية للمنطقة الحرة الجديدة التي ستقام بساحل خليج السويس بمنطقة عتاقة على مساحة ٥٨ فدان بتكاليف عشرة ملايين جنيه.

– تعد الهيئة العامة للاستثمار لاقامة اول منطقة صناعية بمحافظة الفيوم على مساحة ٣٠٠ فدان في البداية ، لتضاف الى باقي المناطق الصناعية الجديدة الاخرى بالمحافظات، وستكون المنطقة الجديدة بالفيوم قابلة للتوسع بعد استكمال عناصر البنية الاساسية ، على ان تستقبل المشروعات البسيطة والمتوسطة بدلا من المشروعات الكبيرة ، لفتح المزيد من فرص العمل للشباب خاصة مشروعات الملابس الجاهزة القادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من العمالة ، ويجري العمل في استكمال انشاء بعض المشروعات السياحية على ساحل بحيرة قارون باستثمارات عربية مصرية قدرها ١٠٠ مليون جنيه، كما يتم اعداد مشروعات جديدة اخرى بالمحافظة في شتى مجالات الانتاج تستوعب ما يقرب من ٢٤ ألف

شاب، من ابناء الفيوم وذلك باستثمارات تبلغ ٣٣ مليون جنيه، كما تم اعداد ٩ ملايين جنيه لتطوير عدد من القرى بالمحافظة .

– تقرر اعطاء الحرية الكاملة للمصانع في استيراد ما تحتاجه من معدات وخامات ومستلزمات انتاج، مع الغاء الدور الرقابي للهيئة العامة للتصنيع، ومصلحة الرقابة الصناعية ، بحيث يقتصر دورها على ما قد تطلبه منهما مصلحة الجمارك في حالة الدورباك، والسماح المؤقت، كما تقرر الغاء الرسوم على عدد من الخدمات التي تقدم للمستثمرين لتشجيع المستثمرين في مجال الصناعة والتيسير عليهم ومنها رسوم الموافقات على طلبات نقل المصانع داخل المدن القائمة ، او نقلها من المدن القديمة الى الجديدة ، وطلبات الموافقة على اضافة معدات جديدة ، بالاضافة الى طلبات نقل الملكية او تغييرالاسم او السمة التجارية وخفض قيمة الرسوم بنسبة ٥٠ ٪ على خدمات تحديد نسب التصنيع المحلي للصناعات المختلفة ، وذلك للاستفادة من التخفيضات الجمركية على وارداتها من مستلزمات الانتاج طبقا لنسب التصنيع المحلي.

– اعلن نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط انه سيتم تدبير الاعتمادات اللازمة لاقامة منطقة حرة صناعية جنوب بورسعيد تتمتع بالاعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات.

– تقرر انشاء ٥ مناطق صناعية كبرى على مستوى الجمهورية في كل من مدينة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء على مساحة ٢٣٥ فدانا، ومدينة القنطرة شرق بمحافظة الاسماعيلية على مساحة ٢٠٠ فدان، ومدينة العصافرة بمحافظة الدقهلية على مساحة ٥٠ فدانا، وجنوب مدينة مرسى مطروح على مساحة الف فدان، وذلك الى جانب المنطقة الحرة بسفاجا، وكذا المنطقة المملوكة لشركة القاهرة للغزل والنسيج على جانبي طريق البتروكيماويات بالاسكندرية ، وسيتم طرح هذه المناطق للقطاع الخاص والمستثمرين في مصر والخارج، وسيتم اعفاء المشروعات بهذه المناطق من الضرائب لمدة عشر سنوات، بالاضافة الى تمتعها بالضمانات والامتيازات الواردة في قانون الاستثمار.

– تقرر انشاء منطقة صناعية جديدة في سوهاج لاقامة مشروعات كثيفة العمالة على مساحة ٥٠٠ فدان، وتتمتع المشروعات المقامة بها بالاعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات ومن المتوقع ان توفر نحو ١٠ الاف فرصة عمل.

– تمت الموافقة على انشاء منطقة استثمارية جديدة بكفر الرمل مركز قويسنا، وقد صرح بذلك محافظ المنوفية.

– تقرر تحويل سفاجا لمنطقة حرة ، وقد بدأت هيئة الاستثمار في تلقي طلبات المستثمرين الراغبين في اقامة مشروعات بها، وسوف تكون منطقة تخزين للسلع المختلفة المطلوب اعادة تصديرها للدول العربية والخليج وشرق آسيا وتعتمد اساسا على تجارة الترانزيت.

– تقرر اضافة مساحة ٣٠ ألف متر مربع بدائرة المنطقة الحرة العامة بالعامرية ، لمواجهة الطلبات

المتزايدة من المستثمرين لاقامة مشروعات جديدة داخل المنطقة ، ويجري اعداد دراسة اخرى لتوفير مساحات اضافية لتنفيذ المشروعات التي تمت الموافقة عليها وتتركز في المشروعات الصناعية من الحد من مشروعات التخزين.

– تقرر انشاء مدينة دولية لرجال الاعمال المصريين والعرب ومن اسيا وافريقيا في سيناء على مساحة ٥٠٠٠ فدان، بهدف انشاء صناعات عالمية ومناطق للتجميع الصناعي والانتاجي ذات مواصفات عالمية لمواكبة التطور التكنولوجي في كافة المجالات، كما تستهدف المدينة تنشيط حركة التجارة الدولية وتوفير فرص عمل لكافة الخبرات والشباب تصل الى ٥٠ ألف فرصة باستثمارات تصل الى اكثر من مليار دولار.

– صرح رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار بانه سيتم انشاء شركة مساهمة من ابناء دمياط تزاول نشاطها في مد المرافق، وانشاء البنية الاساسية للمنطقة الحرة العامة التخزينية بدمياط، وذلك مقابل حصول الشركة على عائد ايجار اراضي المنطقة ، وقد تقرر اخضاع المشروعات الاستثمارية في محافظات شمال وجنوب سيناء والبحر الاحمر لقانون الاستثمار الذي يمنح مزايا الاعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات لمشروعات المناطق النائية .

– وافقت الهيئة العليا للاستثمار في اجتماعها في آخر تموز/يوليو ١٩٩٣ على استثمار عائد ارباح عدد كبير من المشروعات والتوسع في خطوط الانتاج، وعلى انشاء منطقة حرة عامة في دمياط على مساحة ١٩٠ فدانا بهدف تشجيع ودعم الصناعات الحرفية بالمحافظة ، بما يتيح فرص العمل وخفض التكلفة الخاصة بالمنتج، ويساعد على المنافسة التصديرية لهذه الصناعات التي تتميز بها دمياط، وبشرط عدم تحمل الموازنة العامة للدولة اي تكلفة خاصة بهذه المنطقة .

– اعلن رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار عن تعديل اسعار تأجير هيئة الاستثمار لاراضي المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة الثماني بمصر اعتبارا من كانون ثاني/ يناير ١٩٩٤ بحيث تصبح ٣ر٥ دولار امريكي للمتر الواحد بالنسبة للمشروعات الانتاجية ، و٧ر٠ دولارات امريكية للمتر الواحد لمشروعات التخزين، وعلى ان يسري التعديل الجديد على المشروعات القائمة والجديدة على السواء، وتشمل المناطق الحرة مدينة نصر والاسكندرية وبورسعيد والسويس والاسماعيلية ، بالاضافة لمنطقتين حرتين جديدتين حول ميناء دمياط، ومنطقة ثانية حول ميناء سفاجا بالبحر الاحمر، ولا زالت المناطق الحرة الاخيرة مطروحة على القطاع الخاص لاول مرة لانشاء المرافق.

القطاع المالي والمصرفي :

– قرر البنك المركزي الغاء الحد الادنى للفائدة على الودائع والذي كان يصل الى ١٢ ٪ وترك المسألة

حرة بدون حدود قصوى او دنيا.

– كونت بنوك القطاع العام التجارية خلال عام ١٩٩٣/٩٢ مخصصات من ايراداتها بلغت مليارا و٣٣١ مليون جنيه، وكونت البنوك المتخصصة احتياطيا قدره ٤٤ر٢ مليون جنيه.

– بلغ مجموع ميزانيات البنوك التجارية في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣، ٣ر١١٥ مليار جنيه، مقابل ١٠٤ر٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ ، كما ارتفعت الودائع الى ٩١ر٦ مليار جنيه في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣ مقابل ٧٧ر٦ مليار جنيه في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٢.

– اصدر البنك المركزي في اخر حزيران/يونيو قرارا هاما يقضي بالغاء القيود المفروضة على حجم القروض التي تمنحها البنوك لشركات القطاع العام، ويسري القرار على القروض التي تمنح بالجنيه المصري او بالعملات الاجنبية ، والهدف منه هو دفع حركة النشاط الاستثماري والعمل على تشجيع الشركات لاقامة خطوط انتاج جديدة او اقامة مشروعات اخرى وكذا تنمية النشاط التجاري.

– تم الانتهاء من وضع برنامج شامل يحقق مشاركة البنوك العاملة في مصر وفي مقدمتها البنوك العامة الكبرى في عمليات نقل ملكية شركات قطاع الاعمال العام للافراد والقطاع الخاص بحيث تتولى البنوك القيام بهمزة الوصل بين البائع والمشتري لضمان الثقة في المعاملات وتوفير التمويل اللازم، ومؤدى ذلك ان البنوك ستقوم بدور رئيسي في عمليات بيع الاسهم لشركات قطاع الاعمال العام وهو دور مزدوج يتضمن دور المستشار للشركة ودور الناصح للمشتري.

– اعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان القطاع الزراعي سيمكنه التغلب على سلبيات تحرير الاقتصاد بالتخطيط العلمي، وان الحكومة تراعي ظروف المنتجين الزراعيين في خفض سعر الفائدة على الاقراض الزراعي وان البنوك قد تمكنت من خفض اسعار الفائدة بنسبة ٤ ٪ لتشجيع الاستثمار في المجال الريفي وستقوم البنوك الزراعية بتقديم القروض للجمعيات والقطاع الخاص لشراء محصول القطن والدخول في منافسة تحقق مصلحة الطبقة العريضة من المزارعين.

– اكد رئيس الوزراء ان قرار تخفيض سعر الفائدة على الودائع بالبنوك يرجع الى زيادة السيولة النقدية بها وانخفاض معدلات التضخم الى اقل من ٩٠ ٪.

– اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرارا بتخفيض قيمة العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد المجمع (مجموعة أ) كما تم تخفيض العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الممنوح (المجموعة ب) الى ٥ر١٥٪ على ان يتم ذلك على الشهادات التي تصدر اعتبارا من اول اذار/مارس ١٩٩٣.

– استعرض المسؤولون بالبنك المركزي نتائج المباحثات مع بعثة البنك الدولي، التي انتهت بالاتفاق على الانشطة التي ستدخل في اطار برنامج تطوير النظام المصرفي المصري، وتم الاتفاق على تخصيص ١٥ مليون دولار منها ٢ مليون قرض ميسر من هيئة التنمية الدولية بفائدة ٧٥ر٠٪، والباقي كمنح لا ترد من

الدول المانحة تخصص لعمليات المساعدة الفنية اللازمة ، كما تم الاتفاق مع الدول المانحة في مؤتمر عقد بواشنطن على توفير ١٠٣ ملايين دولار، كمنح لا ترد لمساعدة مصر في تنفيذ هذه البرامج، وسيتم تخفيض جزء من هذه المنح للبنوك التجارية لمساعدتها في عمليات الخصخصة ، بالاضافة الى تدعيم قدرات البنوك في استكمال خطواتها لتطبيق مقررات بازل ووضع برنامج لتحديث الخدمات المصرفية بالبنوك المصرية .

– انتهى اتحاد البنوك المصرية من اعداد مشروع لادخال نظام الرهونات لاول مرة بالبنوك المصرية ، ويعني قيام البنوك بتمويل الاسكان الفردي، كما يحدث في اغلب دول العالم، وسيساعد النظام الجديد على حل مشكلة الاسكان بصورة فعالة ، كما سيعالج جزءا من مشكلة البطالة بفتح فرص تشغيل امام شركات المقاولات، ويخفف عبء تكلفة المدخرات بالبنوك بفتح باب جديد للاقراض.

– وافق قطاع النقد الاجنبي بالبنك المركزي على زيادة حجم رصيد التشغيل الخاص بشركات الصرافة بحيث ترتفع نسبته من ٣٠ ٪ منذ بداية عمل الشركات الى اكثر من ٦٥ ٪، وبحيث يصبح من حق هذه الشركة ان تحتفظ لديها بنحو ٢٠٠ ألف دولار، او ما يعادله من العملات الاجنبية لكل مليون جنيه من رأس المال، وما يزيد على ذلك يتم بيعه لاحدى شركات الصرافة او البنوك او احد العملاء، ويعد زيادة رصيد التشغيل احد التسهيلات الهامة التي اصدرتها وزارة الاقتصاد والبنك المركزي لتسهيل عمل الشركات وتدعيم مراكزها في السوق.

– قفز نشاط شركات الصرافة خلال العام بشكل كبير فقد بدأ بنحو ٦ ملايين دولار مع بداية النظام في اب/ اغسطس ١٩٩١ ثم ارتفع في حزيران/يونيو ١٩٩٣ ليصل الى ٢ر٢٧٢ مليون دولار.

– بدأ بنك مصر بالتعاون مع بنوك وشركات الصرافة في ثلاث دول عربية ، عمليات ادخال مشروع الحوالات السريعة الى الامارات والكويت والاردن، وذلك بعد نجاح التجربة في السعودية ، ويهدف المشروع الى خدمة المصريين العاملين بهذه الدول في توصيل الحوالات والشيكات لذويهم داخل مصر بسرعة وفي فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة ، اذا كان المستفيد مقيما بالقاهرة ، و٤٨ ساعة اذا كان المستفيد يقيم باحدى محافظات مصر، ويسعى البنك الى تعميم الفكرة على مستوى الدول العربية ، وخاصة الدول كثيفة العمالة المصرية ، وذلك بعد تطبيق التجربة في السعودية بنجاح منذ شهر تموز/يوليو ١٩٩٣.

– تقدم عدد من فروع البنوك الاجنبية العاملة في مصر بطلبات للبنك المركزي برغبتها في التعامل بالجنيه المصري بعد استيفائها الشروط اتي حددتها اللائحة التنفيذية للتعديلات الاخيرة لقانون البنوك والائتمان، ويعكس ذلك ثقة البنوك الاجنبية في الاقتصاد المصري وحرصهم على الاستمرار والتواجد في السوق المصرية وتوقعاتهم بزيادة النشاط.

– قام البنك الاهلي بطرح برنامج متكامل لتمويل المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي

وتخصيص ما قيمته ٧٥ مليون جنيه لخلق فرص عمل جديدة ، والمساهمة في تخفيف الاثار الاجتماعية للخصخصة.

– لم يشتمل اتفاق المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي على خصخصة بنوك القطاع العام الاربعة ، وشركات التأمين العامة لمدة ثلاث سنوات، هي فترة سريانه واكتفى الاتفاق بالنص على خصخصة الحصص التي تمتلكها البنوك الاربعة في البنوك المشتركة والمتخصصة ، وقد تضمنت خطط البنوك المقدمة للبنك المركزي على البيع على ثلاث مراحل تنتهي الاولى في حزيران/يونيو ١٩٩٤ ويتم فيها بيع ٣٠ ٪ من هذه الحصص، والثانية وتنتهي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤ ويتم خلالها بيع ٤٠ ٪، اما المرحلة الثالثة والاخيرة وتنتهي في حزيران/يونيو ١٩٩٥ ويتم خلالها بيع الـ ٣٠٪ الباقية.

– اختيرت القاهرة مقرا دائما لبنك التصدير والاستيراد الافريقي والذي انشىء بناء على توصيات مؤتمر القمة الافريقي، والخاصة بضرورة زيادة التجارة البينية والمبادلات التجارية بين الدول الافريقية ويبلغ رأس مال البنك ٧٥٠ مليون دولار امريكي.

قطاع التأمين :

– صدر قرار بالنظام الاساسي لصندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي ويقضي بضمان الودائع بنسبة ٧٥ ٪ من قيمتها بالجنيه المصري او بالعملات الاجنبية بحد اقصى ٥٠ ألف جنيه مصري، او ما يعادلها بالدولار الامريكي للعميل الواحد لدى البنك الواحد.

– اعلن محافظ الاسماعيلية انه تقرر انشاء اول شركة تأمين على الحاصلات الزراعية ضد الكوارث بالاسماعيلية ، واتمام اجراءات اشهارها، وستقوم بعملها اعتبارا من اول موسم زراعي برأسمال قدره ١٠٠ مليون جنيه تمول من بنك التنمية الزراعي بالتعاون مع الجمعيات الزراعية والشركات بالمحافظة .

– اصدر وزير الاقتصاد قرارا بتأسيس الشركة الفرعونية للتأمين برأس مال مصري ١٠٠ ٪ ويبلغ رأسمالها المرخص به ١٢٠ مليون جنيه والمصدر ٦٠ مليون جنيه.

– اصدر وزير الاقتصاد قرارا بتأسيس شركة اكتوبر للتأمين برأسمال مصدر قدره ٦٠ مليون جنيه ورأسمال مدفوع ٣٠ مليون جنيه مملوكة اسهمها بالكامل لاشخاص طبيعيين مصريين واشخاص اعتبارية مملوكة بالكامل لمصريين.

سوق الاوراق المالية :

– انتهت الهيئة العامة لسوق المال من اعداد مشروع النظام الاساسي لاتحادات العاملين المساهمين

بالشركات بما يسمح للعاملين فيها بتملك ما لا يقل عن ٥ ٪ من اسهمها، ووافقت الهيئة على تأسيس ٦ شركات للاوراق المالية تعمل بالسوق المصرية فور صدور التراخيص الخاصة بها.

– كما وافقت الهيئة من حيث المبدأ لبنك مصر على تأسيس صندوق للاستثمار تصل قيمته الى ٥٠٠ مليون جنيه، كما ان مجموعة من المستثمرين المصريين والعرب قاموا بتأسيس صندوقين للاستثمار في الاوراق المالية المصرية في كل من نيويورك ولندن بقيمة ٥٠ مليون دولار لكل منها.

– انتهت الهيئة العامة لسوق المال من اعداد مؤشر عام للتعامل في البورصة المصرية تم التوصل اليه من خلال ٢٦ رقما قياسيا، تمثل القطاعات الاقتصادية المختلفة ، طبقا للتقسيم الدولي لقطاعات الشركات الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية .

– وافقت هيئة سوق المال على تأسيس أول شركة مصرية للتعامل بالاوراق المالية ، على ان تتم مباشرة اعمالها عقب اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال، ويقدر رأس مال الشركة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه كرأسمال مصدر، والمدفوع ٨ ملايين جنيه، وهي عبارة عن شركة مصرية مساهمة فقط، وهناك ٣ شركات اخرى خارجة تقدمت باوراق تأسيسها احداها امريكية بجانب شركة عربية واخرى خليجية .

– اعتمد وزير الاقتصاد اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وبدأ تطبيقها اعتبارا من ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وقد استعدت الادارات لتلقي طلبات التأسيس للشركات المتعاملة في الاوراق المالية ، كما منحت سنة مهلة امام الشركات القائمة لتعديل اوضاعها حسب القانون الجديد.

– وتعد اللائحة نقطة تحول في عمليات استكمال البنية الاساسية لسوق رأس المال في مصر، ليتوازن مع تطورات سوق النقد، وتهدف اللائحة الى حماية المستثمر الصغير بعدد من الاجراءات اهمها الزام المؤسسين بالاكتتاب حتى ٥٠ ٪ على الاقل من رأس المال المصدر في حالة طرح اسهم للاكتتاب العام، كما يجري انشاء صناديق الاستثمار المحلية والدولية ، وعما قريب سيعلن عن انشاء صندوق استثمار في امريكا للاستثمار في الاوراق المالية في مصر بمبلغ ١٠٠ مليون دولاريساهم في انشائه رجال اعمال امريكيون وعرب.

– اعلن رئيس هيئة سوق المال عن بدء تكوين شركة مصرية لتقييم الاوراق المالية وان بعض البنوك المصرية قد بدأت بالفعل في الاستعانة بخبراء دوليين لادارة صناديق الاستثمار.

– صرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأنه قد تم اعفاء جميع الاوراق المالية وعائدها من الضرائب لتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار.

– تم توحيد عمل بورصتي القاهرة والاسكندرية وربطهما بهيئة سوق المال اعتبارا من اوائل كانون اول/ديسمبر ١٩٩٣.

– بلغت القيمة السوقية للاوراق المقيدة ببورصتي القاهرة والاسكندرية عام ١٩٩٣ نحو ١ر٧ مليار جنيه، مقابل ٦ر٨ مليار جنيه عام ١٩٩٢، وبلغت الاسهم المقيدة ببورصتي القاهرة والاسكندرية خلال ١٩٩٣ نحو ٦ر١٠ مليون سهم، وبلغت قيمة الاوراق المتداولة في بورصتي القاهرة والاسكندرية نحو ٥٦١ مليون جنيه، خلال عام ١٩٩٣، اما عن الرقم القياسي لسوق المال المصري والذي بدأ احتسابه من يوم ٢ كانون ثاني/يناير ١٩٩٢ ورقمه الاساسي ١٠٠، فقد تطور خلال العام وارتفع في نهاية السنة الى حوالي ١٠٨ درجات، وقفز في نهاية ١٩٩٣ ليصل الى ٦ر١٣٥ درجة ، اما الرقم القياسي لاسهم شركات الاكتتاب العام فقد بلغ في اخر عام ١٩٩٢ حوالي ١١٦ درجة ، وقفز في نهاية ١٩٩٣ ليصل الى حوالي ١٥٨ درجة.

قطاع الطاقة :

حققت الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد) اعلى معدل لنقل بترول الخليج العربي خلال الستة شهور الاولى من العام بزيادة ١٧ ٪ بالكميات المنقولة و١٥ ٪ في حصيلة رسوم العبور بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

– اعلن رئيس شركة سوميد لنقل البترول عن بدء تنفيذ خطة تستهدف توسيع وتطوير خطوط الشركة لتستطيع نقل ٣ر٥ مليون برميل من البترول، ما زالت تنقل من الخليج العربي الى اوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح، ولا تؤثر الخطة على دخل القناة لانه لا مجال للتنافس بين خط سوميد وقناة السويس اذ ان سوميد لا تنقل الا الخام المحمول على ناقلات عملاقة لا تستطيع عبور قناة السويس، وتنقل القناة حاليا مليون برميل يوميا بينما تنقل سوميد ١ر٥ مليون برميل، سوف تزيد لاستيعاب الخام الذي يتم نقله عن طريق رأس الرجاء الصالح.

– تقرر البدء في تنفيذ مشروع التخزين التجاري لبترول الخليج العربي في ميناء سوميد بسيدي كرير غرب الاسكندرية ، بعد ان تحول الى مركز دولي لتجارة وتسويق البترول في اوروبا وامريكا، ويتكلف المشروع ٤٧ مليون دولار، ويشمل انشاء ٦ مشروعات للتخزين، ويستوعب حوالي ٤ر٥ مليون برميل كمرحلة اولى تزداد الى ١٠ ملايين برميل.

– اعلن رئيس الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد) ان الشركة انتهت من تنفيذ المشروع الخاص بزيادة طاقة اكبر محطة لمعالجة مياه الشرب التي يتم فصلها، وقد زادت التوسعات الجديدة بالمحطة من طاقة المحطة لتصل الى ١٩٢ ألف متر مكعب يوميا، وبلغت تكلفتها ٤٠ مليون جنيه، ويتم بيع البترول الخام المفصول لحساب الشركة ويصل الى حوالي ٢٥٠ ألف برميل يوميا.

– اعلن وزير البترول انه تم عقد ٩ اتفاقيات مع شركات عالمية من ايطاليا وامريكا واسبانيا وبريطانيا

وفرنسا للبحث عن البترول والغاز الطبيعي، وان هذه الشركات بدأت تعمل بكفاءة بمناطق شرق الدلتا وبلطيم والتمساح وشمال بورفؤاد وغرب الاسكندرية وشمال بورسعيد الى جانب تنمية حقول الغازات بمنطقة ابو ماضي.

– صرح رئيس شركة المشروعات البترولية (بتروجيت) ان الشركة انتهت من عمليات تركيب اضخم منصة بترول بحرية في حقل صدقي بخليج السويس جنوب رأس شقير، تمهيدا لبدء تشغيلها بمعرفة شركة بترول خليج السويس، وان المنصة يصل وزنها حوالي ٣ آلاف طن، ويتم تصنيع معداتها ومهماتها بنسبة ١٠٠٪ محليا، بمعرفة خبراء الشركة وبلغت تكاليفها حوالي ٧٥ مليون جنيه، واستغرق بناؤها ١٣ شهرا.

– اعلن وزير البترول ان المشروعات البترولية الجديدة التي سيتم تنفيذها خلال العام المالي ١٩٩٤/٩٣ ستمولها البنوك الوطنية ، وان قطاع البترول يستهدف تثبيت الانتاج عند ٥٤ مليون طن سنويا، منها ٤٤ مليون طن بترول خام، وعشرة ملايين غازات طبيعية ، وبحيث يبقى الانتاج عند مستواه الحالي ٨٧٠ ألف برميل يوميا، كما صرح الوزير بانه قد تم تحقيق كشف جديد للغاز الطبيعي امام شواطىء بلطيم بالبحر المتوسط، ويتضمن طبقتين حاملتين للغاز، متوسط سمك كل منها حوالي ٥٥ مترا، وتدفق الغاز من عمق ٣٧٠٠ قدم، بمعدل ٣ر٣٢ مليون قدم مكعب يوميا، مصحوبا بما يعادل ٥٢٦ برميلا من المكثفات البترولية.

– اكد وزير البترول احتمال وجود بترول في ست مناطق تمتد من اسيوط حتى اسوان، وذلك على ضوء الدراسات الجيولوجية والاستشعار عن بعد، في اطار الاتفاقيتين مع شركة امريكية واخرى اسبانية باستثمارات حوالي ٣٢ مليون دولار.

– اعلن وزير البترول ان حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته بلغت حوالي ٤ر٧ مليار جنيه خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢ وذلك بزيادة ٤٣ ٪ عن المستهدف، كما ارتفعت ايرادات نقل بترول الخليج العربي عبر خط سوميد بنسبة ٤٠ ٪ عن المستهدف، وان سياسة ترشيد استهلاك البنزين حققت اهدافا حيث تناقص بنسبة ٨ ٪، وقد استمر انتاج البترول عند مستواه الثابت نحو ٤٤ مليون طن للحفاظ على احتياطياته وزيادته بالاكتشافات الجديدة ، بينما تزايد انتاج الغازات الى ١٠ ملايين طن بزيادة ١٥ ٪ وقد بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة خلال العام حوالي ٨٣٢ مليون جنيه بزيادة ١٠ ٪ عن العام السابق.

– صرح وزير البترول ان الاكتشافات الغازية الاخيرة بجوار بورسعيد وبلطيم تعطي مؤشرات جديدة لامكانية مضاعفة الاحتياطيات المصرية من الغاز الطبيعي، بحيث يكفي مصر لمدة ٥٠ سنة بدلا من التقديرات الاولية التي تقول بان عمر الاحتياطي يكفي ٢٠ سنة ، وانه يصل الى ٢ر١٢ تريليون قدم مكعب، كما صرح بان هناك دراسات مشتركة مع المملكة العربية السعودية لانشاء خط انابيب ضخم

يمتد من ينبع على ساحل البحر الاحمر الى الاسكندرية يحمل الغاز الطبيعي المسال لتصديره الى جنوب اوروبا.

– نجح خبراء شركة بترول بلاعيم في تنمية حقول غاز ابو ماضي وذلك باستخدام طرق تكنولوجية حديثة وتنفيذ عدد من المشروعات التكميلية ، مما ادى الى رفع الانتاج من ١٨٫٩ مليون قدم مكعب يوميا الى ٥٠٠ مليون قدم مكعب يوميا، بمعدل يمثل ٤٠ ٪ من انتاج مصر، وقد ادت عمليات الاستكشاف الى زيادة الاحتياجات المذكورة من تريليون قدم مكعب، عام ١٩٨٠ ، الى ٣٫٠٤ تريليون قدم مكعب في العام المالي ١٩٩٣/٩٢ وان ما تم انتاجه من الحقول يبلغ تريليون و١٠٠ مليون قدم مكعب.

– تم اعتماد ٢١٠ ملايين جنيه لتوصيل الغاز الطبيعي للمجتمعات الصناعية بكفر الدوار والحوامدية وحلوان.

– قرر وزير البترول والثروة المعدنية تحديد برنامج زمني عاجل لتوصيل الغاز الطبيعي الى ٢٠٠ ألف مسكن بمناطق شبرا والشرابية وروض الفرج، وقد تم مد الشبكات الارضية للشوارع الرئيسية بالمناطق المذكورة.

– حققت شركة خالدة للبترول كشفا جديدا للغاز الطبيعي جنوب مدينة مرسى مطروح، وينتج الكشف الجديد ٣٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي مصحوبا بألفي برميل متكثفات يوميا.

– افتتح وزير البترول والثروة المعدنية ومحافظ القاهرة احدث مصنع لتعبئة البوتوجاز بالقطامية لتغطية ١٦ ٪ من احتياجات الاستهلاك في مصر، ويتم امداد المصنع بالبوتاجاز بواسطة خط انابيب بوتاجاز شفير – القطامية بطول ٤٢٠ كيلومترا ويؤدي الى خلق ٧٥٠ فرصة عمل جديدة .

– صرح وزير البترول والثروة المعدنية ان استهلاك البوتاجاز يبلغ خلال العام المالي الحالي ١٩٩٣/٩٢ حوالي مليون طن سنويا، حيث حقق اعلى معدل في نسبة الزيادة بلغت ١١ ٪، بالمقارنة بالعام السابق خاصة بعد ان تضاعف استهلاكه ٣ مرات، خلال الاثنتي عشرة سنة الاخيرة حيث كان الاستهلاك لا يتجاوز ٣٣٠ ألف طن سنويا.

– اعلن وزير البترول والثروة المعدنية انه سيبدأ تشغيل المرحلة الاولى لانتاج الفحم من منجم المغارة بسيناء في اوائل تموز/يولية بطاقة تصل الى ١٢٥ ألف طن سنويا، وتصل قيمتها الى ٢٥ مليون جنيه، وعلى ان يصل الانتاج الى ٦٠٠ ألف طن سنويا خلال خمس سنوات.

– بدأت وزارة البترول تنفيذ مشروع لتطوير مجمع التفحيم بمعمل السويس لتزاد طاقته الانتاجية بتكاليف ١٠٠ مليون جنيه، حيث يعد المجمع الوحيد بمصر لتلبية احتياجات السوق المحلية ، وبهدف التطوير الى زيادة الطاقة الانتاجية السنوية من ٧٥٠ ألف طن الى ١٫٢ مليون طن فحم، حيث يعتمد في تصنيعه على البنزين من خلال ١٠ وحدات تفحيم.

– بدأت وزارة الاشغال العامة والموارد المائية تشغيل محطة كهرباء اسنا الملحقة بقناطر اسنا الجديدة ، وتضم ٦ توربينات لتوليد طاقة كهربائية قدرها ٩٠ ميجاواط/ساعة ، وقد تكلفت المحطة ٢٥٠ مليون جنيه في اطار ٦٥٠ مليون جنيه تكلفة القناطر والمحطة والهويس الجديد، وتستخدم محطة الكهرباء توربينات انبوبية وذلك لاول مرة .

– اعلن وزير الكهرباء والطاقة ان استراتيجية الوزارة خلال الخطة الخمسية الثالثة تتضمن اضافة ٣٠٠٠ ميجاواط بمعدل ٦٠٠ ميجاواط سنويا، وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة الكهربائية للمشروعات الصناعية والاستثمارية والسياحية والمدن الجديدة واستصلاح الاراضي، وتتضمن اهم المشروعات التي يجري تنفيذها محطة توليد كهرباء غرب القاهرة باضافة وحدتي توليد قدرة كل منهما ٣٢٥ ميجاواط ويتم الانتهاء من تشغيلها عام ١٩٩٤.

– انتهت وزارة الكهرباء والطاقة من تنفيذ ١٣ محطة محولات كهرباء يتم افتتاحها طبقا لبرنامج زمني، وتصل استثماراتها الى نحو ٩٠٠ مليون جنيه، وتخدم المحطات معظم المناطق الانتاجية والصناعية والمدن الجديدة .

– وصل انتاج مصر من الكهرباء الى ٧٢ مليار كيلو واط/ساعة بعد ان كان ١٨ مليار كيلو واط عام ١٩٨٢، ووصل متوسط نصيب المواطن المصري من الطاقة الكهربائية سنويا الى ٩٠٠ كيلو واط وهو معدل يقترب من المعدلات العالمية ، ويؤكد ذلك القدرة على زيادة معدلات الاستثمار في جميع مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والانتاج ورفع مستوى الخدمات في كل مجالات العمل.

– بدأ قطاع الكهرباء والطاقة تنفيذ برنامج البنية الاساسية لاستصلاح ٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء وتتضمن المرحلة الاولى انشاء الشبكات الكهربائية لتغذية ١٢٥ ألف فدان، والثانية ١٤٠ ألفا، والثالثة ١٣٥ ألفا، وسوف يتم اقامة ٥ محطات محولات كهربائية منها محطتان طاقة كل منهما ٣٥٠ ألف كيلو فولت، ملحق بها محطة محولات طاقتها ٥٠ ألف كيلو فولت في منطقتي القنطرة شرق وبئر العبد، وثلاث محطات محولات في مناطق رمانة ، واستصلاح ٢ر١ طاقة ١٠ آلاف كيلو فولت، وسيتم انشاء خطوط هوائية مزدوجة الدائرة طولها ٢٦٠ كيلومترا لربط غرب القناة بالشبكة الكهربائية الموحدة ، و٣٠٠ كيلومتر خطوط هوائية اخرى لتغذية محطات المحولات المستخدمة في تنفيذ المشروع، ولوحات توزيع الكهرباء ومحطات صغيرة وخطوط جهد منخفض.

– تقرر تدعيم وتأمين الطاقة الكهربائية للمشروعات الاستثمارية والامن الغذائي واستصلاح الاراضي بطريق القاهرة – الاسكندرية الصحراوي، وبعمق ٤٠ كيلومترا على الجانبين بما يحقق طموحات الشباب في تنفيذ مشروعاتهم وازالة العقبات امامهم.

– تقرر اقامة محطة محولات رئيسية بمنطقة البساتين بالنوبارية بتكاليف ٨٠ مليون جنيه لتعد محورا

رئيسيا بين الشبكة الكهربائية الموحدة ومحطات محولات التوزيع القائمة حاليا في مناطق النوبارية والتحرير ووادي النطرون ومريوط، كما تقرر اقامة محطتين للمحولات قدرة كل منهما ٥٠ ألف كيلو فولت بتكاليف ٣٠ مليون جنيه لتغذية مناطق الاستصلاح الجديدة والتي تصل الى ٣٠٠ ألف فدان بمنطقة البساتين بالنوبارية .

– تم انضمام مصر الى الاتحاد العالمي لمنتجي وموزعي الطاقة الكهربائية للقارة الاوروبية .

– وافقت مصر والسودان وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد على الخطوات التنفيذية للبدء في دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع الربط الكهربائي العملاق بين مصر وزائير بالاستفادة من مساقط المياه في زائير واستغلالها في توليد كميات من الطاقة الكهربائية الرخيصة ، تقدر بحوالي ٦٠ مليار كيلو واط/ساعة بدون وقود مما يوفر ملايين الدولارات، وتمول الدراسة بمنحة من البنك الافريقي زيدت من ٥ الى ١٠ ملايين دولار.

– تم في اخر حزيران/يونيو ١٩٩٣ توقيع عقد بناء محطة نووية مصرية لتوليد الكهرباء مع كندا تقام عند الكيلو ١٥٠ غرب الاسكندرية ، وتتكلف ١٣٥٠ مليون دولار، على ان يكون ثلث المحطة من الانتاج المحلي، وقد تم تدبير ١٢٥٠ مليون دولار من صندوق الطاقة البديلة ، وتعتبر المحطة من النوع المتوسط لانتاج ٦٠٠ ميجاواط، وقد تم الانتهاء من بناء البنية الاساسية للمحطة وانشاء محطة ارصاد وشق الطرق وعمل دراسات الميناء وبناء مركز تدريب داخل المحطة ، وسوف ينتهي العمل بالمحطة في عام ١٩٩٩ ليبدأ العمل بها في عام ٢٠٠٢.

– تقوم الشركات المصرية بتنفيذ الشبكة الكهربائية على الساحل الشمالي تمهيدا للربط الكهربائي مع ليبيا في المرحلة الاولى، يعقبها الربط الكهربائي بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، ومنها الى الشبكة الاوروبية عن طريق اسبانيا، كما يتم حاليا التعاقد على انشاء الشبكة جهد ٥٠٠ كيلوفولت عبر سيناء لتخدم مشروع الربط مع الاردن، تمهيدا لاستكماله مع سوريا والعراق وتركيا ومنها الى الشبكة الاوروبية، ليتيح قدرة تبادلية تتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ ميجاواط بين الدول الخمس.

– يجري بالعريش تطبيق مشروع جديد لاستخدام الطاقة الشمسية كمصدر وحيد للطاقة لضخ المياه من الاعماق وزراعة الاراضي الصحراوية وتوفير الاحتياجات اللازمة من الكهرباء للمنزل العصري.

– تم وضع استراتيجية جديدة فيما بين هيئات قطاع الكهرباء لتحقيق المزيد من الخدمات لقطاع المشتركين والمشروعات السياحية والاسكانية حيث قررت وزارة الكهرباء تنفيذ عدد من مشروعات طاقة الرياح والخلايا الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للانارة وضخ المياه في عدد من القرى النائية التي يتعذر تغذيتها بالكهرباء من الشبكة العامة لاعتبارات فنية واقتصادية ، وقد تقرر تنفيذ اول هذه المشروعات خلال العام الحالي حيث يتم انشاء محطة توليد كهرباء بطاقة الرياح على الساحل الشمالي

الغربي بقرى الخريجين غرب الحمام، وقرية الداخلة برأس الحكمة وثلاث قرى اخرى سيتم اختيارها بالتنسيق مع محافظة مطروح.

– اكد وزير الكهرباء والطاقة انه تقرر فورا بدء تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع مزرعة الرياح الخاصة لتوليد الكهرباء بمدينة الغردقة بقدرة ٣ آلاف كيلو واط، تصل بعد ذلك الى ٣٥ ألف كيلو واط، عند اكتمال المرحلة الثانية للمشروع، وتبلغ تكاليف المرحلة الاولى ١٥ مليون جنيه، تساهم الحكومة الالمانية فيها بمبلغ ٤ر٥ مليون جنيه، وسينتج نحو ٧٠ ٪ من معدات المشروع محليا، ويتم استيراد الباقي من المانيا، كما وتساهم الدنمارك في المرحلة الثانية للمشروع، وقد بدأ في ١٩٩٣/٢/١٨ تشغيل اول محطة لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح في المدينة وبلغت تكلفتها ١ر٤مليون دولار.

– تقرر انشاء مزرعة رياح لتوليد الكهرباء بمنطقة الزعفرانة على ساحل البحر الاحمر تبلغ قدرتها ٤٠ ألف كيلو واط في المرحلة الاولى، تزاد الى ١٠٠ ألف كيلو واط في المرحلة الثانية ، لخدمة القرى والمشروعات السياحية والفندقية ، وسوف تساهم وكالة المعونة الدانماركية بحوالي ٢٠٠ مليون كرون اي حوالي ١٣ مليون جنيه كمنحة لا ترد .

– بدأت وزارة الكهرباء تطبيق سياسة مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين ورجال الاعمال والشركات الاجنبية لاول مرة في اقامة محطات توليد وانتاج الكهرباء باستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وسيقوم المستثمر ببناء واقامة المحطة بالكامل وتشغيلها في الموقع الذي تحدده الوزارة ثم يقوم ببيع انتاج المحطة من الكهرباء الى هيئة كهرباء مصر حسب الاسعار العالمية وطبقا لما يتم الاتفاق عليه بين الوزارة والمستثمر.

– وافق بنك التنمية الافريقي على المساهمة في تمويل مشروع استخدام الطاقة الشمسية في توليد البخار لعمليات التسخين الصناعي في قطاع الصناعات الدوائية بمنحة تعادل ٢ر٣ مليون دولار، وان اجمالي تكاليف المشروع ٩ ملايين جنيه، وستبدأ الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروع هذا العام تمهيدا لتنفيذه في مصانع الادوية في العام القادم.

قطاع الزراعة والامن الغذائي :

ارتفع معدل النمو الزراعي خلال العشر سنوات الماضية من ٦ر٢٪ وقيمة الانتاج القومي الزراعي من ٨ر٤ مليار جنيه الى ٥ر١٣مليار جنيه، وزادت قيمة الصادرات الزراعية من ٣٦٤ مليون جنيه الى ١ر٨ مليار جنيه وزادت المساحة الزراعية من ٨ر٥ مليون فدان الى ٤ر٧ مليون فدان.

– تستهدف خطة ١٩٩٤/٩٣ نمو الانتاج الزراعي بمعدل ٩ر٣٪، لتصبح قيمة الانتاج الزراعي ٥ر٣١ مليار جنيه، ودخول اكثر من ٦٣ ألف فدان مرحلة الاستزراع، وزيادة انتاجية الحاصلات

الزراعية، وتطبيق النظم الحديثة في الزراعة والري وزيادة الصادرات الزراعية بنسبة ٤ر١٧٪، وتبلغ استثمارات الوزارة خلال ١٩٩٤/٩٣ نحو ٨٧٠ مليون جنيه، وتستهدف الخطة الاستثمارية في الزراعة انهاء اعمال البنية الاساسية لاستصلاح اكثر من ٩١١ ألف فدان، يتولى قطاع الاعمال ٢٥٥ ألف فدان بينما يتولى القطاع الاستثماري استصلاح ٢٥٤ ألف فدان، والقطاع الخاص نحو ٤٠٠ ألف فدان، مع التوسع في مشروع مبارك القومي لتمليك شباب الخريجين الاراضي الزراعية التي يتم استصلاحها.

– اكد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي نجاح الوزارة في زيادة انتاجية الحبوب من ثمانية ملايين طن عام ١٩٨١، الى ١٢ مليون طن في العام الماضي، ثم ارتفاعها الى ١٥ مليون طن هذا العام، وتستهدف زيادة الانتاج الى ١٨ مليون طن في نهاية الخطة الحالية .

– من المقرر استصلاح ٩١٩ ألف فدان في الخطة الخمسية الحالية منها ٤١٠ آلاف فدان يقوم باستصلاحها القطاع الخاص، و٢٥٤ ألفا يتولى استصلاحها القطاع الاستثماري، كما يقوم قطاع الاعمال باستصلاح ٢٥٥ ألف فدان لتمليكها لشباب الخريجين في اطار التوسع في مشروع مبارك القومي لتمليك الخريجين للاراضي الزراعية .

– تقرر اعادة العمل بمشروع البتلو لتوفير اللحوم والعمل على استقرار اسعارها بعد تدبير التمويل اللازم لذلك بالتوصل الى اتفاق مع العلاقات الزراعية الامريكية لتمويل مشروع التسمين من خلال القطاع الخاص، حيث تم الاتفاق على توفير ٣٠ مليون جنيه تزاد الى ١٢٠ مليون جنيه في الاعوام التالية كمنحة (دوارة) وليس دعما وسيبدأ المشروع خلال سنته الاولى بتربية ٦٠ ألف رأس من العجول حتى وزن ٤٥٠ كيلوجراما.

– اعلن رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بان هناك عرضين من مجموعة مستثمرين سعوديين بتجميع نباتات ورد النيل والبوص من البحيرات الشمالية ، وانشاء مصنع لانتاج اعلاف حيوانية من هذه النباتات بخبرة مجربة مما يساعد على تطهير البحيرات، وتوسيع رقعة المسطحات المائية الصالحة للصيد والاستزراع السمكي بها.

– تفجرت عين مياه بواحة سيوه بقوة تدفق بلغت ٢٥ ألف متر مكعب من المياه يوميا، وهي تكفي لزراعة ١٥٠ ألف فدان بسيوه، ويمكن استخدامها في مد خط انابيب لسيدي براني والسلوم ومطروح.

– قررت جامعة المنيا انشاء اول مركز اقليمي لتنمية الزراعات الصحراوية ، لتقديم الانشطة البحثية والتدريبية والتعليمية والارشاد الزراعي للمزارعين، واخصائيي التنمية الزراعية في مصر والشرق الاوسط وشمال افريقيا، وستتم اقامة المركز بمزرعة الجامعة على مساحة ١٠٠٠ فدان بمنطقة شوشة وذلك بالتعاون مع جامعة المانية .

قطاع الصناعة :

تقرر انشاء منطقة صناعية جديدة على مساحة ٣ر٦ مليون متر مربع شمال خليج السويس، تستوعب ٣٩٧ مصنعا، وانشاء منطقة صناعية حرة على ٦٠٠ ألف متر مربع، تستوعب ٧٠ مصنعا جديدا، وذلك بالاضافة الى انشاء ٣ مناطق سياحية غرب خليج السويس، ويقدر ان تسهم هذه المناطق في توفير ٦٧ ألف فرصة عمل، منها ٥٢ الفا في مجال الصناعة ، و١٥ ألفا في مجال السياحة ، بخلاف فرص العمل في الخدمات العامة ، وتبلغ التكاليف الاجمالية لمشروع تنمية خليج السويس ١ر١ مليار جنيه.

– يجري حاليا تخطيط مناطق صناعية جديدة في مدينة برج العرب الجديدة ، تقدر مساحتها باكثر من ٣ ملايين متر مربع، بالاضافة الى ثلاث مناطق صناعية تم بالفعل حجز ٤٢٥ مصنعا بها، وبدأ الانتاج في ١٤٩ مصنعا باستثمارات تبلغ ٤٣٠ مليون جنيه، وسوف توفر المصانع التي يجري انشاؤها وعددها ١١٣ مصنعا ، ١٧ ألف فرصة عمل جديدة تبلغ استثماراتها ٧٧٨ مليون جنيه.

– اصدرت هيئة التوحيد القياسي ٢٤٠٠ موافقة قياسية تتلاءم مع النظام العالمي الجديد للمواصفات القياسية المعروفة باسم (ايزو ٩٠٠٠) وقد تقدم ٢٤٠ مصنعا لتطبيق نظام المواصفات العالمية الذي يراعي مواصفات خاصة للمنتج وجميع مراحل العملية الانتاجية .

– بدأت تجارب تشغيل مصنع شركة اسمنت بني سويف في صعيد مصر في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣، ومن المقرر التشغيل الفعلي اوائل عام ١٩٩٤، بطاقة انتاجية قدرها ٥ر١مليون طن، تخصص بالكامل للتصدير، ويجري تمويل المشروع بقرض ميسر من الحكومة اليابانية قيمته ٣٧ مليار ين ياباني يتم تسديدها على ٣٠ سنة ، مع فترة سماح مدتها عشر سنوات، وبفائدة ٥ر٣٪، وسوف يوفر المصنع الف فرصة عمل، كما وافقت حكومة اليابان على توسيع المصنع باقامة فرن اخر بطاقة انتاجية مليون طن وتمويل التوسع.

– بدأت شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة في عمل مسح شامل للمدن الصناعية الجديدة السادس من اكتوبر والسادات وبرج العرب الى جانب مدينتي طنطا والمنيا، لتحديد الصناعات المغذية والمكملة للمشروعات الكبيرة والخدمات المطلوبة لكل مشروع على حدة ، وسوف يتم عرضها على صغار المستثمرين، وتقوم البنوك التي تتعامل مع الشركة بتمويلها، وكانت الشركة قد قدمت قروضا قيمتها ٨٤ مليون دولار لعدد ٩٦٣ مشروعا خلال العام والنصف الاخير، وقدمت الشركة ضمانات للبنوك قيمتها ٨ر٤٣ مليون جنيه، وكان البنك الاهلي المصري اكبر بنك قدم قروضا للشركة .

– تم التعاقد على شراء حق المعرفة من تونس لتصنيع نوع جديد من السماد المحبب من الفوسفات بدلا من السماد البودرة التي ترفض الاسواق الاوروبية استيراده، وتعتبر هذه اول خطوة في التعاون العربي لنقل التقنية فيما بين الدول العربية ، وسيتم اقامة مصنع جديد لانتاج هذا النوع من السماد الذي يتميز

بالقضاء على الفاقد، وعدم تلويثه البيئة بشركة ابوزعبل للاسمدة بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنويا، باستثمارات ٨ ملايين فرنك فرنسي على ان يتم تشغيله خلال عامين.

– تقرر تنفيذ مشروعين كبيرين لانتاج الورق في مصر الاول لانتاج ٦٠ ألف طن من ورق الكتابة والطباعة في (ادفو)، ويشمل ذلك اقامة خط جديد لانتاج لب الورق (عجينة الورق) بطاقة ٦٠ ألف طن سنويا، وذلك باستخدام البجاس (الياف القصب المتبقية بعد استخراج خام السكر منه)، وقد تم بالفعل استيراد معدات خط انتاج لب الورق، وسيبدأ الانتاج في منتصف ١٩٩٤، وتصل تكاليفه الاستثمارية الى ١٢٠ مليون جنيه، ويتم تمويل نصفها من خلال قرض من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والنصف الثاني تقوم الشركة بتمويله من مواردها الذاتية ، كما تم طرح مناقصة لاستيراد خط لتحويل لب الورق الى ورق الكتابة والطباعة بطاقة ٦٠ ألف طن سنويا، وينتظر ان تصل تكاليفه الاستثمارية الى حوالي ٦٠ مليون جنيه، وسيدخل هذا الخط مرحلة الانتاج في عام ١٩٩٥، وبذلك يتم زيادة الانتاج المحلي من ورق الكتابة والطباعة من ٨٠ ألف طن حاليا الى ١٤٠ ألف طن، كما يجري الاعداد لاقامة مشروع ضخم لانتاج ورق الصحف بطاقة ١٢٠ ألف طن سنويا، وتصل تكاليفه الاستثمارية الى ٦٣٥ مليون جنيه، يتم تمويل نصفها محليا والنصف الاخر بقروض خارجية ميسرة .

– تم انتاج ادوية في العام الماضي ١٩٩٣/٩٢ تصل قيمتها الى ٢ر٢ مليار جنيه وتغطي اكثر من ٩٣ ٪ من جملة الاحتياجات واصبح الدواء المصري يتمتع بسمعة عالمية ، ويتزايد الاقبال عليه في كثير من اسواق العالم نتيجة جودته وفاعليته، ويعد الدواء المصري من ارخص الادوية في العالم وبلغ ما تم تصديره من الدواء في العام الماضي ١٠٥ ملايين جنيه.

– نجحت الصناعة المصرية في تصنيع اجزاء جهاز الغسيل الكلوي، وبدأت احدى الشركات في تجميع الاجزاء المصنعة بما سيوفر الكثير من المال على المرضى، ويزيد عدد الجلسات في الاسبوع من اثنتين الى ثلاث حتى يستطيع ان يأخذ المريض كفايته مثل باقي مرضى الفشل الكلوي في العالم.

– بدأ استغلال بئر للمياه الجوفية الطبيعية بجبل الدكرور بواحة سيوة طاقته الانتاجية ٦٠ مليون متر مكعب، ولمدة ١٥٠ سنة ، وتعتبر مياهه احلى من مياه النيل، ويتولى المشروع شركة مصرية ايطالية بتكلفة ١٥ مليون جنيه، وطاقته الانتاجية ١ر٦ مليون زجاجة يوميا كمرحلة اولى.

– بدأ تشغيل مصنع الفيرو منجنيز بمنطقة ابو زنيمة بمحافظة سيناء الجنوبية ، وقد بلغت التكلفة الاستثمارية للمصنع ٣١٠ ملايين جنيه، وتصل طاقته الانتاجية الى حوالي ٤٠ ألف طن سنويا، من الفيرومنجنيز المستخدم في صناعات الحديد والصلب، كما تم التعاقد مع عدة دول اوروبية منها المانيا وايطاليا وبعض الدول العربية لتصدير جزء من الانتاج.

– تم الاتفاق مع الحكومة اليابانية على اقامة مصنع جديد لتصنيع ورق الكرافت اللازم لتعبئة الاسمنت

بطاقة انتاجية ٣٠ مليون شيكارة سنويا، بمعدات يابانية لتغطية احتياجات مصنع الاسمنت الجديد ببني سويف.

– اتفق الجانبان المصري والسوري على قيام شركة ترسانة اسكندرية ببناء سفينتين تجاريتين لصالح شركة الملاحة السورية بتكلفة ٤١ مليون مارك الماني، وتبلغ حمولة السفينة الواحدة ٦٣٠٠ طن، وسيتم تنفيذ الاتفاق فور التوقيع عليه من الجانبين.

قطاع التجارة الخارجية :

– حققت خطة الصادرات المصرية من البطاطس والبرتقال الارقام المستهدفة حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٣ ، حيث قام القطاعان الخاص والعام بتصدير ١٨٢ ألف طن من البطاطس الى انجلترا والدول الاوروبية والدول العربية بمتوسط سعر ١٥٠ دولارا للطن، كما صدر حوالي ٢٣٦ ألف طن من البرتقال، وقد تم التصدير لبعض الدول لاول مرة مثل كندا واندونيسيا وبعض دول جنوب شرق آسيا.

– تم اختيار مصر ضمن ١٩ دولة لانشاء مشروع شبكة معلومات يربط هذه الدول التسع عشرة مع بعضها البعض من ناحية ، وبمقر الانكتاد بجنيف من ناحية اخرى، ويقدم هذا المشروع خدمات لرجال الاعمال من مصدرين ومستوردين ومستثمرين، بالاضافة الى ربط شبكة المعلومات هذه بالجهات المحلية المعنية بالتجارة الخارجية مثل وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك والضرائب وشركات التأمين، وتمثل نقطة التجارة TRADER POINT مركزا يتم من خلاله تجميع كافة الخدمات المرتبطة بالتجارة الدولية بغرض التعرف على مشاكل رجال الاعمال وتحليلها واتخاذ القرارات الاقتصادية وتضم نقط التجارة دولا نامية واخرى متقدمة .

– تضمنت التعديلات الجمركية الجديدة خفض حدها الاقصى من ١٠٠ ٪ الى ٨٠٪ لازالة المتناقضات الموجودة بهيكلها، واحداث توازن بين الحدين الاقصى والادنى للتعريفة وتم رفع الفئة الجمركية على السكر المستورد من ٢ ٪ الى ٢٠ ٪ لحماية الانتاج المحلي.

– صدر قرار بخفض ضريبة المبيعات على السلع الضرورية وذلك لصالح محدودي الدخل وبهدف توحيد الفئات الضريبية وتبسيط العمل بقانون الضريبة على المبيعات، كما صدر قرار بتعديل الرسوم الجمركية وخفض الحد الاقصى لها، كما بدأ تطبيق القرار الخاص برفع نحو ٥٢ سلعة من قوائم السلع الموقوف استيرادها، كما شملت التعديلات الجمركية ١٢٠ سلعة تم خفض الفئات الجمركية على حوالي ٤٤ سلعة تشمل مستلزمات الانتاج والخامات التي تحتاج اليها الصناعة المحلية ، وتتراوح نسبة الخفض في الفئات الجمركية ما بين ١٠ ٪ وحوالي ٧٥ ٪.

– اقامت مصلحة الجمارك مركزا جمركيا جديدا خارج الدائرة الجمركية بالاسكندرية ويهدف انشاء هذا

المركز الى تسهيل الاجراءات وسرعة انجازها مع المتعاملين مع الجمارك يوميا، ويضم المركز الجمركي مركزا للحاسبات الآلية يعمل عن طريق الشبكة القومية للاتصالات ويحقق هذا النظام الحديث امكانية انهاء الاجراءات الجمركية الخاصة بالافراج عن البضائع قبل وصولها الى الدائرة الجمركية .

- يجري وضع نظام لحماية الانتاج المحلي ضد الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية ويستهدف القرار حماية الانتاج المحلي من سياسات الدعم والاغراق التي تمارسها بعض الدول وذلك بفرض رسوم مضادة او تعويضية على السلع الواردة والتي يثبت انها مدعومة من الدول المنتجة او تستهدف اغراق الاسواق المحلية من هذه السلع باسعار تقل عن قيمتها المعتادة .

ـ قررت مصر فتح باب استيراد القمح امام القطاع الخاص، ويؤدي القرار الى انهاء احتكار الحكومة المصرية لاستيراد القمح وفتح ابواب ثالث اكبر سوق مستورد للقمح في العالم امام القطاع الخاص.

قطاع النقل والمواصلات :

- اعلن رئيس هيئة قناة السويس عن تطوير القناة وتحديثها لتستوعب الاسطول العالمي لناقلات البترول بالكامل، وتبلغ تكاليف المشروع حوالي ١ر٢٥ مليار جنيه، ومن المستهدف ان يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات تقسم الى مرحلتين، تستغرق المرحلة الاولى ١٨ شهرا وقد بدأ تنفيذها بالفعل، وتستهدف الوصول بغاطس القناة الى ٥٨ قدما لتستوعب السفن حمولة ٢٠٠ ألف طن، وتوسيع القطاع المائي لتحقيق هذا الغرض وسوف تنفذه هيئة القناة بمعداتها وجهودها الذاتية بالتعاون مع بعض الشركات العالمية من الدول الصديقة ، اما الجزء الثاني فستنفذه الشركات اليابانية والهولندية بامكانياتها الكبيرة، وسوف يؤدي المشروع في نهايته الى مضاعفة الدخل من القناة الى حوالي ٤ مليارات دولار وهو يعتبر اضافة كبيرة للدخل القومي المصري وتطورا لدور قناة السويس التي تعتبر المصدر الثاني من مصادر الدخل القومي.

- اعلن وزير النقل والمواصلات ان تجارة الترانزيت في موانىء دمياط وبورسعيد والاسكندرية حققت زيادة في العام الحالي، وانه سيتم استيراد احدث الاجهزة للاستفادة من طاقات الموانىء المصرية في محطات الحاويات.

- تقرر بدء تشغيل خط ملاحي منتظم بين مصر ودولة الامارات العربية المتحدة وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وستتولى شركة الملاحة الوطنية المصرية تشغيل الخط، وسينقل الخط السلع المصرية الى المركز التجاري المصري الذي سيقام في المنطقة الحرة في دبي، وسيكون هذا المركز بمثابة نقطة ارتكاز وانطلاق لتسويق المنتجات المصرية في اسواق الامارات ودول الخليج بشكل منتظم.

- انتهت ترسانة الاسكندرية من بناء ٤ سفن لنقل الحبوب لحساب احدى شركات الملاحة الألمانية كما

يجري التعاقد على بناء ١٢ سفينة أخرى لحساب دول أوروبية وذلك بعد أن شهدت صناعة السفن تطورا في مصر وأصبحت تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة ومتطلبات الجودة الفائقة العالمية .

– اعلن وزير النقل انه يجري حاليا انشاء ١١٨٧ كيلومترا من الطرق الحديثة المزدوجة لخلق محاور تنوية جديدة وتخفيف العبء على الشبكة الحالية للطرق والمساعدة على استصلاح الاراضي الصحراوية وتنشيط المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية ، كما يجري حاليا تنفيذ مشروعات لرفع كفاءة ١٢٥٠ كيلومترا من الطرق لمواكبة الزيادة المطردة في احجام وحمولات النقل الثقيل.

– تقرر البدء في تنفيذ المرحلتين الخامسة والسادسة من الطريق الدولي الساحلي لربط محافظات شمال الدلتا بالدول العربية المجاورة ، وذلك فيما بين جمصة ورشيد مارا ببرج البرلس بطول ١١٦ كيلومترا على شاطىء البحر المتوسط، بتكاليف ٢٠٠ مليون جنيه ضمن مشروع الطريق الدولي الساحلي بين رفح والسلوم، والذي تقوم بتنفيذه وزارة التعمير بتكاليف ٥٢٥ مليون جنيه ويستغرق ٣ سنوات لربط المغرب بالمشرق العربي.

– تم تنفيذ ٥٠ ٪ من الطريق الدائرة حول القاهرة الكبرى بطول ٥٠ كيلومترا، وقد شملت تلك المرحلة تنفيذ الكباري والانفاق والمشايات بالقوس الشرقي للطريق، وقد صرح وزير التعمير ان اجمالي الطريق بلغ ٩٥ كيلومترا وقد تكلف حتى تاريخه ٢٨٠ مليون جنيه.

– اعلن وزير النقل بدء العمل باحدث نظم الاتصالات الرقمية المحمولة (تليفون الجيب) في مصر هذا العام، ويتم تغطية القاهرة الكبرى والاسماعيلية والاقصر واسوان في المرحلة الاولى للمشروع.

– اعلن وزير النقل والمواصلات انه سيتم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من الخط الثاني لمترو الانفاق والتي تنفذ من شبرا وحتى رمسيس خلال فترة ما بين ٣٠ الى ٣٦ شهرا، وقد روعي في انشائه على احدث المستويات العالمية في مجال الانفاق، فهناك محطات ستقام على ثلاثة ادوار وبعمق ٤٠ مترا تحت الارض وسيكون حجم النفق بعمق ٢٥ مترا كما يستخدم السلالم المتحركة داخل المحطات.

– تقرر تصنيع ٣٠٠ قاطرة سكة حديد محليا لاول مرة بالتعاون بين هيئة السكة الحديدية ومصانع سيماف.

قطاع السياحة :

– اعلن وزير السياحة ان اجمالي تكلفة المشروعات الاستثمارية في المناطق السياحية الجديدة يبلغ ٧ مليارات جنيه تضم اكثر من ٥٠ ألف غرفة جديدة ، وتهدف خطة الوزارة الى اقامة مجتمعات سياحية متكاملة وتوفير البنية الاساسية .

– بدأ العمل في تطوير الواحات البحرية لتحويلها الى مناطق سياحية عالمية مما يؤدي الى زيادة فرص

العمل.

– تقرر معاملة محافظة اسوان نفس المعاملة التي تحظى بها محافظة البحر الاحمر من حيث اعفاء المشروعات الجديدة بها من الضرائب والرسوم الجمركية لمدة عشر سنوات، خاصة مدن ابو سنبل السياحية واسوان، لتشجيع الاستثمار والمستثمرين، وستشهد الفترة القادمة اقامة قرية سياحية على الطراز النوبي، وفندقين عائمين للربط بين اسوان وابوسنبل ليتمكن السائح من زيارة ٧ معابد على ضفاف البحيرة ، وتتكلف هذه المشروعات اكثر من ١٠٠ مليون جنيه.

– تقرر اعفاء المشروعات السياحية باسوان من الضرائب لمدة عشر سنوات اسوة بالمدن الجديدة للقضاء على الركود السياحي بها.

– تم تأسيس شركة لتنمية سهل حشيش بالبحر الاحمر رأسمالها ٢٠٠ مليون جنيه، وتقوم الشركة بتنفيذ مشروعات تتكلف ٢ر٤ مليار جنيه، وتبلغ طاقتها الاجمالية ٦ آلاف غرفة سياحية على مرحلتين، تنتهي الاولى بعد ثلاث سنوات، والثانية بعد ٨ سنوات، وتبلغ مساحتها ٦ ملايين متر مربع، ويوفر المشروع ٢٠ ألف فرصة عمل، ويحقق للدولة ١٠٠ مليون جنيه ضرائب سنويا، بخلاف ٨٥ مليون دولار سنويا دخلا سياحيا بالعملات الاجنبية .

– تم تأسيس ٥ شركات للتنمية المتكاملة ، تختص ثلاث منها بتنمية خليج العقبة ، واثنتان بشاطىء البحر الاحمر، ويجري دراسة مشروع سادس في المنطقة الجنوبية من البحر الاحمر، كما تقرر زيادة اسطول النقل السياحي البري بنسبة ٢٠ ٪، وتبلغ الاستثمارات المطلوبة ٥ر١ مليار جنيه.

– تم توقيع عقد انشاء قرية سياحية شمال شرم الشيخ باستثمارات مصرية ايطالية قيمتها ١٠٠ مليون دولار، تملك مصر فيها ٥١ ٪ وايطاليا ٤٩ ٪ وتصل طاقتها الفندقية الى ٥٥٠ غرفة ، وتديرها شركة ايطالية ، ويتم التسويق لها عالميا، وبخاصة في اوروبا، ويستغرق تنفيذها ٣ سنوات، اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٣، وتتيح فرص عمل لنحو ١٥٠٠ شاب بخلاف فرص العمل الاخرى المتفرعة عن السياحة.

– وافقت مؤسسة التمويل الدولية على تمويل شركتين مصريتين لصالح مشروع منتجع رأس ابو سومة السياحي الكبير، الذي يبعد ٤٠ كيلومترا من الغردقة على البحر الاحمر، وسيكون هذا المشروع اول مشروع سياحي متكامل في مصر من حيث الخدمات، ويصل جملة التمويل الذي تقدمه المؤسسة نحو ٩ ملايين دولار.

– تم الاتفاق على تكوين شركة مشتركة مصرية تونسية لتنفيذ المشروعات السياحية المشتركة بين البلدين، برأسمال ٥ ملايين دولار، وستتولى تنفيذ مشروعين احدهما بالبحر الاحمر والاخر بمنطقة الحمامات بتونس، كما اتفق على تبادل الافواج السياحية ، وانشاء شركة مشتركة للتسويق السياحي

الى مصر وتونس يكون مقرها ميلانو بايطاليا.

– يجري تنفيذ وتطوير خمسة مطارات وتوسيعها وهي مطار الغردقة والاقصر واسوان وابوسنبل وشرم الشيخ، تتكلف ٢٠٠ مليون جنيه، ويستغرق التنفيذ حوالي عامين، كما تم افتتاح صالة الركاب بمطار الغردقة وبذا زادت طاقة الاستيعاب من ٢٠٠ راكب الى ١٢٠٠ راكب، وتكلفت مع التوسعات والممرات الجديدة ، حوالي ٥٨ مليون جنيه، كما سيتم افتتاح مطار الاقصر الجديد وانهاء توسعة الصالة الجديدة للمطار الجديد الى حوالي ٢٥٠٠ راكب.

– قررت الهيئة العامة للطيران المدني تطوير مطار الاقصر لكي يستوعب ٤ ملايين راكب سنويا، لمواجهة الحركة السياحية الى مصر بتكلفة حوالي ٢٥ مليون جنيه، وذلك في اطار خطة تطوير ١٦ مطارا داخليا في مصر.

– خصصت هيئة ميناء القاهرة الجوي ٣٠ ألف متر مربع من اراضي الهيئة بجوار المبنى رقم (٢) لاقامة مبنى الركاب الجديد رقم (٣) بتكاليف تصل الى ٥٠٠ مليون جنيه، وبذلك تصل السعة الاجمالية للميناء بعد تشغيل الميناء الجديد الى ١٥ مليون راكب سنويا، بزيادة ٥ ملايين راكب عن السعة الحالية ، وستستغرق عملية انشاء المبنى ٦ سنوات وافتتاحه سيكون مع نهاية عام ١٩٩٩.

– ترتب على احداث التطرف التي شهدتها مصر تعميق حاد لازمة السياحة ، فانخفض عدد السائحين من ٣ر٢ مليون سائح في ١٩٩٢، الى ٢ر٢ مليون سائح في عام ١٩٩٣، كما انخفض عدد الليالي السياحية من ٢٠ر٥ مليون ليلة في ١٠٠٢، الى ١٣ر٧ مليون ليلة في ١٩٩٣، ونتيجة لذلك انخفض الدخل من ٣ر٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢ الى ١ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٣.

القوى العاملة :

– اعلن وزير القوى العاملة ان الدولة توفر سنويا ٦٣٨ ألف فرصة عمل من خلال الخطة في قطاعات الانتاج والخدمات الانتاجية والاجتماعية ، لتصل قوة العمل في نهاية العام المالي الحالي، الى نحو ١٦ مليونا، وتدريب نحو ١٥٠ ألف متدرب على ٣ سنوات تمول من الصندوق الاجتماعي، وتخصيص مليوني دولار منحة لا ترد من كوريا الجنوبية لتطوير مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة ، بجانب تدريب ٧٥٠٠ متدرب، وقياس مهارة ٦٣٠ ألف عامل، وتطوير وتحسين العملية التدريبية بمراكز التدريب المهني واجراء دراسة على المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عاملا فاكثر للوقوف على مدى الرعاية التي تقدم للمعوقين.

– وضعت وزارة التعمير خطة لتوفير فرص العمل والنهوض بالصناعات الوسيطة والصغيرة والحرفية ، ويجري اقامة مجمعات صناعية بمدن العاشر من رمضان والسادات وبرج العرب و٦ اكتوبر و١٥ مايو

والعبور وبدر وتضم كل منها ٤٠٠ ورشة فنية في التجمع الصناعي، بهدف تحقيق التكامل وتشجيع الصناعات الحرفية والمكملة للصناعات الثقيلة والمتوسطة ويصل حجم الاستثمارات بالمدن الجديدة في الصناعة نحو ٣ مليارات جنيه.

– اكد وزير الادارة المحلية انه سيتم توفير ٢٤٠ ألف فرصة عمل للخريجين في المرحلة الثانية من مشروع نشر الصناعات الحرفية الذي يموله الصندوق الاجتماعي، وقد تم الاتفاق مع وزارة الزراعة على الاشتراك في المشروع، واقامة ورش في ٤٠٠ قرية بالاراضي المستصلحة في المجتمعات الجديدة يستفيد منها ١٢ ألف شاب في المرحلة الاولى.

– تقرر انشاء مجمع صناعي تجاري بمدينة العاشر من رمضان بتكاليف ٤٠ مليون جنيه يضم ٣٠٠ مصنع صغير تخصص لانتاج السلع المغذية والمكملة للصناعات الاساسية بالمدينة ، كما تخصص لانتاج الصناعات اليدوية التي تتميز بها كالمشغولات الفضية والنحاسية والسجاد والكليم والاثاث والمنتوجات الجلدية ، وعلى ان يقام المجمع على مساحة ٥٠ ألف متر مربع ويوفر فرص عمل لنحو ٣ آلاف مواطن.

– بلغ حجم القروض التي منحها مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية بجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ٢٣ مليون جنيه استفاد منها ٧٥٠٠ مشروع صغير او حرفي، وبلغ عدد القروض التي يمنحها المشروع ٦٠٠ قرض شهريا باجمالي ٥ر١مليون جنيه، وان نسبة استرداد القروض بلغت ٦ر٩٨٪.

– تم تنفيذ ١٥٥ مشروعا حرفيا للشباب بمحافظة المنيا لتشغيل الشباب وتطوير البيئة ، وتبلغ تكاليفها حوالي ٢ مليون جنيه ويستفيد منها حوالي ١٢ ألف شاب من مختلف مدن وقرى المحافظة .

– استطاعت محافظة الدقهلية ان توفر ٣٥ ألف فرصة عمل لشباب الخريجين من بين ٣ر١٢١ ألف خريج وذلك بتشغيلهم في مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية ، وتدريبهم على مهن جديدة لمدة ٦ شهور، وتعيينهم في المواقع الحكومية التي تشكو من عجز صارخ في هذه المهن.

– تقرر البدء في تنفيذ ٤٠٠ مشروع زراعي، وتمليكها لشباب الخريجين بمحافظة الاسماعيلية بتكاليف ٤ ملايين جنيه، في صورة قروض للشباب منها ٢٠٠ مشروع، يمولها صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية ، و٢٠٠ مشروع اخرى يمولها جهاز استصلاح الاراضي بالمحافظة .

– بلغ عدد المشروعات التي تعمل في اطار مشروع الصناعات الصغيرة بالاسكندرية حوالي ٦٤٠٠ مشروع صغير، وان اجمالي القروض التي قدمها المشروع لها منذ انشأته جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية اعتبارا من عام ١٩٩٠ حوالي ٢٤ مليون جنيه، كما استطاع المشروع اتاحة ١٢ ألف فرصة عمل جديدة ، ويهدف المشروع في عام ١٩٩٣ زيادة عدد العملاء والقروض بواقع ٣٠ ٪ على الاقل، وقد طالبت الجمعية من هيئة المعونة الامريكية تقديم مساعدات مالية في حدود ٨٠٠ ألف دولار، منها ٣٠٠

ألف دولار، لانشاء مركز تدريب وتمويل برامج التدريب، و٥٠٠ ألف دولار لانشاء اول مركز تدريب لتدريب الشباب، لكي يكونوا رجال اعمال ناجحين، وذلك بالتعاون مع مركز الامم المتحدة ، وتسعى الجمعية لانشاء اول شركة يكون هدفها انشاء شركات جديدة او المساعدة في عملية الخصخصة بشراء بعض الشركات الحكومية .

– تقرر انشاء ١٦ جمعية تعاونية تسويقية لتسويق انتاج شباب الخريجين في الاراضي الجديدة بمشروع مبارك القومي لتمليك شباب الخريجين الاراضي الزراعية بتمويل ٢٠ مليون جنيه بالتعاون مع الحكومة الفرنسية .

– بدأت محافظة المنوفية تطبيق المشروع القومي لتشغيل الخريجين من ابناء المحافظة ، ويسمح باستيعاب جميع الراغبين في العمل من خريجي الجامعات، او حملة المؤهلات المتوسطة والفنية وذلك عن طريق التعاون مع المصانع والمؤسسات وورش القطاع الخاص، وذلك بتدريب الشباب في مختلف الحرف داخل مصانع بعد انقضاء فترة التدريب، او القيام بمشروعات فردية تقوم المحافظة بتمويلها بقروض ميسرة للشباب، وسيقوم الصندوق الاجتماعي بتقديم بعض القروض لاصحاب مصانع وورش القطاع الخاص الذين يشاركون بالمشروع، وسينفذ المشروع بالتعاون مع الغرفة التجارية والتأمينات الاجتماعية والقوى العاملة ، بحيث يضمن القضاء على اي مشاكل يواجهها اصحاب الورش والمصانع.

الصندوق الاجتماعي :

– تم الاتفاق بين ومصر والبنك الدولي على تخصيص ٢٧ مليون دولار للصندوق الاجتماعي لاستخدامها في اقامة مشروعات جديدة ، وقد اكد استعراض الموقف التنفيذ للمشروعات التي يمولها البنك ان الصندوق الاجتماعي بدأ في تجاوز عقبات البداية .

– تقررت زيادة الحد الاقصى للقروض الممنوحة من الصندوق الاجتماعي الى ٥٠ ألف جنيه بدلا من ١٠ آلاف جنيه، ويتحمل الصندوق من خلال اتفاقه مع البنوك الوطنية بنفقات التشغيل والصيانة بالنسبة للمشروعات الانتاجية .

– بلغ اجمالي موارد الصندوق ٦١٣ر٠مليون دولار، منها ٣٢٠ مليون دولار قروضا، و٢٩٢ مليون دولار منحا، وتخصص القروض لتمويل الانشطة الانتاجية ، وعند استردادها يتم تدويرها مرة اخرى، اما المنح فتستخدم في تمويل المشروعات الخدمية التي تستهدف تنمية البنية الاساسية والمرافق في المجتمعات الاكثر احتياجا، بهدف تحسين مستوى المعيشة بها.

– وقع الصندوق الاجتماعي للتنمية ثلاثة عقود مع محافظة سوهاج قيمتها ٢٥ مليون جنيه و٣٥ ألف جنيه كمنحة لا ترد لتنفيذ مشروعات شبكات المياه ورصف الطرق والمباني العامة بالمحافظة وتوفر هذه

المشروعات نحو ٣٨ الف فرصة عمل مؤقتة اثناء تنفيذها وتخدم حوالي مليوني مواطن.

– نجح الصندوق الاجتماعي للتنمية في توفير اكثر من ٣ آلاف فرصة عمل للشباب العاطل في محافظة اسوان، بعد ان قام بتمويل مشروعات لشباب الحرفيين بمبلغ ٣ر٤٥ مليون جنيه تقدم بحد اقصى ١٠ آلاف جنيه للفرد، وقد قام الصندوق بتمويل مشروعات الاسر المنتجة التي بلغ عددها ٣٦٠ اسرة على مستوى المحافظة من الاسر الفقيرة والمتوسطة الدخل حصلت بالفعل على قروض بلغت ٣ر٩ مليون جنيه وهناك ٢٦٥٠ مشروعا من مشروعات الاسر المنتجة على قائمة الانتظار بعد ان تم اعتماد قرض جديد لتمويلها تبلغ قيمته ٢ر٥ مليون جنيه.

– عقدت محافظة الغربية اتفاقا مع الصندوق الاجتماعي للتنمية يقضي بمنحها ٤٠ مليون جنيه للاشغال العامة لاقامة مشروعات استثمارية من اجل توفير ٣٦ ألف فرصة عمل للشباب.

– بلغت قيمة المشروعات التي تعاقد عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى نهاية تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ما قيمته ٧٨٩ر٤ مليون جنيه، وبلغ المنصرف الى الجهات الوسيطة ٣٠٠ مليون جنيه وتوفر هذه المشروعات ١٧٢ ألف فرصة عمل.

– يجري تنفيذ ٢٠ ألف مشروع من مشروعات الاسر المنتجة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وقد تم تمويل ١٣ ألف مشروع في المرحلة الاولى وسيتم تمويل ٧ آلاف مشروع في المرحلة الثانية .

– تقرر تخصيص نحو ٤٥٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعي لتمويل اعادة هيكلة العمالة في شركات قطاع الاعمال العام المستهدف بيعها لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في ادارتها بحيث يتم تدريب العمالة في هذه الشركات وتوجيهها الى انشطة مختلفة واتاحة القروض لها لاقامة مشروعات صغيرة وقد تم اعداد قائمة لبدء اعادة تدريب العمالة في ٢٠ شركة .

– وقع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك مصر عقدا قيمته ٥٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة من خلال قروض يقدمها البنك وستكون القروض في حدود ٥٠ ألف جنيه للفرد وتصل الى ٢٠٠ ألف جنيه للمجموعة بحيث يحقق المشروع الواحد ما بين ٣٠ الى ٤٠ فرصة عمل ولا يشترط المؤهل للحصول على القرض.

البنية الاساسية :

– اكد وزير التعمير والمجتمعات الجديدة ان الخطة الخمسية الحالية ستشهد انجازات ومشروعات طموحة بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتبلغ استثمارات الخطة الخمسية الثالثة ٧ مليارات و٣٨مليون جنيه لاستكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها وتتضمن استثمارات اجهزة التعمير.

– اعلن نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان الحكومة قررت ادراج مشروعات النهوض بالمرافق العامة

في الخطة الخمسية الحالية بدلا من الخطة الخمسية القادمة التي تبدأ عام ١٩٩٧ وانها اعتمدت لذلك ٩٠٠ مليون جنيه في موازنة العام المالي الحالي حتى يمكن الانتهاء من تحسين المرافق العامة بالمحافظات مع نهاية الخطة الخمسية الحالية .

– تم انشاء اول شركة قطاع خاص تتولى تزويد منطقة شرم الشيخ بمياه الشرب، وستقوم بانشاء اول محطة لتحلية مياه البحر ومعالجة الصرف الصحي لاغراض الري والتشجير بتكاليف قدرها ٥٠ مليون جنيه، وتبلغ طاقة المحطة في المرحلة الاولى ٣ آلاف متر مكعب مياه شرب، و٣ آلاف متر مكعب من مياه الصرف المعالجة تزداد الى ٦ آلاف متر مكعب. وقد وافقت هيئة الاستثمار وجهاز شئون البيئة والمجلسان التنفيذي والشعبي لجنوب سيناء على الشركة ويساهم الجانب المصري في الشركة بنسبة ٧٠ ٪ والالماني بنسبة ٢٠ ٪ والبنك الدولي بنسبة ١٠ ٪ كما تستهدف الشركة اقامة محطة تحلية مياه مماثلة في دهب فضلا عن اقامة اكبر منطقة زراعية في شرم الشيخ بالقرب من خليج نعمة .

– تقرر اقامة ٤٥٠ محطة اليكترونية متطورة على منافذ الترع ومجاري الري الكبرى في ١٥ محافظة لحساب مناسيب مياه الري بكل دقة واعطاء المقنن المائي لمختلف الزراعات باستثمارات ٢٠ مليون جنيه وقد تم تركيب ٢٨٠ محطة في عدد من المحافظات من مجموع ٨٠٠ محطة سيتم الانتهاء من تركيبها خلال عام ١٩٩٥ مما سيوفر حوالي ٥ مليارات متر مكعب من مياه الري سنويا، وتدخل هذه المحطات في نطاق منحة مقدمة من هيئة التنمية الدولية الامريكية .

– تم توقيع عقد تنفيذ سحارة قناة السويس بين مصر ومجموعة شركات هندسية ايطالية – بلجيكية ، وستمر عبر السحارة المياه اللازمة لمشروع تنمية شمال سيناء بواسطة ترعة السلام التي تسهم في استصلاح ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس، وتبلغ تكاليف مشروعات ترعة السلام حتى عام ١٩٩٧ نحو ٥ مليارات جنيه وتبلغ التكاليف المبدئية لانشاء السحارة نحو ٢٠٠ مليون جنيه منها ما يعادل ١٣٥ مليون جنيه بالنقد الاجنبي.

– انتهى حصر المناطق العشوائية بجميع المحافظات وبلغت ٩٦١ منطقة يقترح ازالة ٨١ منطقة منها وتطوير الباقي وعددها ٨٨٠ منطقة وقد خصص لهذا الغرض ٣ر٤مليار جنيه.

– اعلن رئيس هيئة حماية الشواطىء ان الهيئة على وشك الانتهاء من حماية الشواطىء في ٤ مناطق وهي البرلس وبلطيم ورأس البر وكذا حماية الحاجز الغربي للميناء الشرقي بالاسكندرية كما يتم حاليا تنفيذ اكبر مشروع لحماية الشواطىء في المنطقة المحيطة بقلعة قايتباي لخدمة السياحة والآثار.

– تم افتتاح مشروع قناطر اسنا – ثاني اضخم مشروع هندسي على النيل بعد السد العالي – في كانون اول/ديسمبر بتكلفة ٦٥ مليون جنيه ويوفر طاقة كهربائية قدرها ٩٠ ميجاواط/ساعة من محطة كهرباء اسنا ويحل مشاكل الملاحة النهرية في الموسم السياحي اثناء السدة للبواخر السياحية الضخمة

في الصعيد.

– افتتح وزير التعمير مشروعات تنمية منطقة السد العالي وقد شملت افتتاح طريق اسوان – العلاقي بطول ٢٢٠ كيلومترا وقد تكلف ١٧ مليون جنيه، ومشروع المفرخات السمكية لتنمية بحيرة السد العالي وتكلف ١٠ ملايين جنيه، ومجمع تبريد لانتاج الثلج وميناء للصيد وورش للصيانة ، كما تقرر انشاء قرية زراعية لاقامة شباب الخريجين واستصلاح وزراعة ٢٠ ألف فدان.

– تقرر الاسراع بانهاء الاعمال في القوس الشرقي للطريق الدائري حول القاهرة الكبرى، وصرح وزير التعمير بانه قد بدأ العمل في القوس الغربي للطريق ويبدأ من طريق مصر الاسكندرية الصحراوي حتى روض الفرج بعرض ٤٢ مترا باربع حارات، وعلى ان ينتهي العمل في الطريق كله في عام ١٩٩٥ ويتكلف الطريق ٩٥٠ مليون جنيه ويشمل ١٧٠ كوبري جديدا بالاضافة الى كوبري النيل عند الوراق بتكاليف تصل الى ٦٠٠ مليون جنيه، ويبلغ طوله ٩٥ كيلومترا حول القاهرة الكبرى.

– اكد وزير الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة ان خطة العام المالي الحالي تقضي بانشاء ١٥٢ ألف وحدة سكنية بالمحافظات والمدن الجديدة تم طرح ٨٧ ألفا في مناقصات والباقي سيتم طرحه في حزيران/يونيو ويستغرق التنفيذ عامين وتمت اضافة ١٠ آلاف وحدة الى القرى بالخطة وستقام في تجمع الشروق بقروض ميسرة تصل ١ر١مليار جنيه الى جانب ٢٦ ألف وحدة اقامها القطاع الخاص هذا العام.

– تم الانتهاء من البنية الاساسية لمدن العبور وبدر والنوبارية وبني سويف والمنيا الجديدة وتكلفت مليارا و٩٩٥ مليون جنيه، وتشمل الطرق الرئيسية والكباري ومشروعات المياه والصرف الصحي والكهرباء والتليفونات ومن المقرر ان تبدأ الحياة فيها خلال العام الحالي وتستوعب كل مدينة ٢٥٠ ألف نسمة ويجري التوسع في المدن الجديدة لانشاء ٩٥٠ مصنعا جديدا توفر ٥٤ ألف فرصة عمل دائمة وتتكلف هذه المصانع ٤ر١ مليار جنيه وستبدأ انتاجها اوائل العام المالي ٩٤/١٩٩٥.

– اعتمدت وزارة التعمير ٣٠٥ ملايين جنيه لتعمير واحة سيوة .

– تمت زيادة الاعتمادات المخصصة للتخلص من القمامة في الخطة الخمسية الحالية الى ٢٥٦ مليون جنيه بزيادة ١٤٦ مليون جنيه عن الخطة السابقة ، وقد اعتمد لهذا العام ٢ر٣٤ مليون جنيه الى جانب ما سيتم صرفه من حسابات تنمية المحافظات وقد تم انشاء ٤ مصانع تجريبية لتحويل القمامة الى سماد عضوي في القاهرة والجيزة والاسكندرية بطاقة ٥٠٠ طن قمامة يوميا تنتج ٣٥٠ طن سماد ويجري حاليا انشاء ٥ مصانع في الشرقية وبورسعيد واسيوط والاسماعيلية والاسكندرية وسيتم تعميم هذه المصانع بكافة المدن.

– تم تشغيل محطات مياه الشرب الجديدة التي تم تنفيذها بمدن الفيوم وبني سويف والمنيا في اطار

مشروع التنمية الحضرية بالتعاون مع الولايات المتحدة بتكاليف اجمالية ١١٠ ملايين دولار و٥٧ مليون جنيه.

– تقرر تنفيذ عدد من مشروعات الصرف الصحي في ٩ قرى بمحافظات الغربية والدقهلية والبحيرة والشرقية والفيوم ابتداء من ايار/مايو ١٩٩٣ وتتراوح مدة التنفيذ ما بين عام وعام ونصف وتشمل هذه المشروعات خطوط الانحدار الرئيسية ومحطات الرفع وخطوط الطرد ومحطة المعالجة وتتكلف هذه المشروعات ٢٨ مليون جنيه.

– بدأ تشغيل المرحلة الاولى من محطة تنقية الصرف الصحي بالجبل الاصفر وتستوعب نحو مليون متر مكعب يوميا بتكاليف ٦٧٠ مليون جنيه بتمويل من الحكومة الايطالية وسينتهي العمل بها في عام ١٩٩٥.

– بدأت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي في انشاء ٤٦ محطة صرف صحي في عواصم محافظات الجمهورية والمدن الكبرى تبلغ طاقة المحطات من ٢٠ الى ٤٠ ألف متر مكعب في اليوم وبتكلفة قدرها مليار ونصف جنيه بقرض من بنك الانماء العربي، كما ان الهيئة بدأت في تنفيذ ٧٢ محطة صرف صحي اخرى في المدن الصغيرة والقرى بطاقة ١٠ آلاف متر مكعب يوميا وبتكلفة قدرها مليار جنيه، وعلى ان ينتهي العمل في هذه المحطات في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ وتقرر البدء في انشاء ٣ محطات تنقية مياه الصرف الصحي بمدن القناة بمعونة امريكية قدرها ٣٨٠ مليون دولار ويساهم الجانب المصري فيها بمبلغ ٣٨٠ مليون جنيه.

حماية البيئة :

– اعلن عن خطة قومية عشرية تتكلف ٥ مليارات جنيه اعدها جهاز شئون البيئة مع البنك الدولي ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية لصيانة البيئة من التلوث وتنميتها، تتكلف المرحلة الاولى ١ر٤مليار جنيه والثانية ٣ر٦ مليار جنيه، وقد تبرعت كل من دول المجموعة الاوروبية لتمويل الخطة ، حيث تم الاتفاق معها من خلال نادي باريس على ان تتنازل عن ١٪ من قيمة الديون المتبقية على مصر لصالح تنفيذ مشروعات حماية البيئة فيها.

– اعلن محافظ القاهرة انه سيتم الانتهاء من تركيب ١٣ فلترا لمصانع الاسمنت بحلوان في نهاية العام الحالي للقضاء نهائيا على تطاير الغبار الناتج عنها بتكلفة ٣٢ مليون جنيه وانه قد تم تركيب ما يقرب من ٧٠ ٪ من هذه الفلاتر حتى تاريخه.

– تم تشغيل اول سفينة لمكافحة التلوث البحري وحرائق الابار بمنطقة العين السخنة واكد وزير البترول ان قطاع البترول يتولى تنفيذ خطة قومية لحماية البيئة البحرية بمنطقتي البحرين الاحمر والمتوسط وخليج السويس للحفاظ على الثروة البحرية والانشطة السياحية .

احداث سياسية :

- اسفرت قرارات القمة الافريقية الـ ٢٩ التي انعقدت بالقاهرة والتي حضرها ٣٢ رئيس دولة وخمسة من رؤساء الوزارات و١٥ من رؤساء الوفود عن حدث متميز وهو التصديق على اتفاقية انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية والتي من المأمول لها بعد ان تعمل آلياتها الضخمة ان تكون قوة اقتصادية في عالم الكيانات الاقتصادية العملاقة .

- جدد الشعب المصري البيعة للرئيس محمد حسني مبارك ليستمر في الحكم لفترة رئاسة ثالثة مدتها ست سنوات.

- تم تشكيل وزاري جديد بتغييرات محدودة في بعض الحقائب الوزارية .

- استقبل الرئيس محمد حسني مبارك خلال العام عددا كبيرا من الملوك والرؤساء والوزراء والوفود السياسية وتم خلال مقابلته لهم استعراض تطورات الوضع في المنطقة العربية والمستجدات الدولية .

- ساهمت جهود القيادة المصرية في دعم منظمة التحرير الفلسطينية في اطار عملية السلام في الشرق الاوسط.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهة المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جهات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	١٣٧ مليون	دولار امريكي	لتمويل محطة كهرباء سيدي كرير بالاسكندرية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	١١٥ مليون	دولار امريكي	٣ اتفاقيات بقروض ميسرة لبرامج الاصلاح الاقتصادي
ثانياً: جهات التمويل الاخري:				
بنك التنمية الافريقي	١٩٩٣	٤ر٥٠ مليون	دولار امريكي	منحتان لا تردان لتمويل دراسة استخدام الطاقة الشمسية ولدراسة انشاء مجرى مائي يربط ميناء الدخيلة بترعة النوبارية

الجهة المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
بنك التنمية الافريقي	١٩٩٣	٨٧ مليون	دولار امريكي	قرض لمشروعات الصرف بعدد ست محافظات
بنك التنمية الافريقي	١٩٩٣	١٨ر٥٠ مليون	دولار امريكي	منحتان لتجديد شبكات الري في الدلتا وتوفير الطاقة من الرياح
بنك التنمية الافريقي	١٩٩٣	٤٢ر١ مليون	وحدة حسابية	محطة كهرباء غرب القاهرة
صندوق التنمية الافريقي	١٩٩٣	١ر٧ مليون	وحدة حسابية	منحة لدراسة الطاقة الشمسية
صندوق التنمية الافريقي	١٩٩٣	٢ر٢ مليون	وحدة حسابية	منحة لدراسة الري بمياه الصرف
صندوق التنمية الافريقي	١٩٩٣	١ر٧ مليون	دولار امريكي	منحة لدراسة قناتي الاسماعيلية وميناء الدخيلة
الصندوق الافريقي للتنمية	١٩٩٣	٣٥ مليون	دولار امريكي	قرض لاعادة تشييد المدارس
بنك التنمية الاسلامي	١٩٩٣	٢٥ مليون	دولار امريكي	منها ١٥ مليون لصناعة الحديد والصلب و١٠ ملايين لصفقات تجارية
البرنامج الانمائي للامم المتحدة	١٩٩٣	٦٩٠ر٠ مليون	دولار امريكي	منحة لتدعيم الاعداد الفني لبرامج التنمية السياحية
البنك الدولي	١٩٩٣	١٣٠ مليونا	دولار امريكي	لتمويل مشروعات التنمية السياحية بالبحر الاحمر وعلي ضفاف النيل
البنك الدولي	١٩٩٣	١٥٠ مليونا	دولار امريكي	قرض التكييف الهيكلي
البنك الدولي	١٩٩٣	٢٢ مليونا	دولار امريكي	مشروعات انتاجية وزراعية بمحافظة مطروح
البنك الدولي	١٩٩٣	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير اداء مصانع الاسمنت
البنك الدولي	١٩٩٣	١٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع التحديث الزراعي
البنك الدولي	١٩٩٣	٣٥٠ مليونا	دولار امريكي	تمويل محطة توليد كهرباء سيدي كرير
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٣	٥٥ مليونا	دولار امريكي	انشاء ٢٤٠ مدرسة
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٩٣	٧٥ مليونا	دولار امريكي	تمويل محطتي محولات السيوف وكرموز
المجموعة الاوروبية	١٩٩٣	٦٠ مليونا	دولار امريكي	منحة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي
المجموعة الاوروبية	١٩٩٣	٦٦٨ مليونا	وحدة نقد اوروبية	منحة لدعم برنامج الخصخصة
المؤسسة الدولية للتنمية	١٩٩٣	٥٥ر٥ مليون	دولار امريكي	تحسين وتطوير التعليم

الجهة المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٢٠٠ مليون	دولار امريكي	منحة نقدية للدعم الاقتصادي
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٢٠٠ مليون	دولار امريكي	منحة لبرنامج الاستيراد السلعي
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٤٢٢ مليون	دولار امريكي	منحة لبرنامج المشروعات الانمائية
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	١٥٠ مليون	دولار امريكي	قرض لاستيراد فائض الحاصلات الزراعية
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٢٢ مليون	دولار امريكي	قرض تطوير مراكز البحوث الزراعية
الحكومة الامريكية	١٩٩٣	٥٠ مليون	دولار امريكي	قرض تمويل استيراد القمح
حكومة الدانمارك	١٩٩٣	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير اداء مصانع الاسمنت
حكومة الدانمارك	١٩٩٣	٦١ر٨ مليون	كرون دانماركي	منحة لمياه الشرب والصرف بمدينة ادفو
بنك التعمير الالماني	١٩٩٣	٤٠ مليون	مارك الماني	تطوير اداء مصانع الاسمنت
بنك التعمير الالماني	١٩٩٣	٦٠ مليونا	مارك الماني	محطة محولات كربوز- الاسكندرية
الحكومة الالمانية	١٩٩٣	١٥٧ مليونا	مارك الماني	تطوير صناعة الاسمدة
حكومة السويد	١٩٩٣	٦٠ مليونا	كرون سويدي	منحة تمويل للصندوق الاجتماعي للتنمية
حكومة السويد	١٩٩٣	٤ر٢ مليون	كرون سويدي	منحة لمياه الشرب والصرف الصحي بمنطقة الحامول
اليابان	١٩٩٣	٣٧ مليار	ين ياباني	قرض ميسر لمصنع اسمنت بني سويف
اليابان	١٩٩٣	٦٠٠ مليون	ين ياباني	منحة لتمويل مشروع زيادة انتاج القمح
اليابان	١٩٩٣	١٠١ مليون	ين ياباني	منحة للمرحلة الثانية من مشروع مياه الشرب والصرف الصحي للجيزة
اليابان	١٩٩٣	١٣٤١ مليونا	ين ياباني	منحة لمشروع تحسين مراكز تخزين الأرز
اليابان	١٩٩٣	٢٢ مليونا	دولار امريكي	منحة انشاء ثلاث موانئ صيد في بحيرة ناصر
الصين	١٩٩٣	٣ ملايين	يوان صيني	منحة لتوريد معدات لمدينة مبارك للابحاث العلمية

الجهة المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
ايطاليا	١٩٩٣	٦٠ مليار	ليرة ايطالية	منحة لتمويل برنامج الاستيراد السلعي الرأسمالي
ايطاليا	١٩٩٣	١٠ مليارات	ليرة ايطالية	منحة لمشروع دعم الخدمات الصحية
ايطاليا	١٩٩٣	٥٠ مليون	دولار امريكي	منحة لاقامة مجمع صناعي زراعي بالشرقية
فرنسا	١٩٩٣	٤٠ مليون	فرنك فرنسي	منحة تمويل مشروعات حكومية خاصة بالحاسب الآلي
هولندا	١٩٩٣	٤٠ مليون	فلورين هولندي	منحة لتمويل مشروعات زراعية ومشروعات صغيرة

٤٠١٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٨ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

– من أجل تسهيل معرفة امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة ، وافق مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على قائمة سلبية تشتمل على قائمة بالأنشطة التي تحتاج الى موافقات مسبقة من الهيئة ، وهذا يعني أن الأنشطة غير الواردة بهذه القائمة تعتبر موافقا عليها تلقائيا طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في الوقت الحاضر .

– تشتمل الأنشطة التي تحتاج الى موافقات مسبقة من الهيئة العامة حسب ما جاء في القائمة السلبية خلال العام على ما يلي :

أولا: كل الصناعات الحربية والصناعات المتصلة * بها .

ثانيا: الدخان ومنتجات الدخان (الطباق).

ثالثا: الاستثمار في شبه جزيرة سيناء (عدا التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية).

* الصناعات المتصلة تشتمل على انتاج المفرقعات ومواد النسف والكيماويات الخاصة بهذه المنتجات او التي لها استعمالات عسكرية ، والمواد المشعة ، واجهزة الاتصال (سلكية ولاسلكية) وذات الاستعمال العسكري.

٢٠٤٠١٨ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اعدت الهيئة العامة للتصنيع قائمة بالمشروعات الصناعية التالية :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف التقديرية للمشروع (ألف ج.م)
استخلاص زيوت الخروع	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٤٥٠
تصنيع وتعبئة البن	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	١ر٤٠٠
مسحوق السمك	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	١ر٤٠٠
المسلي الصناعي المخصص للطهو	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٢ر٥٠٠
انتاج الخبز	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٢ر٤٠٠
الجبن الابيض	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٢ر٤٠٠
الحلو (من عجين ومخبوزات)	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٢ر١٠٠
مواد غذائية (صلصة وعصائر ومربات)	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٩ر٥٠٠
المطهرات والمنظفات المنزلية	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٩٠٥
صناعة الحلوي	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٣ر٠٠
مصنع للمكرونة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٤ر٧٠٠
تصنيع الجبن	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٥٠٠
تصنيع اللبن المجفف	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٩ر٣٠٠
صناعة الشيبس	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٢ر١٠٠
علف الحيوانات	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٤ر٥٠٠
الاسماك المملحة والمجهزة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	١ر٧٧٢
مكسبات الطعم والرائحة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٦٠٠
العدسات اللاصقة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٠٠٠
البويات	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٤٠٠٠
الطلاء الكهربائي	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٣٠
صناعة الكاوتشوك	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٥٥٠
مواد مساعدة للصباغة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٢٠٠
سليكات الصوديوم	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٤٠٠

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف التقديرية للمشروع (ألف ج.م)
سوست البلاستيك	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٢٧٣٠
المواد اللاصقة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٧٠٠
العوازل الكهربائية	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٣٠٠٠
قوالب تشكيل البلاستيك	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٤٩٠٠
حصير بلاستيك	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٣٩٨
احجار الجلخ	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٦٠٠٠
مواسير بلاستيك	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨٠٠
بطاريات سائلة	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٦٨٠٠
اصباغ صناعية	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٤٠٠
اسياخ لحام	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٧٠٠٠
اخشاب الكونتر	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٤٠٠
طباعة مواد التغليف	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٢٦٠٠
اجزاء النجف من الزجاج والكريستال	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٢٣٠٤
الاسفنج	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٥٠٠٠
مركبات الكاوتش	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	١٨٠٠
زجاج	الهيئة العامة للتصنيع	غير محدد	دراسة جدوى	٤٨٠٠

٥٠١٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (مليون جنيه مصري)	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم مليون جنيه مصري
٧٣	صناعي، زراعي، سياحي، تمويل، خدمات	١٩٩٣	–	سعوديون	١٩٦
				كويتيون	٥٤
				اماراتيون	٣٩
				بحرينيون	٤
				سوريون	٢
				قطريون	٧
				لبنانيون	٥
				اردنيون	١٠
				فلسطينيون	١٤
				عراقيون	٩
				ليبيون	١١
				تونسيون	١ر٤
				جزائريون	٠ر٤

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٩٣

كان عام ١٩٩٣ صعبا على الاقتصاد المغربي الذي لم يحقق سوى نسبة نمو ضعيفة لم تتجاوز واحدا بالمائة ، بعد ما كان سجل تراجعا سلبيا بلغ ناقص ٥ر٣ بالمائة في العام الماضي ، ويعتبر الجفاف الذي استمر عامين متتاليين مسئولا عن ذلك ، حيث تدنى الانتاج الزراعي ، وارتفعت فاتورة الواردات الغذائية، وتدنت الصادرات الزراعية ، كما تدنت بشكل عام قيمة الصادرات ، وبالذات صادرات الفوسفات التي انخفضت أسعاره خلال العام .

وفي مقابل تباطؤ الأداء الاقتصادي ، سجل العام انجازات على مستوى تحسين الوضع المالي للمغرب الذي أنهى مسلسل جدولة الديون الخارجية الذي استمر عشرة أعوام ، كما تم البدء في تنفيذ برنامج الخصخصة ، وتم كذلك تعزيز قيمة الدرهم المغربي ازاء غالبية العملات الدولية .

وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠١٩ تشريعات واجراءات حكومية :

تناولت التشريعات والاجراءات الحكومية الصادرة خلال سنة ١٩٩٣ عدة جوانب مؤثرة في المناخ العام للاستثمار، فيما يلي ملخص بأهمها :

– في اطار رسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، جاء في الرسالة الملكية الموجهة للوزير الأول بتاريخ ١٩٩٣/٦/١١ توجيه صريح بالاسراع في اتخاذ الاجراءات الثلاث التالية على المدى القصير .

١ – التعجيل بتطبيق اصلاح البورصة لتحسين مردودية عمليات الخوصصة ولتمكين المقاولة من الانصهار في السوق المالية الوطنية.

٢ – وضع القانون البنكي الجديد موضع التطبيق باتصال مع الجهات المعنية لتيسير انتقال عقلاني الى الأخذ بنظام القواعد الاحتياطية الجديدة.

٣ – توسيع وتنويع مصادر تمويل المقاولة واسهامها في تثبيت الفوائد المطبقة.

– أما في مجال الاستثمار فقد صدرت أربعة مراسيم، بتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ تبين المراحل التي تواكب المشروع الاستثماري، ابتداء من وضع الملف موضوع المشروع الى نهايته .وتأتي هذه المراسيم لحصر هذه المراحل في ظرف لا يتعدى الشهرين، وذلك بالنسبة لكل من القطاع السياحي والصناعي والصناعة التقليدية وكذا بالنسبة للاستفادة من التدابير المتخذة لتشجيع خريجي مؤسسات التكوين المهني.

كما صدر بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ مرسوم يتعلق بالاستثمارات البحرية لتطبيق القانون المتعلق بالاستثمارات البحرية، يتعين بموجبه حصر مدة المصادقة على مشاريع الاستثمار في شهر.

– وفيما يتعلق بقطاع المال والمصارف فقد صدر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢، قرار يتعلق بمعامل الملاءة الادنى الواجب مراعاته على البنوك ومؤسسات القرض الشعبي، والذي ينص على أنه يجب على هذه الأخيرة ان تراعي باستمرار وجود معامل ملاءة يحدد باعتباره نسبة دنيا بين مجموع أصولها والالتزامات التي توقعها ولا سيما الكفالات والضمانات .ويحدد بـ ٨٪ معامل الملاءة الأدنى المشار اليه. كما تم تخفيض معدل الفائدة بـ ٥ر١٪ (أي ٥ر١ نقطة) وذلك بغية تمويل فعال في اطار المنافسة الحرة بين الممولين واتخذت هذا القرار لجنة القروض والسوق المالية والتي اجتمعت ببنك المغرب (البنك المركزي) بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٤ وبهذا سيصبح أعلى معدل للفائدة هو ٢٤ر١٤٪ أو ٩٥ر١٦٪ اذا تم اعتبار الضريبة على القيمة المضافة.

ونشر الظهير الخاص بالقانون المصرفي الجديد مع نصوص تطبيقاته، ويعتبر هذا القانون عنصرا أساسيا في اعادة هيكلة النظام المالي بالمغرب. ويشمل هذا القانون النقاط الاساسية التالية :

– توسيع مجال تدخل مؤسسات القروض .

– تدعيم دور ومسؤولية أجهزة تسيير هذه المؤسسات .

– استشارة وحماية أصحاب الودائع.

وبتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٧ صدر القرار رقم٩٣/٠٣/١٥ والمتعلق بتنظيم الفوائد الدائنة التي تؤديها البنوك ومؤسسات القرض الشعبي .ويقضي هذا القرار بألا تؤدي البنوك ومؤسسات القرض الشعبي الفوائد الا على الأموال المتلقاة من الجمهور في الاشكال التالية :

- ودائع يمكن سحبها عند الطلب، ناتجة عن التحويلات التي ينجزها الاشخاص الطبيعيون المقيمون بالخارج .
- ودائع في حسابات على الدفاتر .
- ودائع لأجل معين وأذون صندوق محدد أجل حلولها .
- ودائع بالدراهم القابلة للتحويل.

وصدر الظهير رقم ١/٩٣/١٤٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٦ بشأن مؤسسات الائتمان تعتبر مؤسسة للائتمان بموجبه المؤسسة التي تتلقى الأموال من الجمهور وتوزع الائتمانات وتضع مختلف وسائل الدفع رهن تصرف العملاء أو القيام بادارتها وتعتبر أموالا متلقاة من الجمهور الأموال التي يتسلمها شخص من الغير على سبيل الوديعة أو غير ذلك، ويحق له أن يتصرف فيها لحسابه الخاص على أساس الالتزام بارجاعها لأصحابها وتدخل في حكم الأموال المتلقاة من الجمهور. الأموال المودعة لأجل أو الواجب

ارجاعها بعد اعلام سابق – الأموال التي يدفعها مودع مع النص على تخصيصها لغرض خاص اذا لم تحتفظ المؤسسة بالوديعة على حالها... ولا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور – الأموال المعدة لتكوين رأس مال المنشأة أو الزيادة فيه – والمبالغ المتروكة في حساب لدى احدى الشركات من قبل أعضاء مجلس ادارتها أو مديريها أو الشركاء فيها على وجه التضامن أو الشركاء الموصين أو الشركاء فيها على وجه التضامن أو الشركاء الموصين في شركات التوصية أو في حساب لدى شركة من شركات المساهمة من قبل المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة وودائع مستخدمي المنشأة اذا كانت لا تزيد على ١٠٪ من رأس مال الشركة والأموال المتأتية من المساعدات التي تقدمها مؤسسات الائتمان .كما يعتبر عملية من عمليات الائتمان بموجب هذا الظهير كل تصرف يضع به شخص من الأشخاص أموالا أو يلتزم بوضعها بعوض رهن تصرف شخص آخر يكون ملزما بارجاعها أو يقوم بالتزام لمصلحة شخص عن طريق توقيع ضمان احتياطي أو كفالة أو أي ضمان آخر وتدخل في حكم عمليات الائتمان بمقتضى هذا الظهير كذلك عمليات الايجار التي يكون فيها للمستأجر حق شراء العين المؤجرة ان أراد ذلك وعمليات البيع مع امكانية الاسترداد أو بيع الوفاء فيما يتعلق بالأوراق والقيم المنقولة وعمليات بيع الفاتورات. كما يجيز الظهير ايضا لمؤسسات الائتمان أن تقوم بالعمليات المرتبطة بنشاطها مثل :

١– عمليات الصرف .

٢– العمليات المتعلقة بالذهب والمعادن النفيسة والقطع النقدية .

٣– توظيف القيم المنقولة أو المنتجات المالية والاكتتاب فيها وشرائها وادارتها وحراستها وبيعها

٤– تقديم الارشاد والمساعدة فيما يتعلق بادارة الممتلكات .

٥– تقديم الارشاد والمساعدة فيما يتعلق بالادارة المالية واجراء الدراسات المالية ..

٦– عمليات الايجار البسيط للمنقولات أو العقارات فيما يخص المؤسسات التي تباشر عمليات الائتمان الايجاري بصورة اعتيادية.

وصدر كذلك الظهير رقم ١/٩٣/٢٢٦ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٧ بشأن القرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي وبموجب هذا الظهير يمكن ان تمنح رخصة الاعتماد من الدولة لمؤسسات الائتمان التي تقوم بعمليات القرض العقاري... اذا كانت تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في قرار يصدره وزير المالية بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان المحدثة بالظهير رقم ١/٩٣/١٤٧ المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها. ويجب على مؤسسات الائتمان للحصول على رخصة الاعتماد المشار اليها أن تعرض أنظمتها الأساسية على وزير المالية للموافقة عليها .وأن تكون مؤسسة في شكل شركات مساهمة ذات رأس مال ثابت يوجد مقرها بالمغرب ويكون لها رأسمال أدنى يحدد وفقا لأحكام

الظهير رقم ١/٩٣/١٩٧. كما يجب عليها أن تتقيد فيما يخص تعيين الأشخاص المكلفين بمراقبتها وتسييرها وادارتها بالشروط المفروضة على مؤسسات الائتمان.

وبتاريخ ١٩٩٣/٦/٧ صدر القرار رقم ١١٩٤/٩٣ بشأن البنوك ومؤسسات القرض الشعبي والذي بموجبه واعتبارا من ١٩٩٣/٦/١٠ يجب على البنوك ومؤسسات القرض الشعبي أن تحتفظ بمحفظة للسندات العامة أجلها ستة أشهر وسنة تساوي ما لا يقل عن ٢٥٪ من ودائع عملائها باستثناء الحسابات والأذون لأجل ثابت والودائع بدراهم قابلة للتحويل. وصدر المرسوم ٢/٠٣/٥٨٥ بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١ بشأن القرض العقاري والفندقي وبمقتضاه يخول ضمان الدولة في حدود مبلغ لا يجاوز مليارا و ٥٠٠ مليون درهم* للاقتراضات التي يصدرها القرض العقاري والفندقي في السوق المالية الوطنية باذن من وزير المالية للحصول على موارد جديدة تساعده على مواجهة ما تستلزمه عمليات الاقتراض المنوطة به. ويمكن انجاز الاقتراضات المشار اليها في جميع الاشكال ولا سيما في شكل اذون وسندات سواء عرضت هذه الصكوك أم لم تعرض على الجمهور للاكتتاب فيها. وتضمن الدولة أداء فائدة وأقساط استهلاك الاقتراضات المذكورة ويرتبط الضمان بالصك ويتبعه أيا كان حائزه وتحدد شروط وكيفية اصدار الاقتراضات المذكورة بقرار لوزير المالية.

وصدر كذلك الظهير رقم ١/٩٣/٢١١ بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٢ بتنظيم السوق المالية وبموجبه تعتبر قيما منقولة السندات الصادرة عن أشخاص معنوية عامة أو خاصة والقابلة للتحويل بقيدها في حساب أو عن طريق التداول والتي تخول كل صنف من أصنافها حقوقا مماثلة للملكية أو الدين العام في ممتلكات الشخص المعنوي الذي يصدرها وتدخل في حكم القيم المنقولة الحصص المملوكة لصناديق التوظيف المشتركة المنصوص عليها في الظهير المعتبر بمثابة قانون رقم ١/٩٣/٢١٣ المتعلق بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة. كما تعتبر سندات رأس مال جميع أصناف الأسهم المكون منها رأس مال شركة من الشركات، وكذا جميع القيم الأخرى..

كما أصدر مكتب الصرف التابع لوزارة المالية الدورية رقم ١٦٠٦ والتي تتعلق بانشاء نظام معجل من العملة المغربية قابلة للتبديل بالنسبة للعمليات الجارية. ويقصد بهذه الأخيرة عمليات التجارة الخارجية بما فيها المصاريف الاضافية كمصاريف النقل الدولي ومصاريف التأمين واعادة التأمين ومصاريف المساعدة التقنية الخارجية ومصاريف السفر وعائدات الاستثمارات الخارجية والتوفير على مداخيل الأشخاص الطبيعيين المنتمين الى الجنسيات الأجنبية والمقيمين بالمغرب. وبموجب هذا النظام يمكن الحصول مباشرة على العملات الصعبة المسعرة من طرف البنك المركزي دون ترخيص مسبق لمكتب الصرف، حيث أصبحت العملية تتم عن طريق الوسطاء المرخص لهم. وخاصة البنوك المغربية التي يسمح

* الدولار الأمريكي يعادل ٩٫٥٥٥ درهم كما في ١٩٩٣/١٢/٣١.

لها بالقيام بالأعمال الآتية :

١ – تحويل الأرصدة الخاصة بالعمليات الجارية سالفة الذكر، وهذا التفويض يمتد أيضا الى مصالح الخزينة، ومصالح البريد فيما يتعلق بعمليات معينة .

٢ – تسليم العملة للمغاربة القاطنين بالمغرب حسب مقتضيات هذه الدورية، التي أصبحت المرجع الأساسي لعملية التحويل أو تسليم العملة. الا أنه فيما يخص عمليات الصادرات والواردات، والنقل الدولي البري والبحري وفي انتظار تقنين هذه النصوص يبقى هذا التفويض ساريا في اطار المقتضيات التي جاءت بها التعليمات والدوريات الموجودة حاليا .وأهم ما يمكن أستنتاجه من كل ذلك، أن عمليات الواردات معفاة من ترخيص مكتب الصرف، وكذلك الحال بالنسبة لرسوم الصادرات التي تتم حسب قواعد الصرف، والتي يتم تسديدها خلال ١٥٠ يوما وفي نطاق انعاش الصادرات يسمح لمصدري السلع والخدمات بفتح حساب يسمى بحساب قابل للتبديل لانعاش الصادرات يمكنهم بواسطته التصرف في ٢٠٪ من عائد الصادرات السنوي لتغطية جميع المصاريف التي تتم بالخارج، وتنحصر هذه النسبة في ١٠٪ بالنسبة لمصدري الخدمات. وتعطي هذه الدورية تفصيلات دقيقة تتعلق بالنقاط الآتية:

– انعاش الصادرات .

– تسهيل تداول الديون بالعملة الصعبة المترتبة عن عملية التصدير .

– النقل الدولي .

– التصدير المؤقت لتحسين الصنع .

– التأمين واعادة التأمين .

– المساعدة التقنية الخارجية .

– الحقوق السنمائية .

– الأسفار .

– أستعمال بطاقات الاقتراض الدولية .

– أستيراد وتصدير العملة الصعبة .

– عائدات الاستثمارات الخارجية .

– التوفير على الدخل .

– معاش التقاعد.

و أصدر مكتب الصرف كذلك الدورية رقم ١٦٠٧ والتي تتعلق بامتلاك حسابات بنكية بالعملة الصعبة ، وهذه الدورية أتت لتكملة بعض مقتضيات الدورية رقم ١٦٠٦ حيث تسمح بامتلاك حسابات بنكية بالعملة الصعبة بدل الدرهم القابل للتبادل، هذا ويسمح للبنوك المعتمدة بفتح حسابات بدفاترها بالعملة الصعبة

لصالح مصدري السلع والخدمات أصحاب الحسابات السالفة الذكر، أي الحسابات القابلة للتبادل بالعملة الصعبة لانعاش الصادرات. وبالنسبة لغير الحاصلين منهم على هذا الحساب، يشترط فيهم الحصول على ترخيص مكتب الصرف. ويمكن لهذه الحسابات أن تصل الى حدود ١٠٪ و ٥٪ على التوالي بالنسبة لمصدري السلع والخدمات. ويسمح كذلك للبنوك المعتمدة أن تفتح بدفاترها حسابات بالعملة الصعبة لصالح المغاربة القاطنين بالخارج شرط أن لا تقل الدفعة الأولى في الحساب بالعملة الصعبة عن ١٠٠ ألف درهم. ومن جهة أخرى يمكن للبنوك المعتمدة أن تستعمل ودائع هذه الحسابات وودائع الحسابات الأخرى بالعملة الصعبة المفتوحة باسم أجانب قاطنين أو غير قاطنين بالمغرب، وذلك للقيام بعمليات الاقتراض التي تقوم بها فيما بينها فيما يخص عمليات التصدير والاستيراد، وكذا لتغطية حاجياتهم بالعملة الصعبة، وغير ذلك من الخدمات.

– أما فيما يخص الضرائب والرسوم فقد أصدر وزير المالية قرارا يقضي بتخفيض الحد الأقصى للحقوق الجمركية على الواردات من ٤٠٪ الى ٣٥٪.

كما صدر المرسوم رقم ٢/٩٢/٦٠٥ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ والمتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها وتطبيقا للفقرة الأولى من الفصل ١٤ من القانون رقم ٨٩– ٣٠ أحدثت في دائرة اختصاص كل عمالة واقليم لجنة للنظر في الطعون المتعلقة بالضرائب وتجتمع كل لجنة بمقر العمالة أو الاقليم.

– وفي مجال الزراعة صدر المرسوم رقم ٢/٩٣/٢٩١ بتاريخ ٩٣/٨/٢٥ والمتعلق باقتناء المعدات الفلاحية وبموجبه أضيفت وحدات توضيب المنتجات الفلاحية "بناء وتجهيز محطات التوضيب". الى قائمة المعدات الفلاحية.

– أما في اطار تنظيم التجارة فقد صدر الظهير رقم ١/٨٨/٢٣٩ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ ويقضي هذا الظهير بان مكتب التسويق والتصدير هو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع الى الدولة، ومراقبتها المالية ثم يبين مهام المكتب التي تتلخص في تسويق وتصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية. ويوضح كذلك تشكيل المكتب، وطريقة عمله، وميزانيته.

كما صدر الظهير رقم ١/٨٨/٢٤٠ بنفس التاريخ وذلك باحداث مؤسسة مستقلة لمراقبة وتنسيق أعمال التصدير وقد جاء في القانون المتعلق باحداث هذه المؤسسة بانها مؤسسة مستقلة لمراقبة وتنسيق أعمال التصدير تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع لوصاية الدولة ومراقبتها المالية وتشير المادة الثانية من هذا القانون الى الوظائف والمهام التي تقوم بها المؤسسة والتي من أهمها :

١ – اجراء المراقبة الفنية فيما يتعلق بصنع المنتجات المعدة للتصدير وتوضيبها وجودتها.

٢ – ابداء الرأي في التدابير المنصوص عليها في الفصلين ٤ و ٥ من ظهير ١٩٤٤، كلما كانت تلك

التدابير تتعلق بأعمال التصدير الخاضعة لمراقبتها واقتراح اتخاذ تدابير جديدة.

كما يشير هذا القانون الى طريقة عمل المؤسسة والصلاحيات التي يتمتع بها أعضاؤها، وكذا الى ميزانية المؤسسة.

وفي نفس التاريخ صدر الظهير رقم ١/٨٨/٢٤١ بشأن المراقبة الفنية لأعمال الصنع والتوضيب والتصدير بالمغرب وبموجب هذا القانون تخضع أحكام الفصلين ٢ و ٧ من ظهير ١٩٩٤/٩/٨ المتعلق بالمراقبة الفنية لأعمال الصنع، وتحل محلها الأحكام التالية:

الفصل ٥ يجيز أن يلزم صانعو وموضبو ومصدرو المنتجات الخاضعة للمراقبة بالادلاء الى المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق أعمال التصدير بتصريح سابق يتضمن أسماءهم وعناوينهم وعلاماتهم المعتادة، وتسلمهم المؤسسة ايصالا يثبت ادلاءهم بذلك.

الفصل ٧ يحظر أن تخرج من المغرب المنتجات غير المتوافرة فيها الشروط تطبيقا للفصلين ٤ و ٥ ويعرض مخالفيه للعقوبات كما يجوز لهذه المؤسسة أن تحظر بصورة استثنائية ومؤقتة تصدير المنتجات المتوافرة فيها الشروط اذا كان من شأن تصديرها الحاق ضرر بالانتاج الوطني أو بمصالح المصدرين، المعنيين بالأمر. ويدفع المدلي بالتصريح رسم التفتيش المستحق على فحص المنتجات الخاضعة للمراقبة عند تصديرها اللهم الا اذا كانت المراقبة تتعلق بمنتجات يخضع تصديرها لأداء رسم تفتيش خاص.

وصدر كذلك المرسوم رقم ٢/٩٣/٢/١٣ بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٧ الذي يمنع بيع الشاي غير المعبأ وتحضير الأقراص من بقايا الغربلة، كما يحظر القرار التلوين بواسطة النيلة والكركم "والتلميع بواسطة الجبس والطلق...

وبتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٧ صدر المرسوم رقم ٢/٨٦/٨٠٧ بشأن فرض اقتطاع على الصادرات برصد مبلغه لتمويل عمليات التفتيش والنهوض بها وبموجب هذا المرسوم فرض لفائدة مكتب التسويق والتصدير والمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق عمليات التصدير والمعهد المغربي للتلفيف والتوضيب اقتطاع برصد مبلغه لتمويل عمليات تفتيش الصادرات والنهوض بها. ويستوفى الاقتطاع المذكور الذي يتحمله المصدرون عن تصدير جميع المنتجات الخاضعة للمراقبة التقنية التي تجريها المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق عمليات التصدير ويحدد مبلغه بنسبة ١٪ من قيمة المنتج المصدر. ويعتبر هذا الاقتطاع في حكم الرسوم الجمركية فيما يتعلق بتصفيته وتحصيله والمعاقبة على المخالفات المرتكبة في شأنه، وتقوم بتحصيله ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

– أما فيما يخص قطاع الصناعة فقد صدر الظهير رقم ١/٩٣/٢٢١ بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٠ بشأن بعض المعايير الصناعية وبموجب هذا الظهير أصبحت المعايير تحدد بوجه خاص التعريف بالسلع أو المنتجات المتأتية من التحويل الصناعي ومميزاتها من حيث الحجم أو الكيف وقواعد استخدامها ومراقبتها وكذا

مميزات نظام السهر على الجودة الذي يمكن المنشأة الصناعية من تقييم وتتبع مستوى جودة منتجاتها، وتوضع المعايير المذكورة ويتم اقرارها ومراجعتها وتطبيقها وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الظهير، والنصوص الصادرة لتطبيقه. أما المطابقة للمعايير التي تم اقرارها فيمكن اثباتها بتسليم شهادة لهذا الغرض أو تجسيمها بوضع علامة المطابقة للمعايير على المنتج المقصود غير أن بعض المنتجات المحددة معاييرها والمستجيبة لمعايير نوعية خاصة، يمكن أن توضع عليها علامة مميزة اضافية تسمى علامة الجودة.

وتحدد بنص تنظيمي الاجراءات المتعلقة بتسليم أو سحب الشهادة وعلامة المطابقة للمعايير وعلامة الجودة.

وفي نفس التاريخ صدر المرسوم رقم ٢/٩٣/٥٣٠ بشأن المعايير الصناعية ويشترط هذا المرسوم للاستفادة من العلامة أو شهادة المطابقة للمعايير المغربية أن يوجه الصانع أو المنتج المعني بالأمر الى مصلحة المعايير الصناعية المغربية طلبا مشفوعا بملف يشتمل على ما يلي :

١ – وصف المنتج أو المنشأة المعني بالأمر.

٢ – الاحالة الى واحد أو أكثر من المعايير المغربية التي سبق اقرارها.

٣ – وصف الوسائل المستخدمة في المراقبة الذاتية.

٤ – نتيجة التجارب وأعمال المراقبة التي تم القيام بها وترفع مصلحة المعايير الصناعية المغربية طلب تسليم العلامة أو الشهادة الى اللجنة التقنية لاعداد المعايير.

٥ – المقاييس المحددة للحصول على العلامة أو على شهادة المطابقة للمعايير.

٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية :

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ الموافقة من حيث المبدأ على انضمام المملكة المغربية الى النظام الأساسي للاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر المعتمد من طرف مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد بمكة عام ١٩٨١.

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق الموقع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة في شأن النقل الجوي .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط بتاريخ ٣/٢٢/ ١٩٨٩ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على اتفاق التجارة والتفضيلات الجمركية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية ، الموقع بالقاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣٠ ، ووكذلك الموافقة على الرسالتين الملحقتين به الموقعتين بالرباط في شهر مارس/آذار ١٩٨٩ .

٢٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية :

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق اتفاق النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التركية الموقع بأنقرة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٤.

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الموقع في بلغراد بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق الأساسي في ميدان التعاون بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) الموقع بفيينا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق بين المملكة المغربية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي المتعلق بالنقل الدولي عبر الطرق وبعبور المسافرين والبضائع الموقع على البروتوكول الملحق به ببروكسل بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢ .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية المتعلقة بتجنب ازدواج الضرائب وتلافي التهرب من الضرائب على الدخل الموقع في براغ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٧ .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق المتعلق بالنقل الجوي المبرم بين المملكة المغربية وجمهورية مالطا .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة الموقع بجنيف في يوليو/تموز ١٩٨٦ .

– تمت الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على تصديق الاتفاق الموقع ببرن بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٤ بين حكومة المملكة المغربية والمجلس الفدرالي السويسري بشأن النقل الدولي على الطرق .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على اتفاق بين المملكة المغربية والجمهورية الزائيرية في مجال النقل الجوي.

– تم التصديق بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ على اتفاقية مبرمة بين المملكة المغربية والمملكة الأسبانية بشأن التعويض عن الأراضي التي استرجعتها الدولة المغربية .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٠ على اتفاق تجاري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية

الهندية.

٣٠١٩ وقائع وأحداث :

سجل العام عددا من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية نشير الى أهمها فيما يلي :

الأداء الاقتصادي :

– تراجع الأداء الاقتصادي للعام الثاني على التوالي بسبب ظروف الجفاف التي عاشها المغرب منذ عام ١٩٩١ ودخول الاقتصادات الأوروبية مرحلة ركود ، قلص الطلب على السلع المغربية في تلك الأسواق التي تمتص نحو ٧٠ بالمائة من الصادرات المغربية .

– صرح مسئولون في البنك المركزي في نهاية العام أن معدل نمو الاقتصاد المحلي لم يتجاوز نسبة واحد بالمائة بسبب التباطؤ المتواصل في نشاط أغلب القطاعات ، وتراجع الصادرات، وتدني المحاصيل الزراعية للعام الثاني على التوالي .

– وفي اطار هذا التراجع بلغ عجز الخزينة نسبة ٧ر١٪ بدلا من النسبة المتوقعة ١٪ ، كما أن الحساب الجاري بميزان الأداءات بلغ عجزه في خلال العام نسبة ٣ر٢٪ بدلا من النسبة المتوقعة ٥ر١٪ .

الاصلاح الاقتصادي :

– واصلت الحكومة المغربية تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي للعام العاشر على التوالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، يستهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص ، واعادة تنظيم المؤسسات العمومية ، واستخدام أكثر كفاءة للموارد العمومية وزيادة الانتاج من خلال اجراء اصلاحات هيكلية في كافة القطاعات.

– تمكنت الحكومة المغربية لأول مرة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي من تسديد الديون الخارجية بشكل أنسب فيما يتعلق بمستحقات أصل الدين حيث جرى في السنوات الماضية تسديد الفائدة فقط وما يترتب عن اتفاقيات اعادة الجدولة المتفق عليها في اطار نادي باريس ونادي لندن .

– تم خلال العام في اطار تنظيم السوق النقدي والمالي البدء في اعادة تنظيم العمل المصرفي والبورصة بما يتلاءم وبرنامج اعادة الهيكلة الاقتصادية التي تطبق منذ عام ١٩٨٣ .

– تم في اطار اصلاح البورصة انشاء شركة مساهمة تسند اليها مهمة ادارة البورصة واحداث مجلس للقيم المنقولة يتولى مهمة التأكد من حماية الادخار وانشاء صناديق التوظيف المشترك وشركات الاستثمار ، وتسمى بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة .

– استكملت الحكومة المغربية في بداية العام ارساء نظام قابلية تحويل العملة الوطنية (الدرهم) بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية حسبما هو محدد في المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي. وتكمن قابلية تحويل الدرهم في التحرر من كافة القيود المفروضة على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الجارية .

– ويعتبر قرار تحرير الدرهم علامة على الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المغربية لتحقيق مزيد من الانفتاح وتعزيز آليات السوق ودعم المكتسبات المحققة في مجال اعادة الهيكلة الاقتصادية والاصلاح المالي وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم وتنميتها على نحو يقوي من عنصر الشراكة على المدى المتوسط والطويل الأجل مع القطاع الخاص المغربي.

– يشتمل تحرير الدرهم المغربي على العمليات التالية :

١ – عدم خضوع استيراد السلع الى أي حواجز تتعلق بعمليات الصرف حيث يتم تسديد أثمانها وجميع النفقات المتعلقة بالاستيراد مباشرة لدى البنوك المغربية ، بما فيها نفقات التأمين المتعلقة باستيراد المواد المعنية.

٢ – عدم خضوع تصدير السلع والخدمات لأي اذن مسبق وبحرية ، اضافة الى تمكين المصدرين من التوفر على حصة بالعملة الصعبة تقدر بـ ٢٠٪ من مداخيل التصدير بالنسبة لمصدري السلع وبـ ١٠٪ لمصدري الخدمات تستعمل لتغطية كافة المصاريف التي تدخل في انعاش الصادرات المغربية .

٣ – تفويض البنوك المغربية القيام بعمليات التحويل في ميدان التأمين واعادة التأمين لصالح المستفيدين غير المقيمين ، فيما يتصل بتحويل تعويضاتهم أو الريوع ورؤوس الأموال الناتجة عن التأمينات على الحياة.

٤ – السماح للمقاولات المغربية بابرام صفقات أو عقود مع الشركات الأجنبية تتعلق بطلب كافة أنواع المساعدة التقنية ، وتسديد المصاريف الناتجة عن هذه العمليات مباشرة لدى البنوك المغربية .

٥ – السماح للمصدرين بتسديد مصاريف أسفارهم بواسطة حسابات مفتوحة لدى البنوك المغربية بالدرهم القابل للتحويل ، ومنح حصص سنوية بالعملة الصعبة للمقاولين غير المصدرين ، سواء بصفة مباشرة لدى البنوك المغربية فيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ، وتقدر بـ ٤٠ ألف درهم سنويا ، أو بعد موافقة مكتب الصرف بالنسبة للشركات الأخرى .

٦ – رفع الحصة المخصصة للأسفار السياحية الى ٥٠٠٠ درهم يمكن الحصول عليها مباشرة من البنوك، بينما يستفيد الطلبة المتوجهون للدراسة بالخارج من حصة تقدر بعشرة آلاف درهم بالعملة الصعبة ، ويسمح لهم بتحويل مصاريف الاقامة بالخارج في حدود ٦٠٠٠ درهم .

٧ – تخصيص حصة بالعملة الصعبة تقدر بـ ٢٠ ألف درهم للمغاربة المتوجهين للعلاج في الخارج .

٨ – السماح للمستثمرين الأجانب تحويل كافة الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار ، مباشرة بواسطة البنوك المغربية مهما كان مبلغ المداخيل ونوعيتها .

٩ – السماح للأجانب المقيمين في المغرب بتحويل ٥٠٪ من مداخيلهم بما فيها الأجور والأرباح المهنية والمعاشات ، كما يسمح لهم بتحويل المساهمات في مؤسسات أجنبية للتقاعد ، وذلك مباشرة بواسطة البنوك المغربية .

– أصدر مكتب الصرف في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي قرارا يقضي بزيادة المبلغ المسموح بصرفه من العملة الصعبة ، اذ سمح للذين يمارسون مهنا حرة من صرف مبلغ يصل الى عشرين الف درهم ولباقي المواطنين مبلغ خمسة آلاف درهم .

– سمح مكتب الرقابة على الصرف الأجنبي في نهاية العام للأجانب والمصدرين المغاربة والمقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الأجنبية في المصارف المغربية .

الموازنة العامة للدولة :

– قدرت موارد الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٣ بمبلغ ٧٧ر٢٢٦ مليار درهم مغربي ، وقدرت المبالغ القصوى للنفقات ٨٠ر١١٧ مليار درهم مغربي .

– اشتملت نفقات الموازنة العامة على ٤١ر٨٤٢ مليار درهم نفقات التسيير ، ٥١ر١٠٦ مليار درهم نفقات الاستثمار ، ٢٣ر١٦٩ مليار درهم نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم.

– تبوأت وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر المركز الأول بالنسبة للنفقات المخصصة لها في اطار نفقات الاستثمار للموازنة العامة للدولة حيث بلغت حصتها ٢ر٦٥٨ مليار درهم ، وتلتها وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي بحصة بلغت ٢ر٠١٧ مليار درهم ، ومن ثم ادارة الدفاع الوطني ١ر٦٨٨ مليار درهم ، ووزارة الطاقة والمعادن ١ر١٥٧ مليار درهم .

في القطاع المالي والمصرفي :

– تعززت خلال العام قيمة الدرهم المغربي ازاء غالبية العملات الدولية ، واستفاد الدرهم من الأزمة التي عاشتها آلية الصرف الأوروبية ، واستعاد مكاسبه في مقابل الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني ، وسجل تقدما واضحا مقابل الليرة الايطالية والبيزيتا الأسبانية .

– بلغت الكتلة النقدية في النصف الأول من العام حوالي ١٤٠ مليار درهم مقابل ١٣٦ر٤ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٢ ، مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٧٪ ، وذلك بسبب زيادة الودائع لأجل التي بلغت ٣١ر١ مليار درهم .

- تم بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٤ تخفيض معدل الفائدة بنسبة ٥ر١ بالمائة (أي ٥ر١ نقطة) وبهذا أصبح أعلى معدل للفائدة ٢٤ر١٤ بالمائة أو ٩٥ر١٦ بالمائة في حالة احتساب الضريبة على القيمة المضافة .

- حدد خلال العام نسبة ٨٪ كمعامل للملاءة الدنيا التي يجب مراعاتها من قبل البنوك ومؤسسات القرض الشعبي .

- قدر المركز المغربي للأوضاع الاقتصادية ان احتياطيات المغرب من النقد الأجنبي ارتفعت بنسبة ٥ر١٤٪ في عام ١٩٩٣ لتصل الى ما يعادل ١ر٣٦ مليار درهم (٧٢ر٣ مليار دولار أمريكي) مقارنة بما يعادل ٥ر٣١ مليار درهم (٢٥ر٣ مليار دولار أمريكي) في عام ١٩٩٢، وهي تكفي لتغطية واردات سبعة أشهر مقارنة بستة أشهر فقط في العام الماضي .

- تم خلال العام تخفيض سعر ضريبة الشركات من ٤٠٪ الى ٣٨٪ ، والغاء سعر ٥٢٪ بخصوص الضريبة العامة على الدخل وحصرها بنسبة ٤٨٪ ، وذلك بهدف انعاش الادخار الوطني ، ودعم التمويل الذاتي للمقاولات ، وتشجيع الانتاج والاستثمار والتصدير .

- أبلغ بنك المغرب المركزي جميع البنوك بضرورة تطبيق معدل ٨ بالمائة كحد أدنى من أصولها الصافية لحماية قدرتها على تغطية الديون ، بالاضافة الى تطبيق معدل ٧ بالمائة لتغطية مختلف المخاطر بكل أصناف القروض .

- اتخذت السلطات المالية المغربية اجراءات عاجلة لانقاذ الشركة المغربية للايداع والقرض بعد تعرضها لهزة عنيفة نتيجة للنتائج السلبية التي حققتها استثماراتها خلال العامين السابقين.

- الغت مؤسسة الصرف المغربية قرار حظر المعاملات المالية مع جنوب أفريقيا الصادر عام ١٩٧٩ ، وسمحت المؤسسة باعادة قنوات التبادل بين البلدين بعد تطبيع علاقتهما في السنة الماضية .

- أظهرت دراسة حول أوضاع النظام البنكي المغربي خلال الشهور الستة الأولى من العام أن موارد المصارف قد زادت بنسبة ٩ر٠٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٢ ، كما سجلت الودائع ذات الأجل نموا خلال نفس الفترة وصل الى ٦ر٤٪ ، وارتفعت القروض بنسبة ٣ر٢٪ ، وانخفض اجمالي الحسابات الجارية بنسبة ٥ر٤١٪ ، وارتفع اجمالي الودائع بحسابات الشيك بنسبة ٥ر٥٪ .

- تركت التطورات غير الملائمة للاقتصاد العالمي آثارا سلبية على الأوضاع المالية المغربية، اذ بلغ عجز الخزينة وحساب المدفوعات ١ر٧٪ و ٣ر٢٪ على التوالي بينما كان يتوقع لها أن ينحصر عجز الخزينة بنسبة ١٪ ، وعجز ميزان المدفوعات بـ ٥ر١٪ .

- بلغت قيمة القروض الموزعة من قبل البنك المركزي خلال النصف الأول من العام ٩ مليارات درهم ، أقل بنسبة ٦ر٣٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٢ .

- في اطار عملية تحرير الدرهم تخلى الجهاز المصرفي عن تسيير التنظيمات مع الخارج برسم العمليات

الجارية ، وأصبح الترخيص المسبق لمكتب الصرف غير ضروري ، واشتملت حرية التحويل على مجموع التمويلات في مجال تبادل السلع والخدمات ما بين المقيمين وغير المقيمين ، وكذلك تحويل مداخيل رأس المال المستثمر من طرف الأجانب وغير المقيمين .

– قدرت الأوساط المالية أن ايرادات المغرب من العملات الصعبة خلال العام قد بلغت ١٠ مليارات دولار أمريكي ، ٢ر١ مليار دولار منها تمثل مجموع القروض التي تعاقد عليها المغرب خلال العام ، ٢ر١ مليار دولار أمريكي اجمالي تحويلات المهاجرين المغاربة في الخارج ، ٥ر١ مليار دولار قيمة مداخيل قطاع السياحة ، ٣ر٧ مليار دولار أمريكي اجمالي قيمة الصادرات المغربية ، ٥٠٠ – ٦٠٠ مليون دولار أمريكي حجم الاستثمارات الأجنبية ، بالاضافة الى مبالغ أخرى هي عبارة عن مساعدات من المجموعة الاقتصادية الأوروبية في اطار البروتوكول المعمول به بين ١٩٩٢ – ١٩٩٦ وقروض أخرى من البنك الأوروبي للاستثمار لحساب مؤسسات مالية مثل الصندوق الوطني للاقراض الزراعي .

الديون الخارجية :

– بلغ حجم الديون الخارجية في عام ١٩٩٣ نحو ٢١ مليار دولار أمريكي .

– تم خلال العام الانتهاء من مسلسل جدولة الديون الخارجية الذي استمر مدة عشرة أعوام والتزم المغرب بتسديد كافة مستحقات الدين (الأصل والفائدة) التي بلغت ٨ر٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ وسوف تبلغ ٥ر٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٤ .

– ومكن هذا الوضع المغرب من العودة الى سوق التمويلات الجديدة ، وارتفع مؤشر الدين في السوق الثانوية من ٤٥ بالمائة الى ٧٦ بالمائة ، والجديد في هذه العودة أن المؤسسات العامة والخاصة أصبحت قادرة على الاقتراض مباشرة من الخارج من دون حاجة الى ضمانة الدولة ، مما دفع مجموعة أمنيوم شمال أفريقيا للاقتراض من السوق المالية في لندن .

– وقد مكن هذا الوضع المغرب من تحصيل قروض جديدة بلغت في مجموعها ما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار أمريكي.

– حظي المغرب منذ بداية العام باهتمام مؤسسات الاستثمار الدولية في أعقاب تصاعد أسعار شراء الديون الخارجية المستحقة عليه من ٤٢٪ الى ٦٥٪ من قيمتها الاسمية في السوق الثانوية .

– وضعت الحكومة المغربية خلال العام برنامجا ماليا لشراء جزء من الديون الخارجية ومبادلتها بأسهم ومشاريع استثمارية ، ويتوقع أن يكون المبلغ المخصص لهذا البرنامج ٥٠ مليون دولار أمريكي سيتم دفعه لاحقا .

قطاع الطاقة والثروة المعدنية :

– تمت خلال العام المصادقة على الاتفاقية المبرمة في العام الماضي بالرباط بين حكومة المملكة المغربية والشركة الوطنية للمنتجات النفطية (SNPP) وشركة ENAGAS الأسبانية، المتعلقة باقامة واستخدام، واستغلال أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي ، والمنشآت الملحقة به لعبور الغاز الطبيعي الجزائري عبر المغرب الى أسبانيا .

– كذلك تم في الوقت نفسه الترخيص للشركة الوطنية للمنتجات النفطية (SNPP) بالمساهمة في رأس مال الشركات التي ستساهم في انجاز أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي وتقوم بادارته واستغلاله من الناحيتين الفنية والتجارية .

– بدأ المغرب خلال العام في توصيل الكهرباء الى ٣ر١ مليون من سكان الريف يعيشون بنحو (٦٠٠) مركز ريفي ، وتبلغ تكاليف هذا المشروع نحو ٦ر٢ مليار درهم .

– لم تتجاوز مشتريات المغرب النفطية ٤٨٢٥ مليون درهم خلال النصف الأول من العام مقابل ٥٢٨٠ مليون درهم لنفس الفترة من عام ١٩٩٢ .

– يقدر أن المغرب قد جنى ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من وارداته من النفط من السوق الدولية بعدما كانت الحكومة المغربية قد حددت فاتورة النفط على أساس ١٩ دولارا للبرميل الواحد .

– أعلنت وزارة الطاقة والمعادن المغربية عن بدء تنفيذ مجمع المغرب للفوسفور بالجرف الأصفر على المحيط الأطلسي لانتاج وتصدير الحامض الفوسفوري والأسمدة ، ومن المتوقع أن يبدأ بالانتاج في عام ١٩٩٥ وأن ينتج أكثر من ثلاثة ملايين طن من الحامض الفوسفوري والأسمدة في عام ٢٠٠٠ ، وتبلغ تكاليف هذا المجمع ١١٥٠٠ مليون درهم ، وسوف يوفر ٣٣٠٠ فرصة عمل .

قطاع التجارة :

– أفادت الاحصاءات الرسمية أن صادرات المغرب بالنسبة للأحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٩٣ قد غطت نسبة ٥٤ بالمائة من الواردات ، وأن العجز التجاري قد بلغ خلال نفس الفترة ٦٨٨ر٢٥ مليار درهم، اذ كانت قيمة الواردات ٨٣٦ر٥٥ مليار درهم بينما بلغت قيمة الصادرات ١٤٧ر٣٠ مليار درهم .

– تراجع حجم الصادرات من الفوسفات بمعدل ٣٠٪ ، ولم تتجاوز مبيعات مكتب الشريف للفوسفات خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٥٠٢٨ مليون درهم مقابل ٥٦٢٤ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ١٩٩٢ .

– كذلك تقلصت مبيعات الحامض الفوسفوري من ٢٥٠٥ الى ٢٢٥٤ مليون درهم خلال الفترة نفسها .

– شكلت قيمة واردات النفط خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٣ نسبة ١١ بالمائة من قيمة مجموع

الواردات ، وأوضحت نفس الاحصاءات استفادة الميزان التجاري المغربي من تدني سعر النفط بنحو ٤٦٥ مليون درهم .

– ارتفعت قيمة المواد الغذائية المستوردة بنسبة ١١٪ مقارنة بالأحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٩٢ ، ويعود ذلك الى تأثيرات الجفاف على البلاد .

– تشير التقارير الرسمية الصادرة خلال عام ١٩٩٣ أن الصادرات الصناعية قد بلغت في العام الماضي ٥ر٢٧ مليار درهم أي ما يشكل ٧٪ من مجموع الصادرات .

– تم خلال العام تخفيض الحد الأقصى للحقوق الجمركية على الواردات من ٤٠٪ الى ٣٥٪ ، ويتوقع بهذا أن تصل الحقوق الجمركية على سلع التجهيز والسلع الأساسية الى ٥٠٪ .

– تراجعت أسعار الفوسفات خلال العام في السوق العالمية بنسبة ٣ر٧٪ مقارنة بمستواها خلال عام ١٩٩٢.

– نظم معرض تجاري تونسي بالدار البيضاء خلال الفترة من ٢٠ – ١٩٩٣/٥/٣٠ بهدف تعميق التعاون وتعزيز التبادل التجاري في بلاد المغرب الكبير ، وخلق قنوات تجارية مباشرة فيما بينها ، مع ضرورة مراجعة الرسوم الجمركية وبعض الاجراءات المعقدة لتسهيل انسياب البضائع والأشخاص عبر الحدود .

– ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال النصف الأول من العام بنسبة ٢ر٥٪ بالمقارنة مع ما كان عليه في نفس الفترة من العام ١٩٩٢ .

– وصل الرقم القياسي لأسعار المنتجات الصناعية والمعدنية والطاقية (رقم قياسي للأسعار عند خروجها من المصنع) خلال الشهور الستة الأولى من العام الى ٧ر٣٣٢ مقابل ٦ر٣٢٦ خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٢ أي زيادة بنسبة ٩ر١٪ .

– تم خلال العام استئناف المفاوضات المغربية – الأوروبية في شأن موضوع اقامة شراكة اقتصادية وانشاء منطقة للتبادل التجاري بين المغرب والاتحاد الأوروبي .

– تم خلال العام توقيع اتفاقية في أبوظبي على اتفاقية خط ائتمان بين برنامج تمويل التجارة العربية في أبوظبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية ، وبهذه الاتفاقية يكون البرنامج قد وفر للبنك أربعة خطوط ائتمان قيمتها الاجمالية نحو ١٨ مليون دولار أمريكي .

قطاع الزراعة :

– تدنى الانتاج الزراعي خلال العام بسبب الجفاف الذي استمر عامين متتالين ، وبين مسئولون حكوميون ان خسائر الزراعة المغربية خلال ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ قد قاربت ٢٧ مليار درهم مغربي ، وفي وقت ارتفعت فيه فاتورة الواردات الغذائية ، وتدنت قيمة الصادرات الزراعية.

– شرع المغرب خلال العام في تنفيذ برنامج طارىء لمواجهة آثار الجفاف ، رصد له ستة مليارات درهم لانجاز عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في المدن والأرياف ، ستشغل ٣٠٠ ألف عامل في المناطق المتضررة بالجفاف ، وتؤمن ٦٠ مليون يوم عمل في مختلف أنحاء المغرب .

– ويشمل البرنامج سبعة عشر ألف هكتار من الأراضي بقنوات ري في المناطق الشمالية والجنوبية ، واصلاح ٤٥ ألف هكتار أخرى موزعة على مجموع أطراف البلاد ، وتشجير ٤٥ ألف هكتار لتجديد الغابات وتوسيعها ومحاربة انجراف التربة ، وحماية الأحواض المائية .

– الى جانب ذلك سيتم في اطار البرنامج بناء ٣٥٠٠ كيلومتر من الطرق للحد من عزلة القرى ، وتجهيز ١٥٠٠ نقطة امداد مائية ، وتدعيم قدرة انتاج مياه الشرب ، وري الزراعة في (٥٧) مركزا قرويا .

– تقلص الانتاج الزراعي خلال العام بمعدل الثلثين ، ولم يتجاوز انتاج الحبوب ٢٥ مليون قنطار مقابل ٩٠ مليون قنطار قبل عامين ، ونتيجة لذلك زادت كلفة استيراد الغذاء في المغرب بنحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي ، شكل استيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية جزءها الأكبر .

– قدر الخبراء خسائر الاقتصاد المغربي من الجفاف وتقلص الانتاج الزراعي بأكثر من ١٨ مليار درهم خلال الموسم الزراعي ١٩٩٢/١٩٩٣ في حين يقدر مجموع الخسائر منذ بدأت فترة الجفاف قبل أكثر من عامين بنحو خمسة مليارات دولار أمريكي شملت الى جانب القطاع الزراعي ، قطاع الطاقة المستخرجة من الماء .

– بلغ انتاج المغرب من الزيتون ما يزيد على ٤٠٠ ألف طن أي بزيادة تبلغ ٢٠ ألف طن عن انتاج الموسم الماضي ، بسبب عدم تأثر موسم ١٩٩٣ بحالة الجفاف لأن أشجار الزيتون تتحمل نقص المياه .

قطاع الصناعة :

– تراجع خلال العام نشاط الصناعات التحويلية ، وصناعة السيارات والمنتوجات الالكترونية والنسيج ، وسجل قطاع الصناعة الغذائية نموا ملحوظا ، واعتبر أفضل قطاع حافظ على وتيرة تطور مطرد .

– واجهت خلال العام (١٨٠٠) وحدة صناعية للنسيج والملابس الجاهزة يعمل فيها (١٨٠) ألف عامل ، وتنتج ما مجموعه مليار دولار أمريكي ، صعوبات في البحث عن أسواق جديدة لتعويض نسبة ١٨٪ من حجم انتاجها الذي كان معدا للتصدير .

– تشهد الصناعة المغاربية صعوبات كثيرة من تفاقم اجراءات الحماية في أوروبا ، خاصة وأن صادرات الصناعة المغربية تعتمد بدرجات كبيرة على الأسواق الأوروبية ، اذ يجري مثلا تصدير نحو ٥٠٪ من السلع النسيجية المصنعة ، يذهب ٨٠٪ منها الى فرنسا .

– أعربت صناعة تجميع السيارات في المغرب عن قلقها ازاء قانون استيراد السيارات ، واعتبرت أنه

يضر بقطاع تصنيع السيارات ، اذ يعطي الحق لكل مواطن في استيراد أي نوع من السيارات في مقابل دفع رسوم جمركية تنخفض بصورة طردية كلما زاد عمر السيارة لتصل الى حدود ١٥٪ فقط من رسوم الجمرك بالنسبة الى السيارات التي يتجاوز عمرها ست سنوات .

– بلغ حجم الاستثمار الصناعي المصادق عليه في بداية العام مبلغ ١٠ مليارات درهم ، وبلغ مجموع المشروعات المقامة في عام ١٩٩٢ ثلاثة آلاف و ٣٣٣ مشروعا ، تطلبت نفقات بالعملة الصعبة بلغت ٦ مليارات درهم .

– أفادت مصادر وزارة التجارة والصناعة والخصخصة أنه تم تجهيز ١٦ منطقة صناعية جديدة في المغرب ، بالاضافة الى (٩) مناطق أخرى قيد التجهيز ، وتهدف هذه المناطق الى تزويد الصناعيين بأراض جاهزة للاقامة عليها ضمن تسهيلات في التمويل ، وخدمات قبل اقامة المشروع باعداد مخطط الأعمال ، وأثناء اقامة المشروع بتوجيه صاحبه نحو الحلول المجربة سابقا .

المناطق الحرة :

– أكدت مصادر مغربية أن المنطقة المالية الحرة في طنجة الموجهة لاستضافة بنوك الأفشور قد اجتذبت الكثير من البنوك منذ انشائها ، وشرع مصرفان بالفعل في مباشرة أعمالهما في المنطقة وهما كريدي ليوني ، والبنك الوطني لباريس بالاضافة الى شركتين قابضتين.

– وأكدت نفس المصادر أن المنطقة المالية الحرة في طنجة تمنح للمستثمرين والمصارف منافع ومزايا عديدة في مقدمتها اعفاءات ضريبية وجمركية وحرية صرف كاملة مع غير المقيمين واجراءات ادارية مبسطة للاستقرار فيها .

– أعلنت وزارة المالية أنها انتهت من اعداد مشروع قانون خاص بالمناطق الحرة الصناعية الموجهة للاستثمار في صناعة التصدير ليجري تطبيقه في وقت قريب .

– أعلن خلال العام عن احداث أول منطقة صناعية خاصة بالتصدير في مدينة الناضور الواقعة على البحر المتوسط حيث يوجد ميناء مهم .

قطاع السياحة :

– صرح وزير الاستثمارات والسياحة أن "سياحة النخبة" التي اعتمدها المغرب منذ سنوات حققت نتائج ايجابية ، وأن ثمة استراتيجية جديدة للسياحة يجري تنفيذها سوف تعمل على تدعيم هذا الاتجاه .

– حققت السياحة المغربية انتعاشا بنسبة ٩٪ خلال الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي .

– أعلنت مجموعة العلمي للسياحة في خلال العام عن نيتها في فتح المجال للاكتتاب في رأسمالها أمام مستثمرين محليين وأجانب ، وتعتبر هذه المجموعة احدى أكبر المجموعات السياحية في المغرب ، وتقدر ممتلكاتها بقيمة ١ر٧ مليار درهم .

الخصخصـــــة :

– بدأت الحكومة المغربية خلال العام بتطبيق برنامج الخصخصة الذي تم اعداده خلال السنوات القليلة السابقة ، ويشتمل على (١١٣) مؤسسة في شتى الأنشطة ، حيث تم تقييم (٤٥) مؤسسة منها ، وتخصيص عشرة مؤسسات ، بقيمة ٩ر٢ مليار درهم مغربي .

– شملت أكبر عمليات التخصيص خلال العام شراء المصرف السويسري هولدر بانك بنسبة ٥١٪ من أسهم شركة الاسمنت المغربية سيكور التي طرحت للبيع بالكامل مقابل ٢ر١ مليار درهم .

– ومن عمليات التخصيص الكبيرة ، عملية تخصيص شركة الحافلات المغربية التي جلبت ٣٢٠ مليون درهم وبلغت طلبات الاكتتاب في أسهمها أكثر من أربعة أمثال الأسهم المطروحة ، وشهدت اقبالا متزايدا من المغاربة المقيمين في الخارج خاصة في فرنسا وبلجيكا ، حيث قاموا بشراء ثلث الأسهم المطروحة .

– باعت وزارة التجارة والصناعة والخصخصة نسبة ٥١٪ تملكها الحكومة في سلسلة بتروم لمحطات البنزين الى رجل أعمال مغربي بمبلغ ١ر١٥ مليون دولار أمريكي .

– كذلك تم بيع حصة الحكومة التي تبلغ ٩٠٪ في الشركة الوطنية للتحليل الكهربي والبتروكيماويات نظير ٣٩ مليون دولار أمريكي .

– من الشركات التي تم طرحها للتخصيص خلال العام : الشركة المغربية للبترول ، والشركة المغربية للهيدروكربون ، والشركة المغربية سنيب التابعة لمجموعة لاساميد بالمحمدية ، وعشر شركات للسكر، وشركة اسمنت المغرب الشرقي ، وشركة اسمنت الشرق المغربية، وشركة قروض السيارات ، وشركة سكوكاربو المتخصصة في تسويق منتجات الفحم ، وشركة فريتما المتخصصة في انتاج وتوزيع وتخزين الأسمدة ، وخمس شركات متخصصة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والشركة العامة للاطارات والمطاط للمغرب ، و (٣٧) فندقا منها (٣٣) فندقا من الدرجة الأولى .

الاســـتثمـار:

– أفادت المصادر المسئولة في مكتب التبادل المغربي أن الاستثمارات الأجنبية في المغرب خلال الشهور العشرة الأولى من العام قد ارتفعت بمقدار ١ر١٥ مليار درهم ، بزيادة ٤١٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٢ ، حيث بلغت ٣ر٩٤ مليار درهم في شهر اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ بالمقارنة مع ٢ر٧٩ مليار

درهم في نفس الفترة من عام ١٩٩٢ .

– تنتشر الاستثمارات الأجنبية بحوالي ألف شركة ، تبلغ حصتها خمس الاستثمارات الاجمالية في هذه الشركات، منها ٨٠٪ من دول المجموعة الأوروبية .

– اتفق خلال العام البنك السعودي الأمريكي وشركة أونا المغربية على أن يقوم البنك بترويج صندوق استثمار مغربي حجمه ٢٠٠ مليون درهم للاستثمار في مشاريع مختلفة من أهمها شراء شركات مغربية تعرض للتخصيص .

وقائع وأحداث أخرى :

– بلغت مخصصات برنامج استثمار المكتب الوطني للكهرباء نحو ٣٠ مليار درهم سيتم انجازه على امتداد الفترة ١٩٩٣– ١٩٩٧ ويرمي الى سد النقص الحاصل في انتاج الطاقة المائية والاستجابة للطلب المتزايد من الطاقة مع اعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الملحة للقطاع المنتج من الطاقة الكهربائية ، وسوف يمكن من زيادة الانتاج الكهربائي بنسبة ٤٠٪ خلال نفس الفترة السابقة .

– وبلغت مخصصات برنامج الاستثمار للماء الصالح للشرب نحو ٥ر٢ مليار درهم للفترة ١٩٩٣– ١٩٩٥، الذي يتوقع أن يزيد في انتاج الماء العذب بحوالي ٢٠٪ .

– تم خلال العام تشكيل مجلس اقتصادي مغربي سعودي مشترك مهمته تطوير أنشطة رجال أعمال البلدين في مجالات التجارة والصناعة والاستثمارات .

– بلغت قيمة الاعتمادات المالية المرصودة لبرنامج المكتب الوطني للسكك الحديدية نحو ١٠ مليار درهم ، بهدف رفع طاقة النقل بنسبة ٥ر١٨٪ خلال السنوات المقبلة .

– اتخذت خلال العام تدابير لتشجيع تحول المقاولات الفردية الى شركات رأسمالية مقابل رسم ثابت قدره ٢٠٠ درهم ، وتقديم تسهيلات تمتد الى عشر سنوات بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المحققة مع الامكانيات المحولة للشركة المستفيدة من تطبيق الاستهلاكات على القيمة الجديدة لمساهمتها .

– جمدت الحكومة المغربية الأجور بعدما جرت العادة على رفع الحد الأدنى للأجور في أول مايو/آيار من كل عام ، وقررت في الوقت نفسه انفاق خمسة مليارات درهم على الخدمات الاجتماعية بدلا من زيادة الرواتب.

احداث سياسية :

– تم خلال العام اجراء انتخابات برلمانية حصل فيها حزبان من كتلة المعارضة على (٩١) مقعدا من ضمن (٢٢٢) .

- عين العاهل المغربي الملك الحسن الثاني بتاريخ ١٩٩٣/١١/١١ حكومة جديدة غير حزبية برئاسة محمد كريم عمراني ، دخلها (١٥) وزيرا جديدا بينما حافظ (١٥) وزيرا من القدامي على مناصبهم .
- انتخب جلال السعيد مرشح حزب الاتحاد الدستوري رئيسا للبرلمان المغربي.
- اعاد المغرب خلال العام علاقاته الدبلوماسية مع ايران بعد قطيعة استمرت (١٤) عاما.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم توقيع الاتفاقيات الخاصة بها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جهات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٩٣/١٠/١٠	١٨ مليون	دينار كويتي	التسليف الفلاحي
الصندوق السعودي للتنمية	٩٣/٨/١٠	٦٥ مليون	ريال سعودي	قناة تاوت
ثانيا : جهات تمويل غير عربية:				
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/١/٧	١١٤ مليون	دولار امريكي	الاصلاح الاقتصادي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٧/٢	١٠٠ مليون	دولار امريكي	البريد والمواصلات
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٧/٢٧	٤ مليون	دولار امريكي	القرض العقاري والفندقي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٧/٢٧	١٢ مليون	دولار امريكي	الشركة العامة المغربية للبنوك
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٧/٢٧	١٢ مليون	دولار امريكي	بنك الوفاء
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٨/١١	٦٦ مليون	دولار امريكي	أراضي لذوي الدخل المحدود
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٨/١١	٤ مليون	دولار امريكي	التمويل البلدي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٨/١١	٢١٥ مليون	دولار امريكي	تحسين الري
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٩٣/٨/٢٧	١٠٠ مليون	دولار امريكي	التمويل البلدي
البنك الاوروبي للاستثمار	٩٣/٢/١٩	٨٠ مليون	ايكو	البريد والمواصلات
البنك الاوروبي للاستثمار	٩٣/٨/٢٧	٦٠ مليون	ايكو	المكتب الوطني للكهرباء
البنك الاوروبي للاستثمار	٩٣/١٠/١٤	٥٠ مليون	ايكو	القرض الفلاحي

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاوروبي للاستثمار	٩٣/١١/٣	٦٠ مليون	ايكو	الري بدكالة
البنك الافريقي للتنمية	٩٣/٤/٢٩	٥ر١٨ مليون	وحدة حسابية	مناطق قروية
البنك الافريقي للتنمية	٩٣/٤/٢٩	٢٠ مليون	وحدة حسابية	مناطق قروية
البنك الافريقي للتنمية	٩٣/٧/٢١	٧٠ مليون	وحدة حسابية	المكتب الوطني للمطارات
البنك الافريقي للتنمية	٩٣/٧/٢٧	٧٠ مليون	وحدة حسابية	البنك الوطني للانماء الاقتصادي
البنك الافريقي للتنمية	٩٣/٧/٢٧	٢٠ مليون	وحدة حسابية	الشركة العامة المغربية للبنوك
البنك الافريقي للتنمية	٩٣/١٠/١٥	١٠٠ مليون	وحدة حسابية	ضبط الهياكل
ناشنال وستمنستر بانك	٩٣/٥/٢١	٣ر١٧ مليون	دولار امريكي	الاتصالات السلكية
بانكو سانتاندر	٩٣/٨/١٠	٥ر٨ مليون	دولار امريكي	الدفاع الوطني
كريدي ليوني	٩٣/٩/٣	٧ر١١ مليون	فرنك فرنسي	الامن الوطني

٤٠١٩ فرص الاستثمارات :

١٠٤٠١٩ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتوفر فرص الاستثمار في المملكة المغربية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وفيما يلي تفصيل لفرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة .

القطاع الصناعي :

الصناعات الزراعية والغذائية :

- اقامة مخازن للتبريد .
- صناعة الحلويات .
- اقامة وحدات صناعية لتربية النحل لانتاج العسل .
- اقامة وحدات لتربية الدجاج لانتاج البيض .
- اقامة مجازر الدجاج .
- انتاج اللحوم الحمراء .
- اقامة وحدات لانتاج مركب التبن وتفل السكر .
- بناء مصبرات للخضر المعلبة .
- صناعة تجفيف الفواكه والخضر .

- انتاج الثلج .
- انتاج زيت الزيتون .
- اقامة وحدات لتربية الأرانب .
- بناء وحدات تقسيم فضلات المجازر .
- بناء مصبرات للحوم والتوابل .

الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية :

- انتاج الأنابيب وقضبان الأسلاك النحاسية .
- انتاج الآلات المستخدمة لتغيير أشكال المعادن مثل ملففات ومحزمات وضاغطات ميكانيكية.
- انتاج صمامات للعربات .
- انتاج محقنات للمحركات ذات الاحتراق الداخلي .
- انتاج مولدات هوائية ذات قوة ضعيفة .
- انتاج أدوات البناء والنجارة .
- صناعة مضخات وقود وحاقنات .
- صناعة أجهزة الدراجات .
- صناعة الآليات والأجهزة الكهربائية الخاصة بادارة المحركات .
- انتاج قطع مطاطية لتسهيل الحركة مثل الأحزمة المطاطية وغيرها .
- انتاج الآليات الخاصة للف السلع .
- انتاج هياكل مثبتة للحراره .
- انتاج مخفضات الاهتزازات للدراجات النارية .
- انتاج رافعات هيدروليكية .
- انتاج اجزاء السيارات كواصلات ربط أجزاء السيارات .

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ومواد البناء:

- صناعات نترات الأمونيوم .
- صناعة أسفنج بوليوريتان .
- صناعة الصابون والمنظفات .
- صناعة أقلام الرصاص .

- صناعة انتاج الشموع .
- صناعة نشر الخشب .
- صناعة ورق الكربون .
- انتاج نعال من البلاستيك .
- صناعة نظارات البلاستيك .
- صناعة لعب الأطفال.

الصناعات النسيجية والجلدية :

- اقامة وحدات لحبك قمصان صوفية .
- اقامة وحدات لخياطة الملابس الجلدية .
- خياطة ملابس الرياضة .
- خياطة ملبوسات خفيفة (فساتين ، قمصان).
- نسيج وخياطة الملابس الداخلية للأطفال والرجال والنساء .

القطاع الزراعي :

وتتلخص أهم فرصه الاستثمارية فيما يلي :

- تكثيف الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني .
- مصبرات الخضر والفواكه .
- عصير الفواكه والخضر.

قطاع الصيد البحري :

- صيد وتعليب الأسماك .
- بناء أحواض اصلاح وصيانة وقوارب الصيد.

قطاع السياحة :

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في اقامة الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية .

٢٠٤٠١٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يعلن خلال العام عن مشاريع محددة للاستثمار .

٥٠١٩ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (الف درهم مغربي)	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم (الف درهم مغربي)
٤٠	صناعي	١٩٩٣	١٣٣١٣١٩	ليبيون	٩٠٩٢١
				سعوديون	١٣٩٣١
				عراقيون	٨٢٧٤
				اماراتيون	٦١٤٠
				جزائريون	٥٣٩٧
				لبنانيون	٥٢٠٩
				سوريون	٥٢٠

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٣

واصلت الحكومة الموريتانية جهودها في تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي ، وتميز النشاط الاقتصادي خلال العام بأداء متميز، وتم تحقيق فائض في تنفيذ الميزانية، كما حققت الواردات زيادة كبيرة، وانخفضت الكتلة النقدية ، وتم الحد من نسبة التضخم ، وساهم الاستقرار العام للاقتصاد الداخلي في تحسين الحساب الخارجي الجاري ، وعلى المستوى الداخلي عم البلاد الهدوء في ظل الدستور الجديد والتعددية السياسية .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٢٠ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

تبنت الحكومة خلال هذا العام عدة تشريعات واجراءات لتنظيم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار وفيما يلي نورد أهم تلك التشريعات والاجراءات :

- الأمر القانوني رقم ١٥-٩٣ يقضي بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧١- ٦٧ بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٨ المتعلق بالقانون الأساسي للتعاونيات.

مرسوم رقم ٠١١- ٩٣ ليوم ١٩٩٣/١/١٠ بتنظيم الصفقات العمومية.

مرسوم رقم ٢٠-٩٣ بانشاء لجنة وزارية لمتابعة المستند الأساسي للسياسة الاقتصادية ١٩٩٣ - ١٩٩٥.

المنشور رقم ر - ٠٤٢ بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٦ يتعلق بترتيبات متابعة وتسيير المديونية الخارجية.

المرسوم رقم ٥٢ - ٩٣ بتنظيم منح بطاقة الاستيراد والتصدير واجراءاتها.

المرسوم رقم ٨٠ - ٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٣ بتحديد نظام وقواعد تسيير مفوضية الأمن الغذائي.

القانون رقم ٤٠ - ٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ باصدار قانون للتأمينات .

القانون رقم ٠٩٣ - ٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ بشأن قانون البريد والمواصلات.

٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

- تمت المصادقة على عشر معاهدات واتفاقات تم الاتفاق عليها في اطار اتحاد المغرب العربي في مجالات الصحة الحيوانية ، وانشاء مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، والتجارة والأسعار،

والبريد ، والتشريع والقضاء والضمان الاجتماعي والبريد السريع والتعاون البحري ونقل الطرود البريدية والحوالات البريدية .

تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ على اتفاقية مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي تحصل بموجبها موريتانيا على قرض قيمته ٦ر٥ مليون دينار كويتي سيتم استثمارها في تنفيذ مشروع طريق نواكشوط – اكجوجت – اطار .

٢٠٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ على اتفاق مساعدة موقع بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩ بين الجمهورية الاسلامية الموريتانية والبنك الاسلامي للتنمية ، تبلغ قيمته ٦٠٣ آلاف دينار اسلامي خصصت لتمويل مشروع دراسة المواد المائية لمنطقة تيرس زمور .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ على اتفاق قرض قيمته ٠٠٠ر٥٠٠ر٥٧٧ أوقية* ، خاص بتمويل الجانب الأيمن لسد جاما ، وتم توقيعه بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٣ من قبل حكومات مالي ، والسنغال وموريتانيا من جهة والصندوق الأفريقي للتنمية من جهة أخرى .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ على اتفاقية قرض قيمته ٠٠٠ر٧٠٠ر٧ من حقوق السحب الخاصة خاص بتمويل مشروع التزود بماء الشرب في نواكشوط ، وتم توقيعه مع الوكالة الدولية للانماء بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٨.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ على اتفاق قرض قيمته ٠٠٠ر٤٠٠ر٥٩٤ أوقية ، خاص بتمويل برنامج لدعم الواردات ، وقد تم توقيعه مع صندوق الأوبك للتنمية بتاريخ ١٩٩٢/١١/٤.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/١/٢١ على اتفاق قرض قيمته ٠٠٠ر٤٠٠ر١٣٤ أوقية ، خاص بتمويل مشروع استصلاح الحديقة الوطنية لحوض آركين ، وقد تم توقيعه مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ١٩٩٢ .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٤/١١ على اتفاقية بين حكومة الجمهورية الاسلامية الموريتانية وحكومة جمهورية أوكرانيا لتطوير الصيد البحري في مجالات تحويل الموارد السمكية والبحث العلمي والفني والتكوين والتشغيل وتصليح السفن وانشاء وتطوير المؤسسات المشتركة للصيد .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ على اتفاق قرض قيمته ١٠ ملايين وحدة حسابية ، تم ابرامه مع الصندوق الأفريقي للتنمية في عام ١٩٩٢ .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ على اتفاق قرض قيمته ٠٠٠ر٤٥٠ر٧ وحدة من حقوق السحب

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٦٥٧ر٣١١ أوقية موريتانية كما في ١٩٩٣/١٢/٣١ .

الخاصة لتمويل مشروع تحسين الزراعات الفيضانية في مقامه ، وتم توقيعه مع الصندوق الدولي للانماء الزراعي بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٨ .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٧ بين حكومة الجمهورية الاسلامية الموريتانية وحكومة روسيا الاتحادية على اتفاق لتدعيم التعاون بين البلدين في مجال الصيد البحري .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٧ على اتفاق مع صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ومنظمة الأغذية والزراعة قيمته ٥١٩ ألف دولار أمريكي لتمويل برنامج للاتصال في وزارة الاتصال والعلاقات مع اليابان.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢ على اتفاقية قرض مع الصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي لما وراء البحار قيمته ٤ر٧٠٠ مليار أوقية لتمويل برنامج اصلاح القطاع العام .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢ على اتفاقية قرض مع الرابطة الدولية للتنمية قيمته ١ر٤ مليار أوقية .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٤ على اتفاق قرض مع الرابطة الدولية للتنمية تم توقيعه بتاريخ ٢/١٧/ ١٩٩٣ ، وتبلغ قيمته ٨ر٧٠٠ر٠٠٠ وحدة من وحدات الحقوق الخاصة ، خصصت لتمويل مشروع تنمية الصناعة.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٧ على اتفاق قرض مع الصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي لما وراء البحار تم توقيعه بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢ ، وتبلغ قيمته ٤ر٦٣٣ مليار ين خصصت لتمويل برنامج تقويم قطاع المؤسسات العمومية .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٨ على اتفاقية الصيد البحري الموقعة مع حكومة روسيا الاتحادية والتي سبق ذكرها .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٨ على اتفاقية الصيد البحري الموقعة مع حكومة جمهورية أوكرانيا السابق ذكرها .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٩ على اتفاقية مع حكومة فرنسا قيمتها ٦٤ مليون فرنك فرنسي سوف تخصص لاعادة تأهيل وتوسعة شبكة الخطوط الكهربائية في نواكشوط .

٣٠٢٠ وقائع وأحداث:

الأداء الاقتصادي:

حقق النشاط الاقتصادي العام (حسب خطاب رئيس الوزراء في نهاية العام الذي القاه أمام البرلمان) تحسنا ملحوظا حيث توقعت الجهات المعنية بأن تصل نسبة النمو خلال عام ١٩٩٣ الى قرابة ٥٪ .

– انعكس التحسن الذي حققه النشاط الاقتصادي ايجابيا على المالية العامة للدولة حيث وصل فائض

تنفيذ الميزانية لغاية ١٩٩٣/١١/٣٠ ، مبلغ ٢٤٥ر٢ مليون أوقية وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الفائض الذي تم تحقيقه في نفس الفترة من عام ١٩٩٢ .

– حققت الواردات خلال العام زيادة اجمالية بلغت نسبتها ٢٩٪ بالمقارنة مع العام المنصرم في حين لم تتجاوز نسبة زيادة نفقات الميزانية ١٧٪ خلال الفترة نفسها مما يدل على المضي قدما في سياسة الترشيد المتبعة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي .

– لم تتجاوز مصروفات التسيير خلال العام ١٣٪ بينما بلغت زيادة مصروفات رأس المال نسبة ٥٨٪ نتيجة لزيادة كبيرة في الاستثمارات الممولة على ميزانية الدولة .

الميزانية العامة للدولة :

– صادق مجلس الوزراء الموريتاني بتاريخ ١٩٩٣/١/٩ على القانون المالي لعام ١٩٩٣ ، رقم (٩٣/٠١) المتعلق بميزانية ١٩٩٣ .

– بلغت تقديرات ايرادات الميزانية نحو ٢ر٣٢ مليار أوقية ، في حين قدرت النفقات ايضا بنفس هذا المبلغ.

– اشتملت الايرادات المقدرة على نحو ٣ر٢١ مليار أوقية ايرادات ضريبية ، ونحو ٩ر٤ مليار أوقية ايرادات غير ضريبية ، ونحو ٤٠٠ مليون أوقية ايرادات رأسمالية .

– اشتملت النفقات المقدرة على ٩٠٠ر٠٦٢ر٥١٨ر٢ أوقية خاصة بنفقات السلطات العمومية وتسيير الادارات ، و ٠٠٠ر٥٨٠ر٥٣٩ر٧ أوقية خاصة للتحويلات والتدخلات المختلفة ، ٩٦٥ر٢ مليون أوقية خاصة بفوائد الدين العمومي ، ٢٠٣ر٧ مليون أوقية خاصة باستهلاك الدين العمومي ، ٧ر١ مليار أوقية نفقات استثمارية.

الاصلاح الاقتصادي:

– واصلت الحكومة الموريتانية خلال العام تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي .

– تم خلال العام في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي ، اصلاح القطاع المالي والنقدي حيث تم تنفيذ البرنامج المعد لهذا الغرض والمتميز أساسا بانهاء تدخل الدولة وتقوية الهياكل المالية للمصارف وتعزيز دور البنك المركزي الموريتاني في ميدان الاشراف ، وانشاء وكالة مكلفة بتحصيل الديون المجمدة ، وادخال اصلاح جديد على نظام الصرف يتمثل في تحرير الصرف اليدوي واعتماد نظام المناقصة في شراء العملة الصعبة ، كل ذلك من أجل تحسين أداء الوسطاء الماليين ، وتحقيق تسيير أنجع للعملة

الصعبة.

في المجالات المالية :

– تم خلال العام تنفيذ سياسة نقدية صارمة ، والتحكم في الميزانية العامة مما أدى الى انخفاض نسبة تزايد الكتلة النقدية ، وبالتالي الحد من نسبة التضخم .

– تم تحقيق تحسن في الاحتياطات المالية بفضل السحب الجيد على التمويلات الخاصة ببرنامج الاصلاح الاقتصادي ، وبفضل اجراءات تخفيف المديونية .

– تم تحقيق تحسن في وضعية الخزينة العامة بشكل عام بفضل الأداء الجيد المسجل في تسيير الميزانية العمومية والمستوى الرفيع الذي وصل اليه السحب في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي .

– قررت الحكومة الموريتانية خلال العام تخفيض قيمة العملة نحو ٤٠ بالمائة واقامة سوق نقدية تنفيذا لشروط برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي .

– تم خلال العام زيادة رأسمال بنك البركة الموريتاني الى ثلاثة مليارات أوقية .

في مجال الاستثمار:

– تم في ميدان الاستثمارات العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ابرام ٥٢ اتفاقية تمويل بمبلغ ١٨ر٩مليار أوقية (تضاف اليها أربع اتفاقيات أخرى بمبلغ ٤ر٥ مليار أوقية جرى في نهاية العام التفاوض بشأنها) وتشكل الهبات نسبة ٥٩٪ من هذا المبلغ ، وتمثل القروض الامتيازية نسبة ٤١٪ .

– سحب برسم الاستثمارات العامة ١ر١١ مليار أوقية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام منها ٢ر٨ مليار أوقية للقطاع الريفي ، ٩ر٠ مليار أوقية للتنمية الصناعية ، ٥ر١ مليار أوقية للاصلاح الترابي ، ٨٦ر٠ مليار أوقية لقطاع المصادر البشرية ، ٧ر٤ مليار أوقية لقطاع المعادن .

قطاع الزراعة :

زادت خلال العام المساحات المزروعة بنسبة ٥٠٪ مقارنة بعام ١٩٩٢ .

– بلغت المحاصيل الزراعية الصافية خلال العام ٧١٠٠٠ طن وهو ما يمثل زيادة ٦ر٥٦٪ بالنسبة لعام ١٩٩٢.

– توفرت خلال العام عشر فرق هندسية مجهزة بكافة المعدات الضرورية لأعمال الري والسدود ، توزعت في مختلف الولايات ذات الامكانات في مجال السدود .

– اكتمل خلال العام بناء سد أكفان (١٥٠ هكتار) في تكانت ، وسد ميت (١٢٥ هكتارا) في غور غول ، وسد اتويشكيت (١٠٠ هكتارا) في العصابة .

- جرى خلال العام العمل في ثلاثة سدود أخرى هي سد كهميت (٢١٠ هكتار) وآكنيكر (٣٠٠ هكتار) وتاشوط (٣٠٠ هكتار) وسدود أخرى غيرها في مناطق مختلفة من البلاد .

- قرر خلال العام أن يتم بناء واصلاح (١٨) سدا ستسمح باستغلال (٩٦٤ هكتارا) ، ومن هذه السدود (٢) في الحوض الشرقي ، و (٩) في الحوض الغربي ، و (٢) في انيشيري ، و (٣) في أدرر و (٢) في البراكنة.

- تم خلال العام في مجال الزراعة المروية زراعة ما يناهز (١٩٠٠٠ هكتار) مقابل (١٢٧٢١ هكتارا) في عام ١٩٩٢ ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٩٪ ، ويتوقع أن تنتج هذه الأراضي ٥٦٠٠٠ طن من الأرز غير المقشور مقابل ٣٣٤٦٠ طنا في عام ١٩٩٢ أي ما يمثل زيادة بنسبة ٤ر٦٧٪ .

- تم في مجال القروض الزراعية توزيع ٧٥٦ مليون أوقية من القروض خلال عام ١٩٩٣ مقابل ٢٧٣ مليون أوقية في عام ١٩٩٢ أي ما يمثل زيادة بنسبة ١٧٧٪ .

- قامت خلال العام تعاونية القرض الزراعي باعادة تمويل المزارعين (الأفراد أو في اطار التعاونيات) الذين كانوا يعانون من عبء الديون ، مما سمح بتصحيح وضعية كثير منهم من جهة ، ومن تعبئة طاقات انتاجية اضافية من جهة أخرى .

- أكملت خلال العام الشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير) في اطار مشروع المساحات المتوسطة في كيهيدي وكوري استصلاح مساحة غابو مما سيسمح باستغلال ١٩٠ هكتارا من الأراضي الزراعية ، كما أوشكت أيضا على اكمال أعمال استصلاحية أخرى في مناطق أخرى.

- تم خلال العام البدء في تدعيم وتوسعة المساحة النموذجية لغور غول المتضمنة استصلاح مساحة قدرها ١١٨٨ هكتارا من الأراضي المروية و ٧٠٢ هكتار من الأراضي المغمورة المحسنة.

- كذلك تم البدء في ثلاثة مشاريع ري أخرى هي مشروع الري في أركيز الذي سيمكن من استصلاح ٨٥٣ هكتارا بتمويل يصل الى حوالي مليار أوقية ، ومشروع مقامة الهادف الذي سيمكن من استصلاح ٧٧٦ هكتارا بتمويل يصل الى ١ر٤ مليار أوقية ، ومشروع مقامة الآخر الذي يهدف الى استصلاح مساحة يتحكم في غمرها وقدرها ٩٨٠٠ هكتار بتمويل يصل الى حوالي ١ر٥ مليار أوقية .

- عبأت الحكومة خلال العام وسائل بشرية ومالية ومادية هامة في ميدان مكافحة الجراد ، واستطاعت معالجة ٥٠٠ ألف هكتار بدعم من المجموعة الدولية .

- في مجال حماية وصيانة البيئة تم خلال الشهور الثمانية الأولى من العام غرس ما يقارب مليونين من الأمتار ، وانتاج مليون غرسة ، وتشجير ٣٤٦٨ هكتارا .

- من أجل استنبات الأشجار في الوسط الطبيعي في بعض الولايات ، مولت الحكومة عملية واسعة لزرع البذور بواسطة الطائرة وشملت هذه العملية ٣٨٠ ألف هكتار ، كما ضاعفت الجهود المبذولة في

تنمية زراعة نبتة الأتربكس ذات الخاصية الفعالة في تثبيت الرمال وذات النفع في ميدان العلف .

- في ميدان التربية الحيوانية ، تم خلال العام التركيز على الوقاية الصحية للمواشي حيث تم تلقيح ٧٠٠ ألف رأس وازالة الطفيليات عنها ، واعادة تأهيل (٩) مراكز بيطرية ، واستدراج مناقصات من أجل بناء مذبح بنواكشوط و (١٥) حظيرة للتلقيح .

قطاع الصيد البحري:

- بلغت كميات الأسماك المصدرة من خلال شركة تسويق المنتجات السمكية خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٥٠٧٨٧ طنا أي ما يمثل زيادة ٩ر٢٣٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٢ ، وبلغت قيمتها الاجمالية نحو ١١٥ مليون دولار أمريكي .

- بلغ منتوج الصيد التقليدي لوحده خلال الفترة السابقة ٨٠٨٥ طنا أي ما يمثل ٤٦٪ من صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك من الأسماك المثلجة على الأرض في حين وصلت صادرات الصيد السطحي الى ٢٠١٤٢١ طنا محققة بذلك زيادة قدرها ٦ر٢٧٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٢.

- بلغت قيمة صادرات الصيد السطحي المسجلة في مصالح البنك المركزي الموريتاني ٦٠ مليون دولار أمريكي خلال الشهور التسعة الأولى من العام وهو ما يمثل ٢٥٪ بالنسبة لنفس الفترة من عام ١٩٩٢ .

- بدىء في بداية شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣ بتنفيذ مشروع استصلاح خليج الراحة الخاص بانجاز ميناء للصيد التقليدي في نواذيبو بكلفة قدرها ٩٢٨ مليون أوقية .

- تم خلال العام الانتهاء من المرحلة الأولى من أعمال ترميم الميناء المستقل لنواذيبو والمتعلقة باستصلاح ٢٨٥ مترا من الرصيف المنصوب على الأوتاد .

- بلغ مشروع تنمية الصيد التقليدي في الجنوب بجميع مكوناته الى مرحلة مرضية من التقدم ، ويهدف هذا المشروع الى تكوين ٥٠٠ صياد بحري تقليدي في المنطقة الساحلية الجنوبية التي هي المزود الأول لمدينة نواكشوط بالسمك الطازج .

- مددت الحكومة خلال العام فترة عمل المشروع النموذجي للصيد بالصنارة بتمويل من ميزانية الدولة قدره ١٠ ملايين أوقية ، وقد وفر قطاع الصيد التقليدي في اطار هذا المشروع كثيرا من فرص العمل للمواطنين.

قطاع التعديـــــن:

- سجلت خلال العام شركة أسنيم نتائج مرضية حيث بلغ مجمل مبيعات الحديد خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٧ر٢ مليون طن بقيمة ١١٦ مليون دولار أمريكي ، مقابل ٦ر٨٣ مليون طن للفترة نفسها

من عام ١٩٩٢ ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٤٪ .

– كان لسياسة انشاء الوكالات المتخصصة في اطار شركة أسنيم أثر ايجابي خلال العام من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية اذ مكنت هذه الوكالات الأربع وخصوصا وكالة الأشغال العمومية والصيانة بتوظيف ٥٢٤ مواطنا ، وبلغ حجم أعمال هذه الوكالات خلال الشهور الستة الأولى من العام ٧٧٦ مليون أوقية ، وبلغت أرباحها ١١٧ مليون أوقية .

– سجلت شركة استخراج الذهب (موراك) باكجوجت أرقاما ملحوظة في عام ١٩٩٣ بفضل اسلوب استغلال بقايا معدن النحاس وارتفاع سعر الذهب في السوق الدولية ، وقد وصلت منتوجات سبائك الذهب الى ٤٤٨ كلغم خلال الأشهر الستة الأولى من العام ، وبلغت قيمة المبيعات ٦٣٢ مليون أوقية .

– حصل المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي خلال العام على مختبر للبحوث والتحاليل المعدنية كامل التجهيز.

– بدىء في نهاية العام بأعمال مشروع البحث عن معدن الذهب في منطقة تازيازت وجنوب الهضاب الموريتانية الذي سيكلف نحو ٤٥٠ مليون أوقية .

وقائع وأحداث أخرى:

– تابعت الحكومة خلال العام جهودها في ميدان المياه القروية حيث مولت ميزانية الدولة برنامجا واسعا بمبلغ ١٢٣ مليون أوقية يهدف الى دعم المشاريع الصغيرة في عدة ولايات.

– تم خلال العام تنفيذ برنامج حفر (١٣) بئرا ارتوازية بكلفة ٨٩ مليون أوقية في الحوض الشرقي من البلاد.

– تم في خلال العام تنفيذ برنامج فتح المياه عن طريق الطاقة الشمسية في عدد من القرى ، وبلغت كلفة هذا المشروع ٤٢٩ مليون أوقية .

– تم خلال العام بدء نشاط لجنة مراقبة الأسواق المنشأة في نهاية عام ١٩٩٢ ، حيث قامت بمهامها على أكمل وجه ولم يسجل خلال العام أي مضاربة على الأسعار وظلت السوق تمون بانتظام .

– حظي قطاع الطرق والموانىء عام ١٩٩٣ بعناية خاصة ، واستفادت مدينة نواكشوط من برنامج هام لترميم وتوسعة شبكة الطرق بكلفة ١٥٠ مليون أوقية تحملتها ميزانية الدولة .

– حقق ميناء نواكشوط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام نقل ٤٦١٠١٠ أطنان من الحمولات أي بنسبة زيادة ٦ر٢٦ ٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٢ .

– بنت الشركة الوطنية للمياه والكهرباء (صونلك) في نواكشوط محطة لتصفية مياه الصرف بطاقة ١٨٠٠ متر مكعب لليوم.

أحداث سياسيـــة :

– تم بتـاريخ ١٩٩٣/٧/٧ استحداث مركز وسيط للجمهورية حددت مهامه بتسلم الاعتراضات من المواطنين المتعلقة بالنزاعات التي لم تجد حلولا في نطاق العلاقات مع ادارات الدولة والتجمعات العمومية الاقليمية ، ومع المؤسسات العمومية ومع كل هيئة مكلفة بمهمة خدمة عمومية .

– اعلنت احزاب المعارضة للمرة الأولى عن عزمها المشاركة في الانتخابات البلدية المقرر عقدها في شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ .

– أعلن عن قيام حزب جديد في موريتانيا ليصل بذلك عدد الأحزاب المرخص لها رسميا في البلاد الى (١٧) حزبا .

– تم اجراء تعديل وزاري خلال العام تم به تعيين وزير للتخطيط ووزير جديد للخارجية ، ومحافظ جديد للبنك المركزي الموريتاني

القـــــــروض :

حصلت موريتانيا خلال العام على قروض يبينها الجدول التالي :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جـهـات التـمـويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣	٦ر٥ مليون	دينار كويتي	الموارد المائية
ثانياً: جهات التمويل الاخري:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٣	٦٠٣ آلاف	دينار اسلامي	الموارد المائية
الصندوق الافريقي للتنمية	١٩٩٣	١٠ ملايين	وحدة حسابية	–
الصندوق الافريقي للتنمية	١٩٩٣	٥ر٥٧٧ مليون	اوقية	سد جاما
الوكالة الدولية للانماء	١٩٩٣	٧ر٧ مليون	حقوق السحب الخاصة	ماء الشرب
صندوق الاوبك للتنمية	١٩٩٣	٤ر٥٩٤	اوقية	دعم الواردات

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٣	١٣٤ر٤ مليون	اوقية	حديقة حوض اركين
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٣	٧ر٥ مليون	حقوق السحب الخاصة	تحسين الزراعات الفيضانية
الرابطة الدولية للتنمية	١٩٩٣	١ر٤ مليار	اوقية	–
الرابطة الدولية للتنمية	١٩٩٣	٨ر٧ مليون	حقوق السحب الخاصة	تنمية الصناعة
صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية	١٩٩٣	٥١٩ الفا	دولار امريكي	وزارة الاتصال
الصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي	١٩٩٣	٤ر٧ مليار	ين	قطاع المؤسسات العمومية
حكومة فرنسا	١٩٩٣	٦٤ مليون	فرنك فرنسي	شبكة الخطوط الكهربائية في نواكشوط

٤٠٢٠ فرص الاستثمار:

١٠٤٠٢٠ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

فيما يلي أهم فرص الاستثمار المتوفرة في مختلف القطاعات :

في القطاع الصناعى:

- صناعة الأدوية
- اعادة تصنيع قضبان السكك الحديدية المستعملة
- صهر وسبك الفولاذ
- صناعة الهياكل الحديدية
- تعليب الأسماك
- تعليب وتصنيع الخضر والفاكهة
- انتاج الحليب ومنتجاته
- تنمية الخامات المساندة للتعدين

في قطاع التعدين:

- استخراج النحاس وخام الحديد
- تنمية الخامات المساندة للتعدين

في قطاع الصيد البحرى:

- بناء بواخر صيد كبيرة الأحجام
- اقامة مراكز وتجهيزات لتفريغ وتخزين الأسماك
- اقامة ورش لاصلاح السفن وتجهيزات أخرى للصيانة
- انشاء حوض جاف لاصلاح سفن الصيد البحري

٢٠٤٠٢٠ المشروعات المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	الكلفة التقديرية للمشروع (اوقية موريتانية)
مصنع للدقيق	القطاع الخاص	–	دراسة اولية	١ر٥ مليار
مصنع لتعليب السمك	القطاع الخاص	–	دراسة اولية	٨٢٥ مليون
فندق	القطاع الخاص	–	دراسة اولية	٢٠ مليون
مطبعة	القطاع الخاص	–	دراسة اولية	٨٥ مليون
مصنع للحشايا الاسفنجية	القطاع الخاص	–	دراسة اولية	٤٤ مليون

٥٠٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٣

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٣

شهد العام تواصلا لاستكمال البنية التشريعية والتنظيمية للدولة اليمنية، كما شهد اجراء اول انتخابات نيابية بعد قيام دولة الوحدة، وكان من شأن كل ذلك تعزيز مسار الديمقراطية والتعددية السياسية الذي انتهجته البلاد منذ قيام الوحدة، كذلك شهد العام في اواخره بروز اعمق واطول ازمة سياسية تواجهها الوحدة اليمنية منذ قيامها في ١٩٩٠/٥/٢٢ ، وانتهى العام دون ان تتمكن جهود الحوار الوطني من معالجة هذه الازمة، وان كانت قد نجحت في وقت تداعياتها الامنية والعسكرية الى حد كبير.

وعلى الصعيد الاقتصادي شهد العام انجازات ملحوظة حيث ارتفعت الاستثمارات المرخصة، وتزايدت صادرات النفط، كما تزايدت جهود استغلال الغاز الطبيعي، كذلك شهد الربع الاخير من العام بسبب تداعيات الازمة السياسية مزيدا من تدهور سعر الصرف، ومزيدا من ارتفاع الاسعار، مع ما يصاحب ذلك من ارباكات وشلل في الاداء.

وفيما يلي ابرز التطورات والمستجدات التي شهدها مناخ الاستثمار خلال عام ١٩٩٣:

١٠٢١ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال عام ١٩٩٣ عدة تشريعات واتخذت خلال ذات العام العديد من الاجراءات ذات الصلة بمناخ الاستثمار يمكن تلخيصها على النحو التالي :

– ففيما يتعلق بالقطاع التجاري فقد أصدر نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة القرار رقم (١٢٨) بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٠ بشأن منع تصدير الجلود الخام غير المدبوغة الى خارج الجمهورية اليمنية.

كما صدر بتاريخ ١٩٩٣/٤/٧ القرار الجمهوري رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن المؤسسة الاقتصادية اليمنية، ككيان بديل عن المؤسسة الاقتصادية العسكرية، وتحددت اهدافها في توفير احتياجات المواطنين من السلع وفق التوجه العام للدولة، والقيام بأي صناعات منفردة أو بالمشاركة مع الغير مع التركيز على الصناعات التي تعتمد على الخامات المحلية، والمساهمة في عملية التسويق الزراعي والحيواني، والمشاركة في اية استثمارات مع رأس المال الوطني والأجنبي وفق التوجه الاقتصادي العام للدولة.

– وفي اطار التنظيم العام لاجهزة الدولة فقد صدرت عدة قرارات جمهورية بشأن اللوائح التنظيمية لبعض الوزارات والمصالح الحكومية تتضمن تحديد اهداف ومهام كل وزارة او مصلحة واختصاصات قياداتها وتنظيمها. ففي تاريخ ١٩٩٣/٤/٢٢ صدرت القرارات الجمهورية باللوائح التنظيمية لعدد من

الوزارات هي:

الزراعة، المالية، العمل والتدريب المهني، التربية والتعليم، الاعلام، الانشاء والتعمير، الشئون القانونية، والثروة السمكية. ولعدد من المصالح الحكومية هي: الضرائب، الجمارك، الواجبات، والمساحة. وفي تاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ صدر القرار الجمهوري رقم (٥٠) باللائحة التنظيمية لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية. وفي تاريخ ١٩٩٣/٤/٢٧ صدر القرار الجمهوري رقم (٥٥) بشأن اللائحة التنفيذية للبنك المركزي.

كما صدر قرار مجلس الرئاسة رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٦ بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتضمن تحديد صلاحيات الجهاز وواجباته وشئون اعضائه. كما صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن قانون الطيران المدني وتناول سيادة الدولة وسلطاتها في مجال الطيران المدني والمطارات والخدمات والتسهيلات الملاحية كما تضمن تحديد النقل الجوي والطيران العام والخدمات الأرضية ورسوم الطيران، والحوادث والتعويضات المتعلقة بالطيران المدني.

– اما في نطاق تنظيم القطاع السياحي في الدولة فقد صدر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٤ القرار الجمهوري رقم (٥١) لسنة ١٩٩٣ بشأن الهيئة العامة للسياحة، وتناول انشاء الهيئة ومقرها الرئيسي واهدافها.

– أما في مجال حماية البيئة فقد صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، ونص على منع تلوث مياه البحر، كما تضمن اجراءات التبليغ وشروط التأمين، والمسئولية المدنية عن التكاليف والاضرار وكذا العقوبات والجزاءات.

٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– في اطار فعاليات معرض الصناعات الاردنية الثاني وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦ على محضر المباحثات الاقتصادية التجارية اليمنية الاردنية، والتي تم خلالها استعراض العلاقات التجارية القائمة وآفاق تطويرها ومستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بالاضافة الى سبل تعزيز التعاون الثنائي وزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

– في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها نائب رئيس مجلس الرئاسة لسلطنة عمان واستمرت من ٦ الى ١٩٩٣/٤/٩ صدر بيان مشترك اكد على اهمية التعاون والتفاهم بين دول المنطقة على اساس مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واهمية تعزيز التعاون الثنائي في شتى المجالات وفي مقدمتها العلاقات التجارية والاقتصادية، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة بينهما.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥ على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، وغرفة تجارة وصناعة عمان يقوم بموجبه الجانبان بكافة الانشطة التي تخدم

تنمية وتطوير التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

– تم بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٦ المصادقة على الاتفاق التجاري المبرم مع جمهورية السودان.

– وقع في عدن بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧ وبالاحرف الاولى على اتفاقية التعاون الفني في مجال صيانة طائرات ايرباص ٣١٠ بين طيران اليمن (اليمدا) والطيران الاردني.

– في ختام اعمال اللجنة الفنية اليمنية الاردنية المشتركة للطاقة وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ على بروتوكول يقضي بالتعاون في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة، وكذا الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والوقاية من الاشعاع، بالاضافة الى استخدامات الغاز الطبيعي، ومجالات التدريب، وتبادل الخبرات بين الجانبين.

– في ختام اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت في مسقط خلال الاسبوع الثاني من شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣، تم التوقيع على اتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية العمانية المشتركة للتعاون الثنائي في كافة المجالات، كما تم التوقيع على الاتفاقية الاطارية للتعاون بين البلدين وتشمل كافة الاتفاقيات السابقة، وتم كذلك الاتفاق على جملة من الامور في المجالات الاقتصادية والتجارية والاعلامية والثقافية من شأنها تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين، ويتلخص اهمها في موافقة سلطنة عمان على اعتماد منحة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لتنفيذ طريق تمريس المزيونة شحن الغيظة الذي يربط بين البلدين، والاتفاق على انشاء بنك يمني عماني برأسمال مشترك، وعلى تسهيل دخول المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية ذات المنشأ الوطني بين البلدين، كما وافق الجانب العماني على تمويل مشروع صوامع الغلال في عدن بتكلفة اجمالية تقدر بعشرين مليون دولار. وابدى الجانب العماني استعداده للمساعدة في تطوير مصفاة عدن والمشاركة في انشاء مصفاة حضرموت، وكذلك اقامة شركة يمنية عمانية في مجالات النفط والتنقيب عن المعادن، واقامة منطقة حرة في المزيونة بسلطنة عمان، ستوضع تحت تصرف القطاع الخاص العماني، وسيكون الدخول اليها لليمنيين بدون تأشيرة.

– في ختام الزيارة التي قام بها السلطان قابوس لصنعاء في مطلع شهر اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٣، تم التوقيع على محضر اجتماعات الوزراء اليمنيين والعمانيين، وعلى اتفاقية المنحة المقدمة من سلطنة عمان بمبلغ ٢١ مليون دولار، وذلك كجزء من تكلفة الطريق البري بين البلدين. كما تم الاتفاق على قيام الاطراف المعنية من الفنيين في البلدين بالاجتماع لوضع برنامج عمل لتنفيذ ما توصل اليه الجانبان وما تضمنه محضر اجتماعات الوزراء.

– عقدت في الخرطوم خلال الاسبوع الثاني من شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ اجتماعات الدورة السادسة للجنة اليمنية السودانية المشتركة، وتم تشكيل اربع لجان عمل لبحث اوجه التعاون الثنائي وتطويرها في المجالات الثقافية والاعلامية والصحية والاقتصادية.

– وقع بالاحرف الاولى في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٩ على اتفاقية للنقل الجوي مع سلطنة عمان، تهدف الى فتح خطوط جوية مباشرة بين البلدين بواقع اربع رحلات في الاسبوع.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٥ وفي ختام اعمال اللجنة الفنية الجمركية اليمنية العمانية المشتركة على مشروع بروتوكول للتعاون الجمركي بين البلدين.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٠ على اتفاقية مع سوريا في مجال السياحة، وتضمنت الاتفاقية موافقة الحكومة السورية على تقديم منح ودورات دراسية قصيرة ومتوسطة وطويلة في المجالات السياحية، وايفاد مدرسين للتدريس في المعهد السياحي الفندقي بعدن، وتقديم المناهج الدراسية، كما تضمنت الاتفاقية العمل على تبادل الزيارات للاختصاصيين في مجال التخطيط والتسويق السياحي، بالاضافة الى تشجيع الاستثمار السياحي بين البلدين.

٢٠٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١/٢١ على ملحق اتفاقية التعاون مع جمهورية روسيا في المجال الصحي بشأن تجديد عقود العمل للاخصائيين الروس باليمن وتقديم المنح التخصصية للاطباء اليمنيين وقبول حالات مرضية للمعالجة في المستشفيات الروسية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١/١٧ على اتفاقيتين مع جمهورية كرواتيا، الاولى تتعلق بتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفير غير مقيم، والثانية تتعلق بالتعاون والتبادل التجاري.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ على اتفاقية للتعاون الثقافي والتعليمي والعلمي مع جمهورية المجر، وكذا على البرنامج التنفيذي للتعاون للاعوام ٩٣ – ١٩٩٥.

– عقدت في صنعاء في الاسبوع الثاني من شهر فبراير ١٩٩٣ المباحثات بين وزارة الثقافة والسياحة والمنظمة العالمية للسياحة، بهدف تأمين دعم ومساندة المنظمة للخطة العامة للسياحة وتشجيع الاستثمارات السياحية من خلال وضع البرامج التنفيذية لسياحة الشواطىء.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٢/١١ على محضر مباحثات الدورة الخامسة للجنة التعاون المشترك مع السوق الاوروبية المشتركة، التي استعرضت مستوى التعاون الثنائي في المجال التجاري بين الجانبين وتعادله عند حوالي ٥٠٠ مليون وحدة نقد اوروبية، واكدت استعداد السوق الاوروبية للاستمرار في دعم المشروعات الجارية في نشاطات الطيران المدني والسياحة واكثار البذور والثروة السمكية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٧ على خمس اتفاقيات مشاريع تنموية مع صندوق الامم المتحدة للسكان، يبلغ اجمالي تمويلها حوالي ٢ر٣٠٠ ألف دولار امريكي، وذلك لدعم نشاطات الهيئات العاملة في مجال السكان والسياسات السكانية للمجلس الوطني للسكان ومركز الدراسات السكانية والسجل المدني

وجمعية رعاية الاسرة.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢١ على مذكرة تفاهم مع وكالة (جايكا) اليابانية للتعاون الدولي بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مكافحة امراض السل للاعوام الخمسة القادمة.

– وقع في فيينا بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٦ على اتفاق تعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يحدد اهداف ومجالات برامج التعاون في التنمية الصناعية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ على اتفاقيتين مع حكومة هولندا، الاولى تتعلق بالمرحلة الثالثة من الترتيبات الادارية لمشروع مصادر مياه صنعاء وتساهم فيها الحكومة الهولندية بمبلغ ١٤ر٥٠٠ ألف جيلدر هولندي كمنحة لشراء معدات وآلات وتقديم خدمات استشارية وتدريب، والثانية تتعلق بمشروع دعم مركز انتاج بذور البطاطس وتساهم فيها الحكومة الهولندية بمبلغ ٣ر٧٣٨ ألف جيلدر هولندي كمنحة لتغطية قيمة المواد والمعدات والتشغيل الخاص بالمشروع والخدمات الفنية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ على اتفاقية مشروع التعاون الفني الخاصة بدعم صندوق الدراسات والخبراء مع جمهورية المانيا الاتحادية، وتبلغ تكاليف المشروع مليون مارك الماني.

– تمت بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٦ المصادقة على عدد من الاتفاقيات بموجب قرارات جمهورية صدرت بهذا الشأن وهي: الاتفاقية التجارية المبرمة مع حكومة اثيوبيا الانتقالية، واتفاقية التعاون التجاري مع جمهورية تركيا، والاتفاقية التجارية مع جمهورية قبرص.

– وقع في نيودلهي بتاريخ ١٩٩٣/٥/٣ على اتفاقية تشكيل اللجنة اليمنية الهندية المشتركة.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ على مذكرة التفاهم مع الحكومة اليابانية الخاصة بزيادة انتاج الغذاء لعام ١٩٩٣، والتي تقدم بموجبها الحكومة اليابانية منحة بمبلغ ٤ر٣٧٥ ألف دولار لشراء كيماويات ومعدات زراعية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ على اتفاقية التعاون الفني لمشروع تخطيط وتطوير المدن الثانوية مع حكومة المانيا، التي تساهم بموجبها بتقديم الخبراء والمستشارين وتدريب الكوادر الى جانب مواد ومعدات المشروع بالاضافة الى وضع خرائط طبوغرافية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ على التعديل الرابع لاتفاقية منحة مشروع دعم وتطوير التعليم المبرمة مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية، وبمقتضى هذا التعديل يصل اجمالي مساهمة الحكومة الامريكية في المشروع ٥ر٣٥٠ ألف دولار.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ على محضر المباحثات الرسمية السنوية مع المملكة الهولندية، وتضمن المحضر الاتفاق على دعم مشروعات التعاون الثنائي في مجالات الصحة والبيئة والزراعة، ومقترحات وآفاق التعاون في عدد من المجالات التنموية للعام ١٩٩٣ – ١٩٩٤، وكان الجانب الهولندي قد

قرر تخصيص مبلغ خمسين مليون جيلدر هولندي كمعونة سنوية في المجالات المتفق عليها

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢ على اتفاقية المشروع الخاصة بحماية البيئة البحرية على سواحل البحر الاحمر مع برنامج الام المتحدة الانمائي، وتقضي الاتفاقية بتقديم مبلغ ٢ر٦٥١ر٩٤٠ دولار من البرنامج البيئي العالمي والامم المتحدة، وتساهم الحكومة اليمنية بمبلغ ٣ر٨٠٦ر٠٠٠ ريال في المشروع، وذلك لشراء معدات وتكاليف دراسات وابحاث.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٨ على اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية بتقديم هبة بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار لتمويل دراسة جدوى محطة طوارىء ذهبان لتوليد الطاقة الكهربائية وبطاقة ٦٠ مليون واط.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٨، في ختام المشاورات النصف سنوية مع جمهورية المانيا الاتحادية، على محضر المباحثات التي تناولت سير العمل في مشاريع التعاون الجارية ومقترحات التعاون المستقبلي في مختلف المجالات الصحية والزراعية والتدريب المهني والاتصالات والطاقة.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٩ على مذكرة تفاهم مع الحكومة اليابانية تم بموجبها الاتفاق على استقبال المتطوعين اليابانيين للعمل في عدد من المجالات التنموية.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٩ على تجديد اتفاقية التعاون مع الحكومة الفرنسية في مجال الآثار والمخطوطات والمتاحف.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٤ على محضر التفاهم مع اليابان الخاص بالتقييم الاساسي لمشروع تطوير الوسائل السمعية والبصرية في التلفزيون.

– وقع في باريس بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٢ على اتفاقية المعونة الغذائية مع الحكومة الفرنسية، والتي تقدم فرنسا بموجبها كمية اربعة آلاف طن من الدقيق كهدية مجانية تستخدم عائدات مبيعاتها لتمويل مشاريع تنموية.

– في ختام زيارة الرئيس الروماني والمباحثات اليمنية الرومانية تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٣ التوقيع على بروتوكول للتعاون المشترك بين وزارتي خارجية البلدين.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٣ على محضر المباحثات اليمنية الفيتنامية واتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية الفيتنامية المشتركة للتعاون الاقتصادي.

– وقع بالاحرف الاولى في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٤ على الاتفاق التجاري مع فيتنام والهادف الى زيادة التعاون التجاري بين البلدين.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٧ على محضر المشاورات الحكومية السنوية مع جمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٩٣، وتضمن المحضر مجالات التعاون المالي والفني بين البلدين وسير العمل في المشروعات الجارية التي تنفذها المانيا كما تضمن المحضر تخصيصات الدعم الالماني التنموية البالغ ٣٠

مليون مارك في المجال المالي وعشرة ملايين مارك في المجال الفني تتوظف في مجالات مطابع الكتاب المدرسي والادوية الاساسية والمياه والصرف الصحي والخدمات الاستشارية المختلفة.

– صدر بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢ وفي ختام المحادثات اليمنية الارتيرية بيان مشترك تضمن وجهة نظر الجانبين في مختلف القضايا الاقليمية. كما تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية للتعاون الامني والفني بين وزارتي الداخلية في البلدين.

– وقع في طوكيو بتاريخ ١٩٩٣/١١/٩ على اتفاقية التعاون الفني مع اليابان.

– وقع في وارسو بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٩ على اتفاقية تجارية مع بولندا تهدف الى تطوير آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين.

٣٠٢١ وقائع واحداث:

– سجل العام جملة من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية يمكن تلخيص ابرزها في الآتي:

برنامج عمل الحكومة:

– تضمن البيان الذي نالت بموجبه الحكومة الجديدة ثقة مجلس النواب في مطلع شهر اب/اغسطس ١٩٩٣ برنامج عملها في المجالات المؤسسية والادارية والاقتصادية والمالية والامنية والسياسية، وقد عكس البرنامج ما احتوته برامج احزاب الائتلاف الحكومي فيما يتعلق باصلاح الاوضاع في مختلف المجالات، وبما يكفل تجاوز سلبيات الماضي التشطيري، ومعالجة الاختلالات التي رافقت الفترة الانتقالية، كما قام البرنامج على تحليل متفهم للاوضاع الحالية السياسية والاقتصادية والادارية والامنية، وتمسك بالغ بالانجازات الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. وتتلخص اهم الاهداف العامة التي تضمنها البرنامج فيما يلي:

• اوضح البرنامج في المجال المؤسسي والاداري ان الحكومة ستعمل على القيام باصلاحات واسعة من خلال استكمال سن التشريعات الموحدة، وتفعيلها وتنظيم الجهاز التنفيذي وتطبيق اللامركزية الادارية والمالية، واصلاح الوضع الاداري وتحقيق الانضباط وارساء مبدأ الثواب والعقاب وانهاء الازدواجية واستعادة ثقة المواطن بجهاز الدولة، وتطوير وتفعيل اداء الرقابة والمحاسبة.

• اكد البرنامج في المجال الاقتصادي والمالي على انتهاج سياسة اقتصادية، تقوم على مبدأ حرية السوق وبشكل تدريجي، وتعتمد على المنافسة المشروعة بين الانشطة الاقتصادية، واحترام الملكيات الخاصة والعامة والتعاونية والمختلطة، ولمواجهة المعضلات الاقتصادية الآنية والحادة طالب الحكومة بالعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين، ومراجعة السياسة المالية والنقدية بما يحد من التضخم وارتفاع

الاسعار، وتشجيع الادخار والاستثمارات المحلية والاجنبية، خصوصا في المجالات المنتجة، وتصحيح اوضاع القطاع المصرفي بما في ذلك اعادة النظر في النشاط المالي للبنك المركزي والتركيز على وظيفته المصرفية المنصوص عليها في القانون، وتنمية القطاعات المنتجة من خلال تبني منح الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والصناعات القائمة على الخامات المحلية، ومواصلة عمليات البحث والتنقيب على النفط والمعادن، وتطوير حقول النفط والغاز المكتشفة، والنهوض بقطاع الخدمات وتطوير وتصحيح اوضاع انشطة النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والمياه والطرق والاسكان والتخطيط الحضري.

• وفي المجال الامني ركز البرنامج على استكمال توحيد الاجهزة الامنية والعسكرية وتصحيح اوضاعها والعمل على تأكيد الاستقرار وامن المواطن والوطن.

• وفي مجال السياسة الخارجية اكد البرنامج على انتهاج سياسة خارجية تعزز من دور اليمن الاقليمي والعربي والاسلامي والدولي، واعطاء الاولوية لتوطيد علاقات متميزة بدول الجزيرة والخليج على اسس من الثقة والتعاون البناء.

النفط والغاز :

– بهدف تنظيم نشاط الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات لشركات النفط، اصدرت وزارة النفط والثروات المعدنية بتاريخ ١٩٩٣/١/٢ اعلانا نص ان على جميع الشركات المذكورة سواء كانت محلية او اجنبية الحصول على الموافقة لمزاولة اعمالها والتصنيف من قبل الوزارة (الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية)، وتقديم بيانات دورية عن نشاطها، كما أن عليها بعد الحصول على الموافقة والتصنيف ان تقوم بالتسجيل لدى وزارة التموين والتجارة والحصول على السجل التجاري.

– عقدت في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١/٣ مباحثات رسمية يمنية عمانية في مجال النفط والمعادن، تم فيها استعراض تجارب الجانبين في عمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج والتكرير والتسويق، واوجه التعاون وتبادل الخبرات، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية مشتركة لمتابعة تنفيذ ما تم التوصل اليه.

– تم خلال العام توسيع محطة تعبئة الغاز السائل بمنطقة صافر بمقدار ٣٠٠ طن، اضافة الى ٢٠٠ طن الطاقة الحالية، بعد ان تم تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع بتوسيع طاقة التخزين بمقدار ١٠٠ طن، ومد انبوب غاز بطول ٢٥ كم بين حقل اسعد الكامل، ومحطة التحميل من قبل شركة هنت الامريكية، وذلك بالاضافة الى الاستمرار في انشاء محطات تعبئة الغاز المحلية في المدن الرئيسية من قبل القطاع الخاص.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ على اتفاقية مشاركة في الانتاج مع شركة جولدن سبايك انرجي

يمن ليمتد، وهي احدى الشركات المملوكة بالكامل لمجموعة شركة كوديل الاندونيسية، وذلك للتنقيب عن النفط في قطاع ستة في منطقة اريام بمحافظة شبوه على مساحة اجمالية تتجاوز ثلاثة آلاف كيلو مترمربع.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٩ على مذكرة تفاهم مع مجموعة شركات بن خليفة (اماراتية) وشركائها يو اس انترناشيونال بتروليوم ليمتد، وذلك للقيام باعمال استكشاف وتنقيب عن النفط في قطاع موعيت بلوك ٣٧ محافظة المهرة على مساحة قدرها ٦ر٩٦٦ كيلومترا مربعا.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٠ على اتفاقيتين للمشاركة في الانتاج مع شركة ادير العالمية للنفط للتنقيب عن النفط، الاولى في منطقة شمال بلحاف، قطاع ٢٨ بمحافظة شبوه على مساحة ٣ر٧٩١ كيلومترا مربعا، والثانية في منطقة الكثيب قطاع ٢٤ بمحافظة الحديدة على مساحة تقدر بنحو ٩ر٩٩٢ كيلومترا مربعا.

– تشير المعلومات المتاحة ان شركة (توتال) قد توصلت الى اكتشافات نفطية جديدة مشجعة في القطاع رقم ١٠ شرق محافظة شبوه، والذي تشترك بالعمل فيه مع شركة (كوفيت الكويتية) وشركتي (بكتين) و(بوتيكال) الامريكيتين. وقد وصل معدل انتاج البئر الجديدة التي اطلق عليها (خرير – ٢) الى معدل ١٢ الف برميل، من نوع ذي كثافة تصل الى ٣١ درجة (آي. بي. أ) دون اي مكون ثان.

– اوضحت مصادر وزارة النفط والثروات المعدنية انه من المتوقع ان يرتفع انتاج النفط بنهاية عام ١٩٩٣ الى ٨٥٠ مليون برميل سنويا، وان يصل حجم الصادرات النفطية الى ٥٥ مليون برميل سنويا، وبالنسبة للغاز الطبيعي فالمتوقع ان يصل الانتاج نهاية العام الى ٥٠٠ر٣ مليون قدم مكعب سنويا، علما بان الاحتياطي العام الاولي للغاز يقدر بنحو ١٥ ترليون قدم مكعب.

– واصل قطاع النفط والغاز تطوره على مختلف المستويات، وبناء على مصادر المعلومات ذات الصلة بهذا القطاع، فان الصورة الاجمالية لوضعه بنهاية العام تتمثل في وجود نحو ٤٠ شركة عالمية تقوم باعمال التنقيب والاستكشافات النفطية، وان المساحة التي تجري فيها هذه الاعمال تغطي نحو ٩٦٠ر٢٤٠ كيلومترامربعا يضمها ٤٠ قطاعا للامتياز، وان عدد الابار الجديدة التي تم حفرها خلال العامين المنصرمين بلغ ٣١ بئرا، تمثل ٤٥٪ من اجمالي الابار الاستكشافية الالزامية البالغة ٦٩ بئرا ستنجز حتى نهاية عام ١٩٩٥.

– اعلنت شركة توتال الفرنسية التي تقوم باعمال الاستكشافات والتنقيب في قطاع رقم (١٠) شرق شبوه وقطاع رقم (٥) جنه عن اكتشاف النفط في الحقلين بكميات تجارية، وانها بصدد وضع خطط التطوير بحيث يبدأ الانتاج النفطي للتصدير من الحقلين في النصف الاول من عام ١٩٩٤.

– بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٣ بدأت شركة كنديان اوكسي بتصدير اول شحنة نفط من قطاع المسيلة بكمية ١٢٠

ألف برميل يوميا.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٧ على مذكرة تفاهم بين وزارة النفط والثروات المعدنية ومجموعة الشركات الفرنسية (سيجاليك وفوستر ويلر وفرنسوفي) لدراسة مشروع تحديث مصفاة عدن، وستقوم الشركات الفرنسية بموجب المذكرة بدراسة جدوى تجديد وتحديث الوحدات الانتاجية الرئيسية (التقطير، محسنات المشتقات، محطة الطاقة)، الى جانب ادخال التكنولوجيا الحديثة في اعمال التحكم بالعملية الانتاجية، وتقدر تكلفة الدراسة بحوالي ٤٠٠ ألف دولار ستقوم بتغطيتها الشركات الفرنسية المذكورة.

– وافق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠ على مشروع قانون انشاء المؤسسة العامة للخدمات والاستثمارات النفطية، وكذا انشاء المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النفطية.

– فوض المجلس الاعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والاستثمار في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٠/٢٣/ ١٩٩٣ وزارة النفط والثروات المعدنية بالتفاوض مع شركة (انرون) حول الاستثمار في الغاز في حقول مأرب.

– اعلن خلال العام عن التوصل الى اتفاق على مذكرة تفاهم مع شركة انرون تتعلق بمشروع لتسييل الغاز الطبيعي وتسويقه، وتقدر مصادر صناعة الغاز الطبيعي تكلفة المرحلة الاولى من المشروع بنحو ٣ر٣ بليون دولار، وكلفة المرحلة الثانية بنحو بليوني دولار، وسيستغرق تنفيذه مدة خمس سنوات.

– وسيمكن هذا المشروع الحكومة اليمنية من تصدير نحو خمسة ملايين طن من الغاز سنويا في غضون خمس سنوات من بدء تنفيذه، وتتوقع الحكومة ان تبلغ ايرادات المشروع خلال السنوات الاولى من تشغيله ما بين ٧٠٠ مليون و٨٠٠ مليون دولار في السنة، ترتفع الى نحو بليون دولار في السنة اذا حافظت اسعار الغاز الطبيعي على مستوياتها الحالية، وسيتضمن المشروع في صيغته النهائية اعمال نقل الغاز عبر خط انابيب الى محطة للتصدير على الساحل، حيث سيجري تسييله وتسويقه، بالاضافة الى بناء نظام لتوزيع الغاز الطبيعي للاستهلاك الصناعي خصوصا لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وشركات انتاج الاسمنت، وستتولى شركة انرون تصميم وبناء وتشغيل مصنع تسييل الغاز وخط الانابيب، والمتوقع ان يعمل الطرفان نحو توقيع اتفاق نهائي لتنفيذ المشروع خلال ١٢ شهرا.

الاداء الاقتصادي:

– اوضحت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتخطيط خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ان الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق حقق نموا بالاسعار الجارية بمعدل ٨ر٢٤٪ في عام ١٩٩٢، ليصل الى ٣٤١ر٢٢١ مليون ريال* حسب الارقام الاولية، مقارنة مع معدل ٢١٪ في عام ١٩٩١ حيث وصل الى

---

* الدولار الامريكي يعادل ٢ر٠١٢ ريال يمني كما في ١٩٩٣/١٢/٣١، حسب السعر الرسمي .

٢١٧ر٩٧ مليون ريال.

– وتظهر نفس البيانات ان قطاع الصناعات الاستخراجية (ما عدا النفط) قد سجل اعلى معدل نمو بلغ نحو ٥٤٪، لكن اهمية هذا القطاع محدودة فنسبة مساهمته في تركيب الناتج المحلي اقل من ١٪، وجاء في المركز الثاني، بمعدل نمو بلغ ٤٠٪، قطاعا صيد الاسماك والبناء والتشييد، وشهد قطاع الزراعة والقنص والغابات معدل نمو بلغ نحو ٢٧٪ في ١٩٩٢ مقابل نحو ٤٪ في عام ١٩٩١، ويحتل هذا القطاع المركز الاول من حيث الاهمية في تركيب الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة تبلغ نحو ١٨٪.

– كما تشير البيانات السابقة الى ان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية قد ارتفع بمعدل نمو قدره ٢٥٪، وذلك من ٧٩٨ر٧ ريال في عام ١٩٩١ الى ٤٣٢ر٩ ريال في عام ١٩٩٢، بحسب الارقام الاولية.

– كذلك تشير نفس البيانات الى ان معدل التضخم السنوي قد بلغ في عام ١٩٩٢، ٤٧٪ مقارنة مع ٤٥٪ في عام ١٩٩١.

– حافظ سعر صرف الريال اليمني في السوق الموازية على شيء من الاستقرار تجاه العملات الاجنبية والعربية خلال النصف الاول من العام، ولكنه شهد فيما بعد تراجعا كبيرا واضطرابات شديدة خصوصا خلال الربع الاخير من العام.

– تشير البيانات الاولية الصادرة عن البنك المركزي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام ١٩٩٢ قد حقق عجزا مقداره ١٠٨ر٤ مليون ريال، مقابل عجز قدره نحو ٧٧٧ر٢ مليون ريال في عام ١٩٩١.

الموازنة العامة للدولة:

– لم تصدر موازنة عامة لعام ١٩٩٣، واستمر العمل خلال العام بالموازنة العامة المعدلة لعام ١٩٩٢، مع فتح اعتماد اضافي بنحو ١١٩ر١٣مليون ريال، يزداد العجز بقيمته في الموازنة العامة لعام ١٩٩٣.

– تشير بيانات الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة الواردة في كتاب الاحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء في النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ، ان اجمالي الايرادات لعام ١٩٩٢ قد بلغ نحو ٧٧٨ر٤٥ مليون ريال بحسب الارقام الاولية، مقابل اجمالي مصروفات قدره نحو ١١٤ر٥٨ مليون ريال، اي بعجز قدره ٣٣٦ر١٢ مليون ريال لنفس الفترة.

القطاع المصرفي :

– أعلن بنك التسليف للاسكان في مطلع العام عن توسيع نشاطه المصرفي ليشمل الى جانب حسابات

التوفير قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية بأنواعها ، وذلك في مقره الرئيسي بصنعاء ، وفرعه القائم في محافظة الحديدة ، وفرعه الذي سيتم افتتاحه في محافظة عدن .

- كلف المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والاستثمار في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/١/١٤ البنك المركزي بتقديم مقترحات حول الاسلوب المناسب لكيفية تشجيع الادخار والاستثمار بما يدعم نشاط القطاع المصرفي .

- اعلن البنك المركزي بتاريخ ١٩٩٣/٢/١ عن فتح باب استلام طلبات الحصول على رخصة مزاولة اعمال الصرافة، كما اصدر البنك دليل اجراءات وشروط منح ترخيص مزاولة اعمال الصرافة، وذلك بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن لائحة تنظيم اعمال الصرافة، ويحتوي الدليل على ثلاثة اقسام، يوضح الاول اجراءات تقديم طلب الترخيص ومنحه، ويتناول الثاني تحديدا للتجهيزات الواجب توفرها لدى من يحصل على الترخيص، وتتمثل اساسا في توفر مقر بمساحة وموقع مناسبين مزود بخزائن وخط تليفوني، ويحدد الثالث رأس المال المدفوع والوديعة النقدية، بحيث لا يقل رأس المال عن عشرة ملايين للشركات وعن مليونين للمنشآت الفردية، اما الوديعة النقدية فتبلغ نسبة ٢٥٪ من رأس المال المدفوع تودع لامر البنك المركزي لدى احد البنوك المعتمدة في اليمن وتحصل على الفائدة المقررة للودائع لدى البنوك التجارية.

- افتتح بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠ البنك اليمني التجاري برأسمال قدره ٢٥٠ مليون ريال، كبنك يمني بالكامل تنقل اليه كافة حقوق واصول والتزامات فرعي بنك الاعتماد والتجارة الدولي، الذي اوقف نشاطه في انحاء العالم ووضع البنك المركزي يده عليه في مطلع يوليو ١٩٩١، وقد بدأ البنك نشاطه بالمركز الرئيسي في صنعاء وفرع في محافظة الحديدة.

- اوضحت نشرة البنك المركزي الاحصائية الصادرة في النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ان اجمالي الموجودات/ المطلوبات للبنك قد بلغت نحو ١٠٩ر٣٩٥ مليون ريال في نهاية ديسمبر من عام ١٩٩٢، مقارنة مع نحو ٩١ر٣٢٨ مليون ريال بنهاية نفس الفترة من عام ١٩٩١.

- وحسب المصدر السابق، فان اجمالي الموجودات للبنوك التجارية قد ارتفع من حوالي ٤٩ر٤٤٣ مليون ريال في نهاية عام ١٩٩١، الى حوالي ٥٤ر٤٨٧ مليون ريال بنهاية عام ١٩٩٢، وان اهمها يتمثل في الارصدة لدى البنك المركزي (حوالي ٢٣ر٧٢١ مليون ريال)، القروض والسلفيات للقطاع الخاص (حوالي ١٠ر٠٤٠ مليون ريال)، الاصول الاخرى (حوالي ٩ر٧٧٨مليون ريال)، والاصول في البنوك الخارجية (حوالي ٦ر٢٢٩ مليون ريال).

- كما تشير نفس البيانات السابقة الى ان العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات قد تضاعف وارتفع من نحو ١٠ر٤٨٢ مليون ريال في عام ١٩٩١، الى نحو ٢١ر٧٧١ مليون ريال في عام ١٩٩٢.

– ابقى البنك المركزي اسعار الفائدة للبنوك التجارية كما هي للسنة الثالثة على التوالي، اي منذ اخر تعديل في مطلع عام ١٩٩٠.

الاستثمار:

– عقدت في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٩ الندوة التعريفية بقانون الاستثمار، ناقش المشاركون فيها الموضوعات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للاستثمار والضمانات والمزايا التي كفلها القانون وما الى ذلك من القضايا ذات العلاقة.

– منحت الهيئة العامة للاستثمار (المركز الرئيسي بصنعاء) حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٣ تراخيص لمشروعات استثمارية بلغ عددها ١٨٥ مشروعا، تقدر تكاليفها الاجمالية بحوالي ١٩ر٥٠٠ مليون ريال، وذلك عدا المشروعات المرخصة من قبل فروع الهيئة في المحافظات الاخرى.

المؤسسات الحكومية والشركات العامة:

– في اطار السعي لتنفيذ القرارات الاقتصادية التي صدرت نهاية العام الماضي، وجه رئيس مجلس الوزراء في اجتماع موسع عقد بتاريخ ١٩٩٣/١/٥ وضم المسئولين في المؤسسات الحكومية والشركات العامة بضرورة معالجة الاوضاع التي تعيشها بعض المؤسسات سواء في المجال الاقتصادي او الخدمي، وايجاد الحلول لمشكلة الديون المتراكمة فيما بين المؤسسات وبينها والمرافق الاخرى للدولة، والالتزام باصلاح الاوضاع الادارية والاقتصادية على ضوء البرنامج الوطني للبناء والاصلاح، وتنفيذ قانون التقاعد تنفيذا دقيقا، والعمل على تفويض وتحديد الصلاحيات من الاعلى الى الادنى والابتعاد عن المركزية الحادة، والاضطلاع بتقديم افضل الخدمات للمواطنين وبالطرق الصحيحة والسليمة.

المنطقة الحرة بعدن :

– نظمت الهيئة العامة للمناطق الحرة ندوتين للترويج للمنطقة الحرة بعدن في كل من عدن وصنعاء، شارك فيها الخبراء والمختصون وعدد من رجال الاعمال والمستثمرين، وتم خلالها عرض نتائج دراسة المنطقة الحرة بعدن ومخططاتها وشرح الخطوات العملية التي تم انجازها للبدء بتنفيذ اعمال المنطقة، بالاضافة الى ايضاح ما تتمتع به عدن من ميزات فريدة، وما يقدمه قانون المنطقة الحرة، الذي استكملت اجراءات اصداره اخيرا، من تسهيلات للاستثمار والمستثمرين مواكبة للقوانين العالمية في هذا المجال.

– كما قامت الهيئة بنشر اعلان مؤرخ في ١٩٩٣/٥/١٦ بشأن المواقع وحدودها الجغرافية التي سيبدأ فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة بعدن، وذلك بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٣

بخصوص الارض المحجوزة لاعمال المنطقة الحرة، ويبلغ عدد المواقع المحددة ١٥ موقعا، تصل مساحة المحدد منها الى حوالي ٣٠ ألف هكتار، وتشمل مناطق ميناء المعلى والمحيط البحري حوله ومطار عدن الدولي وجنوب شرقه وشماله والمنطقة بين جولة كالتكس والحسوة وشمال غرب محافظة عدن والساحل الغربي وعدن الصغرى.

- كما يتضمن التحديد تخصيص الاغراض الاستثمارية في كل منطقة بما يتلاءم وموقعها، وشملت الانشطة الاستثمارية مجال التخزين والمناولة والنقل، وتوسعة الميناء والمطار والطرق، وصناعة التعبئة والتغليف والشحن، والصناعات الصغيرة والثقيلة، وصناعة البتروكيماويات، والفندقة.

- باشرت الهيئة العامة للمناطق الحرة منذ شهر حزيران/يونيو ١٩٩٣ في اجراء الاتصالات في كل من بريطانيا وفرنسا لتسويق المنطقة الحرة والبحث عن ممولين، خصوصا في مجالات المطارات والهندسة المدنية والادارة وتطوير السياحة والنقل.

- وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٧ على وثيقة تفاهم بين الهيئة العامة للمناطق الحرة ومجموعة بتروبناجا الاندونيسية بشأن تنفيذ اربعة مشاريع وسلسلة خدمات اساسية في المنطقة الحرة بعدن، وتنص الوثيقة على تخصيص مساحة كافية كمنطقة صناعية اولى مع الخدمات المساعدة اللازمة، وتصنيع الخدمات المساعدة لصناعة النفط والغاز والنقل البحري والصناعات المتوسطة والخفيفة واقامة محطة حاويات ومستودعات خزن، كما تنص الوثيقة على ان تقوم مجموعة بتروبناجا بدراسة الوضع الراهن لاحواض السفن وتحديثها وتطويرها، على ان تقدم الدراسات خلال اربعة اشهر.

- تواصلت محادثات الهيئة العامة للمناطق الحرة مع الشركات العالمية المهتمة بادارة الموانيء، حيث ابدت مجموعة ذات خبرة كبيرة في ادارة الموانيء كان لها علاقة قديمة بميناء عدن، هي (بي اند او بوني) البريطانية، استعدادها لتقديم مقترحات لادارة الميناء على قاعدة انشاء ادارة مشتركة، او اعتماد قاعدة منح الامتياز في الادارة بما في ذلك التسويق والترويج والتطوير والتنمية متوسطة المدى، وصولا الى بناء الميناء الجديد ومحطة الحاويات والتسهيلات الكبيرة والحديثة في القطاع الشمالي من ميناء عدن (كالتكس)، وقد حدد لانجاز ذلك برنامج تطبيقي يبدأ بالزيارة الميدانية وتحليل الوضع الراهن لعمليات النقل البحري وتقييم الدراسات والمقترحات التي سيتم التوصل اليها، وانتهاء بتقديم المقترحات والبدائل العملية التنفيذية الجديدة والمتوقع ان تتم هذه العملية خلال ثلاثة اشهر.

- كما تواصلت محادثات الهيئة مع الشركات المتخصصة بالقضايا المالية والاقتصادية، حيث لقيت الهيئة تجاوبا كبيرا من قبل مجموعة (مومين) الفرنسية ذات الوزن الاقتصادي المعروف والتي تعتبر واحدة من اكبر المجموعات المالية الفرنسية، وتتمتع بعلاقات تعاون مالي واسع مع بنوك ومؤسسات مالية خارج فرنسا، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع هذه المجموعة التي اقترحت تأسيس مجموعة تمويلية دولية تحت

قيادتها يشارك فيها ممولون من عدد من البلدان والشركات وبنوك الافشور، لوضع خطة مالية تخدم تنمية المنطقة الحرة.

– نظرا لما تمثله الحماية الامنية والتقنية الممتازة لدى المستثمرين وضعت الهيئة خطة فنية وبرنامجا عمليا للاولويات العملية للحماية الامنية في المنطقة الحرة بعدن، وتم اختيار شركة سوبليم سوفريتك الفرنسية لتولي اعداد الدراسات الخاصة بنظام التقنيات الامنية للمنطقة.

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٢ على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمناطق الحرة، وشركة هارلو البريطانية، بالتعاون مع شركة هاركلو البريطانية، وكوبلا الخليجية، بشأن تنفيذ مشروع المنطقة الصناعية والخدمات المتصلة بها بما في ذلك انشاء مراس في المقطع الشمالي من ميناء عدن والبنية الاساسية للمنطقة الحرة الصناعية، ونصت المذكرة على تجهيز المخططات وبدء العمل خلال تسعين يوما.

الصناعة :

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤ على اتفاقية تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المحاليل والمستحضرات الطبية المعقمة والعبوات البلاستيكية والابر الميدانية بين الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية، وشركة فارمول المنفذة، وتقدر تكاليف المشروع بحوالي ٤٠٠ مليون ريال، والمتوقع انجازه نهاية عام ١٩٩٣، وسيتيح تنفيذ هذا المشروع تخفيض اعتماد شركة الادوية على المدخلات المستوردة بنسبة كبيرة.

– تم في ١٩٩٣/٤/٢٢ الافتتاح الرسمي للمرحلة الاولى من هذا المشروع، الذي ينتج اثنى عشر صنفا من المحاليل والمستحضرات الطبية بطاقة انتاجية تبلغ عشرين مليون قربة سنويا، سيتم تصدير جزء كبير منها، وقد بلغت تكلفة هذه المرحلة حوالي عشرة ملايين دولار، وتعد صناعة الادوية من الصناعات التي اثبتت مكانتها في السوق المحلية، وتتولاها، حتى الوقت الحاضر، جهة واحدة هي الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية وهي شركة مختلطة، ويغطي انتاج الشركة حاليا قرابة ٦٠٪ من قيمة الاستيراد، وتتجه الشركة الى توسيع انتاجها بحيث يصل الى ٣٠٠ صنف دوائي في المستقبل.

– افتتح بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ مصنع اسمنت البرج بمحافظة تعز بطاقة انتاجية تبلغ ٥٠٠ ألف طن قابلة للتوسع الى مليون طن في السنة، وبتكلفة تبلغ حوالي ١٨٠ مليون دولار، وهو المصنع الثالث بعد مصنع باجل بمحافظة الحديدة (٣٠٠ ألف طن) ومصنع عمران بمحافظة صنعاء (٥٠٠ ألف طن).

– وتتجه الحكومة الى اقامة مصنعين آخرين في محافظتي ابين وحضرموت بحيث يرتفع الانتاج الى مليوني طن سنويا، وذلك سعيا نحو تغطية حاجة البلاد من الاسمنت التي تتراوح ما بين ٢ر٥ – ٣ ملايين طن سنويا، وهناك شركة قائمة منذ فترة لتنفيذ مصنع ابين تساهم فيها الحكومة اليمنية ومنظمة

التحرير الفلسطينية، كما تجري الاستعدادات لتأسيس شركة مساهمة لمصنع حضرموت حدد رأسمالها الاسمي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار والمدفوع مبلغ ١٥٠ مليون دولار، على ان تكون طاقة المصنع مليون طن سنويا.

الثروة المعدنية:

– اقر المجلس الاعلى للشئون الاقتصادية والنفطية والاستثمار في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٩ طرح مشروع منجم الزنك والرصاص والفضة في منطقة نهم (جبلي) على المستثمرين المحليين والدوليين ودعوتهم للدخول برؤوس أموالهم وخبرتهم للاستثمار في المشروع وتطويره، وذلك على ضوء نتائج الدراسات الاولية التي اجرتها الشركات المختصة.

– اوضح رئيس الهيئة العامة للاستكشافات المعدنية انه قد تم توقيع اتفاق مع شركة مريديان البريطانية لبدء العمل في مشروع وادي مدن للذهب بمحافظة حضرموت، وذلك خلال الاحتفالات باعياد الثورة اليمنية في ايلول/سبتمبر، تشرين الاول/اكتوبر ويساهم الرأسمال الخاص الوطني بنسبة ٦٠٪ من قيمة المشروع.

معارض تجارية:

– اقيم في صنعاء خلال الفترة من ١ – ١٩٩٣/٢/١٠ معرض الصناعات الاردنية الثاني وشملت المعروضات المنسوجات والملابس، العطور ومستحضرات التجميل، الادوية والمستلزمات الطبية، المنتجات البلاستيكية والجلدية، الاثاث المعدني والخشبي ومنتجات اردنية اخرى.

– اقيم في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٣ معرض للكتالوجات والعينات للمنتجات التونسية بغرض تشجيع التبادل التجاري والسلعي بين البلدين.

– اقيم في صنعاء خلال الفترة من ١١ – ١٩٩٣/٣/١٨ معرض المنتجات الوطنية بهدف التعريف بالمنتجات الصناعية وتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني، وشملت المعروضات، التي بيعت باسعار مخفضة، الاغذية، الاقمشة والملابس، المنتجات الجلدية، الادوية، الاثاث، والعطور وادوات التجميل، وغيرها من المنتجات من مختلف المحافظات اليمنية.

وقائع واحداث اخرى:

– وضع بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٩ حجر الاساس لمشروع ابراج صنعاء الكويت السكني بمنطقة حدة في العاصمة صنعاء، الذي تموله الشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية.

– شاركت اليمن في معرض ابوظبي الزراعي بعرض نماذج من المنتجات الزراعية الطازجة والاسماك.

– عقدت في صنعاء بتاريخ ١٩٩٣/٢/١ اعمال الدورة الاعتيادية للمجلس المركزي للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب بمشاركة ١٥ وفدا.

– شاركت اليمن في اربعة معارض سياحية دولية اقيمت في باريس وبرلين وميلانو وقطر، وذلك من خلال ممثلين للهيئة العامة للسياحة والخطوط اليمنية والعديد من الوكالات السياحية.

– شاركت اليمن في الندوة التي نظمتها الامم المتحدة في ابوظبي خلال يومي ٥ و ١٩٩٣/٤/٦ لمناقشة تقرير الامم المتحدة حول دعم العلاقات التجارية بين الوطن العربي.

– اقيمت في صنعاء خلال الفترة من ١٤ – ١٩٩٣/٤/١٨ الندوة الاقليمية الاولى حول المرأة والديمقراطية، التي نظمتها منظمة اليونسكو الدولية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، وبمشاركة وفود من مصر والجزائر وتونس والمغرب ولبنان وايطاليا ودول اخرى.

– عقدت في لندن بتاريخ ١٩٩٣/٤/٦ ندوة حول آفاق الاستثمار في اليمن نظمها اتحاد جمعيات مصدري جنوب انجلترا برعاية وزارة التجارة والصناعة البريطانية، ناقشت الفرص المتاحة وآفاق النمو الاستثماري والتجاري، وذلك بمشاركة العديد من المسئولين البريطانيين والخبراء في مجال الاستثمار والتسويق والعمل.

– افتتح بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ المنفذ البري الحدودي مع سلطنة عمان في منطقة شحن بمديرية الغيظة.

– اقيمت في صنعاء خلال الفترة من ١٢ – ١٩٩٣/٦/١٧ (ندوة اليمن لتخفيف المخاطر الزلزالية) التي نظمتها هيئة الاستكشافات المعدنية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وبمشاركة باحثين وعلماء في مجال الرصد الزلزالي من عدد من الدول، والمنظمات العربية والاجنبية، نوقش فيها اكثر من ٤٠ بحثا تتعلق بتخفيف المخاطر الزلزالية.

– وقع في تولوز بفرنسا على اتفاقية تأجير طائرة (ايرباص ٣١٠) الى شركة طيران اليمن (اليمدا) من شركة ايرباص الفرنسية المالكة.

– تعد الامطار الغزيرة والسيول التي تعرضت لها بعض المحافظات، وخصوصا محافظة عدن، في الاسبوع الثاني من شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ من افدح الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد، وقد تسببت في العديد من الضحايا والمشردين، والحاق الاضرار الجسيمة بالكثير من المباني السكنية، بالاضافة الى الدمار الذي تركته في البنية الاساسية للمحافظة، وقدر حجم الاموال المطلوبة لاعادة اعمار واصلاح ما خربته الكارثة في عدن باكثر من ٢ر٥ بليون ريال.

– كما تعرضت البلاد لانتشار اسراب من الجراد الاصفر الناضج بدأت في الدخول منذ شهر نسيان/ابريل واستمرت في الانتشار في عدد من المحافظات وبشكل كبير يمكن ان يقضي على المحاصيل

الزراعية في الاف الهكتارات من الاراضي الزراعية، رغم جهود المكافحة التي لم تنقطع.

– دشنت الخطوط الجوية اليمنية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٧ اولى رحلاتها الى العاصمة الاريترية اسمرا برحلة واحدة اسبوعيا، وبذلك تصبح اسمرا المحطة رقم ٢٥ في شبكة خطوط اليمنية.

– في اطار المشاورات التي تجري مع صندوق النقد الدولي عقدت في صنعاء مع منتصف شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ الاجتماعات السنوية مع الصندوق، ونوقشت في هذه الاجتماعات الاوضاع والقضايا الاقتصادية في ضوء مؤشرات الاداء الاقتصادي للاعوام الثلاثة الماضية وتوقعات العام القادم، وتم الخروج بجملة من التوصيات الداعية الى ضرورة تحسين الاداء الاقتصادي بصفة عامة بما في ذلك اعادة ترتيب الوضع المالي الحالي، من خلال ادخال بعض السياسات الاصلاحية في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية، بما يكفل رفع عملية الانتاج، والقضاء على معدلات التضخم العالية في الاقتصاد، والى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لكبح جماح العجز الحكومي في الموازنة العامة، والذي يعتبر سببا رئيسيا في ارتفاع الاسعار وانخفاض سعر العملة المحلية.

– عقدت في القاهرة في اواخر شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ ندوة العلاقات اليمنية المصرية الخامسة والتي تهدف، من خلال الاوراق والمناقشات والتوصيات، الى تعميق العلاقات التاريخية المتميزة بين الشعبين الشقيقين.

– عقد في صنعاء خلال الفترة من ١٤ – ١٩٩٣/١٢/١٦ الاجتماع بين ممثلي الحكومات في برنامج الامم المتحدة الاقليمي الثالث للدول العربية وبمشاركة ست عشر دولة عربية، وخمس وعشرين منظمة عربية ودولية، وتوصل الاجتماع الى جملة من التوصيات يتلخص اهمها في ضرورة التنسيق والتكامل بين المشروعات القطرية والاقليمية وضمان الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.

– زار صنعاء في النصف الثاني من شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ وفد تجاري استثماري من ايطاليا، وحسب المعلومات المتاحة فان الشركات الايطالية تخطط للاستثمار في مشاريع بناء ميناء حديث لتصدير النفط والغاز، وبناء مصنع للبتروكيماويات ومدن سكنية، وبمبلغ يصل الى ما يعادل مليار دولار امريكي.

– مع اواخر عام ١٩٩٣ تواصلت التحضيرات كما بدأت خطوات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤ المقرر ان يتم في ١٩٩٤/١/٢١. ويعتبر هذا التعداد العام هو الاول منذ قيام الجمهورية اليمنية.

احداث سياسية:

– جرت بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٧ اول انتخابات نيابية عامة في اليمن بعد قيام دولة الوحدة، اسفرت نتائجها

من حيث توزيع المقاعد على حصول المؤتمر الشعبي العام على اكبر عدد، يليه التجمع اليمني للاصلاح، فالحزب الاشتراكي اليمني، فالمستقلون، وبعض الاحزاب باعداد محدودة.

– جرى بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٣ التوقيع على وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني.

– عقد مجلس النواب المنتخب اولى جلساته بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٣، وذلك بناء على دعوة رئيس مجلس الرئاسة بالقرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣، واسفرت الجلسة عن فوز الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر برئاسة المجلس.

– وفي ٢٠/٥/١٩٩٣ قرر المجلس تكليف مجلس الرئاسة بالاستمرار وممارسة كافة صلاحياته ومهامه الدستورية حتى يبت المجلس في موضوع الطلبات المتعلقة بتعديل الدستور.

– على اثر الانتخابات البرلمانية وفي تاريخ ٢٠/٥/١٩٩٣ تقدمت الحكومة باستقالتها لرئيس مجلس الرئاسة، وفي اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٣ كلف مجلس الرئاسة المهندس حيدر ابوبكر العطاس، رئيس الوزراء المستقيل، بتشكيل حكومة جديدة.

– بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٣ فتح مجلس النواب باب الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة، وذلك قبل انتهاء مدته بتسعين يوما، حسب نص المادة (٨٩) من الدستور.

– بتاريخ ١١/١٠/١٩٩٣ انتخب مجلس النواب مجلس رئاسة من خمسة اعضاء من الائتلاف الحاكم.

– انتخب مجلس الرئاسة الجديد الفريق /علي عبدالله صالح رئيسا للمجلس.

– بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٣ اصدر رئيس مجلس الرئاسة القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن تكليف حكومة المهندس / حيدر ابوبكر العطاس بالاستمرار في مهامها وفقا للبرنامج الذي قدمته لمجلس النواب ونالت بموجبه ثقة المجلس.

– برزت منذ النصف الثاني من شهر اب/اغسطس ١٩٩٣ التباينات بين رئيس مجلس الرئاسة ونائبه، وامتدت الى الاحزاب التي يتوليان قيادتها، ويقوم عليها الائتلاف الحاكم، وهي المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وتحولت تلك التباينات الى ازمة هي الاعمق والاطول منذ قيام دولة الوحدة اليمنية، وتمكنت جهود الحوار الوطني من وقف تداعيات الازمة امنيا وعسكريا، الا ان العام انتهى دون ان تتمكن من حلها.

– صدر بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٣ بيان مشترك في ختام المباحثات اليمنية القطرية التي عقدت في صنعاء، اكد على اهمية تطوير العلاقة التاريخية بين البلدين وتنشيط الاتفاقيات الموقعة في مختلف المجالات وانشاء لجنة تنسيق تتولى متابعة التشاور وتبادل المعلومات وتنسيق المواقف في القضايا الاقليمية والعربية والدولية.

- عقدت في تعز بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٣ الجولة الخامسة وفي الرياض بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٣ الجولة السادسة من مباحثات لجنة الخبراء اليمنية السعودية المشتركة حول الحدود بين البلدين.

- تم بتاريخ ١٨/١/١٩٩٣ ايداع نسخة من اتفاقية الحدود الدولية مع سلطنة عمان لدى الجامعة العربية، كما تم بتاريخ ٥/٢/١٩٩٣ ايداع نسخة من الاتفاقية لدى الامم المتحدة.

- زار صنعاء خلال العام عدد من الرؤساء والوزراء والوفود السياسية من الدول العربية والاجنبية، منهم السلطان قابوس بن سعيد، والرئيس الفرنسي، والرئيس الروماني، ورئيس دولة اريتريا.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم التوقيع على اتفاقياتها خلال العام:

الجهة المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣/٩/١٦	٢ر٥٠ مليون	دينار كويتي	اعادة تأهيل منشآت الكهرباء والمياه والصرف الصحي في عدن
ثانياً: مؤسسات التمويل الاخري:				
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد)	ابريل ١٩٩٣	٨ر٩ مليون	دولار امريكي	مشروع حماية البيئة والموارد الطبيعية والحد من التصحر بمنطقة تهامة
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/٧/١٠	٠٠ر٩ ملايين	مارك الماني	مجاري مدينة اب
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٩٣/٧/١٣	٥٧ر٠ مليون	دولار امريكي	تدريب كوادر في الاعلام السكاني
الحكومة الامريكية	١٩٩٣/٧/٢٧	٦٦ر١ مليون	دولار امريكي	مشروع رعاية الأسرة
الحكومة الامريكية	١٩٩٣/٧/٢٧	٤٤ر٠ مليون	دولار امريكي	مشروع انقاذ الطفل
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/٧/٢٨	٥٩ر٠ مليون	مارك الماني	الاستشارات الفنية للمياه والمجاري
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/٧/٢٨	٢٣ر٠ مليون	مارك الماني	الدعم الاداري
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/٧/٢٨	٠٠ر٥ مليون	مارك الماني	صندوق الخبراء والدراسات

الجهة المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/٨/٥	١٦ر٥٠ مليون	مارك الماني	المعهد الوطني للتدريب المهني
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/٨/٥	٢ر٨٠ مليون	مارك الماني	المساعدة الفنية لوزارة التخطيط والتنمية
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/٩/١١	٦ر٠٠ ملايين	جيلدر هولندي	سكرتارية مجلس حماية البيئة
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/١٠/٤	٤ر٦٥ مليون	جيلدر هولندي	صيانة الآلات والاجهزة الخاصة بمشروع التدريب المهني
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/١٠/٥	٨ر٥٠ مليون	جيلدر هولندي	خدمات البلدية والبيئة لمحافظة ذمار
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/١٠/٥	٢ر٥٦ مليون	جيلدر هولندي	دراسات وتقييم مصادر المياه
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/١٠/٥	٢١ر٣٤ مليون	جيلدر هولندي	تحسين خدمات الرعاية الصحية الاولية بمحافظة ذمار
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/١٠/٢١	٩ر٠٠ ملايين	مارك الماني	مشروع تطوير القطاع الزراعي
الحكومة الالمانية	١٩٩٣/١٠/٢١	٦ر٠٠ ملايين	مارك الماني	مشروع التنمية المتكاملة في منطقة عمران
الحكومة الالمانية وابين	١٩٩٣/١٠/٢٧	٦ر٥٠ مليون	مارك الماني	مشروع تنظيم الاسرة في اب
الحكومة اليابانية	١٩٩٣/١٢/١	١ر٤٨ مليون	دولار امريكي	تخفيف اعباء الديون
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/١٢/١٢	١ر٠٠ مليون	جيلدر هولندي	مشروع التدريب الاقليمي
الحكومة الهولندية	١٩٩٣/١٢/١٢	٧٧ر٠ مليون	جيلدر هولندي	دعم الجهاز المركزي للاحصاء في عملية التعداد العام
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٣/١٢/٢٢	٣٣ر٠٠ مليون	دولار امريكي	المشروع الاستثماري لقطاع التعليم

٤٠٢١ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٢١ مجالات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتوفر في اطار القطاعات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الفرص الاستثمارية التالية، التي أصدرت الهيئة العامة للاستثمار من خلال قطاع الترويج قائمة بها:

اولا :في المجال الزراعي والسمكي :

- تربية المواشي (ابقار واغنام).
- صيد وتسويق الاسماك واقامة محميات وتربية الاسماك.

- انتاج الالبان الطازجة ومشتقاتها.
- انتاج امهات الدواجن.
- انتاج الفواكه بانواعها.
- استصلاح وزراعة الاراضي البور.
- انتاج وتكرير السكر.
- تطوير زراعة البن.
- زراعة القطن.
- اقامة مراكز تجميع الجلود وتجهيزها للاغراض الصناعية.

ثانيا :في المجال الصناعي :

١ - صناعة تخدم المجال الزراعي:

- تجميع الالات والمعدات الزراعية.
- انتاج البيوت المحمية.
- انتاج السماد.
- انشاء صوامع الغلال.
- انشاء مستلزمات الري بالتنقيط والرش.
- انشاء محالب آلية.

٢ - صناعات غذائية:

- انتاج النشاء والجلوكوز من البطاطس.
- انتاج خام زيت الطعام للصناعة.
- انتاج المربى.
- صناعة تعليب الاسماك (تجفيف وتمليح).
- تعبئة مواد غذائية متنوعة.
- صناعة تعبئة الطماطم.

٣ - صناعات نسيجية وجلدية :

- انتاج الملابس الجاهزة : جالي، نسائي، اطفال.

- انتاج الملابس الرياضية.
- انتاج الاقمشة والملايات والستائر والمناشف.
- انتاج الاحذية الجلدية : رجالي، نسائي، اطفال.
- انتاج المظلات الشمسية.
- انتاج شباك الصيد.
- انتاج السجاد.
- انتاج الاحذية الرياضية.

٤- صناعات تخدم قطاع البناء:

- انتاج معدات التشييد والبناء.
- انتاج قوالب الطوب ومكابس وجلايات البلاط.
- انتاج القضبان والاسياخ الحديدية.
- انتاج الرخام والجرانيت.
- انتاج الادوات الصحية (خلاطات، وحنفيات..الخ).
- انتاج المباني الحديدية المسبقة الصنع.
- صناعة الاسمنت.
- صناعة اسلاك الكهرباء.
- انتاج المغالق والاقفال.
- انتاج الوصلات الجانبية للنوافذ والابواب.
- انتاج رفوف المعارض والمحلات التجارية.

٥ - صناعات كيماوية وبلاستيكية:

- انتاج الشحوم والزيوت الصناعية.
- انتاج المنظفات الكيماوية للاجهزة الالكترونية.
- انتاج البويات والاحبار.
- انتاج افلام التصوير باشعة (اكس).
- انتاج اطارات النظارات.
- انتاج مساحات زجاج السيارات.

- انتاج الاطارات.

٦- صناعات زجاجية وورقية واخرى:

- انتاج العبوات والاواني الزجاجية.
- انتاج العدسات الطبية.
- انتاج الادوات الطبية.
- انتاج مستلزمات الصنفرة والصقل.
- انتاج خام الورق.
- انتاج ورق الصحف.
- انتاج اجهزة الوقاية من الحرائق.

٧ - صناعات تجميعية:

- تجميع المحولات الكهربائية.
- تجميع الرافعات الشوكية.
- تجميع عدادات المياه والكهرباء.
- تجميع الخلاطات والمراوح والمكيفات المنزلية.
- تجميع الدراجات الهوائية.
- اعادة تصنيع الورق المستخدم.
- اعادة تجميع هياكل السيارات.
- تجميع اجهزة التليفونات.
- اعادة تنقية الزيوت المستخدمة.
- صناعة قطع غيار السيارات والمعدات.

ثالثا :في المجال الخدمي والسياحي:

- المستشفيات والمنتجعات الصحية.
- استخدام المياه المعدنية للعلاج.

٢٠٤٠٢١ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لا توجد معلومات بشأنها.

٥٠٢١ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (الف ريال يمني)	جنسيات الشركاء	قيمة مساهماتهم (الف ريال يمني)
١١	صناعة، سياحة، انشاء، خدمات	١٩٩٣	٩٨٥٠٠٠	عراقيون	١٠٩ر١٠٩
				ليبيون	٩٥ر٤٥٦
				اردنيون	٧٥ر٧٣٩
				لبنانيون	٦٨ر٨٢٢
				سعوديون	٤٢ر٠٠٠
				مصريون	١٢ر٨٥٢
				سوريون	٨ر٦٢٥

«إستثمر بأمان في الدول العربية»

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر؟

هل أنت بحاجة الى قرض لتمويل مشروعاتك..؟

هل لديك مشروع وتبحث عن شريك...؟

هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟

هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية الى الدول العربية؟

هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟

هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

ان كنت أيا من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

١ • **خطر المصادرة والتأميم** أو أي اجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.

٢ • **خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية** الى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.

٣ • **خطر الحرب والاضطرابات الأهلية** التي تؤدي الى دمار المشروع.

■ توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة الى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

■ عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط أفضل.

بادر أخي العربي بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي.

المقر الرئيسي :

دولة الكويت
ص . ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 69031
هاتف : ٤٨٤٤٥٠٠
تلكس : ٢٢٥٦٢/٤٦٣١٢ كفيل كويت
فاكس : ٤٨١٥٧٤١/٤٨١٥٧٤٢

المكتب الاقليمي :

المملكة العربية السعودية
ص . ب ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤
هاتف : ٤٦٢٠١٥٠
تلكس : ٤٠٦٩٤٠
فاكس : ٤٦٤٩٩٩٣

«تشكر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الجهات الرسمية التي تقدمت اليها ببعض التعديلات لادخالها في تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٣، وتعتذر المؤسسة عن تضمين تلك الملاحظات اذ كان التقرير ماثلا للطبع عند الاستلام».

«انتقلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى

العنوان الآتي :

مقر المنظمات العربية ـ الشويخ

تقاطع شارع المطار/ شارع جمال عبد الناصر

دولة الكويت

ارقام الاتصال بها هي:

بـدالة : ٤٨٤٤٥٠٠

فاكس: ٤٨١٥٧٤١/٤٨١٥٧٤٢

تلكس : ٤٦٣١٢/٢٢٥٦٢ Kafeel

ص.ب : ٢٣٥٦٨ – الصفاة، ١٣٠٩٦ Kuwait